



الموضح عن جهة الحج بن القسطن (الصرفه)

الشرف المرفى
على بن الحسين الموسوي (٣٥٥-٤٣٦ هـ)

تحقيق
محمد رضا الأنصاري القمي



المُوضِح عن جهة

إعجاز القرآن

وهو الكتاب المعروف

بـ «الصَّرفَة»



تأليف

الشریف المرتضى

أبي القاسم ، علي بن الحسين بن موسى الموسوي البغدادي

(٣٥٥ - ٤٣٦ هـ)

تحقيق

محمد رضا الأنصاري القمي

علم الهدى، علي بن حسين، ٣٥٥ - ٤٣٦ ق.
الموضح عن جهة إعجاز القرآن وهو الكتاب المعروف بـ «الصرفة» / تأليف الشريف المرتضى
أبي القاسم علي بن الحسين بن موسى الموسوي البغدادي: تحقيق محمد رضا الأنصاري قمّي. - مشهد:
مجمع البحوث الإسلامية، ١٣٨٢ = ١٤٢٤ هـ.
٣٤٤ ص.: نمونه.
ISBN 964-444-628-3

عربي.
فهرستویسی بر اساس اطلاعات فیها.
کتابنامه ص. [٣٢٣] - ٣٢٤: همچنین به صورت زیر نویس.
١. قرآن - اعجاز. ٢. قرآن - علوم قرآنی. الف. انصاری قمی، محمد رضا. ١٣٣٧ -
مصحح. ب. بنیاد پژوهشهای اسلامی. ج. عنوان. د. عنوان. الصرفة.
٢٩٧/١٥٨ BP ٨٦ / ع٧٥ م
م ٨٢-٢٠١٩٧ کتابخانه ملی ایران



الموضح عن جهة إعجاز القرآن

الشريف المرتضى

تحقيق: محمد رضا الأنصاري

تصميم الغلاف: سيد مجيد ولي الهى
الطبعة ١ / ١٤٠٢ هـ / ١٣٨٢ ش

٧ ٧٥٥٥٥

الطباعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية المقدسة

حقوق الطبع محفوظة للناشر

مراكز التوزيع

مجمع البحوث الإسلامية، الهاتف والفاكس (مشهد) ٢٢٣٠٨٠٣، ص. ب ٣٦٦ - ٩١٧٣٥
شركة به نشر، (مشهد) الهاتف ٧ - ٨٥١١٣٦، الفاكس ٨٥١٥٥٦٠

Web Site: www.islamic-rf.org

E-mail: info@islamic-rf.org

المقدمة

منذ بدء نزول آيات القرآن على النبي ﷺ في جزيرة العرب، أدرك هؤلاء العرب - و فنّ القول الأدبيّ أوضح مزاياهم - أنّ القرآن يغاير مألوف القول و متداول الكلام، فلا نظير له في الشعر الذي هم ألصق الناس به و أعرفهم بدقائقه، و لا هو من نمط النثر المعروف و الخطابة الشائعة.

و كثيراً ما كان سماع آيات من القرآن من لدن عرب الجاهليّة محرّكاً في دواخلهم نقطة خفيّة تُوقظهم على الإحساس بوجود «سرّ» خاصّ في التعبير القرآنيّ هو الذي يشدّهم اليه، ليكون ذلك تمهيداً للإقبال على مضمونه و الانفتاح على رسالة القرآن. و كان أهل الجاهليّة يدركون، أمام النصّ القرآنيّ الأسر، أنّهم في مقابل كلمات و عبارات فيها من الهيمنة و السطوة و الجذب الباطنيّ ما جعلهم طائفتين اثنتين: طائفة سلّمت أنّ في القرآن روحاً إلهيّة غيبيّة يخلو منها تماماً قول البشر، فكان أن آمنّت بالنبيّ و رسالته. و طائفة أخرى أحسّت أنّ في القرآن شيئاً غريباً يهجم على القلب و يهيمن - أو يكاد يهيمن - عليه، بيد أنّ خلفيّاتها الاجتماعيّة أو الاعتقاديّة الموروثة كانت تسوق أتباع هذه الطائفة الى الفرار من التسليم للقرآن و من الإقرار بتفوّده و تميّزه الصادر من الغيب الإلهيّ، فكان هؤلاء

يلجؤون الى المغالطة فينتعون القرآن بالسحر؛ بسبب هذه السلطة الداخلية التي يجدونها في أنفسهم، أو يصفونه بالكهانة أحياناً، وبالشعر أخرى. وكانوا لا يفتأون يمنعون الذين لم يكونوا قد سمعوا القرآن من سماعه؛ لئلا يغلب عليهم و يفضي بهم الى الإيمان به^(١).

و أراد الله تعالى أن يغلق عليهم سبل الهروب من أمام حقيقة القرآن الغالبة، وأن يجزّدهم من الذرائع التي تصدّهم عن الإيمان بالقرآن ورسالة النبي ﷺ و أن يكشف عن تزويرهم و تمويههم، فكان أن واجههم بأسلوبٍ صاعق حشرهم في زاوية ضيقه، هو أسلوب «التحدّي» الذي عجزوا عن جوابه و الثبات أمامه.

لقد تحدّاهم الله سبحانه في خاصّة قدراتهم البيانيّة التي هم أقدر الناس عليها، ليثبت لهم إلهيّة القرآن، و ليفضح في الوقت نفسه مفترياتهم و أقاويلهم. و هذا التحديّ الذي حمّله القرآن نفسه قد تكرّر مرّات عديدة في صيغ شتّى. و هو في كلّها قد تعمّد مغالبتهم جميعاً، مصرّحاً بعجزهم - و لو كانوا مجتمعين متآزرين - عن مماثلته كلّهُ، أو مماثلة عشر سور منه، أو حتّى سورة واحدة من سورهِ مهما قصّرت... ليخلص الى هذه الغاية، و هي: ﴿فَالَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّا أَنْزَلْنَا بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٢)؟! و منذ البدء كان القرآن قد أعلن عن النتيجة و كشف كسفاً مستقبلياً عن عجز العرب عن معارضته: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا

(١) حكى القرآن عن أمثال هؤلاء أن بعضهم كان يقول لبعض: «لا تسمّعوا لهذا القرآن و الغوا فيه لعلكم تغلبون» فصلت: ٢٦. و حكى أيضاً أنهم كانوا يهوتون من شأن القرآن و من مزاياه المتفرّدة، فكانوا يشيعون أنهم - أو صفوة بلغائهم في الأقلّ - قادرون أن يقولوا مثل القرآن؛ فلا مزيّة له إذاً و لا هو دليل نبوة «وقالوا قد سمعنا لو نشاء لقلنا مثل هذا»! الأنفال: ٣١. (٢) هود: ١٤.

عَلَى عَبْدِنَا فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْزَنُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» (١).

وكان في هذا التحدي وفي عجزهم أمام هذا التحدي حجة بيّنة بأن القرآن من عند الله أوحاه إلى عبده ورسوله. وبغياب المحاولات الجادة لمعارضة القرآن من قبل أهل الفصاحة والتعبير الأدبي الرفيع من خلاصات العرب، سقطت الافتراءات والتخرّصات بشأن القرآن، وثبتت غلبته في هذا التحدي على مدى الزمان.



وانطلقت بعدئذ رسالة الاسلام، فانتسعت نطاقها ليضمّ جزيرة العرب كلّها، ثمّ ليمتدّ خارج الجزيرة إلى أقاليم واسعة وبلدان مترامية في الشرق والغرب. بيد أن جوهر الإعجاز القرآني ظلّ سرّاً محوريّاً دارت حوله الأبحاث، وتعدّدت بشأنه الدراسات. وقد تركّزت جهود الباحثين والمتخصّصين في محاولات للاقتراب من هذا السرّ الإعجازي في فنّ القول القرآني؛ في بلاغته وفصاحته وقدرته البيانيّة الأخاذة. ومن هنا شهدت القرون الإسلاميّة الأولى نتاجات أدبيّة واسعة تبحث في القرآن من حيث الأسلوب والألفاظ والجمال البياني، في محاولة للتعرف على ذلكم السرّ المعجز، وللمقارنة بين تألق التعبير القرآني وبين كلام البلغاء والفصحاء. وأفضى بهم هذا كلّ إلى العناية الفائقة بعلوم البلاغة التي تختصّ بدراسة الأسلوب والصورة واللفظة المفردة، حتّى حاز الاهتمام بالبلاغة المقام الأوّل من بين سائر العلوم. وقد عبّر أبو هلال العسكري عن هذه الحالة بقوله: «إنّ أحقّ

العلوم بالتعلم وأولاهما بالتحفظ - بعد المعرفة بالله جلّ ثناؤه - علم البلاغة و معرفة الفصاحة الذي به يُعرف إعجاز كتاب الله تعالى. وقد علمنا أنّ الإنسان إذا أغفل علم البلاغة وأخلّ بمعرفة الفصاحة لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خصّه الله به من حسن التأليف وبراعة التركيب، وما شحنه به من الإيجاز البديع والاختصار اللطيف، وضمّنه من الحلاوة، وجلّله من رونق الطلاوة، مع سهولة كَلِمه و جزالتها و عذوبتها وسلاستها...»^(١).

و هكذا غدت الدراسات البلاغية مقدّمة لدراسة القرآن و تفسيره، و ضرورة لتدوّق و إدراك البيان القرآني، حتّى أنّك تجد من العلماء من كان لا يبدأ بتدريس تلاميذه كتب التفسير إلّا بعد أن يدرس هؤلاء التلاميذ فنون البلاغة. و قد ألف يحيى بن حمزة العلوي كتابه (الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة و علوم حقائق الإعجاز) ليكون تمهيداً لتدريسه تفسير الكشّاف للزمخشريّ الذي «لا سبيل الى الاطلاع على حقائق الإعجاز إلّا بإدراكه و الوقوف على أسرارهِ و أغواره. و من أجل هذا الوجه كان متميّزاً عن سائر التفاسير»^(٢).

و قاد الإيمان بأنّ سرّ إعجاز القرآن في فصاحته و بلاغته الى إيجاد حركة تأليف كبيرة في لغة القرآن و فصاحته. و اهتمدئ من المؤلّفين من اهتمدئ الى أنّ الأعجاز كامن في «النّظم» القرآنيّ، و في طريقة صياغة العبارة و في فصاحة الألفاظ كذلك، أي في القول القرآنيّ: ألفاظاً مفردة و تراكيب، و فيما تتضمّنه من المعاني الصحيحة العالية. و من هنا نشأت «نظريّة النّظم» في دراسات الإعجاز بوصفها بلورة راقية للدراسات البيانيّة للقرآن.

و قد ظهر مصطلح «النظم» منذ عصر مبكر، فاستعمل استعمالاً خاصاً يرتبط بأسلوب القرآن، كما استعمل أحياناً اصطلاحاً بلاغياً عاماً. ولعلّ سيبويه (ت ١٨٠هـ) من أقدم مُستخدمي مصطلح النظم في أساليب التعبير حينما تحدّث عن معنى النظم و ائتلاف الكلام، و ما يُفضي الى صحّته و فساده و حسنه و قبحه^(١).

و ذكر عمرو بن كلثوم العتّابي (ت ٢٢٠هـ) أنّ الألفاظ للمعاني بمنزلة الأجساد للأرواح، فينبغي أن توضع مواضعها، وإلاّ تغيّر المعنى و فسد النظم^(٢).

و في سياق الأسلوب القرآني آمن الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) أنّ القرآن معجز بنظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد^(٣).

و استمرّ مصطلح النظم متداولاً في لغة أدباء و علماء آخرين، من مثل ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)^(٤)، و إبراهيم بن المدبر (ت ٢٧٩هـ)^(٥)، و المبرّد (ت ٢٨٥هـ) الذي كانت البلاغة تعني عنده حسن النظم^(٦)، و الطبريّ (ت ٣١٠هـ)^(٧)، و أبي سعيد السيرافيّ (ت ٣٦٨هـ)^(٨)، و عليّ بن عيسى الرّمانيّ (ت ٣٨٦هـ)^(٩)، و الخطّابيّ (ت ٣٨٨هـ) الذي تلخّصت رؤيته في إعجاز القرآن بأنّه «إنّما صار معجزاً لأنّه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف متضمّناً أصحّ المعاني»^(١٠)، و أبو هلال العسكريّ (المتوفى آخر القرن الرابع الهجريّ)^(١١)، و الباقلانيّ (ت ٤٠٣هـ) في مثل

(١) الكتاب ١ / ٨. (٢) كتاب الصناعتين ١٦٧.

(٣) الحيوان ٤ / ٩٠. (٤) تأويل مشكل القرآن ٢٩٩.

(٥) الرسالة الغراء ١٧. (٦) البلاغة للمبرّد ٥٩.

(٧) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١ / ٦٥. (٨) الإمتاع و الموانسة ١ / ١٠٧.

(٩) النكت في إعجاز القرآن ١٠٧. (١٠) بيان إعجاز القرآن ٢٧.

(١١) كتاب الصناعتين ١٦٧.

قوله: «فأما شأو نظم القرآن فليس له مثال يُحتذى عليه ولا إمام يُقتدى به، ولا يصح وقوع مثله»^(١)، وقوله: «وقد تأملنا نظم القرآن فوجدنا جميع ما يتصرف فيه من الوجوه التي قدّمنا ذكرها على حدّ واحد من حسن النظم و بديع التأليف والرصف، لا تفاوت فيه ولا انحطاط عن المنزلة العليا ولا إسفاف فيه إلى الرتبة الدنيا»^(٢). و صرّح بأنّ الإعجاز ليس «في نفس الحروف، وإنّما هو في نظمها وإحكامها ورصفها»^(٣).

و عُني القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ) عناية خاصّة بالنظم^(٤)، حتّى إذا جاء عبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ) كان أوسع من كتب في الموضوع من خلال كتابه (دلائل الإعجاز). وقد أعانه ما كان يتمتّع به من ذوق و سلامة طبع على تجلية مفهوم النظم تجليّة تطبيقية لآيات كثيرة من القرآن. وقد قرّر أنّ إعجاز القرآن في نظمها و ما يتضمّنه هذا النظم من إحكام يؤلّف بين المعنى في أصدق و أروع مظاهره، و اللفظ في أجمل و أدقّ هيّاته^(٥).

و ظلّت قضية النظم وصلتها بالإعجاز - بعد عبد القاهر - بدون إضافة تُذكر أو تجديد ذي شأن حتّى العصر الحديث.

و في هذا السياق ألّف عدد من قدامى المؤلّفين كتباً و رسائل في نظم القرآن، و قد احتفظت المصادر بأسماء عدد منها و بإشارات إلى مضامين بعضها. و لعلّ أبرزها كتاب نظم القرآن للجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، أشار إليه في كتابه (الحيوان) بقوله:

(١) إعجاز القرآن ١١٢. (٢) إعجاز القرآن ٣٧.

(٣) التمهيد ١٥١. (٤) المغني ١٦ / ١٩٧.

(٥) ينظر دلائل الإعجاز، فقد وضعه المؤلّف كلّ في بيان قضية النظم.

«كما عِبَتْ كتابي في الاحتجاج لنظم القرآن و غريب تأليفه و بديع تركيبه»^(١). و نصّ على هذا الكتاب من القدماء الخياط المعتزلي^(٢). و ألف محمد بن يزيد الواسطي (ت ٣٠٦هـ) كتاباً في أنّ «إعجاز القرآن في نظمه و تأليفه»^(٣). و كتب من بعده الحسن بن علي بن نصر الطوسي (ت ٣٠٨هـ) كتاب نظم القرآن^(٤). ثمّ ألف أبو علي الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني (توفي أوائل القرن الرابع الهجري) كتاب نظم القرآن في مجلدين^(٥)، و قد تقدّم من بعده و اختار منه مكّي بن أبي طالب القيسي المغربي (ت ٤٢٧هـ) في كتابه انتخاب كتاب الجرجاني في نظم القرآن و إصلاح غلطه^(٦).

و ممّن كتبوا في نظم القرآن كذلك: عبد الله بن أبي داود السجستاني (ت ٣١٦هـ)^(٧)، و أبو زيد أحمد بن سليمان البلخي (ت ٣٢٢هـ)^(٨)، ثمّ أحمد بن علي بن الإخشيد أو الإخشاد (ت ٣٢٦هـ)^(٩).



و إلى جوار سيادة فكرة النظم و استمرارها الطويل بوصفها مكمّن الإعجاز في التعبير القرآني، كان ثمة فكرة أخرى في تفسير الإعجاز، لكنّها أقلّ شيوعاً و أدنى حظاً في القبول من لدن المعنّيين بشأن القرآن عامّة و شأن البيان القرآنيّ خاصة، هي فكرة «الصّرفة». و يراد بالصّرفة في هذا السياق أنّ الله تعالى أراد أن يثبت أنّ

-
- | | |
|--------------------------|--|
| (١) الحيوان ١ / ٩. | (٢) الانتصار ٢٥، ١١١. |
| (٣) الفهرست ٢٢٠. | (٤) طبقات المفسّرين للداوديّ ١ / ١٣٨. |
| (٥) تاريخ جرجان ١٨٦. | (٦) إنباه الرواة ٣ / ٣١٦. |
| (٧) تاريخ بغداد ٩ / ٤٦٤. | (٨) البصائر و الذخائر للتوحيديّ ٢ / ٣٧٩. |
| (٩) الفهرست ٤١. | |

القرآن مُنَزَّل من عنده و ليس من اصطناع البشر، فصَدَّ العربُ عن معارضته و دفعهم عن مجاراته، أي أَنَّهُ منعهم منعاً قهرياً أَن يأتوا بمثل القرآن. و صرفهم عنه صرفاً مقصوداً يدركون معه أَنَّهُم مُّعْجَزُونَ أمامه، على الرغم من وفرة قدراتهم البيانية و براعتهم في القول.

و الواقع أَنَّ هذه الفكرة قد نشأت - أوَّل ما نشأت - في بيئة المتكلمين منذ أواخر القرن الثاني و أوائل القرن الثالث، ذلك أَنَّ مسألة إعجاز القرآن كانت قضية من القضايا الاعتقادية المتصلة بالنبوة، و قد استأثرت بالجدل و النقاش، و هي ممَّا يقع في صلب موضوع علم الكلام. و كان المعتزلة - و هم من أبرز من عُني بالنظر العقلي في مسائل الاعتقاد - هم الذين قد نبئت في بيئتهم فكرة الصرفة، إلى جوار ما شاع بينهم و بين غيرهم من القول بالفصاحة و النظم القرآني المعجز.

و يبدو أَنَّ إبراهيم بن سيار النِّظام (ت ٢٢٤هـ) كبير معتزلة عصره كان أقدم مَنْ ذهب هذا المذهب في قوله: «إِنَّ العرب لم يعجزوا عن معارضة القرآن، و إنما صرفهم الله عن تلك المعارضة». لكنَّ النِّظام لم يعالج هذه الفكرة بشيء من البيان و التفصيل، أو أَنَّهُ قال بها «من غير تحقيق لكيفيَّتها و كلام في نصرتها» كما يقول الشريف المرتضى^(١).

و قد استهوت فكرة الصرفة عدداً من تلامذة النِّظام، كان أبرزهم الجاحظ الذي مال إليها على الرغم من إيمانه بتفوق النظم القرآني الذي أَلَّف فيه كتاباً مستقلاً. لكنَّ الجاحظ، شأنه شأن سلفه النِّظام، لم يكشف عن أبعاد لهذا المذهب و لم يبسط القول فيه، فلم يُفرد له باباً في كتاب، و إنما ذكره ذكراً عابراً في معرض حديث له

عن مُلك النبيّ سليمان (ع)، حين قال بعد ما أورد من شواهد: «و مثل ذلك ما رفع من أوهام العرب و صرف نفوسهم عن المعارضة للقرآن بعد أن تحدّاهم الرسول بنظمه، و لذلك لم نجد أحداً طمع فيه، و لو طمع فيه لتكلّفه...»^(١). وهذا الصرف - في رؤية الجاحظ - نظير ما وقع لبني إسرائيل في التّيه «فقد كانوا أمة من الأمم يكسعون أربعين عاماً في مقدار فراسخ يسيرة و لا يهتدون الى المخرج. و ما كانت بلاد التّيه إلّا من ملاعبهم و مُتنزّحاتهم... و لكنّ الله صرف أوهامهم و رفع القصد من صدورهم»^(٢).

و يُفهم من كلام الجاحظ أنّ الصّرفة عنده إنّما كانت لحماية القرآن من معارضة الذين يتكلّفون هذه المعارضة ليموّهوا على أغرار الناس و من لا علم لهم بمزايا نظم القرآن، و إلّا فإنّ القرآن كان و ما يزال معجزاً في هذا النظم.



و مهما يكن فإنّ أبرز من استوفى الكلام عن الصّرفة من بين المتكلّمين المعنّيين بأمر القرآن هو المتكلّم الإماميّ الفقيه الأديب الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ)؛ فإنّه كان يذهب الى القول بالصّرفة و تحدّث عن خطوط الموضوع الكبرى في كتابه (الذخيرة في علم الكلام). ثمّ لمّا وجد أنّ المسألة تقتضي المزيد من البسط و الإيضاح و ردّ الاعتراضات، أراد أن يجلّي الصورة التي يراها لهذا اللون من الإعجاز، فألف كتاباً خاصّاً في الموضوع أسماه (المُوضح عن جهة إعجاز القرآن أو الصّرفة).

قصد المرتضى في كتابه (المُوضح) إلى بيان أنّ الله تعالى تحدّى العرب بالقرآن

فأوقعهم، من هذه الناحية، بالعجز عن تعاطي محاكاته بأن سلبهم ما فيهم من قدرة علمية و نفسية و بيانية على هذه المحاكاة، كلُّما قصدوا إليها و همّوا بها، فانصرفوا عن محاولة الإتيان بمثل القرآن - و هو موضوع التحدي - فيما عبّر عنه بالصّرفة.. التي هي، في هذه الرؤية، «جهة إعجاز القرآن». أي أنّ إعجاز القرآن هو هذا الذي كان يجده العرب في أنفسهم من العجز العجيب عن مجاراته، و كأنهم مسلوبو الحول و القوّة، فاقدو القدرة، عاجزون تمام العجز عن التصرّف حياله. و كان هذا كافياً ليؤمنوا أنّ القرآن صادر من مصدر إلهي.

إن هذه الرؤية احتاجت من الشريف المرتضى إلى بيان مفصّل فيه من الردّ على المعترضين و من الدفاع شيء كثير. و بعبارة أخرى: إنّه استطاع أن يجلّي الفكرة من خلال ما عكف عليه في كتابه من ردود و نقض و من إزالة الإبهام و كشف الغموض. و هو بعمله هذا تمكّن من تقديم وضوح كافٍ لنظرية الصّرفة لم يسبقه إليه أحد من سابقه، و لم يزد عليه أحد من لاحقيه.



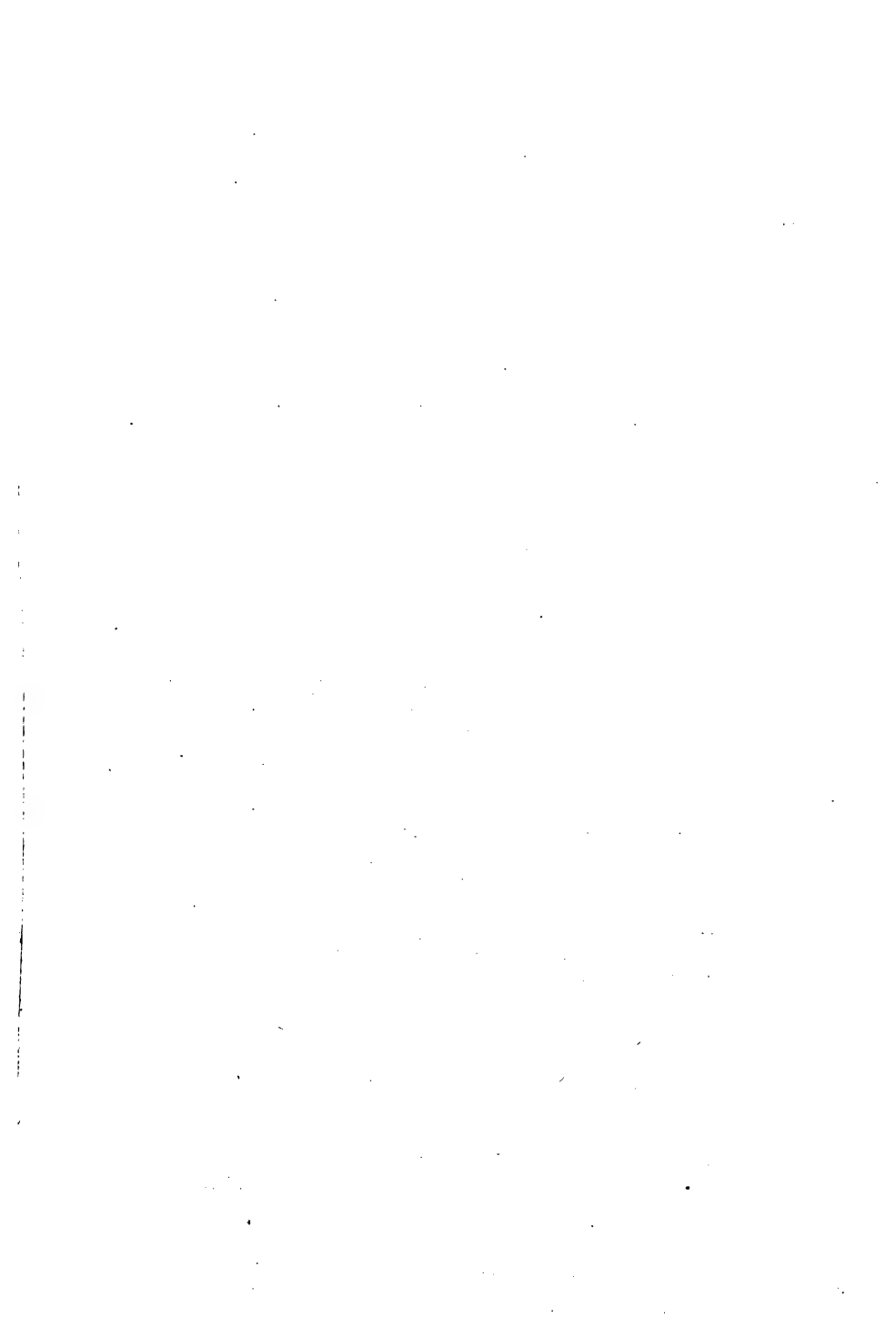
إنّ محاولة الشريف المرتضى التفصيليّة هذه تُعدّ محاولة جريئة كانت تخالف التيار السائد و تعاكس مجراه، مع أنّه كان يعتقد بمزايا النظم و الفصاحة القرآنيّة العالية. و قد ظلّت خطوته هذه تثير التحفّظ إزاءها و الصمت حيالها في أقلّ تقدير. و يبدو أنّ نفراً من علماء الإماميّة ممّن تأثّروا بالمرتضى قد مالوا الى الصّرفة في شطر من حياتهم العلميّة، ثمّ ما لبثوا أن هجروها و ابتعدوا عنها؛ لأنّها ربّما كانت تحمل تعريضاً - و لو يسيراً و عابراً - بإعجاز القرآن الداخليّ القائم على تفرّد مضمونه و تفرّد أسلوبه البيانيّ، في حين تعني الصّرفة أنّ إعجاز القرآن مصدره إرادة من خارجه هي التي تحوطه بالعناية و تقطع السبيل على المعارضين.

و مهما يكن فإنّ كتاب (المَوْضِح عن جهة إعجاز القرآن أو الصّرفة) هو عمل علمي كبير دالّ على تخصّص مؤلّفه و على قدرته الكلاميّة و طاقته الأدبيّة الرفيعة وإلمامه الواسع باللغة و الأدب و التاريخ و أساليب البيان.

و الكتاب يهيئ لدراسي الإعجاز و مؤرّخي علوم القرآن فرصة جديدة للتعرف على أثر مهم طالما أنسي و أغفل، إذ كان في عداد المفقود من مؤلّفات الشريف المرتضى. و لم يكن أحد يعلم أنّه كان قابلاً أجيالاً طويلة في زاوية من زوايا خزانة مخطوطات المكتبة المركزيّة في الآستانة الرضويّة في مدينة مشهد المقدّسة، حتّى قيض الله تعالى من وجده و لم يمنعه السّقط الذي كان في أوّله من التعرف عليه.

ثمّ كان هذا المسعى لإخراج الكتاب لأوّل مرّة على يد الفاضل المحقّق سماحة حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ محمّد رضا الأنصاريّ القميّ الذي بذل جهداً علميّاً مشكوراً في القيام بأعباء التحقيق و التقديم للكتاب. و تولّى مجمع البحوث الإسلاميّة في الآستانة الرضويّة المقدّسة إخراجَه ليطلّع عليه المعنيّون بالقرآن و بدراسات الإعجاز فيه، و ليكون ذلك مقدّمة لإنتاج دراسات حوله تناسب موقعه في تاريخ حركة التأليف في إعجاز القرآن الكريم.

مجمع البحوث الإسلاميّة
قسم الكلام و الفلسفة
عليّ البصريّ



مراجع المقدمة

- ١ - إعجاز القرآن: أبو بكر محمد بن الطيّب الباقلانيّ (ت ٤٠٣هـ). تحقيق أحمد صقر، دار المعارف بمصر ١٩٦٤.
- ٢ - الإمتاع والمؤانسة: أبو حيّان التوحيديّ (ت ٤١٤هـ). تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، القاهرة ١٩٥٢.
- ٣ - إنباه الرواة على أنباه النحاة: عليّ بن يوسف القفطيّ (ت ٦٤٦هـ). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر ١٩٥٥.
- ٤ - الانتصار للقرآن: الباقلانيّ (مخطوط مكتبة با يزيد في استانبول).
- ٥ - البصائر والذخائر: أبو حيّان التوحيديّ. تحقيق إبراهيم الكيلانيّ، دمشق.
- ٦ - البلاغة: محمد بن يزيد المبرّد. تحقيق رمضان عبد التّواب، القاهرة ١٩٦٥.
- ٧ - بيان إعجاز القرآن: حمد بن محمد الخطّابيّ (ت ٣٨٨هـ). تحقيق محمد خلف الله أحمد و محمد زغلول سلّام (في ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، دار المعارف بمصر ١٩٧٦.
- ٨ - تاريخ جرجان: حمزة بن يوسف السهميّ (ت ٤٣٧هـ). حيدرآباد الدكن ١٩٦٧.

- ٩ - تأويل مشكل القرآن: عبدالله بن قتيبة. تحقيق أحمد صقر، القاهرة ١٩٧٣.
- ١٠ - التمهيد: أبوبكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ). تحقيق مكارثي، بيروت ١٩٥٧.
- ١١ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، القاهرة ١٣٢٣هـ.
- ١٢ - الحيوان: عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ). تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة ١٩٣٨.
- ١٣ - دلائل الإعجاز: عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١هـ). تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة.
- ١٤ - الذخيرة في علم الكلام: الشريف المرتضى علم الهدى علي بن الحسين الموسوي (ت ٤٣٦هـ). تحقيق السيد أحمد الحسيني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم ١٤١١هـ.
- ١٥ - الرسالة العذراء: إبراهيم بن المدبر (ت ٢٧٩هـ). تحقيق زكي مبارك، مصر.
- ١٦ - الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة العلوي. القاهرة ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م.
- ١٧ - طبقات المفسرين: محمد بن علي الداوودي (ت ٩٤٥هـ). تحقيق علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٥.
- ١٨ - الفهرست: محمد بن إسحاق النديم (ت ٣٨٠هـ). تحقيق رضا تجدد، طهران ١٩٧١.
- ١٩ - الكتاب: عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠هـ). بولاق ١٣١٦-١٣١٧هـ.
- ٢٠ - كتاب الصناعتين: أبو هلال الحسن بن عبدالله العسكري. تحقيق: محمد

أبو الفضل إبراهيم و البجاويّ، مصر ١٩٧١.

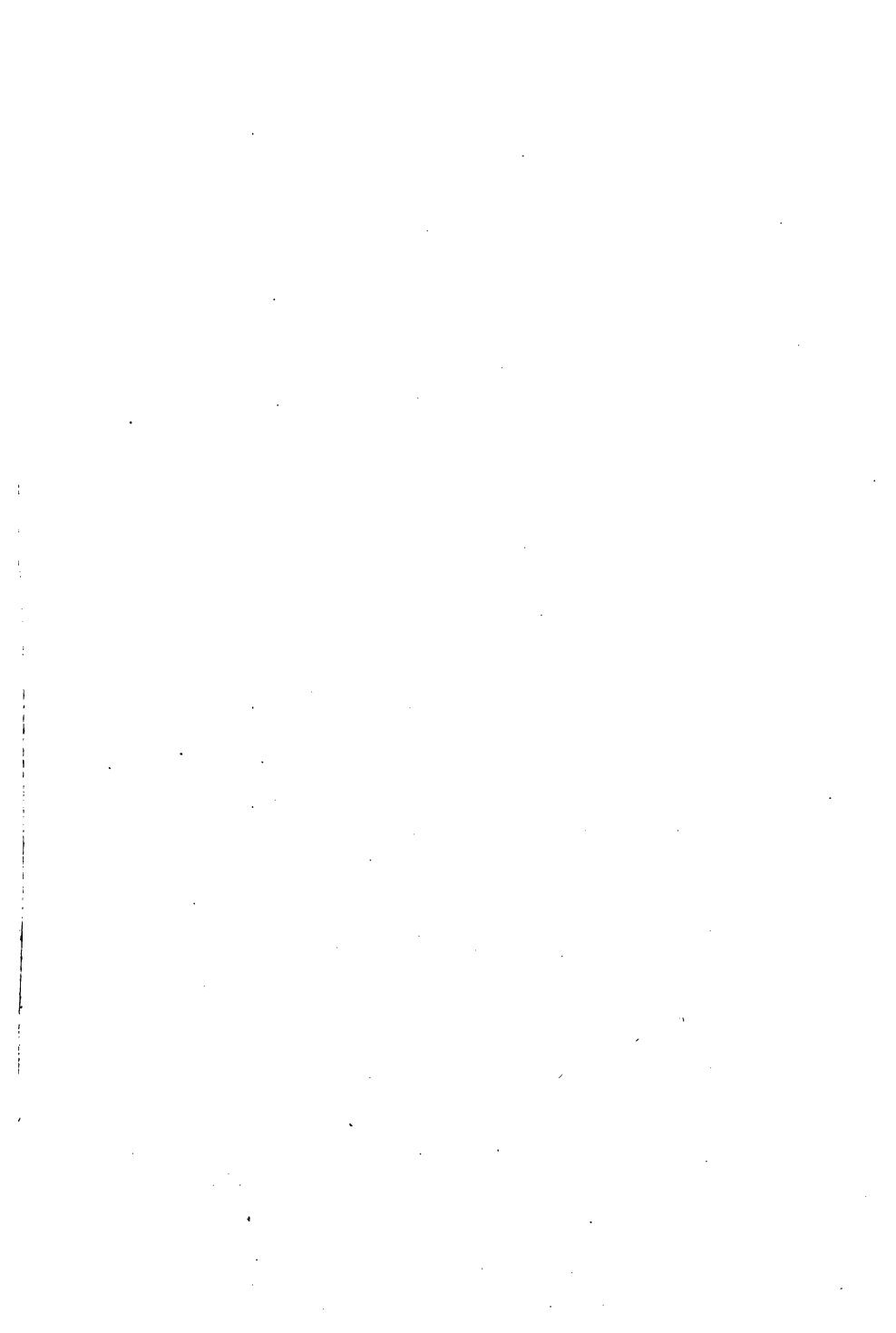
٢١ - المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ). تحقيق

أمين الخوليّ، القاهرة ١٩٦٠.

٢٢ - النكت في إعجاز القرآن: عليّ بن عيسى الرّمانيّ (ت ٣٨٦هـ). تحقيق

محمّد خلف الله أحمد و محمّد زغلول سلّام (في ضمن ثلاث رسائل في إعجاز

القرآن)، دار المعارف بمصر ١٩٧٦.



تقديم

الشریف المرتضى عليّ بن الحسين موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم ابن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام ، السيّد الشریف ، أبو القاسم المرتضى ، علّم الهدى ، ذوالمجدین الموسويّ البغداديّ (٣٥٥-٤٣٦ هـ) ، علّم خفّاق في سماء العلم والمعرفة . منذ أن بزغ نوره في سماء مدينة السّلام ، وظلّ يشعّ مدی حياته و بعد وفاته .

تسابق المترجمون له في وصفه بأجلّ النعوت وأجمل الصفات ، فقد قيل عنه : «إنّه متوحّد في علوم كثيرة ، مجمّع علی فضله ، مقدّم في العلوم ، وأكثر أهل زمانه أدباً وفضلاً» ، «حاز من العلوم ما لم يدان فيه أحد في زمانه ، عظیم المنزلة في العلم والدين والدنيا» ، «نقيب النّقباء ، الفقيه ، النظّار ، أوحّد الفضلاء ، يتوقّد ذكاء» ، «كان ذا محلّ عظیم في العلم والفضائل والرياسات» ، «كثير الاطلاّع والجدال» ، «إمام أئمة العراق ، إليه فزع علماؤها ، وعنه أخذ عظمائها ، صاحب مدارسها ، جماع شاردها وأنسها ، ممّن سارت أخباره ، وعُرفت به أشعاره ، وحُمدت في ذات الله آثاره» ، «هو وأخوه في دوح السّيادة ثمران ، وفي فلک الرياسة قمران» ، «كان إماماً في علم الكلام والأدب والشّعْر والبلاغة ، كثير التّصانيف ، متبحّراً في فنون العلوم» ، «كان مُجمّعاً علی فضله ، متوحّداً في علوم كثيرة» ، «وكان من الأذكياء الأولياء» ، وغيرها من الصفات . فالرجل أشهر من أن يُعرّف ، وقد ملأ

صِيَّتُهُ الْخَافِقَيْنِ، وَ مِنْ أَرَادَ الْإِسْتِزَادَةَ فَعَلِيهِ بِمَصَادِرِ تَرْجَمَتِهِ^(١).



القرآن الكريم هو المعجزة الخالدة لرسول الله ﷺ، وهو الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، نزل به الأمين جبرائيل عليه السلام بلسان عربي مبين، على قلب نبيه الكريم نجوماً، وتحدّى به ﷺ العرب خصوصاً، والجنّ والإنس عموماً من الأولين والآخرين، على أن يأتوا ولو بآية

(١) أهمّ هذه المصادر: الفهرست، للطوسي / ٩٩-١٠٠، الرجال / ٤٨٤-٤٨٥، رجال النجاشي / ٢٧٠-٢٧١ = ٧٠٨، معالم العلماء / ٦١-٦٣، مجمع الرجال ٤ / ١٨٩-١٩١، تنقيح المقال ١-٢ / ٢٨-٢٨٥، معجم رجال الحديث ١١ / ٣٩٤-٣٩٨، أمل الآمل ٢ / ١٨٢-١٨٥، مستدرك الوسائل ٣ / ٥١٥-٥١٧، روضات الجنّات ٤ / ٢٩٤-٣١٢، الدرجات الرفيعة ٤٥٨-٤٦٦، تاريخ بغداد ١١ / ٤٠٢-٤٠٣، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ق ٤ - مج ٢ / ٤٦٥-٤٧٥، دمية القصر، ١ / ٢٩٩-٣٠٣ = ٨، وفيات الأعيان (ابن خلّكان ٣ / ٣١٣-٣١٧، معجم الأدباء ٥ / ١٧٣-١٧٩، إنباء الرواة ٢ / ٢٤٩-٢٥٠، الوافي بالوفيات ٢١ / ٦-١١ = ٢، تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب (علم الهدى) ٤-١ / ٦٠٠-٦٠٢، (اللام والميم) (المرتضى) ٥ / ٤٨٧-٤٨٨ = ١٠٢٦، بغية الوعاة ٢ / ١٦٢، المنتظم ٨ / ١٢٠-١٢٦، سِير أعلام النبلاء ١٧ / ٥٨٨-٥٩٠ = ٣٩٤، شذرات الذهب ٣ / ٢٥٦-٢٥٨، مرآة الجنان ٣ / ٥٥-٥٧، لسان الميزان ٤ / ٢٢٣-٢٢٤، الأعلام (ط ٣) - ٥ / ٨٩، معجم المؤلّفين ٧ / ٨١-٨٢، أدب المرتضى، الدكتور عبدالرزاق محيي الدين (مطبعة المعارف - بغداد - ١٩٥٨)، هديّة العارفين ١ / ٦٨٨، رجال بحر العلوم ٣ / ٨٧-١٥٥، عمدة الطالب ١٩٣-١٩٥، أعيان الشيعة (ط. دارالتعارف) ٨ / ٢١٣-٢١٩، الغدير ٤ / ٢٦٢-٢٩٩، مقدّمة الأمالي، لمحمّد أبي الفضل إبراهيم ١ / ٣ / ٢٦، مقدّمة ديوان المرتضى، للشيخ محمّد رضا الشيباني، والدكتور مصطفى جواد، ورشيد الصّفّار في ١٤٤ صفحة، مقدّمة «الانتصار» للسّيّد محمّد رضا الخراساني في ٦١ صفحة، الغدير في التراث الإسلامي، للسّيّد عبدالعزيز الطباطبائي. الشريف المرتضى: أضواء على حياته وآثاره، للشيخ محمّد رضا الجعفري، في مجلّة تراثنا، العددان ٣٠ و ٣١ / ١٤٤-٢٩٩.

واحدة مثله .

و الواقع التاريخي شاهدٌ حيٌّ على عجز الجميع عن الإتيان بمثل آياته المباركة الى يومنا هذا، برغم أنه ﷺ تحدّى بذلك قريشاً على رؤوس الأشهاد، فكذبوه واستهزأوا به، وبهتوه و نعتوه بالسحر و الجنون و غيرهما، ثم اختاروا المُنازلة الصعبة معه، فناصروه العداء، و هجروه و حاصروه في شعاب مكّة مع قومه و عشيرته، ثم حاربوه في مُنازلات عديدة، و جرت بينهم الدّماء، و أخيراً كانت الغلبة و النصر له ﷺ، فأمن من آمن منهم طوعاً أو كرهاً أو رغبةً، و أظهر آخرون منهم الإيمان و أبطنوا كفرهم نفاقاً.

و بقي التحديّ دون أن يتجرّأ على الإتيان بمثله أحدٌ منهم، و فيهم البلغاء و الفصحاء و الشعراء، إلّا بعض الحمقى و المغفلين أمثال مسيلمة الكذاب، ممّن استهزأ بهم و بأقوالهم السخيفة العرب قبل غيرهم. و هكذا بقيت الآيات القرآنية الشريفة شامخة منيعة، برغم مرور القرون المتوالية، و تعاقب الأجيال العديدة، و تنامي الحضارة الإسلامية، و منازلتها لسائر الملل و النحل الكافرة، التي كانت تسعى بشتّى الوسائل أن تصدّ عن انتشارها، و تحاول النيل من هذه الآيات التي كانت تُتلى آناء الليل و أطراف النّهار، و لكنّهم في جميع الظروف و الأحوال، عَجَزُوا عن أن يتحدّوا المسلمين و يأتوا و لو بآية واحدة، و صدق الله العليّ العظيم حيث قال: ﴿ قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ .



منذ الصدر الأوّل و إلى يومنا هذا عكف الآلاف من القراء و المُحدّثين و البلغاء و الفُصحاء و الفقهاء و اللّغويّين، و غيرهم - من أصحاب القدرات العلمية الجبّارة،

الذين تحفل بأسمائهم وأبحاثهم وكتبهم ودراساتهم كتبُ التراجم والتاريخ والفهارس - على دراسة القرآن من شتى النواحي والجوانب، وبذلك تأسس علمُ - بجانب بقية العلوم - سُمِّي باسم علوم القرآن، يندرج تحته عدد كبير من العناوين الفرعية، وكلُّ عنوان فرعي يتضمَّن فصولاً وأبواباً فرعية، تبحث عن موضوع معين يتعلَّق بالقرآن. ويكفي لمعرفة سعة هذا العلم وتنوُّع أبحاثه وتطوُّره عبر التاريخ، مراجعة سريعة لـ «الفهرست» لابن النديم، وملاحظة أسماء المئات من المؤلفين والمؤلفات والكتب والرسائل في هذا المجال، منذ أن نشأ هذا العلم ولغاية جَمْع ابن النديم لفهرسته في أواسط القرن الرابع الهجري، أي خلال ثلاثة قرون فقط. وأمَّا خلال القرون العشرة التي أعقبت تأليف الفهرست، فإنَّ من الصَّعب الوقوف على كلِّ ما كُتِب وألِّف في هذا المجال، لأسباب معروفة وواضحة لدارسي هذا العلم، من تعدُّد المذاهب والفِرَق والتَّحَلُّ والمدارس الفكرية، وتزايد الحواضر العلمية، وتشتَّت أماكنها وتباعدها، وسعة رقعة تواجدها، وتنوُّع لغاتها. حيثُ انتشرت المدارس من الأندلس غرباً إلى تخوم الهند والصين وبلاد ماوراء النهر شرقاً وشمالاً، مروراً بأهمَّ الحواضر العلمية، أي بلاد فارس والعراق وبلاد الشام ومصر. وهكذا كَثُر الدارسون والمؤلِّفون والمؤلفات في مجال هذا العلم، وتعدَّدت رؤاهم واجتهاداتهم حول القرآن، وتنوَّعت لغاتهم التي كتبوا بها مؤلفاتهم. هذا فضلاً عمَّا كُتِب في بلاد الغرب خلال القرون الميلادية الأربعة الأخيرة، حيثُ تأسَّست معاهد وجامعات عديدة لدراسة الشرق وتراثه، لأغراض علمية نزيهة وأخرى سياسية مشبوهة، فكان من أولى أهتماماتهم العناية بالدراسة القرآنية، وانتشرت دراسات المستشرقين وأبحاثهم، وكان فيها الغثُّ والسمين، ومنها ما يحتوي على الوجهة العلمية والأكاديمية الصَّرفة، ومنها ما صَدَرَ عن

أحقادٍ صليبيّةٍ و أغراض استعماريّةٍ مكشوفة . وفي كلّ الأحوال كان لدراساتهم مساهمة حقيقيّة في تطوير أبحاث علوم القرآن .

يعدّ البحث عن «إعجاز القرآن» من أهمّ فروع علوم القرآن ؛ لأنّه يتركّز على أهم ركيزةٍ واجه رسول الله ﷺ المشركين و الكفّار بها ، ألا وهي تحديهم بإعجاز نصّ القرآن ، وأنّهم عاجزون عن أن يأتوا بقرآنٍ مثله ، أو بعشرٍ سورٍ مثله ، أو بسورةٍ واحدة ، أو آيةٍ مشابهةٍ لآياته ، فصار البحث عن «الإعجاز» و ما يتفرّع عليه من معنى «المُعْجَز» و «المعجزة» و شروطها و حدودها ، و ما به يكون الشيء معجزاً ، و أنواع الإعجاز ، و معجزيّة القرآن ، و صنوف الإعجاز الذي يتضمّنه القرآن ، و غيرها من الأبحاث المتعلّقة بالإعجاز ، موضع عناية الباحثين و الدارسين منذ الصّدر الأوّل ، فتنوّعت اجتهاداتهم و آراؤهم و أقوالهم و مذاهبهم في ذلك . و يمكن تلخيص أهمّ أقوالهم في هذا المجال بما يلي :

١ - إنّ مجرد صدور مثل هذه المجموعة من الآيات ، من رجل أمّي لم يسبق له أن درس أو قرأ ، لخير دليلٍ على كونه خُزقاً للعادة و معجزاً .
٢ - ارتفاع فصاحته و اعتلاء بلاغته بما لا يدانيه أيّ كلام بشريّ على الإطلاق .

٣ - صورة نظمه العجيب ، و أسلوبه الغريب ، المرتفع على أساليب كلام العرب و مناهج نظمها و نثرها ، ممّا لم يوجد قبله و لا بعده نظير له .
٤ - ما انطوى عليه من الإخبار بالمعنيّات ، ممّا لم يكن فكان كما قال ، و وقع كما أخبر .

٥ - ما أنبأ به من أخبار القرون السّالفة ، و الأمم البائدة ، و الشرائع الدائرة ، ممّا كان لا يعلم به إلّا الفدّ من أخبار أهل الكتاب بصورة ناقصة و مشوّهة .

- ٦ - احتجاجاته المضيئة، وبراينه الحكيمية التي كشفت النقاب عن حقائق ومعارف كانت خفية مستورة لذلك العهد.
 - ٧ - استقامته بيانه، وسلامته من النقص والاختلاف والتناقض.
 - ٨ - إعجازه من وجهة التشريع العادل، ونظام المدينة الراقية.
 - ٩ - استقصاؤه للأخلاق الفاضلة، ومبادئ الآداب الكريمة.
 - ١٠ - ذهب المعتقدون بِقَدَمِ القرآن إلى أنَّ وجه إعجاز القرآن كونه قديماً، أو هو عبارة عن الكلام القديم وحكاية له.
- هذه النظريات ومشاياتها ممَّا تدرج في إحداها، أو تكون متفرعة عن إحداها، تُعدُّ مجموعَ أقوال الجمهور وزبدة آرائهم، وهناك قولٌ آخر في وجه إعجاز القرآن قد يعدُّ مخالفاً لرأي الجمهور، هو :
- ١١ - القول بالصَّرفة، يعني أنَّ الله سبحانه وتعالى صَرَفَ الناس عن معارضته وأنَّ يأتوا بمثله، ولولا ذلك لَاسْتَطَاعُوا.

بحث عن حقيقة مذهب الصَّرفة في إعجاز القرآن

الصَّرفُ والصَّرفة مصدر (صَرَفَ)، وقد أطال اللغويون في توضيح معناها وبيان اشتقاقاتها، لكن حقيقة المادَّة تفيد معنىً واحداً في معظمها، ألا وهو ردُّ العزيمة.

قال الخليل في العين: الصَّرف: أن تصرف إنساناً على وجهٍ يريدُه إلى مصرفٍ غير ذلك.

وقال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة»: صَرَفَ، الصَّاد والراء والفاء، معظم بابه يدلُّ على رجوع الشيء. من ذلك صَرَفْتُ القومَ صَرَفاً وانصرفوا، إذا

رجعتهم فرجعوا.

وقال الراغب في مفرداته: الصَّرف: ردُّ الشيء من حاله إلى حالة، أو إبداله بغيره.

وقال ابن منظور في لسان العرب: الصَّرف: ردُّ الشيء عن وجهه، أن تصرف إنساناً عن وجه يريده إلى مصرفٍ غير ذلك.

أما اصطلاح الصَّرف والصَّرْفَة عند المتكلمين، فمعناه أن الله تعالى سَلَب دواعيهم إلى المعارضة، مع أن أسباب توفّر الدواعي في حقهم حاصلة.

ويمكن تبیین و تفسير كلام القائلين بالصَّرْفَة بأن القرآن الكريم يتكوّن من مجموعة من الكلمات والحروف قد سَطُرَتْ وَنُظِمَتْ بنظم خاص. وهذا النظم مهما علا شأنه وفارق سائر نظوم الكلام، فإنّه بنفسه لا يمكن أن يكون معجزاً بحيث يعجز مَنْ تُحَدِّي به عن الإتيان بما يقاربه. نعم، إنّه يُعَدُّ معجزة ومُعْجَزاً حينما يسلب الله سبحانه وتعالى دواعي الكفّار وغيرهم عن معارضته، فإِعْجَاز نصّ القرآن لانفسه وذاته، وإنّما لسببٍ خارجيّ طرأ على بعض الناس، وهم الذين قَصَدُوا المعارضة وحاولوا إتيان ما يقاربه في النظم، ولولا ذلك لاستطاعوا مجارة سور القرآن وآياته والإتيان بما يقاربهما في الشّبه. وهذا الطارئ الخارجيّ، وتثبيط عزائم القاصدين للمجارة، وقبول التّحدي، هو في نفسه إِعْجَازٌ خارقٌ للعادة. وذهب جماعة إلى أن هذا الرأي يعدّ أخطر وأجراً ما قيل في هذا المجال.

وإليك توضيح أبي القاسم البلخي المتكلم الشهير في كتابه عيون المسائل والجوابات لمذهب هؤلاء القائلين بالصَّرْفَة، يقول^(١):

«و احتجّ الذين ذهبوا إلى أنّ نظمهم - يعني القرآن - ليس بمعجز، إلا أنّ الله تعالى أعجز عنه، فإنّه لو لم يُعجز عنه لكان مقدوراً عليه، بأنّه حروفٌ قد جعل بعضها إلى جنب بعض، وإذا كان الإنسان قادراً على أن يقول: «الحمد»، فهو قادرٌ على أن يقول: «الله»، ثمّ كذلك القول في كلّ حرف. وإذا كان هكذا فالجميع مقدورٌ عليه، لولا أنّ الله تعالى أعجز عنه».

هذا، ولخطورة هذا الرأي من حيث آثاره وتبعاته وما يترتب عليه من القول بأنّ نصّ القرآن لا يعدّ آية ومعجزة في جوهره وذاته ولا علماً لرسول الله ﷺ، وإنّما هو آية من جهة عارضٍ خارجيّ عَرَضَ على المتحدّئ به، فسلبه القدرة على المعارضة جبراً، بعد أن سلب اختياره وإرادته، ولتباين المذاهب الاعتقاديّة بين المتكلّمين؛ واجه القول بالصّرفه استنكاراً واسعاً منذ أن خرج إلى الأوساط العلميّة ببغداد في بدايات القرن الثالث الهجريّ، فانبرى جماعة للردّ عليه، والتّشهير به، والطّعن بأدلّته، وتسفيه قائله، واستمرّ الأمر على ذلك حتّى يومنا هذا. وسوف نشير لاحقاً إلى أسماء ثلّة ممّن عارضوا هذا المذهب من المتكلّمين والأدباء والمفسّرين والفقهاء، من المتقدّمين والمتأخّرين.

يُنسَب إلى أبي إسحاق إبراهيم النّظام المتوفّى سنة بضع وعشرين ومئتين أنّه أوّل من قال بالصّرفه، وأنّه مبتدع هذه الفكرة. وقد شاعت هذه النسبة إليه حتّى غدّت من الأمور الثابتة في هذا الباب. ولكن من الصعب الاطمئنان إلى هذه النسبة - أو على أقلّ تقدير لتفاصيل مذهبه - لأنّ النسبة إليه جاءت من كتب مخالفيه من الأشاعرة والمُجبرة والحشويّة الذين يحاولون الطعن في معارضيتهم بأقوال تنافي أو تستلزم المنافاة للمعتقد العامّ عند عامّة المسلمين، خاصّة إذا لاحظنا أنّه كان للنّظام رأيٌ خاصّ - يخالف به المذاهب السنيّة والحشويّة - في شرعيّة خلافة

الخلفاء، وتفضيل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام على غيره، وأمور أخرى تعدّ من ركائز مذاهب أهل السنة. والنسبة إليه جاءت من عبدالقاهر البغدادي في كتاب الفرق بين الفرق، وأصول الدين، نقلاً عن الانتصار للخياط، وهو عن ابن الراوندي الذي نقل أقواله وطعونه على النظام في كتابه، تمهيداً للردّ عليه وتكذيب ما نسب إلى النظام. ويبدو أنّ تفاصيل مذهب النظام لم تكن معروفة على وجه الدقّة^(١)، يقول الشريف المرتضى في بداية الفصل الذي عقده للبحث عن موضوع الصّرفة، في كتابه «الذخيرة»^(٢): «وقد حُكي عن أبي إسحاق النظام القول بالصّرفة، من غير تحقيق لكيفيّتها، وكلام في نصرتها».

ومهما كانت درجة صحّة النسبة، فإنّ الثابت هو بروز أصل الفكرة في تلك الفترة، وأنّ هناك من المتكلّمين من كان يقول: إنّ نظم القرآن وحسن تأليف كلماته ليس بمعجزة للنبي صلى الله عليه وآله، ولا دلالة على صدقه في دعواه النبوة... أو أن نظم القرآن وحسن تأليف آياته، فإنّ العباد قادرون على مثله، وما هو أحسن منه في النظم والتأليف^(٣).

إنّ إطلاق هذا الرأي أدّى إلى أن يُقدّم جماعة من المتكلّمين - سواء من الأشاعرة أو المعتزلة - على تدوين كتب ورسائل في الدفاع عن معجزيّة نظم

(١) قال المستشرق J Bouman: إنّ النظام - وفقاً لتقارير الأشعريّ والخياط والبغداديّ - لم يُقل بأنّ صرف الله الناس عن الإتيان بمثل القرآن (والذي عُرف فيما بعد بالصّرفة اصطلاحاً) معجزة، وإنّما ذكر النظام هذا الرأي جواباً لمن يسأل السؤال التالي: لماذا لم يُقلّد الأسلوب القرآنيّ تقليداً ناجحاً على الصعيد العمليّ، مع أنّه قابلٌ للتقليد؟ راجع: مارتين مكدور موت، نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد / ١٣٤.

(٢) الذخيرة / ٣٧٨.

(٣) مذاهب الإسلاميين لعبد الرحمن بدويّ / ٢١٣.

القرآن ونصّه، منها:

١ - نظم القرآن للجاحظ، المتوفى سنة ٢٥٥ هـ.

٢ - إعجاز القرآن في نظمه و تأليفه، لأبي عبدالله محمد بن يزيد الواسطي المتوفى سنة ٣٠٦-٣٠٧ هـ.

٣ - نظم القرآن، لابن الإخشيد، المتوفى سنة ٣٢٦ هـ.

٤ - النكت في إعجاز القرآن، لعليّ بن عيسى الرُّمانيّ، المتوفى سنة ٣٨٦ هـ.

٥ - إعجاز القرآن للباقلانيّ، المتوفى سنة ٤٠٣ هـ.

٦ - الانتصار للقرآن، للباقلانيّ.

وقيل إنّ ممّن تابع هذا الرأي وانتصر له جماعةٌ من أعلام السّنة من الأشاعرة والمعتزلة والظاهرية، منهم:

الجاحظ الذي تُسب إليه القول بالصّرفة، على الرغم من اضطراب مذهبه وعقيدته، حيث كان من ديدنه أنّه يتبنّى مذهباً فيصنّف في الدفاع عنه، ثمّ يرده بكتابٍ آخر وينتصر لما يُضادّ الرأي الأوّل، وهكذا كان في كثير من اعتقاداته. وأبو إسحاق النّصيبّي، وعبّاد بن سليمان الصّيمريّ، وهشام بن عمرو الفُوطيّ (وهم بعض تلامذة النّظام).

والطريف أن ممّن اعتقد بالصّرفة من أصحاب أبي الحسن الأشعريّ، أبا إسحاق إبراهيم بن محمد الأسفراينيّ، الفقيه الشافعيّ الأشعريّ، المتوفى سنة ٤١٨ هـ، لكنّه كان يذهب إلى أنّ الإعجاز يكون من جهة الصّرفة والإخبار عن الغيب معاً.

هذا، وقد أدرج الشريف المرتضى أبا القاسم البلخيّ (المتوفى ٣١٧ أو ٣١٩

هـ) في عداد من قالوا بالصَّرفة لا مطلقاً، بل على بعض الوجوه^(١)، قال: «المذهب الذي نقله أبو القاسم البلخي عن جماعة المعتزلة ونَصَره وقَوَّاه، هو أنْ نظم القرآن وتأليفه يستحيلان من العباد، كاستحالة إحداث الأجسام، وإبراء الأكْمة والأبرص».

وكذلك اعتنق مذهب الصَّرفة صراحةً أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظَّاهري المتوفى سنة ٤٥٦ هـ، ودافع عن معتقده في كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل، وخلاصة قوله:

«إنَّ القرآن معجزة خالدة، لا يقدَّر أحدٌ على المجيء بمثلها أبداً؛ لأنَّ الله تعالى حال بين الناس وبين ذلك... وهذا هو الذي جاء به النص، والذي عَجَزَ عنه أهل الأرض، منذ أربعمئة عام وأربعين عاماً، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها»^(٢).

بيان حقيقة اعتقاد الشريف المرتضى في القول بالصَّرفة

يُعَدُّ الشريف المرتضى أبرز متكلمٍ اعتقد بمقولة الصَّرفة، ومن حسن الحظ أنَّه وصل إلينا تراثه الكلامي، ويمكن للباحث أن يقف على حقيقة معتقده في الصَّرفة من جميع جوانبها دون لبسٍ أو تمويهٍ وتشويهٍ من الناقلين الوسطاء؛ فقد بيَّن المرتضى مذهبه واعتقاده في عددٍ من كتبه، ودافع عنه دفاع العالم الخبير، والمتكلم النبیه، ومن هذه الكتب كتاب جُمَلِ العِلْمِ والعمل^(٣)، حيث نجد صريح

(١) الموضوع / ١٠٧. (٢) الفصل ٢٦/٣ - ٣١، طبعة دار الجيل.

(٣) وهو مطبوع مستقلاً، وكذلك مع شرح القاضي ابن البراج، وطبع أيضاً ضمن مجموعة رسائل الشريف المرتضى.

كلامه في باب (ما يجب اعتقاده في النبوة)، وكذلك تحدّث في المسائل الرّسّيّة^(١) في المسألة الثالثة في (معرفة وجه إعجاز القرآن). كما عقد الشريف فصلاً في كتابه الذخيرة^(٢) سمّاه، في جهة دلالة القرآن على النبوة و تحدّث فيه بالتفصيل عن مذهب الصّرفة.

وقام الشيخ الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠ هـ) - وهو أبرز تلامذة الشريف وخليفته في المشيخة والإفتاء والدرس - بشرح كتاب جُمَل العلم والعمل سمّاه تمهيد الأصول^(٣) وبسط القول في شرح مذهب شيخه، وأيده في ذلك وجعله مختاره قبل أن يتراجع عنه لاحقاً.

هذا، ويبدو أنّ الشريف أحسّ أنّ هذه الفصول المتناثرة في كتبه العديدة التي عقدها لشرح مذهبه، غير كافية لتبيان مذهبه وجوانبه، وإسكات خصومه المنبرين للردّ على مذهب الصّرفة، فأقدم على تأليف كتابٍ مستقلٍّ في هذا الموضوع، سمّاه كتاب الموضح عن جهة إعجاز القرآن، وسمّاه مختصراً بكتاب الصّرفة، وفيه بسّط القول، وأبرز الجوانب العديدة لهذا المذهب، وعرض آراء المعارضين والموافقين لمذهبه. وهذا الكتاب يُعني الباحث في مذهب الصّرفة وما يتعلّق به من مناقشات عن الرجوع إلى غيره، وستحدّث عن هذا الكتاب وأسلوب المصنّف فيه لاحقاً.

وإليك خلاصة مذهب الشريف المرتضى في الصّرفة، بناءً على ما جاء في كتاب «الموضح» بنصّ كلامه وعباراته، بتصرّف يسير.

يقول الشريف المرتضى في هذا الكتاب:

(١) المسائل الرّسّيّة / ٣٢٣، المطبوع ضمن المجموعة الثانية من رسائل الشريف المرتضى.

(٢) الذخيرة / ٣٧٨-٤٠٤. (٣) تمهيد الأصول من جمل العلم والعمل / ٣٣٤.

١ - يعدّ نصّ القرآن معجزاً للبريّة، وعلماً ودالاً على النبوة وصدق الدعوة.

(ص ١٣)

٢ - وإن فصاحته بحيث خرّقت عادة العرب، وبأنت من فصاحتهم. (ص ١٤)

٣ - إن القرآن مختصّ بطريقة في النظم مفارقة لسائر نظوم الكلام، وهذا الاختصاص أوضح من أن يحتاج إلى تكلف الدلالة عليه. لكن لا يكفي النظم وحده في التحدي به، بل لا بدّ أن يقع التحدي بالنظم والفصاحة معاً (ص ٨)، أي أن التحدي وقع بالفصاحة والإتيان بمثله في فصاحته وطريقته في النظم معاً، لا مجرد النظم وحده. (ص ٧)

٤ - إن التحدي وقع بحسب عرف القوم وعادتهم، من حيث أطلق اللفظ به، وقد علمنا أنه لا عهد لهم ولا عادة بأن يتحدّى بعضهم بعضاً بطريقة نظم الكلام دون فصاحته ومعانيه، وإن الفصاحة هي المقدمة عندهم في التحدي، والنظم تابع لها. (ص ٨٤)

٥ - والمثّل في الفصاحة الذي دُعوا إلى الإتيان به هو ما كان المعلوم من حالهم تمكّنهم منه وقدرتهم عليه، وهو المتقارب والمُداني، لا المماثل على التحقيق، الذي ربّما أشكل حالهم في التمكن منه. (ص ٣٢)

٦ - والتحدي لا يجوز أن يكون واقعاً بأمر لا يعلم تعذّره أو تسهّله، وأنه لا بدّ أن يكون ما دُعوا إلى فعله ممّا يرتفع الشك في أمره (ص ٣٥)، وقد ثبت أن التحدي للعرب استقرّ آخرّاً على مقدار ثلاث آياتٍ قصارٍ من عرض ستّة آلاف آية. (ص ٩)

٧ - والصّرفة على هذا إنّما كانت بأن يسلب الله تعالى كلّ من رام المعارضة، وفكر في تكلفها في الحال العلوم التي يتأتّى منها، مثل فصاحة القرآن وطريقته

في النظم، وكيفية الصَّرف هي بأن لا يجدوا العلم بالفصاحة في تلك الحال، فيتعذَّر ما كان مع حصول العلم متأثِّياً. (ص ٢٥)

٨ - وإذا لم يقصد المعارضة، وجرى على شاكلته في نظم الشعر، ووصف الخطِّب، والتصريف في ضُرُوب الكلام خُلِّي بينه وبين علومه.

٩ - وما يقال: إنَّ هذا القول يوجبُ أن يكون القرآن في الحقيقة غير مُعْجَزٍ، وأن يكون المُعْجَز هو الصَّرف عن معارضة، فنقول له: بل إنَّ القرآن هو المعجَز من حيث كان وجود مثله في فصاحته وطريقة نظمه متعذِّراً على الخلق، من دون اعتبار سبب التَّعذُّر؛ لأنَّ السَّبب وإنَّ يعود عندنا إلى الصَّرف، فالتعذُّر حاصلٌ على كلِّ حال. (ص ٤٠)

١٠ - هكذا ثبت أنَّ القرآن هو العَلَم على صِدْق دعوة النبي ﷺ، وأنَّ معارضته متعذِّرة على الخلق، وأنَّ ذلك ممَّا انحسرت عنه الأطماع وانقطعت فيه الآمال. فالتحدِّي بالقرآن وقعود العرب عن المعارضة، يدلَّان على تعذُّرها عليهم، وأنَّ التعذُّر لا بدَّ أن يكون منسوباً إلى صرفهم عن المعارضة. (ص ٤٢)

١١ - والقول بأنَّ الصَّرفة مخالفة لإجماع أهل النظر غير تام؛ لمخالفة النظام ومن وافقه، وعباد بن سليمان، وهشام بن عمرو القُوطي وأصحابهما، فإنَّهم خارجون عن الإجماع. (ص ٤٤-٤٥)

كما قام الشريف بتوضيح نقاط كثيرة، ومفاهيم عديدة - مثل: المُعْجَز، الإعجاز، التحدِّي، النظم، الفصيح، خرق العادة وغيرها - التبتت معانيها على كثير من المتكلِّمين، ممَّا استلزم مخالفتهم إياه ونسبة اعتقادات إليه هو بريء منها. ومع وضوح تفاصيل مذهب الشريف في القول بالصَّرفة - الذي ذكرنا خلاصته، ويجد القارئ الكريم تفاصيله وتوضيحه لأُمُورٍ أخرى في الكتاب -

يتبين بطلان كثير مما قيل أو يقال، ونُسب أو ينسب إليه - وإلى غيره من القائلين بالصِّرفة - من أمور مخالفة لعقيدة عامة المسلمين وإجماعهم، من القول بأنهم ينفون معجزة نص القرآن، وكونه علماً ودالاً على صدق دعوى النبي ﷺ، وأن القول بالصِّرفة يستلزم صدور القبيح منه تعالى، والجبر و سلب الاختيار والقدرة من العرب، وأمور أخرى مستنكرة تعرض لذكرها كل من تصدّى لردّ مذهب الصِّرفة من المتقدمين، كالباقلائي والقاضي عبد الجبار وعبد القاهر الجرجاني والتفتازاني. ومن المتأخرين كالسيد هبة الدين الشهرستاني، والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، ومصطفى صادق الرافعي، والمحامي توفيق الفكيكي، والعلامة الطباطبائي وآخرين.

ذهب إلى القول بالصِّرفة، جماعة من معاصري الشريف و ممن تأخر عنه:

١ - أبرزهم شيخه و شيخ الإمامية، وأعظم متكلميها على الإطلاق، أي الشيخ محمد بن محمد بن النعمان البغدادي، المشهور بالشيخ المفيد (المتوفى سنة ٤١٣ هـ)، فقد صرح في كتابه أوائل المقالات، الجامع لعقائده في أصول الدين والمذهب بـ(إنّ جهة ذلك - أي إعجاز القرآن - هو الصِّرف من الله تعالى لأهل الفصاحة واللسان، عن المعارضة للنبي ﷺ بمثله في النظام عند تحدّيه لهم، وجعل انصرافهم عن الإتيان بمثله وإن كان في مقدورهم، دليلاً على نبوته ﷺ، واللطف مستمرّ في الصِّرف عنه إلى آخر الزمان)^(١).

وهذا القول تصريحٌ منه ﷺ لا لبس فيه بأنّه كان يعتقد بمذهب الصِّرفة، فما نسبته إليه العلامة المجلسي ﷺ في بحار الأنوار^(٢)، والقُطب الراوندي في الخرائج

(١) أوائل المقالات / ٦٣، طبعة مؤتمر الشيخ المفيد.

(٢) بحار الأنوار ١٧/ ٢٢٤.

و الجرائع^(١) أنه تراجع عنه أخيراً، قول لم نعر على دليل يسنده من تراث الشيخ المفيد المنشور.

اللهم إلا أن يكون الشيخ المفيد رحمه الله قد تراجع عن رأيه هذا في بعض رسائله التي فُقدت و لم تصل إلينا، و وقف على محتواها المجلسي رحمه الله و القطب الراوندي. و معروف أن للمفيد رسالتين في موضوع إعجاز القرآن مفقودتين، هما: الكلام في وجوه اعجاز القرآن، و جوابات أبي الحسن سبط المعافى بن زكريا في إعجاز القرآن^(٢).

٢ - الشيخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله فإنه حينما أقدم على شرح القسم النظري من كتاب الشريف، الموسوم بـ جُمَل العلم و العمل ذَهَبَ إلى القول بالصفرة، لكنه تراجع عنه بعدئذ، و صرّح بذلك في كتابه الاقتصاد^(٣) بقوله:

«كنتُ نصرتُ في شرح الجُمَل القولَ بالصفرة على ما كان يذهب إليه المرتضى رحمه الله، حيثُ شرحتُ كتابه، فلم يحسن خلاف مذهبه».

٣ - أبو الصلاح تقي الدين الحلبي (المتوفى سنة ٤٤٧ هـ) صرح بذلك في كتابه تقريب المعارف^(٤) بقوله: «... ثبت أن جهة الإعجاز كونهم مصروفين... و التحدي واقع بهما (أي الفصاحة و النظم معاً)، و عن الجمع بينهما كان الصفرة».

٤ - الأمير عبدالله بن بِنان الخفاجي (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ)، حيثُ صرّح بقوله^(٥):

(١) الجرائع و الجرائع ٩٨١/٣.

(٢) رجال النجاشي / ٤٠٠، طبعة جماعة المدرّسين.

(٣) الاقتصاد / ١٧٣.

(٤) تقريب المعارف / ١٠٧.

(٥) لاحظ الإعجاز في دراسات السابقين، لعبد الكريم الخطيب / ٣٧٣.

«إذا عدنا إلى التحقيق وجدنا وجه إعجاز القرآن صرف العرب عن معارضته، بأن سلبوا العلوم التي بها كانوا يتمكّنون من المعارضة، في وقت مرامهم ذلك».

٥ - قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي (المتوفى سنة ٥٧٣ هـ)، فقد اختار مذهب الصّرفة، وصرّح بذلك في كتاب الخرائج والجرائع^(١) في فصل عقده في باب إعجاز القرآن سمّاه (في أن التعجيز هو الإعجاز)، ثمّ طرح في الباب الذي لحقه أقوال مخالفي الصّرفة، ودافع عن مذهب الصّرفة، ويُسْتَشَمُّ من مجموع الكلام في الباب أنّه اختار مذهب الصّرفة.

هذا، وقد نُسب القول بالصّرفة إلى جماعة، منهم: أبو مسلم محدّد بن بحر الإصفهانيّ (المتوفى سنة ٣٢٢ هـ)، وعليّ بن عيسى الرّمانيّ (المتوفى سنة ٣٨٦ هـ)، والخواجه نصيرالدين الطوسي (المتوفى سنة ٦٧٢ هـ)، وفخر الدين الرازي (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ)، ولكن لم نجد تصريحاً بذلك في مصنفاتهم.



وصف كتاب (المَوْضِيحُ عن جهة إعجاز القرآن)

يظهر لمن درس مراحل حياة الشريف المرتضى أنّه من الشخصيّات المتعدّدة الجوانب؛ فهو فقيه وأصوليّ ومتكلّم وشاعر ومفسّر... وله كتب ورسائل وآراء في جميع هذه العلوم، ولكنّه كان قبل كلّ شيء فقيهاً، حيثُ بدأ حياته العلميّة بقراءة الفقه على الشيخ المفيد، واستمرّ يمارس الفقه ويدرسه طيلة حياته، وختم مسيرته أيضاً بالفقه، فقد توفّاه الله سبحانه وتعالى حينما كان شيخاً ومرجعاً للفتيا للطائفة الإماميّة، إلّا أنّ شهرته كانت في علم الكلام وتضمّنه في

بحوث أصول الدين، حتى طغت على بقيّة مواهبه وملكاته، ومن هنا عدّ فقيهاً متكلماً أو متكلماً فقيهاً. ولعلّ لهذه الشهرة نصيباً كبيراً من الحقيقة، إذ حينما نلاحظ فهرس مؤلفات الشريف، نجد أنّ علم الكلام والمناظرة والجدل ومباحث أصول الدين، يمثل حيّزاً كبيراً منها، فقد كُتِبَ و ألف كتباً و رسائل عديدة حول مواضيع كلاميّة مهمّة كانت مطروحة عند المتكلمين وأصحاب المذاهب الكلاميّة و مُناصريهم في تلك القرون. و من خلال مراجعة سريعة لتراث المرتضى الكلاميّ، يبرز لنا نشاطه وقوّة اندفاعه في متابعة آراء خصوم الإمامية، والإجابة عنها بما يطابق المذهب الكلاميّ الإماميّ. ولعلّ جانباً من هذا النشاط، وقوّة الاندفاع، وسرعة الإجابة، أو اتّخاذ المواقف، يعود إلى موقعه ومنصبه في المجتمع البغداديّ، و عند طائفته، حيثُ كان زعيم الشيعة بلا منازع، منذ أن تُوفّي شيخه وسلفه في الرّعاة، الشيخ المفيد عام ٤١٣ هـ. واستمرّ في زعامته إلى حين وفاته عام ٤٣٦ هـ، أي مدّة تزيد على عِقدَيْن، فقد كان موقعه يقتضيه إبداء رأيه في كثير من القضايا المثارة في تلك الأزمنة، وما أكثرها!

و من القضايا التي كانت مُثارة في تلك العهود موضوع إعجاز القرآن، وهو موضوع من الأهميّة بمكان، وقد كُتِبَ و أُلِّفَ عنه أسفار كثيرة. ولما كان المصنّف يتبنّى رأياً خاصاً في هذا الموضوع ينفرد به، هو قوله بالصّرفه، استلزم الأمر أن يوضّح اعتقاده، ويبيّن غرضه ومراده، فعقد في عددٍ من كتبه فصولاً و أبواباً لتوضيح هذا الأمر. و يبدو أنّ الشريف أحسّ أخيراً بعدم وفاء ما عقده من الفصول و الأبواب ببيان غرضه و توضيح مراده، فأقدم على تصنيف كتاب جامع مستقلّ في هذا الموضوع، يحتوي على كلّ ما يتعلّق به، سمّاه كتاب (المُوضّح عن جهة إعجاز القرآن)، و سمّاه ملخصاً (كتاب الصّرفه). و يعدّ هذا الكتاب من تراث

الشریف الذی سلم معظمه من عوادي الدهر، و وصلت البنا نسخة يتيمة منه، تُعدُّ من نادر المخطوطات. و يعدُّ كتاب الصَّرفة أوسع مؤلَّف کُتِبَ في هذا المجال، و هو فريد في بابه، حیثُ لم یصنَّفَ غیره - حسبما راجعنا في کتب الفهارس - في هذا الموضوع عند الإمامیة و غیرهم.

نسبة الكتاب الى المصنّف

لا شک أنَّ المرتضیَّ ألَّفَ کتاباً سَمَّاه (المُوضِح عن جهة إعجاز القرآن)، و سَمَّاه باختصار (کتاب الصَّرفة)، و قد ذکر کلَّ من ترجم له هذا الکتاب في فهرست مؤلِّفاته. و أقدمُ مَنْ ذکره تلميذه الشیخ الطوسي رحمته الله في: فهرسته عن مصنِّفي کتب الشيعة و أصولهم ^(١)، قال: و له کتاب الصَّرفة.

ثمَّ تبعه النجاشي رحمته الله (المتوفى سنة ٤٥٠ هـ) في رجاله ^(٢) بقوله: کتاب الموضح عن جهة إعجاز القرآن، و هو الکتاب المعروف بالصَّرفة.

و غیرهم ممَّن ترجم للشریف، آخرهم الشیخ آقا بزرگ الطهراني في الذريعة ^(٣)، قال: کتاب الصَّرفة الموسوم بـ المُوضِح عن جهة إعجاز القرآن، للسید المرتضیَّ أبي القاسم علي بن الحسين بن موسى الموسوي المتوفى سنة ٤٣٦ هـ... و عبَّر السید نفسه عن هذا الکتاب بالصَّرف في کتابه جُمَل العلم و العمل، و کَرَّر التعريف بالکتاب في مدخل (المُوضِح) ^(٤).

و من جهة أخرى فإنَّ الشریف نفسه قد أشار إلى هذا الکتاب مراراً في ثنایا

(١) الفهرست / ٢٩٠، طبعة مؤسسة آل البيت عليه السلام.

(٢) رجال النجاشي / ٢٧٠، طبعة جماعة المدرِّسين.

(٣) الذريعة ٤٢/١٥. (٤) الذريعة ٢٣/٢٦٧.

بعض كتبه و رسائله ، وقال إنه قد استوفى البحث عن مذهب الصرفة فيه ، منها ؛ كتاب جُمَل العلم والعمل ، وكذلك كتاب الذخيرة^(١) ، حيث قال فيه ؛ «و له نصرتُ في كتابي المعروف بـ الموضح عن جهة إعجاز القرآن» ، وغيرهما .

هذا ، فضلاً عن أنَّ نصَّ كتاب الموضح بمائل كثيراً نصَّ الفصل الذي عقده الشريف في إعجاز القرآن في الذخيرة ؛ إذ أنَّ التماثل بينهما في العبارات ، والنمط الفكريّ ، والأسلوب والمحتوى والأمثلة ، واضحٌ إلى درجة التطابق في بعض الأحيان بحيثُ يطمئنُّ القارئ ويتأكد له أنَّهما صادران من كاتب واحد . وفي الحقيقة يمكن عدَّ هذا الفصل من الذخيرة تلخيصاً للأقسام الأولى من كتاب الموضح .

كما توجد قرينة أخرى هي أنَّ الشريف قال في الذخيرة^(٢) ؛ «و هذا ممَّا اعتقده صاحبُ الكتاب المعروف بـ المُغني ، ونَقَضناه عليه في كتابنا الموسوم بـ الموضح عن جهة إعجاز القرآن .

وقد وفي الشريف بوعدِه هذا في نسختنا ، حيثُ نلاحظ أنَّه تعرَّض لأقوال القاضي و طرحها و نقدَها بالتفصيل ، و جاء في الورقة (٥٤ أ) ؛

«فصلٌ في بليغ ما ذكره صاحب الكتاب ، المعروف بـ المُغني ممَّا يتعلَّق بالصَّرفة . قال الشريف المرتضى رضوان الله تعالى عليه ؛ قال صاحب هذا الكتاب في فصل وسمَّه ...» .

و هذا تصريحٌ من كاتب النسخة باسم الشريف ، و أنَّ الردَّ على «المُغني» يعود إليه ، و هو أكبر دليل على انتساب الكتاب الى الشريف .

نسخة الكتاب

لا يتوفّر لهذا الكتاب القِيم والتراث الغالي النفيس إلّا نسخة يتيمة واحدة، سَلِمَتْ من عوادي الدهر وحوادث الزمان التي أتلفت كماً هائلاً من مصنفات أعلام القرون الأولى. والمتتبع في تراث الشريف المرتضى يواجه ظاهرة غريبة، هي أنّ جميع مؤلفاته الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وحتى رسائله العديدة التي لا يتعدى حجم بعضها وريقات، كانت متداولة، ولها نسخ عديدة حسب القرون المتأخرة، ويظهر من تأريخ كتابة النسخ والتملكات التي عليها أنّ الأصحاب كانوا يتعاهدونها بالقراءة والمقابلة والتعليق والتلخيص والشرح، بل إنّ بعض كتب المرتضى عليه السلام لها عدّة شروح، مثل: جُمَل العلم والعمل، والذريعة إلى أصول الشريعة، إلّا كتاب الموضح، فإنّه لم يُشر إليه أحد من المفسرين إشارة تنم عن رؤيته للكتاب مباشرة وعياناً بعد عصر تلميذه الطوسي، والنجاشي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ، ولم ينقل أحد عنه مباشرةً، وهما يدلّان على أنّ الكتاب لم يكن في متناول أيدي الجميع مدّة ألف سنة. ولعلّ الكتاب اختفى مباشرةً بعد سنوات قليلة من تأليفه، لأسباب غير معروفة. ويبدو أنّ الأوهام التي أثّرت حول مُعتقدِي مذهب الصّرفة مِنْ أنّهم لا يعتقدون بإعجاز نصّ القرآن، كانت أحد الأسباب في عدم الاهتمام بالكتاب.

وإليك مواصفات النسخة التي هي من نفائس مخطوطات خزانة مكتبة الإمام الرضا عليه السلام (بخراسان = كتابخانه آستان قدس رضوى):

رقم ١٢٤٠٩، قياس ٢١×١٧، عدد الأوراق ١٠٢، عدد الأسطر ٢١، وهي نسخة نظيفة بخط نسخ مشرقى جميل مشكول، ويظهر منها أنّها كانت محفوظة مدّة عشرة قرون بأيدي أمينة، حيث لم يُر عليها أثر للخرم أو الرطوبة، ولم تُشوّه

النسخة كتابة الهوامش و التعليقات و الذكريات و التملكات و غيرها .

جاء في آخرها قول الناسخ **حُشِّنَ** :

«تم الكتاب، كتبه محمد بن الحسين بن جَمَرِ الجُشَمِيِّ^(١)، حامداً لله تعالى

على نعمه، و مصلياً على النبي محمد و عترته، و مستغفراً من ذنوبه، و فرغ منه

يوم الأربعاء منتصف المحرم سنة ثمان و سبعين و أربعمائة».

و الملاحظ أن كاتب النسخة، برغم كونه رجلاً عالماً فاضلاً، و حاول إخراج

نسخة مطابقة لأصل المصنّف، لكن وقع في اخطاء و هفوات، و ردت الاشارة إليها في الهامش.

و يبدو من البلاغات الموجودة في جوانب أوراق النسخة - من أولها إلى آخرها - أن ناسخها قابلها بعد كتابتها بنسخة الأصل، و أضاف الكلمات المفردة الساقطة بين الأسطر و على موضع السقوط. و وضع الكلمات أو الجمل الطويلة في هامش النسخة، مع الإشارة إلى التصحيح تارةً، و عدم الإشارة إليه أخرى، و لكن في كل الأحوال يتطابق قلم ناسخ الأصل مع قلم المصحح. كما أن بدايات الأبواب و الفصول و المسائل و الأقوال قد كُتبت على نحو بارز و بماء الذهب.

و لا نمتلك معلومات تفصيلية تُعيننا على معرفة الكاتب. أمّا الجُشَمِيُّ فهو إما أن يكون منسوباً إلى قبائل جُشَم التي ذكر السمعاني (الأنساب ٢: ٦١-٦٢) أن منها طائفة من العلماء و الأعيان، أو منسوباً إلى منطقة جُشَم التي لم يذكر عنها ياقوت الحموي (معجم البلدان ١٤١/٢) إلا أنها من قرى بيهق من أعمال نيسابور

(١) ضبط كلمة (الجُشَمِيُّ) في آخر النسخة، هو بفتح الجيم و ضمّ الشين المعجمة، لكن الصحيح هو ضمّ الجيم و فتح الشين المعجمة.

بخراسان^(١).

وقد خرجت هذه القرية الصغيرة في تلك الفترة (القرن الخامس الهجري) جماعة من الفضلاء الأعلام، منهم: الحاكم أبو سعد مُحسّن بن كرامة الجُشَميّ الزيديّ المقتول بمكة غيلةً سنة ٤٩٤ هـ، صاحب التصانيف العديدة، وشيخ الزمخشريّ في التفسير. وولده الحاكم محمد بن أبي سعد الجُشَميّ، وأحفاده عفيف القضاة الحاكم الهادي، والحاكم الموفق الجشميَّان. ولعلّ صاحبنا من هذه العائلة النبيلة الكريمة الشريفة التي ينتهي نسبها إلى محمد بن الحنفية ابن الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام.

وينبغي لنا أن نطلب لهذا العالم الجليل من الله سبحانه وتعالى الرحمة والغفران، إذ حفظ لنا كنزاً ثميناً، وراثاً علمياً لا يعوّض.

ومما يؤسف له أنه قد سقطت بداية النسخة، ولا نعرف حجم الأوراق الساقطة، لكن أشرت في بداية الكتاب إلى أن الساقط لا يتعدى وريقات قليلة، لعلّها لا تتجاوز المقدمة، وبعض الكلام عن التنبيهات والأوليات عن مذهب الصّرفة، ومعنى الفصاحة ومفهومها، حيثُ يشير المصنّف إليه في الورقة ٤ ب / بقوله: «فقد تقدّم في القول في الفصاحة ما يكفي»، ثمّ يشرع المصنّف بعده مباشرةً بالحديث عن الصّرفة ومعناها.

(١) من قرئ ربع (گاه) على جانب قرية بروغن، كما ذكره ابن فندق (ت ٥٦٥ هـ) في كتابه تاريخ بيهق ٣٨. والقرية لازالت موجودة بالاسم نفسه في رستاق گاه و داورزن من محالّ مدينة سبزوار بالقرب من قرية بروغن، وقد ورد اسمها في المراجع الرسمية الإيرانية، مثل: لغت نامه دهخدا / حرف ج، و فرهنگ آبادی های کشور ٤، و سبزوار ٤٩، و غيرها.

فصول الكتاب و أبوابه

سبق أن أشرنا إلى وجود نقص في بداية النسخة، فلو أغمضنا الطرف عنه فإنه يمكن أن نقول: إن كتاب الموضع ينقسم إلى ستة أقسام أو فصول، أراد المصنّف من خلال مجموعها إثبات نظريته، وهي:

١ - بيان مذهب المصنّف في القول بالصّرفة، ودفع ما يرد عليه من الاعتراضات والشبهات، وذلك من صفحة ١ لغاية ٧٥.

٢ - في ردّ مذهب جماعة المعتزلة من صفحة ٧٦ لغاية ٩٤.

٣ - فصل في بيان ما يلزم مخالفي الصّرفة، وردّ بعض الشبهات، مثل ما قبل إن القرآن لعلّه للجنّ، من صفحة ٩٥ لغاية ١٥٣.

٤ - عَرَضَ لأقوال القاضي عبد الجبّار في كتابه المغني ونقده لها، من صفحة ١٦٦ لغاية ٢٥٠.

٥ - مسألتان متعلّقتان بدفع بعض الشبهات المتعلّقة بالصّرفة، من صفحة ٢٥١ لغاية ٢٦٠.

٦ - أربعة فصول تتضمّن أبحاثاً تتعلّق بأنّه ﷺ قد تُحْدِثُ بالقرآن وتعدّرت معارضته، من صفحة ٢٦١ إلى آخر الكتاب.

ومما ذكرنا يظهر أنّ أوسع أقسام الكتاب هو الفصل الأوّل والرابع، وهما يتستوعبان نصف الكتاب.

عملنا في تحقيق هذا الكتاب

لما كانت النية معقودة - بحول الله وقوّته - على إخراج هذا التراث العلميّ الثمين إلى الملأ العلميّ، وإبرازه بما يناسب مكانته من تاريخ علم الكلام الإسلاميّ، قمّت بالخطوات اللازمة في مثل هذه الكتب، وهي:

١ - قراءة النصّ أولاً قراءةً تدقيقاً وتأملٍ، لاستيعاب محتوى الكتاب، و من ثمّ مقارنته بسائر مؤلّفات الشريف المرتضى، لأجل العثور على بعض المقارنات التي تُعينني في فهم النصّ والتعليق عليه. حيث راجعتُ جُلّ مؤلّفات المرتضى الكلاميّة، من كتب و رسائل، و خاصّةً كتابه الذخيرة الذي يعدّ فصله في إعجاز القرآن تلخيصاً لفصول هامّة من كتاب الموضع، بل إنّ بعض مقاطع الكتابين متطابقة تماماً كما تراه مثبتاً في الهامش.

٢ - تقويم النصّ و تقطيعه بحسب ما هو متعارف عند أهل الفنّ، ولما كانت النسخة المعتمدة مشكولة، ارتأيتُ أن أقدم النصّ إلى القارئ كما هو مثبتٌ في الأصل مع الحركات الإعرابيّة، بعد تصحيح ما يحتاج الى التصحيح.

٣ - تخريج ما أمكن تخريجه من الآيات و الأحاديث و الأشعار و الأرجاز و الاقوال التي استشهد بها المؤلّف، و تقديم تعريف موجز بالأعلام الواردة أسماؤهم في النصّ.

٤ - بالنسبة الى الرسم الإملائيّ قمتُ بكتابة النصّ على الرسم المتعارف عليه اليوم، لا على ما جرى عليه المؤلّف و الناسخ قبل ألف عام، إيثاراً للتسهيل على من يطالع الكتاب، و جريباً على ما هو المتعارف عليه الآن.

٥ - قراءة متأنّية للكتاب مرّات عديدة، تفادياً لوجود أغلاط مطبعيّة، و أملاً في تقديم نص صحيح، خاصّة وأنّ النصّ المطبوع مليءٌ بالحركات الإعرابيّة.

٦ - تصدير الكتاب بمقدّمة تشتمل على ترجمة المصنّف رحمته الله، و دراسة حول نظريّة الصّرفة في إعجاز القرآن، و حقيقة مذهب الشريف، و بنسخة الكتاب، و ما يتعلّق بها.



و أخيراً لا يفوتني أن أنوّه بحميل من آزني في إنجاز هذا العمل، و أخصّص

بالذكر ابن عمنا المحقق الفاضل ، و الخير بعلم الكلام الإسلامي ، عضو مؤسسة دائرة المعارف الإسلامية الكبرى ، الأستاذ حسن الأنصاري الذي يرجع اليه الفضل في العثور على هذه المخطوطة الثمينة ، و التعريف بها في مقال علمي رصين^(١) ، و الحث على تحقيقها وإخراجها .

كما يجب أن أقدم جزيل شكري و عرفاني للمحقق القدير الأستاذ علي البصري - مدير قسم الكلام في مجمع البحوث الإسلامية - الذي راجع الكتاب مراجعة دقيقة فاحصة ، و أبدى ملاحظات و تصحيحات قيّمة ممّا زاد في تقويم النصّ وصحته .

وأتقدم أيضاً بوافر الشكر و التقدير لسماحة حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ علي أكبر إلهي الخراساني مدير مجمع البحوث الإسلامية الذي بادرنى بالمباركة على اختياري الكتاب للتحقيق ، و هيئاً لي - متفضلاً - صورة عن المخطوطة ، و ظلّ يتابع بجِدّ سير العمل إلى مرحلته الأخيرة . أسأل الله سبحانه له التوفيق الدائم لخدمة العلوم الإسلامية .

و في الختام أحمد الله العليّ القدير على توفيقه إياي أن أعيش في رحاب هذا الكتاب المبارك ، و أسأله تعالى أن يتقبّل عملي ، و يُخلص نبيّي ، و يجعله ذخراً لي يوم لا ينفع مال و لا بنون ، آمين .

و آخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

غُزوة جمادى الآخرة سنة ١٤٢٣ هـ

محمّد رضا الأنصاريّ القميّ

الجزوب بعد العجزة فالأعزان صواب في تلك الأحوال إن كانت المعان صفة موحدة
 والبض فلو كانت الجزوب ممتعة من المعان صفة مع امتكانها
 لوحت أن يوافق القوم النبي صلى الله عليه وآله على ذلك ويقول له كيف
 نعارضك وقد منعنا الجزوب عن معارضةك ولا حجة لك في امتناع معارضةك
 علينا إذا كنت قد شغلنا عنها وأقطعت عنا عن فعلها وأمّا
العلو بالهزة لم يعان صفاً خافوا في لسانه وقوة ذؤنبيه فأضعف من كل
 ما تقدم والجواب عنه إن خوفه لم يمنع من
 نصب الجزوب وإن خف الجبوش في مقام بعد مقام ومرة بعد أخرى
 ولم يمنع أنصاف الجاهل والقدب وإدعاء المعان صفة بأخبار القوم لا يجوز أن
 يكون عند جاهل ما يعان فعل المعان صفة على أنه قد سبق ما مضى أن النبي
 صلى الله عليه وآله كان ملكاً مقامه بمكة هو الخائف وإن صحابه ونصاره في
 تلك الأحوال كانوا قاعلين مخوفين من قوته من قوة الإسلام وأهله
 كان أشد أهلاً لمدينة ولم يعل الكنان أيضاً في أحوال القوة والعلية والتمك والي
 الآن من بلاد واسعة ومالك كثيرة لا يقية على أهلها من الإسلام وأهله فقد
 كان يجب أن يعان صفاً في أول الأمر كيف شاق وأوجبت شاقاً وفي أحوال القوة
 والتمك في بلدانهم وبين أهل الإسلام وإذا لم يفعلوا فقد صح أن بعدد
 المعان صفة كان على وجه مخالف للعادة وهذا ينسب لمن تأمله وضح نفسه هـ

ثم الكتاب
 كنه محمد بن الحسين بن حمزة الحنفي جليل الله تعالى على نعمة ومطياً
 على النبي محمد بن عبد الله ومنه غفرل من ذنوبه وقرع منه يوم الأرجاء
 مشصفاً لمحمد بن محمد بن ثمان وسبعين وإنفع ما به

[في بيان مذهب الصّرفة]

(١)

وكذلك لو كانوا مُنْعَوْا بما يَرْفَعُ التَّمَكُّنَ مِنَ الْكَلَامِ، مِمَّا يَخْتَصُّ الْآلَةَ وَالْبَنِيَّةَ.
وَلَيْسَ هَذَا مَذْهَبَكُمْ فَتُطْنَبَ فِي رَدِّهِ.

وَإِنْ كَانُوا سُلِبُوا الْعُلُومَ فَلَيْسَ يَخْلُونَ مِنْ أَنْ يَكُونُوا سُلِبُوهَا عِنْدَ ظُهُورِ الْقُرْآنِ
وَالْتَّحَدِّي بِهِ؛ وَقَدْ كَانَتْ مِنْ قَبْلُ حَاصِلَةً لَهُمْ، أَوْ يَكُونُوا لَمْ يَزَالُوا فَاقِدِينَ لَهَا.
فَإِنْ أَرَدْتُمْ الثَّانِي، فَهُوَ مُؤَكَّدٌ لِقَوْلِنَا، بَلْ هُوَ نَصٌّ مَذْهَبِنَا؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ يَكُونُ
حِينَئِذٍ خَارِقًا لِلْعَادَةِ بِفَصَاحَتِهِ، مِنْ حَيْثُ لَمْ يُمَكِّنْ أَحَدٌ مِنَ الْفُصَحَاءِ - فِي مَاضٍ
وَلَا مُسْتَقْبَلٍ - مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي يَقَعُ مَعَهَا مِثْلُهُ.

وَإِنْ أَرَدْتُمْ الْأَوَّلَ، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقَعَ لَنَا وَلِغَيْرِنَا الْفَرْقُ بَيْنَ كَلَامِ الْعَرَبِ
وَأَشْعَارِهَا قَبْلَ زَمَانِ التَّحَدِّي وَبَعْدَ زَمَانِهِ، وَنَجِدُ بَيْنَهُمَا تَفَاوُتًا، وَلَيْسَ نَجِدُ ذَلِكَ.
وَيَجِبُ أَيْضًا: أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ اللَّبْسِ الْوَاقِعِ عَلَى مَنْ ضَمَّ شَيْئًا مِنْ

(١) نقص في نسخة «الأصل» بمقدار وُزَيْفَاتٍ، لَعَلَّهُ لَا يَتَجَاوَزُ الْمَقْدَمَةَ وَبَعْضَ الْكَلَامِ عَنِ
التَّنْبِيهَاتِ وَالْأَوَّلِيَّاتِ مِنْ مَذْهَبِ الصَّرْفَةِ، وَمَعْنَى الْفَصَاحَةِ وَمَفْهُومِهَا، حَيْثُ يُشِيرُ
الْمُصَنِّفُ إِلَى هَذِهِ الْأُمُورِ فِي الْوَرَقَةِ ٤ بَ بَقُولِهِ: «فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْقَوْلِ فِي الْفَصَاحَةِ مَا
يَكْفِي».

القرآن إلى فصيح كلام العرب، إنما هو في كلامهم قبل زمان التحدي، فأما فيما وقّع منهم بعده فالأمر ظاهر، والفرق واضح. وهذا مما يعلمون ضرورة خلافه؛ لأننا لا نجد من الفرق بين ما نضّمه إلى القرآن من كلام العرب وأشعارها قبل التحدي إلا ما نجدّه بينه وبين كلامهم بعد ظهور القرآن ووقوع التحدي به.

وهذا متى لم تسلموه، وزعمتم أن بين كلامهم قبل التحدي وبعده هذا الفرق العظيم، وأحلّتم بمعرفته على غيركم أو ادّعيتُموها لأنفسكم، طرّقتُم على دليلكم الذي قدّمتموه ما يهدمه؛ لأنه معقود بهذا المعنى ومبني عليه.

وإن كانت دواعيهم التي صرّفت عن المعارضة، فذلك فاسدٌ من وجوه:

أحدها: إنا نعلم - نحن وكل أحد - توفّر دواعي القوم^(١) إلى المعارضة وشدة حرصهم وكلّهم^(٢) عليها. ولو كانت دواعيهم إلى المعارضة مصروفةً لما علم ما ذكرناه منهم.

ومنها: أن الدواعي إلى المعارضة ليست أكثر من علمهم بتمكنهم منها، وما يعود بها من النفع، ويندفع من الضرر. وكلّ هذا يعلمه القوم ضرورةً، بل العلم به مما يعدّ من كمال العقل؛ فليس يصرفهم عن هذه الدواعي^(٣) إلا ما أخرجهم من كمال عقولهم وألحقه بأهل النقص والجنون، ولم يكن القوم كذلك.

ومنها: أن ما صرّف عن المعارضة لا بُدّ أن يكون صارفاً عما في معناها، وعما يكون الدواعي إليه داعياً إليها. وقد علمنا أنّهم لم ينصرفوا عن السبّ والهجاء وعن المعارضة، ممّا لا يشتبه على عاقل جهل من عارض بمثله وسخفه.

(١) يقصد بهم كفار قريش والمشرّكين في جزيرة العرب، الذين كانوا يعارضون رسول الله ﷺ، ويناوئون دعوته بشتى الوسائل.

(٢) يُقال: رجلٌ كلبٌ، إذا اشتدّ حرصه على الشيء.

(٣) في الأصل: الدعاوى، وما أثبتناه مناسب للسياق.

كالْقَصَصِ بِأَخْبَارِ رُسْتُمْ وَاسْفَنْدِيَارِ.

وَالصَّارِفُ عَنِ الْمُعَارَضَةِ صَارِفٌ عَنْ هَذَا؛ لِأَنَّ مَا يَصْرِفُ عَنِ الْمُعَارَضَةِ ^(١) إِنَّمَا يَرَى أَنَّهُ لَا غَنَاءَ فِي فِعْلِهَا، وَلَا طَائِلَ فِي تَكْلُفِهَا. وَأَنَّ الْحِطَّ فِي الْإِضْرَابِ عَنْهَا وَالْعُدُولَ إِلَى الْمُنَاجَزَةِ بِالْحَرْبِ. وَهَذَا لَا مَحَالَةَ يَصْرِفُ عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَدْنَاهُ.

وَمَتَى لَمْ تَعْنُوا بِالصُّرْفَةِ أَحَدَ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الَّتِي فَصَّلْنَاهَا، فَمَذْهَبُكُمْ غَيْرُ مَفْهُومٍ، وَأَنْتُمْ إِلَى أَنْ تُفْهِمُونَا غَرَضَكُمْ فِيهِ أَحْوَجُ مِنْكُمْ إِلَى أَنْ تَدُلُّونَا عَلَى صِحَّتِهِ.

قِيلَ لَهُ: أَوَّلُ مَا نَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي جَوَابِكَ أَنْ نُعْلِمَكَ كُنْهَ مَذْهَبِنَا فِي التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ. وَعِنْدَنَا ^(٢) أَنَّ التَّحْدِي وَقَعَ بِالِاتِّبَانِ بِمَثَلِهِ فِي فَصَاحَتِهِ وَطَرِيقَتِهِ فِي النَّظْمِ، وَلَمْ يَكُنْ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى مَا تَذْهَبُ - أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ - إِلَيْهِ، فَلَوْ وَقَعَتِ الْمُعَارَضَةُ بِشَعْرِ أَوْ بَرَجَزٍ مَوْزُونٍ أَوْ بِمَنْثُورٍ مِنَ الْكَلَامِ لَيْسَ لَهُ طَرِيقَةُ الْقُرْآنِ فِي النَّظْمِ، لَمْ تَكُنْ وَاقِعَةً مَوْقِعَهَا.

وَالصُّرْفَةُ عَلَى هَذَا إِنَّمَا كَانَتْ بَأَنْ يَسْلُبَ اللَّهُ تَعَالَى كُلَّ مَنْ رَامَ الْمُعَارَضَةَ وَفَكَرَّ

(١) بعدها في الأصل: صارف عن هذا لأنَّ ما يصرف عن المعارضة، ولعلَّه تكرار من الناسخ.

(٢) قال الشريف المرتضى في كتابه الذخيرة في علم الكلام / ٣٨٠: «فإن قيل: بيئوا كيفية مذهبكم في الصُّرْفَة، قلنا: الذي نذهبُ إليه أنَّ الله تعالى صَرَفَ الْعَرَبَ عَنْ أَنْ يَأْتُوا مِنَ الْكَلَامِ بِمَا يَسَاوِي أَوْ يَضَاهِي الْقُرْآنَ فِي فَصَاحَتِهِ وَطَرِيقَتِهِ وَنَظْمِهِ، بِأَنْ سَلَبَ كُلَّ مَنْ رَامَ الْمُعَارَضَةَ الْعُلُومَ الَّتِي يَتَأَتَّى ذَلِكَ بِهَا، فَإِنَّ الْعُلُومَ الَّتِي بِهَا يُمْكِنُ ذَلِكَ ضَرْوِيَّةٌ مِنْ فَعْلِهِ تَعَالَى فِينَا بِمَجْرَى الْعَادَةِ.

وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ إِنَّمَا يَنْكَشِفُ بِأَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّ التَّحْدِي وَقَعَ بِالْفَصَاحَةِ وَطَرِيقَةِ النَّظْمِ، وَأَنَّهُمْ لَوْ عَارَضُوهُ بِشَعْرِ مَنْظُومٍ لَمْ يَكُونُوا فَاعِلِينَ مَا دُعُوا إِلَيْهِ، وَأَنْ يَدُلَّ عَلَى اخْتِصَاصِ الْقُرْآنِ بِطَرِيقَةٍ فِي النَّظْمِ مُخَالَفَةً لِنَظْمِ كُلِّ كَلَامِهِمْ، وَعَلَى أَنْ الْقَوْمَ لَوْ لَمْ يُصَرِّفُوا لَعَارَضُوا».

في تَكَلُّفِها في الحالِ العُلُومِ التي يَتَأَتَّى معها مِثْلُ فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ وطريقته في النُّظْمِ. وإذا لم يَقْصِدِ المَعَارَضَةَ، وَجَرى على شَاكِلَتِهِ في نَظْمِ الشُّعْرِ، وَوصف^(١) الخُطْبِ، وَالتَّصَرُّفِ في ضُرُوبِ الكلامِ، خُلِّيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُلُومِهِ، وَلَمْ يُخَلَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْرِفَتِهِ. وَلِهَذَا لَا نُصِيبُ في شيءٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ - مَثُورِهِ وَمَنْطُومِهِ - مَا يُقَارِبُ الْقُرْآنَ في فَصَاحَتِهِ، مَعَ اخْتِصَاصِهِ في النُّظْمِ بِمِثْلِ طَرِيقَتِهِ.

وَهَذَا الْجَوَابُ لَا يَصِحُّ الْأَمْرُ فِيهِ إِلَّا بِأَنْ نَذُلَّ عَلَى أَنْ التَّحَدِّيَ وَقَعَ بِالْفَصَاحَةِ مَعَ الطَّرِيقَةِ في النُّظْمِ، وَعلى أَنَّ الْقُرْآنَ مُخْتَصُّ بِطَرِيقَةٍ في النُّظْمِ مُفَارِقَةٍ لِسَائِرِ نُظُومِ الْكَلَامِ، وَعلى أَنَّ الْقَوْمَ لَوْ لَمْ يُصَرِّفُوا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لَوَقَعَتْ مِنْهُمْ الْمَعَارَضَةُ بِمَا يُسَاوِي أَوْ يُقَارِبُ الْوَجْهَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، [و] لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يُدْعَى أَنْ شِعْرَ الطَّائِيَيْنِ^(٢) وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمَا مِنَ الْمُخَذِّثِينَ - إِذَا قَدَّرْنَا ارْتِفَاعَ مَنْ بَيْنَهُمَا مِنْ ذَوِي الطَّبَقَاتِ؛ لِأَنَّ التَّقَارُبَ وَالتَّسَاوِيَّ فِيمَا ذَكَرْنَا^(٣) أَنَّهُمْ يَتَسَاوَوْنَ فِيهِ - يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ خَارِقًا لِلْعَادَةِ وَإِنْ كَانَ بَائِنًا مُتَقَدِّمًا.

على أَنَّ الدَّعْوَى في فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ - أَنَّهَا وَإِنْ خَرَقَتْ عَادَةَ الْعَرَبِ وَبَانَتْ مِنْ فَصَاحَتِهِمْ فَلَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَصِيحِ كَلَامِهِمْ مِنَ التَّبَاعُدِ مَا بَيْنَ شِعْرِ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٤)

(١) هكذا في الأصل، ولعله: رَضَفَ.

(٢) الطائياتان هما:

١ - أبو تَمَّامٍ حَبِيبُ بْنُ أَوْسٍ الطَّائِي، صَاحِبُ الْحِمَاسَةِ وَأَحَدُ أَشْهُرِ شُعْرَاءِ الْعَرَبِ، قِيلَ إِنَّهُ كَانَ يَحْفَظُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ أَلْفَ أَرْجُوزَةٍ مِنْ أَرَاغِيزِ الْعَرَبِ، وَكَانَ شَيْعِيًّا مُوَالِيًّا لِأَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، تُوْفِيَ بِالْمَوْصِلِ أَيَّامَ الْوَاتِقِ بِاللهِ عام ٢٣١ (وقيل ٢٣٨هـ).

٢ - الْبُحْتَرِيُّ، أَبُو عُبَادَةَ، الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الطَّائِي، الشَّاعِرُ الْمَشْهُورُ، وَلَدَ بِمَنْبِجٍ مِنْ أَعْمَالِ الشَّامِ، وَمدح جماعةً من الخلفاء أولهم المتوكل، وخلقاً كثيراً من الرؤساء والأكابر، تُوْفِيَ عام ٢٨٤هـ. (٣) في الأصل: ذكرنا، والمناسب ما أثبتناه.

(٤) امرؤ القيس بن حُجْرٍ بن الحارث الكِنْدِيُّ (نحو ١٣٠-٨٠ ق.هـ)، شاعرٌ جاهليٌّ، بل أشهر شعراء العرب على الإطلاق.

و شعر الطائيين - ظاهرة التناقض ؛ لأننا قد علمنا أنّ الطائيين قد يُقَارَبان و يُساويان امرأ القيس من القصيدة في البيتين والثلاثة و إنْ تَعَدَّرَ عليهما المساواة فيما جَاوَزَ هذا الحدَّ. و نسبة ما يُمكن أنْ تَقَعَ المُساواةُ منهما فيه إلى جُمْلَةِ القصيدة نسبةً مُحَصَّلَةٌ ؛ لعلّها أنْ تَكُونَ العُشْرُ^(١) و ما يُقَارَبُهُ ؛ لأنّ القصيدة المتوسطة في الطُّول و القصير من أشعارهم ليس تَجَاوُزُ من ثلاثين إلى أربعين بيتاً. و إذا أَضَفْنَا ذلكَ - على هذا الاعتبارِ - إلى جُمْلَةِ شعرهما و شعره، وَجَدْنَا أيضاً ما يُمكن أنْ يُساوِيَا فيه من جُمْلَةِ شعرهما هذا المَبْلَغُ الذي ذَكَرْنَاهُ بل أَكْثَرَ منه، لأجل كثرة شعرهما و زيادته على شعر امرئ القيس.

و قد ثَبَتَ أنّ التحدي للعرب استقرَّ آخِراً على مقدارِ ثلاثِ آياتٍ قِصَارٍ مِنْ عَرْضِ سِتِّهِ آلاَفِ آيَةٍ و كذا وكذا طَوَالاً و قِصَاراً، لأنّه وَقَعَ بِسُورَةٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ، و أَقْصَرُ السُّورِ ما كَانَ ثلاثِ آياتٍ، فلا بدّ أنْ تَكُونَ الْعَرَبُ - على المَذْهَبِ الَّذِي يُرَدُّ على القائِلين به - غَيْرُ مُتَمَكِّنِينَ مِنْ مُساوَاتِهِ أو مُقَارَبَتِهِ في مقدارِ ثلاثِ آياتٍ. و لهذا عِنْدَهُمْ^(٢) لم يَرَوْهُوا المُعَارَضَةَ و لم يَتَعَاطَوْهَا.

و نحنُ نَعْلَمُ أنّ نسبةَ ثلاثِ الآياتِ الَّتِي لم يَتَمَكَّنُوا مِنْ مُساوَاتِهِ و مُقَارَبَتِهِ فيها إلى جُمْلَةِ الْقُرْآنِ أَقَلُّ و أَتَقْصُ بِأَضْعَافٍ مُضَاعَفَةٍ مِنْ نسبةِ ما يَتَمَكَّنُ الطَّائِيَانِ مِنْ مُساوَاةِ امرئ القيس أو مُقَارَبَتِهِ فيه، سواءً أَضَفْتُ ذلكَ إلى كُلِّ قصيدةٍ مِنْ شعرِ امرئ القيس أو أَضَفْتُهُ إلى جُمْلَةِ شعره، بل كَانَ ما يَتَمَكَّنُ الْعَرَبُ مِنْ مُقَارَبَةِ الْقُرْآنِ فيه - إذا أَضَفْنَاهُ إلى ما يَتَمَكَّنُ الْمُحَدِّثُونَ مِنْ مُقَارَبَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ فيه - لا نِسْبَةَ لَهُ إلى الْقُرْآنِ. و ليسَ هذا إِلَّا لأنَّ التَّبَاعُدَ بَيْنَ الْقُرْآنِ وَ بَيْنَ مُمَكِّنِ فَصَحَاءِ الْعَرَبِ قَدْ جَاوَزَ كُلَّ عَادَةٍ، و خَرَجَ عَنْ كُلِّ حَدٍّ. و أَنَّهُ لم يَفْضَلْ كَلَامٌ فَصِيحٌ فيما مضى و لا فيما يَأْتِي

(١) في الأصل: الشعر، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) كذا في الأصل، و لعله: عَدَّهُم.

كلاماً هو دُونُهُ في الرُّتَبَةِ هذا الفضلَ ولا حَصَلَ بينهما هذا القَدْرُ، وإنَّ كَانَ أَحَدُهُمَا مِنَ الفَصَاحَةِ في الذُّرَّةِ العُلَيَا، والآخَرُ في المنزِلَةِ السُّفْلَى.

هذا إذا فَرَضْنَا بَطْلَانَ الصَّرْفَةِ، وَنَسَبْنَا تَعَذُّرَ المَعَارِضَةِ عَلَى العَرَبِ إِلَى فَرَطِ فَصَاحَةِ القُرْآنِ، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ مَعَ مَا كَشَفْنَاهُ أَنْ يُدَّعَى أَنَّ مَا بَيْنَ القُرْآنِ وَبَيْنَ كَلَامِ فُصَحَاءِ العَرَبِ مِنَ البُعْدِ فِي الفَصَاحَةِ دُونَ مَا بَيْنَ شِعْرِ الطَّائِفِينَ وَشِعْرِ امْرِئِ القَيْسِ؟!!

وَمَا أوردناه مِنَ الاعتبارِ يُوْجِبُ أَنْ يَكُونَ بينهما أَكْثَرُ مِمَّا بَيْنَ شِعْرِ المُتَقَدِّمِينَ وَالمُحَدِّثِينَ بِأَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ. وَأَنَّ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَى مَا قُلْنَا، وَكَانَ عَلَى مَا تَوَهَّمَهُ الحِصْمُ، لَوَقَعَتِ المَعَارِضَةُ لَا مَحَالَةَ. كَمَا أَنَّ امْرَأَ القَيْسِ لَوْ تَحَدَّى أَحَدَ الطَّائِفِينَ بَيْتٍ مِنْ عُرُضِ شِعْرِهِ لَسَارَعَ إِلَى مُعَارَضَتِهِ وَلَمْ يَتَخَلَّفْ عَنْهَا. وَهَذَا مِمَّا لَا إِشْكَالَ فِي مِثْلِهِ.



وَبَعْدُ، فَإِنَّ مَنْ يَدَّعِي أَنَّ خَرَقَ العَادَةَ بِالْقُرْآنِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ جِهَةِ فَصَاحَتِهِ دُونَ غَيْرِهَا، لَا يُقَدِّمُ عَلَى أَنْ يَقُولَ: إِنَّ بَيْنَ شَيْءٍ مِنَ الكَلَامِ الفَصِيحِ وَإِنْ تَقَدَّمَ، وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ الفَصِيحِ وَإِنْ تَأَخَّرَ، مِنَ البُعْدِ أَكْثَرُ مِمَّا بَيْنَ القُرْآنِ وَفَصِيحِ كَلَامِ العَرَبِ؛ لِأَنَّهُ كَالْمُنَافِي لِأَصْلِهِ، وَالمُنَافِرِ لِقَوْلِهِ.

وَإِذَا اسْتَحْسَنَ ارْتِكَابَهُ مُسْتَحْسِنٌ، مُعْتَصِمٌ بِهِ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الزَّامِنَا، كَانَ مَا أوردناه مُبْطِلًا لقوله ومُكَذِّبًا لظنه. وَهَذَا وَاضِحٌ بِحَمْدِ اللَّهِ.

فَإِنْ قَالَ: مَا الَّذِي تُرِيدُونَ بِقَوْلِكُمْ: إِنَّهُمْ صُرِفُوا عَنِ المَعَارِضَةِ؟ أَتُرِيدُونَ أَنَّهُمْ أَعْجَزُوا عَنْهَا، أَمْ سَلِبُوا العُلُومَ الَّتِي لَا تَنَاقُضُ إِلَّا بِهَا، أَمْ شَغِلُوا عَنْهَا، وَصُرِفَتْ هِمَّتُهُمْ وَدَوَاعِيهِمْ عَنْ تَعَاطِيهَا؟

فَإِنْ أَرَدْتُمْ العَجَزَ فَهُوَ وَاضِحٌ الفَسَادِ؛ لِأَنَّ العَجَزَ لَا يَخْتَصُّ بِكَلَامٍ دُونَ كَلَامٍ.

ولو كانوا أُعْجِزُوا عن الكلامِ المُساوي للقرآن في الفصاحة، لم يَنَأَتْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنَ الكلامِ في الفصاحة، و يُمَاتِلُ في طريقةِ النَّظْمِ، وَنَحْنُ نَفْعَلُ ذَلِكَ.

[قيل له]: أَمَّا مَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ التَّحْدِيَّ كَانَ بِالْفَصَاحَةِ وَالنَّظْمِ مَعاً أَنَا رَأَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَ التَّحْدِيَّ إِرْسَالاً، وَأَطْلَقَهُ إِطْلَاقاً مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ يَحْضُرُهُ، أَوْ اسْتِثْنَاءٍ يَفْضُرُهُ؛ فَقَالَ ﷺ مُخْبِراً عَنْ رَبِّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ (١).

وَقَالَ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٢).

فَتَرَكُوا الْقَوْمَ اسْتِفْهَامَهُ عَنْ مُرَادِهِ بِالتَّحْدِيِّ وَغَرَضِهِ فِيهِ، وَهَلْ أَرَادَ مِثْلَهُ فِي الْفَصَاحَةِ دُونَ النَّظْمِ، أَوْ فِيهِمَا مَعاً، أَوْ فِي غَيْرِهِمَا؟ فَعَلَّ مَنْ قَدْ سَبَقَ الْفَهْمُ إِلَى قَلْبِهِ وَزَالَ الرَّيْبُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ ارْتَابُوا لَسَأَلُوا، وَلَوْ شَكُّوا لَاسْتَفْهَمُوا. وَلَمْ يَجْرِ ذَلِكَ عَلَى هَذَا إِلَّا وَالتَّحْدِيَّ وَقَعَ بِحَسَبِ عَهْدِهِمْ وَعَادَتِهِمْ. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ عَادَاتِهِمْ جَارِيَةٌ فِي التَّحْدِيِّ بِاعْتِبَارِ طَرِيقَةِ النَّظْمِ مَعَ الْفَصَاحَةِ، وَلِهَذَا لَا يَتَحَدَّى الشَّاعِرُ الْخَطِيبَ الَّذِي لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْخُطَابَةِ. وَإِنَّمَا يَتَحَدَّى الشَّاعِرُ الشَّاعِرَ وَالْخَطِيبَ الْخَطِيبَ. وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَا يَقْنَعُ بِأَنْ يُعَارِضَ الْقَصِيدَةَ مِنَ الشُّعْرِ بِقَصِيدَةٍ مِنْهُ حَتَّى يَجْعَلَهَا مِنْ جِنْسِ عَرُوضِهَا، كَأَنَّهُمَا إِنْ كَانَتْ مِنَ الطَّوِيلِ جَعَلَهَا مِنَ الطَّوِيلِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْبَسِيطِ جَعَلَهَا مِنَ الْبَسِيطِ. ثُمَّ لَا يُرْضِيهِ ذَلِكَ حَتَّى يُسَاوِيَ بَيْنَهُمَا فِي الْقَافِيَةِ، ثُمَّ فِي حَرَكَةِ الْقَافِيَةِ.

وَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ يَجْرِي التَّنَاقُضُ (٣) بَيْنَ الشُّعْرِ، كُمُنَاقَظَةِ

(٢) سورة هود: ١٣.

(١) سورة الإسراء: ٨٨.

(٣) قَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ فِي كِتَابِ الْعَيْنِ: التَّنْقُضُ: إِفْسَادُ مَا أُبْرِمَتْ مِنْ حَبْلِ أَوْ بِنَاءٍ. وَ الْمُنَاقَظَةُ فِي الْأَشْيَاءِ، نَحْوُ الشُّعْرِ، كَشَاعِرٍ يَنْقُضُ قَصِيدَةَ أُخْرَى بِغَيْرِهَا. وَمِنْ هَذَا تَقَانُضُ جَرِيرٍ وَ الْفَرَزْدَقِ.

جَرِيرٌ^(١) لِّلْفَرَزْدَقِ^(٢)، وَجَرِيرٌ لِّلْأَخْطَلِ^(٣)، وَغَيْرِ هَؤُلَاءِ مَن لَّمْ نَذْكُرْهُ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ. وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ عَادَتُهُمْ، فَإِنَّمَا أُحِيلُوا فِي التَّحْدِي عَلَيْهَا^(٤).

فَإِنْ قَالَ: عَادَةُ الْعَرَبِ وَإِنْ جَرَتْ فِي التَّحْدِي بِمَا ذَكَرْتُمُوهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ يَمْتَنِعُ صِحَّةُ التَّحْدِي بِالْفَصَاحَةِ دُونَ طَرِيقَةِ النَّظْمِ، وَلَا سِيَّمَا وَالْفَصَاحَةُ هِيَ الَّتِي يَصِحُّ فِيهَا^(٥) التَّفَاضُلُ وَالتَّبَايُنُ. وَهِيَ أَوْلَى بِصِحَّةِ التَّحْدِي مِنَ النَّظْمِ الَّذِي لَا يَقَعُ فِيهِ التَّفَاضُلُ.

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ غَيْرِ مُمْتَنِعٍ فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ تَحَدَاهُمْ بِالْفَصَاحَةِ دُونَ النَّظْمِ، فَأَفْهَمَهُمْ قَصْدَهُ فَلِهَذَا لَمْ يَسْتَفْهَمُوهُ؟!
قِيلَ لَهُ: لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَقَعَ التَّحْدِي بِالْفَصَاحَةِ دُونَ النَّظْمِ مَن بَيَّنَّ غَرَضَهُ

(١) هو جرير بن عطية بن حذيفة الكلبي التميمي (٢٨-١١٠ هـ) أشعر أهل عصره، ولد ومات في اليمامة. كان هجاءً مُرأً، وله مساجلات مع شعراء عصره، فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل.

(٢) هو أبو فراس، همام بن غالب، من أشهر شعراء العرب. له مساجلات معروفة مع جرير. وهو صاحب الميمية المشهورة يمدح بها الإمام زين العابدين عليه السلام.

* هذا الذي تعرف البطحاء وطأته *

(٣) الأخطل: هو غياث بن غوث بن الصلت التغلبي (١٩-٩٠ هـ)، شاعر بني أمية النصراني. والمروج لسياساتهم.

(٤) قال الشريف المرتضى في الذخيرة في علم الكلام / ٣٨٠-٣٨١: «أنه ﷺ أطلق التَّحْدِي وأرسله، فيجب أن يكون إنما أطلق تعويلاً على عادة القوم في تحدي بعضهم بعضاً، فإنها جرت باعتبار الفصاحة وطريقة النظم، ولهذا ما كان يتحدى الخطيب الشاعر ولا الشاعر الخطيب، وأنهم ما كانوا يرتضون في معارضة الشعر بمثله إلا بالمساواة في عروضه وقافيته وحركة قافيته. ولو شك القوم في مراده بالتَّحْدِي لاستفهموه. وما رأيناهم فعلوا؛ لأنهم فهموا أنه ﷺ جرى فيه على عاداتهم».

(٥) في الأصل: تصح فيه، والمناسب ما أثبتناه.

و أظهر مغزاه، وإِنَّمَا مَعْنَا فِي التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ مِنْ حَيْثُ أُطْلِقَ التَّحْدِي بِهِ، وَ عَرِيَ مَتَا يَخْصُّهُ بَوَجْهِ دُونَ وَجْهِ، فَحَمَلْنَاهُ عَلَى مَا عَهْدَهُ الْقَوْمُ وَ أَلْفُوهُ فِي التَّحْدِي. وَ لَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَفْهَمَهُمْ تَخْصِيصَ التَّحْدِي - كَمَا ادَّعَيْتَ - بِقَوْلِ مَسْمُوعٍ لَوْجِبَ أَنْ يُنْقَلَ إِلَيْنَا لَفْظُهُ، وَ الْمَقَامُ الَّذِي قَامَهُ الرَّسُولُ ﷺ فِيهِ، وَ لَيْسَ نَجْدُ فِي ذَلِكَ تَقْلًا.

وَ كَذَلِكَ لَوْ كَانَ اضْطَرَّ لَهُمْ إِلَى قَصْدِهِ بِمَخَارِجِ الْكَلَامِ، أَوْ بِمَا يَجْرِي مَجْرَى مَخَارِجِهِ مِنَ الْإِشَارَاتِ وَ غَيْرِهَا، مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ مَسْمُوعٍ، لَوْجِبَ اتِّصَالُ ذَلِكَ أَيْضًا بِنَا وَ حُصُولُ عِلْمِهِ لَنَا؛ لِأَنَّ مَا يَدْعُو إِلَى تَقْلِ الْأَلْفَاظِ الْمَسْمُوعَةِ يَدْعُو إِلَى تَقْلِ مَا يَنْصَلُ بِهَا مِنْ مَقَاصِدَ وَ مَخَارِجَ، لَا سِيَّمَا فِيمَا تَمَسُّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا نَفَى النُّبُوَّةَ بَعْدَ بُيُوتِهِ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا نَبِيَّ بَعْدِي»^(١)، ثُمَّ أَفْهَمَ السَّامِعِينَ مُرَادَهُ مِنْ

(١) مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَشْهُورَةِ وَ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَ قَدْ نَصَّ الْجَمِيعُ عَلَى صَحَّتِهِ، وَ رَوَاهُ الشَّيْخَةُ وَ السُّنَّةُ فِي مُجَامِيعِهِمُ الْحَدِيثِيَّةِ وَ مَسَانِيدِهِمْ وَ صَحَاحِهِمْ، نَقْلًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ مُعَيَّانِ الصَّحَابَةِ: كَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، وَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ وَ غَيْرِهِمْ. وَ إِلَيْكَ مَوَادِرُ الْحَدِيثِ:

بِحَارِ الْأَنْوَارِ حَيْثُ رَوَاهُ الْعَلَّامَةُ الْمَجْلِسِيُّ فِي مَجْلَدَاتٍ عَدِيدَةٍ، وَ يَكْفِيكَ أَنْ تَرَاجَعَ الْمَجْلَدَ ٣٧ مِنْ ص ٢٠٦ لَغَايَةِ ص ٣٣٧. وَ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ ١/١٧٠، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢، ٣٢٣/٣، ٣٦٩/٦. وَ فِي فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ ٢/٥٩٨، ٦١٠، ٦٣٣، ٦٤٢، ٦٧٠. وَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ ٣/٦ بَابُ غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَ ١٩/٥ بَابُ مَنَاقِبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ. وَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ٧/١١٩، ١٢٠، ١٢١. التِّرْمِذِيُّ فِي صَحِيحِهِ ٥/٦٣٣ وَ ٦٤١. ابْنُ الْمَغَالِزِيِّ فِي مَنَاقِبِهِ ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦. وَ رَاجِعْ أَيْضًا: أَسَدُ الْغَابَةِ ٤/٢٦، تَارِيخُ دِمَشْقَ لِابْنِ عَسَاكِرَ ١/١٣٢، ٢٢٥، مُسْتَدْرَكُ الصَّحِيحِينَ ٣/١٥٠، الْخَصَائِصُ لِلنَّسَائِيِّ ٢٦٣، أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ ٢/١١٢، الْغَدِيرُ فِي الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ

هذا القول، وأنه عَنَى به: لا نَبِيَّ مِنَ الْبَشَرِ كُلِّهِمْ، وأرادَ بِالْبَعْدِ عُمُومَ سائرِ الْأَوْقَاتِ الْمُسْتَقْبَلَةِ، قَرِيبِهَا وَبَعِيدِهَا، اتَّصَلَ ذَلِكَ بنا على حَدِّ اتِّصَالِ اللَّفْظِ، حَتَّى شَرِكْنَا سَامِعِيهِ فِي مَعْرِفَةِ الْفَرْضِ، وَكُنَّا فِي الْعِلْمِ بِهِ كَأَحَدِهِمْ. وَفِي ارْتِفَاعِ كُلِّ ذَلِكَ مِنَ النَّقْلِ، دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا.

عَلَى أَنَّ التَّحْدِيَّ لَوْ كَانَ مَقْصُوراً عَلَى الْفَصَاحَةِ دُونَ النَّظْمِ لَوَقَّعَتِ الْمُعَارَضَةُ مِنَ الْقَوْمِ بَعْضَ فَصِيحٍ شِعْرِهِمْ أَوْ بَلِيغٍ كَلَامِهِمْ، لِأَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ خَفَاءَ الْفَرْقِ عَلَيْنَا بَيْنَ بَعْضِ قِصَارِ سُورِ الْقُرْآنِ وَفَصِيحِ كَلَامِ الْعَرَبِ، يَدُلُّ عَلَى التَّقَارُبِ الْمُزِيلِ لِلْإِعْجَازِ. وَالْعَرَبُ بِهَذَا أَعْلَمُ وَهِيَ أَنْقَدَ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُعَارِضُوا، وَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوا، فَلَأَنَّهُمْ فَهَمُّوا مِنَ التَّحْدِيِّ الْفَصَاحَةِ وَطَرِيقَةِ النَّظْمِ، وَلَمْ يَجْتَمِعَا لَهُمْ.

فَأَمَّا اخْتِصَاصُ الْقُرْآنِ بِنَظْمٍ مُخَالَفٍ لِسَائِرِ ضُرُوبِ الْكَلَامِ فَأَوْضَحُ مِنْ أَنَّ يُتَكَلَّفُ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ. وَكُلُّ سَامِعٍ لِلشَّعْرِ الْمَوْزُونِ وَالْكَلَامِ الْمُنْتَوِرِ يَعْلَمُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ مِنْ نَعْمَتِهِمَا، وَلَا يُمَكِّنُ إِضَافَتَهُ إِلَيْهِمَا. وَالدَّلَالَةُ إِنَّمَا تُقْصَدُ بِحَيْثُ يَتَطَرَّقُ الشُّبْهَةُ، فَأَمَّا فِي مِثْلِ هَذَا فَلَا.

وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يُصَرِّفُوا لَعَارَضُوا فِي الْفَصَاحَةِ وَالنَّظْمِ جَمِيعاً، فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْقَوْلِ فِي الْفَصَاحَةِ مَا يَكْفِي^(١).

وَأَمَّا النَّظْمُ: فَهُوَ مَا لَا يَصِحُّ التَّفَاضُلُ فِيهِ وَالتَّزَايُدُ فِي مَعْنَاهُ، وَلِهَذَا تَرَى

→ ٥/٣٦٣، ٧/١٧٦، ١٠/٢٧٨، ومصادر أخرى كثيرة. ولفظ الحديث المتفق عليه عند الجميع، أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنْتَ مِنْنِي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي».

(١) قَالَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨١: «وَمَا يَبِينُ أَنَّ التَّحْدِيَّ وَقَعَ بِالنَّظْمِ مُضَافاً إِلَى الْفَصَاحَةِ: أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا مَقَارَنَةَ كَثِيرٍ مِنَ الْقُرْآنِ لِأَفْصَحِ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي الْفَصَاحَةِ، وَلِهَذَا خَفِيَ الْفَرْقُ عَلَيْنَا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ خَافٍ عَلَيْنَا الْفَرْقُ فِيمَا لَيْسَ بَيْنَهُمَا هَذَا التَّفَاوُتُ الشَّدِيدُ، فَلَوْ لَا أَنَّ النَّظْمَ مَعْتَبَرٌ لَعَارَضُوا بِفَصِيحِ شِعْرِهِمْ وَبَلِيغِ كَلَامِهِمْ».

الشَّاعِرِينَ يَشْتَرِكَانِ فِي النَّظْمِ الْوَاحِدِ، وَكَلَامُ أَحَدِهِمَا فَصِيحٌ شَرِيفٌ، وَالْآخَرُ رَكِيكٌ سَخِيفٌ، وَكَذَلِكَ الْخَطِيبَيْنِ.

وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْمَزِيَّةُ فِي النَّظْمِ حَتَّى يَكُونَ لِأَحَدِ الشَّاعِرِينَ وَالْخَطِيبَيْنِ فَضْلٌ فِي الْمَعْنَى - الَّذِي بِهِ كَانَ الشَّعْرُ شِعْراً، وَالْخِطَابَةُ خِطَابَةً - عَلَى الْآخَرِ، كَمَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي الْفَصَاحَةِ، وَجَزَالَةِ الْأَلْفَاظِ، وَكَثْرَةِ الْمَعَانِي وَالْفَوَائِدِ.

وَإِذَا صَحَّ هَذَا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ السَّبْقَ إِلَى النَّظْمِ هُوَ الْمُعْتَبَرُ. وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ السَّابِقُ إِلَى قَوْلِ الشَّعْرِ فِي ابْتِدَاءِ الظُّهُورِ قَدْ أَتَى بِمُعْجَزٍ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ السَّبْقُ إِلَى كُلِّ عَرْوَضٍ مِنْ أَعَارِيضِهِ، وَوزنٍ مِنْ أَوْزَانِهِ يَقْتَضِي ذَلِكَ. وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى أَنْ أَكْثَرَ الْخَلْقِ أَصْحَابُ مُعْجَزَاتٍ^(١)!

فَإِنْ قَالَ: كَيْفَ يَكُونُ السَّبْقُ إِلَى الشَّعْرِ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ، وَهُوَ مِمَّا تَقَعُ فِيهِ الْمُسَاوَاةُ مِنَ الْمَسْبُوقِ لِّلْسَابِقِ، حَتَّى لَا يَزِيدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فِيهِ، وَالْمُعْجَزُ مَا تَعَدَّرَ مِثْلُهُ عَلَى غَيْرٍ مِنْ اخْتَصَّ بِهِ؟ وَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ نَظْمُ الْقُرْآنِ مُعْجِزاً مِنْ حَيْثُ لَمْ تَقَعُ فِيهِ مُسَاوَاةٌ؟

قِيلَ لَهُ: هَذَا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّبْقَ إِلَى نَوْعٍ مِنَ النَّظْمِ لَا يَكُونُ مُعْجِزاً عَلَى وَجْهِهِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا بَدَّ مِنْ وَقُوعِ الْمَسَاوَاةِ فِيهِ وَالْمُمَاتِلَةِ، كَمَا وَقَعَتْ فِي غَيْرِهِ مِنْ أَوْزَانِ الشَّعْرِ وَضُرُوبِ الْكَلَامِ الَّتِي سَبَقَ إِلَيْهَا، ثُمَّ حَصَلَتْ الْمُسَاوَاةُ مِنْ بَعْدٍ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ النَّظْمَ مِمَّا لَا يَصِحُّ حُصُولُ الْمَزِيَّةِ فِيهِ وَلَا التَّفَاضُلُ. وَلَيْسَ مِمَّا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى كَثْرَةِ الْعُلُومِ كَمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الْفَصَاحَةِ، بَلِ الْعِلْمُ بَعْضُ أَوْزَانِ الشَّعْرِ يُمَكِّنُ

(١) قَالَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى فِي كِتَابِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨١: «وَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ فِي النَّظْمِ تَفَاضُلٌ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفَضْلُ فِي السَّبْقِ إِلَيْهِ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ السَّابِقُ ابْتِدَاءً إِلَى نَظْمِ الشَّعْرِ قَدْ أَتَى بِمُعْجَزٍ، وَأَنْ يَكُونَ كُلٌّ مِنْ سَبَقٍ إِلَى عَرْوَضٍ مِنْ أَعَارِيضِهِ وَوزنٍ مِنْ أَوْزَانِهِ كَذَلِكَ، وَمَعْلُومٌ خِلَافُهُ».

مَعَهُ التَّصَرُّفُ فِي سَائِرِ أَوْزَانِهِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي مَنُثَوِرِ الْكَلَامِ.

وَلَوْ لَا أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى هَذَا لَمْ تُنَكِّرْ أَنْ يَكُونَ فِي الشُّعْرَاءِ مَنْ يَخْتَصُّ بِالْقَوْلِ فِي الْبَسِيطِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَعَارِيزِ، مِنْ حَيْثُ قَصُرَ عِلْمُهُ عَلَيْهِ، وَمُنْعَ سَائِرِ الشُّعْرَاءِ مِنْهُ، فَلَوْ اجْتَهَدَ أَنْ يَقُولَ بَيِّنًا مِنْ غَيْرِ الْبَسِيطِ لَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ، وَلَوْ اجْتَهَدَ جَمِيعُ الشُّعْرَاءِ فِي أَنْ يَقُولُوا بَيِّنًا مِنْهُ لَعَجَزُوا عَنْهُ. وَأَنْ يَكُونَ فِيهِمْ مَنْ يَخْتَصُّ بِالْقَوْلِ فِي الطَّوِيلِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ فَسَادُهُ. وَهُوَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ النَّظْمَ لَا اخْتِصَاصَ فِي بَعْضِهَا، وَأَنَّهَا مِمَّا يَجِبُ الْإِشْتِرَاكُ فِيهِ^(١).

فَإِنْ قَالَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ التَّصَرُّفُ فِي الْأَوْزَانِ يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ الْعُلُومِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ الْعِلْمُ بِبَعْضِهَا عِلْمًا بِسَائِرِهَا عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ، وَأَنَّ الْمُسَاوَاةَ الَّتِي وَصَفْتُمُوهَا بَيْنَ الشُّعْرَاءِ فِي ضُرُوبِ الْأَوْزَانِ، إِنَّمَا وَجَبَتْ مِنْ حَيْثُ أَجْرَى اللَّهُ الْعَادَةَ بِأَنْ يَفْعَلَ لِكُلِّ مَنْ عِلْمٌ وَزَنًا مِنْ أَوْزَانِ الشُّعْرِ، الْعِلْمُ بِسَائِرِ الْأَوْزَانِ؛ فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ - عَلَى هَذَا - أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ تَعَالَى كَلَامًا لَهُ نَظْمٌ لَمْ يَخْصُ أَحَدًا مِنَ الْخَلْقِ بِالْعِلْمِ بِهِ، وَيَجْعَلَهُ عِلْمًا لِبَعْضِ أَنْبِيَائِهِ؛ فَلَا يَتِمَكَّنُ أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ مِنْ مُسَاوَاتِهِ فِيهِ، مِنْ حَيْثُ فَقَدُوا الْعِلْمَ بِطَرِيقَةِ نَظْمِهِ، وَإِنْ تَمَكَّنُوا مِنْ مُسَاوَاةِ سَائِرِ مَا يَفْعُ السَّبْقُ إِلَيْهِ مِنَ الشُّعْرِ وَالْخُطْبِ.

وَكَيفَ تُنَكِّرُ ذَلِكَ وَقَدْ رَأَيْنَا كَثِيرًا مِنَ الشُّعْرَاءِ الْمُتَصَرِّفِينَ فِي ضُرُوبِ الشُّعْرِ لَا يَهْتَدُونَ لِنَظْمِ الْخُطْبِ، وَكَثِيرًا مِنَ الْخُطَبَاءِ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى الشُّعْرِ؛ فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ

(١) قَالَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الذَّخِيرَةِ / ٣٨١-٣٨٢: «وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَذَّرَ نَظْمُ مَخْصُوصٍ بِمَجْرَى الْعَادَةِ عَلَى مَنْ يَتِمَكَّنُ مِنْ نَظْمِ غَيْرِهِ، وَلَا يَحْتَاجُ ذَلِكَ إِلَى زِيَادَةِ عُلُومٍ، كَمَا قُلْنَاهُ فِي الْفَصَاحَةِ. وَلِهَذَا كَانَ كُلُّ مَنْ يَقْدِرُ مِنَ الشُّعْرَاءِ عَلَى أَنْ يَقُولَ فِي الْوَزْنِ الَّذِي هُوَ الطَّوِيلُ قَدَّرَ عَلَى الْبَسِيطِ وَغَيْرِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا عَلَى الْإِحْتِدَاءِ، وَإِنْ خَلَا كَلَامُهُ مِنْ فَصَاحَةٍ. وَهَذَا الْكَلَامُ قَدْ فَرَّغْنَا [مِنْهُ] وَاسْتَوْفَيْنَاهُ فِي كِتَابِنَا فِي جِهَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ».

مِنْ تَعَذَّرِ نَظْمِ الْقُرْآنِ عَلَى الْعَرَبِ، كَمَا تَعَذَّرَ عَلَى خَطِيبِهِمُ الشُّعْرُ، وَعَلَى شَاعِرِهِمْ الْخِطَابَةُ، وَهَذَا يُعْنِي عَنْ صَرَفَتِكُمْ؟

قيل له: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ مَذَاهِبَ الْمُخْتَلِفِينَ فِي وَجْهِ الْإِعْجَازِ - وَإِنْ تَفَرَّعَتْ وَتَوَعَّتْ - فَالْقُرْآنُ غَيْرُ خَارِجٍ بَيْنَهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مُعْجِزاً لِلْبَرِّيَّةِ، وَعَلَمًا عَلَى النَّبُوَّةِ. وَجَعَلَ مَا يَتَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ فِيهِ مِنَ الْمَسَائِلِ وَالْجَوَابَاتِ - وَإِنْ قَدَحَتْ فِي صِحَّةِ بَعْضِ مَذَاهِبِهِمْ فِي تَفْصِيلِ الْإِعْجَازِ - فَإِنَّهَا غَيْرُ قَادِحَةٍ فِي أَصْلِ الْأَعْجَازِ وَجُمْلَةِ الدَّلَالَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ خَارِقًا لِلْعَادَةِ بِفَصَاحَتِهِ دُونَ طَرِيقَةِ نَظْمِهِ، أَوْ بِنَظْمِهِ دُونَ فَصَاحَتِهِ، أَوْ يَكُونَ مُتَضَمَّنًا لِلْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ، أَوْ بِأَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى صَرَفَ عَنْهُ الْعَرَبِ وَسَلَبَهُمُ الْعِلْمَ بِهِ؛ فِي أَنَّهُ عَلَى الْوُجُوهِ كُلِّهَا مُعْجِزٌ دَالٌّ عَلَى النَّبُوَّةِ وَصِدْقِ الدَّعْوَةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ وَجْهٌ دَلَالَتِهِ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الطَّرُقِ.

وَهَذَا مِنْ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ الشَّرِيفَةِ وَمَرَاتِبِهِ الْمُنِيفَةِ، الَّتِي لَبِسَتْ لَغِيْرَهُ مِنْ مُعْجِزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنْ مُعْجِزَاتِهِمْ إِلَّا وَجْهَةٌ دَلَالَتِهِ وَاحِدَةٌ. وَمَا قَدَحَ فِي تِلْكَ الْجِهَةِ أَخْرَجَهُ مِنَ الْإِعْجَازِ. وَلَوْ الْحَقُّ هَذَا مُلْحِقٌ بِوُجُوهِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ لَمْ يَكُنْ مُخْطِئًا، وَلَكَانَ قَدْ ذَهَبَ مَذْهَبًا.

ثُمَّ نَعُودُ إِلَى الْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ، فَنَقُولُ: إِنَّا لَوْ أَحَلْنَا فِي هَذَا الْبَابِ كُلَّهُ - نَعْنِي فِي أَنَّ النَّظْمَ لَا بُدَّ مِنْ وَقُوعِ الْمُسَاوَاةِ فِيهِ، وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَنْفَرِدَ بِنَوْعٍ مِنْهُ مَنْ لَا يَشْرِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ - عَلَى مُوَافَقَةِ الْفَرِيقِ الَّذِي كَلَّامُنَا الْآنَ ^(١) مَعَهُمْ، وَهُمْ الذَّاهِبُونَ فِي خَرْقِ الْعَادَةِ بِهِ إِلَى الْفَصَاحَةِ، لَكِنَّا قَدْ وَفَّيْنَا حِجَاجَهُمْ حَقَّهُ؛ لِأَنَّهُمْ مُعْتَرِفُونَ مَعَنَا بِأَنَّ النَّظْمَ لَيْسَ بِمُعْجِزٍ، وَدَلَّائِنَا فِي دَفْعِهِ وَاحِدَةٌ، لَكِنَّا لَا نَقْتَصِرُ عَلَى ذَلِكَ، وَنُورِدُ مَا يَكُونُ حِجَاجًا لِلْكُلِّ، وَبُرْهَانًا عَلَى الْجَمِيعِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: أَمَانٌ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

[الدليل على أن نظم القرآن ليس بمعجز]

والذي يدلُّ على أن نظم القرآن ليس بمعجز بنفسه: أننا نعلم أن كلَّ قادرٍ على الكلام العربيِّ، ومُتمكِّنٍ من تقديم بعضه على بعضٍ وتأخير بعضه عن بعضٍ، لا يعجزُ أن يحتَدي نظم سور القرآن بكلامٍ لا فصاحةَ له، بل لا فائدةَ فيه ولا معنىَ تحته، فإن ذلك لا يضُرُّ ولا يُخلُّ بالمساواةِ في طريقةِ النظم. وقد رأينا كثيراً من السُخفاء والمُجانِّين^(١) يُعَارِضُونَ - على طريقِ العبثِ والمجونِ - الشعراءَ المُتقدِّمينَ والخطباءَ المُجودينَ، فيوردون مثلَ القصيدةِ والخطبةِ في الوزنِ والطريقةِ، بكلامٍ سَخيفٍ المعنى رَكِيكِ اللَّفْظِ، بل رُبَّما لم يكنْ له معنىٌ مَفهُومٌ. وقد فعلَ ذلك أبو العنْبَسِ الصِّيمريُّ^(٢) بالبحرِ بين يَدَيِ المتوكِّلِ^(٣)، فأجازه ووصله^(٤). فالْمساواةُ في النظمِ حاصِلَةٌ، ولكنَّها في إصابَةِ المعنى وَجَرَالَةِ اللَّفْظِ مُتَعَدِّرَةٌ. وعلى هذا أَكْثَرُ شعرِ الصِّيمريِّ^(٥)، وشعرُ أبي العَبَرِ^(٦)؛ فإنَّ في أشعارِ هؤلاء

(١) الماجن: الهازل، والجمع مُجان ومَجَنَّة.

(٢) هو مُحَمَّد بن إِسحاق بن إبراهيم الصِّيمريِّ، أبو العنْبَس الكُوفِي، ولي قضاء الصَّيمرة فنُسب إليها، نديم المتوكِّل والمُعتمد العباسيين. كان أديباً ظريفاً، وشاعراً هجاءاً خبيث اللسان. وله مناظرة مع البُحترِّي. توفِّي سنة ٢٧٥ هـ.

(٣) هو جعفر بن مُحَمَّد العباسيِّ، أبو الفضل، الخليفة العباسيِّ العاشر، ولد ببغداد عام ٢٦١ هـ ومات غيلةً عام ٢٤٧ هـ. كان فاسقاً فاجراً يعادي أمير المؤمنين عليه السلام وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام.

(٤) انظر ما وقع بينهما في معجم الأدياء ١٨/١٢-١٤.

(٥) في الأصل: الطرمي، والظاهر أنه الصِّيمريُّ المتقدم ذكره.

(٦) أبو العَبَر، مُحَمَّد بن أحمد العباسيِّ، الهاشميِّ، القُرشيِّ، البغداديِّ (توفِّي سنة ٢٥٠ هـ)، نديم شاعر، أديب، حافظ للأخبار، كان يمدح الخلفاء، من كتبه: جامع الحماقات وحاوي الرقاعات، والمنادمة، وأخلاق الخلفاء والأمراء. كان في أوَّل أمره يسلك في شعره الجِدَّ، ثمَّ عدل إلى الهزل والحماقة فنفق بذلك نفاقاً كثيراً.

و غَيْرِهِمْ مِمَّنْ سَلَكَ مَسْلَكَهُمْ، الْكَثِيرَ مِمَّا لَهُ وَزْنُ الشَّعْرِ وَ عَرُوضُهُ، وَ لَا مَعْنَى تَحْتَهُ يُفْهَمُ.

وَ هَذَا الطَّرِيقُ لَوْ سَلَكَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فِي كُلِّ نَظْمٍ لَمَّا تَعَدَّرَ، وَ هُوَ يَكْشِفُ عَنِ صِحَّةِ مَا اعْتَمَدْنَاهُ.

فَأَمَّا تَعَدُّرُ الشَّعْرِ عَلَى الْخُطْبَاءِ وَ الْخُطَابَةِ عَلَى الشُّعْرَاءِ، فَلَيْسَ يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ فِي النَّاسِ مَنْ لَا ذَوْقَ لَهُ، وَ لَا مَعْرِفَةَ بِالْوِزَنِ، وَ لَا يَتَأَتَّى مِنْهُ الشَّعْرُ. وَ كَذَلِكَ رُبَّمَا كَانَ فِيهِمْ مَنْ أَلْفَ الْمَوْزُونِ مِنَ الْكَلَامِ، وَ مَرَنَ عَلَيْهِ، فَلَا يَهْتَدِي لِنَظْمِ الْخُطْبِ وَ الرِّسَالِ.

وَ كَمَا وَجَدْنَا ذَلِكَ فَقَدْ وَجَدْنَا مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الطَّرِيقَيْنِ وَ بَرَزَ فِي الْمَذْهَبَيْنِ، وَ هُمْ كَثِيرٌ. وَ لَيْسَ كُلُّ مَنْ لَمْ يَقُلِ الشَّعْرَ فَهُوَ مُتَعَدِّرٌ عَلَيْهِ، بَلْ رُبَّمَا أَعْرَضَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا دَاعِيَ لَهُ إِلَيْهِ، وَ لَا حَاجَةَ لَهُ فِيهِ. أَوْ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يُحِبُّهُ وَ يَسْتَحْلِيهِ^(١). أَوْ لِأَنَّهُ قَدْ عَرِفَ بَغْيِيرَهُ وَ اشْتَهَرَ بِسَوَاءِهِ. أَوْ لِأَنَّ الْحَيِّدَ مِنْهُ النَّادِرَ لَا يَتَّفِقُ لَهُ؛ فَقَدْ قِيلَ لِبَعْضِهِمْ: لِمَ لَا تَقُولُ الشَّعْرَ؟ فَقَالَ: مَا يَأْتِي^(٢) جَيِّدُهُ وَ أَجْبَى رَدِيئُهُ.

وَ لَعَلَّ كَثِيرًا مِمَّنْ^(٣) لَا يَقُولُ الشَّعْرَ وَ لَا يُعْرِفُ بِهِ لَوْ دَعَتْهُمْ إِلَيْهِ الْحَاجَاتُ. وَ بَعَثَتْهُمْ عَلَيْهِ الرِّوَايَاتُ، لِأَنَّهُمْ مِنْهُ بِمَا يُسْتَحْسَنُ وَ يُسْتَطَرَفُ.

وَ قَدْ قَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

مَا لَقِينَا مِنْ جُودٍ فَضْلٍ بِنِ يَحْيَى جَعَلَ النَّاسَ كُلَّهُمْ شُعْرَاءَ^(٤)

وَ كُلُّ الدَّوَاعِي وَ الْبَوَاعِثِ، إِذَا أَضْفَتْهَا إِلَى دَوَاعِي الْعَرَبِ إِلَى الْمُعَارَضَةِ، رَأَيْتَهَا

(١) فِي الْأَصْلِ: وَ يَسْتَحْلِيهِ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الظَّاهِرُ: مَا يَتَأَتَّى. (٣) فِي الْأَصْلِ: مِمَّا، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٤) وَرَدَ الْبَيْتُ هَكَذَا مَنْسُوبًا إِلَى بَعْضِ الشُّعْرَاءِ. قَالَهُ فِي الْفَضْلِ بِنِ يَحْيَى الْبَرْمَكِيُّ. لَا حَظَّ: وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ٣٥/٤.

تَقِلُّ وَتَصْغُرُ. وَأَيْنَ الرَغْبَةُ فِي الْمَالِ، وَمُبَاهَاةُ النَّظَرَاءِ، وَالتَّقَدُّمُ عِنْدَ الْأُمَرَاءِ، مِنْ الضَّرِّ^(١) بِفِرَاقِ الْأَوْطَانِ الَّتِي فِيهَا نَشَأُوا، وَهَجْرِ الْأَدْيَانِ الَّتِي عَلَيْهَا وُلِدُوا؟! وَأَيْنَ قُوَّةُ الْمَالِ مِنْ قُوَّةِ الْعِزِّ وَجِرْمَانِ الْوَجَاهَةِ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ، مِنْ جِرْمَانِ الرِّئَاسَةِ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ؟! وَكُلُّ ذَلِكَ أَصَابَ الْعَرَبَ وَنَزَلَ بِهِمْ، وَفِي بَعْضِ مَا يُظْفَرُ بِكُلِّ نَظْمٍ، وَيَهْدِي إِلَى كُلِّ قَوْلٍ.

عَلَى أَنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ نَظْمَ مِثْلِ بَعْضِ سُورِ الْقُرْآنِ لَا يَتَعَدَّرُ عَلَى مَنْ احْتَدَاهُ وَمَعْنَى^(٢) لَا فَصَاحَةً لَهُ، وَلَا تَصَرَّفَ لَهُ فِي أَوْزَانِ الْكَلَامِ؛ فَأَجْدَرُ أَنْ يَتَأَتَّى لِلْعَرَبِ، لَوْ لَمْ يُصَدِّدُوا وَلَمْ يُصَرَّفُوا.

فَإِنْ قَالَ: فَهَبُوا أَنَّ التَّحْدِيَّ وَقَعَ بِالْإِتْيَانِ بِمِثْلِ الْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ وَالنَّظْمِ مَعًا حَسَبَ مَا ذَكَرْتُمْ، وَأَنَّ فِي كَلَامِهِمُ الْفَصِيحِ مَا يُقَارِبُ بَعْضَهُ مُقَارَبَةً تَزِيلُ خَرْقَ الْعَادَةِ بِفَصَاحَتِهِ، وَأَنَّ النَّظْمَ كَانُوا يَتِمَكَّنُونَ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِدَاءِ، كَمَا يَتِمَكَّنُ مِنْهُ مَنْ تَعَاطَاهُ مَتَابَعَةً لِكَلَامٍ فَصِيحٍ، لِمَ أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا تَعَدَّرَ عَلَيْهِمْ ضَمُّ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ إِلَى الْآخَرِ، حَتَّى يُورِدُوا فَصَاحَتَهُمْ وَالْفَاطَهُمُ الْجَزَلَةَ، وَمَعَانِيَهُمُ الْحَسَنَةَ الَّتِي يَسْتَعْمِلُونَهَا فِي شِعْرِهِمْ وَنَثَرِهِمْ، فِي مِثْلِ هَذَا النَّظْمِ، كَمَا قَدْ يَكُونُ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ فِي بَعْضِ أَوْزَانِ الشُّعْرِ وَأَعَارِيضِهِ أَفْصَحَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْزَانِ، وَكَلَامُهُ فِيهِ أَجْزَلُ، وَمَعَانِيهِ أَوْفَعُ، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى التَّصَرُّفِ فِي سَائِرِ الْأَوْزَانِ؟

وَكَمَا يَكُونُ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ النَّظْمِ وَالْخُطَابَةِ، كَلَامُهُ فِي أَحَدِهِمَا أَفْصَحُ، وَمَنْزِلَتُهُ أَعْلَى، مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْأَمْرَيْنِ؟! وَإِذَا كَانَ هَذَا مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِمِثْلِهِ، فَمَا الْحَاجَةُ إِلَى الصَّرْفَةِ؟

(١) فِي الْأَصْلِ: الضَّرُّ، وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلسِّيَاقِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: مَنْ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

قيل له: إذا سلّم أنّ القوم كانوا قادرين على الفصاحة والنظم وعالمين بها، فليس يقعدُ بهم عن المعارضة قاعدٌ؛ لأنّ المعارضة لا تحتاجُ إلى أكثر من التمكن من الفصاحة وطريقة النظم. وإنما يتعذّرُ معارضة الكلام الفصيح المنظوم ضرباً من النظم على مَنْ لا يتمكّن من مثل فصاحته، أو مَنْ لا يتمكّن من احتذاء طريقة نظمه. ومن تمكّن منها فليس يتعذّر عليه.

فأما تجويدُ بعض الشعراء في بعض الأوزان، وعلوُّ كلامهم في بعض الأعاريص، فما لا يُنكر، إلاّ أنّه ليس يكونُ بين كلامهم فيما جَوّدوا فيه وبينه فيما قَصّروا فيه، تفاوتٌ عظيمٌ وتباعُدٌ شديدٌ. والتفاوتُ بين الكلامين في الفصاحة حاصلٌ، وإن تقدّم أحدهما على الآخر فيها. وكذلك القولُ فيمن جمَعَ بين الشعر والخِطابة، وجوّد في أحدهما.

ولو لا أنّ الأمر على هذا لم تُنكر أن يلحق شعرُ أحد الشعراء - في بعض الأعاريص - بالطبقة العليا، ويكون شعره في باقي الأوزان في الطبقة السفلى. وهذا ممّا لا يشتهرُ بطلانه، فلو كانت حال العرب حال هؤلاء لوجب أن يكون بين فصاحتهم في أشعارهم وكلامهم وبينها، في نظم القرآن، فضلٌ قريبٌ قد جرّث بمثله العادة، فكانت المعارضة حينئذٍ تقع لا محالة؛ لأنهم دُعوا إلى مقاربتِهِ لا مُماثلتِهِ.

وإنما يكونُ هذا السؤالُ نافعاً للخصم، لو كان التفاضلُ الذي ذكره بين شعر الشعراء ينتهي إلى أن يكونَ الفاضلُ فصيحاً، والمفضولُ لا حظَّ له في الفصاحة؛ فيحملُ تعذّرُ معارضة القرآن على ذلك.

فأما والأمر على ما بيناهُ فأكثر ما فيه أن يكونَ بين كلام العرب، إذا لم يحتذوا نظم القرآن وبينه إذا احتذوه، مثل ما بين كلام أحد الشعراء في بعض الأوزان التي يجوّد فيها، وكلامه في غيره من الأوزان؛ فكما أن مَنْ ساوى هذا الشاعر في رتبة

الفَصَاحَةِ وَجَوْدَ فِي الْوِزَنِ الَّذِي يُقْصَرُ هَذَا فِيهِ لَا يَكُونُ كَلَامُهُ فِي هَذَا الْوِزَنِ مُعْجَزاً لِلْمُقْصَرِ فِيهِ وَلَا مَانِعاً لَهُ مِنْ مُعَارَضَتِهِ لَوْ طَالَ بَعْدُ بِمُقَارَبَتِهِ، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْقُرْآنِ. وَلَيْسَ يُمْكِنُ أَحَدًا أَنْ يَدَّعِي: أَنَّ الْعَادَةَ إِنْ كَانَتْ جَرَتْ بَيْنَ الْمُتَفَاعُلِ مِنَ الْكَلَامِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَرَقَ هَذِهِ الْعَادَةَ فِي الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ لَا طَرِيقَ يُرْجَى ^(١) مِنْهُ خَرَقُ الْعَادَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَّا الصَّرْفُ الَّذِي يَبِينُهُ. وَإِلَّا مَا ذَا ^(٢) يَخْرُقُ الْعَادَةَ، وَالْقَوْمُ مُتَمَكِّنُونَ مِنْ مِثْلِ فَصَاحَتِهِ وَنَظْمِهِ، وَلَا مَانِعَ مِنَ الْمُعَارَضَةِ، وَالذَّوَاعِي مُتَوَفِّرَةٌ إِلَيْهَا؟! وَهَذَا كُلُّهُ يُوجِبُ وَقُوعَ الْمُعَارَضَةِ، لَوْلَا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الصَّرْفِ الَّذِي بِهِ انْخَرَقَتِ الْعَادَةُ.

وَإِنَّمَا يَسُوعُ ادَّعَاءُ خَرَقِ الْعَادَةِ بِغَيْرِ الصَّرْفِ لِمَنْ جَعَلَ فَصَاحَةَ الْقُرْآنِ مُقَارَبَةً ^(٣) لِسَائِرِ كَلَامِ الْعَرَبِ؛ حَتَّى أَنْ أَحَدًا مِنْهُمْ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ مُسَاوَاتِهَا أَوْ مُقَارَبَتِهَا، مِنْ حَيْثُ لَمْ يُخَصَّصُوا بِالْعُلُومِ الَّتِي تَحْتَاجُ الْمُعَارَضَةَ إِلَيْهَا، أَوْ قَالَ فِي النَّظْمِ مِثْلُ ذَلِكَ. وَهَذَا قَدْ مَضَى مَا فِيهِ.

عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَا ظَنَنَّهُ السَّائِلُ صَحِيحاً لَوَاقَفَ الْقَوْمُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَقَالُوا لَهُ: أَمَا ^(٤) فَصَاحَتُنَا فِي شِعْرِنَا وَكَلَامِنَا فِيهِ مُسَاوِيَةٌ أَوْ مُقَارِبَةٌ لِمَا جِئْتَ بِهِ وَطَرِيقَتِهِ فِي النَّظْمِ؛ فَنَحْنُ قَادِرُونَ عَلَيْهَا. وَإِنْ شَكَّكَتْ فَجَرَّبْنَا، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ يَنْتَهِي لَنَا كَلَامٌ يُسَاوِي مَا أَتَيْتَ بِهِ فِي الْفَصَاحَةِ وَالنَّظْمِ جَمِيعاً، حَسَبَ مَا التَّمَسَّتَ مِنَّا. كَمَا لَا يَنْتَهِي لِبَعْضِ الشُّعْرَاءِ أَنْ تَكُونَ فَصَاحَتُهُ وَاسْتِقَامَةُ مَعَانِيهِ فِي بَعْضِ أَوْزَانِ الشُّعْرِ كَمَا هِيَ فِي غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ مُتَمَكِّناً مِنَ الْقَوْلِ فِي سَائِرِ الْأَوْزَانِ؟! وَإِذَا كَانَ هَذَا التَّفَاضُلُ

(١) هكذا تُقْرَأُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ، وَهِيَ مُحْشُورَةٌ بَيْنَ السَّطْرَيْنِ السَّادِسِ وَالسَّابِعِ، وَفَوْقَ الْحَرْفِ كَلِمَةٌ: «مِنْهُ» بِحَبْرِ خَفِيفٍ. وَقَدْ تُقْرَأُ: يُرَاعَى أَوْ يُدْعَى.

(٢) فِي الْأَصْلِ: فِيمَا ذَا، وَلَعَلَّهَا سَهُوٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٣) أَيُّ مُغَايِرَةٍ. (٤) فِي الْأَصْلِ: مَا، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

مَعْهُوداً بَيْنَنَا، فَبَإَيِّ شَيْءٍ فُتِّقْنَا وَفُضِّلْتَ عَلَيْنَا؟! وَأَيْنَ الْمُعْجِزُ الَّذِي لَا بُدَّ لِمُدَّعِي
النَّبُوءَةِ مِنْهُ؟! وَعَنْ أَيِّ شَيْءٍ صُرِفْنَا؟!

و فِي عُدُولِ الْقَوْمِ عَنْ هَذَا - وَفِيهِ لَوْ اعْتَذَرُوا بِهِ أَوْضَحُ الْعُذْرِ وَأَكْبَرُ الْحُجَّةِ -
دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ طَرِيقَتِنَا.

فَإِنْ قَالَ: أَرَأَيْكُمْ تَسْؤُمُونَ^(١) الْعَرَبَ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ وَالْمَوَاقِفَةِ، بِمَا لَا يَهْتَدِي إِلَيْهِ
إِلَّا حُدَاقُ الْمُتَكَلِّمِينَ وَأُولُو التَّدْقِيقِ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْفَصْلِ بَيْنَ مَا يَتَعَذَّرُ عَلَى
الْخَلْقِ وَلَا يَكُونُ مُعْجِزاً وَلَا خَارِقاً لِلْعَادَةِ وَبَيْنَ مَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِمْ وَيَكُونُ كَذَلِكَ،
وَالْتَمِيزَ بَيْنَ التَّفَاضُلِ الْمَعْتَادِ وَالتَّفَاضُلِ الَّذِي لَيْسَ يُعْتَادُ^(٢)، أَمْرٌ مَوْقُوفٌ عَلَى
النَّظَرِ الَّذِي لَيْسَ مِنْ شَأْنِ الْقَوْمِ، وَلَا يُحْسِنُونَهُ. وَإِنَّمَا وَجَدُوا مَا دَعَاهُمْ إِلَى الْإِتْيَانِ
بِمَثْلِهِ، فَتَعَذَّرَ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَبْحَثُوا عَنْ عِلَّةِ هَذَا التَّعَذُّرِ وَسَبَبِهِ، وَهَلِ الْعَادَةُ جَارِيَةٌ
بِمَثْلِهِ، أَمْ غَيْرُ جَارِيَةٍ؟ فَلِهَذَا لَمْ يُوَاقِفُوا.

قِيلَ لَهُ: لَيْسَ يَفْتَقِرُ مَا ذَكَرْنَاهُ إِلَى دَقِيقِ النَّظَرِ كَمَا ظَنَنْتَ، بَلِ الْعِلْمُ بِهِ قَرِيبٌ مِنْ
أَوَائِلِ الْعُقُولِ الَّتِي لَا اخْتِصَاصَ فِيهَا بَيْنَ الْعُقَلَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ عَاقِلٍ يَعْلَمُ أَنَّ النَّبِيَّ
لَا بُدَّ أَنْ يَبِينَ^(٣) مِنْ غَيْرِهِ، وَيَخْتَصَّصَ بِمَا لَا يَشْرُكُهُ فِيهِ مَنْ لَيْسَ بِنَبِيِّ.

وَيَعْلَمُ أَيْضاً: أَنَّ الَّذِي يَبِينُ بِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا مُعْتَادًا؛ لِأَنَّ الْمُعْتَادَ
لَا إِبَانَةَ فِيهِ. وَلَوْ أَنَّهُ مِمَّا يَقَعُ بِهِ الْإِبَانَةُ لَوَقَعَتْ بِكُلِّ مُعْتَادٍ حَتَّى يُدَّعَى بِالْأَكْلِ
وَالشُّرْبِ، وَالْقُعُودِ وَالتَّهْوِضِ، وَهَذَا مِمَّا يَعْلَمُهُ جَمِيعُ الْعُقَلَاءِ. وَالْعَرَبُ لَا مُحَالَةَ
عَالِمُونَ بِهِ، وَعَاقِلُونَ أَيْضاً بَأَنَّ شَاعِرَهُمْ قَدْ يُجَوِّدُ فِي بَعْضِ الْأَوْزَانِ، وَيُقْصِّرُ فِي
غَيْرِهَا. وَهَذَا مِمَّا إِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي عِلْمِهِ.

فَلَوْ كَانَتْ حَالُ الْقُرْآنِ فِي تَعَذُّرِهِ عَلَى سَائِرِهِمْ حَالًا مَا يُقْصَّرُ فِيهِ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ

(١) سَامَهُ الْأَمْرُ: أَيِ كَلَّفَهُ إِيَّاهُ، وَالْزَمَهُ بِهِ. (٢) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّهُ: بِمَعْتَاد.

(٣) أَيِ يَبْرُزُ وَيَتَشَخَّصُ عَنْ غَيْرِهِ.

مِنَ الْأَوْزَانِ - مع تجويده في غيره لتسارعوا إلى موافقته، على أن ما بانَ مِنْهُم به ليس بمُعْجَزٍ ولا خَارِقٍ للعادة، ولا مُقْتَضٍ للصَّرْفِ، وأنه مما قد جَرَتْ العَادَاتُ بمثله. وما رَأَيْتَهُمْ فَعَلُوا.

و بعد، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْهُمْ: ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾ * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجَّرَ الْأَنْهَارُ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسْفًا أَوْ تَأْتِيَنَا بِالنَّارِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا * أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرٍ أَوْ تَوْفَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِوَعْدِكَ حَتَّى تَنْزِلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ﴿١﴾.

و تظاهرت الأخبارُ بأنهم طالَبوه بإحياء عبد المطلب، و نقل جبال مكة عن أماكنها. و هذا اقتراحٌ مَنْ يَفَرِّقُ بَيْنَ الْمُعْجَزَاتِ وَ غَيْرِهَا، وَ يُمَيِّزُ بَيْنَ أَبْهَرِهَا (٢) و أظهرها إعجازاً، و بَيَّنَ ما يَلْتَبِسُ أَمْرُهُ وَ يَدْخُلُ الشُّبْهَةُ فِي مِثْلِهِ. فكيف يذهب عليهم ما ذَكَرَهُ السَّائِلُ؟!

على أن هذا السؤالُ عائدٌ على مَنْ ذَهَبَ فِي إعجازِ القرآنِ إلى فَرْطِ الْفَصَاحَةِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْعَادَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اعْتَرَضَ قَلِيلٌ لَهُ: بِأَيِّ شَيْءٍ تُنَكِّرُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْقُرْآنِ وَ بَيْنَ فَصِيحِ كَلَامِ الْعَرَبِ فَصْلٌ قَرِيبٌ قَدْ جَرَتْ بِمِثْلِهِ الْعَادَةُ؟ وَ أَنَّ التَّحْدِي لِمَا وَقَعَ أَشْفَقُ فَصَحَاءِ الْعَرَبِ مِنْ مُعَارَضَتِهِ؛ لِعَلِمِهِمْ بَأَنَّ مَا يَأْتُونَ بِهِ لَيْسَ بِمِثَالٍ لَهُ، وَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ إِنَّمَا دُعُوا إِلَى مُمَاتِلَتِهِ لَا مُقَارَبَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مَا عِنْدَكُمْ مِنْ أَنَّ الْمُقَارَبَةَ - فِي إِخْرَاجِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَارِقًا لِلْعَادَةِ - كَالْمُمَاتِلَةِ، وَ لَا اهْتَدَوْا إِلَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّ فَضْلَ كَلَامِكَ عَلَى كَلَامِنَا كَفَضْلِ كَلَامِ بَعْضِنَا عَلَى كَلَامِ بَعْضٍ، وَ أَنَّ هَذَا لَا يُوجِبُ لَكَ الْإِبَانَةَ وَ التَّخْصِصَ، كَمَا لَا يُوجِبُ لِفَاضِلِنَا عَلَى مُتَوَسِّطِنَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَقِفُ

عليه إِلَّا النَّظَّارُونَ الْمُتَكَلِّمُونَ، وليس العربُ منهم، وهذا يُخْرِجُ الْقُرْآنَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُعْجِزاً!

لم يَجِدْ مَفْزَعاً إِلَّا الْكَشْفَ عَنْ أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ لَا بُدَّ أَنْ تَعْرِفَهُ الْعَرَبُ، وَمَنْ هُوَ أَنْقَضَ مَعْرِفَةً مِنَ الْعَرَبِ. وَأَنَّهُ مِمَّا يُخَوِّجُ إِلَى الْعِلْمِ بِالنَّظَرِ وَلَطِيفِ الْكَلَامِ، وَهُوَ الَّذِي اعْتَمَدْنَاهُ فِي الْجَوَابِ.

فَإِنْ قَالَ: كَيْفَ يَصِحُّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ سَلْبٍ مَنْ رَامَ الْمُعَارَضَةَ فِي الْحَالِ، الْعِلْمُ بِالْفَصَاحَةِ وَالنَّظْمِ، وَالْعُلُومُ يَجُوزُ عَلَيْهَا الْبَقَاءُ. وَإِذَا كَانَتْ بَاقِيَةً فَلَيْسَ تَنْتَفِي عَنْ الْعَالَمِ إِلَّا بِوُجُودِ ضِدِّهَا، وَهُوَ الْجَهْلُ - بِخُرُوجِ الْمَحَلِّ مِنْ صِحَّةِ حُلُولِهَا فِيهِ - وَالْجَهْلُ قَبِيحٌ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهُ الْقَدِيمُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْهُ عَالِمٌ بِقُبْحِهِ!

وَلَوْ فَسَدَ الْمَحَلُّ وَخَرَجَ مِنْ صِحَّةِ حُلُولِ الْعِلْمِ بِالْفَصَاحَةِ فِيهِ، لَأَنْتَفَت عَنْهُ سَائِرُ الْعُلُومِ؛ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ قَصَدَ الْمُعَارَضَةَ، مُخْتَلَسَ الْعَقْلِ^(١)، فَاقْدَأَ لِجَمِيعِ عُلُومِهِ، لِاحِقاً بِالْمَجَانِينِ وَالتَّهَائِمِ! بَلْ يَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ أَنْقَضَ مِنَ الْمَجَانِينِ وَالتَّهَائِمِ؛ لِأَنَّهُ فِي هَؤُلَاءِ عُلُوماً يَبْعُضُ الْأَشْيَاءَ. وَهَذَا يُخْرِجُ مَنْ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِكُلِّ شَيْءٍ. وَمَا أَظَنَّاكُمْ تَبْلُغُونَ إِلَى ادِّعَاءِ كُلِّ هَذَا!

قِيلَ لَهُ: الصَّحِيحُ عِنْدَنَا أَنَّ الْعُلُومَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا الْبَقَاءُ، وَأَنَّ الْعَالَمَ إِنَّمَا يَسْتَمِرُّ كَوْنُهُ عَالِماً وَيَدُومُ لِتَجَدُّدِ عُلُومِهِ تَحْدُثُ فِي كُلِّ حَالٍ. وَإِنَّمَا يَصْرِفُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ الْمُعَارَضَةِ بَأَنْ لَا يَجِدُوا الْعِلْمَ بِالْفَصَاحَةِ فِي تِلْكَ الْحَالِ، فَيَتَعَذَّرَ مَا كَانَ مَعَ حُصُولِ الْعِلْمِ مُتَأْتِياً. وَهَذَا يَأْتِي عَلَى مَا تَضَمَّنَهُ سَوَأُكَ.

عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ لَوْ كَانَ بَاقِياً - كَمَا ادَّعَيْتَ - لَصَحَّ أَنْ يَنْتَفِيَ عَنِ الْعَالَمِ بِضِدِّ مَنْ أَضَادَهُ سِوَى الْجَهْلِ، كَالظَّنِّ وَالسَّهْوِ وَالشَّكِّ وَالنَّسْيَانِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ

قيحاً فَنَزَّهَ اللهُ عَنْ فَعْلِهِ. وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَنْفِي الْعِلْمَ، كَمَا يَنْفِيهِ الْجَهْلُ وَالسَّهْوُ وَالشُّكُّ وَالنَّسْيَانُ؛ وَإِنْ كَانَ فِي إِثْبَاتِهَا مَعَانِي خِلَافٌ وَكَلَامٌ رُبَّمَا تَبَسَّسَ.

قال: ليس في الظنِّ معنى، والصَّحِيحُ أَنَّهُ جِنْسٌ مُضَادٌّ لِلْعَقْدِ، لِعِلْمِنَا بِاسْتِحَالَةِ كَوْنِ أَحَدِنَا ظَانًّا لِلشَّيْءِ وَعَالِمًا بِهِ فِي حَالٍ وَاحِدٍ، كَمَا يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ عَالِمًا بِهِ وَجَاهِلًا؛ فَمَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْجَهْلَ ضِدُّ الْعِلْمِ هُوَ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الظنَّ ضِدُّ لَهُ أَيْضًا. وَلِأَنَّ أَحَدَنَا يُمَيِّزُ بَيْنَ كَوْنِهِ مُعْتَقِدًا لِلشَّيْءِ وَظَانًّا لَهُ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ حَالَيْهِ فِي ذَلِكَ. وَلَوْ لَا أَنَّهُ مُضَادٌّ لِلْعَقْدِ لَمْ يَقَعْ هَذَا الْفَرْقُ وَالتَّمْيِيزُ، فَقَدْ سَقَطَ السُّؤَالُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

فَإِنْ قَالَ: إِذَا كَانَ الصَّحِيحُ عِنْدَكُمْ اسْتِحَالَةُ الْبَقَاءِ عَلَى الْعُلُومِ، وَإِنْ^(١) الْعَرَبُ إِنَّمَا صُرِفُوا عَنِ الْمُعَارَضَةِ بِأَنْ لَمْ يَفْعَلْ لَهُمُ الْعِلْمُ بِهَا فِي الْحَالِ؛ فَأَيُّ مُعْجَزٍ هَاهُنَا؟ وَآيْنَ مَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ دَلَالَةٌ عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ ﷺ؟ وَالصَّرْفَةُ عَلَى هَذَا لَيْسَتْ أَكْثَرَ مِنْ عَدَمِ الْعُلُومِ بِالْفَصَاحَةِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ مُوجُودَةً ثُمَّ عُدِمَتْ، بَلْ عَدِمُهَا مُسْتَمِرٌّ. وَالمَوْجُودُ إِنَّمَا كَانَ أَمثالها؛ فَكَيْفَ تُوصَفُ بِأَنَّهَا الْمُعْجَزُ، وَالمُعْجَزُ مَا وَقَعَ مَوْقِعَ قَوْلِ الْقَائِلِ لِلْمُدَّعِي عَلَيْهِ: صَدَقْتَ. وَلَيْسَ يَقَعُ هَذَا الْمَوْقِعُ إِلَّا مَا كَانَ فِعْلًا وَأَقْعًا أَيْضًا عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ!

قِيلَ لَهُ: الْمُعْجَزُ - فِي دِلَالَتِهِ عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ - كَأَحَدِ الدَّلَائِلِ الدَّالَّةِ عَلَى ضُرُوبِ الْمَدْلُولَاتِ. وَلَيْسَ مِنْ حَدِّ الدَّلَالَةِ أَنْ تَكُونَ ذَاتًا مُوجُودَةً، أَوْ فِعْلًا حَادِثًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، بَلِ الدَّلَالَةُ مَا أَمَكَّنَ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى مَا هِيَ دِلَالَةٌ عَلَيْهِ. وَإِنْ كَانَ قَدْ أَحَقَّ قَوْمٌ بِهَذَا الْحَدِّ: أَنْ يَكُونَ لِفَاعِلِهَا^(٢) أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهَا وَلِهَا، مَا يُسْتَدَلُّ بِعَدَمِ الْغَرَضِ عَلَى حُدُوثِهِ، وَبَتَعَدُّ الْفِعْلِ عَلَى أَنْ مَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ لَيْسَ بِقَادِرٍ.

(١) فِي الْأَصْلِ: وَإِنَّمَا، وَالمُنَاسِبُ مَا أَتَيْنَاهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: فَاعِلُهَا، وَما أَتَيْنَاهُ مُنَاسِبَ لِلْسِّيَاقِ.

وَبَتَّعُدُّرِهِ عَلَيْهِ حَكَمْنَا^(١) عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِعَالِمٍ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَا اسْتَدَلَّنَا بِهِ مِنْ ذَلِكَ ذَوَاتٍ قَائِمَةً وَاقِعًا لَا حَادِثَةً. وَإِذَا صَحَّ هَذَا فَالْمُعْجِزُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ إِذَا حَصَلَ عَلَى وَجْهِ لَمْ تَجْرِبْ بِهِ الْعَادَةُ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا لَمْ تَجْرِبْ الْعَادَةُ بِوُجُودِهِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ فِعْلٍ لَمْ تَجْرِبْ الْعَادَةُ بِانْتِفَائِهِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا كَانَ قَدْ أَجْرَى الْعَادَةَ بِأَنْ يَفْعَلَ فِي كُلِّ حَالٍ لِلْفُضَاءِ الْعِلْمَ بِالْفَصَاحَةِ كَمَا يَفْعَلُ لَهُمْ بِسَائِرِ الضَّرُورَاتِ مِنَ الصَّنَائِعِ وَغَيْرِهَا، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مَنَعُهُ لَهُمْ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ هَذَا الْعِلْمُ الَّذِي تَقْتَضِي الْعَادَةُ اسْتِمْرَارَ تَجَدُّدِهِ دَالًّا عَلَى الثَّبُوتِ، إِذَا وَافَقَ هَذَا الْمَنَعُ دَعْوَةَ مُدْعٍ لِلرَّسَالَةِ.

وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ لِأَجْلِهِ، وَعَلَى وَجْهِ التَّصْدِيقِ لَهُ، كَمَا أَنَّهُ لَمَّا أَجْرَى الْعَادَةَ بِأَنْ لَا يُمَكِّنَ الْفُضَاءَ إِلَّا مِنْ قَدْرِ مِنَ الْعُلُومِ يَقَعُ لِأَجْلِهَا مِنْهُمْ قَدْرٌ مِنَ الْفَصَاحَةِ مَعْلُومٌ، كَانَ تَمَكِينُهُ لِبَعْضِ عِبَادِهِ - مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي يَقَعُ بِهَا مَا يَتَجَاوَزُ الْمَبْلَغَ الَّذِي جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ تَجَاوُزًا كَثِيرًا - دَالًّا عَلَى الثَّبُوتِ، إِذَا وَقَعَ عَقِيبَ الدَّعْوَى وَالِاحْتِجَاجِ.

وَكَذَلِكَ لَمَّا كَانَتِ الْعَادَةُ جَارِيَةً بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ. وَلَا فَرْقَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الثَّبُوتِ بَيْنَ إِطْلَاعِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ إِذَا ادَّعَى ذَلِكَ بَعْضُ الرُّسُلِ، وَبَيْنَ أَنْ لَا يُطْلِعَهَا جُمْلَةً، إِذَا ادَّعَى الرَّسُولُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُطْلِعُهَا تَصْدِيقًا لَهُ، وَعَلِمْنَا أَنَّ الْمُتَوَلَّى لِإِطْلَاعِهَا وَتَسْيِيرِهَا هُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَلَوْ كَانَ أَيْضًا مَا يَرَاهُ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ أَنَّ الْعِلْمَ الْحَاصِلَ عِنْدَ الْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ، ضَرُورِيٌّ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ أَجْرَى الْعَادَةَ بِأَنْ يَفْعَلَهُ لِلْعُقُلَاءِ عِنْدَ

(١) فِي الْأَصْلِ: مُحْكَمًا، وَ الْمُنَاسِبَ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

سَمَاعِ الْأَخْبَارِ صَحِيحاً، يَجْرِي مَجْرَى مَا ذَكَرْنَاهُ؛ حَتَّىٰ لَوْ احْتَجَّ مُحْتَجٌّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَفْعَلُ لِأَكْثَرِ الْعُقَلَاءِ الْعِلْمَ بِمُخْبِرِ الْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ، مَعَ تَكَرُّرِهَا عَلَى أَسْمَاعِهِمْ وَكَمَالِ عُقُولِهِمْ، وَوَقَعَ ذَلِكَ حَسَبَ مَا ادَّعَى، لَكَانَ دَلِيلًا عَلَى صِدْقِهِ.

وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي جَمِيعِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَاتُ؛ لَا فَرْقَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النَّبُوءَةِ بَيْنَ ثُبُوتِ مَا جَرَتْ بِاتِّفَاقِهِ وَبَيْنَ انْتِفَاءِ مَا جَرَتْ بِثُبُوتِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا دَلٌّ مِنْ حَيْثُ كَانَ خَارِجًا لِلْعَادَةِ فَمِنْ أَيِّ الْجِهَتَيْنِ خَرَقَهَا هُوَ دَالٌّ.

وَمِمَّا يَرِيدُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَضُوحاً أَنَّ دِلَالَةَ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى الثُّبُوتِ مُحْمُولَةٌ عَلَى تَصْدِيقِ أَحَدِنَا لِغَيْرِهِ فِيمَا يَدَّعِيهِ عَلَيْهِ، إِمَّا بِقَوْلٍ يَدُلُّ عَلَى التَّصْدِيقِ، أَوْ بِفِعْلٍ مَا يَقُومُ مَقَامُهُ. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَحَدَنَا لَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِهِ دَعْوَى مَا وَالتَّمَسَّ تَصْدِيقُهُ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ: إِنْ كُنْتُ صَادِقاً عَلَيْكَ فَحَرِّكْ يَدَكَ فِي جِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ، أَوْ ضَعْهَا عَلَى رَأْسِكَ، أَوْ طَالِبَةً بِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ مُسْتَمِرّاً عَلَى عَادَةٍ لَهُ، لَكَانَ إِذَا فَعَلَهُ دَالّاً عَلَى صِدْقِهِ، وَيَجْرِي فِعْلُهُ مَجْرَى قَوْلِهِ: صَدَقْتَ. وَكَذَلِكَ لَوْ طَالِبَةً بَدَلاً مِمَّا ذَكَرْنَاهُ بِأَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ فِعْلِ قَدْ جَرَتْ عَادَتُهُ بِاسْتِمْرَارِهِ عَلَيْهِ فَاِمْتَنَعَ مِنْهُ، لَقَامَ مَقَامَ التَّصْدِيقِ بِالْقَوْلِ.

وَإِذَا لَمْ يَخْتَلِفِ الْحَالُ فِي تَصْدِيقِ أَحَدِنَا لِغَيْرِهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعاً، لَمْ يَخْتَلِفْ أَيْضاً فِي تَصْدِيقِ الرُّسُلِ بِالْمُعْجَزَاتِ عَلَى كُلَا الْوَجْهَيْنِ.

فَإِنْ قَالَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ طُلُوعِ الشَّمْسِ - عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ - لَيْسَ بِمُعْجَزٍ وَلَا دَلَالَةٍ، وَأَنْ تَكُونَ الدَّلَالَةُ هُنَاكَ - فِي الْحَقِيقَةِ - سُكُونُ الشَّمْسِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي سَكَنتَ فِيهِ، وَلَمْ تُحَرِّكْ مِنْهُ لِلطُّلُوعِ عَلَى مَجْرَى الْعَادَةِ. وَلَيْسَ مِثْلُ هَذَا مَعَكُمْ فِي مَنَعِ الْعَرَبِ عَنِ الْمُعَارَضَةِ؟!

قِيلَ لَهُ: هَذَا فِي نَهَايَةِ الْبُعْدِ، وَمِنْ أَيْنَ لِلْمُسْتَدِلِّ عَلَى النَّبُوءَةِ أَنَّ الشَّمْسَ إِذَا غَابَتْ عَنْ بَلَدَةٍ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ بَاقِيَةً، تَقَطُّعُ الْأَمَاكِنَ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى أَفْقٍ

المشرق ببلدة؟

وَهَبْ أَنْ هَذَا حَقٌّ بِالْأَدْلَةِ عَلَيْهِ، لَيْسَ جَهْلُ الْمُسْتَدِلِّ عَلَى التَّبَوُّةِ فِي ذَلِكَ أَوْ شَكُّهُ فِيهِ بِمُخْرِجٍ لَهُ مِنْ صِحَّةِ الْإِسْتِدْلَالِ - بِتَأَخُّرِ الشَّمْسِ عَنِ الطُّلُوعِ - عَلَى التَّبَوُّةِ إِذَا وَقَعَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي كَانَ ذَكَرْنَاهُ.

وَلَوْ كَانَ الْمُعْجِزُ مَا ذَكَرْتَهُ لَكَانَ مَنْ فَقَدَ الْعِلْمَ بِهِ لَا يَتِمَّكُنُ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ، وَإِنْ عُدِمَ طُلُوعُ الشَّمْسِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ادَّعَاهُ وَاحْتَجَّ بِهِ، وَقَدْ عَلَّمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ.

وَبَعْدُ، فَلَوْ كَانَ الْمُعْجِزُ هُوَ سُكُونُ الشَّمْسِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ الْغَائِبَةِ عَنْ أَبْصَارِنَا لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُعْجِزاً، وَإِنْ أَطْلَعَ اللَّهُ تَعَالَى شَمْساً غَيْرَهَا عَلَى هَيْئَتِهَا وَجَمِيعِ أَوْصَافِهَا مِنَ الْمَشْرِقِ. وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ سُكُونُهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي سَكَنَتْ فِيهِ مُعْجِزاً، وَلَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى التَّبَوُّةِ.

فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا لَمْ يَكُنْ سُكُونُهَا - وَالْحَالُ عَلَى مَا قَدَرْتُمُوهُ - مُعْجِزاً وَلَا دَلِيلًا، مِنْ حَيْثُ كَانَ الْمُسْتَدِلُّ يُجَوِّزُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الطَّالِعَةُ عَلَيْهِ لَا مِثْلَهَا. وَإِذَا جَوَّزَ ذَلِكَ لَمْ يُعْلَمَ صِدْقُ الْخَبَرِ بِأَنَّهَا لَا تَطْلُعُ.

وَلَوْ كَانَ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ الشَّمْسَ الَّتِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِطُلُوعِهَا قَدْ سَكَنَتْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ الْغَائِبَةِ عَنْهُ - وَإِنْ طَلَعَ مِثْلُهَا عَلَيْهِ - لِأَمْكَنَهُ الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى صِدْقِ الْمُدَّعِي.

قِيلَ لَهُ: كَانَ سُكُونُ الشَّمْسِ فِي الْمَوْضِعِ الْغَائِبِ إِنَّمَا يَكُونُ دَلَالَةً عَلَى التَّبَوُّةِ إِذَا لَمْ تَطْلُعْ شَمْسٌ أُخْرَى مَكَانَهَا. وَإِذَا جَاوَزَ هَذَا أَمَكَنَ أَنْ يُقَالَ فِي مُقَابَلَتِهِ:

وَالْمُعْجِزُ أَيْضاً لِلنَّبِيِّ ﷺ هُوَ الْعُلُومُ الَّتِي يَفْعَلُهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الْعَرَبِ بِالْمُدْرَكَاتِ وَالصَّنَاعَاتِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ، مُنْفَرِدَةً عَنِ الْعِلْمِ بِالْفَصَاحَةِ وَطَرِيقَةِ النَّظْمِ؛ إِذَا رَامُوا الْمَعَارِضَةَ فَتَعَذَّرَتْ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ كَانَ تَعَالَى قَدْ أَجْرَى الْعَادَةَ

بأنَّ يُجَدِّدَ لَهُمْ فِي كُلِّ حَالِ الْعِلْمِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَبِالْفَصَاحَةِ وَالتَّصَرُّفِ فِي ضُرُوبِ الْكَلَامِ، ثُمَّ مَنَعَهُمْ - عِنْدَ تَعَاطِي الْمُعَارَضَةِ - الْعِلْمُ بِالْفَصَاحَةِ، وَجَدَّدَ لَهُمْ مَا سِوَاهَا، كَانَتْ هَذِهِ الْعُلُومُ الْوَاقِعَةُ - مُنْفَصِلَةً عَنِ الْعُلُومِ بِالْفَصَاحَةِ، وَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِتَجَدُّدِ الْجَمِيعِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ - هِيَ الْمُعْجَزُ، وَيَكُونُ وَقُوعُهَا، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، كَالْوَجْهِ فِي صِحَّةِ دَلِيلِهَا عَلَى النَّبُوءَةِ، إِذَا لَمْ تَطْلُعْ شَمْسُ أُخْرَى.

عَلَى أَنَّ الْمُعْجَزَ لَوْ وُجِدَ بِشَرَائِطِهِ كُلِّهَا - مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ مُدَّعٍ وَلَا احْتِجَاجٍ مُحْتَجٍّ - لَمْ يَكُنْ دَالًّا عَلَى النَّبُوءَةِ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَقَعَ عِنْدَ ارْتِفَاعِ التَّكْلِيفِ وَانْتِقَاضِ الْعَادَاتِ لَمْ يَكُنْ دَالًّا، فَصَارَ وَقُوعُهُ - مَعَ بَقَاءِ الْعَادَاتِ - مُوَافِقًا لِدَعْوَى مُدَّعٍ لَهُ وَ مُحْتَجٍّ بِهِ، كَالْوَجْهِ فِي صِحَّةِ دَلِيلِهِ عَلَى النَّبُوءَةِ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَيْضًا أَنْ يُجَدِّدَ الْعُلُومَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا - مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَجَدَّدَ مَعَهَا الْعُلُومُ بِالْفَصَاحَةِ عَلَى مَجْرَى الْعَادَةِ - دَلَالَةً عَلَى النَّبُوءَةِ. وَلَوْ تَجَدَّدَ الْجَمِيعُ لَمْ يَكُنْ دَلَالَةً؛ لِأَنَّ خَرَقَ الْعَادَةِ - الَّذِي هُوَ الْمُرَاعَى فِي دَلَالَةِ النَّبُوءَةِ - حَاصِلٌ لَا مَحَالَةَ.

وَهَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا أوردناه فِي مُقَابَلَةِ السَّائِلِ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْظَهَارِ فِي الْحُجَّةِ وَإِقَامَتِهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَإِلَّا فَمَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النَّبُوءَةِ بَيْنَ ثُبُوتِ مَا تَقْتَضِي الْعَادَةُ انْتِفَاءً وَبَيْنَ انْتِفَاءِ مَا يَقْتَضِي ثُبُوتَهُ، يُغْنِي عَنْ غَيْرِهِ.

فَإِنْ قَالَ: أَلَيْسَ قَدْ شَرَطَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الدَّلَالَةِ أَنْ تَكُونَ حَادِثَةً عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْمُعْجَزُ عَدَمَ الْعُلُومِ بِالْفَصَاحَةِ مَعَ ذَلِكَ؟

قِيلَ لَهُ: هَذَا يَنْكَسِرُ بِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ دَلَالَةِ عَدَمِ الْغَرَضِ عَلَى خُدُوثِهِ، وَتَعَدُّرِ الْفِعْلِ ^(١) عَلَى [أَنَّ] مَنْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ لَيْسَ بِقَادِرٍ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَنْ شَرَطَ ذَلِكَ لَمْ يُرِدْ ^(٢) الْحُدُوثَ الْحَقِيقِيَّ الَّذِي هُوَ الْخُرُوجُ

(١) فِي الْأَصْلِ: الْفَصْلُ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: يَرُودُ، وَ الصَّحِيحُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ، بَلْ أَرَادَ مَا يُعْقَلُ مِنْ مَعْنَى الْحُدُوثِ وَالتَّجَدُّدِ؛ فَيَكُونُ مَا تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ غَيْرَ خَارِجٍ عَنْ شَرْطِهِ، لِأَنَّا نَعْقِلُ مِنْ تَجَدُّدِ انْتِفَاءِ الْعُلُومِ بِالْفَصَاحَةِ - عَلَى مَنْ قَصَدَ الْمُعَارَضَةَ - مَا لَوْلَا تَصْدِيقُ الرَّسُولِ ﷺ لَمْ يَكُنْ.

فَإِنْ قَالَ: أَيُّ تَجَدُّدٍ يُفَعَّلُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَدْعَيْتُمُوهُ؟! وَ الْعُلُومُ الَّتِي انْتَفَتْ عَمَّنْ رَامَ الْمُعَارَضَةَ لَمْ تَكُنْ مُوجُودَةً ثُمَّ عُدِمَتْ، بَلْ انْتِفَاؤُهَا مُسْتَمِرٌّ غَيْرُ مُتَجَدِّدٍ. وَ لَيْسَ كَذَلِكَ عَدَمُ الْعَرَضِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى حُدُوثِهِ، لِأَنَّا نَعْلَمُ عَدَمَهُ بَعْدَ وُجُودِهِ مُتَجَدِّدٌ فِي الْحَقِيقَةِ.

قِيلَ لَهُ: هَذِهِ الْعُلُومُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ انْتَفَتْ بَعْدَ أَنْ وُجِدَتْ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَهِيَ مِنْ حَيْثُ اقْتَضَتْ الْعَادَةَ وَجُودَهَا - لَوْ لَا تَصْدِيقُ الرَّسُولِ ﷺ - فِي حُكْمِ الْمَوْجُودِ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ؛ فَجَرَى انْتِفَاؤُهَا فِي تَجَدُّدِهِ مَجْرَى مَا وَجَدَ عَلَى الْحَقِيقَةِ ثُمَّ عُدِمَ. وَإِنَّمَا قُلْنَا: «فِي حُكْمِ الْمَوْجُودِ»^(١)، لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ وُجُودَهَا كَانَ وَاجِبًا لَا مَحَالَةَ، [حَسَبَ] مُقْتَضَى الْعَادَةِ؛ فَإِذَا خَرَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْعَادَةَ فِي أَنْ يُوجِدَهَا وَاسْتَمَرَ انْتِفَاؤُهَا، جَرَى مَجْرَى مَا طَرَأَ عَلَيْهِ الْانْتِفَاءُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. وَ هَذَا بَيِّنٌ لَا إِشْكَالَ^(٢) فِيهِ.

عَلَى أَنَّا قَدْ نَسْتَدِلُّ بِجَوَازِ عَدَمِ الْعَرَضِ عَلَى حُدُوثِهِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْعَدَمُ وَيَتَجَدَّدُ. وَ لَيْسَ كَوْنُهُ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُعْدَمَ مُتَجَدِّدًا عَلَى وَجْهِ، وَ هَذَا بَيِّنٌ أَنَّ الشَّرْطَ الَّذِي ذَكَرَ لَيْسَ بِمُسْتَمِرٍّ فِي جَمِيعِ الدَّلَائِلِ.

فَإِنْ قَالَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْاِشْتِرَاطُ فِي الدَّلَالَةِ أَنْ تَكُونَ حَادِثَةً هُوَ فِي أَصُولِ الْأَدْلَةِ؛ لِأَنَّ مَرَجِعَ جَمِيعِ الْأَدْلَةِ إِلَى الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ حَادِثَةً؟! وَ أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الْاِسْتِدْلَالِ عَلَى حُدُوثِ الْعَرَضِ - بَعْدَمِهِ، وَ بِنَعْدَرِ الْفِعْلِ

(١) فِي الْأَصْلِ: الْوُجُودِ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: الْأَشْكَالَ، وَ الْمُنَاسِبَ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

على مَنْ تَعَذَّرَ عليه ليس بقادرٍ - يَرْجِعُ جَمِيعُهُ إلى دِلَالَةِ الفعلِ، غيرَ أَنَّهُ ذَالٌّ عَلَيْهِ بواسطةٍ؛ لأنَّ عَدَمَ العَرَضِ أو جَوَازَ عَدَمِهِ، لا يُعْلَمُ إِلَّا بالفعلِ الَّذِي هو تَحْرِيكُ الشيءِ بعدَ تَسْكِينِهِ، أو تَسْكِينُهُ بعدَ تَحْرِيكِهِ. وكَذَلِكَ تَعَذَّرُ الفعلِ على زَيْدٍ، يَدُلُّ على أَنَّهُ ليسَ بقادرٍ، مِنْ حَيْثُ عُلِمَ بالفعلِ أَنَّ الفَاعِلَ مِنْ حَيْثُ صَحَّ مِنْهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قادراً، فقد عَادَتْ أُصُولُ الأدلَّةِ كُلُّهَا إلى الأفعالِ.

قيلَ له: هذا إذا صَحَّ لم يُؤَثِّرْ في طَرِيقَتِنَا؛ لَأَنَّا نَتَمَكَّنُ مِنْ رَدِّ الدَّلَالَةِ في المَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَيْضاً، إلى الفعلِ على هذا الوجه.

فنقولُ: إذا اتَّفَقَتِ العُلُومُ بالفَصَاحَةِ عندَ الفُصْدِ إلى المُعَارَضَةِ، وقد كَانَتْ - لولا التَّبَوُّةُ - واقِعَةً لا مَحَالَةَ على العَادَةِ فقد عَادَتْ دِلَالَةُ ذلك إلى الفعلِ أَيْضاً؛ لأنَّ فِعْلَ العُلُومِ لو لم يَكُنْ واجِباً بالعَادَةِ لَمَا دَلَّ انْتِفَاؤها على شيءٍ، فالمرْجِعُ إِذَا الفِعْلُ في الدَّلَالَةِ، كما خَرَجَ ذلك في تَعَذُّرِ الفعلِ وَغَيْرِهِ.

فإن قيل: خَبَرُونَا عن التَّحَدِّيِّ بالإِتيانِ بِمِثْلِ القرآنِ، ما المُرَادُ به؟ لَأَنَّكُمْ لَيْسَ تَذَهَبُونَ إلى أَنَّ العَادَةَ انْخَرَقَتْ بِفَصَاحَتِهِ كما نَذَهَبُ، فيَكُونُ المِثْلُ المُتَلَمَّسُ ما أَخْرَجَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَارِقاً للعَادَةِ وَالْحَقُّ بالعِنَادِ. وَيَتَسَاوَى فِيهِ المُمَاطِلُ في الحَقِيقَةِ وَالمُقَارِبُ.

وهَبْ أَنْ طَرِيقَةَ النَّظْمِ قُصِدَتْ أَيْضاً بِالتَّحَدِّيِّ - على حَسَبِ ما اقْتَضَتْهُ عَادَاتُهُمْ في تَحَدِّيِّ بَعْضِهِمْ بَعْضاً - لا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الفَصَاحَةُ مَقْصُودَةً، وَهِيَ الأَصْلُ في التَّحَدِّيِّ.

وَالدُّعَاءُ إلى الإِتيانِ بِالمِثْلِ - إِذَا لم تَصِحَّ طَرِيقَتُنَا - مُحْتَمَلٌ، فقد يَجُوزُ على هَذَا أَنْ يَكُونُوا ظَنُّوا أَنَّهُمْ دُعُوا إلى مُمَاتِلَتِهِ في الفَصَاحَةِ على الحَقِيقَةِ لا مُقَارَبَتِهِ، فَتَعَذَّرَ عَلَيْهِمُ المُعَارَضَةُ لا لِلصَّرْفَةِ بَلْ لِعُلُوِّ مَنَزِلَتِهِ في الفَصَاحَةِ عَلَيْهِمُ، وَتَقَدَّمَ كَلَامُهُمْ لِكَلَامِهِمْ.

قِيلَ لَهُ : الْمِثْلُ فِي الْفَصَاحَةِ - الَّذِي دُعُوا إِلَى الْإِتْيَانِ بِهِ - هُوَ مَا كَانَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِمْ تَمَكُّنُهُمْ مِنْهُ وَقُدِّرَتْهُمْ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمُقَارِبُ وَالْمُدَانِي لَا الْمُمَائِلُ عَلَى التَّحْقِيقِ الَّذِي رُبَّمَا أَشْكَلَ كَيْفَ حَالُهُمْ فِي التَّمَكُّنِ مِنْهُ، فَالَّذِي يَكْشِفُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ : لَيْسَ يَخْلُو الْقُرْآنُ فِي الْأَصْلِ مِنْ أَنْ تَكُونَ الْعَادَةُ انْخَرَقَتْ بِفَصَاحَتِهِ، وَيَكُونُ التَّحْدِي بِإِتْيَانٍ مِثْلَهُ ^(١) مَصْرُوفاً إِلَى مَا أَدْخَلَهُ فِي الْمُعْتَادِ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ انْخِرَاقِ الْعَادَةِ بِهِ. أَوْ أَنْ يَكُونَ مُعْتَاداً، وَالتَّحْدِي وَقَعَ بِالصَّرْفِ عَنْ مُعَارِضَتِهِ. وَيَكُونُ دُعَاؤُهُمْ إِلَى فِعْلٍ مِثْلِهِ لِيَمْتَنِعُوا، فَتَنَكَّشِفُ الْحَالُ فِي الصَّرْفَةِ.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَقَدْ دَلَّلْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ عَلَى أَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَنْخَرْقَ بِهِ، وَأَنَّ خَفَاءَ الْفَرْقِ بَيْنَ بَعْضِ مَا وَقَعَ بِهِ الْقُرْبُ ^(٢) مِنْهُ، وَبَيْنَ فَصِيحِ كَلَامِ الْعَرَبِ يَدُلُّ عَلَى التَّمَائِلِ وَالتَّقَارِبِ الْمُخْرِجِ لَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ، وَأَشْبَعْنَا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ جَرَى عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي فَهُوَ الَّذِي نَصَرْنَاهُ.

وَلَيْسَ يَخْلُو الْمِثْلُ الَّذِي دُعُوا إِلَى الْإِتْيَانِ بِهِ بَعْدَ هَذَا مِنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي قَدْ عَلِمَ مِنْ حَالِهِمْ أَنَّهُمْ مُتَمَكِّنُونَ مِنْهُ، وَأَنَّهُ الْغَالِبُ عَلَى كَلَامِهِمْ وَالظَّاهِرُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، فَذَلِكَ الْمُقَارِبُ لَا الْمُمَائِلُ عَلَى التَّحْقِيقِ؛ لِأَنَّ الْمُمَائِلَ مِمَّا لَا يَظْهَرُ تَمَكُّنُهُمْ مِنْهُ هَذَا الظُّهُورَ. وَلَوْ كَانُوا إِلَى ذَلِكَ دُعُوا لَوَجَبَ أَنْ يُعَارِضُوا. وَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوا - مَعَ تَوْفُرِ الدَّوَاعِي - فَلَانَّهُمْ صُرِفُوا. وَيَكُونُ مَا دُعُوا إِلَى فِعْلِهِ هُوَ الْمُمَائِلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

فَإِنْ كَانُوا دُعُوا إِلَى ذَلِكَ لَمْ يَخْلُ حَالُهُمْ فِيهِ مِنْ أَمْرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَكُونُوا قَادِرِينَ عَلَيْهِ وَتَمَكِّنِينَ مِنْهُ، أَوْ غَيْرَ مُتَمَكِّنِينَ.

وَلَوْ قَدَّرُوا وَتَمَكَّنُوا، لَوَجَبَ أَنْ يَفْعَلُوا. وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مُتَمَكِّنِينَ - لَا لَانَّهُمْ صُرِفُوا عَنْ ذَلِكَ وَأَقْفَدُوا الْعِلْمَ بِهِ فِي الْحَالِ، بَلْ بِقُصُورِهِمْ عَنْ نَظْمِهِ فِي الْفَصَاحَةِ،

(١) فِي الْأَصْلِ : إِتْيَانٌ بِمِثْلِهِ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) هَكَذَا تَقْرَأُ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ، وَقَدْ تَقْرَأُ : «الْفَرْقُ».

أَوْ لَآئِهِ تَعَمَّلُ^(١) لَهُ زَمَانًا طَوِيلًا، وَطَالَبَهُمْ بِتَعْجِيلِ مُعَارَضَتِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ جَرَتْ الْعَادَاتُ بِمِثْلِهِ، وَلَا اخْتِصَاصَ لِأَحَدٍ فِيهِ - فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُوَاقِفُوا النَّبِيَّ ﷺ، وَيَقُولُوا لَهُ: لَيْسَ فِي قُصُورِنَا عَنْ^(٢) مُعَارَضَتِكَ دَلِيلٌ عَلَى نُبُوتِكَ وَصِدْقِكَ فِيمَا ادَّعَيْتَهُ مِنْ صَرْفِ اللَّهِ تَعَالَى لَنَا عَنِ الْمُعَارَضَةِ؛ لَأَنَّكَ إِنَّمَا دَعَوْتَنَا إِلَى مُمَائِلَتِكَ فِيمَا أَتَيْتَ بِهِ. وَقَدْ يَتَعَدَّرُ مُمَائِلَةُ الْفَاضِلِ عَنْ لَمْ يَكُنْ فِي طَبَقَتِهِ، لِمَجْرَى الْعَادَةِ مِنْ غَيْرِ صَرْفٍ. وَإِذَا كُنْتَ إِنَّمَا تَدَّعِي التَّبَوُّةَ لَا الْفَضِيلَةَ الْمُعْتَادَةَ الَّتِي يَدَّعِيهَا بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَلَا حُجَّةَ فِيمَا أَظْهَرْتَهُ. وَمَا رَأَيْنَاهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ وَلَا احْتَجُّوا بِهِ. وَبَعْدُ، فَقَدْ كَانَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا لَهُ فِي الْأَصْلِ: إِنْ كَانَ التَّحْدِي وَقَعَ بِالْمُمَائِلَةِ - سَوَاءً قَدَّرُوا عَلَى مُمَائِلَتِهِ أَوْ تَكَلَّوْا عَنْهَا - فِدَعَاؤُكَ^(٣) لَنَا إِلَى الْمُمَائِلَةِ طَرِيقٌ^(٤) الشَّغْبِ وَبَابُ الْعَبَثِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ الْكَلَامَيْنِ مُتَمَائِلَيْنِ عَلَى التَّحْدِيدِ مِمَّا لَا يَضِطُّهُ الْبَشَرُ، وَلَا يَقِفُ عَلَيْهِ إِلَّا عِلَامُ الْغُيُوبِ جَلٌّ وَعَزٌّ، فَلَوْ اسْتَفَرَّغْنَا كُلَّ وَسْعٍ فِي مُعَارَضَتِكَ، لَكَانَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: لَيْسَ هَذَا مُمَائِلًا لِمَا جِئْتُ بِهِ، وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْكُمْ مَا لَمْ تُسَاوُوا فِيهِ!

فَقَدْ دَلَّ مَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى أَنَّ الَّذِي دُعُوا إِلَى فِعْلِهِ وَالْمُعَارَضَةِ بِهِ هُوَ الْمُقَارِبُ الَّذِي يَظْهَرُ تَمَكُّنُهُمْ مِنْهُ. وَلَوْ كَانُوا دُعُوا إِلَى الْمُمَائِلِ أَيْضًا لَمْ يُخِلْ ذَلِكَ بِصَحَّةِ طَرِيقَتِنَا مِنَ الْوَجْهِ الْمُتَقَدِّمِ.

وَقَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ هَذَا أَنَّ الْعَرَبَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا نَظَّارِينَ^(٥) وَلَا مُتَكَلِّمِينَ، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُوَاقِفُوا عَلَى مِثْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ، مِنْ حَيْثُ عَلِمُوا فِي الْجُمْلَةِ أَنَّ النَّبِيَّ لَا بَدَّ أَنْ يَسِينَ بِمَا لَيْسَ بِمُعْتَادٍ.

(١) أي اعتنى واجتهد وتكلف العمل له. (٢) في الأصل: من، والمناسب ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: ودعاؤك. (٤) في الأصل: وطريق.

(٥) أي أهل نظر وجدل واحتجاج.

و ليس لأحد أن يقول: إنهم شكوا في لفظ «التحدي»، و هل المراد به المماثلة أو المقاربة؟ لأننا قد دللنا فيما مضى على أنهم لو شكوا في ذلك لاستفهموا عنه، سيما مع تمادي زمان التحدي و تطاوله و تكرر التفرع على أسماعهم، و قد بلغوا من إعتائهم^(١) للنبي ﷺ، و تتبّع في أقواله و أفعاله ما كان أيسر منه سؤاله عن مراده بالتحدي الذي هو آكد حجه و أظهر دلائله.

و بعد، فقد كان يجب مع الشك أن يعارضوا ما يقدرون عليه؛ فإن وقع موقعه فقد أنجحوا. و إن قال لهم: أردت بالمثل كذا و لم أرذ كذا، عملوا على ما يوجب التفهيم، و عذروهم عند الناس فيما أوردوه احتمال القول الذي خوطبوا به و أشباهه. و نحن نعلم أن الاستفهام مع الشك، أو المعارضة بالممكن إلى أن يصح الأمر و ينكشف المراد أشبه بالقلاء من العدول إلى السيف الذي لا يعدل إليه إلا ضيق الحالة، و توجه الحجة!

فإن قال: فاعملوا على أن المماثلة على التحديد - حتى لا يغادر أحد الكلامين الآخر في شيء - لا يعلمها إلا علام الغيوب تعالى عما ذكرتم، و لا يصح التحدي بها، لم أنكرتم أن تكون المماثلة الملتزمة منهم هي التي يطبق بها العلماء بين الشاعرين و البليغين، و الكاتبتين و الصانعين. و إن لم يعلموا أن يفعل كل واحد مماثل لفعل الآخر من جميع أطرافه و حدوده؟

قيل له: قد بينا أن التحدي لا يجوز أن يكون واقعا بأمر لا يعلم تعدده أو تسهله. و أنه لا بد أن يكون ما دُعوا إلى فعله مما يرتفع الشك في أمره و يزول الإشكال عنه.

و دللنا على ذلك بأنهم لو طولبوا بما يشكك و يلتبس، و لا تظهر براءة ذمتهم

(١) أي إيقاعهم الأذى به ﷺ.

عند الإتيان به، لوافقوا على أنهم قد أعثوا وكلفوا ما لم يطبقوا.

والمماثلة التي ذكرتها بين الشاعرين وغيرهما، وإن لم تكن على التحديد والتحقيق، بل لأجل اشتباه الكلامين وشدة تقاربهما، وصفاً بأنهما مثلاً؛ فالإشكال الذي ذكرناه في ذلك أيضاً حاصل، والخلاف ثابت. ولهذا ما اختلف الناس في تطبيق الشعراء وتنزيلهم وتفضيل بعضهم على بعض، قديماً وحديثاً. واختلفت في ذلك مذاهبهم، وتضادت أقوالهم، وجرى في هذا المعنى من التنازع ما لم يستقر إلى الآن، فمن ذلك أن أكثر المطبقين^(١) جعلوا الأعشى^(٢) في الطبقة الأولى رابعاً، وقوم منهم جعلوا طرفة^(٣) الرابع، وآخرون جعلوه الخامس. واختلفوا أيضاً في تفضيلهم؛ فمنهم من فضل امرأ القيس على الجماعة، ومنهم من فضل زهيراً^(٤)، ومنهم من فضل النابغة^(٥). وقد فضل قوم الأعشى

(١) أي الذين قسموا الشعراء إلى طبقات.

(٢) هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة، يُعد من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات، ولقب بالأعشى الأكبر، وأعشى بكر بن وائل. توفي سنة ٧٧هـ.

(٣) هو عمرو بن العبد بن سفيان البكري الوائلي، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، ومن أصحاب المعلقات.

(٤) هو زهير بن أبي سلمى، ربيعة بن رباح المزني المضري، وُصف بأنه حكيم الشعراء في الجاهلية، وفي أئمة الأدب من يُفضله على شعراء العرب كافة، ولد ببلاد مَدينة بنو نوح المدينة، لكنه أقام بديار نجد، وسيرته وأشعاره ومعلقته مشهورة معروفة. توفي سنة ١٣ قبل الهجرة.

(٥) النابغة الذبياني، زياد بن معاوية الذبياني المضري، شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى، وهو من أهل الحجاز. كانت تُضرب له قبة بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها. ويُعد من الأشراف في الجاهلية، وكان حظياً عند النعمان بن المنذر، وله شعر كثير. عاش طويلاً، وتوفي نحو سنة ١٨ قبل الهجرة.

على أهل طَبَقَتِهِ ؛ لِكثَرَةِ فُتُونِ شَعْرِهِ .

فَأَمَّا جَرِيرٌ وَ الْفَرَزْدَقُ فَالْاِخْتِلَافُ فِي تَفْضِيلِهِمَا أَيْضاً مَشْهُورٌ ؛ فَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَ الرِّوَاةِ يُفَضِّلُ جَرِيْرًا ، وَ بَعْضٌ آخَرُ يُفَضِّلُ الْفَرَزْدَقَ . وَ آخَرُونَ يُفَضِّلُونَ الْأَخْطَلَ عَلَى الْجَمِيعِ ، وَيَقُولُونَ : إِنَّهُ أَشَدُّهُمْ أَسْرَ شَعْرٍ ^(١) ، وَ أَشْبَهُهُمْ بِمَذْهَبِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَلِكُلِّ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ قَوْلٌ وَ احْتِجَاجٌ .

وَمَنْ تَأَمَّلَ أَقْوَالَ النَّاسِ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي حَقَّ تَأَمُّلِهَا عَلِمَ أَنَّهَا كَالْمُتَكَافِئَةِ الْمُتَقَابِلَةِ ، وَ أَنَّهُ لَا مَذْهَبَ مِنْهَا إِلَّا وَ لَهُ مَخْرَجٌ وَ فِيهِ تَأْوِيلٌ ، وَ أَنَّ الْحَقَّ الْمَحْضَ لَوْ التَّمَسَّ فِي خِلَالِهَا لَتَعَدَّرَ وَجُودُهُ .

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ هَؤُلَاءِ ، وَ إِنْ اخْتَلَفُوا فِيمَا حَكَيْنَاهُ ، فَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ كَلَامَ الْجَمَاعَةِ يُقَارَبُ بَعْضُهُ بَعْضًا . وَ كُلُّ مَنْ فَضَّلَ أَحَدَهُمْ عَلَى غَيْرِهِ يُقَرَّرُ بِأَنَّ كَلَامَ الْمَفْضُولِ مُقَارِبٌ لِكَلَامِ الْفَاضِلِ . وَ لَيْسَ هَذَا مِمَّا تَدْخُلُ الشُّبْهَةُ فِيهِ دُخُولَهَا فِي الْأَوَّلِ ، وَ لَا مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يُعْتَقَدَ فِيهِ الْمَذَاهِبُ الْمُخْتَلِفَةُ ؛ فَقَدْ عَادَ الْأَمْرُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ ﷺ تَحَدَّاهُمْ بِأَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ مَا أَتَى بِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَكَانَ مُتَحَدِّيًا بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى عِلْمِهِ ، وَ مُطَالِبًا لَهُمْ بِمَا لَوْ أَحْضَرُوهُ لَمْ يَخْرُجُوا عَنِ التَّبَعَةِ .

وَ قَدْ مَضَى أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا فَهَمُوا ذَلِكَ مِنَ التَّحَدِّيِّ لَمَا صَبَرُوا تَحْتَهُ ، وَ لَا أَمْسَكُوا عَنِ الْمَوَاقِفَةِ عَلَيْهِ ؛ فَقَدْ دَلَّ مَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى أَنَّ التَّحَدِّيَّ إِنَّمَا كَانَ بِإِيرَادِ مَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي كَلَامِهِمْ ، وَ مَعْلُومٌ مِنْ حَالِهِمْ .

وَ بَعْدُ ، فَلَوْ كَانَ التَّمَاثُلُ الَّذِي عَنَاهُ السَّائِلُ مِمَّا لَا يَعْتَرِضُ فِيهِ شَكٌّ ، وَ كَانَ أَمْرُهُ وَاضِحًا جَلِيًّا - وَ لَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ - لَمْ يَقْدَحِ ^(٢) الْإِعْتِرَاضُ بِالتَّحَدِّيِّ بِهِ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ عَلَى مَذْهَبِنَا ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّهُمْ لَوْ تَحَدَّوْا بِذَلِكَ

(١) أَي أَحْكَمَهُمْ صِنَاعَةً لِلشَّعْرِ . (٢) فِي الْأَصْلِ : يَقْدَمُ ، وَ الظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

و تَمَكَّنُوا مِنْهُ لَعَارِضُوا، وَلَوْ لَمْ يَتِمَّ كُنُوا لَوْجِهِ مِنَ الْوُجُوهِ الْمُعْتَادَةِ لَوَاقَفُوا وَ تَنَبَّهُوا عَلَى سُقُوطِ الْحُجَّةِ عَنْهُمْ؛ فَكَلَامُنَا مُسْتَقِيمٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

فَإِنْ قَالَ: كَيْفَ يَكُونُ تَمَاثُلُ الْكَلَامَيْنِ وَ تَفْضِيلُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ غَيْرَ مَضْبُوطَيْنِ، وَ الْأَقْوَالُ فِيهِمَا مُتَكَافِئَةٌ حَسَبَ مَا ادَّعَيْتُمْ. وَ قَدْ رَأَيْنَا الشُّعْرَاءَ وَ غَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ الصَّنَائِعِ يَتَحَدَّى بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَ يَسْتَفْرِغُونَ الْوُسْعَ فِيمَا يُظْهِرُونَ مِنْ صَنَائِعِهِمْ. وَ إِنَّمَا غَرَضُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنْ يُفَضِّلُوا عَلَى نُظَرَائِهِمْ، وَ يُجْعَلُوا فِي طَبَقَاتِ صَنَائِعِهِمْ، وَ يُشْهَدَ لَهُمْ بِالتَّقَدُّمِ، وَ يُسَلَّمَ إِلَيْهِمُ الْجَدُّ. وَ لَوْ كَانَ مَا قَصَدُوا إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ لَا يَنْضَبِطُ وَ الْخِلَافُ فِيهِ لَا يَنْقَطِعُ، لَمَا اتَّعَبُوا نُفُوسَهُمْ وَ أَبْدَانَهُمْ فِيمَا لَا وُصُولَ إِلَيْهِ. قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا تَجَشَّمُ مَنْ ذَكَرْتَ مِنَ الشُّعْرَاءِ وَ أَهْلِ الصَّنَائِعِ مَا تَجَشَّمُوهُ مِنْ التَّحَدِّيِ وَ الْمُبَاهَاةِ وَ الْمَفَاخِرَةِ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُمُ الْقُصُوى الَّتِي يَجْرُونَ إِلَيْهَا أَنْ يَغْلِبَ فِي الظُّنُونِ فَضْلُهُمْ، وَ يَعْتَقِدَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ - أَوْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ عَلَى الْجُمْلَةِ - تَقَدُّمَهُمْ. وَ هَذَا حَاصِلُ لَهُمْ وَ إِنْ كَانَ أَمْرُ بَعْضِهِمْ فِيهِ أَظْهَرَ فِيهِ مِنْ بَعْضٍ.

وَ لَيْسَ فِي الدُّنْيَا عَاقِلٌ مِنَ الشُّعْرَاءِ وَ لَا مِنْ غَيْرِهِمْ، يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ النَّاسَ بِفَضْلِهِ عَلَى عَدِيلِهِ وَ يُطَبِّقَهُ مَعَ نَظِيرِهِ، مِنْ جِهَةِ الْعِلْمِ الْيَقِينِ. بَلْ أَحْسَنُ أَحْوَالِهِمْ وَ أَكْبَرُ آمَالِهِمْ أَنْ يُظَنَّ ذَلِكَ فِيهِمْ، وَ يَكُونَ حَالُهُمْ بِهِ أَشْبَهَ وَ أَلْيَقَ؛ لِأَنَّهُ لَا مَجَالَ لِلْعِلْمِ فِي هَذَا، وَ إِنَّمَا يُعْمَلُ فِيهِ عَلَى الظَّنِّ وَ غَالِبِهِ. وَ لَيْسَ هَذَا مِنْ دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْعِلْمِ دُونَ الظَّنِّ.

وَ إِنَّمَا يُعْلَمُ صِدْقُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْخَبَرِ بِأَنَّهُمْ لَا يُعَارِضُونَهُ وَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهِمْ مَصْرُوفُونَ بِأَنْ نَعْلَمَ يَقِينًا أَنَّ الْمُعَارِضَةَ لَمْ تَنْفَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَ أَنَّ مَنْ تَعَاطَى مِنَ الْقَوْمِ - مَا ادَّعَى أَنَّهُ مُعَارِضَةٌ - مُعَاطٍ لِمَا لَمْ يُدْعَ إِلَيْهِ، وَ يَتَكَلَّفُ^(١) مَا لَا حُجَّةَ فِيهِ.

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ لَعَلَّاهُ؛ وَ مُتَكَلَّفٌ.

و متى لم نَعْلَمْ ذلك و نَقْطَعُ على صِحَّتِهِ، لم تَسْتَقِمِ الدَّلَالَةُ على الثَّبُوتِ، و هذا ممَّا لا يَقُومُ غَالِبُ الظَّنِّ فيه مقامَ العِلْمِ، كما قَامَ مَقَامُهُ في تَطْبِيقِ الشَّاعِرِ و تَفْضِيلِهِ على أَهْلِ طَبَقَتِهِ. إِلَّا أَنَّ التَّطْبِيقَ و المَفَاضِلَةَ بَيْنَ الفَاضِلِينَ - و إِنْ كَانَا مَظْنُونَيْنِ - فَالتَّقَارُبُ بَيْنَ الجَمَاعَةِ مَعْلُومٌ غَيْرُ مَظْنُونٍ. و لهذا لَا نَرَى أَحَدًا مِنْ أَهْلِ القَرْيَةِ^(١) تَشَاكَلَ عَلَيْهِ مُقَابَرَةُ كَلَامِ المَفْضُولِ لِلْفَاضِلِ؛ و إِنْ عَلَتْ طَبَقَةُ أَحَدِهِمَا على صَاحِبِهِ. و لَا يَصِحُّ اعْتِرَاضُ الشَّكِّ في أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الكَلَامِينَ مُسْتَبَدٌّ بِحِظٍّ مِنَ الفَصَاحَةِ، و إِنْ زَادَ في أَحَدِهِمَا وَنَقَصَ في الْآخَرِ، حَتَّى يَقَعَ في ذَلِكَ الْخِلَافُ و التَّنَازُعُ، و يَعْتَقَدُ فِيهِ المَذَاهِبُ، و يُصَنَّفُ فِيهِ الكُتُبُ، كما جَرَى كُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ في التَّطْبِيقِ و المَفَاضِلَةِ بَيْنَ النُّظَرَيْنِ.

فقد وَضَحَ أَنَّ التَّحَدِّيَ لم يَقَعْ إِلَّا بِأَمْرِ يَصِحُّ العِلْمُ به و النُّقْطُ عَلَيْهِ، دُونَ مَا يَغْلِبُ في الظَّنِّ، و لَا يُؤْمَنُ ثُبُوتُ الْخِلَافِ فِيهِ.

فإِنْ قَالَ: فَيَجِبُ عَلَى مَذْهَبِكُمْ هَذَا أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ في الْحَقِيقَةِ غَيْرَ مُعْجَزٍ، و أَنْ يَكُونَ الْمُعْجِزُ هُوَ الصَّرْفُ عَنْ مُعَارَضَتِهِ!

قِيلَ لَهُ: هَذَا سَوَالٌ مَنْ قَدْ عَدَلَ عَنِ الْحِجَاجِ إِلَى الشَّنَاعَةِ^(٢)، و اسْتِنْفَارِ مَنْ يَسْتَبْشِعُ الْأَلْفَاظَ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةِ مَعَانِيهَا مِنَ الْعَامَّةِ و الْمُقْلِدِينَ. و قُلَّ مَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ انْقِطَاعِ الْحُجَّةِ و نَفَادِ الْحِيلَةِ. و مَا أَوْلَى أَهْلَ الْعِلْمِ و الْمُتَحَرِّمِينَ^(٣) بِهِ، بِتَنَكُّبِ هَذِهِ السَّجِيَّةِ و بَتَجَنُّبِهَا! و نحنُ نَكْشِفُ عَمَّا فِي هَذَا الْكَلَامِ.

أَمَّا «الْمُعْجِزُ» في أَصْلِ اللُّغَةِ و وَضْعِهَا، فَهُوَ^(٤): أَنْ يَكُونَ مَنْ جَعَلَ غَيْرَهُ عَاجِزًا، كَمَا أَنَّ «الْمُقْدِرَ» - الَّذِي هُوَ فِي وَزْنِهِ - مَنْ جَعَلَ غَيْرَهُ قَادِرًا، و «الْمُكْرِمَ» مَنْ جَعَلَهُ كَرِيمًا و فَعَلَ لَهُ كَرَامَةً.

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، و لَهَا: الْعَرَبِيَّةُ. (٢) أَيِ التَّشْنِيعِ و التَّقْبِيحِ.

(٣) تَحَرَّمَ بِحَرَمَةٍ: تَمَنَّعَ وَ تَحَمَّى. (٤) فِي الْأَصْلِ: فَهِيَ، و الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

فَإِنْ كَانُوا قَدْ اسْتَعْمَلُوا لَفْظَةَ «مُقَدَّرٍ» فَيَمَنْ مَكَّنَ غَيْرَهُ مِنَ الْأَسْبَابِ وَالْآلَاتِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْعَلَ لَهُ قُدْرَةً فِي الْحَقِيقَةِ، فَكَذَلِكَ ^(١) اسْتَعْمَلُوا لَفْظَةَ «مُعْجَزٍ» فَيَمَنْ فَعَلَ مَا يَقْدِرُ مَعَهُ [على] الْفِعْلِ، مِنْ سَلْبِ آلَةٍ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَ عَجْزاً، غَيْرَ أَنْ التَّعَاوُفَ وَالِاصْطِلَاحَ قَدْ يَنْقُلُ ^(٢) هَذِهِ اللَّفْظَةَ - أَعْنِي لَفْظَةَ «مُعْجَزٍ» - عَنْ أَصْلِ وَضْعِهَا، وَجَعَلُوهَا مُسْتَعْمَلَةً فِيمَا تَعَذَّرَ عَلَى الْعِبَادِ مِثْلُهُ، سَوَاءٌ كَانَ التَّعَذُّرُ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ قَادِرِينَ عَلَى جَنْسِهِ، أَوْ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُتَمَكِّنِينَ مِنْ فِعْلِ مِثْلِهِ فِي صِفَتِهِ.

وَكَذَلِكَ كَانَ نَقْلُ الْجِبَالِ عَنْ أَمَاكِنِهَا، وَمَنْعُ الْأَفْلاكِ مِنْ حَرَكَاتِهَا مُعْجِزاً، كَمَا كَانَ إِحْيَاءُ الْمَوْتَى، وَإِعَادَةُ جَوَارِحِ الْعُمَى وَالزَّمْنَى مُعْجِزاً، وَإِنْ كَانَ جِنْسُ الْأَوَّلِ مَقْدُوراً لَهُمْ، وَجِنْسُ الثَّانِي غَيْرَ مَقْدُورٍ.

وَإِذَا صَحَّ هَذَا لَمْ يَمْتَنِعِ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مُعْجَزٌ، مِنْ حَيْثُ كَانَ وُجُودُ مِثْلِهِ فِي فَصَاحَتِهِ وَطَرِيقَةِ نَظْمِهِ مُتَعَذِّراً عَلَى الْخَلْقِ، لَا اعْتِبَارَ بِمَا لَهُ تَعَذُّرٌ؛ فَإِنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مَرْدُوداً عِنْدَنَا إِلَى الصَّرْفِ، فَالْتَّعَذُّرُ حَاصِلٌ. كَمَا لَمْ يَخْتَلِفْ مَا تَعَذَّرَ فِعْلُ جِنْسِهِ، وَمَا تَعَذَّرَ فِعْلُ مِثْلِهِ فِي بَعْضِ صِفَاتِهِ فِي الْوَصْفِ بِالْإِعْجَازِ، وَإِنْ كَانَ سَبَبُ التَّعَذُّرِ مُخْتَلِفاً.

فَإِنْ قَالَ: الْأَمْرُ وَإِنْ كَانَ فِي لَفْظَةِ «مُعْجَزٍ» أَوْ أَصْلِهَا وَمَا انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ، عَلَى مَا ذَكَرْتُمُوهُ؛ فَإِنَّ الْمُعْجَزَ مِنْ شَرْطِهِ - فِي الْإِصْطِلَاحِ - أَنْ يَكُونَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ، وَإِلَّا لَمْ يَكْمُلْ لَهُ الْوَصْفُ بِأَنَّهُ مُعْجَزٌ. وَلَيْسَ الْقُرْآنُ عِنْدَكُمْ خَارِقاً لِلْعَادَةِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَحْمِلُوا نَفُوسَكُمْ عَلَى ادِّعَاءِ ذَلِكَ، وَتَسْأَلُوا أَنْ مِثْلَهُ فِي الْفَصَاحَةِ وَالنَّظْمِ لَمَّا لَمْ يَقَعْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ. وَهَذَا مِنَ التَّأْوِيلِ الْبَعِيدِ؛ لِأَنَّ فَصَاحَتَهُ عِنْدَكُمْ مُعْتَادَةٌ فَلَا كَلَامَ فِيهَا، وَطَرِيقَتُهُ فِي النَّظْمِ - وَإِنْ لَمْ تُعْهَدْ - فَهِيَ كَالْمَعْهُودَةِ مِنْ حَيْثُ كَانَ

(١) فِي الْأَصْلِ: كَذَلِكَ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: يُقَالُ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

النّاس قَبْلَ التّحْدِي والصّرفِ مُتَمَكِّنِينَ مِنَ السَّبْقِ إِلَيْهَا، وَغَيْرَ مَمْنُوعِينَ مِنْهَا.
وَكُلُّ شَيْءٍ وَقَعَ التَّمَكُّنُ مِنْهُ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمُعْتَادِ الْمَعْهُودِ وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ، فَكَيْفَ
يَبْصَحُ الْجَوَابُ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ؟

قِيلَ لَهُ: إِذَا أَجَبْنَاكَ إِلَى جَمِيعِ مَا اقْتَرَحْتَهُ فِي سَوَالِكَ فَقَدْ أَسْقَطْنَا شِنَاعَتَكَ الَّتِي
قَصَدْتَهَا؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا فِي كَلَامِكَ أَنَّ يَكُونَ الْقُرْآنُ عَلَى مَذْهَبِنَا غَيْرَ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ مِنْ
حَيْثُ فَصَاحَتُهُ وَنَظْمُهُ. وَأَنْ يَكُونَ خَرَقَ الْعَادَةِ رَاجِعاً إِلَى الصّرفِ عَنْ مُعَارَضَتِهِ. وَ
الْعَامَّةُ وَأَصْحَابُ الْجُمْلِ لَا يَعْرِفُونَ مَا الْمُرَادُ بِهَذَا اللَّفْظِ، أَعْنِي: «خَرَقَ الْعَادَةَ»،
وَلَا يَعْهَدُونَ اسْتِعْمَالَهُ، فَكَيْفَ يَسْتَشِينُونَ بَعْضَ الْمَذَاهِبِ فِيهِ؟ وَإِنَّمَا يُنَكِّرُ أَمْثَالَ
هَؤُلَاءِ مَا قَدْ عَرَفُوهُ وَأَلْفُوهُ، إِذَا قِيلَ فِيهِ بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ.

فَإِنْ سَامَجْتَنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَمَتَعْنَا مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظَةِ «مُعْجَزٍ» عَلَى الْقُرْآنِ،
مَعَ قَوْلِنَا: إِنَّهُ غَيْرُ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ مِنْ حَيْثُ شَرَطْتُ فِي «الْمُعْجَزِ» أَنْ يَكُونَ خَارِقاً
لِلْعَادَةِ، جَازَ أَنْ نَسْتَفْسِرَكَ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، فَنَقُولُ لَكَ: مَا تُرِيدُ بِقَوْلِكَ: فَيَجِبُ أَنْ
يَكُونَ الْقُرْآنُ غَيْرَ مُعْجَزٍ؟

أُتْرِيدُ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْخَلْقُ - أَوْ بَعْضُهُمْ - مُتَمَكِّنِينَ مِنْ مُعَارَضَتِهِ وَمُسَاوَاتِهِ،
أَوْ يَكُونَ^(١) مِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى بُنُوَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وَصِدْقِ دَعْوَتِهِ؟
أَمْ تُرِيدُ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ بِفَصَاحَتِهِ وَنَظْمِهِ، وَلَا عِلْماً عَلَى
النُّبُوَّةِ بِنَفْسِهِ، لَكِنْ قُصُورَ الْفُضَحَاءِ عَنْهُ يَدُلُّ عَلَى الصّرفِ الَّذِي هُوَ الْعِلْمُ فِي
الْحَقِيقَةِ؟

وَأِنْ أَرَدْتَ الْأَوَّلَ: فَقَدْ ظَلَمْتَ؛ لِأَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ
مُتَعَدِّرَةٌ عَلَى سَائِرِ الْخَلْقِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ انْحَسَمَتْ^(٢) عَنْهُ الْأَطْمَاعُ، وَانْقَطَعَتْ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّهُ: فَلَا يَكُونُ. (٢) انْحَسَمَ: انْقَطَعَ وَامْتَنَعَ.

فيه الآمال.

و دللنا أيضاً على أن التحدّي بالقرآن وقعود العرب عن المعارضة يدلان على تعذرها عليهم، وأن التعذر لا بد أن يكون منسوباً إلى صرْفهم عن المعارضة؛ فلاستِدلال به من هذا الوجه على النبوة صحيح مستقيم.

و إن أردت القسم الثاني: فهو قولنا، وما يابى ما^(١) رَسَمناه إذا قيّدناه هذا التقييد، و فسرناه بهذا التفسير.

و قد زالت الشناعة على كل حال؛ لأنّ القوم الذين قصّدت إلى تقييح مذهبنا في نفوسهم، إنما يُنكروُن أن يكون القرآن غير معجز، و يُشنعون من يضاف مثل ذلك إليه. على تأويل أن يكون ممّا يَتمكّن البشر من مساواته و معارضته، أو يكون لا حظّ له في الدلالة على النبوة، و نحن بريئون من ذلك و من قائله.

فأمّا ما بعد هذا من التفصيل فموقوف على المتكلمين و غيرهم، لا ما تخيّل، فضلاً عن أن تبطله و لا تصحّحه!

فإن قال: الشناعة باقية؛ لأنّ المسلمين بأسرهم يُنكروُن قول من نفى كون القرآن علماً للنبي ﷺ، كما تُنكروُن ما ذكرتموه و تبرّأتم منه من نفى دلالة جملة، و القول بأنّه ممكن غير متعذر؟!^(٢)

(١) في الأصل: إذا، و المناسب للسياق ما أثبتناه.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٢: «فإن قيل: هذا المذهب يقتضي أن القرآن ليس بمعجز على الحقيقة، و أن الصّرف عن معارضته هو المعجز، و هذا خلاف الإجماع. قلنا: لا يجوز ادّعاء الإجماع في مسألة فيها خلاف بين العلماء المتكلمين؛ و لفظة «معجز» وإن كان لها معنى معروف في اللغة، فالمراد بالمعنى في عرفنا ما له حظّ في دلالة صدق من اختصّ به. و القرآن على مذهب أهل الصرفة بهذه الصفة، فيجوز أن يوصف بأنّه معجز.

قِيلَ لَهُ: مَنْ هَؤُلَاءِ الْمُسْلِمُونَ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ مَا ادَّعَيْتَهُ؟

فَإِنْ قَالَ: هُمْ النَّظَّارُونَ وَ الْمُتَكَلِّمُونَ.

قِيلَ لَهُ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يُنْكِرَ هَؤُلَاءِ إِلَّا مَا أَقَامُوا الْبُرْهَانَ عَلَى بُطْلَانِهِ وَقَطَّعُوا الْعُذْرَ

فِي فَسَادِهِ؛ فَإِنْ كَانُوا مُنْكِرِينَ لَذَلِكَ - حَسَبَ مَا ادَّعَيْتَ - فَهَاتِ حُجَّتَهُمْ فِي دَفْعِهِ، لِنُسْلَمَ لَهَا بَعْدَ الْوُقُوفِ عَلَى صِحَّتِهَا. وَمَا نَرَاكَ إِلَّا أَنْ تَسْلُكَ طَرِيقَ الْاِحْتِجَاجِ.

وَإِنْ قَالَ: هُمْ الْفُقَهَاءُ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ، وَالْعَامَّةُ، وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ.

قِيلَ لَهُ: وَكَيْفَ يُنْكِرُ هَؤُلَاءِ مَا لَا يَفْهَمُونَهُ؟! وَلَعَلَّهُ لَمْ يَخْطُرْ قَطُّ لِأَحَدِهِمْ بِبَالٍ.

وَالْإِنْكَارُ لِلشَّيْءِ وَالتَّصْحِيحُ لَهُ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِهِ وَالتَّيْسِينِ لِمَعْنَاهُ. فَإِنْ أَنْكَرَ هَذَا - مِمَّنْ ذَكَرْتَهُ - مُنْكِرٌ؛ فَلَا تَنْتَعِزْ عَنْهُ وَتَسْتَبْدِعْ^(١) الْخَوْضَ فِيهِ، لَا لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُهُ كُفْرًا وَضَلَالًا، كَمَا يُنْكِرُ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ وَجَمِيعُ الْعَامَّةِ ذَكَرَ الْجَوْهَرَ وَالْعَرَضَ وَالْحُدُوثَ وَالْقِدَمَ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ يَتَسَرَّعُ إِلَى الْحُكْمِ فِي كُلِّ مَا لَا يَعْرِفُهُ وَيَأْلَفُهُ بِأَنَّهُ كُفْرٌ وَضَلَالٌ!

إِلَّا أَنَّا مَا نَنْظُرُ أَنَّكَ تَقَاضِيْنَا إِلَى أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ وَتُحَاجُّنَا بِإِنْكَارِهِمْ، فَإِنَّا

لَوْ رَجَعْنَا إِلَيْهِمْ أَوْ صَغَيْنَا إِلَى أَقْوَالِهِمْ لَخَرَجْنَا^(٢) عَنِ الدِّينِ وَالْعَقْلِ مَعًا، وَحَصَلْنَا عَلَى مَحْضِ الْعِنَادِ وَالتَّجَاهُلِ!

وَبَعْدُ، فَمَتَى قِيلَ لِلْمُنْكِرِ هَذَا مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْعَامَّةِ - مَا تُرِيدُ بِقَوْلِنَا: «إِنَّ الْقُرْآنَ

لَيْسَ بِعِلْمٍ» إِخْرَاجَهُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ، وَلَا أَنْ مُعَارَضَتَهُ يُمْكِنُ أَحَدًا مِنَ الْبَشَرِ

→ وَإِنَّمَا تَنْكُرُ الْعَامَّةُ وَأَصْحَابُ الْجَمَلِ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ، إِذَا أُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى النُّبُوَّةِ، وَأَنَّ الْبَشَرَ يَقْدِرُونَ عَلَى مِثْلِهِ. فَأَمَّا كَوْنُهُ مُعْجَزًا، بِمَعْنَى أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ دُونَ مَا هُوَ مُسْتَدٌّ إِلَيْهِ وَدَالٌّ عَلَيْهِ مِنَ الصَّرْفِ عَنْ مُعَارَضَتِهِ، فَمِمَّا لَا يَعْرِفُهُ مِنْ يَرَادُ الشَّنَاعَةُ عَنْدهُمْ. وَالكَلَامُ فِي ذَلِكَ وَقَفْتُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِينَ».

(١) أَيِ يَنْسِبُهُ إِلَى الْبِدْعَةِ. (٢) فِي الْأَصْلِ: يُخْرِجُنَا، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

أَنْ يَأْتِي بِهَا^(١)، وَإِنَّمَا أَرَدْنَا كَذَا وَكَذَا - رَجَعَ عَنْ إنْكَارِهِ، وَعَلِمَ أَنَّ الَّذِي نَقُولُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِيهِ لَيْسَ مِمَّا يَهْتَدِي أَمَثَالُهُ إِلَى تَصْحِيحِهِ أَوْ إِبْطَالِهِ، وَأَنَّ غَيْرَهُ أَقْوَمُ بِهِ مِنْهُ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَحْكَمَ الْجَهْلِ قَلِيلَ الْفِطْنَةِ، فَهَذَا مَنْ لَا يَنْجَعُ فِيهِ تَفْهِيمٌ وَلَا تَعْلِيمٌ، وَلَا اعْتِبَارَ بِأَمثَالِهِ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ.

فَإِنْ قَالَ: مَا عَنَيْتُ إِلَّا الْعُلَمَاءَ النَّظَّارِينَ؛ فَإِنَّهُمْ بِأَسْرِهِمْ يَعْتَرِفُونَ أَنَّ الْقُرْآنَ عَلَّمَ عَلَى النَّبِوَّةِ، وَيُنْكِرُونَ قَوْلَ مَنْ أَبِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا التَّمَسُّكُ ذَكَرَ حُجَّتِهِمْ فِي ذَلِكَ فَحُجَّتُهُمْ هِيَ الْإِجْمَاعُ الَّذِي هُوَ أَكْبَرُ الْحُجَجِ. وَالْفُقَهَاءُ الْمُقْتَصِرُونَ عَلَى الْفِقْهِ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَالْعَامَّةُ، وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ فِي ذَلِكَ أَقْوَالَهُمْ مُتَجَرِّدَةً، فَهُمْ تَابِعُونَ لِلْعُلَمَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ.

وَلَوْ دَهَبْنَا إِلَى اعْتِبَارِ أَقْوَالِ الْعَوَامِّ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ فِي الْإِجْمَاعِ طَالَ عَلَيْنَا، وَلَمْ نَتِمَكَّنْ - نَحْنُ وَلَا أَنْتُمْ - مِنْ تَصْحِيحِ دَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ فِي بَابٍ وَاحِدٍ! قِيلَ لَهُ: كَيْفَ يَسُوءُ لَكَ ادِّعَاءُ إِجْمَاعِ أَهْلِ النَّظَرِ، وَالنِّظَامِ^(٢) وَجَمِيعِ مَنْ وَافَقَهُ، وَعَبَّادُ بْنُ سُلَيْمَانَ^(٣)، وَهِشَامُ بْنُ عَمْرِو الْفُوطِي^(٤) وَأَصْحَابُهُمَا

(١) فِي الْأَصْلِ: أَوْ يَأْتِي بِهِ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبَ لِلسِّيَاقِ.

(٢) هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَيَّارِ الْبَصْرِيِّ النَّظَّامُ، مِنْ أُنَمَّةِ الْمَعْتَزِلَةِ وَرُؤُوسِهَا، نَشَأَ بِالْبَصْرَةِ ثُمَّ رَحَلَ إِلَى بَغْدَادَ وَاسْتَهْرَ، وَصَارَتْ لَهُ مَدْرَسَةٌ وَتَلَامِذَةٌ وَأَتْبَاعٌ. كَانَ نَابِهًا فُظْنًا فَحَارَبَ الدَّهْرِيَّةَ وَالْأَشَاعِرَةَ وَالْحَشَوِيَّةَ وَأَهْلَ الْحَدِيثِ وَالْمَرْجَنَةَ وَالْمُجَبِّرَةَ. كَانَ يَقُولُ بَأَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَفْضَلُ الْخَلْقِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَحَارَبَتْهُ الْمَذَاهِبُ السَّنِّيَّةُ وَأَتَهَمُوهُ وَوَصَفُوهُ بِاقْتِرَافِهِ الْمَوِيقَاتِ. كَانَ شَاعِرًا فُقِيهًا جَدَلِيًّا. تُوْفِيَ بِبَغْدَادَ مَا بَيْنَ سَنَتَيْ ٢٢٠-٢٣٠ هـ. لَهُ مَصَنَّفَاتٌ عَدِيدَةٌ.

(٣) عَبَّادُ بْنُ سُلَيْمَانَ مِنْ أَعْلَامِ الْمَعْتَزِلَةِ وَمَنْظَرِيهَا، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ هِشَامِ بْنِ عَمْرِو الْفُوطِيِّ. لَهُ كِتَابٌ بِاسْمِ «الْأَبْوَابِ».

(٤) هِشَامُ بْنُ عَمْرِو الْفُوطِيُّ الْبَصْرِيُّ، مِنْ أَصْحَابِ أَبِي الْهَذِيلِ الْعَلَّافِ، وَلَدَ بِالْبَصْرَةِ وَنَشَأَ بِهَا

خارجون عنه .

فَأَمَّا النَّظَامُ فَمَذْهَبُهُ فِي ذَلِكَ مَعْرُوفٌ . وَأَمَّا هِشَامٌ وَعَبَّادٌ ، فَكَانَا يَذْهَبَانِ إِلَى أَنَّ الْأَعْرَاضَ لَا تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ ؛ فَالْقُرْآنُ - عَلَى مَذْهَبِهِمَا - لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ دَالًّا عَلَى الثَّبُوتِ وَلَا غَيْرِهَا . وَقَدْ صَارَ هِشَامٌ وَعَبَّادٌ إِلَى الْمَوْضِعِ الْمُسْتَشْعِ الَّذِي رُمَتْ أَيْهَا السَّائِلُ أَنْ تَنْحَلَّهُ أَصْحَابُ الصَّرْفَةِ . وَإِذَا خَرَجَ هَؤُلَاءِ عَنِ الْجُمْلَةِ لَمْ يُعَدِّ الْقَوْلُ إِجْمَاعًا مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ .

وَبَعْدُ ، فَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ مَنْ ذَكَرْنَا لَمْ يَكُنْ إِجْمَاعًا أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ لَيْسَ هُمْ الْأُمَّةُ بِأَسْرِهَا . وَإِذَا كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَنْ عَدَا الْمُتَكَلِّمِينَ لَا يَعْرِفُ هَذَا ، وَرَبِّمَا لَمْ يَفْهَمْهُ ، وَأَنَّ فِيهِمْ مَنْ إِذَا سَمِعَ الْخَفْضَ ^(١) فِي هَذَا الْقُرْآنِ - عَلِمَ أَوْ لَيْسَ يَعْلَمُ - اسْتَبَدَعَ أَيَّ قَوْلٍ قِيلَ فِي ذَلِكَ ، وَاعْتَقَدَ أَنَّ مِنْ قُوَّةِ ^(٢) الدِّينِ وَصِحَّةِ الْعَزِيمَةِ فِيهِ الْإِضْرَابُ عَنْ تَكْلُفِ أَمْثَالِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ . وَفِيهِمْ مَنْ إِذَا فَهَمَهُ رَضِيَ بَعْضَ الْمَذَاهِبِ فِيهِ ، وَسَخِطَ بَعْضًا . فَكَانَ مَنْ لَيْسَ بِمُتَكَلِّمٍ مِنْ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ لَا قَوْلَ لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَلَا اتِّبَاعَ وَلَا رِضًى .

وَإِنَّمَا لَمْ تَحْصُلْ أَقْوَالُ الْعَامَّةِ وَأَصْحَابِ الْجُمْلِ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ كَمَا حَصَلْنَا أَقْوَالَ الْخَاصَّةِ وَأَرَاءَهَا ، لِإِعْلَمِنَا بِتَسْلِيمِهِمْ ذَلِكَ لِلْخَاصَّةِ ، وَاتِّبَاعِهِمْ فِيهِ ؛ فَيَكُونُ هَذَا الْإِتِّبَاعُ وَالْإِنْقِيَادُ قَائِمًا مَقَامَ الْقَوْلِ الْمُوَافِقِ لِأَقْوَالِهِمْ . وَلَيْسَ هَذِهِ حَالُهُمْ فِيمَا سَأَلَ عَنْهُ السَّائِلُ . وَكُلُّ إِجْمَاعٍ لَمْ يَكُنْ هَكَذَا ، فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ .
وَمَنْ صَارَ إِلَى ادِّعَاءِ الْإِجْمَاعِ فِي مَسَائِلِ الْكَلَامِ اللَّطِيفَةِ الَّتِي تَخْفَى عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْعُقُولِ كَمَا سَأَلْتِنَا هَذِهِ ، فَعَجْزُهُ ظَاهِرٌ .

→ ثم سافر إلى بلدان عديدة ، وكان معتزليًا من دعاة الاعتزال ، وله آراء يختص بها . له مصنفات عديدة على مذهب الاعتزال . (١) أي التنقيص والتقليل من شأنه .
(٢) في الأصل : مرفوعة ، والظاهر ما أثبتناه .

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ^(١): أَنْتَ أَتَيْهَا السَّائِلُ وَأَصْحَابُكَ، تَقُولُونَ: إِنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ، وَلَا عِلْمَ عَلَى النُّبُوَّةِ؛ لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ قَبْلَ مَوْلِدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي السَّمَاءِ. وَإِنَّمَا الْمُعْجَزُ عِنْدَكُمْ بِنُزُولِ جِبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَالْتَّشْنِيعُ الَّذِي ذَكَرْتَهُ لَازِمٌ لِمَذْهَبِكَ. فَإِنْ قَالَ: نَحْنُ وَإِنْ قُلْنَا إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَكُنْ عِلْمًا وَمُعْجَزًا قَبْلَ أَنْزَالِهِ وَاخْتِصَاصِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّا نَصِفُهُ بَعْدَ النُّزُولِ وَالْاِخْتِصَاصِ بِأَنَّهُ عِلْمٌ وَمُعْجَزٌ.

قِيلَ لَهُ: قَدْ عَلِمْنَا ذَلِكَ مِنْ قَوْلِكَ: إِنَّ الَّذِينَ أَرَدَتِ التَّشْنِيعَ عَلَيْنَا عِنْدَهُمْ لَا يَرْتَضُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَكُنْ عِلْمًا وَمُعْجَزًا، ثُمَّ صَارَ كَذَلِكَ. وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْحَالِينَ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ فِي ذَلِكَ تَصْغِيرًا مِنْ شَأْنِهِ وَحَطًّا عَنْ قَدْرِهِ.

فَإِنْ قُلْتُ: إِنِّي إِذَا فَهَّمْتُهُمُ الْمَرَادَ بِهَذَا الْقَوْلِ كَانَ الْمُعْجَزُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَاقِضًا لِلْعَادَةِ، وَمِنْ شَرْطِهِ كَذَا وَكَذَا. وَلَمَّا كَانَ الْقُرْآنُ مَوْجُودًا فِي السَّمَاءِ لَمْ تَنْقُضْ بِهِ عَادَةً، وَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ شَرْوُطُ الْأَعْلَامِ وَالْآيَاتِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا صَارَ كَذَلِكَ بَعْدَ النُّزُولِ؛ أَزَلْتُ الشَّانَةَ.

قِيلَ لَكَ: وَنَحْنُ أَيْضًا إِذَا أَوْقَفْنَاهُمْ عَلَى الْفَرَضِ فِي قَوْلِنَا، وَكَشَفْنَاهُ الْكَشْفَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ، زَالَ مَا خَافَرَ قُلُوبَهُمْ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ كَالطَّعْنِ فِي دِلَالَةِ الْقُرْآنِ، وَأَنْسُوا بِهِ. وَرُبَّمَا اعْتَقَدَهُ مِنْهُمْ مَنْ فَهَمَهُ.

وَيُقَالُ لَهُ: عَلَى أَيِّ وَجْهِ يَصِحُّ قَوْلُكُمْ: إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَكُنْ عِلْمًا مُعْجَزًا قَبْلَ نُزُولِ جِبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِ، ثُمَّ صَارَ كَذَلِكَ؟! وَالْمُعْجَزُ - فِي الْحَقِيقَةِ - هُوَ الْحَادِثُ عِنْدَ دَعْوَى النُّبُوَّةِ لِيَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِهَا تَعَلُّقُ التَّصْدِيقِ، وَلِهَذَا لَا يَكُونُ مَا حَدَّثَ قَبْلَ نُبُوَّةِ النَّبِيِّ ﷺ - بِالْمُدَدِ الطَّوِيلَةِ، أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهَا - عِلْمًا لَهُ وَلَا مُعْجَزًا، فَكَيْفَ يَكُونُ

(١) قَالَ الْمَصْنَفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذِّخِيرَةِ / ٣٨٢: «وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْقُرْآنَ مَوْجُودٌ فِي السَّمَاءِ قَبْلَ النُّبُوَّةِ، لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَجْعَلَ الْقُرْآنَ هُوَ الْعِلْمُ الْمُعْجَزُ الْقَائِمُ مَقَامَ التَّصْدِيقِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ عَلَى صَدَقِ الدَّعْوَى لَا يُجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا، بَلْ لَا يَدَّ مِنْ حَدُوثِهِ مُطَابَقًا لَهَا».

القرآن على هذا مُعْجَزاً، ووجوده مُتَقَدِّمٌ لِلنُّبُوَّةِ؟!

فإن قال: القرآن - وإن تَقَدَّمَ وجوده - فإنما يَصِيرُ مُعْجَزاً لِنُزُولِ جَبْرِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ به، وَاخْتِصَاصِهِ بِالنَّبِيِّ ﷺ على وجهٍ لم تَجِرِ الْعَادَةُ بِمِثْلِهِ؛ فَتَحُلَّ في هذا الْبَابِ، وإن كَانَ مُحْكِيّاً مُنْقُولاً عَلَى الْمُبْتَدَأِ لِلْحُدُوثِ. كما أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى لَوْ خَلَقَ حَيَوَاناً فِي جَبَلٍ أَصَمٍّ، وَجَعَلَ بَعْضَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَّمَهُ ظُهُورَ ذَلِكَ الْحَيَوَانِ مِنَ الْجَبَلِ، فَصَدَعَ اللَّهُ تَعَالَى الْجَبَلَ وَأَظْهَرَ الْحَيَوَانَ، لَكَانَ ذَلِكَ مُعْجَزاً، وَإِنْ كَانَ خَلَقَ الْحَيَوَانَ مُتَقَدِّماً. وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ ظُهُورِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَبَيْنَ ابْتِدَاءِ خَلْقِهِ فِي الْحَالِ فَرْقٌ فِي بَابِ الْإِعْجَازِ؛ فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْقُرْآنِ.

قِيلَ لَهُ: إِذَا كَانَ نُزُولُ جَبْرِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْقُرْآنِ لَمْ يَجْعَلْهُ مُبْتَدَأَ الْحُدُوثِ، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ حَدِثاً عِنْدَ الْحِكَايَةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْبَقَاءُ لَا يَصِحُّ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ بِمُبْتَدَأِ الْحُدُوثِ. وَالْحِكَايَةُ لَهُ قَائِمَةٌ مَقَامَ نَفْسِ الْمُحْكِيِّ، حَتَّى لَوْ أَنَّهُ مِمَّا يَبْقَى لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا كَمَا سَمِعَتْ بِحِكَايَتِهِ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ هُوَ الْعَلَمُ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُبْتَدَأْ حُدُوثُهُ عِنْدَ الدَّعْوَى فَيَتَعَلَّقَ بِهَا.

وَيَجِبُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَنْ يَكُونَ الْعَلَمُ الْمُعْجَزُ هُوَ نُزُولُ جَبْرِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُتَجَدِّدٌ مُبْتَدَأُ الْحُدُوثِ. وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِي صَدْعِ الْجَبَلِ عَنِ الْحَيَوَانِ الْمُتَقَدِّمِ خَلْقُهُ كَمَا وَقَعَ لَكَ؛ لِأَنَّ الْمُعْجَزَ فِي ذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ صَدْعُ الْجَبَلِ؛ لِأَنَّهُ الْحَادِثُ عِنْدَ الدَّعْوَى، وَ الْمُتَعَلِّقُ بِهَا تَعَلُّقُ التَّصْدِيقِ. فَأَمَّا خَلْقُ الْحَيَوَانِ إِذَا كَانَ مَعْلُوماً تَقَدَّمَهُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُعْجَزُ.

وَفِي نُزُولِ جَبْرِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْقُرْآنِ، وَهَلْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُعْجَزاً أَوْ لَا يَصِحُّ؟ وَهَلْ يَكُونُ الْعَجْزُ مِنْ فِعْلِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا تَكُونُ مِنْ فِعْلِهِ؟ كَلَامٌ سَتَرَاهُ مُسْتَقْصَى فِيمَا بَعْدُ، بِمِثْلِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى. وَإِنَّمَا أوردنا هَذَا الْكَلَامَ هَاهُنَا لِأَنَّ مَذْهَبَ الْخُصُومِ يَقْتَضِيهِ.

فإن قال: كيف يكون نزول جبرئيل عليه السلام بالقرآن علماً لنا على النبوة، وهو مما لا نعلمه ولا نقف على تجدد حدوثه؟! وإنما يصح أن يكون نزول جبرئيل عليه السلام علماً له عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم، نستدل به على صدقه فيما يؤدبه عن ربه تعالى، فأما أن يكون علماً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في تكليفنا العلم بنبوته - وهو مما لا نقف عليه - فلا يصح!

قيل له: لنا سبيل إلى الوقوف عليه؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا تحدى بالقرآن فصحاء العرب فلم يعارضوه، وصرفت أنت وأهل مذهبك تعذر المعارضة إلى خروج القرآن عن العادة في الفصاحة، لم تخل الحال عند الناظر المستدل على النبوة من وجوه:

إما أن يكون الله تعالى ابتداء حدوث القرآن على يده وخصه به؛ فيكون المعجز حينئذ نفس القرآن. أو يكون أحدثه قبل نبوته، وأمر بعض الملائكة بإنزاله إليه، ليتحدى به البشر فيكون المعجز نزول الملك به لا نفس القرآن الذي تقدم حدوثه. أو يكون خصه بعلوم تأتي معها فعل القرآن، فيكون المعجز هو العلوم التي أُبين^(١) بها من غيره.

فالمرجع في القطع على أحد هذه الوجوه إليه صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأن العلم بصدقه حاصل بتعذر المعارضة. وهي لا تتعذر إلا لأحد هذه الوجوه التي كل واحد منها يدل على صدقه صلى الله عليه وآله وسلم.

وإذا تقدم العلم بصدقه معرفة المعجز بعينه، قطع عليه بخره. وقد خبر صلى الله عليه وآله وسلم بأن القرآن نزل به جبرئيل عليه السلام، وإن كان حادثاً قبل الرسالة فيجب عليك وعلى أهل مذهبك القول بأن القرآن ليس بعلم في الحقيقة ولا معجز! وهذا يُعيد

(١) في الأصل: أثبت، والظاهر ما أثبتناه.

الشّناعة إليك .

ثمّ يُقال له : عَرَفَ العامّةُ ما تَقُولُهُ أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ ، بَلْ أَكْثَرُ مُحْصِلِي الْمُتَكَلِّمِينَ ، مِنْ أَنَّ جَمِيعَ الْخَلْقِ قَادِرُونَ عَلَى مِثْلِ الْقُرْآنِ ، وَغَيْرِ عَاجِزِينَ عَنْهُ . وَاسْمَعُ قَوْلَهُمْ فِي ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ أَشْنَعُ عِنْدَهُمْ وَأَفْحَشُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ !
فَإِنْ قَالَ : هَذَا لَا أُطْلِقُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُوهِمُ أَنَّهُمْ يَتِمَكَّنُونَ مِنْ فِعْلِ مِثْلِهِ ، وَأَنَّهُ يَسْتَأْتِي مِنْهُمْ مَنَى رَأْمُوهُ .

قيل له : قَدْ أَصَبْتَ فِي هَذَا الْإِحْتِرَازِ وَالتَّقْيِيدِ ، إِلَّا أَنَّ الْمَعْنَى مَفْهُومٌ ، وَإِنْ لَمْ تُطْلِقِ اللَّفْظَ . وَنَحْنُ أَيْضاً لَا نُطْلِقُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ وَلَا عِلْمٍ ؛ لِأَنَّهُ يُوهِمُ أَنَّ مُعَارَضَتَهُ مُمَكِّنَةٌ غَيْرُ مُتَعَدِّرَةٍ ، وَأَنَّهُ لَا دِلَالَةَ فِيهِ عَلَى النُّبُوَّةِ ، فَلَا تَسُنُّنَا ^(١) ذَلِكَ . وَاقْنَعْ مِنَّا بِمَا أَقْنَعْتَ بِهِ مَنْ طَالَبَكَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ ... ^(٢) .

ثمّ يُقال لهم : أَلَسْتَ أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ كُنْتُمْ تُجِيزُونَ - لَوْ لَا إِخْبَارُ الرَّسُولِ ﷺ - بِأَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ كَلَامِ رَبِّهِ تَعَالَى - أَنْ يَكُونَ فِعْلاً لِلنَّبِيِّ ﷺ ؟
فَإِذَا قَالَ : نَعَمْ .

قيل له : فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَبَقِيَ الْجَوَازُ عَلَى حَالِهِ ، مَا الَّذِي كَانَ يَكُونُ الْمُعْجَزَ فِي الْحَقِيقَةِ ؟
فَإِنْ قَالَ : الْقُرْآنُ هُوَ الْمُعْجَزُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَبَيْنَ ^(٣) أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ .

قيل له : فَكَيْفَ يَصِحُّ كَوْنُهُ عِلْماً لِلنَّبِيِّ ﷺ وَمُعْجِزاً ، وَهُوَ مِنْ فِعْلِهِ ؟ وَالْعِلْمُ

(١) أي لا تجعله مزية و علامة لنا .

(٢) يبدو أن نسخة الأصل كان فيها بياض بمقدار كلمتين ، فأضاف إليها من قام بمقابلة النسخة كلمتين هما : معذبون عليه ، و لعلّ المناسب : مقدور عليه .

(٣) في الأصل : من ، و المناسب ما أثبتناه .

هو الواقع موقع التصديق، والتصدق يجب أن يقع ممن تعلقت الدعوى به، وهو الله تعالى. وإذا كان من فعل النبي ﷺ، كان هو المصدق نفسه، وهذا ظاهر الفساد.

فإن قال: إذا قدرنا ارتفاع حصول العلم لنا من دين النبي ﷺ بأن القرآن من كلام الله تعالى، جَوَزْنَا أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ هُوَ الْمُعْجَزُ، بأن يكون الله تعالى تولى فعله. وَجَوَزْنَا أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، ويكون المعجز إذ ذاك العلوم التي خص بها، فتأتى معها فعل القرآن.

قيل له: أفكان تجويزكم أن يكون القرآن غير معجز، وأن يكون المعجز في الحقيقة غيره - مع علمكم بصدق الرسول ﷺ من جهة القرآن - يدخلكم في شناعة!

فإذا قال: لا.

قيل: فعلى أي وجه ألزمت أصحاب الصرفة الشناعة، وما قالوا أكثر من هذا الذي اعترفتم بأنه لا شناعة فيه؟!

فإن قال: لو جرى الأمر على ما قدّمتموه، لما حصل الإجماع على أن القرآن علم معجز. ولهذا لم يكن في القول بذلك شناعة. وإنما ألزمتنا أصحاب الصرفة الشناعة الآن، بعد حصول الإجماع.

قيل له: ولا الآن حصل إجماع ذلك، كما ظننت. وقد مضى في ادعاء الإجماع ما لا طائل في إعادته.

فإن قال: إذا كان فصحاء العرب - على مذهبكم - قادرين على ما يماثل القرآن في الفصاحة والنظم. أو على ما إن لم يماثل في الفصاحة قاربه مقاربة تخرجه من أن يكون خارقاً للعادة، فقد كانوا لا محالة عالمين بذلك من أنفسهم؛ لأنه لا يجوز أن تعلموا أنتم ذلك ويخفى عليهم! فإذا علموه، فأحدّهم إذا رام المعارضة فلم

يَنَاتُّ لَهُ الْكَلَامُ الْفَصِيحُ الَّذِي يَعْهَدُهُ مِنْ نَفْسِهِ، حَتَّى إِذَا عَدَلَ عَنْهَا عَدَلَ إِلَى طَبْعِهِ وَجَرَى عَلَى عَادَتِهِ، لَا بُدَّ أَنْ يَقِفَ عَلَى سَبَبِ تَلَبُّسِهِ ^(١)، وَالْوَجْهِ الَّذِي مِنْهُ وَهِيَ ^(٢)، وَيَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ تَعَاطِي الْمُعَارَضَةِ، لَا سِيَّمَا إِذَا جَرَّبَ نَفْسَهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى فَوَجَدَ التَّعَذُّرَ مُسْتَمِرًّا عِنْدَ الْقَصْدِ إِلَى الْمُعَارَضَةِ، وَالتَّسَهُّلَ حَاصِلًا عِنْدَ الْإِنْصِرَافِ عَنْهَا، فَحِينَئِذٍ لَا يُعَارِضُهُ شَكٌّ فِي ذَلِكَ، وَلَا يُخَالِجُهُ ^(٣) رَيْبٌ.

وَإِذَا وَجَبَ هَذَا فَأَيُّ شَكٍّ يَبْقَى لَهُمْ فِي النُّبُوَّةِ؟ وَهَلْ يَغْدِلُ عَنْهَا مِنْهُمْ - وَحَالُهُمْ هَذِهِ - إِلَّا مُعَانِدٌ مُكَابِرٌ لِنَفْسِهِ وَعَقْلِهِ؟!

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَنْ انْحَرَفَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْعَرَبِ الْفُضَحَاءِ لَمْ يَكُونُوا بِهَذِهِ الصِّفَةِ، بَلْ قَدْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَتَدَيَّنُ بِمَذْهَبِهِ، وَيَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِعِبَادَتِهِ. وَالأَظْهَرُ مِنْ حَالِهِمْ [أَنَّ] عُدُوْلَهُمْ عَنْ تَصَدِيقِهِ إِنَّمَا كَانَ لِتَمَكُّنِ الشَّيْبَةِ مِنْ قُلُوبِهِمْ، وَلِتَقْصِيرِهِمْ فِي النَّظَرِ الْمُفْضِي مُسْتَعْمِلُهُ إِلَى الْحَقِّ. وَهَذَا يَكْشِفُ عَنْ فَسَادِ مَا ادَّعَيْتُمُوهُ.

قِيلَ لَهُ ^(٤): الْعَرَبُ وَإِنْ كَانُوا لَا بَدَّ أَنْ يَعْرِفُوا مَبْلَغَ مَا يَتِمَكَّنُونَ مِنْهُ مِنَ الْكَلَامِ

(١) اللفظة غير مقروءة في الأصل، ولعلها ما أثبتناه.

(٢) هكذا في الأصل، ولعلها: ذُهِبَ.

(٣) في الأصل: وَلَا عَالِجَهُ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٤) قَالَ الْمَصْنَفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٣: «قُلْنَا لَا يَبْعَدُ أَنْ يَعْلَمُوا تَعَذُّرَ مَا كَانَ مُتَأْتِيًّا، وَيجوز أن ينسبوه إلى الاتفاق، أو إلى أَنَّهُ سَحَرَهُمْ، فَقَدْ كَانُوا يَرْمُونَهُ بِالسَّحَرِ، وَكَانُوا يَعْتَقِدُونَ لِلْسَّحَرِ تَأْثِيرًا فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَمَذَاهِبِهِمْ فِي السَّحَرِ وَتَصْدِيقِهِمْ لِتَأْثِيرَاتِهِ مَعْرُوفَةٌ، وَكَذَلِكَ الْكُهَانَةُ.

وَلَوْ تَخَلَّصُوا مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ وَنَسَبُوا الْمَنْعَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، جَازَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِمْ شُبْهَةٌ فِي أَنَّهُ فِعْلٌ لِلتَّصْدِيقِ، وَيَعْتَقِدُوا أَنَّهُ مَا فَعَلَهُ تَصْدِيقًا، بَلْ لِمَحْنَةِ الْعِبَادِ كَمَا يَعْتَقِدُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُبْطِلِينَ، أَوْ فِعْلٌ لِلجَدِّ وَالدَّوْلَةِ».

الْفَصِيحَ وَمَرَاتِبِهِ، فَلَيْسَ يَجِبُ - إِذَا امْتَنَعَ عَلَيْهِمْ عِنْدَ الْقَصْدِ إِلَى الْمَعَارَضَةِ مَا كَانَ مُنَاقِبَةً ثُمَّ عَادَ إِلَى التَّاتِي وَالتَّسْهَلِ مَعَ الْعَدْلِ عَنْهَا - أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ هُوَ الْقَصْدُ إِلَى الْمَعَارَضَةِ. وَإِنْ عَلِمُوا ذَلِكَ فَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّ الْمَنَعَ عَنْهَا مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِذَا عَلِمُوهُ فَلَا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ فَعَلَهُ تَصَدِيقًا لِلْمُدَّعِي لِلتُّبُوءِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَنْسِبُوا مَا يَجِدُونَهُ مِنَ التَّعَذُّرِ ثُمَّ التَّسْهَلِ إِلَى الْإِتْفَاقِ، أَوْ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَسْبَابِ.

فَإِذَا عَرَفُوا أَنَّهُ مِنْ أَجْلِ الْمَعَارَضَةِ جَازَ أَنْ يَنْسِبُوهُ إِلَى السَّحْرِ، فَقَدْ كَانَ الْقَوْمُ - إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ - يُصَدِّقُونَ بِهِ وَيَعْتَقِدُونَ فِيهِ أَنَّهُ يُغَيِّضُ الْحَبِيبَ، وَيُحَبِّبُ الْبَغِيضَ، وَيُسْهِّلُ الصَّعْبَ، وَيُصْعِبُ السَّهْلَ. وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ وَفِي الْكَهَانَةِ مَذَاهِبُ مَعْرُوفَةٌ وَأَخْبَارٌ مَأْثُورَةٌ، وَقَدْ رَمَوْا النَّبِيَّ ﷺ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَنَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ، فَأَكْذَبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ، كَمَا أَكْذَبَهُمْ فِي غَيْرِهِ مِنْ ضُرُوبِ الْقَرْفِ^(١) وَالتَّخَرُّصِ.

فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَزَالَتْ الشُّبْهَةُ فِي أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ، جَازَ أَنْ يَعْتَقِدُوا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلتَّصَدِيقِ، بَلْ لِلجَدِّ وَالدَّوْلَةِ وَالمَحَنَةِ لِلْعِبَادِ؛ فَأَكْثَرُ النَّاسِ يَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ إِدَالَةً^(٢) بَعْضَ عِبَادِهِ، وَالإِشَادَةَ بِذِكْرِهِ، وَالرَّفْعَ لِقَدْرِهِ، سَخَّرَ لَهُ الْقُلُوبَ، وَذَلَّلَ لَهُ الرُّقَابَ، وَقَبَضَ الْجَوَارِحَ لِيَتِمَّ أَمْرُهُ، وَيَسْتَنْظِمَ حَالَهُ. وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الضَّالِّ وَالمُهْتَدِي، وَالصَّادِقِ وَالكَاذِبِ. وَلِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يَمْتَحِنَ عِبَادَهُ عَلَى رَأْيِهِمْ بِكُلِّ ذَلِكَ.

وَالشُّبْهَةُ الَّتِي تَعْتَرِضُ فِي كُلِّ قِسْمٍ مِنَ الْأَقْسَامِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا كَثِيرَةٌ جِدًّا. وَقَدْ اسْتَفْصَى الْجَوَابَ عَنْهُ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي كُتُبِهِمْ، وَإِنَّمَا أَشْرْنَا بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْهَا إِلَى مَا

(١) هكذا في الأصل: يقال: قرفه بكذا: نسبه إليه وعا به. ولعل العبارة: من ضروب

القذف؛ ففي الذخيرة ٣٧١: واستعمال السبِّ والقذف.

(٢) أدال فلاناً على فلان: نصره وغلبه عليه، وأظفره به.

هو أشبه بأن يَقَعَ للعَرَبِ، وأَقْرَبَ إلى أَفْهَامِهِمْ وَعُقُولِهِمْ.

وإذا كَانَ الْعِلْمُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مُعْجَزٌ وَعَلَّمَ عَلَى النَّبُوءَةِ لَا يَخْلُصُ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ - وَفِيهِ مِنَ النَّظَرِ اللَّطِيفِ مَا فِيهِ - فَكَيْفَ يَلْزَمُ أَنْ يَعْرِفَ الْعَرَبُ ذَلِكَ بِبَادِي أَفْكَارِهِمْ، وَأَوَائِلِ نَظَرِهِمْ؟!

ثُمَّ يُقَالُ لِلْسَّائِلِ ^(١) : إذا كَانَ الْعَرَبُ عِنْدَكَ قَدْ عَلِمُوا مَرِيَّةَ الْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ، وَعَرَفُوا أَيْضاً أَنَّ هَذِهِ الْمَرِيَّةَ خَارِجَةٌ عَنِ الْعَادَةِ، وَأَنَّهَا لَمْ تَقَعْ بَيْنَ شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ؛ فَقَدْ اسْتَقَرَّ إِذَا عِنْدَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَخْصُوصٌ مِنْ بَيْنِهِمْ بِمَا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِهِ، فَكَيْفَ لَمْ يُؤْمِنْ جَمِيعُهُمْ مَعَ هَذَا، وَيَنْقُذَ سَائِرَهُمْ، سَيِّمًا وَلَمْ يَكُنِ الْقَوْمُ مُعَانِدِينَ، وَلَا فِي حَدٍّ مَنْ يُظْهِرُ خِلَافَ مَا يُبَيِّنُ؟!

فَإِنْ قَالَ: لَيْسَ يَكْفِي فِي ذَلِكَ الْعِلْمُ بِمَرِيَّةِ الْقُرْآنِ وَخُرُوجِهِ عَنِ الْعَادَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَحْتَاجُونَ إِلَى أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْخَارِقُ لِلْعَادَةِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا خَرَقَهَا تَصْدِيقاً لِلْمُدَّعِي لِلنَّبُوءَةِ. وَفِي هَذَا نَظَرٌ طَوِيلٌ يَقْصُرُ عَنْهُ أَكْثَرُهُمْ.

قِيلَ لَهُ: الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْتَ، وَهَذَا بَعِينُهُ جَوَابُكَ عَنْ سَوَالِكَ، فَتَأَمَّلْهُ!

فَإِنْ قَالَ ^(٢) : لَوْ كَانَ اعْجَازُ الْقُرْآنِ وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِهِ مِنْ قِبَلِ الصُّرْفَةِ عَنْهُ لَا لِمَزِيَّتِهِ فِي الْفَصَاحَةِ لَوْجِبَ أَنْ يُجْعَلَ فِي أَدَوْنِ طَبَقَاتِ الْفَصَاحَةِ، بَلْ كَانَ الْأَوَّلَى

(١) قَالَ الْمَصْنُفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذِّخِيرَةِ / ٣٨٣: «قُلْنَا: إِذَا كَانَتِ الْعَرَبُ عُلَمَاءَ بِخَرَقِ فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ لِعَادَاتِهِمْ، وَأَنْ أَفْصَحَ كَلَامُهُمْ لَا يُقَارِبُهُ، فَأَيُّ شَبْهَةٍ بَقِيَتْ عَلَيْهِمْ فِي أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى صَدَّقَ (التَّصْدِيقَ) نَبِيِّهِ ﷺ. فَإِذَا قَالُوا: قَدْ يَتَطَرَّقُ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا الْعِلْمِ شَبَهَاتٌ كَثِيرَةٌ، لِأَنَّهُمْ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْخَارِقُ لِهَذِهِ الْعَادَةِ بِفَصَاحَةِ الْقُرْآنِ، وَأَنْ وَجْهَ خَرَقِهَا لَهَا تَصْدِيقَ الدَّعْوَةِ لِلنَّبُوءَةِ. وَفِي هَذَا مِنَ الْإِعْتِرَاضِ مَا لَا يَحْصَى».

(٢) قَالَ الْمَصْنُفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذِّخِيرَةِ / ٣٨٣-٣٨٤: «فَبِإِنْ قِيلَ: إِنْ كَانَ الصُّرْفُ هُوَ الْمُعْجِزُ، فَلَا جَعَلَ الْقُرْآنَ مِنْ أَرْكَ كَلَامِهِ وَأَبْعَدِهِ مِنَ الْفَصَاحَةِ لِيَكُونَ الصُّرْفُ عَنْ مَعَارِضَتِهِ أَبْهَرُ؟».

أَنْ يُسَلِّهَا جُمْلَةً، وَ يُجْعَلَ كَلَامًا رَكِيكًا مُتَقَارِبًا؛ لِأَنَّهُ مَعَ الصَّرْفِ عَنْ مُعَارَضَتِهِ، كُلَّمَا بَعُدَ عَنِ الْفَصَاحَةِ وَ قَرَّبَ مِمَّا^(١) يَتِمَكَّنُ مِنْ مُمَاتِلَتِهِ فِيهِ الْمُتَقَدِّمُ وَ الْمُتَأَخِّرُ وَ الْفَصِيحُ [و غَيْرُ الْفَصِيحِ]، لَكَانَتْ^(٢) حَالُهُ فِي الْإِعْجَازِ أَظْهَرَ، وَ الْحُجَّةُ بِهِ آكَدُ، وَ ارْتَفَعَتْ فِي أَمْرِهِ كُلُّ شُبْهَةٍ، وَ زَالَ كُلُّ رَيْبٍ. وَ فِي إِنْزَالِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ عَلَى غَايَةِ الْفَصَاحَةِ دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِكُمْ، وَ صِحَّةِ قَوْلِنَا.

قِيلَ لَهُ: ^(٣) هَذَا مِنْ ضَعِيفِ الْأَسْئَلَةِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ وَ إِنْ كَانَ لَوْ جَرَى عَلَى مَا قَدَّرْتَهُ، لَكَانَتْ الْحُجَّةُ أَظْهَرَ وَ الشُّبْهَةُ أَبْعَدُ؛ فَلَيْسَ يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ الْمَصْلَحَةَ تَابِعَةٌ لَذَلِكَ! وَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ فِي إِنْزَالِ الْقُرْآنِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنَ الْفَصَاحَةِ الْمَصْلَحَةِ وَ اللَّطْفِ لِلْمُكَلَّفِينَ مَا لَيْسَ حَاصِلًا عِنْدَهُ لَوْ قَلَّ مِنْ فَصَاحَتِهِ وَ لَيِّنَ مِنَ الْفَاطِلَةِ، فَيُنْزِلُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. وَ لَوْ عَلِمَ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي خِلَافِ ذَلِكَ لَفَعَلَ مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ وَ هَذَا كَافٍ فِي جَوَابِكَ.

ثُمَّ يُقَالُ لِلْسَّائِلِ ^(٤): أَمَّا يَقْدِرُ الْقَدِيمُ تَعَالَى عَلَى كَلَامٍ أَفْصَحَ مِنَ الْقُرْآنِ؟

(١) فِي الْأَصْل: مَا، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) فِي الْأَصْل: وَ لَوْ كَانَتْ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

(٣) قَالَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٤: «قُلْنَا: لَا بَدَّ مِنْ مِرَاعَاةِ الْمَصْلَحَةِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَرُبَّمَا مَا كَانَ مَا هُوَ أَظْهَرُ دَلَالَةً وَ أَقْوَى فِي بَابِ الْحُجَّةِ مِنْ غَيْرِهِ، وَ أَصْلَحَ مِنْهُ فِي بَابِ الدِّينِ، فَمَا الْمُنْكَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِنْزَالُ الْقُرْآنِ عَلَى هَذِهِ الرِّتْبَةِ مِنَ الْفَصَاحَةِ أَصْلَحَ فِي بَابِ الدِّينِ، وَ إِنْ كَانَ لَوْ قَلَّتْ فَصَاحَتُهُ عَنْهُ لَكَانَ الْأَمْرُ أَظْهَرَ فِيهِ وَ أَبْهَرَ».

(٤) قَالَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٤: «فَيُقَالُ لَهُ: اللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى مَا هُوَ أَفْصَحَ مِنَ الْقُرْآنِ عِنْدَنَا كُلَّنَا. فَالْأَفْعَلُ ذَلِكَ الْأَفْصَحُ لِيُظْهَرَ مَبَايِنَةُ الْقُرْآنِ لِكُلِّ فَصِيحٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَ تَزُولُ الشُّبْهَةُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ فِي أَنَّ الْقُرْآنَ يُسَاوِي وَ يُقَارَبُ؟! فَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ الْمَصْلَحَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، فَإِنْ ارْتَكَبَ بَعْضُ مَنْ لَا يَحْصُلُ أَمْرُهُ أَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ بَلَغَ أَقْصَى مَا فِي

فإن قال: لا، لأنَّ فَصَاحَةَ الْقُرْآنِ هي نِهَايَةُ مَا يُمَكِّنُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.
 قيل له: وَمِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟ وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا نِهَايَةَ بَعْدَهَا؟
 فإن رَأَى أَن يَذْكُرَ دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ، لَمْ يَجِدْ. وَكُلُّ مَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ وَإِنصَافٍ
 يَعْلَمُ تَعَدُّرَ الدَّلِيلِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

وإن قال: الْقَدِيمُ تَعَالَى يَقْدِرُ عَلَى مَا هُوَ أَفْصَحُ مِنَ الْقُرْآنِ.
 قيل: فَأَلَا فَعَلَ ذَلِكَ؟! فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَهُ لَظَهَرَتِ الْحُجَّةُ وَتَأَكَّدَتْ، وَزَالَتِ
 الشُّبْهَةُ وَانْحَسَمَتِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلزَّيْبِ طَرِيقٌ عَلَى أَحَدٍ فِي أَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مُسَاوٍ
 لِكَلَامِ الْعَرَبِ وَلَا مُقَارِبٍ، وَأَنَّهُ خَارِقٌ لِعَادَاتِهِمْ، خَارِجٌ عَنْ عَهْدِهِمْ.
 فإن قال: قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ تَعَالَى أَنَّهُ لَا مَصْلَحَةَ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِيمَا
 فَعَلَهُ. وَلَوْ عَلِمَ فِي خِلَافِهِ الْمَصْلَحَةَ لَفَعَلَهُ.

قيل له: فِيمَثَلِ هَذَا أَجَبْنَاكَ.
 عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَمْنَا لِلْسَّائِلِ مَا يَدَّعِيهِ مِنْ أَنَّ فَصَاحَةَ الْقُرْآنِ قَدْ بَلَغَتِ النِّهَايَةَ، وَأَنَّ
 الْقَدِيمَ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى مَا هُوَ أَفْصَحُ مِنْهُ، لَكَانَ الْكَلَامُ مُتَوَجِّهًا أَيْضًا،
 لِأَنَّهُ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَسْلُبَ اللَّهُ تَعَالَى الْخَلْقَ فِي الْأَصْلِ، الْعُلُومَ الَّتِي يَتِمَكَّنُونَ بِهَا مِنْ
 الْفَصَاحَةِ الَّتِي نَجِدُهَا ظَاهِرَةً فِي كَلَامِهِمْ وَأَشْعَارِهِمْ، وَلَا يُمَكِّنُهُمْ مِنْهَا. وَإِنْ مَكَّنَهُمْ

→ المقدور من الفصاحة، فلا يوصف تعالى بالقدرة على ما هو أفصح منه!
 قلنا: هذا غلطٌ فاحش، لأنَّ الغايات التي ينتهي الكلام الفصيح إليها غير محصورة
 ولا متناهية. ثم لو انحصرت على ما ادَّعى لتوجه الكلام، لأنَّ الله تعالى قادرٌ بغير شبهة
 على أن يسلب العرب - في أصل العادة - العلوم التي يتمكنون بها من الفصاحة التي نراها
 في كلامهم وأشعارهم، لا يمكنهم من هذه الغاية التي هم الآن عليها، فيظهر حينئذٍ مزية
 القرآن وخروجه عن العادة، ظهوراً تزول معه الشبهات، ويجب معه التسليم. فألا فعل
 ذلك إن كان الغرض ما هو أظهر وأبهر؟!».

فَمِنَ الشَّيْءِ النَّزْرِ اللَّطِيفِ الَّذِي لَا يُعْتَدُّ بِمَثْلِهِ، وَ يُنْسَبُ فَاعِلُهُ فَصَحَاؤُنَا الْعَبِيِّ^(١) وَ
الْبُعْدِ عَنِ مَذْهَبِ الْفَصَاحَةِ؛ فَظَهَرَ إِذْنُ مَرِيَّةِ الْقُرْآنِ وَخُرُوجُهُ عَنِ الْعَادَةِ ظُهُورًا يَرْفَعُ
الشَّكَّ، وَ يُوجِبُ الْبَقِيْنَ. وَ لَيْسَ هَذَا مِمَّا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ،
كَمَا أُمَكِّنَ ادِّعَاءُ ذَلِكَ فِي الْأَوَّلِ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: خَبِّرْنَا، لَوْ أَنْشَرَ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ دَعْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ، جَمِيعَ الْأَمْوَاتِ أَوْ
أَكْثَرَهُمْ، أَوْ أَمَاتِ أَكْثَرَ الْأَحْيَاءِ أَوْ سَائِرَهُمْ، وَ أَهْبَطَ الْمَلَائِكَةَ إِلَى الْأَرْضِ تُنَادِي
بِتَصْدِيقِهِ وَ تُخَاطِبُ الْبَشَرَ بِنَبْوَتِهِ. بَلْ لَوْ فَعَلَ - جَلَّ وَعَزَّ - مَا اقْتَرَحَ عَلَى نَبِيِّهِ عَلَيْهِ
وَ آلِهِ السَّلَامِ مِنْ إِحْيَاءِ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ، وَ نَقْلِ جِبَالِ مَكَّةَ مِنْ أَمَاكِنِهَا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ
ضُرُوبٍ مَا اسْتَدَعَوْهُ وَ اقْتَرَحُوهُ، أَمَا كَانَ ذَلِكَ أَثْبَتَ لِلْحُجَّةِ وَ أَنْفَى لِلشُّبْهَةِ؟!^(٢) فَلَا
بَدَّ مِنْ: نَعَمْ، وَ إِلَّا عَدَّ مُكَابَرًا.

فَيُقَالُ لَهُ: فَكَيْفَ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَوْ بَعْضَهُ؟

فَإِنْ قَالَ: لِأَنَّهُ تَعَالَى عِلْمَ الْمَصْلَحَةِ فِي خِلَافِهِ!

أَوْ قَالَ: لِأَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَكَانَ الْخَلْقُ كَالْمُلْجَيْنِ إِلَى تَصْدِيقِ الرَّسُولِ ﷺ،
وَ خَرَجُوا مِنْ أَنْ يَسْتَحِقُّوا بِذَلِكَ الثَّوَابَ الَّذِي أُجْرِيَ بِالتَّكْلِيفِ إِلَيْهِ!
قِيلَ لَهُ: هَذَا صَحِيحٌ، وَ هُوَ جَوَابُنَا لَكَ.

فَإِنْ قَالَ: لَوْ كَانَ فَصَاحَةُ الْقُرْآنِ غَيْرَ خَارِجَةٍ عَنِ الْعَادَةِ، وَ كَانَ إِعْجَازُهُ مِنْ قَبْلِ
الصَّرْفِ عَنْهُ - عَلَى مَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ - لَمْ يَشْهَدْ الْفُصَحَاءُ الْمُبْتَزُونَ بِفَضْلِهِ وَ تَقَدُّمِهِ فِي

(١) العبي: العجز عن التعبير اللفظي و البيان.

(٢) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٤: «فألا فعل ذلك إن كان الغرض ما هو أظهر
وأبهر، و ألا أحياى الله تعالى عند دعوته الأموات أو أكثرهم و أمات الأحياء أو أكثرهم،
و ألا أحياى عبد المطلب عليه السلام و نقل جبال مكة عن أماكنها، كما اقترح القوم عليه. فذلك
كله أظهر و أبهر».

الْفَصَاحَةِ، و لا قالَ الوليدُ بنُ المُغيرة^(١) و قد اجتمعَت إليه قريشٌ و سألتُهُ عن القرآن، فقال: قد سَمِعْتُ الحُطْبَ و الشَّعْرَ و كلامَ الكَهَنَةِ، و ليس هذا مِنْه في شيءٍ. ثمَّ فَكَّرَ و نَظَرَ، و عَبَسَ و بَسَرَ^(٢) و قالَ: «إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ» ! فاعترفَ بفضيلتِهِ، و أَقَرَّ بِمزيَّتِهِ.

و قَوْلُهُ: «إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ»، يَشْهَدُ بِذلك؛ لَأَنَّهُ لَمَّا فَرَطَ اسْتِحْسَانُهُ كُلَّهُ، و أعجَبَ^(٣) بِهِ، و أَحَسَّ مِنْ نَفْسِهِ بِالْقُصُورِ عَنْ مِثْلِهِ، نَسَبَهُ إِلَى أَنَّهُ سِحْرٌ، كما يُقالُ فيما يُستَحْسَنُ و يُسْتَبَدَعُ مِنَ الكلامِ الحَسَنِ و الصَّنَائِعِ الغَرِيبَةِ: هذا هُوَ السَّحْرُ! و قد قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لِحِكْماً، و إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْراً»^(٤).

و كيفَ يَكُونُ الأمرُ على ما ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ، و قد انقادَ لِلنَّبِيِّ ﷺ جِلَّةُ الشُّعراءِ و أُمَراءِهِمْ، كَلْبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ^(٥)، و النَّبَيعَةِ الجَعْدِيِّ^(٦)، و كَعْبِ بْنِ

(١) هو أبو عبد شمس، الوليد بن المُغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القرشي المخزومي، هو أبو خالد بن الوليد و عمُّ أبي جهل، كان من كبار قريش و زعمائها و دُهايتها قبل البعثة. جمعَ المتناقضات من صفات الخير و الشرِّ، كان من ألدِّ أعداء النبي و الإسلام، و لم يزل على عناده حتى مات كافراً. و دُفِنَ بالحجون بمكة و عمره ٩٥ سنة.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى في سورة المدثر: الآية ١٧: «إِنَّهُ فَكَّرَ وَ قَدَّرَ * فَفُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ نَظَرَ * ثُمَّ عَبَسَ وَ بَسَرَ * ثُمَّ أَدْبَرَ وَ اسْتَكْبَرَ * فَقالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ». (٣) في الأصل: و أعجبه، و المناسب ما أثبتناه.

(٤) بحار الأنوار ٧١/٤١٥، ٧٩/٢٩٠؛ سنن أبي داود: كتاب الأدب، باب ما جاء في الشعر.

(٥) هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، و أحد أصحاب المعلقات، كان من أهل نجد و أسلم، و كان من المؤلفة قلوبهم. سكن الكوفة، و عاش عمراً طويلاً، و توفِّي سنة ٤١ هـ.

(٦) هو قيس بن عبد الله العامري، صحابي و شاعر مفلق و مخضرم، و كان ممن هجر الأوثان و نهى عن الخمر قبل ظهور الإسلام، أسلم و صحب النبي ثم شارك مع

زُهَيْر؟^(١)

وقد كَانَ الْأَعَشَى^(٢) - أَحَدُ الْأَرْبَعَةِ الَّذِينَ جَعَلَهُمُ الْعُلَمَاءُ أَوَّلَ الطَّبَقَاتِ - وَفَدَّ إِلَى مَكَّةَ، وَعَمِلَ عَلَى قَصْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْإِيمَانِ بِهِ، وَإِنْشَادِهِ الْقَصِيدَةَ الَّتِي قَالَهَا فِيهِ، وَأَوَّلُهَا:

❖ أَلَمْ تَفْتَحْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرَمَدَا^(٣) ❖

فَعَاقَهُ مِنْ ذَلِكَ مَا هُوَ مُعْرُوفٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا أَتَى مَكَّةَ، نَزَلَ عَلَى عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ ابْنِ عَبْدِ شَمْسٍ^(٤)، فَسَمِعَ بِخَبَرِهِ أَبُو جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ^(٥)، فَأَتَاهُ فِي فِتْنَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ،

→ أمير المؤمنين عليه السلام بصفين، ثم سكن الكوفة، وهاجر أخيراً إلى إصفهان مع أحد ولاتها، ومات بها نحو سنة ٥٠ هـ، وقد كُفَّ بصره وكان قد جاوز المئة.

(١) هو كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، شاعر من الطبقة العالية. كان مشهوراً في الجاهلية، ولَمَّا ظَهَرَ الْإِسْلَامُ هَجَا النَّبِيَّ وَالْمُسْلِمِينَ فَهَدَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَمَهُ، لَكِنَّهُ اسْتَأْمَنَ النَّبِيَّ وَتَابَ وَأَسْلَمَ وَأَنْشَدَهُ لَامِيَّتَهُ الْمَشْهُورَةَ: «بِأَنْتَ سَعَاد...» فَعَفَا النَّبِيُّ ﷺ وَخَلَعَ عَلَيْهِ بُرْدَتَهُ. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٦ هـ.

(٢) هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي اليمامي، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات، تَوَفَّى سَنَةَ ٧ هـ.

(٣) خزائن الأدب ١/ ١٧٧.

(٤) أبو الوليد، من شخصيات قريش وساداتها في الجاهلية، كان خطيباً مفوهاً وعُرف بالحلم والذكاء. أدرك الإسلام ولم يُسلم، بل طغى وتجبّر وأصبح من أعداء الإسلام والمسلمين ومن المستهزئين بهم، شارك في وقعة بدر في السنة الثانية للهجرة فقتله أمير المؤمنين علي عليه السلام. اجتمع برسول الله ﷺ وتأثر حينما سمع سورة «حم»، وأثنى على رسول الله في قصة مشهورة.

(٥) هو أبو الحكم عمرو بن هشام القرشي، الذي كناه المسلمون بأبي جهل، كان من رؤساء قريش بمكة وزعمائها، معروفاً بالشجاعة والذكاء والمكر. كان من ألد أعداء الإسلام وخصومه، أكثر الكفار إيذاءً لرسول الله ﷺ والمسلمين. شارك في جميع المؤامرات

وَأَهْدِيْ إِلَيْهِ هَدَايَا، ثُمَّ سَأَلَهُ: مَا الَّذِي جَاءَ بِهِ ؟

فَقَالَ: جِئْتُ إِلَى مُحَمَّدٍ لِأَنْظُرَ مَا يَقُولُ، وَإِلَى مَا يَدْعُو .

فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ: إِنَّهُ يُحَرِّمُ عَلَيْكَ الْأَطْيَبِينَ: الْخَمْرَ وَالزَّيْنَةَ !

قَالَ: كَبُرَتْ وَ مَا لِي فِي الزَّيْنَةِ مِنْ حَاجَةٍ !

قَالَ: إِنَّهُ يُحَرِّمُ عَلَيْكَ الْخَمْرَ !

قَالَ: فَمَا الَّذِي يُجِلُّ ؟

فَجَعَلُوا يُخْبِرُونَهُ بِأَسْوَأِ الْأَقْوَالِ . ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَنْشِدْنَا مَا قُلْتَ فِيهِ .

فَأَنْشَدَهُمْ، حَتَّى أَتَى عَلَى آخِرِهَا، فَقَالُوا لَهُ:

إِنَّكَ إِنْ أَنْشَدْتَهُ لَمْ يَقْبَلْهُ مِنْكَ ! فَلَمْ يَزَالُوا بِهِ حَتَّى يَصُدُّوه، حَتَّى قَالَ: إِنِّي

مُنْصَرَفٌ عَنْهُ عَامِي هَذَا، وَمُتْلُومٌ^(١) مَا يَكُونُ. فَانْصَرَفَ إِلَى الْيَمَامَةِ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا

يَسِيرًا حَتَّى مَاتَ.

وَلَيْسَ يَدْعِي هَؤُلَاءِ - وَمَنْزِلَتُهُمْ^(٢) فِي الْفَصَاحَةِ وَالْعَقْلِ مَنْزِلَتُهُمْ - أَنَّهُمْ^(٣)

يَتَمَكَّنُونَ مِنْ مُسَاوَاتِهِ فِي حُجَّتِهِ، وَيَقْدِرُونَ عَلَى إِظْهَارِ مِثْلِ مُعْجَزَتِهِ، وَلَوْ لَمْ

يَبْهَرُهُمْ أَمْرُهُ، وَيُعْجِزُهُمْ مَا ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ لَمَّا فَارَقُوا أَدْيَانَهُمْ، وَأَعْطَوْا بِأَيْدِيهِمْ^(٤) !

→ التي حيكت ضدَّ النبي ﷺ، وكان يعدِّب المسلمين، وهو الذي تولَّى قتل سُمَيَّةَ أُمَّ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ. ولم يزل على كفره وشركه حتى قُتل بوقعة بدر الكبرى. وكان عمره يوم هلك ٧٠ سنة.

(٢) في الأصل: منزلهم، وما أثبتناه مناسب للسياق.

(٣) في الأصل: لم، والمناسب ما أثبتناه.

(٤) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٤: «فإن قيل: إذا لم يكن القرآنُ خارقاً للعادة

بفصاحته، كيف شهد له بالفصاحة متقدِّمو العرب فيها كالوليد بن مغيرة وغيره؟ وكيف

انقاد له ﷺ وأجاب دعوته كبراءُ الشعراء، كالنابغة الجعدي، ولبيد بن ربيعة،

قيل له: إنما تكون الشهادة بفضل القرآن في الفصاحة وعلو مرتبته فيها رداً على من نفى فصاحته جملة، أو من لم يعترف بأنه منها في الذروة العليا والغاية القصوى، وليس هذا مذهب أصحاب الصرفة.

وإنما أنكر القوم - مع الاعتراف له بهذا الفضل والتقدم في الفصاحة - أن يكون بينه وبين فصيح كلام العرب ما بين المعجز والممكن، والمعتاد والخارق للعادة. وليس يحتاج - ولا كل من له حظ من العلم بالفصاحة وإن قل - في المعرفة بفضل القرآن وعلو مرتبته في الفصاحة إلى شهادة الوليد بن المغيرة وأضرابه، وإن كان قد يظهر لهم ^(١) من فضله ما لا يظهر لنا؛ لتقدمهم في العلم بالفصاحة، إلا أنهم لو كتموا ما عرفوه من أمره ولم يشهدوا به، لم يخل ذلك بالمعرفة التي ذكرناها ^(٢). فأمّا قول الوليد بن المغيرة: «قد سمعت الخُطْبَ والشعر وكلام الكهنة، وليس هذا منه في شيء» فيحتمل أن يكون مصروفاً إلى أنه مبين لما سمع في طريقة النظم؛ لأنه لم يعهد بشيء من الكلام مثل نظم القرآن. وقوله «إن هذا إلا سحر يؤثّر» ^(٣) إنما عنى به ما وجد [في] نفسه من تعذر

→ وكعب بن زهير؟

ويقال: إن الأعشى الكبير توجه ليدخل في الإسلام، فغاضه أبوجهل بن هشام، وقال: إنه يحرم عليك الأطباء: الخمر والزنا. وصدّه عن التوجه. وكيف يجيب هؤلاء الفصحاء إلا بعد أن يهرتهم فصاحة القرآن وأعجزتهم.

(١) في الأصل: لها ولا، والمناسب ما أثبتناه.

(٢) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٥: «قلنا: ما شهد الفصحاء من فصاحة القرآن وعظم بلاغته إلا بصحيح، وما أنكر أصحاب الصرفة علو مرتبة القرآن في الفصاحة، قالوا: ليس بين فصاحته - وإن علّت على كل كلام فصيح - قدر ما بين المعجز والممكن، والخارق للعادة والمعتاد، فليس في طرب الفصحاء بفصاحته، وشهادتهم ببراعته، رداً على أصحاب الصرفة». (٣) سورة المدثر: ٢٤.

المُعَارَضَةِ إِذَا رَامَهَا، مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ، وَقُدْرَتِهِ عَلَى ضَرْوِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَعَدَّرَ عَلَيْهِ مَا كَانَ مِثْلُهُ عَلَى الْعَادَةِ مُمَكِّنًا مُتَأْتِيًا، ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ سَجَرَ! وَيَكُونُ قَوْلُهُ: «إِنْ هَذَا إِلَّا سِخْرٌ يُؤَثِّرُ»، إِشَارَةً إِلَى حَالِهِ وَامْتِنَاعِ مَا امْتَنَعَ عَلَيْهِ، لَا إِلَى الْقُرْآنِ.

وَهَذَا أَشْبَهَ بِالْقَصَّةِ مِمَّا تَأَوَّلَهُ السَّائِلُ، وَإِنْ كَانَ جَوَابُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَاحْتِمَالُ الْقَوْلِ لَهُ يَكْفِي فِي الْجَوَابِ.

وَأَمَّا دُخُولُ الشُّعْرَاءِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ فِي الدِّينِ، وَتَصَدِيقُهُمْ لِلرَّسُولِ ﷺ، فَإِنَّمَا يَفْتَضِي أَنْ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ - مَعَ إِبْأَتِهِمْ وَعِزَّةِ نَفْسِهِمْ - إِلَّا لَآيَةٍ ظَهَرَتْ، وَحُجَّةٍ عُرِفَتْ. وَأَيُّ آيَةٍ أَظْهَرَ! أَوْ حُجَّةٍ أَكْبَرُ مِنْ وَجْدَانِهِمْ مَا يَتَسَهَّلُ عَلَيْهِمْ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي ضَرْوَبِ الْفَصَاحَةِ وَالتُّظُّومِ - إِذَا لَمْ يَقْصِدُوا الْمُعَارَضَةَ - مُتَعَدِّرًا إِذَا قَصَدُوهَا، وَمُتَمْتِعًا إِذَا تَعَاطَوْهَا! وَهَذَا أَبْهَرُ لَهُمْ، وَأَعْظَمُ فِي نَفْسِهِمْ، وَأَحَقُّ بِإِجَابِ الْإِنْقِيَادِ وَالتَّسْلِيمِ مِمَّا يَظُنُّهُ السَّائِلُ وَأَهْلُ مَذْهَبِهِ!

وَإِنْ قَالَ: إِذَا كَانَ الْخَلْقُ عِنْدَكُمْ مَصْرُوفِينَ عَنِ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ، فَكَيْفَ تَمَكَّنَ مُسَيْلِمَةُ^(١) مِنْهَا، وَكَلَامُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُشَبِّهًا لِلْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ وَلَا قَرِيبًا، فَهُوَ مُبْطِلٌ لِدَعَاؤِكُمْ أَنَّ الصَّرْفَ عَامَّةً لَجَمِيعِ النَّاسِ؟^(٢)

(١) هُوَ أَبُو ثُمَامَةَ الْحَنْفِيُّ - نَسَبُهُ إِلَى بَنِي حَنْفِيَّةَ - الْمَشْهُورُ بِمُسَيْلِمَةِ الْكَذَّابِ، وَذَلِكَ بَعْدَ مَا ادَّعَى النَّبُوَّةَ. وَلَدَ بِالْيَمَامَةِ وَنَشَأَ بِهَا، وَفِي أَوَاخِرِ سَنَةِ ١٠ هـ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ، وَحِينَمَا عَادَ ادَّعَى النَّبُوَّةَ وَأَنَّهُ شَرِيكَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي دَعْوَتِهِ وَنَبُوَّتِهِ. وَبَعْدَ أَنْ تَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ أُعْلِنَ عَنْ دَعْوَتِهِ بِالْيَمَامَةِ وَاسْتَفْجَلَ أَمْرَهُ، فَحَارَبَهُ الْمُسْلِمُونَ سَنَةَ ١١ أَوْ ١٢ لِلْهَجْرَةِ، فَقُتِلَ فِي الْمَعْرَكَةِ وَكَانَ عَمْرُهُ حِينَئِذٍ ١٥٠ سَنَةً.

(٢) قَالَ الْمَصْنُفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٥: «فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ لَمْ يَصْرِفَ مُسَيْلِمَةُ عَمَّا أَتَى بِهِ مِنَ الْمُعَارَضَةِ؟».

قِيلَ لَهُ : تَمَكِّنْ مُسَيِّلِمَةَ الْكَذَابِ مِمَّا ادَّعَى أَنَّهُ مُعَارِضَةٌ مِنْ أَدْلٍ دَلِيلٍ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا فِي الصَّرْفَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُمْكِّنْ مِنَ الْمُعَارِضَةِ إِلَّا مَنْ لَا يَشْتَبِهُ عَلَى عَاقِلٍ - فَضْلاً عَلَى فَصِيحٍ - بَعْدَ مَا أَتَى بِهِ عَنِ الْفَصَاحَةِ ، وَشَهَادَتِهِ بِجَهْلِهِ أَوْ اضْطِرَابِ عَقْلِهِ . وَإِنَّمَا مُنِعَ مِنَ الْمُعَارِضَةِ عِنْدَنَا مِنَ الْفُصَحَاءِ مَنْ يَقَارِبُ كَلَامَهُ ، وَتَشْكِيلُ حَالِهِ . وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَكَانَتْ [حَالُ] الْفُصَحَاءِ بِأَسْرِهِمْ ، فِي التَّخْلِيَةِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُعَارِضَةِ ، حَالٌ مُسَيِّلِمَةٌ وَأَمْثَالُهُ ؛ لَوَجَبَ أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ بَعْضِهِمْ الْمُعَارِضَةُ ، إِمَّا بِمَا يَقَارِبُ أَوْ بِمَا يُدَّعَى فِيهِ الْمُقَارَبَةُ الْمُبْطَلَةُ لِلْإِعْجَازِ . وَأَنْتَ تَجِدُ هَذَا الْمَعْنَى مُسْتَوْفَى فِي الدَّلِيلِ التَّالِي لِهَذَا الْكَلَامِ ، بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى ^(١) .

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ : أَلَسْتَ تَعْتَرِفُ بِأَنَّ مُعَارِضَةَ الْقُرْآنِ لَمْ تَقَعْ مِنْ أَحَدٍ ، وَعَلَى هَذَا يَبْنِي جَمَاعَتُنَا دَلَالََةَ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ عَلَى اخْتِلَافِ طُرُقِهِمْ ؟

فَإِذَا قَالَ : نَعَمْ .

قِيلَ لَهُ : فَكَيْفَ تَقُولُ فِي مُعَارِضَةِ مُسَيِّلِمَةَ : لَا اعْتِرَاضَ بِمِثْلِهَا ؟ ! وَإِنَّمَا تَسْبِيحُ وَفُوعُ الْمُعَارِضَةِ الْمُؤَثَّرَةِ ، وَهِيَ الْمُمَاتِلَةُ أَوْ الْمُقَارَبَةُ عَلَى وَجْهِهِ يُوجِبُ اللَّبْسَ وَالْإِشْكَالَ !

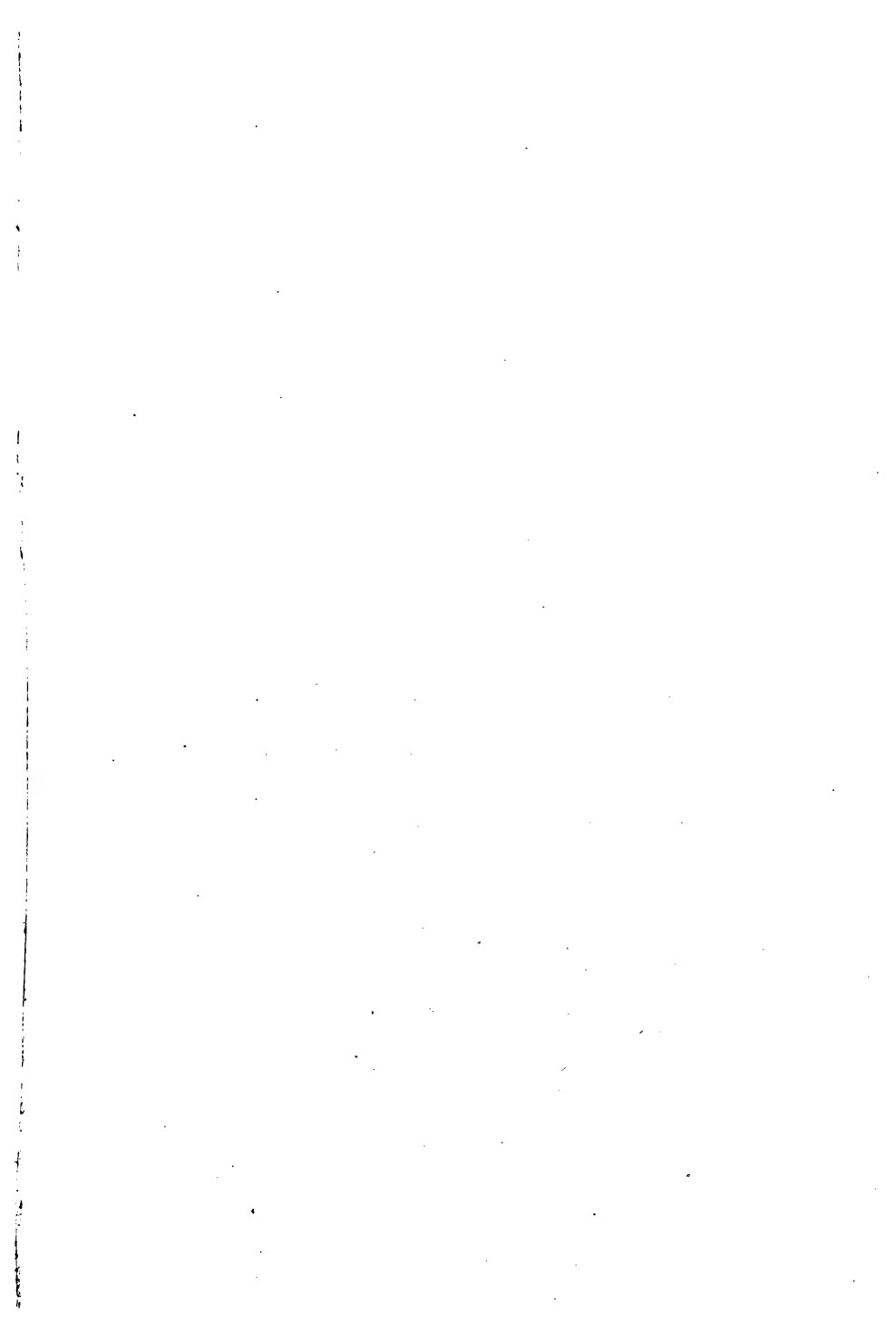
قِيلَ لَهُ : وَ عَنْ هَذِهِ الْمُعَارِضَةِ الْمُؤَثَّرَةِ صَرَفَ اللَّهُ تَعَالَى الْخَلْقَ ، فَقَدْ زَالَ الطَّعْنُ بِمُسَيِّلِمَةَ .

فَإِنْ قَالَ : فَأَجِيزُوا عَلَيَّ هَذَا الْمَذْهَبَ أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَا هُوَ أَفْصَحُ مِنَ الْقُرْآنِ !

(١) قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٥ : « قُلْنَا : لَا شَيْءَ أَبْلَغُ فِي دَلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَى النُّبُوَّةِ مِنْ تَمَكِّنِ مُسَيِّلِمَةَ مِنْ مُعَارِضَتِهِ السَّخِيفَةِ ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ مِنَ الْفُصَحَاءِ الَّذِينَ يَقَارِبُ كَلَامَهُمْ وَيَشْكَلُ حَالَهُمْ مَصْرُوفاً ، لِعَارِضَ كَمَا عَارِضَ مُسَيِّلِمَةَ ؛ فَتَمَكِّنِ مُسَيِّلِمَةَ مِنْ مُعَارِضَتِهِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى مَا نَقُولُهُ فِي الصَّرْفَةِ » .

قِيلَ لَهُ: هَذَا لَوْ أَجَزْنَاهُ لَمْ يَقْدَحْ فِي إِعْجَازِهِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَّرْنَاهُ، بَلْ كَانَ
أَدْخَلَ لَهُ فِي الْإِعْجَازِ، غَيْرَ أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا بِالامْتِحَانِ وَالِاسْتِقْرَاءِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي عَالِي
فَصِيحِ الْعَرَبِ مَا يَتَجَاوَزُ فَصَاحَةَ الْقُرْآنِ، بَلْ لَمْ نَجِدْ فِي جَمِيعِ كَلَامِهِمْ مَا يُسَاوِي
كَثِيرًا مِنَ الْقُرْآنِ، مِمَّا يَظْهَرُ الْفَصَاحَةُ فِيهِ خِلَافَ ظُهُورِهَا فِي غَيْرِهِ. وَهَذَا مَوْفُوفٌ
عَلَى السَّبْرِ وَالِاخْتِبَارِ. وَكُلُّ مَنْ كَانَ فِي مَعْرِفَةِ الْفَصَاحَةِ أَقْوَى كَانَ بِمَا ذَكَّرْنَاهُ
أَعْرَفَ.





[في صَرْفِ الله تعالى العرب عن المعارضة]

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى صَرَفَ فَصَحَاءَ الْعَرَبِ عَنِ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ، وَحَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ تَعَاطِي مَقَابِلَتِهِ:

أَنَّ الْأَمْرَ لَوْ كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ - وَكَانَ تَعَذُّرُ الْمُعَارَضَةِ الْمُبْتَغَاةِ وَالْعُدُولُ عَنْهَا لِعِلْمِهِمْ بِفَضْلِهِ عَلَى سَائِرِ كَلَامِهِمْ فِي الْفَصَاحَةِ وَتَجَاوُزِهِ لَهُ فِي الْجَزَالَةِ - لَوَجِبَ أَنْ تَقَعَ مِنْهُمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ الَّذِينَ خُوطِبُوا بِالتَّحْدِي وَالتَّقْرِيعِ، وَوُجِّهُوا بِالتَّعْنِيفِ كَانُوا مَتَى أَضَافُوا فَصَاحَةَ الْقُرْآنِ إِلَى فَصَاحَتِهِمْ وَقَاسُوا كَلَامَهُ بِكَلَامِهِمْ عَلِمُوا أَنَّ الْمَزِيَّةَ بَيْنَهُمَا إِنَّمَا تَظْهَرُ لَهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ نَقَصَ عَنْ طَبَقَتِهِمْ وَنَزَلَ عَنْ دَرَجَتِهِمْ، وَدُونَ النَّاسِ جَمِيعاً مِمَّنْ لَا يَعْرِفُ الْفَصَاحَةَ وَلَا يَأْنَسُ بِالْعَرَبِيَّةِ.

وَكَانَ مَا عَلَيْهِ دَوُو الْمَعْرِفَةِ بِفَصِيحِ الْكَلَامِ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا - مِنْ خَفَاءِ الْفَرَقِ عَلَيْهِمْ بَيْنَ مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ وَبَيْنَ فَقَرِ الْعَرَبِ الْبَدِيعَةِ وَكَلِمِهِمِ الْعَرَبِيَّةِ - سَابِقاً عِنْدَهُمْ، مُتَقَرِّراً فِي نَفُوسِهِمْ، فَأَيُّ شَيْءٍ قَعَدَ بِهِمْ عَنْ أَنْ يَعْمَدُوا^(١) إِلَى بَعْضِ أَشْعَارِهِمِ الْفَصِيحَةِ وَالْفَاضِلَةِ الْمَنْشُورَةِ الْبَلِيغَةِ فَيُقَابِلُوهُ بِهِ، وَيَدَّعُوا أَنَّهُ مُمَازِلٌ لِفَصَاحَتِهِ وَزَائِدٌ عَلَيْهَا، لَا سِيَّما وَخَصْمُنَا فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ يَدَّعِي أَنَّ التَّحْدِي وَقَعَ

(١) فِي الْأَصْلِ: يَعْتَمِدُوا، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

بالفصاحة دون النظم وغيره من المعاني المدعاة في هذا الموضع؟! فسواء حصلت المعارضة بمنظوم الكلام أو بمثوره، فمن^(١) هذا الذي كان يكون الحكم في هذه الدعوى، وجماعة الفصحاء أو جمهورهم كانوا حرب النبي ﷺ ومن أهل الخلاف لدعوته والصمود عن محجته؛ لا سيما في بدو الأمر وأوله، وقبل أوان استقرار الحجة وظهور الدعوة وكثرة عدد الموافقين، وتظافر الأنصار والمهاجرين؟

ولا تعمل إلا على هذه الدعوى، (لو حصلت لردّها)^(٢) بالتكذيب من كان في حرب النبي ﷺ من الفصحاء، أما كان اللبس يحصل، والشبهة تقع لكل (من لم يساوها، ولا في المعرفة)^(٣) من المستحيين للدعوة والمنحرفين عنها من العرب، ثم لطوائف الناس جميعاً، كالفرس والروم والتürk، ومن مائلهم ممن لا حظ له في العربية؟

وعند تقابل الدعاوى في وفوق المعارضة موقعها، وتعارض الأقوال في الإصابة بها مكانها، تتأكد^(٤) الشبهة، وتعظم المحنة، ويرتفع الطريق إلى إصابة الحق؛ لأن الناظر إذا رأى جل الفصحاء - وأكثرهم يدعي وفوق المكافاة^(٥) والمثالية، وقوماً منهم ينكر ذلك ويدفعه - كان أحسن أحواله أن يشك في القولين، ويجوز [على] كل واحد منهما^(٦) الصدق والكذب؛ فأي شيء يبقى من

(١) في الأصل: ومن، وما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) كذا في الأصل، ولعله: ولو حصلت وردّها.

(٣) كذا في الأصل.

(٤) في الأصل: ممّا تتأكد، والمناسب ما أثبتناه.

(٥) أي المساواة.

(٦) في الأصل: منهم، وما أثبتناه مناسب للسياق.

المُعْجَزَ بَعْدَ هَذَا؟! وَالْإِعْجَازُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَطْعِ عَلَى تَعَدُّرِ الْمُعَارَضَةِ عَلَى الْقَوْمِ، وَقُصُورِهِمْ عَنِ الْمُمَازِلَةِ أَوْ الْمُقَارَبَةِ.

والتَّعَدُّرُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بَعْدَ حُصُولِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَمْ تَقْعَ مَعَ تَوْفُرِ الدَّوَاعِي وَقُوَّةِ الْأَسْبَابِ؛ فَكَانَتْ حِينَنِي لَا تَقْعُ الْإِسْتِجَابَةُ مِنْ عَاقِلٍ، وَلَا الْمُوَازَرَةُ مِنْ مُتَنَبِّينَ.

وَلَيْسَ يَحْجِزُ الْعَرَبَ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ وَرَعٌ وَلَا حَيَاءٌ؛ لِأَنَّا وَجَدْنَاهُمْ لَمْ يَرْعَوْا عَنِ السَّبِّ وَالْهَجَاءِ، وَلَمْ يَسْتَحْيُوا مِنَ الْقَذْفِ وَالْإِفْتِرَاءِ. وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَكُونُ حُجَّةً وَلَا شُبْهَةً، بَلْ هُوَ كَاشِفٌ عَنِ شِدَّةِ حَقِّقِهِمْ، وَقُوَّةِ عَدَاوَتِهِمْ، وَأَنَّ الْحَيَرَةَ قَدْ بَلَغَتْ بِهِمْ إِلَى اسْتِحْسَانِ الْقَبِيحِ الَّذِي كَانَتْ نُفُوسُهُمْ تَأْبَاهُ وَتَعَافُهُ، وَطِبَاعُهُمْ تَشْنَأُهُ وَتَنْفِرُ مِنْهُ! وَأَخْرَجَهُمْ ضَبَقُ الْخِنَاقِ وَقِصَرُ الْبَاعِ إِلَى أَنْ أَحْضَرَ أَحَدَهُمْ^(١) أَخْبَارَ رُسْتَمَ وَاسْفَنْدِيَارَ^(٢)، وَجَعَلَ يَقْصُصُ بِهَا، وَيُوهِمُ النَّاسَ أَنَّهُ قَدْ عَارَضَ، وَأَنَّ الْمَطْلُوبَ بِالتَّحْدِي هُوَ الْقِصَصُ وَالْأَخْبَارُ!

(١) هُوَ النَّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَلْقَمَةَ الْقَرْشِيِّ، مِنْ شَخْصِيَّاتِ قَرِيشٍ وَشَجْعَانِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَابْنُ خَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. كَانَ مِنْ أَلَدِّ خُصُومِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْإِسْلَامِ، يُقَالُ إِنَّهُ كَانَ مُطَّلِعًا عَلَى كُتُبِ الْفَرَسِ وَتَوَارِيخِهِمْ، حَيْثُ كَانَ أَكْثَرَ تِجَارَتِهِ مِنْ بِلَادِ فَارَسَ، فَكَانَ يَسْمَعُ أَخْبَارَ الْفَرَسِ وَتَوَارِيخِهِمْ فَيَقْصُّهَا وَيُرْوِيهَا لِقَرِيشٍ، وَيَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ مُحَمَّدًا يَحْدِثُكُمْ بِحَدِيثِ عَادَ وَثُمُودَ، وَأَنَا أَحَدْتُكُمْ بِحَدِيثِ رُسْتَمَ وَاسْفَنْدِيَارَ وَأَخْبَارِ الْأَكَاسِرَةِ، فَكَانُوا يَسْتَمْلِحُونَ حَدِيثَهُ وَيَتْرَكُونَ اسْتِمَاعَ الْقُرْآنِ. وَقَدْ نَزَلَتْ فِي حَقِّهِ عِدَّةُ آيَاتٍ تَذَمُّهُ وَتَرُدُّ عَلَيْهِ. قَتَلَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ صَبْرًا.

(٢) أَمَّا رُسْتَمُ فَهُوَ ابْنُ دِسْتَانَ، مِنْ شَجْعَانَ فَارَسَ الْمَشْهُورِينَ وَمِنْ قَادَةِ جِيُوشِ الْأَكَاسِرَةِ، وَأَمَّا اسْفَنْدِيَارُ فَهُوَ مِنْ مُلُوكِ بِلَادِ فَارَسَ. وَيَعْدَانِ مِنْ شَخْصِيَّاتِ الْفَرَسِ الْأَسْطُورِيَّةِ، وَقَدْ خَلَدَ الشَّاعِرُ الْفَارِسِيُّ أَبُو الْقَاسِمِ الْفَرْدَوْسِيُّ الطُّوسِيُّ ذَكَرَ وَقَائِعَهُمَا وَحُرُوبَهُمَا فِي مِلْحَمَتِهِ الْعَالَمِيَّةِ الْخَالِدَةِ الْمُسَمَّاةِ بِ(شَاهَنَامَةِ).

و لَيْسَ يَبْلُغُ بِهِمُ الْأَمْرُ إِلَى هَذَا وَ هُمْ مُتَمَكِّنُونَ مِمَّا يُوقِعُ الشُّبْهَةَ، وَ يُضْعِفُ أَمْرَ الدَّعْوَةِ، فَيَعْدِلُوا مِنْهُ مُخْتَارِينَ، وَ أَحْلَاهُمْ وَ إِنْ وَفَّرَتْ، وَ عُقُولُهُمْ وَ إِنْ كَمَلَتْ، وَ أَدْعَى أَنَّهَا تَمْنَعُ أَمْثَالَهُمْ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى الْمُبَاهَاةِ، وَ التَّظَاهُرِ بِالْمُكَابَرَةِ، وَ ادَّعَاءِ مَا تَشْهَدُ أَنْفُسُهُمْ بِبُطْلَانِهِ، وَ تُوقِنُ قُلُوبُهُمْ بِفَسَادِهِ؛ فَإِنَّ الْحَالَ الَّتِي دُفِعُوا إِلَيْهَا حَالٌ تُبْسِرُ الْعَسِيرَ، وَ تُصَغِّرُ الْكَبِيرَ، وَ مَنْ أَشْرَفَ عَلَى الْهَوَانِ بَعْدَ الْعِزَّةِ وَ الْفُضُورِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ خَفَّ حِلْمُهُ، وَ عَزَبَ^(١) عِلْمُهُ، وَ رَكِبَ مَا كَانَ لَا يَرْتَكِبُهُ، وَ أَقْدَمَ عَلَى مَا كَانَ لَا يُقْدِمُ عَلَيْهِ.

و لَيْسَ يُمْكِنُ أَحَدًا أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يَهْتَدِ إِلَيْهِ الْعَرَبُ، وَ أَنَّهُ لَوْ اتَّفَقَ خَطُورُهُ بِبَالِهِمْ لَفَعَلُوهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَتَّفَقْ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مِنَ الْفُطْنَةِ وَ اللَّبَابَةِ عَلَى مَا لَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ مَعَهُ أَنْفَذُ الْكِيدَيْنِ، وَ أَلْطَفُ الْحِيلَتَيْنِ، فَضَلَّ عَنْ أَنْ يَذْهَبُوا عَنِ الْحِيلَةِ وَ هِيَ بَادِيَةٌ، وَ يَعْدِلُوا عَنِ الْمَكِيدَةِ وَ هِيَ غَيْرُ خَافِيَةٍ.

هَذَا، مَعَ صِدْقِ الْحَاجَةِ وَ قُوَّتِهَا، وَ ضَيْقِ الْحَالِ وَ شِدَّتِهَا، وَ الْحَاجَةِ تَفْتَقُ الْحِيلَةَ، وَ تُبْدِي الْمَكُونِ، وَ تُظْهِرُ الْمَصُونِ.

وَ هَبْ لَمْ يَفْطَنُوا لَذَلِكَ بِالْبَدِيَّةِ وَ قَبْلَ الْفِكْرَةِ، كَيْفَ لَمْ يَقْعُوا عَلَيْهِ مَعَ التَّغْلُغِ، وَ يَظْفِرُوا بِهِ مَعَ التَّوَصُّلِ؟! وَ كَيْفَ لَمْ يَتَّفَقْ لَهُمْ مَعَ فَرَطِ الذِّكَاءِ وَ جَوْدَةِ الْآرَاءِ، مِنْ الْكَيْدِ إِلَّا أَضَعَفَهُ، وَ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا أَسَخَفَهُ؟! وَ هَذَا مِنْ قَبِيحِ الْعَقْلَةِ الَّتِي يَنْتَزِعُ الْقَوْمُ عَنْهَا، وَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِخِلَافِهَا.

و لَيْسَ يَرُدُّ مِثْلُ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ مِنْ مُوَافِقٍ فِي إعْجَازِ الْقُرْآنِ، وَ إِنَّمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ مَنْ خَالَفَنَا فِي الْمِلَّةِ، إِذَا بَهَرَتْهُ الْحُجَّةُ وَ أَعْجَزَتْهُ الْحِيلَةُ، فَيَرْمِي الْعَرَبَ بِالْبَلْبَةِ وَ الْعَقْلَةِ، وَ يَقُولُ: لَعَلَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ الْمُعَارَضَةَ أَنْجَعُ وَ أَنْفَعُ، وَ طَرِيقَ الْحُجَّةِ

أَصَوَّبَ وَأَقْرَبَ؛ لَأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا أَصْحَابَ نَظَرٍ وَفِكْرٍ! وَإِنَّمَا كَانَتْ الْفَصَاحَةُ صَنَعَتَهُمْ، وَالبَلَاغَةُ طَرِيقَتَهُمْ، فَعَدَلُوا إِلَى الْحَرْبِ الَّتِي هِيَ أَشْفَى لِلْقَوْمِ، وَأَحْسَمُ لِلطَّمَعِ.

و هذا الاعتراضُ إِذَا وَرَدَ عَلَيْنَا، كَانَتْ كَلِمَةُ جَمَاعَتِنَا وَاحِدَةً فِي رَدِّهِ، وَقُلْنَا فِي جَوَابِهِ: إِنَّ الْعَرَبَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا نَظَّارِينَ، فَلَمْ يَكُونُوا عَقْلَةً مَجَانِينَ، وَ فِي الْعُقُولِ كُلِّهَا - وَافِرْهَا وَ نَاقِصِهَا - أَنَّ مُسَاوَاةَ الْمُتَحَدِّي فِي فِعْلِهِ وَ مُعَارَضَتِهِ بِمِثْلِهِ، أَبْلَغُ فِي الْإِحْتِجَاجِ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ، وَ أَقْوَى فِي فُلِّ غَرِبِهِ^(١) مِنْ كُلِّ قَوْلٍ.

و لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ تَذْهَبَ الْعَرَبُ الْأَلْبَاءُ، عَمَّا لَا يَذْهَبُ عَنْهُ الْعَامَّةُ الْأَغْيَاءُ! وَ الْحَرْبُ غَيْرُ مَانِعَةٍ مِنَ الْمُعَارَضَةِ، وَ لَا صَارِفَةٍ عَنِ الْمُقَابَلَةِ. وَ قَدْ كَانُوا يَسْتَعْمِلُونَ فِي حُرُوبِهِمْ مِنَ الْإِرْتِجَازِ مَا لَوْ جَعَلُوا^(٢) مَكَانَهُ مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ كَانَ أَنْفَعَ لَهُمْ، وَ أَجْدَى عَلَيْهِمْ. مَعَ أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ أَوَانِ الْحَرْبِ مِنَ الزَّمَانِ مَا يَتَسَبَّحُ بَعْضُهُ لِلْمُعَارَضَةِ، إِنَّ كَانَتْ الْحَرْبُ شَغَلَتْ عَنْهَا، وَاقْتَطَعَتْ دَوْنَهَا.

و هَذَا بَعِيْنُهُ كَافٍ فِي جَوَابِ مَنْ يَعُدُّ كَفَّهُمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ بِمَا يُقَارِبُ وَ يَقَعُ بِهِ اللَّبْسُ عَلَى غَيْرِهِمْ؛ لَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْطَنُوا لِذَلِكَ وَ لَمْ يَنْتَبَهُوا عَلَيْهِ، وَ لِأَنَّ الْحَرْبَ كَانَتْ عِنْدَهُمْ أَوْلَى وَ أَحَرَى.

عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ قَدَّمُوا الْمُعَارَضَةَ أَمَامَ الْحَرْبِ، وَ جَعَلُوهَا مَكَانَ الْهَجَاءِ وَ السَّبِّ، لَمْ يَجْتَمِعْ بِإِزَائِهِمْ مَنْ يَحْتَاجُونَ إِلَى مُحَارَبَتِهِ وَ يَجْتَهِدُونَ فِي مُغَالَبَتِهِ، وَ لَا سَتَغْنُوا بِهَا عَنْ جَمِيعِ مَا تَكْلِفُوهُ مِنَ التَّعَبِ، أَوْ أَكْثَرِهِ.

وَ فِي إطباقِ الْكُلِّ عَلَى الْإِمْسَاكِ عَنِ الْمُعَارَضَةِ أَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُمْ عَنْهَا مَصْرُوفُونَ، وَ عَنْ تَعَاطِيهَا مُقْتَنَطُونَ.

(١) فُلُّ غَرِبِهِ: أَي تَلَمَّ حَدِّسِفِهِ، وَ التَّعْبِيرُ مُجَازِيٌّ، وَ يَقْصِدُ بِهِ إِفْحَامَهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: جَعَلُوهُ، وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

وإنما لم نذكر جميع ما يمكن الاعتراض به في هذا الدليل، مثل قولهم: فلعلّ العدول عن المعارضة، إنما كان لاستيغارهم أمره، واستيغادهم تمام مثله، وأن الأمر لما استفحل وانتظم وتكاثر الأعوان والأصحاب، علموا أن المعارضة لا تُغني، وأن الحرب أنجز، فصاروا إليها، أو لأنهم علموا زيادة كلامهم على كلامه، في معنى الفصاحة، وفضله في الجزالة، وأن بينهما من ذلك ما لا يكاد يخفى على أحد من الفصحاء، وأروا من إقدامه على تحديهم وتقريعهم ما رأوا معه أن الحزم في الإمساك عنه والعدول عن مقابلته، كما يفعل أهل التحصيل [مع] من تحداهم وقرعهم بما لا يشتهى على أحد فضلهم فيه وتقدمهم له؛ لولا أنهم أشفقوا من أن يعارضوه فيحصل الخلاف والتجاذب في المساواة بالمعارضة أو المقاربة، ويتردد في ذلك الكلام، ويمتد الزمان، فتقوى شوكته وتكثر عدته، فخرجوا إلى الحرب لقطع المادة، أو لأنهم علموا أن المعارضة إنما تمكن^(١) من علم فيها المماثلة أو المقاربة، وهم العدو اليسير، إذا أنصفوا أيضاً من نفوسهم، ولم يتبعوا أهواءهم.

فأما طوائف المتبعين وعامة المستجيبين الذين بهم الضرّة وفيهم الكثرة، ممن لا يعلم المفاضلة بين الفصاحتين؛ فإن المعارضة لا تكفهم ولا يرفعون بمثلها رأساً؛ لأنهم لم يستجيبوا بالحجة، فتشككهم الشبهة. وإنما انقادوا بالتقليد وحسن الظن، أو لبعض أغراض الدنيا. ومثل هؤلاء لا يُفرغ فيهم إلا إلى السيف؛ لأن هذه الاعتراضات وما ماثلها متى صحت، قدحت في أن ترك القوم للمعارضة المؤثرة، إنما كان للتعذر.

وإنما وجهنا دليلنا هذا إلى من يعترف معنا بأن هذه المعارضة لم تنفع، وأنها لم

(١) في الأصل: ينبئ، ولعل المناسب ما أثبتناه.

تَفَعُّ لِلتَّعَذُّرِ دُونَ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْذَارِ الْمُدَّعَاةِ. وَكَانَ مَا قَصَدْنَا^(١) بِهِ إِلَى التَّعَذُّرِ إِنَّمَا هُوَ لِلصَّرْفَةِ لَا لِقَرْطِ الْفَصَاحَةِ، فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَتَجْعَلَهُ عَذْرًا فِي تَرْكِ الْمُعَارَضَةِ الَّتِي أَلْزَمْنَا وَقُوعَهَا مَنْ يُخَالِفُ فِي الصَّرْفَةِ، وَيُؤَافِقُ فِي جُمْلَةٍ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، لِأَنَّهُ رَاجِعٌ عَلَيْهِ وَعَائِدٌ إِلَيْهِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ مُسْتَقْصَى فِي الْكُتُبِ، وَقَدْ مَضَى فِي أَثْنَاءِ كَلَامِنَا فِي هَذَا الدَّلِيلِ مَا إِنْ حُصِّلَ أَمَكَّنَ أَنْ تَسْقُطَ بِهِ جَمِيعُ هَذِهِ الشُّبْهَاتِ وَنَظَائِرِهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يَعْلَمُونَ ضَرُورَةَ فَرْقٍ مَا بَيْنَ فَصِيحٍ كَلَامِهِمْ وَفَصَاحَةِ الْقُرْآنِ، فَكَيْفَ تَدْعُونَ مَعَ ذَلِكَ - فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ - أَنَّهُ مُسَاوَةٌ، وَالْجَمْعُ الْكَثِيرُ مِنَ الْعُقَلَاءِ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ ادِّعَاءُ مَا يُضْطَرُّونَ إِلَى بَطْلَانِهِ، وَإِنْكَارِ مَا يُضْطَرُّونَ إِلَى صِحَّتِهِ؟!

وَلَوْ جَازَ عَلَى الْجَمَاعَاتِ مِثْلُ هَذَا لَمْ تُنْكِرْ أَنْ يَسْأَلَ إِنْسَانٌ بِمَدِينَةِ السَّلَامِ عَنِ الْجِسْرِ^(٢)، وَيَسْتَرْشِدَ إِلَيْهِ، فَيُخْبِرَهُ جَمِيعُ أَهْلِهَا أَوْ جُمُهُورُهُمْ بِأَنَّهُ فِي خِلَافٍ جِهَتِهِ، أَوْ يَجْحَدُونَهُ وَجُودَ الْجِسْرِ جُمْلَةً! وَإِذَا اسْتَحَالَ هَذَا فَالْأَوَّلُ مِثْلُهُ.

قِيلَ لَهُ: هَذِهِ الدَّعْوَى عَلَى النَّاسِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا، مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَجَعَلُوهَا أَسَاءً وَعِمَادًا، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَلَا خَافِيَةَ الْفَسَادِ.

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَجْتَمَعَ الْعُقَلَاءُ الْكَثِيرُونَ عَلَى إِنْكَارِ مَا يَعْلَمُونَهُ ضَرُورَةً، وَالْإِخْبَارِ بِمَا يَعْلَمُونَ خِلَافَهُ ضَرُورَةً، إِذَا اجْتَلَبُوا بِذَلِكَ نَفْعًا، أَوْ دَفَعُوا بِهِ ضَرَرًا. لِأَنَّا

(١) فِي الْأَصْلِ: قَصَدْنَا، وَالظَّاهِرُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

(٢) يَشُقُّ نَهْرُ دَجْلَةِ مَدِينَةِ السَّلَامِ بَغْدَادَ وَيَجْعَلُهَا نَصْفَيْنِ: الْكَرْخَ فِي الْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ، وَالرَّصَافَةَ فِي الْجَانِبِ الشَّرْقِيِّ، وَيُرْبِطُ الْجَانِبَيْنِ جِسْرٌ وَرَدَّ ذِكْرُهُ فِي كُتُبِ التَّارِيخِ وَالْخِطِّ، هُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ الْجَهْمِ فِي رَأْيَيْنِهِ الْمَشْهُورَةِ: عُبُيُونَ الْمَهَا بَيْنَ الرُّصَافَةِ وَالْجِسْرِ جَلَبَنَ الْهَوَى مِنْ حَيْثُ أُدْرِى وَلَا أُدْرِى

تَعْلَمُ أَنَّ بَعْضَ السَّلَاطِينِ الظَّلَمَةِ لَوْ بَحَثَ عَنْ أُمُوالِ رَعِيَّتِهِ، وَارَادَ مَعْرِفَةَ أحوَالِهِمْ، لِيُغْلِبَهُمْ عَلَيْهَا وَيَسْلُبَهُمْ، فَاسْتَدْعَى أَهْلَ بَلَدِهِ وَفِيهِمُ الْكَثْرَةُ الَّتِي تَمْنَعُ مِنَ التَّوَاطُّو، ثُمَّ سَأَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى انْفِرَادٍ عَنْ حَالِهِ فَطَالَبُهُ بِمَالِهِ، لَكَذَّبَهُ فِيهِ، وَلَمَّا صَدَقَهُ عَنْهُ، وَلاَمْتَنَعَ مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَيْهِ وَإِرشادِهِ إِلَيْهِ. وَهُوَ يَعْلَمُ مَكَانَهُ وَيَقِفُ عَلَى مَبْلَغِهِ، وَلَكِنْ شُخَّ الْقَوْمُ بِالْمَالِ وَإِشْفَاقُهُمْ عَلَيْهِ يَقُومُ مَقَامُ التَّوَاطُّوِ وَالِاتِّفَاقِ.

إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْزٍ - قِيَاساً عَلَى ذَلِكَ - أَنْ يُخْبِرُوا بِخَبَرٍ وَاحِدٍ لَهُ صِغَةً وَاحِدَةً، مِنْ غَيْرِ مُوَاطَاةٍ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ تَفَرِّقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ لِكُذْبِهِ^(١)، وَتُوجِبُ حَاجَةَ أَحَدِهِمَا إِلَى الْمُوَاطَاةِ، وَاسْتِغْنَاءَ الْآخَرِ عَنْهَا.

وَفِي هَذَا كَلَامٌ كَثِيرٌ قَدْ أَحْكَمَهُ أَصْحَابُنَا الْإِمَامِيَّةُ فِي مَوَاضِعَ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْكِتْمَانِ وَالْإِخْبَارِ، وَما يَحْتَاجُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى تَوَاطُّوٍ وَما لَا يَحْتَاجُ، فَلِذَلِكَ اقْتَصَرْنَا عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَهِيَ كَافِيَةٌ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا جازَ ما ذَكَرْتُمُوهُ فِي الْجَمَاعَةِ الَّتِي يَسْأَلُهَا^(٢) السُّلْطَانُ عَنْ أُمُوالِهَا، فَتَكْتُمُهَا، أَوْ تَدَّعِي فِيهَا ما يَعْلَمُ خِلَافَهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُخْبِرُ عَنْ مَالِهِ، فَإِذَا كَذَّبَ فِي الْخَبَرِ عَنْهُ فَإِنَّمَا كَذَّبَ فِي غَيْرِ ما كَذَّبَ الْآخَرُ فِيهِ. وَمُخْبِرَاتُ أَخْبَارِهِمْ مُخْتَلِفَةٌ، وَإِذَا اخْتَلَفَتْ جازَ هَذَا فِيهَا، وَفَارَقَتْ الْإِخْبَارَ عَنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَكِتْمَانِهِ.

وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الاسْتِدْرَاكَ لَا يُغْنِي فِي دَفْعِ كَلَامِنَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَيْضاً أَنْ يَدَّعِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفُصَحَاءِ فِي بَعْضِ الْكَلَامِ أَنَّهُ مُعَارِضَةٌ لِلْقُرْآنِ، وَيَكُونُ ما يَدَّعِي الْوَاحِدُ مِنْهُمْ أَنَّهُ مُعَارِضَةٌ لِغَيْرِ الَّذِي ادَّعَى الْآخَرُ ذَلِكَ فِيهِ. وَلا يَمْنَعُ كَثَرَتُهُمْ مِنْ هَذِهِ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُخْبِرُوا عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ.

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالظَّاهِرُ وَجُودُ اضْطِرَابٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: يَسْلُبُهَا، وَما أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ.

عَلَى أَنَّهُ لَوْ قَدَّرْنَا أَنَّ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ الَّتِي وَصَفْنَا حَالَهَا وَكَثَرَتْهَا نَسَبًا أَوْ رَجُلًا صَالِحًا يَتَّفِقُونَ عَلَى وَلَايَتِهِ وَتَعْظِيمِهِ، وَيَتَدَيَّنُونَ بِدَفْعِ الْمَكَارِهِ عَنْهُ، وَأَنَّ بَعْضَ الظَّالِمِينَ جَمَعَهُمْ وَسَأَلَهُمْ عَنْ مَكَانِهِ، وَغَلَبَ فِي ظُنُونِهِمْ أَنَّهُمْ إِنْ دَلَّوْهُ عَلَى مَوْضِعِهِ قَتَلَهُ، لَعَلَّمْنَا أَنَّهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يُنْكِرُوا مَعْرِفَةَ مَكَانِهِ، وَيَمْتَنِعُوا مِنَ الْإِرْشَادِ إِلَيْهِ؛ وَإِنْ قَوِيَ فِي نَفْسِهِمْ أَنَّ النَّبِيَّ أَوْ الصَّالِحَ لَا يَنْجُو مِنْ يَدِ هَذَا الظَّالِمِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْتَهِي عَنْ الْبَحْثِ عَنْهُ وَالتَّنْقِيرِ ^(١) عَنْ مَكَانِهِ إِلَّا بَأَنْ يُخْبِرُوهُ بِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنْ بَلَدِهِمْ وَبَعْدَ عَنْهُمْ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَيْضًا أَنْ يُخْبِرَهُ الْجَمَاعَةُ بِذَلِكَ.

فَقَدْ جَارَ عَلَى الْجَمَاعَةِ الْكَثِيرَةُ أَنْ تَدَّعِي فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ مَا يُعْلَمُ خِلَافَهُ، وَتَكُنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ الَّذِي يَقِفُ عَلَى مَكَانِهِ.

فَأَمَّا التَّشْنِيعُ بِكِتْمَانِ الْجِسْرِ فَإِنَّمَا يَعُدُّ كِتْمَانُ مِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَاعِيَ يَدْعُو إِلَيْهِ، وَلِشُهْرَةِ مَكَانِ الْجِسْرِ أَيْضًا، وَأَنَّهُ مِمَّا يَظْهَرُ عَلَيْهِ بِأَهْوَنِ سَعْيٍ وَأَيْسَرِ أَمْرٍ، وَلِكثَرَةِ عَدَدِ الْمُخْبِرِينَ عَنْهُ وَالْعَارِفِينَ بِهِ. وَمَا يَكُونُ الْكِتْمَانُ نَافِعًا لَخَبْرِهِ وَمَاجِيًا لِأَثَرِهِ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَلَكِنْ لَيْسَ يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ لِأَهْلِ الْبَلَدِ فِي أَحَدِ جَانِبَيْهِ ذَخَائِرُ جَمَّةٌ وَوَدَائِعُ وَتَجَارَاتُ كَثِيرَةٌ وَبَضَائِعُ، وَيَقْصِدُهُمْ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ بَعْضُ الْجَائِرِينَ؛ فَيَسْأَلُهُمْ عَنْ مَكَانِ الْجِسْرِ لِيَجْزِيَ عَلَيْهِ، فَيُخَوِّزُ أَمْوَالَهُمْ. وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ سَوَالَهُ لَذَلِكَ لَا لغيرِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَجِدُ مُخْبِرًا عَنِ الْجِسْرِ سِوَاهُمْ، وَلَيْسَ مَعْنَى يَطُولُ مُقَامُهُ بَيْنَهُمْ فَيَقِفُ عَلَى مَكَانِهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِبَعْضِ أَصْحَابِهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَلَقَّوْهُ ^(٢) جَمِيعُهُمْ بِالْجُحُودِ وَالْإِنْكَارِ، سِوَاءَ أَفْرَدَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِالسُّوَالِ أَوْ ضَمَّهُ إِلَى غَيْرِهِ. بَلْ هُوَ لَا يَحَالُ لَهُمْ هَذِهِ مُلْجَأُونَ إِلَى الْكِتْمَانِ وَتَرْكِ الْاعْتِرَافِ.

(١) تَقَرُّتْ عَنِ الْأَمْرِ: إِذَا بَحِثْتُ عَنْهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: أَنْ يَتَلَقَّاهُمْ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

وَإِذَا جَاَزَ هَذَا عَلَى الْجَمَاعَاتِ الْكَثِيرَةِ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، فَقَدْ بَطَلَ مَا اعْتَرَضَ بِهِ السَّائِلُ وَزَالَتْ شَنَاعَتُهُ.

وَبَعْدُ، فَقَدْ قَالَ الْقَوْمُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا؛ وَهُمْ يَعْلَمُونَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ضَرُورَةَ خِلَافِ ذَلِكَ، وَ يَعْلَمُونَ أَيْضاً أَنَّ كُلَّ سَامِعٍ لِهَذَا الْكَلَامِ مِنَ الْفُصَحَاءِ يَعْلَمُ كَذِبُهُمْ فِيهِ، وَلَمْ يَمْنَعُهُمْ - وَهُمْ كَثِيرٌ - الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ مِنْ ادِّعَاءِ خِلَافِهِ، فَكَذَلِكَ [لَمْ] يَمْنَعُهُمْ عِلْمُهُمْ بِفَضْلِ فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ عَلَى فَصَاحَتِهِمْ مِنْ أَنْ يَدَّعُوا فِي بَعْضِ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ مُمَازِلٌ لَهُ. بَلْ إِذَا جَاَزَ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلُ - وَلَيْسَ مِمَّا يَدْخُلُ بِهِ شُبْهَةٌ عَلَى أَحَدٍ - كَانَ الثَّانِي أَوْلَى بِالْجَوَازِ وَأَحْرَى، وَهُوَ مِمَّا يُوقِعُ كُلَّ شُبْهَةٍ وَيُوجِبُ كُلَّ شَكٍّ. وَهَذَا بَيِّنٌ لَنَاظِرٍ.

فَإِنْ قَالَ: هَذَا الْقَوْلُ - وَهُوَ: لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا - إِنَّمَا قَالَهُ (١) أُمِّيَّةٌ بَنُ خَلْفِ الْجُمَحِيِّ (٢)، وَالْوَاحِدُ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْإِخْبَارُ بِمَا يُضْطَرُّ إِلَى خِلَافِهِ، إِذَا فَرَطَ غَضَبُهُ وَقَوِيَتْ عَصَبِيَّتُهُ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْجَمَاعَاتُ الْكَثِيرَةُ، وَكَلَامُنَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى جَمِيعِ الْفُصَحَاءِ الَّذِينَ لَا يَجُوزُ هَذَا عَلَيْهِمْ!

قِيلَ لَهُ: إِنْ كَانَ قَائِلُ هَذَا هُوَ أُمِّيَّةٌ بَنُ خَلْفِ الْجُمَحِيِّ - حَسَبَ مَا ذَكَرْتَ - فَمَا رَأَيْنَا أَحَدًا مِنَ الْفُصَحَاءِ كَذَبَهُ وَلَا بَكَّتَهُ (٣)، وَقَدْ سَمِعُوا كَلَامَهُ وَاتَّصَلَ بِهِمْ!

وَالْإِمْسَاكُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ وَإِظْهَارُ الرُّضَا يَقُومُ مَقَامَ الْمُشَارَكَةِ فِي الدَّعْوَى وَالتَّصْدِيقِ لَهَا، فَأَلَّا وَقَعَتِ الْمَعَارَضَةُ أَيْضاً مِنْ أَحَدِهِمْ لِقُوَّةِ الْغَضَبِ

(١) فِي الْأَصْلِ: قَالَ.

(٢) هُوَ أُمِّيَّةٌ بَنُ خَلْفِ بَنِ وَهَبِ الْجُمَحِيِّ الْقُرَشِيِّ، مِنْ سَادَاتِ قُرَيْشٍ وَجَابِرَتِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَ أَحَدُ رُؤُوسِ الشَّكِّ وَالضَّلَالِ الَّذِينَ عَارَضُوا النَّبِيَّ ﷺ وَحَارَبُوهُ إِذَاءً وَ تَكْذِيباً وَ سَخَرِيَّةً وَ تَعْذِيباً لِلْمُسْلِمِينَ. شَارَكَ فِي وَقْعَةِ بَدْرٍ فَأُسِرَ، وَ تَوَلَّى قَتْلَهُ بِلَالٌ وَ خُبَيْبٌ.

(٣) بَكَّتَهُ: عَيَّرَهُ وَ قَبَّحَ فِعْلَهُ.

وَالْعَصْبِيَّةُ؟ فَإِنَّ جَمِيعَ الْفُصَحَاءِ حِينَئِذٍ كَانُوا يُمَسِّكُونَ عَنْ تَكْذِيبِهِ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ، وَيُظْهِرُونَ الرِّضَا بِفِعْلِهِ وَالتَّصْدِيقَ لِقَوْلِهِ، كَمَا أَمْسَكُوا عَنْ أُمِّيَّةِ بْنِ خَلْفٍ وَهُمْ مُضْطَرُّونَ إِلَى تَكْذِيبِهِ وَيَهْتِهِ.

وَبَعْدُ، فَلَمْ يَلْزَمْ أَنْ تَقَعَ الْمَعَارِضَةُ مِنْ سَائِرِ الْفُصَحَاءِ حَسَبَ مَا ظَنَنْتَ، وَإِنَّمَا الزَّمْنَا وَقُوعَهَا فِي الْجُمْلَةِ.

وَحُصُونًا - إِنْ أَحَالُوا عَلَى الْجَمْعِ الْكَثِيرِ الَّذِينَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمُ التَّلَاقِي وَالتَّوَاطُّوُ وَالْإِخْبَارُ بِمَا يُضْطَرُّونَ إِلَى بُطْلَانِهِ - فَهُمْ يُجِيرُونَ ذَلِكَ عَلَى النَّفَرِ وَالْجَمَاعَةِ الَّتِي يَصِحُّ فِي مِثْلِهَا التَّوَاطُّوُ، فَكَيْفَ لَمْ تَقَعَ الْمَعَارِضَةُ مِنْ عِدَّةِ هَذِهِ صِفَتِهِمْ؟

فَإِنْ عَادَ السَّائِلُ إِلَى أَنْ يَقُولَ: لَوْ عَارِضَ مِثْلُ هَؤُلَاءِ بِمَا لَا يُمَاتِلُ فِي الْحَقِيقَةِ، لَمَا وَافَقَهُمُ الْبَاقُونَ مِنَ الْفُصَحَاءِ، وَلَا أَمْسَكُوا عَنْ تَكْذِيبِهِمْ! قُلْنَا لَهُمْ: فَقَدْ أَظْهَرُوا مُوَافَقَةَ أُمِّيَّةِ بْنِ خَلْفٍ الْجَمَحِيِّ وَأَمْسَكُوا عَنْ تَكْذِيبِهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُرِيدَ مَا كَانَ يُمَسِّكُ عَنْهُمْ مَنْ كَانَ فِي جِهَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَهَذَا مَا قَدَّمْنَا فِيهِ التَّمَاتِلَ.

عَلَى أَنَّا لَوْ طَالَبْنَاكَ - أَيُّهَا السَّائِلُ - بِالذَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ عِدَّةَ الْفُصَحَاءِ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ فَضْلَ فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ عَلَى فَصَاحَتِهِمْ وَخُرُوجِهِ عَنْ عَادَتِهِمْ، كَانَتْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ كَثِيرَةً، يَسْتَحِيلُ فِي مِثْلِهَا التَّوَاطُّوُ؛ لِأَتَعْبَانَا أَوْ أَعْجَزْنَاكَ؛ لِأَنَّ الْفُصَحَاءَ وَإِنْ عَلِمْنَا وَفُورَهُمْ فِي أَرْزَامِ التَّحْدِي وَظُهُورَهُمْ، فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ جَادَ فِي الْفَصَاحَةِ طَبْعُهُ، وَعَلَتْ مَنْزِلَتُهُ، وَتَصَرَّفَ فِي النَّثْرِ وَالتَّنْظِيمِ، يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّا نَرَى فِي زَمَانِنَا وَفِيمَا تَقَدَّمَهُ، مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ، وَهُوَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَفَصِيحِ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي الْفَصَاحَةِ. وَمَا لَا يَزَالُ يُقَالُ فِي مِثْلِ هَذَا مِنْ أَنَّ أَوَّلَئِكَ كَانُوا عَلَى الْفَصَاحَةِ مَطْبُوعِينَ وَمِنْ عَادَتِهِمْ لَهَا مُكْتَسَبِينَ، لَا يُغْنِي شَيْئًا.

لأنَّ القومَ وإن كانوا مطبوعين على الفصاحة، فقد كانوا يتفاضلون فيها تفاضلاً شديداً؛ فليس يُنكر أن ينتهي بهم التفاضل إلى أن يكون الفاضل منهم هو الذي يعلم مزية فصاحة القرآن وفضيلته، والمفضول لا يعلم ذلك وإن كان مطبوعاً. وكما افترقوا في المنزلة والطبقة مع اتفاقهم في الطبع، وكذلك يفترقون في هذه المعرفة وإن اتفقوا في الطبع.

فإن قال: فلعل أئمة بن خلف لم يرد بقوله: «لو نشاء لقلنا مثل هذا» المماثلة في الفصاحة، وإنما أراد مثله في بعض الوجوه التي يتمكن فيها من مساواته، وهذا يسقط الاحتجاج بقوله.

قيل له: كيف يريد ذلك وهو يعلم ضرورة - وكل من سمع التحدي أو اتصل به خبره - الفرض فيه، وأنهم دُعوا إلى الإتيان بمثل القرآن في الفصاحة، أو في النظم والفصاحة معاً، حسب ما نصرناه؟

وهذا القول إنما وقع منه عند التقريع بالقرآن والمطالبة بفعل مثله، فليس يكون إلا مطابقاً لمعنى التحدي.

ولئن جاز أن يُورد ذلك على سبيل التمثويه والتلبيس - فيطلق هذا اللفظ الذي ظاهره يدل على ادعاء التمكّن من الإتيان بمثله في الوجه الذي وقع التحدي به - ولا يريد هذا بل يُضمر شيئاً آخر، ما اقتضاه التحدي أيضاً أن يدعي هو أو غيره من العرب - في بعض الكلام الفصيح - أنه معارضة للقرآن؛ وإن لم يكن مماثلاً في الحقيقة ولا مقارباً. ويُضمر أن ما ادعى ذلك فيه مثل للقرآن من بعض الوجوه التي يساوي القرآن فيها غيره من الكلام، مما لم يتوجه التحدي والتقريع به.

وقد فعل قريباً من هذا النظر بن الحارث؛ فإنه ادعى معارضة القرآن بأخبار رُسّمه وأسفنديار، وأوهم أن التحدي وقع بالقصص والإخبار عن الأمم السالفة والقرون الغابرة، ولم يمنعه علمه - بأن الذي أتى به ليس بمعارضة عند أحد من

الفُصَحَاءِ - مِنَ الإِقْدَامِ عَلَى دَعْوَاهُ.

وإذا جازَ أَنْ يُعَارِضَ النَّضْرُ بِنِ الْحَارِثِ بِمَا لَيْسَ بِمُعَارِضَةٍ لِلْقُرْآنِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْمُقْلَاءِ - فَصِيحاً كَانَ أَوْ أَعْجَمِيّاً - مِنْ حَيْثُ لَمْ يُطَابِقْ مَا أَتَى بِهِ مِنْ مَعْنَى التَّحْدِي الْمَعْلُومِ ضَرُورَةً، جازَ أَيْضاً أَنْ يُعَارِضَ غَيْرَهُ مِنَ الْقَوْمِ بَبَعْضِ الشُّعْرِ الْفَصِيحِ أَوْ الْكَلَامِ الْبَلِيغِ، وَيدَّعي فِيهِ الْمُثَابَلَةَ فِي الْوَجْهِ الْمَقْصُودِ بِالتَّحْدِي، وَيَكُونُ هَذَا الْمُعَارِضُ أَعْدَرَ عِنْدَ النَّاسِ مِنَ النَّضْرِ بِنِ الْحَارِثِ، وَأَمْرُهُ أَقْرَبُ إِلَى اللَّبْسِ وَالِاشْتِبَاهِ؛ لِأَنَّ بَهْتَهُ وَكِذْبَهُ لَا يَظْهَرُ إِلَّا لِأَهْلِ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا فِي الْفَصَاحَةِ أَوْ لْجَمَاعَتِهِمْ، حَسَبَ مَا يَقْتَرِحُهُ خُصُومُنَا.

وَالنَّضْرُ بِنِ الْحَارِثِ كِذْبُهُ ظَاهِرٌ لِكُلِّ مَنْ عَرَفَ الْغَرَضَ بِالتَّحْدِي بِالْقُرْآنِ، وَهُمْ الْعَرَبُ وَ الْعَجَمُ جَمِيعاً. وَ هَذَا يُؤَكِّدُ الْقَوْلَ بِالصَّرْفَةِ وَ يُوضِّحُهُ.

فَإِنْ قَالَ: كَيْفَ لَمْ يُصَرَفِ النَّضْرُ بِنِ الْحَارِثِ عَمَّا ادَّعَاهُ مِنَ الْمُعَارِضَةِ، وَ صُرِفَ غَيْرُهُ مِنَ الْفُصَحَاءِ؟

قِيلَ لَهُ: هَذَا مِمَّا قَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْهُ، عِنْدَ الْإِعْتِرَاضِ بِمُسَيْلَمَةَ.

وَإِنَّمَا صُرِفَ عِنْدَنَا عَنِ الْمُعَارِضَةِ مَنْ يَحْصُلُ بِمُعَارِضَتِهِ بَعْضُ الشُّبْهَةِ. وَلِهَذَا لَمْ يُمَكَّنْ أَحَدٌ مِنَ الْفُصَحَاءِ مِنْ مُعَارِضَتِهِ، مِمَّا لَهُ مَعَ طَرِيقَتِهِ فِي النِّظْمِ أَدْنَى فَصَاحَةٍ، مِنْ حَيْثُ جازَ أَنْ يَقَعَ عِنْدَ ذَلِكَ الشُّبْهَةُ لِمَنْ لَا قُوَّةَ لَهُ فِي الْعِلْمِ بِالْفَصَاحَةِ.

فَأَمَّا مَنْ لَا شُبْهَةَ عَلَى أَحَدٍ بِمُعَارِضَتِهِ وَلَا شَكٌّ لِعَاقِلٍ فِي أَمْرِهِ، فَلَيْسَ فِي صَرْفِهِ فَائِدَةٌ، بَلْ تَمْكِينُهُ مِنْ فَعْلِهِ بُرْهَانٌ عَلَى أَنَّ غَيْرَهُ مُصْرُوفٌ عَنِ الْمُعَارِضَةِ، إِذْ لَوْ كَانَتْ حَالُهُ فِي التَّخْلِيلَةِ كَحَالِهِ لَسَاوَاهُ فِي الْإِتْيَانِ بِالْمُعَارِضَةِ.

وَ قَدْ قُلْنَا فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ ذَهَبَ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ إِلَى خُرُوقِ الْعَادَةِ بِفَصَاحَتِهِ، وَنَسَبَ تَعَدُّرَ الْمُعَارِضَةِ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَجْرِ الْعَادَةَ بِفَعْلِ الْعُلُومِ الَّتِي يُمْكِنُ بِهَا مِنْ مِثْلِهِ، قَوْلًا كَافِيًا. وَ أوردنا على أنفسنا مِنَ الزِيَادَاتِ وَ الْمَسَائِلِ مَا لَا نَشْكُ فِي

أنَّه لم يَخْطُرْ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْمَذْهَبِ بِيَالٍ .
 وَ الْحَقُّ - بِحَمْدِ اللَّهِ - لَا يَزْدَادُ عَلَى الْبَحْثِ وَ شِدَّةِ الْفَحْصِ إِلَّا قُوَّةً وَ وَضُوحاً ،
 وَ الْبَاطِلُ لَا يَلْبَثُ أَنْ يَنْهَتِكَ سِتْرُهُ ، وَ يَظْهَرُ أَمْرُهُ .
 وَ نَحْنُ الْآنَ رَادُّونَ عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى الَّتِي حَكَيْنَاهَا ، لِيَخْلُصَ الْقَوْلُ
 بِالصَّرْفَةِ ، وَ تَكْمُلَ فِي صِحَّتِهِ الْحُجَّةُ ، وَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى نَسْتَعِذُّ الْمَعُونَةَ وَ حُسْنَ
 التَّوْفِيقِ .

[مذهب جماعة المعتزلة]

[إعجاز القرآن في نظمه]

أما المذهب الذي حكاَهُ أبو القاسم البلخي^(١) عن جماعة المعتزلة، وقَوَّاهُ ونَصَرَهُ مِنْ أَنْ نَظَّمَ الْقُرْآنَ وَتَأْلَيْفَهُ يَسْتَحِيلَانِ مِنَ الْعِبَادِ، كَاسْتِحَالَةِ إِحْدَاثِ الْأَجْسَامِ، وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ. وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يُلْحَقَ هَذَا الْقَوْلُ بِالْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يُصْرَحْ بِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ بَدَأْنَا بِذِكْرِهِمْ لَا يَمْتَنِعُونَ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَقْدُورٍ لِلْعِبَادِ، عَلَى التَّأْوِيلِ الصَّحِيحِ. وَهُمْ أَيْضًا يَدْفَعُونَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَنَعٌ، أَوْ عَجْزٌ عَنِ الْمُعَارَضَةِ - حَسَبَ مَا حَكَى أَبُو الْقَاسِمِ - غَيْرَ أَنَّ التَّأْكِيدَ بِالْمَقَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ^(٢).

وَالَّذِي يُبْطِلُ هَذَا الْمَذْهَبَ: أَنَّ الْقُرْآنَ لَا نَظْمَ لَهُ وَلَا تَأْلِيفَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا

(١) هو أبو القاسم عبدالله بن أحمد الكعبي البلخي، أصله من بلخ - مدينة في خراسان القديمة و أفغانستان الحالية - عاش ببغداد و تتلمذ بها على أبي الحسين الخياط مدّة طويلة. يُعدّ من منظري المعتزلة و أئمّتها، له آراء خاصّة و تلاميذ و أتباع عُرفوا باسم (الكعبيّة)، و له مصنّفات في الدفاع عن مذهبه و آرائه. توفّي ببلخ سنة ٣١٧ أو ٣١٩ هـ.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠٠: «وَأَمَّا مَذْهَبُ الْبَلْخِيِّ فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ نَظْمَ الْقُرْآنِ وَ تَأْلِيفَهُ مُسْتَحِيلَانِ مِنَ الْعِبَادِ، كَاسْتِحَالَةِ إِحْدَاثِ الْأَجْسَامِ، وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ».

تُسْتَعَارُ هذه اللَّفْظَةُ في الكَلَامِ مِنْ حَيْثُ حَدَّثَ بَعْضُهُ في إثَرِ بَعْضٍ، فَشُبَّهَ لِذَلِكَ بِتَأْلِيفِ الْجَوَاهِرِ.

وإذا لم يَكُنْ في الكَلَامِ معنى زائداً على ذَوَاتِ الحُرُوفِ، فكيف يَصِحُّ أَنْ تَتَعَلَّقَ به قُدْرَةٌ أو عَجْزٌ، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ تَأْلِيفَ الْقُرْآنِ يَسْتَحِيلُ مِنَ الْعِبَادِ كَاسْتِحَالَةِ كَذَا وَكَذَا؟^(١)

فَأَمَّا الحُرُوفُ فَهِيَ - أَجْمَعُ - في مَقْدُورِنَا، وَ مَنْ قَدَرَ عَلَى بَعْضِ أَجْناسِهَا فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى سَائِرِهَا.

وَالكَلَامُ كُلُّهُ - فَصِيحُهُ وَأَعْجَمِيَّةُ - يَتَرَكَّبُ مِنْ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ الَّتِي يَقْدِرُ عَلَى جَمْعِهَا كُلُّ قَادِرٍ عَلَى الكَلَامِ. وَإِذَا كَانَتْ أَلْفَاظُ الْقُرْآنِ غَيْرَ خَارِجَةٍ عَنِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ الَّتِي يَقْدِرُ عَلَيْهَا، لَمْ يَصَحَّ قَوْلُ مَنْ جَعَلَهُ مُسْتَحِيلًا مِنَّا كَاسْتِحَالَةِ الْأَجْسَامِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَجْناسِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ الْمُحَدِّثُونَ عَلَيْهَا^(٢)

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ الْمُرَادَ بِقَوْلِ مَنْ جَعَلَ النَّظْمَ مُسْتَحِيلًا مِنَّا، غَيْرَ مَا ظَنَنْتُمُوهُ مِنْ أَنَّ هُنَاكَ مَعْنَى غَيْرِ الحُرُوفِ، حَسَبَ مَا يَجِبُ فِي تَأْلِيفِ الْجَوَاهِرِ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ وَقُوعُهُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ.

وَهَذَا الْوَجْهُ مِنَ الْفَصَاحَةِ هُوَ الْمُسْتَحِيلُ مِنَّا، مِنْ غَيْرِ إِشَارَةٍ إِلَى نَظْمٍ فِي الْحَقِيقَةِ - هُوَ غَيْرُهُ - أَوْ تَأْلِيفٍ، وَلِذَلِكَ تَعَذَّرَ^(٣) الشُّعْرُ عَلَى الْمُفْهِمِ، وَالْفَصَاحَةُ

(١) قَالَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ الذِّخِيرَةِ / ٤٠٠: «وَإِذَا كَانَ الْقُرْآنُ لَا نَظْمَ لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَلَا تَأْلِيفٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَعَارُ فِيهِ هَذَا اللَّفْظُ مِنْ حَيْثُ حَدَّثَ بَعْضُهُ فِي إِثَرِ بَعْضٍ، تَشْبِيهًا بِتَأْلِيفِ الْجَوَاهِرِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ تَأْلِيفُ الْقُرْآنِ مُسْتَحِيلٌ؟!».

(٢) قَالَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ الذِّخِيرَةِ / ٤٠٠: «وَأَمَّا الْحُرُوفُ: فَهِيَ كُلُّهَا فِي مَقْدُورِنَا، وَالكَلَامُ يَتَرَكَّبُ مِنْ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ الَّتِي يَقْدِرُ عَلَيْهَا كُلُّ قَادِرٍ عَلَى الْكَلَامِ. وَأَلْفَاظُ الْقُرْآنِ غَيْرُ خَارِجَةٍ مِنْ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ الَّتِي يَقْدِرُ عَلَيْهَا كُلُّ مُتَكَلِّمٍ».

(٣) فِي الْأَصْلِ: مَا تَعَذَّرَ، وَهُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِلْسِّيَاقِ.

على الألكن، وإن كانا قادرين على جميع أجناس الحُرُوف^(١).
ولو كان ما ذكّرْتُموه - مِنْ أَنَّ الحُرُوفَ إِذَا كَانَتْ مَقْدُورَةً لِكُلِّ أَحَدٍ وَلَمْ يُرْجَعْ
بِالْكَلَامِ إِلَّا إِلَيْهَا، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ ضُرُوبِهِ مَقْدُورَةً - صحيحاً لَوَجَبَ أَنْ
لَا يَتَعَذَّرَ الشَّعْرُ عَلَى نَاطِقٍ، وَلَا الْكَلَامُ الْفَصِيحُ عَلَى مُتَكَلِّمٍ، وَقَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ
ذَلِكَ.

قيل له: إِذَا كَانَ الْمَرَادُ بِالنَّظْمِ وَالتَّأْلِيْفِ مَا ذَكَّرْتَهُ وَنَشَرْتَهُ فَهُوَ صَحِيحٌ غَيْرُ
مَدْفُوعٍ، وَالَّذِي أَنْكَرْنَاهُ غَيْرُهُ.

وَقَدْ قُلْنَا فِي كَلَامِنَا: إِنَّ النَّظْمَ يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ، وَيُرَادُ بِهِ تَوَالِي حُرُوفِهِ.
وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ نَظْمَ الشَّعْرِ مُخَالِفٌ لِنَظْمِ [النَّشْرِ]^(٢)، بِمَعْنَى أَنَّ حَدُوثَ كَلِمَاتِ كُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا - فِي التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ وَالتَّرْتِيبِ - يُخَالِفُ الْآخَرَ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يُوْجِبُ
كَوْنَ نَظْمِ الْقُرْآنِ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ مُسْتَحِيلًا مِنَ الْعِبَادِ وَغَيْرِ مَقْدُورٍ لَهُمْ؛ لِأَنَّ مَنْ
يَقْدِرُ عَلَى الْحُرُوفِ هُوَ قَادِرٌ عَلَى تَقْدِيمِ إِحْدَائِهَا وَتَأْخِيرِهَا، وَضَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ
وَتَفْرِيقُهَا.

وَأَمَّا يَتَعَذَّرُ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ لِقَدْرِ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ تَقْدِيمِ بَعْضِ الْحُرُوفِ
عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ^(٣) الَّتِي إِذَا حَدَّثَتْ عَلَيْهَا كَانَ الْكَلَامُ شِعْرًا أَوْ خِطَابَةً، أَوْ غَيْرَ
ذَلِكَ.

(١) قَالَ الْمَصْنَفُ ۞ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٤٠١: «وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ مَرَادِي بِالنَّظْمِ
وَالتَّأْلِيفِ هُوَ التَّرْتِيبُ وَالفَصَاحَةُ اللَّذَانِ وَقَعَ الْقُرْآنُ عَلَيْهِمَا، مِنْ غَيْرِ إِشَارَةٍ إِلَى تَأْلِيفِ
كَتَائِفِ الْأَجْسَامِ. وَأَنْ يَكُونَ تَعَذُّرُهُ كَتَعَذُّرِ الشَّعْرِ عَلَى الْمَفْحَمِ، وَالفَصَاحَةُ عَلَى الْأَلْكَنِ؛
وَأَنَّ كَانَا قَادِرِينَ عَلَى أَجْنَاسِ الْحُرُوفِ».

(٢) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ، وَأَضْفَانَهَا لِقِطْعَاءِ السِّيَاقِ.

(٣) غَيْرِ وَاضِحَةٍ فِي الْأَصْلِ: فَقَدْ تَقَرُّ: الْوَاجِهُ، أَوِ الْوَجْهَ. وَلَعَلَّ الْمُنَاسِبَ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

يُبَيِّنُ ما ذكرناه أَنَّ الأُمِّيَّ يَقْدِرُ عَلَى الكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّ الكِتَابَةَ لَيْسَتْ أَكْثَرُ مِنْ حَرَكَاتِ يَدِهِ وَاعْتِمَادَاتِهَا بِالْأَلَّةِ ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى سَائِرِ أَجْنَاسِ الحَرَكَاتِ وَالاعْتِمَادَاتِ ، وَإِنَّمَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الكِتَابَةُ لِفَقْدِ العِلْمِ .

وَتَعَذَّرَ الشَّعْرُ عَلَى الْمُفْحَمِ وَالْفَصَاحَةِ عَلَى الْأَلْكَانِ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضاً ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ لَمْ يَتَعَذَّرْ عَلَى الْمُفْحَمِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عَلَى حُرُوفِهِ ، أَوْ عَلَى إِحْدَائِهَا مُتَقَدِّمَةً أَوْ مُتَأَخِّرَةً حَتَّى يَقَعَ شِعْراً ، وَإِنَّمَا تَعَذَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ فَقَدَ العِلْمَ بِكَيْفِيَّةِ تَقْدِيمِ الحُرُوفِ وَتَأْخِيرِهَا ، وَضَمِّهَا وَتَفْرِيقِهَا .

فَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَفَضَّلْنَاهُ^(١) هُوَ الَّذِي عَنَاهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِيُّ وَذَهَبَ إِلَيْهِ ، فَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْفِظِ حِكَايَتِهِ ، وَمُلْحِقٌ لَهُ بِالْمَذْهَبِ الَّذِي رَدَدْنَاهُ عَلَيْهِ^(٢) .

وَقَدْ وَجَدْتُ لَهُ فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بِـ «عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَالْجَوَابَاتِ»^(٣) ، كَلَاماً فِي هَذَا الْبَابِ ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ شَيْئاً فَاسَاءَ الْعِبَارَةَ عَنْهُ ، لِأَنَّهُ قَالَ :

«وَأَحْتَجَّ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى [أَنَّ] نَظْمَهُ - بِعَيْنِي الْقُرْآنَ - لَيْسَ بِمُعْجَزٍ ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْجَزَ عَنْهُ - فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يُعْجَزْ عَنْهُ لَكَانَ مَقْدُوراً عَلَيْهِ - بَأَنَّهُ حُرُوفٌ قَدْ جُعِلَ بَعْضُهَا إِلَى جَنْبِ بَعْضٍ . وَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ قَادِراً عَلَى أَنْ يَقُولَ : «الْحَمْدُ» ،

(١) فِي الْأَصْلِ : وَفَضَّلْنَا ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

(٢) قَالَ الْمَصْنَفُ رحمته فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٤٠١ : «إِذَا أَرَدْنَا مَا ذَكَرَهُ [و] فَسَّرَهُ ، فَقَدْ عَبَّرَ عَنْهُ بِغَيْرِ عِبَارَتِهِ ، لِأَنَّ الشَّعْرَ لَا يَتَعَذَّرُ عَلَى الْمُفْحَمِ وَالْفَصَاحَةِ عَلَى الْأَلْكَانِ ، لِأَنَّ جَنْسَيْهِمَا غَيْرُ مَقْدُورٍ لِهَمَا . وَإِنَّمَا يَتَعَذَّرُ ذَلِكَ مِنْهُمَا لِفَقْدِ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ تَقْدِيمِ الحُرُوفِ وَتَأْخِيرِهَا ، كَمَا تَتَعَذَّرُ الْكِتَابَةُ عَلَى الْأُمِّيِّ لِفَقْدِ الْعِلْمِ لَا لِفَقْدِ الْقُدْرَةِ ، فَقَدْ لَحِقَ مَذْهَبُ أَبِي الْقَاسِمِ بِالْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ الَّذِي أَبْطَلْنَاهُ ، وَإِنْ كَانَ أَخْطَأَ فِي الْعِبَارَةِ عَنْهُ» .

(٣) يَعُدُّ هَذَا الْكِتَابُ مِنْ تَرَاثِ أَبِي الْقَاسِمِ الْبَلْخِيِّ الْمَفْقُودِ ، رَاجِعِ الْفَهْرَسْتَ لِابْنِ النَّدِيمِ /

فهو قادرٌ على أن يقول: «الله»^(١)، ثم كذلك القول في كلِّ حرفٍ. وإذا كانَ هذا هكذا فالجميعُ مقدورٌ عليه، لولا أن الله تعالى أعجزَ عنه^(٢).

ثم قال: قيلَ لهم: أولُ ما في هذا أن الأمرَ لو كانَ على ما ذهبتم إليه لكانَ الواجبُ أن يَشْخَفَ نَظْمُهُ، و يجعلَه أدونَ ما يجوزُ في مثله، ليكونَ العجزُ عنه أعظمَ في^(٣) الأعجوبة، وأبلغَ في الحجة. ثم يُقالُ لهم: وكذلك قولُ الشاعر^(٤):

يُعْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كَلَاهِمُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ
إِنَّمَا هُوَ حُرُوفٌ، لَا يَمْتَنِعُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنْ يَأْتِيَ بِالْحَرْفِ بَعْدَ الْحَرْفِ
مِنْهَا؛ فَقَدْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى مِثْلِ
هَذَا الشَّعْرِ وَأَنْ لَا يَمْتَنِعَ عَلَيْهِ.

فإن مَرُّوا عَلَى هَذَا وَضَحَ بَاطِلُهُمْ، وَإِنْ اعْتَلُّوا بِشَيْءٍ كَانَ مِثْلَهُ فِيمَا تَعَلَّقُوا
بِهِ^(٥).

(١) في الأصل: الله، و المناسب ما أثبتناه وفقاً لما في الذخيرة / ٤٠١.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠١: «و وجدتُ له في كتابه الموسوم بـ (عيون المسائل و الجوابات) ما يدلُّ على أنَّه أراد غير ما دلَّ لفظه الذي حكيناه عليه، لأنَّه قال: واحتجَّ مَنْ ذهب إلى أنَّ نظم القرآن ليس بمعجز عنه: إلَّا أنَّ الله تعالى أعجز عنه، وأنَّه لو لم يُعجز عنه لكان مقدوراً عليه؛ بأنَّه حروف جعل بعضها إلى جنب بعض، فإذا قدره الإنسان على أن يقول «الحمد» فهو قادرٌ على أن يقول «الحمد لله»، ثم كذلك كلَّ حرف».

(٣) في الأصل: من، و ما أثبتناه أنسب للسياق.

(٤) هو حسان بن ثابت، و البيت له، راجع ديوانه المطبوع ٧٤/١.

(٥) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠١: «ثم قال البلخي، يقال له: وكذلك قول

الشاعر:

يُعْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كَلَاهِمُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ
إِنَّمَا هُوَ حُرُوفٌ، لَا يَمْتَنِعُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنْ يَأْتِيَ بِالْحَرْفِ بَعْدَ الْحَرْفِ، فَقَدْ
كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ قَدَرَ عَلَى الْحُرُوفِ لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الشَّعْرُ».

وَقَدْ حَكَيْنَا كَلَامَهُ عَلَى وَجْهِهِ وَبِأَلْفَاظِهِ، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى أَنَّ تَعَذُّرَ مِثْلِ الْقُرْآنِ عَلَى الْعَرَبِ يَجْرِي مَجْرَى تَعَذُّرِ الشُّعْرِ الْفَصِيحِ عَلَى الْمُفْحَمِ. وَالشُّعْرُ الْفَصِيحُ لَيْسَ يَتَعَذَّرُ عَلَى الْمُفْحَمِ لِأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ مِنْهُ نَظْمُهُ وَتَرْتِيبُهُ، حَسَبَ مَا ذَكَرْنَاهُ.

فَإِنْ كَانَ مَا يُقَالُ فِي تَعَذُّرِ الشُّعْرِ كَقَوْلِهِ ^(١) هُوَ فِي تَعَذُّرِ الْقُرْآنِ فَيُجِيبُ بِأَنْ يُصْرَحَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا تَعَذَّرَ لِقَدْرِ الْعِلْمِ بِمِثْلِ فَصَاحَتِهِ وَنَظْمِهِ، كَمَا صَرَّحَ الْقَوْمُ الَّذِينَ رَدُّدُنَا عَلَيْهِمْ، وَلَا يُعْبَرُ عَنْ ذَلِكَ بِعِبَارَةٍ تَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَعْتَقِدُ أَيْضاً أَنَّ الشُّعْرَ مُسْتَحِيلٌ مِنَ الْمُفْحَمِ، وَهُوَ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ. وَيُظَنُّ أَنَّهُ يُجَابُ عَنْ اعْتِرَاضِهِ بِتَعَذُّرِ الشُّعْرِ بِمِثْلِ هَذَا: فَذَلِكَ أَسْوَأُ لِحَالِهِ، وَأَشَدُّ لَتَخْلِيلِهِ! فَكَيْفَ يَكُونُ الشُّعْرُ مُسْتَحِيلًا مِنَ الْمُفْحَمِ، وَقَدْ يَعُودُ الْمُفْحَمُ شَاعِراً، بَعْدَ أَنْ كَانَ مُفْحَمًا. وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مُسْتَحِيلًا لَمَا صَحَّ أَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ فِي حَالٍ، كَمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الْجَوَاهِرِ وَالْأَلْوَانِ فِي حَالٍ.

وَلَوْ كَانَ الشُّعْرُ غَيْرَ مُسْتَحِيلٍ مِنَ الْمُفْحَمِ، لَكُنْهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ لَهُ لَمْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ أَيْضاً فِي تَصْحِيحِ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ فِي الْقُرْآنِ بِأَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ، بَلْ زَعَمَ أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ كَاسْتِحَالَةِ إِحْدَاثِ الْأَجْسَامِ مِنَّا، فَكَيْفَ يَحْمِلُ تَعَذُّرَ الشُّعْرِ عَلَى تَعَذُّرِ الْقُرْآنِ وَيَدَّعِي أَنَّ مَا يُعْتَلُّ بِهِ فِي أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ يُعْتَلُّ بِمِثْلِهِ فِي الْآخَرِ، وَأَحَدُهُمَا مُسْتَحِيلٌ، وَالْآخَرُ جَائِزٌ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَقْدُورٍ؟!

وَلَوْ قِيلَ لَهُ فِي جَوَابِ اعْتِرَاضِهِ: الشُّعْرُ إِنَّمَا يَتَعَذَّرُ عَلَى الْمُفْحَمِ - لَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ مِنْهُ - بَلْ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ الْآنَ، وَجَائِزٌ أَنْ يَقْدِرَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، أَلَيْسَ مَا كَانَ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْمُقَابَلَةِ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ؟!

عَلَى أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ حِكَايَةِ كَلَامِهِ أَنَّ الْمُفْحَمَ قَادِرٌ عَلَى الشُّعْرِ، وَأَنَّ الشُّعْرَ لَيْسَ

(١) فِي الْأَصْلِ: بِقَوْلِهِ، وَالظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

بأكثر من حُرُوفٍ يَتَقَدَّمُ بَعْضُهَا وَيَتَأَخَّرُ بَعْضٌ. وَ الْمُفْحَمُ قَادِرٌ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الشَّعْرُ لِقَدْرِ الْعِلْمِ بِتَقْدِيمِ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَتَأْخِيرِهَا وَضَمِّهَا وَتَفْرِيقِهَا، كَمَا يَتَعَذَّرُ عَلَى الْأُمِّيِّ الْكِتَابَةُ لِذَلِكَ، لَا لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَى الْحَرَكَاتِ وَالْاعْتِمَادَاتِ (١).

وَمِمَّا يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ [أَنَّ] الشَّعْرَ لَوْ كَانَ يَتَعَذَّرُ عَلَى الْمُفْحَمِ، لِأَنَّهُ [غَيْر] قَادِرٍ عَلَيْهِ، لَمْ يَتَأْتِ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ. وَ فِي تَأْتِيهِ مِنْهُ - إِذَا كَانَ حَاكِياً - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ. وَإِنَّمَا تَعَذَّرَ ابْتِدَاؤُهُ لَهُ لِقَدْرِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ مَا يَتَعَذَّرُ لَارْتِفَاعِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ لَا يَقَعُ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، مَا دَامَتْ مُرْتَفَعَةً، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ حَلَّ إِحْدَى يَدَيْهِ عَجَزَ عَنِ الْحَرَكَةِ، لَا يَقَعُ مِنْهُ تَحْرِيكُ هَذِهِ الْيَدِ ابْتِدَاءً وَلَا احْتِدَاءً! (٢)

وَبَعْدُ، فَهَذَا الْقَوْلُ يُؤَدِّي إِلَى أَنَّ جَمِيعَ الصَّنَائِعِ وَالْأَفْعَالِ الْوَاقِعَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُخْتَلِفَةِ غَيْرِ مَقْدُورَةٍ لِمَنْ تَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ. وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ لَارْتَفَعَ الدَّلِيلُ عَلَى إِبْثَابِ الْعَالِمِ عَالِماً؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَسْتَدِلُّ عَلَى إِبْثَابِ الْعَالِمِ عَالِماً لِلْكِتَابَةِ وَمَا شَاكَلَهَا مِنْ الْأَفْعَالِ الْمَحْكِيَةِ عَنْ (٣) بَعْضِ الْفَاعِلِينَ دُونَ بَعْضٍ مَعَ اشْتِرَاكِ مَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ وَمَنْ

(١) قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٤٠١-٤٠٢: «وَهَذَا الْكَلَامُ يَدُلُّ مِنْهُ عَلَى أَنَّ تَعَذَّرَ مَعَارِضَةُ الْقُرْآنِ هُوَ جِهَةٌ تَعَذَّرَ الشَّعْرُ عَلَى الْمُفْحَمِ. وَ الشَّعْرُ لَا يَتَعَذَّرُ مِنَ الْمُفْحَمِ، لَا لِأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ مِنْهُ، وَ لَا لِقَدْرِ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ. وَإِنَّمَا يَتَعَذَّرُ لِقَدْرِ عِلْمِهِ بِكَيْفِيَّةِ نَظْمِهِ وَ تَرْتِيبِهِ. فَإِنْ ارْتَكَبَ أَنَّ الشَّعْرَ مُسْتَحِيلٌ مِنَ الْمُفْحَمِ وَ هُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ فَحُشُّ خَطَاؤِهِ، وَ قِيلَ لَهُ: قَدْ يَعُودُ الْمُفْحَمُ شَاعِراً، وَ لَوْ كَانَ الشَّعْرُ يَسْتَحِيلُ مِنْهُ لَمَّا جَازَ أَنْ يَقْدَرَ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ عَلَيْهِ. وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الشَّعْرَ لَيْسَ بِأَكْثَرَ مِنْ حُرُوفٍ تَقْدَّمُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ. وَ جِنْسُ الْحُرُوفِ مَقْدُورٌ لِكُلِّ قَادِرٍ عَلَى الْكَلَامِ مِنْ مُفْحَمٍ وَ غَيْرِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ مُسْتَحِيلًا؟! وَإِنَّمَا أَوْجِبَ تَعَذَّرَ الشَّعْرَ عَلَى الْمُفْحَمِ فَقَدْ الْعِلْمُ بِغَيْرِ شَبَهَةٍ».

(٢) يُقَالُ احْتَدَيْتُ بِهِ، إِذَا اقْتَدَيْتَ بِهِ فِي أُمُورِهِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: الْمَحْكَمَةُ عَلَى، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتَنَاهُ.

تأتى منه في سائر الأوصاف التي أخذها كونهما قادرين على الفعل، فلو كان من تعذر عليه الفعل على بعض الوجوه غير قادر عليه، نسبنا تعذره إلى ارتفاع القدرة. وتأتيه إلى حصولها لم يقتصر إلى العلم أصلاً، ولا كان لنا في إثباته سبيل. وفي هذا نقض لأصول التوحيد والعدل، على سائر المذاهب وجميع الطرق.

وأما قوله: لو كان الأمر على ما ذهبتم إليه لكان الواجب أن يسخف نظمهم؛ فقد سألنا أنفسنا عن هذا فيما تقدم على أكد الوجوه وأبلغها، واستقصينا الجواب عنه.

ثم قال أبو القاسم، بعد الكلام الذي حكيناه عنه:

«و يقال لهم: إنا لسننا نكبر أن يكون الله تعالى صرف القرب عن المعارضة بلطف من أظافه، وإلا فإنه لم يكن بحجيب أن يقدم جماعة على أن باتوا بكلام يقديرون عليه، ثم يدعون أنه مثل القرآن في نظمه. فأما القدرة على مثل القرآن في الحقيقة فالقول فيه ما قلنا».

وهذا اعتراف منه بالصرفة على بعض الوجوه، وإذعان شطر مذهب القائلين بها. ولو قال في الجميع قولاً واحداً، وجعل تعذر المعارضة على الوجهين جميعاً للصرفة لاستراح من التلزيق^(١) الذي لا يثبت على نظر ولا فحص!

وأما من ذهب في إعجاز القرآن إلى اختصاصه بنظم مخالف للمعهود فقد تقدم كلامنا عليهم عند اعتراضنا بمذهبهم على أنفسنا، وبيننا أن التحدي لو وقع بطريقة النظم فقط لوقعت^(٢) المعارضة من حيث كان النظم لا يصح في معناه التزايد والتفاضل. ولا وجه يصح التحدي به إلا السبق إليه، ودلنا على أن السبق إلى ما يجب وقوع المشاركة فيه لا تأثير له، ومثلنا ذلك بالسبق إلى قول الشعر في

(١) لَزَقَ، يَلْزُقُ، لُزُقًا وتلزيقاً: أي فعله من غير إحكام ولا إتقان.

(٢) في الأصل: لو وقعت.

الابتداء، وإلى كُلِّ عَرُوضٍ مِنْ أَعَارِيضِهِ، وَأَنَّهُ مِمَّا لَا يَصِحُّ ادِّعَاءُ الإِعْجَازِ بِهِ، لِأَنَّ الْمُسَاوَاةَ فِيهِ مُمَكِّنَةٌ. وَذَلِكُنَا عَلَى أَنَّ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ فِي النَّظْمِ لَا يَتَعَدَّدُ احْتِدَاؤُهَا وَلَوْ بِالْكَلَامِ الَّذِي لَا فَصَاحَةَ لَهُ وَلَا فَائِدَةَ فِيهِ. وَأَنَّهُ وَلَوْ بَانَ مِنْ نُظُومِ كَلَامِهِمُ الْمَعْهُودِ، فَتَنَظَّمُ كَالْمَعْهُودِ مِنْ حَيْثُ تَمَكَّنَ مِنْ مُسَاوَاتِهِ^(١). وَاسْتَقْصَيْنَا ذَلِكَ اسْتِقْصَاءً شَدِيداً، وَلَا طَائِلَ فِي إِعَادَةِ مَا مَضَى.

وَمِمَّا يُبْطِلُ هَذَا الْمَذْهَبَ - وَإِنْ كَانَ ظَاهِرَ الْبُطْلَانِ - مَا قَدَّمْنَاهُ وَذَلِكُنَا عَلَى صِحَّتِهِ مِنْ أَنَّ التَّحْدِيَّ وَقَعَ بِحَسَبِ عُرْفِ الْقَوْمِ وَعَادَتِهِمْ مِنْ حَيْثُ أُطْلِقَ اللَّفْظُ بِهِ وَأُجِيلُوا فِي مَعْرِفَةِ الْفَرْضِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي عَادَتِهِمْ.

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا عَهْدَ لَهُمْ وَلَا عَادَةَ بِأَنْ يَتَّحِدُوا بَعْضُهُمْ بَعْضاً بِطَرِيقَةِ نَظْمِ الْكَلَامِ دُونَ فَصَاحَتِهِ وَمَعَانِيهِ، وَأَنَّ الْفَصَاحَةَ هِيَ الْمَقْدَمَةُ عِنْدَهُمْ فِي التَّحْدِي، وَالنَّظْمُ تَابِعٌ لَهَا.

وَمَا نَظَنُّ أَنَّ مُمَيِّزاً يَخْفَى عَلَيْهِ أَنَّ مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ لَوْ وَقَعَتْ بِالْكَلَامِ الَّذِي لَا فَصَاحَةَ لَهُ وَلَا فَائِدَةَ لَدَخَلَ فِي مَعْنَى الْهَذْيَانِ، وَ[لَوْ كَانَ] لَهُ مَعَ ذَلِكَ طَرِيقَةٌ الْقُرْآنِ فِي النَّظْمِ لَكَانَتْ غَيْرَ مُؤَثِّرَةٍ وَلَا وَاقِعَةٍ الْمَوْقِعِ الْمُبْتَغَى، وَأَنَّ الْمَطْلُوبَ بِالتَّحْدِي لَمْ يَكُنْ هَذَا الْمَعْنَى، وَأَنَّ الْفَصَاحَةَ إِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ الْمَقْصُودَةُ بِالتَّحْدِي دُونَ غَيْرِهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنَّ تَكُونَ مَقْصُودَةً مَعَ غَيْرِهَا.

(١) قَالَ الْمَصْنَفُ رحمته فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٤٠٢: «أَمَّا مَنْ ذَهَبَ الذَّاهِبُ فِي جِهَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ إِلَى النَّظْمِ، فَرُبَّمَا فَسَّرَ الذَّاهِبُ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ قَوْلَهُ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى الْفَصَاحَةِ وَالْمَعَانِي دُونَ نَفْسِ النَّظْمِ الْمَخْصُوصِ. وَ مِنْ فَسَّرَ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى الْفَصَاحَةِ، كَانَ قَوْلُهُ دَاخِلاً فِيمَا تَقَدَّمَ فَسَادُهُ. وَإِنْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ أَرَادَ الطَّرِيقَةَ وَالْأُسْلُوبَ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ طَرِيقَةَ النَّظْمِ لَا يَقَعُ فِيهَا تَزَايُدٌ وَلَا تَفَاضُلٌ، وَلَا يَصِحُّ التَّحْدِي فِيهَا إِلَّا بِالسَّبْقِ إِلَيْهَا، وَأَنَّ السَّبْقَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ وَقُوعِ الْمَشَارَكَةِ بِمَجْرَى الْعَادَةِ، وَأَنَّ كُلَّ نَظْمٍ مِنَ النَّظُومِ لَا يَعْجِزُ أَحَدٌ عَنْ احْتِدَائِهِ وَمُسَاوَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ بِكَلَامٍ قَبِيحٍ خَالٍ مِنْ فَصَاحَةٍ. وَ مَضَى مِنْ هَذَا مَا فِيهِ كِفَايَةٌ».

و هذا المذهب إنما يكون مُنْفَصِلاً مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ إِذَا عَنِ الْذَاهِبُونَ إِلَيْهِ
 بنظم القرآن طريقتَهُ فِي النِّظْمِ الَّتِي بَانَ بِهَا^(١) مِنَ الشَّعْرِ الْمَنْظُومِ وَ ضُرُوبِ الْكَلَامِ
 الْمُنْثَوِرِ^(٢). كَمَا نَقُولُ إِنَّ نَظْمَ الشَّعْرِ مُفَارِقٌ لِنَظْمِ الْخُطْبِ، وَ نَظْمُ الْخُطْبِ مُخَالِفٌ
 لِنَظْمِ الرِّسَائِلِ، وَ لَا نَعْنِي بِذَلِكَ الْفَصَاحَةَ، وَ لَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعَانِي.
 فَأَمَّا إِنْ هُمْ عَنَّا بِذَلِكَ الْفَصَاحَةَ، أَوْ مَا يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْفَصَاحَةِ، بَطَلَ تَمْيِيزُ
 مَذْهَبِهِمْ مِمَّا حَكَيْنَاهُ وَ لَحِقَ بِالْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ إِنْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ تَعَدُّرَهُ لِفَقْدِ الْعِلْمِ لَا لِفَقْدِ
 الْقُدْرَةِ، وَ بِالْمَذْهَبِ الثَّانِي إِنْ ذَهَبُوا إِلَى اسْتِحَالَتِهِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ، عَلَى حَدِّ مَا حَكَاهُ
 الْبَلْخِيُّ عَنْ نَفْسِهِ وَ أَصْحَابِهِ.

[إعجاز القرآن في إخباره عن الغيوب]

وَ أَمَّا مَنْ جَعَلَ وَجْهَ إِعْجَازِهِ اخْتِصَاصَهُم بِالْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ:
 فَإِنَّ قَوْلَهُمْ يَصِحُّ إِذَا ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ ذَلِكَ أَحَدُ وَجُوهِ جُمْلَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ،
 وَ ضَرَبَ مِنْ ضُرُوبِ دَلَائِلِهِ عَلَى النَّبُوَّةِ؛ لِأَنَّا لَا نَدْفَعُ هَذَا وَ لَا نُسْكِرُهُ، وَ هُوَ مِنْ
 وَجُوهِ دَلَائِلِ الْقُرْآنِ الْمَذْكُورَةِ، وَ جِهَاتِ إِعْجَازِهِ الصَّحِيحَةِ.
 فَأَمَّا إِنْ أَرَادُوا اخْتِصَاصَهُ بِالْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ هُوَ الْوَجْهَ الَّذِي كَانَ مِنْهُ مُعْجِزاً
 أَوْ دَالاً، وَ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ مِنْ غَيْرِهِ عَلَى النَّبُوَّةِ، وَ أَنَّ التَّحْدِي بِهِ وَقَعَ دُونَ مَا عَدَاهُ؛ فَذَلِكَ
 يَبْطُلُ مِنْ وَجْهِهِ^(٣).

(١) فِي الْأَصْلِ: أَنَّهَا، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتَنَاهُ. (٢) فِي الْأَصْلِ: الْمُنْثَوْرَةُ، وَ الظَّاهِرُ مَا أُثْبِتَنَاهُ.
 (٣) قَالَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الذِّخِيرَةِ / ٤٠٢: «وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ فِي جِهَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ إِلَى مَا
 تَضَمَّنَهُ [مِنَ] الْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ، وَ هَذَا بِلَا شَكٍّ وَجْهٌ مِنْ وَجُوهِ إِعْجَازِ جُمْلَةِ الْقُرْآنِ،
 وَ ضُرُوبٍ مِنْ آيَاتِهِ، وَ الْأَدْلَةُ عَلَى أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَ لَيْسَ الْوَجْهَ الَّذِي قُصِدَ بِالتَّحْدِي،
 وَ جَعَلَ الْعِلْمَ الْمُعْجِزَ».

أُولَها: أَنَّهُ يُوجِبُ أَنَّ فِي سُورِ الْقُرْآنِ مَا لَيْسَ بِمُحْجَزٍ وَلَا يُتَحَدَّى بِهِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ السُّورِ غَيْرُ مُتَضَمِّنٍ لِلْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ التَّحْدِيَّ وَقَعَ بِسُورَةٍ مِنْ عَرْضِهِ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ، وَأَنَّهُ لَمْ يَتَوَجَّهْ إِلَى مَا يَخْتَصُّ مِنَ السُّورِ بِالْإِخْبَارِ عَنِ الْغَيْبِ دُونَ غَيْرِهَا^(١).

و ثَانِيها: أَنَّ التَّحْدِيَّ لَوْ وَقَعَ^(٢) بِذَلِكَ لَكَانَ خَارِجًا عَنْ عُرْفِهِمْ، وَوَاقِعًا عَلَى خِلَافِ عَادَتِهِمْ. وَقَدْ بَيَّنَّا فِيْمَا مَضَى أَنَّ التَّحْدِيَّ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِمَا أَلْفَوْهُ وَجَرَتْ عَادَاتُهُمْ فِي تَحْدِيٍّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِهِ.

و ثَالِثُها: أَنَّ أَخْبَارَ الْقُرْآنِ عَلَى ضَرِيْنِ:
مِنْها: مَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ ماضٍ، كالأخبارِ عَنِ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ، وَ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ.
و مِنْها: مَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ مُسْتَقْبَلٍ كَقَوْلِهِ، تَعَالَى:
﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُخْلَقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾^(٣)

و قَوْلِهِ: ﴿أَلَمْ * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَذْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾^(٤)
و مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنِ الاسْتِقْبَالِ الَّتِي وَقَعَتْ، غَيْرَ أَنَّهَا وَقَعَ الْخَبَرُ عَنْهَا^(٥).

(١) قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الذِّخِيرَةِ / ٤٠٢: «وَالَّذِي يُبَيِّنُ هَذَا أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْقُرْآنِ خَالٍ مِنْ خَبَرٍ بَغِيْبٍ، وَ التَّحْدِيَّ وَقَعَ بِسُورَةٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: وَقَعَ لَوْ وَقَعَ. (٣) سُورَةُ الْفَتْحِ: ٢٧.

(٤) سُورَةُ الرُّومِ: ١-٣.

(٥) قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الذِّخِيرَةِ / ٤٠٣: «وَأَيْضًا، فَإِنَّ الْإِخْبَارَ عَنِ الْغُيُوبِ فِي الْقُرْآنِ عَلَى ضَرِيْنِ: خَبَرٌ عَنْ ماضٍ، وَ خَبَرٌ عَنْ مُسْتَقْبَلٍ. فَالْأَوَّلُ: إِخْبَارٌ عَنْ أَحْوَالِ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ. وَ الثَّانِي: مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ...﴾، وَ قَوْلِهِ تَعَالَى:

فأما القسم الثاني: وهو الخبر عن المستقبل، فإنه إنما يكون دالاً عند وقوع مخبره موافقاً للخبر. وقبل وقوعه لا فرق فيه بين الصدق والكذب، اللهم إلا أن تقع ممن قد دلت دلالة غير ذلك الخبر على صدقه، فيعلم صحة الخبر بتلك الدلالة المتقدمة لا بنفسه.

ومعلوم أن الحجة بالقرآن كانت لازمة لمن تُحدي به قبل وقوع مخبرات أخباره^(١) المستقبلية، وأن النبي ﷺ كان يطالب القوم بالإقرار به ويدعوهم إلى التسليم. ولم يفعل ذلك إلا وهم يتمكنون من الاستدلال على صدقه، وغير مُفْتَرِينَ في العلم إلى حضور زمانٍ مُرَاحٍ. وهذا يُبطل أن تكون جهة إعجازه مما يتضمّنه من الإخبار عن الحوادث المستقبلية^(٢).

فأما القسم الأول: وهو الإخبار عن الماضي، فليس في أخبار القرآن عن الماضيات إلا ما هو خبر عن أمرٍ ظاهرٍ شائعٍ قد اشترك أهل الأخبار في معرفته، أو عرفه كثيرٌ منهم. وكل ذلك مما يُنكرُ المخالف أن يدّعي أنه مأخوذ من الكتب، ومُتَلَقَّن من أفواه الرجال^(٣).

وما يقوله قومٌ من المتكلمين في هذا الموضع - من أن ذلك لو أُخذ من الكتب

→ ﴿أَلَمْ غَلِبَتِ الرُّومُ...﴾ وأمثال ذلك من الأخبار التي وقعت مُخبراتها موافقةً للإخبار عنها.

(١) في الأصل: مخبران أخباره، والمناسب ما أثبتناه مطابقاً لما في الذخيرة / ٤٠٣.

(٢) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠٣: «و القسم الثاني: إنما يكون دالاً إذا وقع عن مخبر مطابق للخبر، وقبل أن يقع ذلك، لا فرق بين أن يكون صدقاً أو كذباً. ومن المعلوم أن الحجة بالقرآن كانت لازمة قبل وقوع مخبرات هذه الأخبار».

(٣) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠٣: «فأما القسم الأول: فهو خبر عن أمور كائنة ومشهورة شائعة، وذلك لا يُسمى خبراً عن غيب، وليس في ذلك إلا ما يمكن المخالف أن يدّعي أنه مأخوذ من الكتب، أو من أفواه الرجال».

و الرِّجَالِ لَظَهَرَ وَ انْتَشَرَ، وَ لُعِرَفَ الْمُلقِّنُ لَهُ، وَ الْمُوقِفُ عَلَيْهِ، وَ زَمَانُ طَلَبِهِ، وَ الْاِخْتِلَافُ إِلَى أَهْلِهِ، لَا سِيَّما مَعَ الْبَحْثِ وَ التَّنْقِيرِ وَ التَّفْيِيشِ، وَ إِنَّ الْعَادَاتِ بِهَذَا جَارِيَةٌ^(١) - مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكِلَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ أَلَزَمَهُ الْعِلْمَ بِالنُّبُوَّةِ إِلَيْهِ، وَ يُعَوَّلُ بِهِ^(٢) عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرُوهُ أَشْبَهَ وَ أَوْلَى، وَ لَيْسَ يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى النُّبُوَّةِ إِلَّا مَا أَوْجَبَ الْيَقِينَ الْمَحْضَ، وَ رَفَعَ كُلَّ شَكٍّ وَ تَجْوِيزٍ. وَ مَتَى لَمْ يَكُنْ هَذَا لَمْ يَنْقَطِعْ عِذْرُ الْمُكَلَّفِ بِهِ.

عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ عَنِ الظَّاهِرِ مِنَ الْأُمُورِ الْمَاضِيَةِ لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ خَبَرٌ عَنْ غَيْبٍ، وَ إِنَّمَا يُوصَفُ بِذَلِكَ الْإِخْبَارُ عَنِ الْحَوَادِثِ الْمُسْتَقْبَلَةِ الَّتِي قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّ الْبَشَرَ لَا يُحِيطُونَ عِلْمًا بِهَا، وَ لَا طَرِيقَ لَهُمْ إِلَى مَعْرِفَتِهَا بِالنَّظَرِ فِي النُّجُومِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا. وَ إِن عِلِمُوهَا فَعَلَى طَرِيقِ الْجُمْلَةِ، وَ يُرَدُّ الْخَبَرُ عَنْهَا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ. وَ قَدْ يَكُونُ الْإِخْبَارُ عَمَّا مَضَى إِخْبَارًا عَنْ غُيُوبٍ، إِذَا كَانَتْ وَارِدَةً بِمَا قَدْ عُلِمَ خَفَاؤُهُ، وَ فَقَدْ الْاطَّلَاعُ عَلَيْهِ، نَحْوَ الْخَبَرِ عَمَّا^(٣) أَضْمَرَهُ الْإِنْسَانُ فِي قَلْبِهِ، وَ عَرَضَ^(٤) عَلَيْهِ مِنْ فِعْلِهِ، وَ لَمْ يُفْشِهِ إِلَى غَيْرِهِ، أَوْ مِمَّا فَعَلَهُ مُتَقَرِّدًا بِهِ وَ مُسْتَسِرًّا بِفِعْلِهِ.

وَ لَيْسَ فِي أَخْبَارِ الْقُرْآنِ مَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى، وَ إِن كَانَ فِي أَخْبَارِهِ ﷺ الْخَارِجَةُ عَنِ الْقُرْآنِ مَا يَلْحَقُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، فَهُوَ غَيْرُ مُخِلٍّ بِكَلَامِنَا؛ لِأَنَّنَا إِنَّمَا تَنَكَّلُمُ فِيمَا تَضَمَّنَهُ الْقُرْآنُ مِنَ الْأَخْبَارِ. وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِيهَا صَحَّ مَا أوردناه، وَ وَضَحَ

(١) قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٤٠٣: «فَإِذَا قِيلَ: لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَظَهَرَ وَ انْتَشَرَ، قِيلَ: يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْخَفَاءِ لَا يَظْهَرُ. ثُمَّ أَكْثَرُ مَا يُدْعَى فِي وَجُوبِ ظُهُورِ ذَلِكَ - لَوْ كَانَ عَلَيْهِ - الظَّنُّ، فَأَمَّا الْعِلْمُ الْيَقِينُ الْمَقْطُوعُ بِهِ فَلَا يَجِبُ حَصُولُهُ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: بِهِمْ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. (٣) فِي الْأَصْلِ: مِمَّا، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ.

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ لَعَلَّهُ غَمَضَ.

فَسَادَ قَوْلُ مَنْ ذَهَبَ فِي إعْجَازِ الْقُرْآنِ وَ قِيَامِ الْحُجَّةِ بِهِ فِي الْحَالِ إِلَى الْأَخْبَارِ الَّتِي نَصَّمْنَاهَا.

فَإِنْ قَالَ: قَدْ قُلْتُمْ فِي صَدْرِ هَذَا الْكَلَامِ: إِنَّ الْإِخْبَارَ عَنِ الْغُيُوبِ أَحَدُ وَجُوهِ إعْجَازِ الْقُرْآنِ، فَعَلَى أَيِّ وَجْهِ يَصِحُّ ذَلِكَ؟

قِيلَ لَهُ: قَدْ عَلِمْنَا مَبْلَغَ مَا يَعْرِفُهُ النَّاسُ بِتَجَارِبِهِمْ وَ عَادَاتِهِمْ مِنْ أَحْكَامِ الْحَوَادِثِ الْمُسْتَقْبَلَةِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَبْلُغْ إِلَى أَنْ يُخْبِرُوا عَنْ تَفْصِيلِ مَا يَحْدُثُ عَلَى سَبِيلِ التَّحْدِيدِ وَ التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَعْمَلُونَهُ مِنْ ذَلِكَ الْجُمْلَةُ الَّتِي يَرْجِعُونَ فِيهَا إِلَى الْعَادَةِ، نَحْوِ عَلَيْهِمْ بُورُودِ الْحَرِّ وَ الْبَرْدِ فِي إِيَّانِهِمَا، وَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَ الزُّرُوعِ فِي أَوْقَاتِهِمَا.

وَ الْعِلْمُ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ لَا يَتِمُّ الْعِلْمُ بِالتَّفْصِيلِ الَّذِي أَوْزَدْنَاهُ؛ لِأَنَّا نَحِيطُ عِلْمًا بِأَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ^(١) يُخْبِرَ عَنْ قُوَّةِ الْحَرِّ وَ الْبَرْدِ فِي أَيَّامٍ بَعِينَةٍ^(٢)، وَ تَنَاقُصِهِ فِي أَيَّامٍ بَعِينَةٍ. وَ حَالُ الْأَيَّامِ فِي الْعَادَةِ وَاحِدَةٌ أَوْ مُتَقَارِبَةٌ فِي أَنَّهَا لَا تَقْضِي بِخِلَافٍ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ وَ نُقْصَانِهِ، فَيَقَعُ مُخْبِرُهُ وَفَقًّا لِحَبْرِهِ.

وَ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبِرَ بَعْضُنَا بِأَنَّ بَعْضَ ثِمَارِ السَّنَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ سَيَفْسُدُ وَ يَبْطُلُ، وَ بَعْضُهَا يَزْكُو وَ يَكْثُرُ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَ يَكُونُ حَالُ مَا خَبَّرَ بِصَلَاحِهِ كَحَالِ مَا خَبَّرَ بِفَسَادِهِ فِي الْحَاجَةِ إِلَى مَا قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِصَلَاحِهِ عَلَيْهِ مِنَ الْحَرِّ وَ الْبَرْدِ وَ الْهَوَاءِ وَ الرُّكُودِ، فَيَقَعُ خَبْرُهُ صِدْقًا.

وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِنَاعَةُ التُّجُومِ تُكْسِبُ مِثْلَ هَذَا الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَفَادَ بِهَذِهِ الصَّنَاعَةِ مِنْ أَحْكَامِ الْحَوَادِثِ الْمُسْتَقْبَلَةِ هُوَ مَا يَجْرِي مَجْرَى الْجُمْلِ دُونَ التَّفْصِيلِ. وَ لِهَذَا تَجِدُ أَهْلَهَا يُصِيبُونَ فِي ذَلِكَ فِي الْأَكْثَرِ، وَ رُبَّمَا أَخْطَأُوا، كِإِخْبَارِهِمْ

(٢) فِي الْأَصْلِ: بَعِينَةٍ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: عَنْ أَنْ.

عَنْ زِيَادَةِ الْحَرِّ وَالتَّصَانِهِمَا، وَوُقُورِ الْأَمْطَارِ وَالْأَنْدَاءِ أَوْ قَلْتَهُمَا. وَكُلُّ هَذَا عَلَى طَرِيقِ الْجُمْلَةِ.

فَأَمَّا مَا يُصَيَّبُونَ فِيهِ وَلَا يَكَادُونَ أَنْ يُخْطِئُوا فِيهَا يَجْرِي مَجْرَى التَّفْصِيلِ، فَهُوَ أَيْضاً مُضْبُوطٌ مُحْصُورٌ قَدْ عَرَفَ النَّاسُ طَرِيقَهُ وَوَجْهَهُ، وَأَنَّهُ الْحِسَابُ الَّذِي يَدُلُّهُمْ عَلَى كُسُوفِ الْقَمَرِ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ وَبُرْجٍ مُحَدَدٍ، وَطُلُوعِ الْكَوْكَبِ أَوْ غُرُوبِهِ فِي زَمَانٍ بَعِينَةٍ.

وَلَوْ كَانَتْ غَيْرُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَدْعُونَهَا تَجْرِي - فِي أَنْ الْحِسَابِ طَرِيقٌ إِلَيْهَا وَدَالٌّ عَلَيْهَا - مَجْرَاهُ لَوَجَبَ أَنْ تُوجَدَ فِيهِ الْإِصَابَةُ، وَيُقَفَّدَ الْخَطَأُ، كَمَا وَجَدْنَاهُ فِي الْخَبَرِ عَنْ كُسُوفِ الْكَوَاكِبِ وَغُرُوبِهَا، أَوْ تَكَثُّرِ الْإِصَابَةِ وَيَقِلُّ الْخَطَأُ. وَقَدْ وَجَدْنَا الْأَمْرَ فِيهَا يَحْكُمُونَ عَلَيْهِ وَيُنْذِرُونَ بِهِ بِالضِدِّ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ الْإِصَابَةَ فِيهِ هِيَ الْقَلِيلَةُ وَالْخَطَأُ هُوَ الْكَثِيرُ، وَأَنَّ [مَا] يَقَعُ مِنْ إَصَابَتِهِمْ فِيهَا الْأَقْرَبُ مِمَّا يَقَعُ مِنَ الْمُخَمَّنِ وَالْمُرْجَمِ الَّذِي لَا يَرْجِعُ فِي قَوْلِهِ إِلَى أَصْلٍ، وَلَا يَنْتَظِرُ فِي دَلِيلٍ.

وَإِذَا صَحَّ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَوَرَدَ الْقُرْآنُ بِأَخْبَارٍ عَنْ حَوَادِثَ مُسْتَقْبَلَةٍ مُفْصَلَةٍ وَوَقَعَتْ مُخْبَرَاتُهَا^(١) بِحَسَبِ الْأَخْبَارِ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ دَلَالَةً أَوْ مُعْجَزَةً؛ لِخُرُوجِهَا عَنِ الْعَادَةِ وَعَمَّا يَتَمَكَّنُ الْبَشَرُ مِنْهُ وَيَصِلُونَ إِلَيْهِ.

فَمِنْهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى فِي انْهِزَامِ الْمُشْرِكِينَ بِبَدْرِ: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَنْعُ وَيُوْلَوْنَ الدُّبُرَ﴾^(٢). وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿آلَمَ * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَذْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾^(٣).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

(١) فِي الْأَصْلِ: غَيْرَانَهَا، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ.

(٢) سُورَةُ الرُّومِ: ١-٣.

(٣) سُورَةُ الْقَمَرِ: ٤٥.

آمِنِينَ مُخْلَقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ» (١).

وقوله تعالى: «هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ» (٢).

وقوله تعالى: «وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَلِتَكُونَ آيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ» (٣).

وقوله تعالى: «فَتَمَتَّعُوا الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ * وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا» (٤).

فأما إخباره ﷺ عن الغيوبِ الخارجِيةِ عن القرآن، فكثيرةٌ جداً، نحو (٥):
قوله لأُمير المؤمنين عليه السلام: «تُقَاتِلُ بَعْدِي النَّاكِثِينَ وَالْقَاسِطِينَ وَالْمَارِقِينَ».
وإنذاره له عليه السلام بِقَتْلِ ذِي التُّدَيَّةِ (٦)، المُخَدَجِ الْيَدِ.

وقوله ﷺ لعمَّارٍ رحمه الله عليه: «تَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ» (٧).

(١) سورة الفتح: ٢٧. (٢) سورة التوبة: ٣٣.

(٣) سورة الفتح: ١٩. (٤) سورة البقرة: ٩٤-٩٥.

(٥) الأخبار المنقولة في هذا المقام تُعدُّ من الأخبار المتواترة والمرويات المشهورة التي رواها جُلٌّ من تعرض لأحداث الوقائع الثلاث المشهورة التي وقعت أيام خلافة أمير المؤمنين عليه السلام، أي وقعة الجمل و صفين و النهروان. راجع على سبيل المثال: دلائل النبوة ٦/٤١٠ و ٤٢٧، المستدرك على الصحيحين ٣/١٣٩، كنز العمال ٦/٨٢، صحيح البخاري ٢٤٣/٤.

(٦) وهو خرْقوص بن زهير التميمي، من رؤوس الخوارج، راجع أسد الغابة ١/٣٩٦ و ١٤٠/٢.

(٧) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠٥: «ومنها: إخباره صلوات الله و سلامه عليه بالغيوب، مثل قوله في عمَّار عليه السلام: «تقتلك الفتنة الباغية»... وإشعاره لأُمير المؤمنين عليه السلام بأنه يقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين، و يقتل ذا التُّدَيَّةِ.

وقوله ﷺ لسراقة^(١): «كَأَنِّي بِكَ وَقَدْ لَيْسَتْ سِوَايَ كِسْرَى».

وما ذكّرناه من هذه الأخبار قليلٌ مِنْ كَثِيرٍ. وفي استقصاءِ ذِكْرِهَا^(٢) خُرُوجٌ عن الغرض، وهي معروفةٌ. وجميعٌ ما تَلَوْنَاهُ مِنْ أخبارِ القرآنِ وقَصَصْنَاهُ مِنْ أخبارِهِ ﷺ الخَارِجَةِ عن القرآنِ وَقَعَتْ مُخْبَرَاتُهَا وَفَقَّأَ لَهَا.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ مِثْلَ هذه الأخبارِ لَا تَقَعُ عن ظَنٍّ وَتَرْجِيمٍ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ لَا يُمَكِّنُ معه الصِّدْقَ في مِثْلِ هذه الأخبارِ على سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَلَا بَدَأُ أَنْ تَكُونَ دَالَّةٌ على عِلْمِ المُخْبِرِ بِهَا.

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِذَلِكَ مُعْتَاداً؛ لِأَنَّ الْعُلُومَ الْمُعْتَادَةَ لَا تَخْرُجُ عن قِسْمَيْنِ: الضَّرُورَةِ، وَالْاِكْتِسَابِ. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ في سَائِرِ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ الْمُعْتَادَةِ عِلْمٌ بِمَا يَحْدُثُ على سَبِيلِ التَّفْصِيلِ. وَلَوْ كَانَ مُكْتَسَباً لَكَانَ واقِعاً عن النَّظَرِ في دَلِيلٍ، وَلَا دَلِيلٌ يَدُلُّ على مَا يَتَجَدَّدُ مِنْ أفعالِ النَّاسِ وَمَا يَخْتَارُونَهُ وَيَجْتَنِبُونَهُ مُفْصَلاً.

وَإِذَا صَحَّتْ هذه الجُمْلَةُ فالإخبارُ عن الغُيُوبِ لَا يَخْرُجُ عن وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، نَحْوَ مَا تَلَوْنَاهُ مِنْ أخبارِ القرآنِ، وَمِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ مَا قَصَصْنَاهُ مِنْ أخبارِهِ^(٣) الخَارِجَةِ عن القرآنِ.

- (١) هو أبوسفیان سُرَاقَةُ بن مالک بن جعشم الکنانی المدلجی الحجازی. کان ینزّل القَدید بین مَکَّةَ والمَدینةَ، وَکانَ في الجاهلیةَ معروفاً باقتفاء الأثر. وَهُوَ مِنْ أَشْرَافِ قَوْمِهِ وشُعْرَائِهِمْ، وَکانَ مِمَّنْ تَقَبَّلَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ جَماعَةٍ مِنَ المَشْرِکِینَ حِینَ هاجر ﷺ مِنْ مَکَّةَ إلى المَدینةَ، وَحِینَما لَحِقَ بِالنَّبِيِّ، وَرَأاهُ ﷺ دَعَا عَلَیْهِ فَساخَتْ قِوَامُ فِرْسِهِ في الأَرْضِ، فَندَمَ وَطَلَبَ مِنَ الرِّسُولِ أَنْ یَنْجِیْهِ، فَدَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَأُطْلِقَ وَرَجَعَ إلى قَوْمِهِ. أَسْلَمَ بَعْدَ واقِعَةِ الطَّائِفِ في السَّنَةِ الثَّامِنَةِ لِلهِجْرَةِ. وَتَوَلَّى البَصْرَةَ آیامَ حُکُومَةِ عَمْرِو بْنِ الخَطَّابِ. تَوَفَّي سَنَةَ ٢٤ هـ. (٢) في الأصل: ذَکَرْنَا، وَالظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.
- (٣) في الأصل: أخبار، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

فإذا كانت من فعل الله تعالى لم تدلّ على اختصاصه بالعلم الخارق للعادة الذي ذكرناه، فقلنا: إن من أجله تمكن من الصديق عما يحدث، بل يكون المعجز في هذا الموضع هو إنزال الخبر إليه واطلاعه قبل أحد من البشر عليه، فقد حصل خرق العادة به لا محالة في هذا الوجه. وإذا كان من فعله ﷺ فهو دالّ على العلم الذي أشرنا إليه، والمعجز هاهنا هو العلم؛ لأنه الذي خرق العادة.

والذي أنكرناه في صدر الكلام أن يكون الوجه الذي منه لزم العلم بصدق النبي ﷺ في الابتداء هو تضمن القرآن للإخبار عن الغيوب، أو أن تكون جهة إعجازه مقصورة على ذلك دون غيره.

فأما إذا قيل بأن هذه الجهة من إحدى جهات الإعجاز، ورُتّب الاستدلال بهذا الترتيب الذي ذكرناه؛ فذاك الصحيح الذي لا يمكن دفاعه.

[إعجاز القرآن في نفي الاختلاف عنه]

وأما من ذهب إلى إعجازه من حيث زال عنه الاختلاف والتناقض^(١)، واعتلّ لقوله بأن العادة لم تجر بأن يسلم الكلام الطويل - مع سرد القصص فيه والأخبار - من ذلك، وأن في سلامة القرآن منه دلالة على أنه من فعل الله تعالى. والصحيح الذي لا إشكال فيه أن سلامة القرآن - مع تطاوله، وتكرّر القصص

(١) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠٣-٤٠٤: «وأما من ذهب في إعجازه إلى زوال الاختلاف عنه والتناقض مع طوله، وادّعى أن ذلك مما لم تجر العادة في كلام طويل بمثله.

والذي يبطل قوله: إنه لا شبهة في أن ذلك من فضائل القرآن ومن آياته الظاهرة، لكنّه لا ينتهي إلى أن يدعى أنّه وجه إعجازه وأن العادة انخرقت به؛ لأنّ الناس يتفاوتون في زوال الاختلاف والتناقض عن كلامهم. وليس يمتنع أن يزول عن الكلام ذلك كله، مع التيقّظ الشديد والتحفظ التام. فمن أين لمُدّعي ذلك أن العادة لم تجر بمثله؟».

فيه و ضرب الأمثال - من الاختلاف أو التناقض ^(١) يدل على فضيلة عظيمة و رتبة جلية، و مرتبة على المعهود من الكلام ظاهرة؛ فأما أن ينتهي إلى الإعجاز و خرق العادة، فبعيد و لا برهان لمُدَّعِيه عليه؛ لأننا قد وجدنا الناس يتفاوتون في السلامة من هذه الأمور المذكورة تفاوتاً شديداً؛ ففيهم من يكثر في كلامه الاختلال و الاضطراب و يغلب عليه، و فيهم من يحفظ قَلَّ ذلك في كلامه.

فليس بمُنْكَرٍ أن يزيد بعضهم في التحفظ و التصحيح لما يورده، فلا يعتز منه على تناقض ^(٢).

و ليس يمكن أحداً أن يدعي أن التحفظ وإن اشتد، و العناية وإن قويت، فإن المناقضة و الاختلاف غير زائل؛ فإنه متى ادعى هذا تعدد عليه إيراد شبهة تعضد دعواه، فضلاً عن برهان.

و لو قيل لمن سلك هذه الطريقة: أرنا أولاً - قبل أن ننظر فيما يمكن من الكلام المستأنف، أو لا يمكن - أن جميع ما تنوق فيه الحكماء من كلامهم، و رَوَوْا فيه من أمثالهم قد لحق جميعه التناقض و الاختلاف، حتى أنه لو لم يسلم شيء منه من ذلك لظهر بطلان قوله من قرب.

فإن قيل: أليس من البعيد أن يسلم الكلام الطويل بما ذكرناه؟
قيل: لسنا نشك في بعد ذلك، و إنما كلامنا على القطع على تعدده و إلحاقه بما يخرق العادات؛ فأما بعده فقد سبق إقرارنا به.

فإن قالوا: فقد قال الله عز و جل: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ ^(٣)، و هذا نص صريح لصحة ما ذهبنا إليه ^(٤).

(١) في الأصل: تناقض، و الأنسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: تناقضه، و المناسب ما أثبتناه.

(٣) سورة النساء: ٨٢.

(٤) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠٤: «فأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ

قيل لهم: إنما علمنا بهذا القول أنه لو كان من عند غيره لوجد فيه اختلاف كثير، وقد تقدم لنا العلم بكونه صدقاً ودليلاً، من طريق ليس هو اعتبار زوال الاختلاف والتناقض عنه. وكلامنا إنما هو على من جعل وجه إعجازه وكونه دليلاً زوال الاختلاف عنه، وظن أنه: (يركن من استدراك) ^(١) ^(٢)، وكذلك من جهة العادة واعتبارها. فليس القطع إذاً - على ما ذكرناه من طريق السمع - بقادح في طريقنا. والكلام على من جعل إعجازه صحة معانيه واستمرارها على النظر وموافقتها للعقل، يقرب من الكلام على من اعتبر زوال الاختلاف والمناقضة؛ لأن كل ذلك إنما يدل على الفضيلة وعلو المنزلة، ويشهد بأن فاعله حكيم عليم. والإعجاز وخرق العادة غير هذا.

ولو لم يصرف الله تعالى العرب عن معارضة القرآن لبطل الإعجاز عندنا، ولم يخرج القرآن من أن يكون على الصفات التي ذكرناها من صحة المعاني، وموافقة العقل.

وكذلك لو سلبه الله تعالى القدر من الفصاحة التي بان بها من الفصح المعتقد - عند من ذهب إلى ذلك فيه - لوجب فيه جميع ما ذكرناه من الصفات، ولا ستحال خروجه عنها.

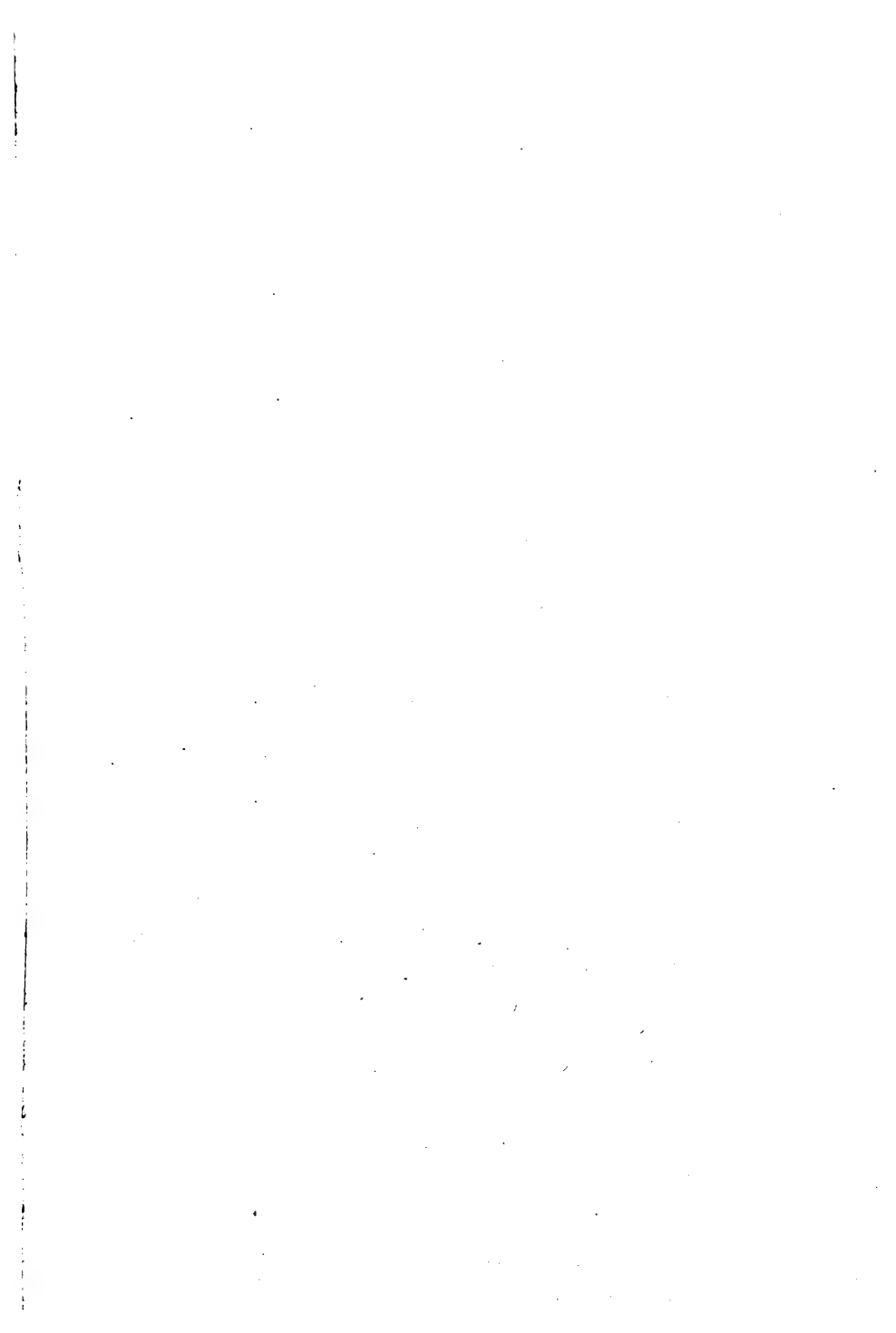
وهذا يكشف عن أن هذه المعاني إنما وجبت فيه، ومن حيث كان كلاماً

→ غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴿﴾ فإنما هو جهة؛ لعلمنا بالقرآن [أنه] لو كان من عند غيره لكان فيه اختلاف، وإنما ردنا على من قال: إني أعلم ذلك بذلك قبل العلم بصحة القرآن، وجعله وجه إعجازه».

(١) في الأصل: استدراك غير منقوطة - وهي غير مفهومة.

(٢) كذا في الأصل.

للحكيم، وأنه لا تأثير لها في الإعجاز؛ لوجودها مع زواله.
على أن جميع ما ذكره من صحة المعاني وملاءمة العقل، حاصل في
كلامه ﷺ، وواجب في أخباره، وإن لم يجب فيها الإعجاز.



[مذهب القائلين إنّ إعجاز القرآن كونه قديماً]

فأما الْمُعْتَقِدُونَ بِقَدَمِ الْقُرْآنِ، وَالجَاعِلُونَ إِعْجَازَهُ كَوْنَهُ قَدِيمًا، أَوْ عِبَارَةً عَنْ
الْكَلَامِ الْقَدِيمِ وَحِكَايَةً لَهُ ^(١) فَإِنَّ الْأَدْلَةَ الَّتِي نَصَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى حَدَثِ الْقُرْآنِ
تَقْضِي بِبُطْلَانِ قَوْلِهِمْ، وَهِيَ مَذْكُورَةٌ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

وَكَيْفَ يَكُونُ الْقُرْآنُ قَدِيمًا، وَهُوَ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ تُكْتَبُ وَتُتْلَى وَتُسَمَعُ [و]
جَائِزٌ عَلَيْهِ التَّجْزِي وَالْانْقِسَاءُ، ذُو أَوَّلٍ وَآخِرٍ؟! وَكُلُّ هَذِهِ الصِّفَاتِ مِمَّا لَا يَجُوزُ
عَلَى الْقَدِيمِ، وَلَا يَخْتَصُّ بِهَا إِلَّا الْمُحْدَثُ.

عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ مِنَ الْكَلَامِ الْمُفِيدِ، وَالْكَلَامُ لَا يُفِيدُ إِلَّا بِأَن يَحْدُثَ بَعْضُهُ فِي إِثْرِ
بَعْضٍ، وَيَتَقَدَّمُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: «دَارٌ» لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمِ الدَّالُّ عَلَى
الْأَلْفِ، وَالْأَلْفُ عَلَى الرَّاءِ، لَمْ يَكُنْ بِأَن يُسَمَعَ «دَارًا» بِأَوَّلِي مِنْ أَنْ يُسَمَعَ «رَادًا».

وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا وُجِدَتْ حُرُوفُهُ كُلُّهَا مَعًا، وَلَمْ يَكُنْ لِبَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ
تَقَدُّمٌ فِي الْوُجُوهِ لَمْ يَكُنْ مُفِيدًا.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ بِالْقُرْآنِ، وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ تَقْضِي أَنَّهُ فَاعِلٌ لَهُ؛
لِأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ مِمَّا مِنْ حَيْثُ فَعَلَهُ.

(١) إشارة إلى مذهب أهل الحديث والأشاعرة.

يُبَيِّنُ ذلك أَنَّهُ لو أُضِيفَ عَلَى غَيْرِ هذا الوجهِ لم يَخُلْ مِنْ وُجُوهٍ:
إِمَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ كَلَامٌ لَهُ، وَأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ بِهِ مِنْ حَيْثُ أَوْجَبَ كَوْنَهُ^(١) عَلَى صِفَةِ
مَعْقُولَةٍ وَحَسَبَ مَا نَقُولُ فِي الْعِلْمِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ، أَوْ لَأَنَّهُ حَلَّةٌ، أَوْ حَلٌّ بَعْضُهُ؛ أَوْ
لَأَنَّهُ قَائِمٌ بِهِ.

وَالْكَلَامُ لَيْسَ مِمَّا يُوجِبُ صِفَةً لِلْمُتَكَلِّمِ؛ لَأَنَّهُ لو أَوْجَبَ ذَلِكَ لَاسْتَحَالَ -
لَوْ خُلِقَ لَهُ لِسَانَانِ - أَنْ يُوجَدَ^(٢) فِيهِمَا حَرْفَانِ مُتَضَادَّانِ؛ لَأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُتَكَلِّمًا
بِهِمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِفَتَيْنِ مُتَضَادَّتَيْنِ، كَمَا يَسْتَحِيلُ وُجُودُ عِلْمٍ وَجَهْلٍ بِشَيْءٍ
مَخْصُوصٍ فِي جُزْئَيْنِ مِنْ قَلْبِهِ، مِنْ حَيْثُ كَانَ ذَلِكَ يُوجِبُ كَوْنَهُ عَلَى خَالَيْنِ
مُتَضَادَّتَيْنِ.

وَقَدْ عَلِمْنَا صِحَّةَ وُجُودِ الْكَلَامِ بِالْأَلْتَيْنِ لَوْ خُلِقْنَا، وَجَوَّازُ كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا إِنَّمَا
يُوجَدُ فِيهِمَا، وَإِنْ امْتَنَعَ ذَلِكَ فِي الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا مِمَّا يُوجِبُ
الْأَحْوَالَ لِلْحَيِّ. فَصَحَّ أَنَّ الْكَلَامَ مِمَّا لَا يُوجِبُ صِفَةً لِلْمُتَكَلِّمِ، وَبَطَلَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا بِهِ لَأَنَّهُ حَلَّةٌ أَوْ حَلٌّ بَعْضُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ
كَوْنَ اللِّسَانِ مُتَكَلِّمًا، وَالصَّدَى مُخْبِرًا وَآمِرًا وَنَاهِيًا. وَيُوجِبُ أَيْضًا إِطْطَالَ كَوْنِ
الْمُتَكَلِّمِ مُتَكَلِّمًا وَسُقُوطَ هَذِهِ الْإِضَافَةِ أَصْلًا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا
تَجْتَمِعُ الْخُرُوفُ فَتَصِيرُ كَلَامًا، وَمَحَلُّ كُلِّ حَرْفٍ غَيْرُ مَحَلِّ الْآخَرِ؛ لِحَاجَةِ الْحَرْفِ
إِلَى أَبْنِيَةٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ قَوْلُنَا: «قَامَ زَيْدٌ» لَيْسَ بِكَلَامٍ لِلْمُتَكَلِّمِ
فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَا حَلَّةُ الْكَلَامِ. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لَيْسَ يَصِحُّ اخْتِصَاصُهَا
بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ، فَتَخْرُجُ مِنْ أَنْ تَكُونَ كَلَامًا لِلْمُتَكَلِّمِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: وَ كَوْنِهِ، وَلَعَلَّ الْمُنَاسِبَ حَذْفُ الْوَاوِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: وَيُوجَدُ، وَالظَّاهِرُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

فأما القول بأنه: «متكلم بالكلام لأنه قائم به»، فلفظ مجمل قصَدَ إلى المُعَلَّقِ به عند ضيق الكلام، وحاجته إلى التفسير والتفصيل كحاجة ما تقدّم. وليس يصح أن يراد بهذه اللفظة - أعني قولهم: قائم^(١) به - إلا بعض ما ذكرناه وفسدنا [ه] من الحُلُولِ وإيجاب الصِّفة، وإلا فالوجوه التي تستعمل فيها، من القيام الذي هو الانتصاب، أو الثبات والبقاء، أو غير ذلك مما لا يجوز على الكلام أصلاً. وكذلك إن قيل: إنَّ المتكلم إنما كان متكلماً لأنَّ له كلاماً، وقَعَتِ المطالبة بتفسير هذه اللفظة، والكشف عن الغرض بها، فإنه لا يمكن أن يذكّر فيها إلا بعض ما أوردناه وتكلّمنا عليه.

فإن قالوا: جميع ما ذكرتموه مبني على أن الكلام هو الأصوات والحروف المسموعة. وليس الكلام في الحقيقة ما تظنون، بل هو معنى في النفس لا يجوز عليه شيء مما جاز على الأصوات التي ذكرتموها من الانقسام والتجزّي، وهذا المسموع عبارة عنه وحكاية له.

قيل لهم: ليس يجب أن نتكلّم في قِدم شيء أو حُدوثه ونحن لا نَعْقِلُهُ ولا نُثَبِّتُهُ؛ لأنَّ الكلام في الصِّفات فرع على إثبات الدّوات. وما يقولونه في الكلام غير معقول عندنا ولا سبيل إلى إثباته، فلا معنى للتشاعُلِ معكم بالخوض في قِدمه وحُدوثه. والواجب أن تطالبوا بإثبات ما تدّعونهُ أولاً، فإنه يتعدّر عليكم.

على أن من أثبت الكلام معنى في النفس - ولم يُشِرْ إلى بعض المعاني المعقولة من أفعال القلوب، كالقصد والاعتقاد وما يجري مجراها - لم يجد فرقاً بينه وبين من ادّعى مثل ذلك في جميع أجناس الأعراض، حتّى يقول: إنَّ الصّوت في الحقيقة ليس هو المسموع بل هو معنى في النفس يدلُّ هذا عليه. وكذلك اللّون

و سائر الأجناس .

و لو قيل أيضاً لهؤلاء :- إن المعنى الذي يدعونه في النفس ليس هو الكلام في الحقيقة ، بل الكلام معنى غيره . و المعنى الذي يُشيرُون إليه دالٌّ عليه و مُبَيَّنٌّ عنه ، ثمَّ يجبُ ذلك عليهم في معنى بعد آخر - لم يجدوا فصلاً !

و لتقصي هذه الجمل التي أوردناها موضع هو اليقُّ بها من كتابنا هذا ، وإنما نبهنا بما ذكرناه على طريق الكلام - و إن كان المقصدُ غيره - كراهة أن يخلو كلامنا من برهانٍ على فساد ما تعلَّق به القوم .

على أننا لو تجاوزنا لهم عن الكلام في قديم القرآن و حدوده لم يصحَّ أن يكون مُعْجِزاً على طريقتهم هذه ، و بطلت فائدة التَّحْدِي به لأنَّ المُتَحْدِي لا يصحُّ تَحْدِيهِ إلا بما هو مقدورٌ مُتَأَتٍ ، إما منه أو من المؤيِّد له بالعلم ، فكأنه يقول : تعاطوا فَعَلَ كذا و كذا ممَّا ظَهَرَ على يدي ، فإن تعذَّرَ عليكم فاعلموا أنني صادق ، إما من حيث خَصَّنِي الله تعالى بما معه تأتَّى مني ما تعذَّرَ عليكم ، أو من حيث أظهرَ على يدي ذلك الفعل بعينه و أيَّدني به .

و متى كان الأمر الذي دعاهم إلى فعله مُسْتَحِيلًا مُتَعَذِّراً على كُلِّ قَادِرٍ ، لم يصحَّ التَّحْدِي به و لا الاحتجاج بتعذُّره ؛ لأنَّهم لو قالوا له : قد دعوتنا إلى ما لا تقدرُ أنت و لا المؤيِّد لك على فعلٍ مثله ، فأين موضعُ حُجَّتِكَ علينا ؟ و لم صرَّت بأنَّ تدَّعي الإبانة و التَّخْصِيصَ بتعذُّره علينا أولى بأنَّ ندَّعي نحنُ عَلَيْكَ مِثْلَ ذلك من حيث تعذَّرَ عَلَيْكَ ، بل على كُلِّ قَادِرٍ ؟ ! و إذا لم يكن بين هذه الدَّعاوى فَرْقٌ بَطَلَ الاحتجاج بما ذكرَّوه .

و بعد ، فلا فَرْقَ بين التَّحْدِي بالقرآن إذا كان قديماً - على ما يدَّعون - و بين التَّحْدِي بذات القديم تعالى . و إذا فسَدَ التَّحْدِي بذلك ، من حيث استحالة تعلُّق القدرة به ، فالأوَّلُ مثله .

فإن قالوا: التحدي إنما كان بحكاية الكلام القديم، دون ذاته.
 قيل لهم: ليس يخلو التحدي من أن يكون واقعاً بأن يحكوه بلفظه ومعناه معاً،
 أو بأن يحكوه بمعناه^(١) دون لفظه، أو بلفظه دون معناه.
 وقد علمنا أن كل من قال: «القرآن»، فقد حكاها بلفظه ومعناه، وأن القوم
 الذين شوفوها بالتحدي به قد كانوا يتمكّنون من ذلك ويفعلونه.
 وحكاية معناه دون لفظه منائية من كل من عقل المعاني وفهمها، فصيحاً كان
 أو لکن، عربياً كان أو أعجمياً.

ومن أتى في الحكاية باللفظ والمعنى معاً فهو حاكٍ للفظ لا محالة، وإن ضم
 إليه المعنى؛ ففسدت الوجوه الثلاثة. وليس يمكن في التفسير غيرها؛ لأن ما خرج
 عنها ليس بحكاية.

فإن قالوا: إنما تحداهم بالابتداء للحكاية على الوجه الذي وردت منه، فمن
 حكاها بعد السماع منه لا يكون معارضاً؛ لأنه غير مبتدئها؟
 قيل لهم: هذا رجوع إلى التحدي بالمستحيل الذي لا يدخل تحت قدرة قادر؛
 لأن الابتداء لا يتكرر كالاحتذاء، فإذا طالبهم بأن يبتدئوا، فحكاية ما قد ابتدأ
 هو حكايته؛ فقد كلّفهم المحال الذي لا يوصف [به] القديم تعالى، وهو أقدر
 القادرين عليه.

ولو قالوا له: وأنت أيضاً لا تقدر على الابتداء بجميع ما يبتدئ أحدنا
 حكايته، من كلام أو شعر، فليس لك من هذا إلا ما عليك؛ لكانت المقاتلة واقعة
 موقعتها.

وإنما صح لنا ولغيرنا - ممن يرغب عن طريقة هؤلاء - الفصل^(٢) بين حكاية

(١) في الأصل: معناه، والمناسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: والفصل، والظاهر حذف الواو.

القرآن مَن حَفَظَهُ وَ تَلَّاهُ وَ بَيْنَ الْمُعَارَضَةِ الَّتِي يُدْعَى الْقَوْمُ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّ التَّحْدِي عِنْدَنَا وَقَعَ بِالابتداءِ مِثْلُهُ فِي فَصَاحَتِهِ ، مَعَ طَرِيقَةِ نَظْمِهِ لَا بِحِكَايَتِهِ ، فَالتَّالِي لَهُ وَإِنْ كَانَ حَاكِياً فَلَيْسَ بِمُعَارِضٍ عِنْدَنَا . وَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُعَارِضاً عِنْد مَنْ ادَّعَى أَنَّ التَّحْدِي وَقَعَ بِالحِكَايَةِ .

فَإِنْ قَالُوا : فَتَحْنُ أَيْضاً نَقُولُ إِنَّ التَّحْدِي وَقَعَ بِأَنْ يُحْكَى فِي فَصَاحَتِهِ لَا فِي أَلْفَاظِهِ وَ مَعَانِيهِ ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّالِي لَهُ مُعَارِضاً !

قِيلَ لَهُمْ : هَذَا رُجُوعٌ مِنْ طَرِيقَتِكُمْ ، وَ دُخُولٌ فِي مَذْهَبِ الْفِرْقَةِ الْأُولَى الَّتِي قَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهَا مُسْتَقْصًى .

وَ إِذَا صِرْتُمْ إِلَى هَذَا ، فَأَيُّ مَعْنَى لِقَوْلِكُمْ : إِنَّ التَّحْدِي بِهِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ حَيْثُ كَانَ حِكَايَةً لِلْكَلامِ الْقَدِيمِ ؟

وَ لَا فَرْقَ فِي ^(١) مَا ذَكَرْتُمُوهُ الْآنَ - بَيْنَ أَنْ يَكُونَ حِكَايَةً لِكَلَامٍ قَدِيمٍ ، أَوْ لِكَلَامٍ مُخَدَّثٍ - فِي أَنَّ التَّحْدِي بِهِ مِنْ جِهَةِ الْفَصَاحَةِ يَصِحُّ عَلَى مَا يَقَعُ التَّحْدِي بِالشُّعْرِ وَ غَيْرِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدِماً ، وَ لَا حِكَايَةً لِكَلَامٍ قَدِيمٍ .

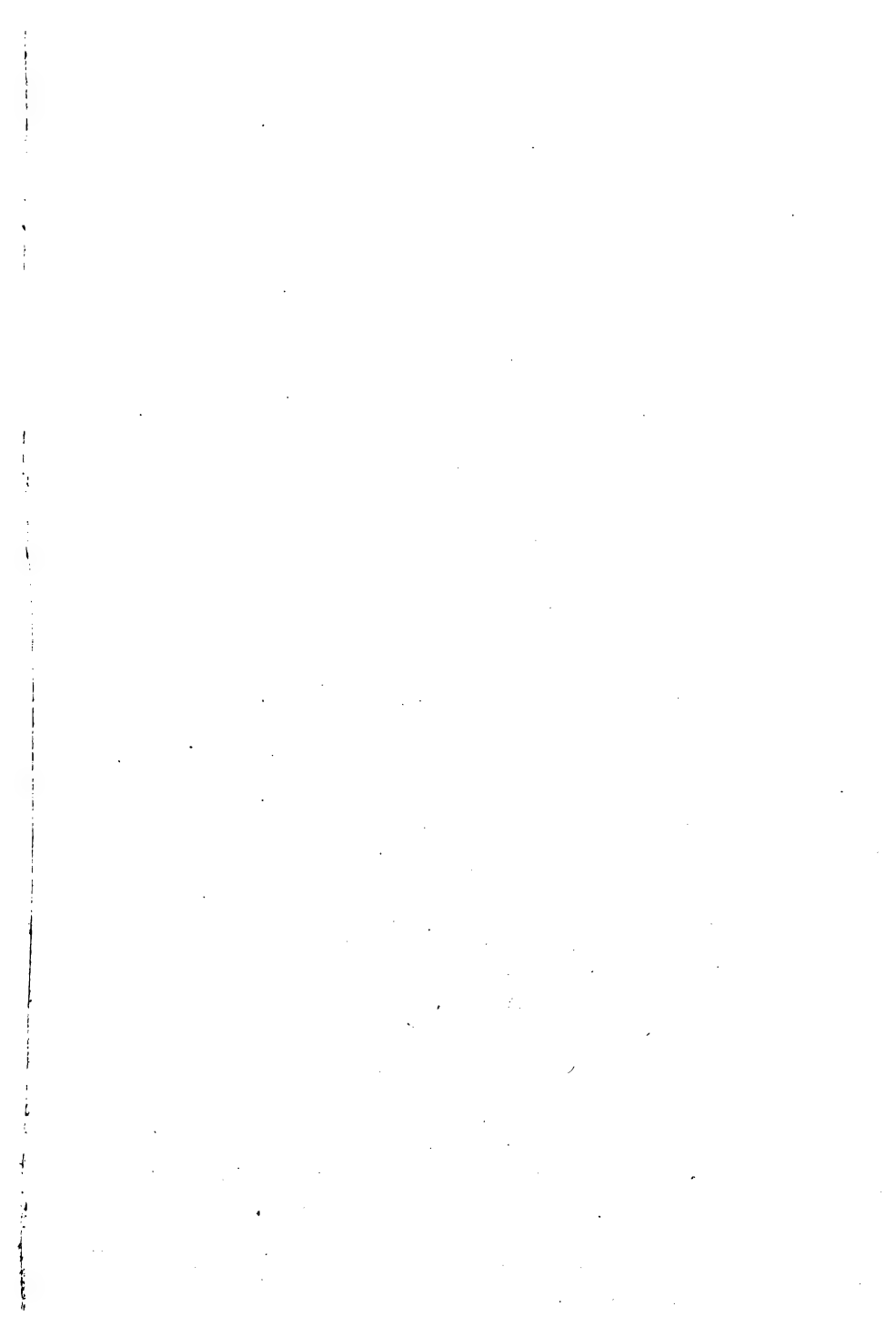
قَدْ وَفَيْنَا - أَرَشَدَكَ اللَّهُ - بِمَا شَرَطْنَا مِنَ الرَّدِّ عَلَى جَمِيعِ مَنْ خَالَفَ الْقَوْلَ بِالصَّرْفَةِ ، وَ اعْتَمَدْنَا مِنْ بَسْطِ الْكَلَامِ فِي مَوَاضِعَ ، وَ اخْتِصَارِهِ فِي أُخْرَ مَا اقْتَضَتْهُ مَوَاقِعُهُ ، بَعْدَ أَنْ لَمْ نُجَلِّ بِهِ وَلَمْ نُورِدْ مُسْتَغْنًى عَنْهُ .

وَ مَا ذَكَرْنَاهُ ، إِذَا ضَبُطَ وَ أُتْقِنَ اسْتَدْرَكَ ضَابِطُهُ مِنْ جُمْلَتِهِ - إِمَّا تَصْرِيحاً أَوْ تَلْوِيحاً - الْجَوَابَ عَنْ أَكْثَرِ مَا يَسْتَأْنِفُ الْمُخَالِفُونَ إِيرَادَهُ مِنْ الِاعْتِرَاضَاتِ وَ الشُّبُهَاتِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : بَيْنَ ، وَ الظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

و نحنُ نَتْلُو ذلك بِذِكْرِ ما يَلْزَمُ مَنْ عَدَلَ عن مَذْهَبِ الصَّرْفَةِ، مِنْ أَسْئَلَةِ الْمُخَالَفِينَ فِي التُّبُوءِ الَّتِي لَا تَتَوَجَّهُ عَلَى الْقَائِلِينَ بِالصَّرْفَةِ، لِيَكُونَ ما نَذْكُرُهُ أَدْعَى إِلَى الْقَوْلِ بِهَا، وَ أَحَثَّ عَلَى اعْتِقَادِهَا. ثُمَّ تَتَّبِعُ ما ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ الْمَعْرُوفِ بِـ «الْمُغْنِي»^(١) مِنَ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْمَعْنَى، فَتَحْكِيهِ بِالْفَاضِلِ، وَ تُبَيِّنُ عَمَّا فِيهِ مِنْ فَسَادٍ وَ اضْطِرَابٍ، بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَ مَشِيَّتِهِ.

(١) يقصد به كتاب «المغني في أبواب التوحيد و العدل» المشهور مختصراً بكتاب «المغني» للقاضي عبد الجبار الأسدآبادي الهمداني، المتوفى سنة ٤١٥ هجرية، و يتعرض المصنف لأقوال القاضي من الجزء الذي صنّفه في «إعجاز القرآن».



فصل

[في بيان ما يلزم مخالفي الصرفة]

قد سأل مخالفو الصرفة، فقالوا:

إذا كنتم إنما تعتمدون في إعجاز القرآن أن الله تعالى هو المؤيد به لرسول الله ﷺ، تصديقاً له على خرقه لإعادة الفصحاء من حيث قعدوا عن معارضة وتكلموا^(١) عن مقابلته، فاعملوا على أن خروجاً عن العادة في الفصاحة مسلّم لكم على ما اقترحتموه، من أين لكم أن الذي خرق به عادتنا، وألقاه إلى من ظهر عليه هو الله تعالى؟!

وما أنكرتم أن يكون المظهر ذلك على يديه بعض الجن الذين قد اعترفتم بوجودهم، ويكون قصده به الإضلال لنا والتلبيس؛ لأنكم لا تحيطون علماً بمبلغ فصاحتهم، وهل انتهوا من الفصاحة إلى حدّ يجاوز ما نعهدهم أم لا، بل كل ذلك مجوّز غير مقطوع على شيء منه؟!

وإذا كان ما ذكرناه جائزاً غير ممتنع بطل قطعكم على أنه من قبل الله تعالى!^(٢)

(١) نكل: إذا أراد أن يصنع شيئاً فهابه.

(٢) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٥: «قد بينا في كتابنا في جهة إعجاز القرآن أن من

وَقَدْ سُئِلَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ عَلَى وَجْهِ آخَرَ أَكَّدَ مِنَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ:
 قِيلَ: إِذَا كَانَ مَنْ ظَهَرَ الْقُرْآنُ عَلَى يَدَيْهِ لَمْ يَدَّعِهِ لِنَفْسِهِ، وَ لَا قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَلَامِهِ،
 بَلْ ذَكَرَ أَنَّ مَلَكًا أَلْقَاهُ إِلَيْهِ وَ ادَّعَى أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنْتُمْ - قَبْلَ أَنْ يَصِحَّ
 إِعْجَازُ الْقُرْآنِ وَ وَجْهُ دَلَالَتِهِ عَلَى النَّبَوَّةِ - تُجَوِّزُونَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فِعْلَ الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّكُمْ
 إِنَّمَا تَرْجِعُونَ فِي عَصَمَتِهَا إِلَى الْكِتَابِ. وَ لَا عِلْمَ لَكُمْ أَيْضًا بِمَقْدَارِ فَصَاحَةِ الْمَلَائِكَةِ
 وَ نَهَايَةِ مَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ قَطْعُكُمْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى،
 مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ؟ وَ مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ الْمَلَكَ الَّذِي أَتَى بِهِ صَادِقٌ فِي دَعْوَاهُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ،
 وَ لَعَلَّهُ مِنْ كَلَامِهِ، وَ إِنْ فَارَقَ كَلَامَ الْبَشَرِ؟!
 وَ قَدْ قَامَ هَذَا السُّؤَالُ بِالْقَوْمِ وَقَعْدَ، وَ ذَهَبَ بِهِمْ كُلُّ مَذْهَبٍ، وَ تَعَاطَوْا فِي
 الْجَوَابِ عَنْهُ طُرُقًا، كُلُّهَا غَيْرُ صَحِيحٍ وَ لَا مُسْتَمَرٍّ.
 وَ نَحْنُ نَذَكُرُ مَا أَجَابُوا بِهِ، وَ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ بِهِ مِمَّا لَمْ يَذْكُرُوهُ، وَ تَتَكَلَّمُ بِمَا
 عِنْدَنَا فِيهِ (١):

→ لَمْ يَقُلْ فِي جِهَتِهِ مَا اخْتَرَنَاهُ مِنَ الصَّرْفَةِ يُلْزِمُهُ سَوَالُنُ لَا جَوَابَ عَنْهُمَا إِلَّا لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى
 الصَّرْفَةِ.

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَقَالَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ مِنْ فِعْلِ بَعْضِ الْجَنِّ أَلْقَاهُ إِلَى مَدْعَى
 النَّبَوَّةِ، وَ خَرَقَ بِهِ عَادَتَنَا، وَ قَصَدَ بِنَا إِلَى الْإِضْلالِ لَنَا وَ التَّلْبِيسِ عَلَيْنَا، وَ لَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ
 يُدَّعَى الْإِحَاطَةُ بِمَبْلَغِ فَصَاحَةِ الْجَنِّ وَ أَنَّهَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَجَاوَزَ عَنْ فَصَاحَةِ الْعَرَبِ، وَ مَعَ
 هَذَا التَّجْوِيزِ لَا يَحْصُلُ الثَّقَةُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْمُؤَيَّدُ بِالْقُرْآنِ لِرَسُولِهِ ﷺ.

(١) قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٦: «وَقَدْ يُمْكِنُ إِيرَادُ مَعْنَى هَذَا السُّؤَالِ عَلَى
 وَجْهِ آخَرَ، فَيُقَالُ: إِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ لَمْ يَدَّعِ فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ كَلَامُهُ، وَ إِنَّمَا ذَكَرَ أَنَّ مَلَكًا هَبَطَ
 بِهِ إِلَيْهِ، وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَلَكُ كَاذِبًا فِيهِ عَلَى رَبِّهِ، وَ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ الَّذِي نَزَلَ بِهِ
 مِنْ كَلَامِهِ لَا مِنْ كَلَامِ خَالِقِهِ؛ فَإِنَّ عَادَةَ الْمَلَائِكَةِ فِي الْفَصَاحَةِ مِمَّا لَا نَعْرِفُهُ، وَ عَصَمَةُ

مما أُجيبَ به عنه، أن قالوا:

قد ثبتَ أنَّ القَدِيمَ تعالى حَكِيمٌ لا يجوزُ عليه استِفْسَادُ خَلْقِهِ ولا التَّلْيِيسُ على عِبَادِهِ، فلو مَكَّنَ الجِنَّ أو المَلَائِكَةَ ممَّا ذَكَرْتُمُوهُ، لَكَانَ نَهَايَةَ الاستِفْسَادِ والتَّضْلِيلِ للمُكَلَّفِينَ. وفي ثُبُوتِ حِكْمَتِهِ دَلَالَةٌ على أَنَّهُ يَمْنَعُ ما طَعَنْتُمْ بِهِ، ولا يُمَكِّنُ منه^(١). وليس الأمرُ في الاستِفْسَادِ والتَّضْلِيلِ هو أن يَلْطَفَ في القَبِيحِ، أو يَسْلُبَ المُكَلَّفِينَ الطَّرِيقَ إلى الفَرْقِ بين الحُجَّةِ والشُّبْهِةِ، والدَّلَالَةِ وما ليسَ بدَلَالَةٍ. فأما المَنعُ مِنَ الشُّبْهَاتِ وفِعْلُ القَبَائِحِ، فغَيْرُ واجبٍ عليه تعالى في دارِ المِحْنَةِ والتَّكْلِيفِ، مِنْ حَيْثُ كَانَ في المَنعِ عَن ذَلِكَ دَفْعٌ لهما. وليسَ يَجِبُ - إذا كَانَ تعالى لا يَفْعَلُ الشُّبْهَاتِ - أن يَمْنَعَ مِنْهَا ويَحُولَ بَيْنَ فَاعِلِهَا وبينها، كما لا يَجِبُ إذا لم يَفْعَلِ القَبِيحَ أن يَمْنَعَ مِنْهُ. والاستِفْسَادُ في هذا المَوْضِعِ مَنسوبٌ إلى مَنْ أَظْهَرَ ما ليسَ بِمُعْجَزٍ على يَدِ مَنْ ليسَ بِرَسُولٍ، ولا يجوزُ نَسْبُهُ إلى الله تعالى^(٢).

→ الملائكة قبل العلم بصحة القرآن والنبوة لا يمكن معرفتها، فالسؤال متوجه على ما ترويه.

وقد حكيما في كتابنا المشار إليه طرقاً كثيرة لمخالفيها سلوكها في دفع هذا السؤال، وبيننا فسادها بما بسطناه و انتهينا فيه إلى أبعد الغايات.

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٦: «قالوا: إنَّ هذا استِفْسَادٌ للمتكلِّمين، وحكمته تعالى تقتضي المَنعَ من الاستِفْسَادِ».

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٦: «وهذا غيرُ صحيح، لأنَّ الذي يمنعه أن يفعل الله تعالى الاستِفْسَادَ، فأما أن يَمْنَعَ مِنْهُ فليس بواجبٍ؛ لأنَّ هذا يوجبُ أن يَمْنَعَ الله تعالى كلَّ ذي شُبْهَةٍ مِنْ شِبْهِتِهِ، وأن لا يَمَكِّنَ المتعَبِّدين المنحرفين (المُشْعَبِذِينَ الممخرفين) مِنْ شَيْءٍ دخلتْ مِنْهُ شُبْهَةٌ على أَحَدٍ. وقد علمنا أنَّ المَنعَ مِنَ الشُّبْهَاتِ وفِعْلُ

وَمَنْ انْهَكَ بِهِ وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ أَمْرُهُ، فَمِنْ قَبْلِ تَقْصِيرِهِ أَتَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ شَاءَ أَنْ يَنْظُرَ
لَعَلِمَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمُعْجَزِ فِي الْحَقِيقَةِ وَغَيْرِهِ؛ فَإِنْ مَا يُجَوِّزُ الْعَقْلَ وَقُوَّةَ مَنْ يَجُوزُ أَنْ
يَفْعَلَ الْقَبِيحَ، لَا يَصِحُّ إلِخَافُهُ بِالْمُعْجَزَاتِ.
وَنَحْنُ نَنْقُضُ هَذَا الْمَعْنَى عِنْدَ مُنَاقَضَتِنَا لِصَاحِبِ الْكِتَابِ الْمُلَقَّبِ بِـ «الْمُعْنِي»،
فَلِذَلِكَ أَخْرَأْنَا بَسْطَ الْكَلَامِ فِيهِ هَاهُنَا.

طريقة أخرى

قد أُجِيبَ عَنْهُ، بِأَنْ قِيلَ:

إِنَّ الْمُرَاعَى فِي دَلَالَةِ الْمُعْجَزِ عَلَى التَّبَوُّةِ خَرَقُ الْعَادَةِ، وَظُهُورُ مَا لَوْ لَمْ يَكُنِ
الْمُدَّعِي صَادِقًا لَمْ يَظْهَرِ. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ فِي ظُهُورِ الْقُرْآنِ - عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ظَهَرَ
عَلَيْهِ - خَرَقًا لِلْعَادَةِ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي كَوْنِهِ خَارِقًا لَهَا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ
تَعَالَى، أَوْ مِنْ فِعْلِ بَعْضِ مَلَائِكَتِهِ. وَإِنَّمَا دَلٌّ إِذَا كَانَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي
ذَكَرْنَاهُ - وَهُوَ خَرَقُ الْعَادَةِ - فَيَجِبُ أَنْ يَدُلَّ وَإِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِ الْمَلَكِ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا فِي
وَجْهِ الدَّلَالَةِ. وَبَطْلُ أَنْ يَكُونَ التَّجْوِيزُ الَّذِي ذَكَرَ قَادِحًا فِي إِعْجَازِهِ^(١).
وَهَذَا فِي نَهَايَةِ الضَّعْفِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي يَكُونُ مُعْجَزًا وَدَالًّا عَلَى صِدْقِ مَنْ
ظَهَرَ عَلَيْهِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ شَرَائِطَ:

→ القبايح في دار التكليف غير واجبة. وليس يجبُ إذا كان تعالى لا يستفسد أن يمنع من
الاستفساد، كما لا يجبُ إذا لم يفعل القبيح أن يمنع منه في دار التكليف.

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٨: «قالوا: إنَّه لا فرق في خرق العادة بالقرآن
و دلالته على الإعجاز، بين أن يكون من فعله تعالى، أو من فعل بعض الملائكة؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا
دَلٌّ إِذَا كَانَتْ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى لخرق العادة، لا لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى، فَيَجِبُ أَنْ يَدُلَّ وَإِنْ كَانَ
مِنْ فِعْلِ الْمَلَكِ، لِلإشتراك في خرق العادة».

أحدها: أَنْ يَكُونَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ.

ثُمَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

ثُمَّ يَكُونَ واقِعاً مَوْقِعَ التَّصْدِيقِ لِلْمُدَّعِي، قائماً مقامَ القَوْلِ له: إِنَّكَ صَادِقٌ.

فليس خَرْقُ الْعَادَةِ وحدهُ هو المُعْتَبَرُ؛ لَأَنَّ الإِخْلَالَ بما ذُكِرناه مِنَ الشَّرْطِ -

مع ثُبُوتِ خَرْقِ الْعَادَةِ - كَالإِخْلَالَ بِخَرْقِ الْعَادَةِ دونَ ما ذُكِرناه؟

و معلومٌ أَنَّ المُسْتَدِلَّ متى لم يَقْطَعْ على أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هو المصدِّقُ له، فلا بُدَّ أَنْ

يَكُونَ مُجَوِّزاً وَقَوْعَ التَّصْدِيقِ مِنْ بَعْضِ مَنْ يَجُوزُ مِنْهُ فِعْلُ الْقَبِيحِ، و لا يُؤْمَنُ مِنْ

جَهْتِهِ تَصْدِيقُ الْكَذَّابِ، و مع التجويزِ لذلِكَ لا يَحْسُنُ مِنْهُ تَصْدِيقُ الْمُدَّعِي، فضلاً

عن أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ.

و لم يَدُلَّ الفِعْلُ الواقِعُ مِنْ جَهْتِهِ تَعَالَى على النُّبُوَّةِ، إِذَا كَانَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ مِنْ

حَيْثُ خَرَقَهَا فَقَطْ، على ما تَوَهَّمُوهُ فِي الجَوَابِ، بل بَأَنْ تَكَامَلَ لَهُ الشَّرْطَانِ

جَمِيعاً^(١).

و قولهم: لا فَرْقَ فِي بَابِ خَرْقِ الْعَادَةِ - بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مِنْ

(١) قال المصنَّفُ ﷺ فِي كتابه الذِّخْرَةِ / ٣٨٨: «إِنْ خَرَقَ الْعَادَةَ غَيْرَ كَافٍ إِذَا جَوَّزْنَا أَنْ

يُخْرِقَهَا غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ وَ يُصَدِّقَ الْكَذَّابَ، وَ إِنَّمَا دَلَّ خَرْقَ الْعَادَةِ

مِنْ فَعْلِهِ تَعَالَى لِأَنَّا نَأْمَنُ فِيهِ وَقَوْعَهُ عَلَى وَجْهِ يَقِيحٍ. وَ إِذَا كُنَّا نَجُوزُ عَلَى الْمَلَأْنَكَةِ - قَبْلَ

الْعِلْمِ بِصَحَّةِ النُّبُوَّةِ - أَنْ يَفْعَلُوا الْقَبِيحَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ تَصْدِيقُهُمْ لِمَنْ يَصَدِّقُوهُ، وَ إِنْ

خَرَقَ الْعَادَةَ، مَجْرَى مَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكْ.

وَ أَيْ فَرْقَ بَيْنَ مَا نَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ فَعْلِنَا، وَ بَيْنَ مَا نَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ فَعْلِ جَنِّيٍّ أَوْ

مَلَكٍ فِي ارْتِفَاعِ دَلَالَتِهِ عَلَى النُّبُوَّةِ؟ وَ هَلْ كَانَ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فَعْلِنَا غَيْرَ دَالٍّ عَلَى

النُّبُوَّةِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ جَازَ أَنْ نَفْعَلَ الْقَبِيحَ وَ نَصَدِّقَ الْكَذَّابَ؟ وَ هَذَا بَعِينُهُ قَائِمٌ فِيمَا نَجُوزُ فِيهِ

أَنْ يَكُونَ مِنْ فَعْلِ جَنِّيٍّ أَوْ مَلَكٍ، وَ إِنْ خَرَقَ الْعَادَةَ إِذَا جَوَّزْنَا أَنْ يَخْرِقَهَا مَنْ لَا يُؤْمَنُ مِنْهُ

فَعْلُ الْقَبِيحِ».

فِعْلُ الْمَلِكِ - صَحِيحٌ، غَيْرَ أَنَّ الْفَرْقَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مِنْ هَاهُنَا فَهُوَ حَاصِلٌ بَيْنَهُمَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الصَّدَقِ الَّتِي هِيَ مَقْصَدُنَا.

فَإِذَا قَوْلُهُمْ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ: إِنَّ الْمُرَاعَى خَرَقُ الْعَادَةِ، وَظُهُورُ مَا لَوْ لَا صِدْقُ الْمُدَّعِي لَمْ يَظْهَرْ؛ فَهُوَ الْمَطْلُوبُ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ مَعَ (تَجْوِيزِ أَنْ يَقَعَ) ^(١) التَّصْدِيقِ مِمَّنْ لَا يُؤْمَنُ مِنْهُ فِعْلُ الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّ مَعَ التَّجْوِيزِ لَا نَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ الْمُدَّعِي غَيْرَ صَادِقٍ، وَإِنْ ظَهَرَ الْفِعْلُ الْمَخْصُوصُ عَلَى يَدِهِ.

وَإِنَّمَا نَأْمَنُ ذَلِكَ وَتَقَطَّعَ عَلَى أَنْ ظُهُورَهُ يَدُلُّ عَلَى الصَّدَقِ وَأَنَّهُ لَوْلَا صِدْقُهُ لَمْ يَظْهَرْ، إِذَا عَلِمْنَاهُ مِنْ فِعْلِ الْحَكِيمِ الَّذِي لَا يَقَعُ مِنْهُ الْقَبَائِحُ، جَلَّ وَتَعَالَى عُلُوًّا كَبِيرًا. وَنَحْنُ نَزِيدُ فِي اسْتِقْصَاءِ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ فِيمَا بَعْدُ، فَقَدْ تَعَلَّقَ بِهِ صَاحِبُ الْكِتَابِ الَّذِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ، وَوَعَدْنَا بِتَبَيُّعِهِ.

طريقة أخرى

وقد أُجِيبَ عنه:

بَأَنَّ الْعِلْمَ حَاصِلٌ لِكُلِّ عَاقِلٍ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ الْآتِي بِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْمَظْهَرُ لَهُ، عَلَى حَدِّ حُصُولِ الْعِلْمِ بِوُجُودِهِ ﷺ، وَدَعَائِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَحْدِيثِهِ الْعَرَبَ بِالْإِتْيَانِ بِمِثْلِ مَا أَتَى بِهِ.

وَإِذَا كَانَ مَا اعْتَرَضَ بِهِ مِنْ سُؤَالِ الْجَنِّ يُوجِبُ رَفْعَ الْعِلْمِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَجَبَ اطِّرَاحُهُ. وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الَّذِي وَقَعَ الْعِلْمُ بِهِ وَارْتَفَعَ الشَّكُّ فِيهِ هُوَ أَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَظْهَرْ لَنَا إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ.

فَأَمَّا الْعِلْمُ بِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهُ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَيْسَ مَعْلُومًا ^(٢)، بَلْ

(١) فِي الْأَصْلِ: التَّجْوِيزُ أَنْ وَقَعَ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: مَعْنَى، وَ الظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

المَعْلُومُ لَنَا خِلَافُهُ؛ لَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ نَفَى أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِهِ، وَخَبَّرَنَا بِأَنَّهُ لَقِنَهُ مِنْ مَلَكٍ، هُوَ رَسُولُ اللَّهِ.

و في هذا تأكيدُ الشُّبْهَةِ على طَرِيقَةِ خُصُومِنَا؛ لِأَنَّ لِلْمُخَالَفِ أَنْ يَقُولَ: اْعْمَلُوا عَلَى أَنِّي سَلَّمْتُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِ، مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ الْمَلَكَ الَّذِي أَلْقَاهُ إِلَيْهِ وَادَّعَى أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَادَقَ؟ وَلَعَلَّهُ لَمْ يَأْتِ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ وَلَا بِرِسَالَتِهِ، فَيَعُودُ الْأَمْرُ إِلَى السُّؤَالِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي صَدْرِ هَذَا الْفَصْلِ، وَيُحْتَاجُ فِي الْجَوَابِ عَنْهُ إِلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ.

طريقة أخرى

و رُبَّمَا أَجَابَ بَعْضُهُمْ بِأَنْ يَقُولَ:

إِنَّمَا ثَبَتَ وَجُودَ الْجِنِّ بَعْدَ ثُبُوتِ نُبُوءَةِ نَبِيِّنَا ﷺ؛ لِأَنَّا مِنْ جِهَتِهِ عَلِمْنَا وَجُودَهُمْ، فَكَيْفَ يَصِحُّ الْقَدْحُ فِي النُّبُوءَةِ بِمَا لَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ صِحَّتِهَا؟
و هذا في غَايَةِ الرَّكَاكَةِ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ الَّذِي أَوْرَدْنَاهُ لَا يَفْتَقِرُ فِي لُزُومِهِ إِلَى الْقَطْعِ عَلَى وَجُودِ الْجِنِّ وَإِثْبَاتِ كُونِهِمْ^(١)، بَلْ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ جِهَةَ الْعِلْمِ بِوُجُودِ الْجِنِّ هِيَ قَوْلُ نَبِيِّنَا ﷺ، وَ مَا وَرَدَتْ بِهِ شَرِيعَتُنَا لَكَانَ الْكَلَامُ لَا زِمًا؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُجَوِّزًا لِأَنَّهُ يَكُونُ لِلَّهِ تَعَالَى خَلَقَ هُمْ جِنًّا، وَ لَوْ لَا أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْعَقْلِ لَمَا صَحَّ وَرُودُ الشَّرْعِ بِهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَا يَرُدُّ بِإِثْبَاتِ مَا يُحِيلُهُ الْعَقْلُ. وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْعَقْلِ لَزِمَ الْكَلَامُ.

و قَالَ الْمُخَالَفُ: إِذَا جَازَ فِي عُقُولِكُمْ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ تَعَالَى خَلَقَ غَائِبُونَ عَنْ أَبْصَارِكُمْ، لَا تَبْلُغُكُمْ أَخْبَارُهُمْ، وَ لَا تُحِيطُونَ عِلْمًا بِمَبْلَغِ قُوَاهُمْ وَ عُلُومِهِمْ - كَمَا

(١) أَي كَيُنَوْنِيَّتِهِمْ وَ وَجُودِهِمْ.

تَدْعُونَ الإِحَاطَةَ بِذَلِكَ فِي الْإِنْسِ - فَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ صَنَعَ هَذَا الْكِتَابَ وَ أَظْهَرَهُ عَلَى يَدِ مَنْ ظَهَرَ مِنْ جِهَتِهِ !

وَبَعْدُ، فَإِنَّ الْقَطْعَ عَلَى وُجُودِ الْجِنِّ لَيْسَ مَوْقُوفًا عَلَى شَرِيعَتِنَا كَمَا ظَنُّوهُ، بَلْ هُوَ مَوْجُودٌ فِي شَرِيعَةِ الْيَهُودِ وَ النَّصَارَى وَ الْمَجُوسِ وَ الْمَانَوِيَّةِ. وَ جَمِيعُ طَوَائِفِ الثَّنَوِيَّةِ تَعْتَقِدُ أَيْضًا وُجُودَهُمْ، فَشَهْرُهُ ذَلِكَ - فَيَمَن ذَكَرْنَاهُ - تُغْنِي عَنْ إِقَامَةِ دَلَالَةٍ عَلَيْهِ.

و فِي الْجُمْلَةِ، فَإِنَّ مَنْ كَانَ يُثْبِتُ الْجِنَّ - مِنْ طَوَائِفِ النَّاسِ - قَبْلَ شَرِيعَتِنَا، أَكْثَرُ مِمَّنْ كَانَ يَنْفِيهِمْ، فَكَيْفَ يَدَّعِي أَنَّ إِثْبَاتَهُمْ مَوْقُوفٌ عَلَى شَرِيعَتِنَا، لَوْلَا الْعَقْلَةُ ؟ !

طريقة أخرى

وَمَا قِيلَ فِي الْجَوَابِ عَمَّا أوردناه :

إِنَّ الْقُرْآنَ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ عُقَلَائِهِمْ، أَوْ مِنْ فِعْلِ ذَوِي النِّقْصِ مِنْهُمْ؛ فَإِنَّ كَانَ مِنْ جِهَةٍ نَاقِصِهِمْ وَ مَنْ لَيْسَ بِكَامِلِ الْعَقْلِ مِنْهُمْ، فَيَجِبُ أَنْ يَظْهَرَ فِيهِ الْإِخْتِلَالُ وَ التَّفَاوُتُ؛ لِوُجُوبِ ظُهُورِ ذَلِكَ فِي أَفْعَالِ ذَوِي النِّقْصِ.

وَ إِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِ الْعُقَلَاءِ لَمْ يَخْلُ أَنْ يَكُونَ فَعَلَهُ الْمُؤْمِنُونَ مِنْهُمْ، أَوْ الْكُفَّارُ الْفَاسِقُونَ.

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا لِلْمُؤْمِنِينَ، وَ الْمَقْصُودُ بِهِ التَّلْيِيسُ عَلَى الْمَكَلَّفِينَ وَ الْإِضْلَالُ لَهُمْ، وَ إِدْخَالُ الشُّبْهِ عَلَيْهِمْ.

وَلَوْ كَانَ مِنْ فِعْلِ كُفَّارِهِمْ لَوَجَبَ أَنْ يُعَارِضَهُ الْمُؤْمِنُونَ، وَ يَتَوَلَّوْا إِظْهَارَ مِثْلِهِ عَلَى يَدِ مَنْ يُزِيلُ عَنِ النَّاسِ الشُّبْهَةَ بِهِ، وَ ذَلِكَ مِنْ أَكْبَرِ قُرْبِهِمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَ إِذَا فَسَدَتْ كُلُّ هَذِهِ الْأَقْسَامِ بَطَلَ أَنْ يَكُونَ مِنْ صَنِيعِ الْجِنِّ عَلَى وَجْهِ.

فَيَقَالُ لِمَنْ تَعَلَّقَ بهذا: لَيْسَ يَجِبُ لو كَانَ مِنْ فِعْلِ النَّاقِصِ عَنْ كَمَالِ الْعَقْلِ أَنْ يَظْهَرَ فِيهِ الاضطرابُ وَالتَّفاوُتُ كَمَا ظَنَنْتَ؛ لِأَنَّ الْحِذْقَ بِأَكْثَرِ الصَّنَائِعِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى كَمَالِ الْعَقْلِ وَوُفُورِهِ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ فِي الصَّنِيعَةِ الْمَخْصُوصَةِ إِلَى الْعِلْمِ بِهَا، فَلَيْسَ يَضُرُّهَا - مع وجود العلم بها - فَقَدْ الْعُلُومُ الَّتِي هِيَ الْعَقْلُ، وَلِهَذَا نَجَدُ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْحِذْقِ بِالصَّنَائِعِ وَالتَّقَدُّمِ فِيهَا بُلْهًا [غَيْرَ] عَقْلَاءَ، وَيَقْطَعُ فِي أَكْثَرِهِمْ عَلَى خُرُوجِهِ مِنْ جُمْلَةِ الْمَكْلَفِينَ، وَبُعْدِهِ عَنْ كَمَالِ الْعَقْلِ!

فَمِنْ أَيْنَ لَكَ أَنَّ فَقْدَ التَّفاوُتِ وَالاختلالِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فِعْلِ خَارِجٍ عَنِ الْكَمَالِ؟ ثُمَّ مِنْ أَيْنَ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْجَنِّ لَا يَقَعُ مِنْهُمْ اسْتِفْسَادٌ لَنَا وَتَلْبِيسٌ عَلَيْنَا، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْمَعَاصِي وَالْفُسُوقِ؟

وَأَكْثَرُ مَا فِي هَذَا الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ مَعْصِيَةً لِلَّهِ تَعَالَى، وَالْإِيمَانُ غَيْرُ مَانِعٍ مِنْ ذَلِكَ، سِوَاءٍ [مِنْ] قَبْلِ مَذْهَبِ أَصْحَابِ الْإِحْبَاطِ^(١)، أَوْ مَذْهَبِ مَنْ نَفَاهُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى الْمَذْهَبِينَ مَعًا جَائِزٌ أَنْ يَعْصِيَ الْمُؤْمِنُ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي زَوَالِ ثَوَابِ إِيْمَانِهِ بِالْمَعْصِيَةِ، أَوْ ثُبُوتِهِ مَعَهَا.

ثُمَّ مِنْ أَيْنَ أَنَّ كُفَّارَ الْجَنِّ لو كَانُوا صَنَعُوهُ لَوْجَبَ أَنْ يُعَارِضَهُ الْمُؤْمِنُونَ؟! وَهَذَا إِنَّمَا يَتَّبْتُ لَكَ بَعْدَ ثُبُوتِ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مُؤْمِنِي الْجَنِّ لَا بُدَّ أَنْ يَتِمَكَّنُوا مِنَ الْفَصَاحَةِ الَّتِي يَتِمَكَّنُ كُفَّارُهُمْ

(١) الْإِحْبَاطُ يُرَادُ بِهِ خُرُوجُ الثَّوَابِ وَالْمَدْحِ الْمُسْتَحَقِّينَ بِثَوَابٍ وَمَدِيحٍ، عَنْ كَوْنِهِمَا مُسْتَحَقِّينَ بِذَمٍّ وَعِقَابٍ أَكْثَرَ مِنْهَا لِفَاعِلِ الطَّاعَةِ.

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنَّ الْكُفْرَ يَزِيلُ اسْتِحْقَاقَ ثَوَابِ الطَّاعَاتِ السَّابِقَةِ، وَالْإِيمَانُ يَزِيلُ اسْتِحْقَاقَ الْعِقَابِ السَّابِقِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أَنَّهُ هَلْ يَجُوزُ اجْتِمَاعُ اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحِيطَ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ أَمْ لَا؟ فَمَنْ يَذْهَبُ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ اجْتِمَاعِ الْاسْتِحْقَاقَيْنِ يَقُولُ بِالْإِحْبَاطِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَشَاعِرَةِ وَجُمْهُورِ الْمُعْتَرِثَةِ. وَالْإِمَامِيَّةُ عَلَى خِلَافِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ أَنَّ الْعِقَابَ الطَّارِئَ لَا يُحِيطُ الثَّوَابُ الْأَوَّلُ.

منها، حتى لا يزيدوا في ذلك عليهم.

والآخر: (أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يُخْلَوْا)^(١) بالواجب عليهم.

فكل واحد من الأمرين لا سبيل لك إلى إثباته.

أما الوجه الآخر: فَقَدْ بَيَّنَّا ما فيه، وقلنا: إِنَّ الْإِيمَانَ لَا يَمْنَعُ مِنْ مُوَاقَعَةِ
المعاصي، فكَذَلِكَ هو غَيْرُ مانعٍ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ؛ لِأَنَّ الْإِخْلَالَ بِالْوَاجِبِ
ضَرْبٌ مِنَ الْمَعَاصِي.

وَأَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَخْتَصَّ الْعِلْمُ بِالْفَصَاحَةِ بِالْجِيلِ الَّذِينَ هُمْ كَافِرُونَ؛
لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْمَهَنِ وَالصَّنَائِعِ قَدْ يَخُصُّ قَبِيلاً دُونَ قَبِيلٍ وَجَيْلاً دُونَ جَيْلٍ، وَلَيْسَ
يَجِبُ فِي ذَلِكَ الشُّمُولُ وَالْعُمُومُ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْعِلْمَ بِالْفَصَاحَةِ قَدْ اخْتَصَّ بِهِ الْعَرَبُ
دُونَ الْعَجَمِ، ثُمَّ قَبَائِلُ مِنَ الْعَرَبِ دُونَ قَبَائِلٍ، ثُمَّ سُكَّانُ دِيَارٍ مَخْصُوصَةٍ دُونَ غَيْرِهَا،
وَضُرُوبٌ مِنَ الصَّنَائِعِ كَثِيرَةٌ قَدْ اخْتَصَّ بِعَلِيِّهَا قَوْمٌ، حَتَّى لَمْ يَتَعَدَّهُمْ، لَوْ شِئْنَا
عَدَدْنَاهَا؟

وَإِذَا جازَ هَذَا، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ تَكُونَ الْفَصَاحَةُ - أَوْ هَذَا الضَّرْبُ مِنْهَا - إِنَّمَا
اخْتَصَّ بِهِ طَوَائِفُ مِنَ الْجِنِّ كَافِرُونَ، وَلَمْ يَتَّفَقْ أَنْ يَكُونَ فِي جُمْلَتِهِمْ مُؤْمِنٌ؟!
وَجَوَّازُ ذَلِكَ كَافٍ فِيْمَا أوردناه؛ فَقَدْ صَحَّ ضَعْفُ التَّعْلُّقِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

وَمَّا قِيلَ فِي الْجَوَابِ عَنْهُ:

إِنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ أَوْ فِي مَقْدُورِهِمْ لَوَجَبَ مَعَ تَحْدِيثِهِمْ بِهِ وَتَقْرِيعِهِمْ
بِالْعَجْزِ عَنْهُ أَنْ يَأْتَفُوا، فَيُظْهِرُوا أَمْثالاً عَلَى سَبِيلِ الْمُعَارَضَةِ.
وَلَوْ جازَ أَنْ يُمَسِّكُوا عَنْ^(٢) الْمُعَارَضَةِ، وَإِظْهَارِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِمْ

(١) فِي الْأَصْلِ: أَنَّهُمْ لَأَخْلَوْا، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مَنَاسِبَ لِلسِّيَاقِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: مِنْ، وَ الْمَنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

وَمَقُولٌ مِنْ عِنْدِهِمْ لَجَارَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْعَرَبِ؛ فَكُنَّا لَا نَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ الْعَرَبِ قَادِرِينَ عَلَى الْمُعَارَضَةِ مُتَمَكِّنِينَ مِنْهَا، وَإِنْ كَانَتْ لَمْ تَقَعْ مِنْهُمْ.

فَلَمَّا فَسَدَ ذَلِكَ فِي الْعَرَبِ - مِنْ حَيْثُ عَلِمْنَا أَنَّ التَّحْدِيَّ لَا بُدَّ أَنْ يَبْعَثَهُمْ عَلَى إظهارِ مَا عِنْدَهُمْ، بَلْ وَ عَلَى تَطَلُّبِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُمْ - وَجَبَ مِثْلُهُ فِي الْجِنِّ لَوْ كَانَتْ قَادِرَةً عَلَى مِثْلِ الْقُرْآنِ؛ لَعُمُومِ التَّحْدِيِّ لِلْكَلِّ وَ تَوَجُّهِهِ إِلَى الْجَمِيعِ، لَا سِيَّمَا وَالْقُرْآنُ مُصَحِّحٌ لِدَعْوَةِ مَنْ نَهَى عَنْ اتِّبَاعِ الشَّيَاطِينِ وَالِاغْتِرَارِ بِهِمْ، وَ آمَرْنَا بِالِاسْتِعَاذَةِ مِنْهُمْ وَ الْبَرَاءَةِ مِنْ أَعْمَالِهِمْ.

و هَذَا كَلَامٌ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ عَنِ الصَّوَابِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نُوَجِّبُ فِي الْعَرَبِ الْمُسَارَعَةَ إِلَى الْمُعَارَضَةِ لَوْ كَانُوا قَادِرِينَ عَلَيْهَا، مِنْ حَيْثُ عَلِمْنَا تَوَفُّرَ دَوَائِعِهِمْ إِلَيْهَا، وَ أَنَّهُمْ قَدْ قَارَبُوا حَدَّ الْإِلْجَاءِ^(١) إِلَى فِعْلِهَا. وَ وَجْهُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَلَهُمْ عَلَى مُفَارَقَةِ أَدْيَانِهِمْ، وَ خَلَعَ آلِهَتِهِمْ، وَ تَعَطَّلَ رِيَاسَتَهُمْ وَ عِبَادَتَهُمْ، وَ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ جَرَتْ بِهِ عَادَاتُهُمْ مِنَ الْمَأْكَلِ وَ الْمَشَارِبِ وَ الْمَنَاحِكِ وَ وُجُوهِ الْمُتَصَرِّفَاتِ، وَ الزَّمَهُمْ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَ الْكُلْفِ مَا يَشُقُّ عَلَى نَفْسِهِمْ، وَ يَثْقُلُ عَلَى طِبَاعِهِمْ. هَذَا، إِلَى تَعَجِيزِهِ لَهُمْ فِيمَا كَانَ إِلَيْهِ انْتِهَاءُ فَخْرِهِمْ، وَ بِهِ عُلُوُّ كَلِمَتِهِمْ مِنَ الْفَصَاحَةِ الَّتِي كَانَتْ مَقْصُورَةً عَلَيْهِمْ، وَ مُسَلَّمَةً إِلَيْهِمْ. وَ لَيْسَ هَذَا - وَ لَا شَيْءٌ مِنْهُ - مَوْجُوداً فِي الْجِنِّ، فَيُحْمَلُ حَالُهُمْ عَلَى الْعَرَبِ!

وَ أَمَّا التَّحْدِيُّ وَ التَّقْرِيعُ فَإِنَّمَا يَأْتِي مِنْهُمَا مَنْ أَثَّرَ فِي حَالِهِ وَ خَطَّ مِنْ مُزَلَّتِهِ، فَيُبَادِرُ إِلَى الْمُعَارَضَةِ إِشْفَاقاً مِنَ الضَّرَرِ النَّازِلِ بِهِ. فَأَمَّا مَنْ لَا يُشْفِقُ مِنْ تَغْيِيرِ حَالِ فِينَا، وَ انْخِفَاضِ مَرْتَبَةٍ عِنْدَنَا، وَ لَيْسَ مُخَالِطاً لَنَا فَيَحْفِلُ بِذَمِّنَا أَوْ مَدْحِنَا، فَلَيْسَ يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا أَوْجَبْنَاهُ فِي غَيْرِهِ.

(١) أي الاضطرار والإكراه على فعل الشيء.

و لا ضَرَرَ أيضاً على الجِنِّ في التَّهْيِ عن اتِّباعِهِم، واستِماعِ غُرُورِهِم^(١).
و لو سُلِّمَ في ذلك ضَرَرًا، لكانَ ما يَعودُ على الجِنِّ - مِنَ الشَّرَفِ و شِفَاءِ العَیْظِ،
بإِخالِ الشُّبْهَةِ عَلینَا، و نُفُوذِ حِيلَتِهِم و مَكِيدَتِهِم فینَا - یَزیدُ عَلیهِ و یُوفِی، مِنْ حِثِّ
كانَ في طِبَاعِهِم عَدَاوَةُ البَشَرِ و السَّعْيُ في الإِضرارِ بِهِم. و الضَّرَرُ الیَسِيرُ قد یُتَحَمَّلُ
في مِثْلِ ما ذَكَرناهِ، و هذا كافٍ.

طريقة أُخرى

و ممَّا ذَكَرَ في جَوابِهِ :

أَنَّ القُرْآنَ لو جازَ أَنْ یَكُونَ مِنْ فِعْلِ الجِنِّ و ممَّا یَتِمَكَّنُ مِنْ الإِقاِئِهِ إِلینَا و إِظْهَارِهِ
عَلَى يَدِ بَعْضِنَا لكانَتِ العَرَبُ تُواقِفُ على ذلك النَّبِيِّ ﷺ، و تَحْتَجُّ بِهِ عَلیهِ،
و تقولُ لَهُ: ما أَثَبَّنَا بِهِ و احتَجَّجَتْ عَلینَا بالعَجَزِ عَنْهُ لیسَ یَجِبُ أَنْ یَكُونَ مِنْ فِعْلِ
رَبِّكَ على جِهَةِ التَّصَدِيقِ لَكَ؛ لأنَّ الجِنَّ جائِزٌ أَنْ یَقْدِرُوا عَلیهِ، فلا أَمَانَ لَنَا مِنْ أَنْ
یَكُونَ مِنْ فِعْلِهِم. و إِنَّمَا أَلْقَوْهُ إِلَیْكَ طَلَبًا لِإِخالِ الشُّبْهَةِ عَلینَا، فلا بُؤَةَ لَكَ بِذلك،
و لا فَضِيلَةَ!^(٢)

و لیسَ یَجُوزُ أَنْ یَفْعَلُوا عَنِ الاحتِجاجِ بِمِثْلِ هذا - لو كانَ جائِزًا - مَعَ عَلِمِنا
بِتَعَاْفِهِمْ في رَفْعِ امرِهِ ﷺ إلى كُلِّ باطلٍ، و طَرَحِهِمْ أَنْفُسَهُمْ كُلَّ مَطَرِحٍ.
و الحازِمُ العاقلُ لا یَعْدِلُ عَنِ أَقْوَى الحُجَّتَینِ و أَوْضَحِ الطَّرِیقَتَینِ، إلى الأَضْعَفِ

(١) أي جهالاتهم.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٢: «و ممَّا أَجابَ بِهِ القومُ عَن سَؤالِ الجِنِّ: أَنَّ
القُرْآنَ لو كانَ مِنْ فِعْلِ الجِنِّ لَوَاقَفَتِ العَرَبُ النَّبِيَّ ﷺ على ذلك، و لَقالتْ لَهُ: لیسَ في
عِجزِنا مِنْ مِقابِلَتِكَ دَليلٌ على نِبوَّتِكَ، لأنَّهُ جائِزٌ أَنْ یَكُونَ الجِنُّ أَلقَتهُ إِلَیْكَ!».

الأَعْمَضِ، وَ الْجَمِيعُ مُعْرِضٌ لَهُ ^(١).

وَ إِذَا كُنَّا قَدْ أَحْطَيْنَا عِلْماً بِأَنَّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَحْتَجْ بِهِ الْعَرَبُ، وَ لَمْ يَتَقَوَّهُوا ^(٢) بِشَيْءٍ مِنْهُ، فَطَعْنَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ.

وَ هَذَا أَوْعَفُ مِنْ كَثِيرٍ مِمَّا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ الْعَرَبُ عَارِفَةً بِكُلِّ شُبْهَةٍ يُمْكِنُ إِيْرَادُهَا فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، حَتَّى لَا يَخْطُرُ بِبَالِ أَحَدٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ شَيْءٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا وَ قَدْ سَبَقَ خُطُوبُهُ لَهُمْ. وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ^(٣).

[وَ لَوْ كَانَ مِثْلُ هَذَا الْاِحْتِجَاجِ صَحِيحاً لَوْجِبَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي الْجَوَابِ عَنْ كُلِّ شُبْهَةٍ يُورِدُهَا الْمُخَالِفُونَ فِي الْقُرْآنِ، فَيَقَالُ فِي كُلِّ مَا يَرُدُّ مِنْ ذَلِكَ:

لَوْ كَانَتْ هَذِهِ الشُّبْهَةُ قَادِحَةً فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ وَ مُؤَثِّرَةً فِي صِحَّةِ دِلَالَتِهِ عَلَى النَّبَوَّةِ، لَوْجِبَ [أَنْ] تُوَاقَفَ الْعَرَبُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مَعْنَاهَا، وَ تُحَاجَّهُ بِهَا، وَ تَجْعَلَ عِلْمُنَا بِقَدْرِ مُوَافَقَتِهِمْ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلاً عَلَى بُطْلَانِ التَّعَلُّقِ بِهِ. فَيُؤَوَّلُ الْأَمْرُ إِلَى أَنَّ الْجَوَابَ عَنْ جَمِيعِ شُبْهِ الْمُخَالِفِينَ فِي الْقُرْآنِ وَاحِدٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَكْثَرٍ مِنْهُ، وَ يَصِيرُ جَمِيعٌ مَا تَكَلَّفَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ - مِنَ الْأَجْوِبَةِ وَ الطَّرِيقِ، وَ مَا خَصَّصُوا بِهِ كُلَّ شُبْهَةٍ مِنَ الْقَدَحِ ^(٤) - عَيْباً ^(٥) وَ فَضْلاً وَ عُذُولاً عَنِ الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ إِلَى الْوَعْرِ الشَّاسِعِ.

وَ إِنَّمَا يَحْتَجُّ بِمِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مَنْ يَحْتَجُّ بِهَا فِيمَا يَعْلَمُ أَنَّ الْعَرَبَ بِهِ أَبْصَرَ مِنْهُ، وَ أَهْدَى إِلَى اسْتِخْرَاجِهِ مِنْ جَمِيعِنَا، بِشُرُوطِ الْفَصَاحَةِ وَ مَرَاتِبِهَا، وَ مَبْلَغِ مَا جَزَتْ بِهِ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ. (٢) فِي الْأَصْلِ: يَتَقَوَّه، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٣) قَالَ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٩٢: «وَ هَذَا مِنْ ضَعِيفِ التَّعَلُّقِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ تَعْرِفَ الْعَرَبُ هَذَا الْقَدَحَ، وَ لَا تَهْتَدِيَ إِلَى هَذِهِ الشُّبْهَةِ. وَ كَمْ أوردَ الْمَبْطُولُونَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الشُّبْهَاتِ الَّتِي لَمْ تَخْطُرْ لِلْعَرَبِ بِبَالٍ. وَ لَا رَأَيْنَا أَحَدًا مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَ الْمُحْصِلِينَ جَعَلَ جَوَابَ هَذِهِ الشُّبْهَةِ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ صَحِيحَةً لَوَاقَفَ عَلَيْهَا الْعَرَبُ».

(٤) فِي الْأَصْلِ: الْقَدَمُ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

(٥) وَرَدَتْ فِي الْأَصْلِ: عَسَا - غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ - وَ الظَّاهِرُ أَنَّهَا: عَيْباً، أَوْ عَنَتاً.

العادات فيها، وكيفية التفاضل في صناعتها^(١).

فنقول: لو كانت فضيلة القرآن في الفصاحة على سائر كلام العرب كفضيلة بعض الشعراء على غيره، أو لو كانت مرتبته في الفصاحة مما قد جرت به العادة بالبلوغ إليها - لكن باستعمال التكلف الشديد والتعمل الطويل - لوجب أن توافق العرب على ذلك وتبين عنه، وذلك إذا ادعى من ذهب في إعجازه إلى النظم أن جهة إعجازه بنظم غير مسبوق إليه.

يمكن أن يقال له: لو كان ما ظننته صحيحاً لواقفت العرب على أن ذلك ليس بمعجز، من حيث كانوا يعلمون من أنفسهم أنهم قد سبقوا إلى ضروب من النظم كثيرة، وأن حال بعض من سبق إلى بعض النظم لا يزيد على بعض في معنى السبق.

وكل هذا إنما أمكن الرجوع فيه إلى هذه الطريقة؛ لأنه مما لا بد أن يقف عليه العرب، ولأن مرجع غيرهم في العلم به إليهم، فيجعل إمساكهم عن ذكره دليلاً على أنه لم يكن، ويحيل^(٢) عليهم بما لا بد^(٣) أن يزيد حالهم فيه على حالنا، وبما إن خفي علينا فلا بد أن يكون ظاهراً لهم.

وليس كل الشبه تجري هذا المجرى، ألا ترى أننا إذا سألنا، فقيل:
لعل القرآن وإن كان من فعل الله تعالى، فإنه لا يدل على تصديق من ظهر على

(١) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٢: «وإنما تحيل على العرب، وتوجب أن يوافقوا عليه فيما يختص بالفصاحة، وما يجوز فيها من التقدم والتأخر، وجهات التفاضل، وما أشبه ذلك مما المرجع فيه إليهم والمعوّل عليهم. فأما في الشبهات التي لا يخطر مثلها ببالهم، ولا يهتدون إلى البحث عنها، فلا معنى للحوالة عليهم بها».

(٢) وردت في الأصل: يحيل - غير منقوطة - والظاهر ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: بالأبد، وما أثبتناه مناسب للسياق.

يديه؛ لأنه غير مُمتنع أن يكون الله تعالى فعله لا للتصديق، بل للمحنة وتغليط البلوى، أو لوجه آخر من المصلحة.

أو قيل لنا على طريقتنا في الصرفة: اعملوا على أن الله تعالى صرف عن معارضة القرآن، من أين لكم أنه فعل ذلك تصديقاً للرسول ﷺ؟
 لم نفرغ إلى أن نقول: الدليل على أنه لم يرد إلا التصديق أنه لو احتمل خلافه لواقفت العرب على ذلك، ولقالت كيت وكيت.
 وكذلك لو سئلنا، فقولنا:

ما أنكرتم أن يكون القرآن غير مُعجز ولا دال على التصديق؛ لأنه من جنس مقدور البشر. والمُعجز لا يكون إلا بما ينفرد الله تعالى بالقُدرة عليه. وبين أن يكون مما يقدر العباد على جنسه أن العرب لم تواقف عليه، ولم تحتج به، وأنه لو كان بين الأمرين فرق في معنى الدلالة لوجب أن تقع منها الموافقة، بل كنا نعدل في الجواب عن جميع هذه الشبهة إلى ذكر ما يبطلها، من غير أن نحيل بذلك على غيرنا، ولا يجري الكل مجرى واحد.

ثم يقال للمتعلق بما حكيناه: أيجوز عندك أن يخطر لمن تأخر من المتكلمين أو لبعض مخالفي الملة، شبهة في القرآن لم تخطر للعرب؟
 فإن قال: يجوز ذلك ولا يمتنع.

قيل له: فلعل هذه الشبهة لم تخطر للعرب، فلماذا لم يوافقوا عليها.
 وإن قال: لا يجوز أن يخطر لأحد في هذا المعنى ما لم يخطر للعرب.
 قيل له: ولم قلت ذلك؟ وكيف ظننت أن العرب لا بد أن تعرف كل شيء،
 ويخطر ببالها دقيق هذا الباب وجليله؟!

وهذا يوجب أن يكون جميع ما زاده المتكلمون على نفوسهم من الشبهة في القرآن وأجابوا عنه، وكل ما استدركه بعضهم على بعض، وفرعوه على مذاهيبهم.

و ملأوا به الدُّرُوسَ ^(١)، و استنفدوا فيه الأعمارَ، كانَ مُستَقَرًّا عِنْدَ الْعَرَبِ و مَجْموعاً عِلْمُهُ لِهِمْ. و لَيْسَ يَظُنُّ مِثْلَ هَذَا الْأَمْرِ ذُو الْعَقْلِ فَضْلاً عَن أَنْ يَعْتَقِدَهُ.

و كَيْفَ يَتَوَهَّمُ هَذَا، و نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ شِبْهَةَ الْجِنِّ إِنَّمَا زَادَهَا مُتَكَلِّمُو الْإِسْلَامِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ قَرِيباً، و لَقِنَهَا مِنْهُمْ الْمُخَالِفُونَ فِي الْعِلَّةِ، و اتَّخَذُوا شِبْهَةً و عُمْدَةً. و أَنَّهَا لَمْ تُوجَدْ فِي كُتُبٍ مِّنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ و فِي جُمْلَةٍ مَا زَادُوهُ عَلَى نُفُوسِهِمْ فِي الْقُرْآنِ، مَعَ مَا أَنَّهُمْ قَدْ اسْتَقْصَوْا ذَلِكَ بِجُهِدِهِمْ، و بِحَسَبِ مَبْلَغِ عِلْمِهِمْ؟!!

و لَا سَمِعْتَ أَيْضاً فِيمَا تَقَدَّمَ [مِنْ] أَحَدٍ مِنَ الْمُخَالِفِينَ، مَعَ تَعَلُّقِهِمْ بِكُلِّ بَاطِلٍ و تَوَضُّلِهِمْ إِلَى كُلِّ ضَعِيفٍ مِنَ الشُّبْهِ. و مَا يَغْرُبُ اسْتِدْرَاكُهُ عَلَى حُذَاقِ الْمُتَكَلِّمِينَ و وُجُوهِ النَّظَّارِينَ، ثُمَّ عَلَى أَهْلِ الْخِلَافِ فِي اللَّهِ ^(٢) - و فِيهِمْ مَنْ لَهُ حِذْقٌ بِالنَّظَرِ و حَوَاطِرُ قَرِيبَةٌ فِيهِ - أُولَى و أَحَرَى بِأَنْ يَذْهَبَ عَلَى الْعَرَبِ، و لَا يَخْطُرَ لَهُمْ بَيَالٍ، و لَيْسَ النَّظَرُ مِنْ صَنَعَتِهِمْ، و لَا اسْتِخْرَاجُ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى فِي قَوْلِهِمْ؟!!

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: إِذَا جَعَلْتُمْ تَرْكَ الْعَرَبِ الْمَوَاقِفَةَ عَلَى مَا ذَكَرْتُمُوهُ دليلاً عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ، و لَا وَاوِداً مِنْ جِهَتِهِمْ، فَخَبِّرُونَا عَنْهُمْ لَوْ وَاَقَفُوا عَلَى ذَلِكَ و ادَّعَوْهُ لَكَانَتْ مُوَاقِفَتُهُمْ دليلاً عَلَى أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ!!

فَإِنْ قَالُوا: «نَعَمْ» قَالُوا مَا يُرْغَبُ بِالْعُقْلَاءِ عَنْ مِثْلِهِ، و طَوَّلُوا بِتَأْثِيرِ مُوَافَقَتِهِمْ وَ تَرْكُهَا فِي الْأَمْرَيْنِ جَمِيعاً، و وَجِهَ دِلَالَتِهَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَجِدُونَ مُتَعَلِّقاً.

فَإِنْ قَالُوا: لَا تَدُلُّ دَعْوَاهُمْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ، و مُوَافَقَتُهُمْ عَلَى ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِمْ فِي الْحَقِيقَةِ.

قِيلَ لَهُمْ: فَكَيْفَ لَمْ تَدُلَّ الْمَوَاقِفَةُ عَلَى هَذَا، و دَلَّ تَرْكُهَا عَلَى مَا ادَّعَيْتُمُوهُ؟!!

(١) هكذا في الأصل، و لعلها: الطُّرُوس، أي الأوراق.

(٢) كذا في الأصل.

وأي تأثير لتركها ليس (هو لفعليها) ^(١)؟

فإن قالوا: لأنه لو كان من فعل الجن لوجب أن يخطر ذلك ببال العرب، مع اجتهدهم في التماس الشبهات، [و] لو خطر لهم لواقفوا عليه. وإذا لم يفعلوا فلأن ذلك ممتنع عندهم.

وليس دعواهم أنه من فعل الجن بهذه المنزلة؛ لأنهم قد يجوز أن يكذبوا ^(٢) بادعاء ذلك، ويحملهم القصور عن الحجة، وقلة الحيلة على البهت والمكابرة ^(٣). قيل لهم: هذا رجوع إلى أن العرب يجب أن تعرف كل شيء، وقد قلنا في ذلك ما فيه كفاية.

وبعد، فليس يمكنكم أن تقولوا: إن الجن لو كانت فعلت القرآن لوجب أن تعلم العرب بحالهم؛ لأنه لا دليل لهم على مثل هذا، ولا طريق يوصلهم إلى العلم به.

وأكثر ما تدعون أن تقولوا: إن العرب لا بد أن يخطر ببالها جواز كون مثل القرآن في مقدور الجن، وإذا خطر لها ذلك ولم يؤمنها من أن تكون فعلته وأظهرته شيء، لم يكن لها بد من الموافقة عليه! وهذا مما لا فرج لكم فيه، لأننا نقول عنده:

(١) في الأصل: هذا فعلها، والمناسب ما أثبتناه مطابقاً لما في الذخيرة / ٣٩٣.

(٢) في الأصل: يتكذبوا، والظاهر ما أثبتناه.

(٣) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٢-٣٩٣: «خبرنا لو وافقت العرب على ذلك وادعت في القرآن أنه من فعل الجن، أكان ذلك دالاً على أنه من فعل الجن على الحقيقة؟ فإن قال: نعم، قيل له: كيف؟ وكيف يدل على ذلك، وأي تأثير لدعواهم في تحقيق هذا الأمر؟

وإن قال: لا يدل، قيل له: كيف لم تدل الموافقة على أنه من فعلهم، ودل تركها على أنه ليس من فعلهم، وأي تأثير للترك ليس هو للفعل؟».

فاذكروا ما الذي آمن العرب من أن يكون الجنُّ فعَلْتَهُ - مع تجويزها أن يكون مقدوراً - حتى عدلت من أجله عن الموافقة؟ وأشيروا إليه بعينه؛ فإن هذا مما لا يحسن أن يقع الحوالة به على العرب، فإن حالهم فيه إن لم ينقص عن حال الظَّارِين المتكلمين، لم يزد! وما فينا إلا من يجوز أن يخطئ العرب ومن هو أثبت معرفة من العرب في مثل هذا، ويعتقد فيه خلاف الحق^(١). فيعود الكلام إلى أن الجواب عن السؤال يجب أن يذكر بعينه، ليقع النظر فيه والتصفُّح له، ويكون الحكم على صحته أو فساده بحسب ما يوجبُه النظر. وأن الحوالة في وقوعه^(٢) على غائب لا تُغني شيئاً.

طريقة أخرى

و مما يمكن أن يقال في السؤال الذي ذكرناه:

إن تجويز كون القرآن من صنع الجنِّ وما ألقته إلينا - طلباً لإدخال الشبهة - يؤدي إلى الشك في إضافة الشعر إلى قائله والكتب إلى مصنفها، وجميع الصنائع إلى صنّاعها! وكنا لا نأمن أن يكون الشعر المضاف إلى امرئ القيس ليس له، وإنما هو من قول بعض الجنِّ لِقاهُ إليه لبعض الأغراض، وأن يكون امرؤ القيس من أعجز الناس عن قول الشعر، وأبعدهم عن نظمه ورصفه! وكذلك «الكتاب»

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٣: «على أنهم إذا جعلوا ترك الموافقة دليلاً على أمان العرب من أن يكون القرآن من فعل الجنِّ، فإننا نقول لهم: ما الذي أمنت العرب من أن يكون القرآن من فعل الجنِّ، حتى أمسكت لأجله عن الموافقة؟ أشيروا إليه بعينه حتى نعلمه، وتكون الحجة به قائمة إن كان صحيحاً، فإن هذا مما لا يحسن الحوالة به على العرب، وحال المتكلمين فيه أقوى، وهم إليه أهدي!!».

(٢) في الأصل: أحواله في وقعه، والمناسب ما أثبتناه.

المُنسوبةُ إلى سِبْيَوِيَّةٍ في جَمْعِهِ و تَرْتِيبِهِ ، و لا مَعْرِفَةً له بشيءٍ منه .
فإذا كانَ الشُّكُّ فيما ذَكَرناه يَقْرُبُ مِنْ مَذهَبِ السُّوفِسْطائِيَّةِ ، وإنْ لم يَكُنْ بَيْنَهُ
و بَيْنَ ما أَلْزَمناه فَرَقٌ ، وَجَبَ فَسادُ الاعتِراضِ بِذِكْرِ الجِنِّ .

فأولُ ما نَقولُهُ في الكلامِ على مَنْ تَعَلَّقَ بِهذهِ الطَّرِيقَةِ :
إنَّ سائِلَها لَمْ يُجِبْ عَمَّا سُئِلَ عنه ، و لا انْفَعَلَ مِمَّا أَلْزَمَهُ ، وإِنما عارَضَ بما ظَنَّ
أنَّهُ لا فَضْلَ بَيْنَهُ و بَيْنَ ما أُورِدَ عَلَيْهِ .
و لو قِيلَ له : أَذْكَرُ ما يُؤْمِنُ مِنَ الجَمِيعِ ، و أَظْهَرُ له الشُّكُّ في الكُلِّ لَأَفْتَقَرَ
ضَرُورَةً إلى الجوابِ ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقولَ : إِنِّي أَعْلَمُ ضَرُورَةً صِحَّةَ إِضافَةِ هذهِ
الأشْعارِ و الكُتُبِ إلى مَنْ أُضِيفَتْ إِلَيْهِ ، و لا يَعْترِضُ شَكٌّ في ذلك .
فَيَقالُ له حينئِذٍ : أَفَتَعْلَمُ أَيْضاً ضَرُورَةَ أَنَّ القُرْآنَ لَيْسَ مِنْ فِعْلِ الجِنِّ ،
و لا يَعْترِضُكَ شَكٌّ فيه ؟

فإنَّ قالَ : «نعم» ، كَفَى مُؤَوَّنَةُ الاحتِجاجِ ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَجْعَلَ ذِكْرَ العِلْمِ
الضَّرُوريِّ هُوَ الجوابَ عَمَّا سُئِلَ عنه ، فلا يَتَشَاغَلَ بِغيرِهِ !
و لو كانَ هذا مَعْلوماً ضَرُورَةً لَمَّا صَحَّ مِنَ العُقلاءِ التَّنَازُعُ فيه ، و لَوَجَبَ أَنْ
يَشْتَرِكُوا في مَعْرِفَتِهِ ، و لَيْسَ هُما كَذَلِكَ .

فإنَّ قالَ : لَسْتُ أَعْلَمُ ما ذَكَرْتُمُوهُ في القُرْآنِ ضَرُورَةً ، و إنَّ كُنْتُ أَعْلَمُ الأوَّلَ .
قِيلَ له : قَدْ حَاجَبَتْ نَفْسُكَ ، لِأَنَّ خَصَمَكَ يَقولُ لك : الفَرَقُ بَيْنَ المَوْضِعَيْنِ هُوَ
العِلْمُ الضَّرُوريُّ الحَاصِلُ في أَحَدِهِما ، و تَعَدُّرُهُ في الأَخرِ .
على أَنَّ المَعارَضَةَ أَيْضاً مَوْضوعَةٌ غَيْرُ مَوْضِعِها ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقُلْ قَطُّ إِنَّ
القُرْآنَ مِنْ فِعْلِهِ و إِنَّهُ المُبْتَدِئُ بِهِ ، بَلْ ذَكَرَ ﷺ أَنَّ مَلَكاً أَنْزَلَهُ عَلَيْهِ بِأَمْرِ رَبِّهِ - جَلَّتْ
عَظَمَتُهُ - على ما ذَكَرناه مِنْ قَبْلُ ، و لا ادَّعى أَحَدٌ مِنْ تالِبيهِ أَيْضاً له أَنَّهُ فَعَلَ القُرْآنَ .
و كَيْفَ يَصِحُّ حَمْلُ ذلكَ على كِتابٍ أو شِعْرِ ظَهَرَ مِنْ جِهَةٍ رَجُلٍ بِعَيْنِهِ ادَّعاهُ

لِنَفْسِهِ، وَ أَنَّهُ الْمُتَقَرِّدُ بِنَظْمِهِ وَ رَصْفِهِ، وَ سَلَّمَ إِلَيْهِ جَمِيعُ النَّاسِ فِي دَعَاوِهِ، وَ أَضَافُوا إِلَيْهِ مَا أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ، وَ لَمْ يُعْتَرِ فِي أَمْرِهِ عَلَى مُنَازَعٍ وَ لَا مُخَالَفٍ؟
وَ إِنَّمَا تَكُونُ هَذِهِ الْمُعَارَضَةُ مُشَبَّهَةً لِلْمُعَارَضَاتِ لَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُضِيفاً
لِلْكِتَابِ إِلَى نَفْسِهِ، وَ ذَاكراً أَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ، فَيَسْقُطُ قَوْلُ مَنْ نَفَاهُ عَنْهُ وَ شَكَّ فِي إِضَافَتِهِ
إِلَيْهِ بِمَثَلِ مَا ذَكَرَ.

فَأَمَّا وَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَكَ أَنَّ هَذَا الْمُعَارِضُ يَقُولُ:

إِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ - الَّذِي لَمْ يَدَّعِهِ مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدَيْهِ، وَ لَا أَضَافَهُ إِلَى
نَفْسِهِ - فِعْلاً لغيرِهِ، فَلْيُجَوِّزَنَّ أَنْ يَكُونَ مَا ادَّعَاهُ الشُّعْرَاءُ وَ الْمُصَنِّفُونَ مِنْ شِعْرِهِمْ
وَ كُتُبِهِمْ أَضِيفَ إِلَيْهِمْ وَ لَمْ يَظْهَرْ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِمْ، فِعْلاً لغيرِهِمْ؟! وَ لَيْسَ يَخْفَى بَعْدَ هَذِهِ
الْمُعَارَضَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَ بَعْدُ، فَمَعَ التَّجْوِيزِ لَوْجُودِ الْجِنِّ وَ تَمَكِّيْنِهِمْ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي ضُرُوبِ الْعُلُومِ
وَ الْكَلَامِ، [وَ] عَدَمِ مَا يُؤْمَنُ مِنْ إِتْيَانِهِمْ فِي ذَلِكَ إِلَى حَدٍّ مَقْطُوعٍ عَلَيْهِ، لَا بُدَّ مِنَ الشَّكِّ
فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ.

وَ كَيْفَ لَا يُشَكُّ فِيهِ وَ الشُّعْرَاءُ أَنْفُسُهُمْ يَدَّعُونَ أَنَّ لَهُمْ أَصْحَاباً مِنَ الْجِنِّ يُلْقُونَ
الشُّعَرَ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، وَ يُخَطِّرُونَ بَقُلُوبِهِمْ؟!
وَ هَذَا حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ يَقُولُ^(١):

وَلِي صَاحِبٌ مِنْ بَنِي الشَّيْبَانِ^(٢) فَطَوْرًا أَتَوَلُّ، وَ طَوْرًا مُؤَوِّ!
وَ قِصَّةُ الْفَرَزْدَقِ فِي قَصِيدَتِهِ الْفَائِيَّةِ مَشْهُورَةٌ، وَ ذَلِكَ أَنَّ الرِّوَايَةَ جَاءَتْ بِأَنَّهُ كَانَ
جَالِساً فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، فِي جَمَاعَةٍ فِيهِمْ كَثِيرٌ^(٣) عَزَّةً، يَتَنَاشِدُونَ الْأَشْعَارَ، حَتَّى

(١) ديوان حسان بن ثابت / ٢٥٨. (٢) الشيبان: قبيلة من الجن.

(٣) هو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي، أبو صخر، شاعر مشهور من أهل المدينة.

طَلَعَ عَلَيْهِمْ غُلَامٌ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ الْفَرَزْدَقُ؟

فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْحَاضِرِينَ: أَهَكَذَا تَقُولُ، لِسَيِّدِ الْعَرَبِ وَشَاعِرِهَا؟

فَقَالَ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ أَقُلْ لَهُ هَذَا!

قَالَ لَهُ الْفَرَزْدَقُ: مَنْ أَنْتَ، لَا أُمُّ لَكَ؟!

قَالَ: رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ، ثُمَّ أَنَا ابْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، بَلَّغَنِي أَنْتَ تَقُولُ إِنِّي أَشَعَرُ الْعَرَبِ، وَ قَدْ قَالَ صَاحِبُنَا حَسَّانُ شِعْراً، فَأَرَدْتُ أَنْ أَعْرِضَهُ عَلَيْكَ، وَأَوْجِدُكَ فِيهِ سَنَةً، فَإِنْ قُلْتَ مِثْلَهُ فَأَنْتَ أَشَعَرُ النَّاسِ، وَإِلَّا فَأَنْتَ كَذَّابٌ مُنْتَحِلٌ! ثُمَّ أَنْشَدَهُ:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرَّى يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَتَقَطَّرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا^(١)

إِلَى آخِرِ الْقَصِيدَةِ. وَ قَالَ لَهُ: قَدْ أَجَلَلْتُكَ فِيهِ حَوْلًا.

ثُمَّ انْصَرَفَ الْفَرَزْدَقُ مُغْضَبًا يَسْحَبُ رِدَاءَهُ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَعَجِبَ الْحَاضِرُونَ مِمَّا جَرَى. فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَدَا أَتَاهُمُ الْفَرَزْدَقُ وَ هُمْ مُجْتَمِعُونَ فِي مَكَانِهِمْ، فَقَالَ: مَا فَعَلَ الْأَنْصَارِيُّ؟ فَنَالُوا مِنْهُ وَ شَتَمُوهُ، يُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنْ تَطِيبَ نَفْسُ الْفَرَزْدَقِ. فَقَالَ: قَاتَلَهُ اللَّهُ! مَا رُمِيتُ بِمِثْلِهِ، وَ لَا سَمِعْتُ بِمِثْلِ شِعْرِهِ!

ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: إِنِّي فَارَقْتُكُمْ بِالْأَمْسِ فَأَتَيْتُ مَنْزِلِي، فَأَقْبَلْتُ أُصْعَدُ وَ أُصَوِّبُ فِي كُلِّ فَنٍّ مِنَ الشُّعْرِ، وَ كَأَنِّي مُفَحِّمٌ لَمْ أَقُلْ شِعْراً قَطُّ، حَتَّى إِذَا نَادَى الْمُنَادِي الْفَجْرَ^(٢)

→ وَ أَكْثَرَ إِقَامَتِهِ كَانَتْ بِمِصْرَ، كَانَ شَاعِرَ بَنِي مِرْوَانَ يَعْظُمُونَهُ وَ يَكْرُمُونَهُ. كَانَ دَمِيماً قَصِيراً مَتَبِعاً بِحَبِّ عَرَّةَ بِنْتِ جَمِيلَ، مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ١٠٥ هـ.

(١) دِيوَانُ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ / ٢٢١. يَفْخَرُ حَسَّانُ بِهَذَا الْبَيْتِ وَ غَيْرِهِ مِنْ أَيْيَاتِ انْقِصِيدَةِ بِكَرْمِ قَوْمِهِ وَ نَجَدَتِهِمْ. الْجَفَنَاتُ: الْقِصَاعُ. الْغُرَّى: الْبَيْضُ مِنْ كَثْرَةِ الشَّحْمِ الَّذِي فِيهَا، وَ كَثَرَتْهُ دَلِيلٌ عَلَى الْكَرَمِ.

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ: وَ فِي الْأَغَانِي ٣٣٨/٩: بِالْفَجْرِ.

رَحَلْتُ نَاقَتِي، ثُمَّ أَخَذْتُ بِزِمَامِهَا. فَقَدْتُ بِهَا^(١) حَتَّى أَتَيْتُ ذِيَابًا - وَهُوَ جَبَلٌ
بِالْمَدِينَةِ - ثُمَّ نَادَيْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: أَجِيبُوا أَخَاكُمْ أَبَا لُبَيْنٍ!

فَجَاشَ صَدْرِي كَمَا يَجِيشُ الْمَرْجَلُ^(٢) فَعَقَلْتُ نَاقَتِي، وَتَوَشَّدْتُ ذِرَاعَهَا،
فَأَقَمْتُ حَتَّى قُلْتُ مِائَةً وَارْبَعَ عَشْرَةَ قَافِيَةً! فَبَيْنَا هُوَ يُنْشِدُهُمْ، إِذْ طَلَعَ الْأَنْصَارِيُّ
حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِمْ، فَقَالَ:

أَمَّا إِنِّي لَمْ آتِكَ لِأُعْجِلَكَ عَنِ الْأَجْلِ الَّذِي وَقَّعْتَهُ لَكَ، وَلَكِنِّي أَحْبَبْتُ أَلَّا أَرَكَ إِلَّا
سَأَلْتُكَ مَا صَنَعْتَ؟ فَقَالَ لَهُ الْفَرَزْدَقُ: اجْلِسْ، ثُمَّ أَنْشَدَهُ.

عَزَفْتُ بِأَعْيَاشٍ، وَمَا كُنْتُ^(٣) تَعْرِفُ فَأَنْكَرْتُ^(٤) مِنْ خَدَرَاءَ مَا كُنْتُ تَعْرِفُ^(٥)

و «أَبُو لُبَيْنٍ» الَّذِي نَادَاهُ الْفَرَزْدَقُ فِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ هُوَ الَّذِي يُقَالُ: إِنَّهُ شَيْطَانُ
الْفَرَزْدَقِ وَ الْمُظَاهَرُ لَهُ عَلَى قَوْلِ الشُّعْرِ وَ الْمُلَقَّبِ بِهِ، كَمَا قَالُوا: إِنَّ عَمْرَأَ شَيْطَانُ
الْمُخَبَّلِ السَّعْدِيِّ^(٦)، وَإِنْ مَسَحَلًا شَيْطَانُ الْأَعَشَى. وَ أَنْشَدُوا فِي ذَلِكَ قَوْلَ الْأَعَشَى:

دَعَوْتُ خَلِيلِي مَسَحَلًا، وَدَعَا لَهْ جَهَنَّمَ، جَدْعًا لِلْهَجِينِ الْمُدَّمِّ^(٧)

وَ هُوَ الَّذِي يَعْنِيهِ بِقَوْلِهِ فِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ أَيْضًا:

حَبَانِي أَخِي الْجَنِيُّ، نَفْسِي فِدَاؤُهُ بِأَفِيحِ جِيَّاشٍ مِنَ الصَّوْتِ خَضِرُمِ^(٨)

(١) فِي الْأَغَانِي: فَقَدْتُهَا.

(٢) الْمَرْجَلُ: قِدْرٌ مِنْ نَحَاسٍ، وَ قِيلَ: يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ قِدْرٍ يُطْبَخُ فِيهَا.

(٣) فِي الْدِيَوَانِ وَ الْأَغَانِي: كِدْتُ. (٤) فِي الْدِيَوَانِ: وَ أَنْكَرْتُ.

(٥) شَرَحَ دِيَوَانَ الْفَرَزْدَقِ لِإِبِلِيَا حَاوِي ١١٣/٢.

(٦) هُوَ رِبِيعَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَوْفِ السَّعْدِيِّ، مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، شَاعِرٌ فَحَلَّ مِنْ مُحَضَّرَمِي
الْجَاهِلِيَّةِ وَ الْإِسْلَامِ، هَاجَرَ إِلَى الْبَصْرَةِ وَ عَمَّرَ طَوِيلًا، مَاتَ فِي حُكُومَةِ عَمْرٍ أَوْ عُثْمَانَ، لَهُ
شَعْرٌ كَثِيرٌ جَيِّدٌ.

(٧) دِيَوَانَ الْأَعَشَى / ١٨٣. جَهَنَّمَ: تَابِعٌ مَسَحَلٍ، مِنَ الْجَنِّ.

(٨) دِيَوَانَ الْأَعَشَى / ١٨٤. وَ فِيهِ: بِأَفِيحِ جِيَّاشِ الْعَشِيَّاتِ خَضِرُمِ.

وَأَتَشَدُّوا أَيْضاً فِي هَذَا الْمَعْنَى لِأَعَشَى بَنِي سُلَيْمٍ:

وَمَا كَانَ جَنْيُ الْفَرْزَدَقِ بَارِعاً وَ مَا كَانَ فِيهِمْ مِثْلُ خَافِي الْمُخَبِّلِ

وَمَا فِي الْخَوَافِي مِثْلُ عَمْرِو وَ شَيْخِهِ وَلَا بَعْدَ عَمْرِو [شَاعِرٌ] ^(١) مِثْلُ مِسْحَلِ

وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ: «الْخَوَافِي» الْجِنَّ، وَ وَاحِدُهُمْ خَافٍ، سُمُّوا بِذَلِكَ لِحَقَائِهِمْ.

وَقَدْ قِيلَ أَيْضاً: إِنَّ الْجِنَّ قَتَلَتْ حَرْبَ بَنِ أُمَيَّةَ ^(٢)، وَ مِرْدَاسَ بَنِ أَبِي عَامِرٍ

السَّهْمِيِّ، وَ أَنَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ إِحْرَاقُهُمَا شَجَرَةَ بَقْرِيَّةَ ^(٣)، وَ أَنَّهُمَا لَمَّا أَحْرَقَاهَا سَمِعَا هَاتِفاً يَقُولُ:

وَيَلَّ لِحَرْبٍ فَارِسَا قَدْ لَبِسُوا الْقَوَاسِ

لَسْتَقْتَلَنَّ بِقَتْلِهِ جَحَاجِحاً عَنَابِ

وَهَذَا الْخَبَرُ مَعْرُوفٌ. وَكَذَلِكَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ ^(٤)، قِيلَ إِنَّ الْجِنَّ قَتَلَتْهُ،

(١) البيت ناقص، و أكلناه من الحيوان ٢٢٦/٦-٢٢٧. و البيتان باختلاف في الأول.

(٢) هو حرب بن أمية بن عبد شمس القرشي، من سادات قومه، و هو جد معاوية بن أبي سفيان. كان معاصراً لعبد المطلب بن هاشم، مات بالشام و تزعم العرب أن الجن قتلته بشأ حية.

(٣) في الأصل: شجراً بقره، و المناسب ما أثبتناه.

(٤) سعد بن عبادة بن دليم الخزرجي، كان سيد الخزرج و أحد الأمراء الأشراف في الجاهلية، شهد العقبة مع سبعين من الأنصار و أسلم، و كان أحد النقباء الاثني عشر، و شهد المواقف مع النبي ﷺ. و لما توفي رسول الله ﷺ طمع في الخلافة خلافاً لوصية رسول الله ﷺ لعلي عليه السلام، و لم يبايع أبابكر، و عاداه و عادى عمر، و هاجر من المدينة إلى الشام، فبعث إليه عمر بن الخطاب من يقتله.

قال ابن عبد ربّه الأندلسي في العقد الفريد ١٤/٥: أبو المنذر هشام بن محمد الكلبي، قال: بعث عمر رجلاً إلى الشام، فقال: ادعُهُ إلى البيعة، و احمل له بكلِّ ما قدرت عليه، فإن أبى فاستعن الله عليه. فقدم الرجل الشام، فلقيه بحوران في حائط، فدعاه إلى البيعة، فقال:

وقالت في ذلك :

قد^(١) قَتَلْنَا سَيِّدَ الْخَزْزِ رَجِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ
وَرَمَيْنَاهُ بِسَهْمَيْهِ نِ فَلَمْ نُخْطِئْ فُؤَادَهُ

ونظائر ما ذكرناه كثيرة جداً، إن ذهبنا إلى تفصيلها خرجنا عن غرضنا.

ومذاهب العرب في هذا الباب مشهورة، وما يدعونته فيه معروف، ولا سبيل معه إلى القطع على أن قصيدة بعينها من قول من أضيفت إليه، وأنه السابق إلى نظميها والمتفرد به من غير معين ولا ظهير، على ما يحتاج إلى ذكر الجنب، والتعلق بما تدعيه العرب في بابهم.

ونحن نعلم أن مع نفهم - أو نفي تمكُّنهم من إظهار الشعر وغيره على أيدي البشر - لا يمكن القطع على شيء مما ذكر أيضاً؛ لأن الشعر المضاف إلى الشاعر نفسه يمكن أن لا يكون - أو أكثره - له، بأن أعانه عليه معين لم يضيفه إلى نفسه، وأضافه هذا وادّعاه، فزوي عنه.

[أو] أن يكون قولاً لخاص، ظفر به من ادّعاه فأضافه^(٢) إليه دون قائله في الحقيقة، ولبعد العهد في هذا الباب تأثير قوي.

ومما يشهد بصحة ما ذكرناه أننا قد وجدنا جماعة من مجودي الشعراء قد أغاروا على شعر غيرهم فانتحلوه، مع مبارعة قائله لهم ومجادبتهم عليه. ولم

→ لا أبايع قرشيّاً أبداً... فرماه بسهم فقتله... فبكنه الجن، فقالت:

وقَتَلْنَا سَيِّدَ الْخَزْزِ رَجِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ
وَرَمَيْنَاهُ بِسَهْمَيْهِ نِ فَلَمْ نُخْطِئْ فُؤَادَهُ!

(١) في الأصل: نحن، والمناسب ما أثبتناه وفقاً لسير أعلام النبلاء ٢٧٧/١، والبيتان في طبقات ابن سعد ٢٧٤/٧ ومختصر تاريخ ابن عساكر ٢٢٧/٩ باختلاف.

(٢) في الأصل: فأضاف، والمناسب ما أثبتناه.

يَمْنَعُهُمْ ذَلِكَ مِنَ التَّصْمِيمِ عَلَى الدَّعْوَى.

وَالْفَرَزْدَقُ أَحَدُ الْمُشْتَهَرِينَ بِهَذَا الْأَمْرِ، وَالرَّوَايَةُ عَنْهُ مُسْتَفِيضَةٌ بِأَنَّهُ كَانَ يُصَالِتُ الشُّعْرَاءَ عَلَى شِعْرِهِمْ فَيَغْلِبُهُمْ عَلَيْهِ، وَكَانَ يَقُولُ: «ضَوَالُّ الشُّعْرِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ضَوَالِّ الْإِبِلِ، وَخَيْرُ السَّرِقَةِ مَا لَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ»، يَعْنِي سَرِقَةَ الشُّعْرِ.

وَإِذَا اسْتَحَسَّنَ الشُّعْرَاءُ هَذَا وَأَقْدَمُوا عَلَيْهِ فِيمَا لَهُ قَائِلٌ حَاضِرٌ يُنَارِعُ فِيهِ، فَكَيْفَ بِهِمْ فِيمَا قَدْ انْقَطَعَتْ فِيهِ الْخُصُومَةُ وَزَالَتِ الشَّنْعَةُ، إِنَّمَا لِدُرُوسِ خَبَرِ قَائِلِهِ وَانْقِطَاعِ أَثَرِهِ، أَوْ لِإِمْسَاكِهِ، أَوْ لِغَيْرِ هَذَا مِنَ الْأَسْبَابِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ.

وَمِمَّا يُؤَيِّدُ كَلَامَنَا مَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ اخْتِلَافِ الرُّوَاةِ وَالْعُلَمَاءِ بِالشُّعْرِ فِي قَصَائِدَ وَأَبْيَاتٍ مِنْ قَصَائِدَ كَثِيرَةٍ؛ ففِيهِمْ مَنْ يَرَوِي الْقَصِيدَةَ - أَوِ الْأَبْيَاتَ مِنْهَا - لِشَاعِرٍ بَعِينِهِ، وَآخَرُونَ يَرَوُونَهَا لِغَيْرِهِ، وَأَقْوَالُهُمْ فِي ذَلِكَ كَالْمُتَكَافِئَةِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ يُسْنِدُ قَوْلَهُ إِلَى رَوَايَةٍ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الرَّيَاشِيِّ^(١) أَنَّهُ قَالَ: يُقَالُ إِنَّ كَثِيرًا مِنْ شِعْرِ امْرِئِ الْقَيْسِ لَيْسَ لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ لِفَتَيَانٍ كَانُوا يَكُونُونَ مَعَهُ، مِثْلَ عَمْرِو بْنِ قَمِيئَةَ^(٢) وَغَيْرِهِ، وَزَعَمَ ابْنُ سَلَامٍ^(٣) أَنَّ الْقَصِيدَةَ الْمُنْسُوبَةَ إِلَى امْرِئِ الْقَيْسِ الَّتِي أَوَّلُهَا:

(١) هُوَ الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَرَجِ بْنِ عَلِيٍّ الرَّيَاشِيُّ الْبَصْرِيُّ، كَانَ مِنَ الْمَوَالِي مِنَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَهُوَ لَعُوبٌ رَاوِيَةٌ عَارِفٌ بِأَيَّامِ الْعَرَبِ، قُتِلَ فِي الْبَصْرَةِ أَيَّامَ فِتْنَةِ صَاحِبِ الزُّنْجِ سَنَةَ ٢٥٧ هـ، لَهُ كُتُبٌ عَدِيدَةٌ.

(٢) عَمْرُو بْنُ قَمِيئَةَ بْنُ ذَرِيحٍ بْنِ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، ابْنُ أَخِي الْمَرْقُشِ الْأَكْبَرِ، وَعَمُّ الْمَرْقُشِ الْأَصْغَرِ، وَعَمُّ وَالِدِ طَرْفَةِ بْنِ الْعَبْدِ. كَانَ فِي خِدْمَةِ حُجْرِ بْنِ الْحَارِثِ وَالِدِ امْرِئِ الْقَيْسِ، فَلَمَّا أَرَادَ امْرُؤُ الْقَيْسِ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى بِلَادِ الرُّومِ اصْطَحَبَهُ، وَتَوَفَّى عَمْرُو فِي أَثْنَاءِ الرِّحْلَةِ إِلَى بِلَادِ الرُّومِ نَحْوَ عَامِ ٨٤ ق هـ، فَسَمَّاهُ الْعَرَبُ عَمْرًا الضَّائِعَ. وَابْنُ قَمِيئَةَ شَاعِرٌ فَحَلَّ لَكُنَّهُ مُقْبَلٌ، عَدَّهُ ابْنُ سَلَامٍ فِي الطَّبَقَةِ الثَّامِنَةِ مِنَ الشُّعْرَاءِ الْجَاهِلِيِّينَ.

(٣) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ الْجَمَّحِيُّ، وَلَدَ بِالْبَصْرَةِ نَحْوَ عَامِ ١٤٠ هـ، وَسَمِعَ الْعِلْمَ وَالْأَدَبَ مِنْ نَفَرٍ

حَيَّ الحَمُولَ بجانب الغَزَلِ^(١)

أَتَمَّا رَوَاهَا حَمَادُ^(٢)، وَ هِيَ لَامِرَى القَيْسِ بْنِ عَامِرِ الكِنْدِيِّ. وَ قد قِيلَ: إِنَّهَا لابن الحُمَيْرِ البَاهِلِيِّ.

وَ قد نَفَى عَنْهُ هَذِهِ القَصِيدَةُ أَيْضاً المَفْضَلُ الضَّبِّيُّ^(٣) الراوِيَةُ. وَ رُوِيَ أَنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ مِنَ اللَامِيَةِ المَنْسُوبَةِ إِلَى امْرِئِ القَيْسِ، وَ هُوَ:

فَقَّا تَبْلُكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَ مَنْزِلِ^(٤)

وَ قَالَ قَوْمٌ: هُوَ وَ آيَاتُ بَعْدَهُ مِنْ أَوَّلِ هَذِهِ القَصِيدَةِ لَامِرَى القَيْسِ بْنِ حُمَامٍ - وَ قِيلَ جِدَامٍ - وَ إِنَّمَا عُلِّقَتْ عَلَى امْرِئِ القَيْسِ بْنِ حُمَامٍ.

وَ رُوِيَ عَنْ ابْنِ الكَلْبِيِّ^(٥)، أَنَّهُ كَانَ يَنْفِي عَنْ امْرِئِ القَيْسِ:

تَسْطَاوَلْ لَيْلُكَ بِالْإِثْمِ دِ وَ نَامَ الحَلِيّ وَ لَمْ تَرْقُدِ^(٦)

→ كثيرين، توفّي في بغداد سنة ٢٣١ هـ و قد أربى على التسعين. من رواة اللغة و الأشعار، إلا أنه أوسع شهرة و أثبت قدماً في رواية الشعر، و له عدد من الكتب. و شهرة ابن سلام في تاريخ الأدب و النقد ترجع إلى كتابه طبقات الشعراء الذي وصل إلينا.

(١) ديوان امرئ القيس / ١٥١.

(٢) المشتهر بحماد الراوية، هو حماد بن سابور بن المبارك الديلمي الكوفي، كان أعلم الناس بأيام العرب و أشعارها و أخبارها و أنسابها و لغاتها. كان محظياً عند بني أمية، و هو الذي جمع المعلقات. مات ببغداد سنة ١٥٥ هـ أيام العباسيين.

(٣) هو المفضل بن محمد بن يعلى الضبي الكوفي، علامة بالشعر و الأدب و أيام العرب، و يقال إنه أوثق من روى الشعر من الكوفيين، صنف للمهدي العباسي كتاب الفضليات لعله توفّي سنة ١٦٨ هـ. (٤) شرح المعلقات السبع للزوزني / ٧.

(٥) هو محمد بن السائب بن بشر الكلبي الكوفي، نسابة و راوية و عالم بأخبار العرب و أيامها، له كتاب الأصنام. توفّي بالكوفة سنة ١٤٦ هـ.

(٦) ديوان امرئ القيس / ٨٤.

و يُضِيفُهَا إِلَى عَمْرٍو بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ ^(١).

وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ ^(٢) يَنْفِي عَنْهُ قَصِيدَتَهُ:

لَا وَ أَبِيكَ ابْنَةُ الْعَامِرِيِّ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرُ ^(٣)

و رُوِيَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ^(٤) فِي نَفْيِهَا عَنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَ أَنَّهُ كَانَ يَنْسِبُهَا إِلَى رَجُلٍ

مِنَ الثَّمَرِ بْنِ قَاسِطٍ ^(٥)، يُقَالُ لَهُ رَبِيعَةُ بْنُ جُشَمٍ، وَ يَرَوِي أَنَّ أَوَّلَهَا:

أَحَارَ بْنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِزُ وَ يَعْدُو عَلَى الْمَرِّ مَا يَأْتِمُرُ

وَ رَوَى أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ ^(٦)، عَنْ الثَّوْرِيِّ ^(٧) أَنَّهُ قَالَ:

(١) هو عمرو بن معديكرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي، فارس اليمن، أسلم سنة ٩ هـ،
و أخبار شجاعته كثيرة و له شعر جيد، توفي سنة ٢١ هـ على مقربة من الرِّي.

(٢) هو عبد الملك بن قُرَيْب بن علي بن أصمع الباهلي البصري. يقال عنه إنه راوية العرب،
كان أحد أئمة العلم باللغة و الشعر و الأدب. كان يحفظ آلاف الأبيات الشعرية، له
مصنّفات كثيرة، توفي بالبصرة سنة ٢١٦ هـ.

(٣) لم يرد هذا البيت في ديوان امرئ القيس، طبعة دار صادر - بيروت.

(٤) هو معمر بن المثنى التيمي البصري، من أئمة العلم بالأدب و اللغة، يقال إنه كان خارجياً،
شعوبياً، يبغض العرب و صنّف في مثالبهم كتباً كثيرة. له نحو ٢٠٠ مؤلف، توفي بالبصرة
سنة ٢٠٩ هـ.

(٥) بطن من بطون بني حنيفة. راجع جمهرة النسب للكلبي / ٥٧٦.

(٦) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، إمام من أئمة الأدب و اللغة في زمانه،
ولد بالبصرة سنة ٢١٠ هـ و توفي ببغداد سنة ٢٨٦ هـ، له مصنّفات عديدة، منها: الكامل،
و شرح لامية العرب.

(٧) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، المضري. من أئمة الحديث، ولد بالكوفة سنة
٩٧ هـ و نشأ بها. راوده المنصور العبّاسي على أن يلي الحكم و القضاء فأبى و خرج من
الكوفة إلى مكة و سكنها، ثم طلبه المهدي فتوارى، فمات بالبصرة مستخفياً سنة ١٦١ هـ.
له كتابان في الحديث.

سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ يَحْلِفُ بِاللَّهِ أَنْ الْقَصِيدَةَ الْمَنْسُوبَةَ إِلَى عَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدِ^(١):

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْجَسَانِ طَرُوبٌ

إِنَّمَا هِيَ لِلْمُتَقَبِّ الْعَبْدِيِّ^(٢)، قَالَ: وَاسْمُهُ شَاسُ بْنُ بَهَارٍ، وَفِيهَا يَقُولُ:

وَفِي كُلِّ قَوْمٍ قَدْ خَبَطْتُ بِنِعْمَةٍ وَحَقٌّ لِّشَاسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنْبٌ
يَعْنِي نَفْسَهُ. فَقَالَ لَهُ التُّعْمَانُ: إِي وَاللَّهِ، وَأَذْنَبَهُ!

فَقِيلَ لِأَبِي عُبَيْدَةَ: فَمَنْ أَلْقَاهَا عَلَى عَلْقَمَةَ وَرَوَى فِيهَا كَثِيرًا؟

قَالَ: صَبِيرُ أَهْلِ الْكُوفَةِ الَّذِي تُضْرَبُ عِنْدَهُ الْأَشْعَارُ، وَتُوَلَّدَ مِنْهُ الْأَخْبَارُ -

يَعْنِي حَمَادًا!

وَعَبِيرُ أَبِي عُبَيْدَةَ يَرَوِي هَذِهِ الْقَصِيدَةَ لَعْلَقَمَةَ، وَيَقُولُ: إِنَّ عَلْقَمَةَ كَانَ لَهُ أَخٌ يُقَالُ

لَهُ شَاسُ، أَسْرَتَهُ غَسَّانُ^(٣)، وَحَصَلَ فِي يَدِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي شَمْرِ الْغَسَّانِيِّ، وَامْتَدَّحَ

عَلْقَمَةَ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي شَمْرٍ بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ، وَسَأَلَهُ إِطْلَاقَ أَخِيهِ فَأُطْلِقَهُ^(٤). وَلَهُ مَعَهُ خَبِيرٌ مَعْرُوفٌ.

وَالْقَوْلُ فِيمَا نَحُونَاهُ وَاسِعٌ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا مِنْهُ قَلِيلًا مِنْ كَثِيرٍ. وَمَنْ أَرَادَ اسْتِقْصَاءَهُ

وَاسْتِيفَاءَهُ طَلَبَهُ مِنْ مِظَانِّهِ، وَفِي الْكُتُبِ الْمَخْصُوصَةِ بِهِ.

وَكَمَا أَنَّ الرُّوَاةَ اخْتَلَفُوا فِي الشُّعْرِ، فَأُضَافَ قَوْمٌ بَعْضُهَا إِلَى رَجُلٍ، وَخَالَفَ

(١) هو علقمة بن عبدة بن ناشرة بن قيس، من بني تميم، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، وكان معاصراً لامرئ القيس وله معه مساجلات. توفي نحو سنة ٢٠ ق هـ.

(٢) هو العائد بن محصن بن ثعلبة، من بني عبد القيس من ربيعة، شاعر جاهلي من أهل البحرين، وُصِفَ بجودة الشعر والحكمة، توفي نحو سنة ٣٥ ق هـ.

(٣) هو الحارث بن أبي شمر الغساني الذي أسر شاس بن عبدة، فشفع به علقمة بن عبدة ومدح الحارث بأبيات، فأطلقه.

(٤) راجع: خزائن الأدب ١/ ٥٦٥، الشعر والشعراء ٥٨، سبط اللائي ٤٣٣.

آخَرُونَ فَأَصَافُوهَا إِلَى غَيْرِهِ. واختلافهم في كتاب العين المنسوب إلى الخليل^(١) والاغاني المنسوب إلى إسحاق^(٢)، معروف.

غير أن الطريق الذي سلكناه لا يُوجِبُ علينا الشك في علم سيبويه بالنحو، وقدرة امرئ القيس وأمثاله على قول الشعر، وتجويز كون هذا جاهلاً بالنحو، وهذا مُفَحِّماً^(٣) لا يستطيع نظم بيت من الشعر؛ لأننا إنما سلكنا في إضافة القصيدة بعينها إلى الشاعر، من حيث لم يكن لنا طريق يوصلنا إلى العلم بأنه قائلها أكثر من قوله ودعواه.

وليس كذلك حال العلم بأن رجلاً بعينه يقدر على نظم الشعر ويعلم النحو؛ لأن الطريق إلى اختبار ذلك وامتحانه واضح لا ريب فيه، ألا ترى أن من أتانا بقصيدة منظومة أو كتاب مصنف في النحو، يجوز فيما أتى به أن يكون من نظم غيره وإن ادّعاءه لنفسه، ولا سبيل لنا إلى العلم بصدقه من جهة قوله، ولا من قول من أضاف ذلك إليه ممن يجري مجراه في جواز الكذب عليه.

ولنا سبيل إلى اختبار حاله في المعرفة بالنحو والقدرة على قول الشعر بأن نسأله عن مسائل النحو المشككة، فإذا رأيناه يتصرف في الجواب عنها والحل لمشكلها قطعنا على علمه بالنحو.

وإذا أردنا امتحانه في الشعر اقترخنا عليه أوزاناً بعينها^(٤)، ومعاني مخصوصة، فالزمناء أن ينظم ذلك بحضرتنا، فإذا فعل وأردنا الاستظهار كرزنا

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، صاحب كتاب العين، وهو أشهر من أن يُعرف.

(٢) هو إسحاق بن إبراهيم الموصلي، نُسب إليه كتاب الأغاني كما نُسب إلى أبي الفرج الإصبهاني. وكان لإسحاق كتاب بهذا الاسم مفقود. راجع مقدمة الأغاني / ٣٧-٣٨.

(٣) بعده في الأصل: مكنّا (غير منقوطة)، ولم يتبين لنا ما هي.

(٤) في الأصل: بعينه، والمناسب ما أثبتناه.

اِقْتِرَاحَ أَوْزَانٍ وَمَعَانٍ أُخَرُ تَقَطَّعَ عَلَى أَنَّ الشَّعْرَ الْمَأْثُورَ خَالٍ مِمَّا يَجْمَعُ مِنَ الْمَعْنَى وَالْوَزْنِ مَا اقْتَرَحْنَاهُ؛ فَإِذَا فَعَلَ فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَهْمَتِهِ.

وَلِهَذِهِ الْأُمُورِ مِنَ الْأَمَارَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمُتَنَجَّلِ مِنَ الصَّادِقِ مَا يُعْرَفُ بِمُشَاهَدَةِ الْحَالِ، وَلَا يُمَكِّنُ الْإِخْبَارَ عَنْهُ، فَإِنَّ الْمُتَمَكِّنَ مِنْ قَوْلِ الشَّعْرِ، يَظْهَرُ مِنْهُ عِنْدَ الْمُبَاحَثَةِ وَالْامْتِحَانِ مَا يُضْطَرُّ إِلَى صِدْقِهِ. وَكَذَلِكَ الْمُتَنَجَّلُ يَظْهَرُ مِنْهُ مَا يُضْطَرُّ إِلَى كَذِبِهِ.

وَفِي هَذَا الْبَابِ لَطَائِفُ يَشْهَدُ بِهَا الْحِسُّ، وَمَنْ بُلِيَ بِاخْتِبَارِهِ وَكَانَتْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِ وَدُرْبَةٌ، عَلِمَ بِصَحَّةِ قَوْلِنَا.

وَالشَّعْرُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْكَلَامِ يَجْرِيانِ مَجْرَى الصَّنَائِعِ الَّتِي يَظْهَرُ فِيهَا الْإِتْقَانُ وَالْإِحْكَامُ فِي الْقَطْعِ عَلَى عِلْمٍ فَاعِلِهَا أَوْ الشَّكِّ فِيهِ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا لَوْ أَحْضَرَ غَيْرَهُ ثَوْبًا مَسْجُوجًا حَسَنَ الصَّنْعَةِ مُتَنَاسِبَ الصُّورَةِ، وَادَّعَى أَنَّهُ صَانِعُهُ وَنَاسِجُهُ، لَمْ يَجِبْ تَصْدِيقُهُ. وَلَوْ أَنَّهُ نَسَجَ مِثْلَ ذَلِكَ الثَّوْبِ بِحَضْرَتِهِ لِلزِّمَةِ الْقَطْعُ عَلَى عِلْمِهِ بِالنَّسَاجَةِ وَخُبْرِهِ بِهَا.

وَلَوْ كَانَ - أَيْضاً - الْمَعْتَبَرُ عَلَى هَذَا الْمُدَّعِي صِحَّةَ قَوْلِهِ بَعْضَ أَهْلِ الْحِذْقِ بِالنَّسَاجَةِ، حَتَّى يَسْأَلَهُ عَنْ لَطَائِفِ تِلْكَ الصَّنْعَةِ وَخَصَائِصِهَا - وَعِلْمُ بَعْلِمِ النَّسَاجِ أَنَّهُ لَا يُجِبُّ فِيهِ بِالْمَرْضِيِّ إِلَّا بَصِيرٌ^(١) - فَاجَابَ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ بِالصَّحِيحِ لَوَجِبَ الْقَطْعُ عَلَى بَصِيرَتِهِ، وَلَا سَتَغْنَى بِهَذَا الْقَدْرِ مِنَ^(٢) الْامْتِحَانِ عَنْ تَكْلِيفِهِ النَّسَاجَةَ بِحَضْرَةِ مُتَمَتِّعِهِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الشَّعْرَ وَغَيْرَهُ مِنْ أَجْنَاسِ الْكَلَامِ يُخَالِفُ الصَّنَائِعَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْتُمُوهَا؛ لِأَنَّ الصَّنْعَةَ الْمَبْتَدَأَةَ بِحَضْرَتِنَا تَقَطَّعَ عَلَى خُدُوثِهَا

(١) فِي الْأَصْلِ: الْأَبْصَرُ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: عَنْ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ.

في الحال؛ لأن الثقل لا يمكن فيها، والكلام ممكن حفظه ونقله، فيجوز في كل ما ادعى الابتداء به أن يكون منقولاً لا مبتدأ؛ لأن الشعر - وإن جاز فيه الثقل والحفظ - فمعلوم أن الاعتبار قد ينتهي إلى ما يمتنع معه تجويز مثل ذلك؛ لأن الشاعر أو الكاتب إذا طوّل بوصف حال مخصوصة أو حادثة بعينها^(١) مقطوع على أنها لم يتقدّم مثلها على صنعيتها وهيئتها، وألزم تسمية حاضريها، وذكر خصائصها، واستظهره عليه باقتراح وزن معين وقافية مخصوصة، علم ابتدائه بما يأتي به، كما يعلم ابتداء غيره.

والكتابة والنساجة [كذلك] وإن كان العلم أغمض طريقاً من الثاني، لأنه مستند إلى العادات وما يجوز أن يتفق فيها وما لا يتفق.

وبعد، فمعلوم عند أهل هذا الشأن أمر الاعتبار على الشاعر طريقاً يوصل إلى العلم بحقيقة أمره، وهل هو متمكن من نظم الشعر أم لا، ليس هو الرجوع إلى مجرد دعواه لنفسه.

وإذا صحت هذه الجملة التي أوردناها، وعلمنا بالثقل الشائع الذائع تصرف سببويه وأمثاله المشهرين في علم النحو، وأنهم كانوا يشرحون غامض المسائل، ويوضحون مشكلها على البديهة وفي الحال من غير رجوع إلى كتاب أو غيره، وأن خصوصهم كانوا ربما أعتنواهم وامتحنوهم بمسائل غريبة مفقودة من الكتب، فتكون حالهم في الجواب بالصحيح عنها واحدة لا تختلف.

وهذه حال من تقدّم في قول الشعر واشتهر به؛ لأنه لا أحد منهم إلا وقد امتحن واستظهر عليه، حتى عرف حقيقة أمره؛ إما بامتحان مخصوص اتصل بنا، أو بأمر عرفناه على سبيل الجملة.

(١) في الأصل: بعينه، وما أثبتناه مناسب للسياق.

وَقَدْ كَانَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ يَرْتَجِلُ الشُّعْرَ فِي الْمَقَامَاتِ وَالْمَحَافِلِ الْمَخْصُوصَةِ، وَيَصِفُ فِي الْوَقْتِ مَا جَرَى فِيهَا مِمَّا لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ بِهِ. وَكَذَلِكَ كَانُوا يَصِفُونَ الْحُرُوبَ الَّتِي تَجْرِي بَيْنَهُمْ، وَيَرْتَجِزُونَ فِي الْحَالِ بِذِكْرِ مَا جَرَى فِيهَا، وَيُعَيِّرُونَ بِقَتْلِ مَنْ قُتِلَ، وَفِرَارِ مَنْ فَرَّ، وَنُكُولِ مَنْ نَكَلَ. وَهَذِهِ الْأُمُورُ إِذَا أُضِيفَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ خَرَجَ مِنْهَا مَا أَرْدَنَاهُ.

وَفِي الْجُمْلَةِ: إِنَّ كُلَّ مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ الشُّعْرُ وَغَيْرُهُ مَا لَا يُرْجَعُ فِي إِضَافَتِهِ إِلَيْهِ إِلَّا إِلَى قَوْلِهِ، دُونَ دَلَالَةٍ أَوْ أَمَارَةٍ تُوصِلُنَا إِلَى صِحَّةِ قَوْلِهِ، فَالْوَاجِبُ الشُّكُّ فِي حَالِهِ. وَنَهَايَةُ مَا يَصِيرُ إِلَيْهِ فِي أَمْرِهِ عِنْدَ حُسْنِ الظَّنِّ بِهِ، وَقُوَّةُ أَمَارَاتِ صِدْقِهِ، أَنْ يَغْلِبَ فِي الظَّنِّ أَنَّهُ صَادِقٌ.

فَأَمَّا الْعِلْمُ الْيَقِينُ فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ إِلَّا بِسُلُوكِ بَعْضٍ مَا قَدَّمَاهُ. وَمَنْ لَيْسَ بِقَوِيٍّ الْبَصِيرَةِ - إِذَا غَلَبَ ظَنُّهُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، وَاسْتَبَعَدَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِخِلَافِ ظَنِّهِ - يَتَعَقَّدُ أَنَّهُ عَلَى عِلْمٍ يَقِينٍ، وَلَوْ تَنَبَّهَ عَلَى بَعْضِ مَا أَوْرَدْنَاهُ لَعَرَفَ أَنَّهُ الْحَقُّ، وَهَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ نَصَحَ نَفْسَهُ.



فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ بَيَّنْتُمْ لُزُومَ الْإِعْتِرَاضِ بِالْجِنِّ لِمُخَالَفَتِكُمْ، وَكَشَفْتُمْ عَنْ بُطْلَانِ أَجْوَبَتِهِمْ عَنْهُ، وَلَمْ يَبْقَ عَلَيْكُمْ إِلَّا أَنْ تُبَيِّنُوا أَنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ عَلَى مَذْهَبِكُمْ، وَلَا قَادِحٍ فِي طَرِيقَتِكُمْ، لَيْسَ مَا أَجْرَيْتُمْ إِلَيْهِ مِنَ الْغَرَضِ.

قِيلَ لَهُ: سَقُوطُ هَذَا السُّؤَالِ عَنِ مَذْهَبِ الصَّرْفَةِ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَذَلِكَ إِنَّا إِذَا كُنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنْ تَعَذَّرَ الْمُعَارَضَةُ لَمْ يَكُنْ لِقَرطِ الْفَصَاحَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ لِأَنَّ الْعُلُومَ الَّتِي يَتِمَكَّنُونَ بِهَا مِنَ الْمُعَارَضَةِ سُلْبُوهَا فِي الْحَالِ، فَلَا مَعْنَى لِلْإِعْتِرَاضِ بِالْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ؛ لِأَنَّ الْأَدْلَةَ الْقَاهِرَةَ قَائِمَةً عَلَى أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُخَذَّبِينَ لَا يَتِمَكَّنُ أَنْ يَفْعَلَ فِي قَلْبِ غَيْرِهِ شَيْئًا مِنَ الْعُلُومِ وَلَا مِنْ أَضْدَادِهَا، بَلْ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَفْعَلَ فِيهِ شَيْئًا مِنْ أَعْمَالِ

القلوب جُملةً.

ولا فرق في هذا التَّعَدُّرِ بين مَلِكٍ وَجَنِّيٍّ وَبَشَرٍ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا تَعَدَّرَ عَلَيْنَا لَكُونَنَا قَادِرِينَ بِقَدَرٍ، فَكُلُّ مَنْ شَارَكْنَا فِيْمَا بِهِ قَدَرْنَا لَا بَدَّ أَنْ يَتَعَدَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

وليس يَقْدَحُ^(١) فيما ذكرناه ما يَقُولُهُ الْبَغْدَادِيُّونَ مِنْ أَنَّ بَعْضَنَا يَفْعَلُ فِي بَعْضِ الْعُلُومِ. لَأَنَّ مَذْهَبَهُمْ هَذَا وَإِنْ كَانَ وَاضِحَ الْبُطْلَانِ، فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي الْعُلُومِ الَّتِي يَعْتَقِدُونَ أَنَّ لَهَا أَسْبَاباً مَخْصُوصَةً تُوجِبُهَا، مِثْلَ الْعُلُومِ بِالْمُدْرَكَاتِ. وَلَيْسَ لِلْمَعْلُومِ بِالْفَصَاحَةِ أَسْبَابٌ يُشَارُ إِلَيْهَا، يُدْعَى أَنَّهَا تُوجِبُهَا. وَلِوَادُعِي ذَلِكَ أَيْضاً لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يُدْعَى أَنَّ أَضْدَادَ الْعُلُومِ بِالْفَصَاحَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ الْعُلُومِ، تَقَعُ مُوجِبَةً عَنْ أَسْبَابٍ مِنْ فِعْلِنَا. وَهَذَا الْمَوْضِعُ هُوَ الَّذِي يُحْتَاجُ إِلَيْهِ.

فَإِذَا صَحَّحْتُ هَذِهِ الْجُمْلَةَ صَحَّ^(٢) أَنَّ السُّؤَالَ غَيْرُ مُتَوَجِّهِ إِلَيْنَا؛ لِأَنَّا اعْتَمَدْنَا فِي الْمُعْجَزِ عَلَى أَمْرِ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَدْ كَانَ بَعْضُ الْمُعْتَزِّلَةِ قَالِ لِي، وَقَدْ سَمِعَ مِنِّي الْكَلَامَ فِي مَسْأَلَةِ الْجِنِّ وَبَيَانِ لُزُومِهَا لِمَنْ عَدَلَ عَنِ الصَّرْفَةِ: هَذَا الَّذِي تَسْلُكُهُ يُبْطِلُ جَمِيعَ الْمَعْجَزَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنْهَا إِلَّا وَيُمْكِنُ أَنْ يُدْعَى أَنَّ الْجِنَّ صَنَعَتْهُ^(٣)، فَيَجِبُ أَنْ تَتْرَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ لِلْبَرَاهِمَةِ، وَلَا تَعْتَمِدَهَا وَأَنْتِ تُصَحِّحُ الْمَعْجَزَاتِ!

فَقُلْتُ لَهُ: كَيْفَ تَظُنُّ مِثْلَ ذَلِكَ، وَالْمَعْجَزَاتُ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: يَخْتَصُّ الْقَدِيمُ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، نَحْوُ إِحْيَاءِ الْمَيِّتِ، وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ، وَخَلْقِ الْجَسَمِ، وَفِعْلِ الْقَدْرِ وَالْعُلُومِ الْمَخْصُوصَةِ. وَهَذَا الْوَجْهُ يَنْقَسِمُ:

(١) فِي الْأَصْلِ: يَفْدُمُ، وَالظَّاهِرُ مَا أُثْبِتْنَاهُ. (٢) فِي الْأَصْلِ: وَصَحَّ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

(٣) قَالَ الْمَصْنُفُ رحمته فِي الذَّخِيرَةِ / ٣٨٩: «وَمِمَّا اعْتَمَدُوا عَلَيْهِ فِي دَفْعِ سَوَالِ الْجِنِّ أَنَّ هَذَا الطَّعْنَ وَإِنْ قَدَحَ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، قَدَحَ فِي سَائِرِ الْمَعْجَزَاتِ».

فمنه : ما وَقُوعُ قَلِيلِهِ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ كَوُقُوعِ كَثِيرِهِ ، نَحْوُ إِحْيَاءِ الْمَيِّتِ ، وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ ؛ لِأَنَّ الْقَلِيلَ مِنْهُ وَالكَثِيرَ لَمْ تَجْرِ بِهِ الْعَادَةُ .
و منه : مَا يَدُلُّ إِذَا وَقَعَ مِنْهُ قَدَرٌ مَخْصُوصٌ - كَالْقَدَرِ وَالْعُلُومِ - أَوْ وَقَعَ مِنْهُ تَغْيِيرٌ سَبَبٍ مَا ، الْعَادَةُ جَارِيَةٌ بِوُقُوعِهِ ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْتَرَضَ فِيهِ بِالْجِنِّ ، كَمَا لَا يُمْكِنُ بِالْإِنْسِ ؛ لَخُرُوجِهِ عَنْ مَقْدُورِ الْجَمِيعِ .

و الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِينَ : هُوَ مَا دَخَلَ جِنْسُهُ تَحْتَ مَقْدُورِ الْعِبَادِ .
و هَذَا الْوَجْهَ إِنَّمَا يَدُلُّ عِنْدَنَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْقَدَرَ الْوَاقِعَ مِنْهُ وَ الْوَجْهَ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ مِمَّا لَا يَتِمَكَّنُ أَحَدٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ مِنْهُ ؛ فَمَتَى لَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ دَلَالًا ، كَمَا أَنَّهُ مَتَى لَمْ يُعْلَمْ - عِنْد خُصُومِنَا فِي الْوَجْهِ أَنَّ الْفِعْلَ مِمَّا لَا يَتِمَكَّنُ الْبَشَرُ مِنْهُ - لَمْ يَدُلُّ ، فَتُجْرِي نَحْنُ اعْتِبَارَ خُرُوجِهِ عَنْ إِمْكَانِ الْبَشَرِ ^(١) .

و لَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ : وَ كَيْفَ يُمْكِنُهُمُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي إِمْكَانِ جَمِيعِ الْمُحَدِّثِينَ ،
و لَا سَبِيلَ لَكُمْ إِلَى ذَلِكَ ؟ !

و هَذَا يَزِدُّكُمْ إِلَى أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي تَصِحُّ مِنْهُ الْمَعْجَزَاتُ وَاحِدٌ ، وَ هُوَ مَا يَخْتَصُّ الْقَدِيمُ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ^(٢) .

(١) قَالَ الْمَصْنُفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٩ : «إِنَّ الْمَعْجَزَاتِ عَلَى ضَرِبَيْنِ : ضَرْبٌ يَوْصَفُ الْقَدِيمَ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، نَحْوُ إِحْيَاءِ الْمَيِّتِ ، وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَ الْأَبْرَصِ ، وَ اخْتِرَاعِ الْأَجْسَامِ .

و هَذَا الْوَجْهَ لَا يُمْكِنُ الْإِعْتِرَاضُ فِيهِ بِالْجِنِّ وَ الْمَلَائِكَةِ ؛ لِخُرُوجِهِ عَنْ مَقْدُورِ كُلِّ مُحَدِّثٍ .
و الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الْمَعْجَزَاتِ : مَا دَخَلَ جِنْسُهُ تَحْتَ مَقْدُورِ الْبَشَرِ . وَ هَذَا الْوَجْهَ إِنَّمَا يَدُلُّ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْقَدَرَ الْوَاقِعَ مِنْهُ ، أَوْ الْوَجْهَ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ ، لَا يَتِمَكَّنُ أَحَدٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ مِنْهُ .
وَ إِذَا لَا يَعْلَمُ هَذَا فَلَا دَلِيلَ فِيهِ » .

(٢) قَالَ الْمَصْنُفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٩ : «فَإِذَا قِيلَ : وَ مَا الطَّرِيقُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي إِمْكَانِ جَمِيعِ الْمُحَدِّثِينَ ؟ » .

وذلك أنه ليس بمُنكَرٍ أَنْ يُخْبِرَنَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ بَعْضِ رُسُلِهِ - مِمَّنْ أَيْدَهُ بَعْضُ الْمُعْجَزَاتِ الَّتِي يَخْتَصُّ جَلًّا وَعَزًّا بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا - بِأَنَّ عَادَةَ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ مُسَاوِيَةٌ لَنَا فِي كُلِّ الْأَفْعَالِ وَفِي بَعْضِهَا، وَأَنَّ مَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْنَا مِنْ ذَلِكَ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِمْ؛ فَمَتَى ظَهَرَ عَلَى يَدِ مُدَّعِي التَّبَوُّة - بَعْدَ تَقَرُّرِ هَذَا عِنْدَنَا - فِعْلٌ قَدْ تَقَدَّمَ عَلِمْنَا بِأَنَّ عَادَةَ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ فِيهِ مُسَاوِيَةٌ لِعَادَتِنَا، وَتَعَذَّرَ عَلَيْنَا عَلَى وَجْهِ يَخْرِقُ عَادَتِنَا، لِحَقِّ ذَلِكَ بِالْمُعْجَزَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَدَلٌّ كِدَالَتِهَا. فَقَدْ وَضَحَ بَطْلَانُ مَا ظَنَّنْتَهُ عَلَيْنَا مِنْ فُسَادِ طَرِيقِ الْمُعْجَزَاتِ (١).

فَقَالَ: وَلِمَ أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَجْرَى عَادَةَ الْجِنِّ بِأَنْ يُخَيِّيَ الْمَوْتَى بَيْنَهُمْ عِنْدَ إِدْنَاءِ جِسْمٍ لَهُ طَبِيعَةٌ مَخْصُوصَةٌ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ فِي الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ، كَمَا أَجْرَى عَادَتِنَا - عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ - بِتَحَرُّكِ الْحَدِيدِ عِنْدَ قُرْبِ حَجَرٍ الْمَقْنَطِيسِ مِنْهُ وَانْجِدَابِهِ إِلَيْهِ. وَكَمَا الْعَادَةُ بِمَا يَظْهَرُ مِنَ التَّأَثِيرَاتِ عِنْدَ تَنَاوُلِ الْأَدْوِيَةِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُوجِبَةٍ لَهَا.

وَإِذَا جَوَّزْنَا ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ لَنَا تَصْدِيقُ مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ إِحْيَاءُ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّا لَا نَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ الْجَنِّيُّ نَقَلَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْجِسْمَ الَّذِي قَدْ أَجْرَى اللَّهُ عَادَةَ الْجِنِّ بِأَنْ يُحْيِيَ عِنْدَهُ الْمَوْتَى وَسَلَّمَهُ إِلَيْهِ، فَتَأْتَى مِنْهُ لِأَجْلِهِ مَا تَعَذَّرَ عَلَيْنَا. وَلَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ، لِمَثَلِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ فِي الْاِحْتِجَاجِ عَلَى خُصُومِكُمْ.

وَيَكُونُ هَذَا السُّؤَالُ مُسَاوِيًّا لِمَا سَأَلْتُمْ عَنْهُ مَنْ خَالَفَكُمْ لِمَا قُلْتُمْ لَهُمْ: فَلَعَلَّ عَادَةَ الْجِنِّ جَارِيَةً بِمَثَلِ فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ، وَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ نَقَلَ هَذَا الْكَلَامَ إِلَى

(١) قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٩: «قُلْنَا: غَيْرُ مَمْتَنِعٍ أَنْ يُخْبِرَنَا اللَّهُ تَعَالَى، عَلَى لِسَانِ رَسُولٍ يُؤَيِّدُهُ بِمُعْجَزَةٍ، وَيَخْتَصُّ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا، وَيُعْلِمُنَا أَنَّ عَادَةَ الْجِنِّ أَوْ الْمَلَائِكَةِ مُسَاوِيَةٌ لِعَادَتِنَا، وَإِنَّمَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْنَا مَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِمْ، فَمَتَى ظَهَرَ أَمْرٌ يَخْرِقُ عَادَتِنَا عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ مُعْجَزٌ، لِعِلْمِنَا بِمُشَارَكَةِ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ لَنَا».

مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ: لَأَنْ كُونَ عَادَتِهِمْ جَارِيَةً بِهِ، وَتَقْلَهُمْ لَهُ^(١) عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِفْسَادِ مَقْدُورٌ، وَمَنْعُهُمْ مِنْهُ غَيْرُ وَاجِبٍ؛ فَلَا يَدَّ مِنْ أَنْ تَرْجِعُوا إِلَى طَرِيقَتِنَا، أَوْ تَدْخُلُوا فِي جُمْلَةِ الْبَرَاهِمَةِ وَمُبْطِلِي النُّبُوتِ!^(٢)

فَقُلْتُ لَهُ: بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَرْقٌ وَاضِحٌ لَا يَخْفَى عَلَى مُتَأَمِّلٍ؛ لَأَنَّ إِجْرَاءَ عَادَةِ الْجِنِّ بِإِحْيَاءِ الْمَيِّتِ عِنْدَ تَقْرِيبِ بَعْضِ الْأَجْسَامِ مِنْهُ - قِيَاسًا عَلَى حَجَرِ الْمُقْنَاتِيسِ - غَيْرُ مُنْكَرٍ، إِلَّا أَنَّ الْجَنِّيَّ إِذَا نَقَلَ ذَلِكَ الْجِسْمَ إِلَيْنَا، وَسَلَّمَهُ إِلَى بَعْضِنَا لَمْ يَحْسُنْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُحْيِيَ عِنْدَهُ الْمَيِّتَ، إِذَا احْتَجَّ بِهِ كَذَابٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى هُوَ الْخَارِقُ لِعَادَتِنَا عِنْدَ دَعْوَةِ الْكَذَّابِ بِمَا يَجْرِي مَجْرَى التَّصْدِيقِ لَهُ، وَذَلِكَ قَبِيحٌ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ عَزَّ وَجَلَّ! الْأَتْرَى أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْرِقَ الْعَادَةَ عِنْدَ دَعْوَتِهِ لَمْ يَزِدْ عَلَى مَا فَعَلَهُ مِنْ إِحْيَاءِ الْمَيِّتِ بِحَسَبِ دَعْوَاهُ، وَ لَا مُعْتَبَرٌ بِأَنَّ عَادَةَ الْجِنِّ جَارِيَةً بِهِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ جَرَتْ بِذَلِكَ، فَعَلَى وَجْهِهِ لَا يَقِفُ^(٣) عَلَيْهِ، لِأَنَّ مَا تَجْرِي بِهِ عَادَاتُهُمْ - أَوْ لَا تَجْرِي - غَيْرُ دَاخِلٍ فِي عَادَتِنَا، فَلَا بُدَّ مِنْ^(٤) أَنْ يَكُونَ إِحْيَاءُ الْمَيِّتِ فِيمَا بَيْنَنَا^(٥) عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ خَارِقًا لِعَادَتِنَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَجْرِ بِمِثْلِهِ.

و حُكْمُ كُلِّ عَادَةٍ مَقْصُورٌ^(٦) عَلَى أَهْلِهَا، وَ مُخْتَصٌّ بِهِمْ، فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ مَا

(١) فِي الْأَصْلِ: وَ جَائِزٌ تَقْلَهُمْ لَهُ، وَ فِيهِ اضْطِرَابٌ ظَاهِرٌ.

(٢) قَالَ الْمَصْنُفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذِّخْرَةِ / ٣٨٩-٣٩٠: «فَإِذَا قِيلَ: مَا تَنْكُرُونَ مِنْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى أَجْرَى عَادَةِ الْجِنِّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَيِّتَ عِنْدَ إِدْنَاءِ أَدْنَى جِسْمٍ لَهُ صِفَةٌ مَخْصُوصَةٌ إِلَيْهِ، كَمَا أَجْرَى الْعَادَةَ بِحَرَكَةِ الْحَدِيدِ عِنْدَ تَقَرُّبِهِ مِنَ الْحَجَرِ الْمُقْنَاتِيسِ. وَ إِذَا جَوَّزْنَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي ظُهُورِ إِحْيَاءِ الْمَيِّتِ عَلَى يَدِ مَدْعَى النُّبُوَّةِ دَلِيلٌ عَلَى صِدْقِهِ؛ لِأَنَّا لَا نَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ الْجَنِّيُّ نَقَلَ إِلَيْنَا ذَلِكَ الْجِسْمَ الَّذِي أَجْرَى اللَّهُ تَعَالَى عَادَةَ الْجِنِّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى عِنْدَهُ. وَ هَذَا طَعْنٌ فِي جَمِيعِ الْمَعْجَزَاتِ».

(٤) فِي الْأَصْلِ: فِي، وَ الظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. (٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ: وَ الظَّاهِرُ: فِيمَا بَيْنَنَا.

(٦) فِي الْأَصْلِ: مَقْصُورَةٌ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

هو خَارِقٌ لِعَادَةِ بَعْضِهِمْ غَيْرِ خَارِقٍ لِعَادَةِ بَعْضٍ .
و ليس يُشْبِهُ هذا ما سَأَلْتُمْ عنه في نَقْلِ الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّ الْجَنِّيَّ إِذَا كَانَتْ عَادَتُهُ جَارِيَةً بِمِثْلِ فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ وَ نَقْلِهِ إِلَى أَحَدِ الْبَشَرِ ، فَبِنَفْسِ نَقْلِهِ قَدْ خَرَقَ عَادَتَنَا ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ فِعْلٌ يُخَالِفُ مَا أَجْرَى بِهِ عَادَتَنَا .
و الْجَنِّيُّ إِذَا نَقَلَ إِلَيْنَا الْجِسْمَ الْمُخْتَصَّ بِطَبِيعَةٍ - قَدْ أَجْرَى اللَّهُ تَعَالَى عَادَةَ الْجِنِّ بِأَحْيَاءِ الْمَوْتَى عِنْدَهَا - فَبِنَفْسِ نَقْلِهِ لِلْجِسْمِ لَمْ يَخْرِقْ عَادَتَنَا ، وَ إِنَّمَا الْخَارِقُ لَهَا مَنْ أَحْيَى الْمَيِّتَ عِنْدَ تَقْرِيْبِ ذَلِكَ الْجِسْمِ مِنْهُ ، وَ فَعَلَ فِي عَادَتَنَا مَا أَجْرَى بِهِ عَادَةَ غَيْرِنَا .

فَقَدْ صَارَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يَتَوَلَّى اللَّهُ تَعَالَى تَصْدِيقَ الْكُذَّابِ ، وَ بَيْنَ أَنْ لَا يَمْنَعُ مِنْ تَصْدِيقِهِ ، وَ لَيْسَ يَخْفَى بَعْدُ مَا بَيْنَهُمَا ^(١) .

فَقَالَ : هَبْ أَنْ الْكَلَامَ مُسْتَقِيمٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، كَيْفَ يُمَكِّنُ الثَّقَّةَ مَعَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ فِي الْجِنِّ بِأَنَّ الْمَيِّتَ بَعِيْنَهُ عَادَ حَيًّا ، وَ أَنَّ الْجِسْمَ الَّذِي تَدَّعِي أَنَّهُ مُخْتَرَعٌ فِي الْحَالِ كَذَلِكَ ، دُونَ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ ؟ وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْجَنِّيَّ مَعَ خَفَاءِ

(١) قَالَ الْمَصْنُفُ رحمته الله فِي كِتَابِهِ الذِّخْرَةِ / ٣٩٠ : « قُلْنَا : إِحْيَاءُ اللَّهِ تَعَالَى الْمَيِّتَ عِنْدَ تَقْرِيْبِ هَذَا الْجِسْمِ بَيْنَنَا وَ فِي عَادَتِنَا خَرَقَ مِنْهُ تَعَالَى لِعَادَتِنَا بِمَا يَجْرِي مَجْرَى تَصْدِيقِ الْكُذَّابِ . وَ هَذَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ تَعَالَى .

و لَيْسَ إِذَا أَجْرَى اللَّهُ تَعَالَى عَادَةَ الْجِنِّ ، بِأَنْ يَحْيِيَ مَيِّتًا عِنْدَ تَقْرِيْبِ جِسْمٍ إِلَيْهِ ، مِنْ حَيْثُ لَا نَعْلَمُ ذَلِكَ وَ لَا نَعْرِفُهُ ، جَازَ أَنْ يَفْعَلَهُ فِي عَادَتِنَا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَعَلَهُ فِي عَادَتِهِمْ فَلَا وَجْهَ لِلْقُبْحِ . وَ إِذَا نَقَضَ عَادَتَنَا فَهُوَ صَدَقَ الْكُذَّابُ .

و لَيْسَ هَذَا يَجْرِي مَجْرَى نَقْلِ الْكَلَامِ ، لِأَنَّ الْجَنِّيَّ إِذَا نَقَلَ إِلَيْنَا كَلَامًا مَا جَرَتْ عَادَتُنَا بِمِثْلِ فَصَاحَتِهِ ، فَبِنَفْسِ نَقْلِهِ قَدْ خَرَقَ عَادَتَنَا ، وَ لَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ فِعْلٌ يَخْرِقُ عَادَتَنَا . وَ إِذَا نَقَلَ الْجِسْمَ الْمَشَارَ إِلَيْهِ ، فَبِنَفْسِ نَقْلِهِ الْجِسْمَ لَمْ يَخْرِقْ عَادَتَنَا . وَ إِنَّمَا الْخَارِقُ لَهَا مِنْ إِحْيَاءِ الْمَيِّتِ عِنْدَ تَقْرِيْبِ الْجِسْمِ مِنْهُ . وَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ غَيْرِ خَافٍ عَلَى الْمُتَأَمِّلِ » .

رؤيته، و سَعَةً حِيلَتِهِ، يُمَكِّنُهُ إِحْضَارُ حَيٍّ، و إِبْعَادُ مَيِّتٍ عِنْدَ دَعْوَةِ الْمُتَنَبِّئِ.

و القولُ فِي الْجِسْمِ كَمِثْلِهِ^(١)؛ لِأَنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنْ إِحْضَارِ أَيِّ جِسْمٍ شَاءَ فِي طَرَفَةٍ عَيْنٍ، بِغَيْرِ زَمَانٍ مُتَرَاخٍ.

و هَذَا أَيْضاً مُنَاتٌ فِي ثَقَلِ الْجِبَالِ وَ اقْتِلَاعِ الْمُدُنِ لَوْ ادَّعَاهُ مُدَّعٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَظْهَرَ تَوَلَّى ذَلِكَ بِجَوَارِحِهِ أَمَكَنَ الْجَنِّيُّ أَنْ يَتَحَمَّلَ عَنْهُ الثَّقَلَ، وَ يُكَافِئَ مَا فِي الْمَحْمُولِ مِنَ الْاعْتِمَادَاتِ بِأَفْعَالِهِ، فَلَا يَحْصُلُ عَلَى الْمُظْهِرِ لِحَمْلِهِ شَيْءٌ مِنَ الْكَلْفَةِ.

وَ إِنْ لَمْ يَقُولْهُ الْمُدَّعِي بِنَفْسِهِ، بَلْ ادَّعَى وَقُوعَهُ وَ حُصُولَهُ فَقَطْ، فَالْجَنِّيُّ يَكْفِيهِ بَوَقُوعِهِ عَلَى حَسَبِ دَعْوَاهُ، وَ يُضَيِّفُهُ هُوَ إِلَى رَبِّهِ.

فَقَدْ عَادَتِ الْحَالُ إِلَى الشَّكِّ فِي الْمُعْجَزَاتِ وَ اسْتِعْمَالِ جَوَابِنَا الَّذِي أَنْكَرْتُمُوهُ، وَ هُوَ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى يَمْنَعُ الْجَنِّيَّ مِنْ مِثْلِ هَذَا إِذَا كَانَ جَارِياً مَجْرَى الاسْتِفْسَادِ، وَ إِلَّا فَمَا الْجَوَابُ؟^(٢)

فَقُلْتُ لَهُ: أَمَّا اقْتِلَاعُ الْمُدُنِ وَ حَمْلُ الْجِبَالِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا، فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً لِمَلِكٍ وَ لَا لَجَنِّيٍّ، وَ هُمَا عَلَى مَا هُمَا عَلَيْهِ مِنَ الرِّقَّةِ وَ اللَّطَافَةِ وَ التَّخَلُّلِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ إِذَا وَقَعَتْ مِمَّنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ لِنَفْسِهِ احْتِاجَتْ إِلَى قُدْرٍ كَثِيرَةٍ بِحَسَبِهَا، وَ زِيَادَةُ الْقُدْرِ تَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ فِي الْبُنْيَةِ، وَ صَلَابَةِ أَيْضاً مَخْصُوصَةٍ،

(١) فِي الْأَصْلِ: كَمِثْلٍ.

(٢) قَالَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٩٠: «فَإِنْ قِيلَ: سَوَالُ الْجِنِّ يَطْرُقُ أَنْ يَجُوزَ فِيمَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ إِحْيَاءُ مَيِّتٍ أَنْ لَا يَكُونَ صَادِقاً، بَلْ يَكُونُ الْجَنِّيُّ أَحْضَرَ مِنْ بَعْدِ حَيّاً وَ أَبْعَدَ هَذَا الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّ خِفَاءَ رُؤْيَتِهِ وَ سَعَةَ حِيلَتِهِ يَتِمُّ نَعْمَهَا (؟) قَبْلَ ذَلِكَ، وَ أَنَّ مُدَّعِيَ النُّبُوَّةِ ادَّعَى مُعْجَزاً لَهُ ثَقْلُ جَبَلٍ أَوْ اقْتِلَاعُ مَدِينَةٍ، وَ وَقَعَ ذَلِكَ، جَوَظْنَا أَنْ يَكُونَ الْجِنُّ تَوَلَّاهُ وَ فَعَلُوهُ. وَ لَوْ أَنَّ الْمُدَّعِيَ تَوَلَّى ذَلِكَ بِجَوَارِحِهِ جَازَ فِي الْجَنِّيِّ أَنْ يَتَحَمَّلَ عَنْهُ ذَلِكَ الثَّقَلَ وَ لَا يَحْصُلُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ تَكَلُّفِ ذَلِكَ الثَّقَلِ. وَ هَذَا قَدْ حُجِّجَ فِي جَمِيعِ الْمَعْجَزَاتِ، أَوِ الرَّجُوعِ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَمْنَعُ مِنَ الاسْتِفْسَادِ، وَ أَنْتُمْ لَا تَرْضَوْنَ بِذَلِكَ».

ولهذا لا يجوز أن تخل النملة من القدر ما يحل الفيل، وإنما نجيز ذلك بأن يزداد في بنيتها، ويعظم من خلقتها.

فالجني إذا تمكن من حمل جبل أو مدينة، فلا بد أن تكثف بنيته، وتكبر جنته. وإذا حصل كذلك لم يخف على العيون السليمة رؤيته، ووجب أن يكون مشاهداً كما نشاهد سائر الأجسام الكثيفة.

وإذا اقتلع مدع للنبوة مدينة، أو ادعى أنه سينقلها^(١)، أو ينتقل من مكان إلى غيره، ووقع ما ادعاه من غير أن نشاهد جسماً كثيفاً تولاه أو أعان عليه، بطل أن يكون من فعل الجن.

ولا فرق في اعتبار هذه الحال بين الجن والبشر؛ لأن أحداً لو ادعى الإعجاز بحمل جسم ثقيل لا يقدر على النهوض بمثله أحد منا متفرداً، لم يكن بد في الاعتبار عليه من أن يمنعه من الاستعانة بغيره، ويزيل كل حيلة^(٢) يمكن أن يستعان معها بالغير على وجه لا يظهر.

والجن في هذا الباب كالإنس؛ لأننا إذا كنا قد بينا أنه لا يتمكن من هذه الأفعال إلا بأن يكون كثيفاً مدركاً، فالطريق الذي به نعلم أن الاستعانة لم تقع بإنسي، به نعلم أنها لم تقع بجني.

فأما إبدال الميت بحي وإحضار جسم من بعد، فليس يجوز أن يتولاه أيضاً إلا من له قدر تحتاج إلى بنية كثيفة تقع^(٣) الرؤية عليها^(٤).

(١) في الأصل: أنها سينقله، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: حملة، وما أثبتناه من الذخيرة، ويقتضيه السياق.

(٣) في الأصل: تقطع، والظاهر ما أثبتناه مقارباً لما في الذخيرة.

(٤) قال المصنف رحمه الله في الذخيرة / ٣٩١: «قلنا: معلوم أن أجسام الملائكة والجن لطيفة

وَأَكْثَرُ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ هَاهُنَا: جَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ الَّذِي يَنْقَلُهُ لَطِيفًا،
وَالْحَيُّ الَّذِي يُحْضَرُهُ^(١) بَدَلًا مِنَ الْمَيِّتَةِ صَغِيرٍ^(٢) الْجُثَّةِ كَالذَّرَّةِ وَالبَعُوضَةِ؛ فَلَيْسَ
بِوَاجِبٍ أَنْ يَكُونَ إِنْسَانًا أَوْ حَيَوَانًا عَظِيمَ الْجُثَّةِ؟!^(٣)
وَذَلِكَ مِمَّا لَا يُجْدِي أَيْضًا فِي دَفْعِ كَلَامِنَا؛ لِأَنَّ أَقْلَ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ مُكَافئًا
فِي الْقُدْرِ لِلذَّرَّةِ^(٤) وَالبَعُوضَةِ، حَتَّى يَتِمَّكَنَ مِنْ حَمْلِ أَخْفَ الْحَيَوَانِ وَزَنًا.
وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ يُسَاوِيَهُمَا فِي الْجُثَّةِ وَالكَثَافَةِ، وَيَعُودُ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ

→ رقيقة متخلخلة، ولهذا لا نراهم بعيوننا إلا بعد أن يَكْتَفُوا. و من كان متخلخل البنية لا يجوز أن تحله قُدر كثيرة، لحاجة القُدر في كثرتها إلى الصلابة وزيادة البنية. ولهذه العلة لا يجوز أن تحل النملة من القُدر ما يحل الفيل. فلا يجوز على هذا الأصل أن يتمكّن ملكٌ ولا جَنِّي من حمل جبل ولا قلع مدينة إلا بعد أن يكتف الله تعالى بنيته و يُعْظَم جُثَّتُهُ. وإذا حصل هذه الصفة رَأَتْهُ كُلُّ عَيْنٍ سَلِيمَةٍ وَمَيَّزَتْهُ.
فإذا ادَّعى النبوة مَنْ جعل معجزته إقْلَاعَ مدينة أو نقل جبل، فوقع ما ادَّعاه من غير أن يشاهد جسمًا كثيفًا أعان عليه أو تولّاه يبطل التجويز لأنَّ يكون من فعل جَنِّي و ملك، و خلص فعلاً لله تعالى.

و لا فرق في اعتبار هذه الحال بين الجنِّ و البشر، لأنَّ مدَّعي الإعجاز بحمل جبل ثقيل لا ينهض بحمله أحدٌ مِنَّا منفرداً لا بدَّ من الاعتبار عليه من أن يمنعه من الاستعانة بغيره، و يسدَّ باب كلِّ حيلة يتمُّ معها الاستعانة بالغير، فالجَنِّي في هذا الباب كالإنسي إذا كنَّا قد بيَّنا أنَّه لا بدَّ من أن يكون كثيفاً مُدْرَكًا.

فأمَّا إيدال مَيِّتٍ بحَيٍّ، أو إحضار جسم من بعيد، فليس يجوز أن يتمكّن منه أيضاً إلا من له قُدرٌ تحتاج إلى بنية كثيفة يتناولها الرؤية.

(١) في الأصل: لا يحضره، وهو من سهو الناسخ.

(٢) في الأصل: صغيرة، و المناسب ما أثبتناه.

(٣) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩١: «وَأَكْثَرُ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: جَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ الْحَيُّ الَّذِي أَبْدَلَهُ الْجَنِّيَّ مَيِّتٍ مِنْ أَصْغَرِ الْحَيَوَانِ جُثَّةً كَالذَّرَّةِ وَالبَعُوضَةِ».

(٤) في الأصل: الذرّة، و المناسب ما أثبتناه.

رؤيته واجبة^(١).

على أنه إن لم يكن مرئياً فلا بد من أن يكون ما يحضره وينقله مرئياً متميزاً من غيره، وإلا لم يكن فرق بين حضوره وغيبته. [و] ما كان بهذه المنزلة لا يصح ادعاء الإعجاز والإبانة به.

وإذا كان ما ينقله مرئياً لم يخف على الحاضرين حاله، وجب أن يفتنوا به، ويتنبهوا على^(٢) الحيلة فيه^(٣).

و يلحق هذا الوجه أيضاً بالأول في مساواة الجن للبشر في الاعتبار عليهم والامتحان، ألا ترى أن كثيراً من المشعذين وأصحاب الحقّة^(٤) يتمكنون على سبيل الحيلة من ستر جسم وإظهار غيره، وإبدال ميت بحي، وصغير بكبير، ومولون بمولون يخالفه! وإذا اعتبر عليهم الحصفاء^(٥)، وكشفوا عن مظان حيلهم ظهرُوا على أمرهم.

ولا بد في مدعي النبوة من أن يؤمن في أمره ما جاوز في المشعذ، وليس يقع الأمان إلا بالامتحان الشديد والبحث الصحيح. وكما أننا لا نصدق مدعي النبوة

(١) قال المصنف رحمه الله في الذخيرة / ٣٩١: «والجواب عن ذلك: أن أقل الأحوال أن يكون حامل هذا الحيوان مكافئاً له في القدر، ويجب تساويهما في الجثة والكثافة، فيجب رؤيته ولا يخفى حاله».

(٢) في الأصل: عن، وما أثبتناه مناسب للسياق.

(٣) قال المصنف رحمه الله في الذخيرة / ٣٩٢: «و بعد، فإن فرضنا أن رؤية هذا الحامل غير واجبة، فلا بد من أن يكون ما يحمله وينقله مرئياً متميزاً، وإلا لم يفرق بين حضوره وغيبته. وما هذه حاله لا يخفى على الحاضرين حاله، ولا بد من أن يدركوه ويفتنوا بحاله ويتنبهوا على وجه الحيلة فيه».

(٤) في الأصل: الحقّة: أي الداهية، ولعلها: الخفة.

(٥) حصف، حصافة: إذا كان جيد الرأي، محكم العقل.

وَالْإِعْجَازُ بِإِحْيَاءِ الْمَيِّتِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي أَمْرِهِ حِيلَةٌ مِنْهُ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْبَشَرِ، فَكَذَلِكَ لَا نُصَدِّقُهُ حَتَّى نَعْلَمَ أَنَّ الْحِيلَةَ - فِيمَا جَاءَ بِهِ - لَمْ يَقَعْ ^(١) مِنْ بَشَرٍ، وَلَا مَلَكَ، وَلَا جِنِّيٍّ. وَطَرِيقُ الْإِعْتِبَارِ وَاحِدٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ. فَلَمَّا سَمِعَ مَا أَوْرَدْتُهُ، أَمْسَكَ مُفَكِّراً فِيهِ، وَمُتَدَبِّراً لَهُ ^(٢).

سؤالٌ عَلَيْهِمْ آخِرُ:

وَقَدْ سَأَلَ الْمُخَالِفُونَ أَيْضاً، فَقَالُوا:

لَوْ سَلَّمْ لَكُمْ جَمِيعُ مَا تَدَّعُونَهُ فِي الْقُرْآنِ مِنْ تَعَذُّرٍ مُعَارَضَتِهِ عَلَى الْبَشَرِ، فَإِنَّ التَّعَذُّرَ إِنَّمَا كَانَ لَخُرُوجِهِ عَنِ عَادَتِهِمْ، وَأَنَّ حُكْمَ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ وَكُلِّ قَادِرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ فِي تَعَذُّرِ الْمُعَارَضَةِ حُكْمُ الْبَشَرِ.

وَسَلَّمَ أَيْضاً أَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ فِعْلِ الْقَدِيمِ تَعَالَى - وَذَلِكَ نَهَايَةُ أَمْرِكُمْ - لَمْ يَصِحَّ الْإِعْجَازُ الَّذِي تُرِيدُونَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْكَرٍ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْزَلَهُ ^(٣) عَلَى نَبِيِّ مِنْ أَنْبِيَائِهِ، فَظَفَّرَ بِهِ مَنْ ظَهَرَ مِنْ جِهَتِهِ، فَغَلَبَهُ عَلَيْهِ وَقَتْلَهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يُغْلَمْ حَالُهُ، وَادَّعَى الْإِعْجَازَ بِهِ؟ ^(٤)

(١) فِي الْأَصْلِ: لَمْ يَقْطَعْ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلسِّيَاقِ.

(٢) قَالَ الْمَصْنُفُ رحمته الله فِي الذِّخِيرَةِ / ٣٩٢: «وَيَلْحَقُ هَذَا الْوَجْهَ بِالْأَوَّلِ فِي مَسَاوَاةِ الْجِنِّ وَالْبَشَرِ فِي الْإِعْتِبَارِ عَلَيْهِمْ وَالْإِمْتِحَانِ. وَلِهَذَا نَجِدُ كَثِيراً مِنَ الْمُشْعَبِذِينَ وَأَصْحَابِ الْحَقَّةِ يَسْتَرُونَ جَسَماً وَيُظْهِرُونَ آخَرَ، وَيُبدِلُونَ مَيِّتاً بِحَيٍّ وَصَغِيراً بِكَبِيرٍ، وَإِذَا اعْتَبَرُوا عَلَيْهِمُ الْمُحْصِلُونَ، ظَهَرُوا عَلَى مِطَاقِ حِيلِهِمْ وَوُجُوهِهَا. وَلَا بَدَّ فِي مُدَّعِي النُّبُوَّةِ مِنْ أَنْ يُؤْمَنَ فِيهِ مَا جَوَّزْنَاهُ فِي الْمُشْعَبِذِ، وَلَيْسَ يَحْصُلُ الْأَمْرُ إِلَّا بِصَادِقِ الْبَحْثِ، وَقَوِيَّ الْإِمْتِحَانِ».

(٣) فِي الْأَصْلِ: أَنْزَلَ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٤) قَالَ الْمَصْنُفُ رحمته الله فِي كِتَابِهِ الذِّخِيرَةِ / ٣٩٣: «إِذَا سَلَّمَ لَكُمْ تَعَذُّرَ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ عَلَى كُلِّ

وإنَّما يَنْفَعُكُمْ ثُبُوتُ كونه فِعْلاً لَلَّهِ تعالى مَعَ خَرَقِ العادة، إذا أمَكَّنْكُمْ أَنْ تَدُلُّوا على اختصاصِ مَنْ ظَهَرَ على يَدَيْهِ، وأَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ تَصْدِيقاً له. ومَعَ السُّؤالِ الَّذِي أوردناه لا يُمكنُ ذلك.

و ليس لأحدٍ أن يقولَ: إنَّ معنى هذا السُّؤالِ يَرْجِعُ إلى معنى السُّؤالِ المُتَقَدِّمِ؛ لأنَّهما وإنَّ كانا معاً طاعِنَيْنِ في الطَّرِيقَةِ، فبَيْنَهُما مَزِيَّةٌ ظَاهِرَةٌ؛ لأنَّ سَؤالَ مَنْ اعْتَرَضَ بِالْجِنِّ يَفْدَحُ في كُونِ الْقُرْآنِ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وفي اختصاصِهِ أيضاً به لِمَنْ ظَهَرَ على يَدَيْهِ.

و السُّؤالُ الثَّانِي يَتَضَمَّنُ الْقَدَحَ في الاختصاصِ حَسْبَ، مَعَ تَسْلِيمِ كونه مِنْ فِعْله تعالى. و لسنا نَعْرِفُ لِلْقَوْمِ جَوَاباً مُسْتَمِراً عن هذا السُّؤالِ (١).

و قد كُنَّا أخرجنا جواباً عنه يَسْتَمِرُّ على أصولهم، نَحْنُ نَذْكُرُهُ بعد أن نُنبِّهَ على فسادِ ما تَعَلَّقُوا به في دفعِهِ، ثُمَّ نَتْلُوهُ بِذِكْرِ الْجَوَابِ الَّذِي يَخْتَصُّ به أصحابُ الصَّرْفَةِ لِيَتَكَشَّفَ لِرُؤْمِ السُّؤالِ لَهُمْ دُونُنا، حَسْبَ ما اسْتَعْمَلْنَاهُ في السُّؤالِ المُتَقَدِّمِ. ونَحْنُ ذَاكِرُونَ ما تَعَلَّقُوا به.

رُبَّما قَالُوا: إنَّ الْقَدِيمَ تعالى قَدْ مَنَعَ مِنْ ذلك، مِنْ حَيْثُ يُؤَدِّي إلى الاسْتِفْسَادِ، وأَجْزَوْه مَجْرئِ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تعالى أَنَّ بَعْضَ الْمُؤَهِّبِينَ (٢) يَنْقُلُ الْقُرْآنَ إلى بَلَدٍ شَاسِعٍ، لم يَتَّصِلْ بِأَهْلِهِ خَبَرُ النَّبِيِّ ﷺ ومُعْجَزَاتِهِ، فيَدَّعي به الإعْجَازَ. وادَّعُوا في الْأَمْرَيْنِ أَنَّ الْوَاجِبَ على اللَّهِ تعالى المَنْعُ مِنْهُمَا.

→ بشرٍ و جَنِّي و مَلَكٍ و كُلِّ قَادِرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، و سُلِّمَ أيضاً أَنَّهُ مِنْ فِعْله تعالى على غاية اقتراحهم، ما المنكر من أن يكون أنزل هذا الكتاب على نبيٍّ من الأنبياء، غير من ظَهَرَ من جهة تغلبه عليه، و قَتَلَهُ الظاهر من جهته، و ادَّعى الإعْجَازَ به؟».

(١) قال المصنَّفُ ﷺ في كتابه الذخيرة / ٣٩٤: «و لسنا نَعْرِفُ لِلْقَوْمِ جواباً سديداً عن هذا السؤال...».

(٢) أي المشعيذين.

و رُبَّمَا قَالُوا: إِنَّ الَّذِي يَوْمَنُ مِنْهُ حُصُولُ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ الْمُظْهَرُ لِلْقُرْآنِ بِالْإِتْيَانِ بِهِ، وَ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ.

و رُبَّمَا تَعَلَّقُوا بِأَنَّ الشَّكَّ فِي ذَلِكَ تَشَكُّكَ فِي إِضَافَةِ الشَّعْرِ إِلَى الشُّعْرَاءِ، وَ الْكُتُبِ إِلَى الْمُصَنِّفِينَ.

وَ هَذِهِ الْوُجُوهُ الثَّلَاثَةُ قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا وَ التَّقْضُ لَهَا، عَلَى حَدِّ مِنَ الْبَسِطِ وَ الشَّرْحِ لَا يُحَوِّجُ إِلَى تَكَرُّارٍ (١).

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْعِلْمَ حَاصِلٌ بِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ غَيْرِهِ»، فَهُوَ صَحِيحٌ مُسَلَّمٌ. وَ كَذَلِكَ إِنْ قَالُوا: «إِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْمُظْهَرَ لَهُ لَمْ يَأْخُذْهُ مِنْ غَيْرِهِ»، وَ أَرَادُوا مَعْنَى يَقِفُ عَلَى خَبَرِهِ، وَ يَجِبُ أَنْ يَتَّصِلَ بِنَا أَحْوَالِهِ.

فَأَمَّا عَلَى كُلِّ وَجْهِ، حَتَّى يَدَّعُوا وَقُوعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْ أَحَدٍ - ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ أَمْ لَمْ يَظْهَرَ، عَرَفْنَاهُ أَمْ لَمْ نَعْرِفْهُ، كَانَ مَعْنَى يَجِبُ أَنْ يَتَّصِلَ بِنَا أَخْبَارُهُ أَمْ لَمْ يَكُنْ - فَهُوَ الْمُكَابَرَةُ الظَّاهِرَةُ الَّتِي يَعْلَمُهَا كُلُّ مَنْ رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ.

وَ لَا بَدَّ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعِلْمُ مَخْصُوصاً؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ ادَّعَوْهُ عَلَى الْعُمُومِ خَرَجُوا عَنِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَعْلُومَ نَزُولُ الْمَلِكِ بِهِ، فَيَجِبُ أَنْ تَقُولُوا عَلَى هَذَا: إِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْبَشَرِ وَ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِمْ. [وَ مَنْ حَاسَبَ نَفْسَهُ وَ سَبَرَ مَا عِنْدَهَا لَمْ يَجِدْ فِيهَا فَرْقاً فِيمَا ادَّعَا الْعِلْمَ بِهِ بَيْنَ مَلِكٍ وَ بَشَرٍ، إِذَا فَرَضْنَا أَنَّ الْمَأْخُودَ مِنْهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَتَّصِلَ بِنَا خَبَرُهُ (٢).]

(١) قَالَ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي الذِّخِيرَةِ / ٣٩٤: «... إِذَا ذَكَرُوا الْإِسْتِفْسَادَ وَ غَيْرَهُ مِمَّا حَكِيْنَاهُ عَنْهُمْ فِي جَوَابِ سُؤْلِ الْجَنِّ، فَقَدْ تَكَلَّمْنَا بِمَا فِيهِ كِفَايَةٌ. وَ إِذَا قَالُوا: إِنَّ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ حَاصِلٌ بِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ قَالُوا: نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّ الْمُظْهَرَ لَهُ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ غَيْرِهِ...».

(٢) قَالَ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذِّخِيرَةِ / ٣٩٤: «قُلْنَا: أَمَّا الْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ أَحَدٍ ظَهَرَ

وقد تَعَلَّقَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْمُرَاعَى هُوَ خَرَقُ الْعَادَةِ، وَلَوْ كَانَ الْقُرْآنُ مَأْخُوداً مِنْ الْغَيْرِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْتُمْ لَمْ يَخْرُوجْ مِنْ حُصُولِ خَرَقِ الْعَادَةِ بِهِ، لَا سِيَّما وَالْعَادَةُ جَارِيَةٌ بِأَنْ مِثْلُ مَا ادَّعَيْتُمُوهُ لَوْ وَقَعَ لَظَهَرَ وَانْتَشَرَ. وَإِذَا لَمْ يَظْهَرْ فَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَغَلَ النَّاسَ عَنْهُ، وَعَدَلَ بِهِمْ عَنْ ذِكْرِهِ.

قَالُوا: فَقَدْ حَصَلَ مَا تُرِيدُهُ مِنْ خَرَقِ الْعَادَةِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ. وَهَذَا بَعِيدٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ خَرَقَ الْعَادَةِ وَإِنْ كَانَ حَاصِلًا فِي الْقُرْآنِ فَلَمْ يَحْصُلْ لَنَا اخْتِصَاصٌ مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ بِهِ عَلَى وَجْهِ يُوجِبُ أَنَّ الْعَادَةَ إِنَّمَا خُرِقَتْ مِنْ أَجْلِهِ، وَعَلَى سَبِيلِ التَّصْدِيقِ لَهُ.

وَخَرَقَ الْعَادَةَ غَيْرُ كَافٍ إِذَا لَمْ تَعْلَمْ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مُدَّعِيًّا لَوْ ادَّعَى التَّبَوُّةَ وَحَصَلَ عِلْمُهُ بِبَعْضِ الْحَوَادِثِ الْبَدِيعَةِ الَّتِي قَدْ تَقَادَمَ وَجُودُهَا، وَلَمْ تَقَعْ مُخْتَصَّةً بِدَعْوَةِ أَحَدٍ بَعِينِهِ، أَوْ جَعَلَ (مُعْجَزَتَهُ إِحْدَى) ^(١) مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَادَّعَى أَنَّهُ الْمَخْصُوصُ بِالتَّصْدِيقِ بِذَلِكَ، لَمْ نَحْفَلْ بِقَوْلِهِ، مِنْ حَيْثُ عَدَمُنَا فِيْمَا ادَّعَاهُ الْاِخْتِصَاصَ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ خَارِقًا لِلْعَادَةِ.

هَذَا إِذَا نَسَبْنَا خَرَقَ الْعَادَةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ مِنْ حَيْثُ نَزَلَ الْكِتَابُ. فَإِنْ نَسَبْنَا خَرَقَهَا إِلَى مَنْ أَظْهَرَهُ لَنَا، وَسَمِعْنَاهُ مِنْ جِهَتِهِ، وَجَعَلْنَا إِنْزَالَهُ إِلَى مَنْ أُنْزِلَ إِلَيْهِ غَيْرَ مُعْتَدٍّ بِهِ فِي بَابِ خَرَقِ الْعَادَةِ، مِنْ حَيْثُ لَمْ تَقِفْ عَلَيْهِ، وَاعْتَبَرْنَا فِي عَادَتِنَا مَا أَطَّلَعْنَا

→ عَلَى يَدِهِ وَعُرِفَتْ أَخْبَارُهُ وَانْتَشَرَتْ، فَثَابَتْ لَا مُحَالَةَ. وَهُوَ عَلَى خِلَافِ مَا تَضَمَّنَهُ السُّؤَالُ؛ لِأَنَّهُ تَضَمَّنَ أَنَّهُ أَخَذَهُ مِمَّنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ حَالٌ، وَلَا وَقَفَ لَهُ عَلَى خَبَرِ سِوَاهُ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهُ مِنْ غَيْرِهِ، لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَشْرُوطًا بِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَكَيْفَ يَدْعِي إِطْلَاقًا أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ يَذْكُرُ أَنَّ الْمَلَكَ نَزَلَ بِهِ عَلَيْهِ؟ فَيُجِبُ أَنْ يَقُولُوا إِنَّهُ لَمْ يُؤْخَذْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْبَشَرِ، وَإِذَا فَرَضْنَا أَنَّ الْمَأْخُودَ مِنْهُ ذَلِكَ مِنَ الْبَشَرِ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى حَالِهِ سِوَاهُ، لِحَقِّ الْبَشَرِ فِي هَذَا بِالْمَلَكِ».

(١) فِي الْأَصْلِ: مُعْجَزَةٌ أَحَدٍ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ.

عليه و أخطأنا علماً به : فإن الكلام يكون أوضح^(١) ، و سقوط الاحتجاج بما ذكرناه
 أبين : لزوال أن يكون الاختصاص و خرق العادة جميعاً من قبل القديم تعالى .
 فأمّا قولهم : إن مثل ذلك لو جرى لوجب ظهوره بالعادة ، و إذا لم يظهر فلا أمر من
 قبل الله تعالى : فليس بصحيح ؛ لأن العادة إن اقتضت ظهور أمثال ما ذكرناه
 و انتشاره ، فإنما تقتضيه فيما وقع في أصله ظاهراً ، و الإلزام بخلاف ذلك ؛ لأنهم
 إنما ألزموا أن يكون مأخوذاً ممن لم يظهر على يده ، و لا سمع من جهته ، و لا اطلع
 أحد غير أخذه على حاله ، و العادة لا تقتضي ظهور مثل هذا ، فمن ادعى اقتضاءها
 لظهوره - و إن كان على ما مثناه - طوّل بالدلالة على صحة قوله ، و لن يجدها
 و مما تعلّقوا به أيضاً ، أن قالوا : تجويز ما ألزمناه في القرآن يؤدي إلى تجويز
 مثله في سائر معجزات الأنبياء صلوات الله عليهم ، و يقتضي الشك في وقوع
 جميعها على هذا الوجه .

قالوا : فإن قيل لنا أن تلك المعجزات مبينة للقرآن من حيث علمت حادثه في
 الحال ، على وجه يوجب الاختصاص و يرفع الشك .
 قلنا : أليس من قبل أن يُكرّر المُستدلُّ ، فنعلم حدوثها في الوقت ، و وقوع
 الاختصاص التام بها ، يجوز فيها ما ذكرتموه ؟
 و إذا جوّز ذلك كان تجويزه مُتفرّفاً له عن النظر فيها . فإن كان لو نظر لعلم ما
 أمّن من وقوع التنفير عن النظر في أعلام سائر الأنبياء ، يؤمن من حصول ما ألزمناه
 في القرآن .

و ليس هذا بشيء ؛ لأن تجويز المُستدلِّ الناظر في المعجزات - قبل أن يعلم
 حدوثها ، و ثبوت الاختصاص بها - أن تكون غير حادثه ، و لا مقتضيه

(١) في الأصل : واضح ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

للاختصاص، لا يقتضي التنفير عن النظر فيها حسب ما ظنوه. وكيف نطن مثل ذلك ونحن نعلم أن الناظر في كل علم من أعلام^(١) الأنبياء ﷺ، يجوز قبل نظره فيه أن يكون مخرقة^(٢) وشعبذة، وغير موجب لتصديق من ظهر عليه؛ لأنه لو لم يكن مجوزاً لما ذكرناه لكان عالماً بأنه علم معجز. ولو كان عالماً لم يصح أن ينظر فيه ليعلم أنه معجز، (و تجويزه أن يكون غير معجز في الحقيقة)^(٣).

فإن كان ظاهره الإعجاز لا يقتضي تنفيره^(٤) عن النظر فيه، بل نظره فيه واجب، من جهة الخوف القائم، وعدم الأمان من أن يكون المدعي صادقاً. فكذلك حكم الناظر في الأعلام - مع تجويزه أن تكون غير حادثة ولا مختصة - لا يجب أن يكون تجويزه منفراً عن النظر؛ لأن الخوف الموجب للنظر والبحث قائم^(٥).

و مما يمكن أن يتعلّقوا به أن يقولوا: لو كان القرآن مأخوذاً من نبيّ خصّه الله به وأنزله عليه لم يخل حاله من وجهين:

إما أن يكون قد أدّى الرسالة، و صدع بالدعوة، و ظهر أمره، وانتشر خبره. أو يكون لم يؤدّها.

فإن كان الأول: استحال أن يخفى أمره، و تنطوي حال من قتله و غلبه على

(١) في الأصل: علم، و المناسب ما أثبتناه (٢) أي ادعاء و كذباً.

(٣) كذا في الأصل: و تبدو العبارة غير مستقيمة.

(٤) في الأصل: بتغيّره، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٥) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٤: «إنّ تجويز المستدل الناظر في المعجزات أن

تكون غير حادثة ولا مختصة لا يقتضي التنفير عن النظر فيها. وكيف يكون ذلك و يحسن أن كل ناظر في علم من أعلام الأنبياء ﷺ يجوز قبل نظره فيه أن يكون مخرقة و شعبذة، و لم يقتض ذلك تنفيره عن النظر فيه، بل واجب نظره لثبوت الخوف و عدم الأمان من أن يكون المدعي صادقاً».

كِتَابِهِ، لَا سِيَّامَا مَعَ الْبَحْثِ الشَّدِيدِ وَالتَّبَعِ النَّامِ.
و إِذَا كُنَّا - مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْفَحْصِ وَ الْبَحْثِ - لَا نَقْفُ^(١) عَلَى خَبْرِهِ مِّنْ هَذِهِ صِفَّتِهِ، وَجَبَ الْقَضَاءُ بِطِلَانِهِ.

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي: فَالْوَاجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَمْنَعَ مِنْ قَتْلِهِ لِيَقُومَ بِأَدَاءِ الرِّسَالَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْغَرَضُ بِبَعْتِهِ تَعْرِيفَنَا مَصَالِحَنَا، وَتَنْبِيْهَنَا عَلَى مَا لَا نَقْفُ عَلَيْهِ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ؛ فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُمَكِّنَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ اقْتِطَاعِهِ عَنْ ذَلِكَ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْتِطَعَهُ هُوَ عَنْهُ، وَلِهَذَا يُقَالُ: إِنَّ النَّبِيَّ إِذَا عَلِمَ أَنَّ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الرِّسَالَةِ لَمْ يُؤْذِهِ بَعْدُ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَاطِعًا عَلَى أَنَّهُ سَيَبْقَى إِلَى أَنْ يُؤْذِيَهُ، وَيَأْمَنَ الْقَتْلَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْقَوَاطِعِ عَنِ الْأَدَاءِ.

وَإِذَا فَسَدَ الْوَجْهَانِ جَمِيعًا، بَطَلَ السُّؤَالُ^(٢).
و هَذَا أَيْضًا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ النَّبِيُّ مَبْعُوثًا إِلَى وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ، فَإِنْ جَوَّازَ بَعْتُهُ الرُّسُلُ إِلَى أَحَادِ النَّاسِ فِي الْعُقُولِ، كَجَوَّازِ بَعْتِهِمْ إِلَى جَمَاعَتِهِمْ. وَإِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ مَبْعُوثًا إِلَى الْوَاحِدِ، فَمَا الَّذِي تُكْرَهُ مِنْ أَنْ يُقْتَلَ هُوَ وَالَّذِي بُعِثَ إِلَيْهِ مَعًا، وَ يُنْتَزَعُ الْكِتَابُ مِنْ يَدِهِ بَعْدَ أَدَائِهِ الرِّسَالَةَ وَ قِيَامِهِ بِتَكْلِيفِهَا؟ أَوْ يَكُونَ مَبْعُوثًا إِلَى الَّذِي قَتَلَهُ وَأَخَذَ الْكِتَابَ مِنْهُ وَحْدَهُ، وَ نُقَدِّرُ أَنَّهُ أَوْقَعَ الْقَتْلَ بِهِ بَعْدَ أَدَاءِ الرِّسَالَةِ، حَتَّى لَا يُوجِبُوا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الْمَنَعَ مِنْ قَتْلِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: لَا يَقِفُ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

(٢) قَالَ الْمَصْنُفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٩٥: «وَمِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَتَعَلَّقُوا بِهِ: أَنَّ الْقُرْآنَ لَوْ كَانَ مَأْخُوذًا مِنْ نَبِيِّ خَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَ لَمْ يَخْلُ حَالُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَدَّى الرِّسَالَةَ، وَ ظَهَرَ أَمْرُهُ، وَ انْتَشَرَ خَبْرُهُ. أَوْ لَمْ يُؤْذِهِا.

وَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: اسْتِحَالَةُ أَنْ يَخْفَى خَبْرُهُ وَ يَنْطَوِي حَالُ مَنْ قَتَلَهُ وَ غَلِبَهُ عَلَى كِتَابِهِ، لَا سِيَّامَا مَعَ الْبَحْثِ الشَّدِيدِ وَ التَّنْقِيرِ الطَّوِيلِ. وَ إِنْ كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي: وَجَبَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَمْنَعَ مِنْ قَتْلِهِ، وَ إِلَّا انْتَقَضَ الْغَرَضُ فِي بَعْتِهِ».

و أما الجواب الذي ابتدأناه وَ وعدنا بِذكره واستمراره على أصول الجَميع، فهو^(١): أَنَّ القرآنَ نَفْسَهُ يَدُلُّ على أَنَّ نَبِيَّنَا ﷺ هو المختصُّ به دون غيره، فمِمَّا تَضَمَّنَهُ - ممَّا يَدُلُّ على ذلك - قوله تعالى في قصَّة المُجادلة:

﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَ تَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَ كُفْرًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴿ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَ لِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (٢).

و قد جاءت الرواية بأنَّ جميلةَ زوجةَ أوس بن الصَّامت^(٣) (و قيل: حوْلَة بنت ثعلبة) ظاهرَ منها زوجها، فقال: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي! وكانت هذه الكلمة مِمَّا يُطْلَقُ بها في الجاهلية، فَأَتَتْ المرأةَ إلى رسولِ الله ﷺ، وَ شَكَتْ حَالَهَا، فَقَالَ عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَام: ما عِنْدِي في امرِك شيء! فَشَكَتْ إلى اللَّهِ تَعَالَى.

و رُوِيَ أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ لِي صَبِيَّةً صِغَاراً إِنْ ضَمَمْتُهُمْ إِلَيْهِ ضَاعُوا، وَ إِنْ ضَمَمْتُهُمْ إِلَيَّ جَاعُوا. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى كَفَّارَةَ الظَّهَارِ عَلَى ما نَطَقَ بِهِ القرآنُ^(٤).

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٥: «و قد كُنَّا ذكّرنا في كتابنا الموضع عن إعجاز القرآن جواباً سديداً عن هذا السؤال، يمكن أن نجيب من ذهب في القرآن إلى خرق العادة بفصاحته، وإن كُنَّا ما قرأنا لهم في كتاب، و لا سمعناه في مناظرة و لا مذاكرة، و إنّما أخرجناه فكرة، و هو أَنَّ القرآنَ عند التأمل له يدلُّ على أَنَّ نَبِيَّنَا ﷺ هو المختصُّ به، وَ الْمُظْهَرُ على يده دون غيره، فمَّا تَضَمَّنَهُ القرآنُ ممَّا يَدُلُّ على ذلك قوله تعالى في قصَّة المُجادلة...». (٢) سورة المُجادلة: ١-٣.

(٣) هو أوس بن الصامت بن قيس بن أحرَم الأنصاريّ الخزرجيّ، و أمّه قرّة العين بنت عبادة، و أخوه عبادة بن الصامت، و زوجته حوْلَة بنت ثعلبة الخزرجيّة. صحابيٌّ من الأنصار، شاعرٌ، وَ كان به خِفَةٌ و مسٌّ من الجنون. وَ قصَّة ظهاره مع زوجته التي كانت السبب في نزول آية الظهار معروفة مشهورة.

(٤) راجع: تفسير التبيان ٥٤١/٩، تفسير مجمع البيان ٢٤٧/٩، تفسير الطبريّ ٢/٢٨.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ مُخْبِرًا عَنِ الْمُنْهَزِمِينَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَوْمِ أُحُدٍ^(١) :
﴿إِذْ تُضْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَاكُمْ﴾^(٢).

وَقَدْ وَرَدَتْ الرُّوَايَةُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مُطَابَقَةً لِلتَّنْزِيلِ .
وَقَوْلُهُ تَعَالَى^(٣) : ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْنًا وَصَاقَتْ
عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُذْرِبِينَ * ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى
الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٤).

وَقَدْ جَاءَتْ الْأَخْبَارُ بِأَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ قَالَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ : لَنْ نُغْلِبَ الْيَوْمَ مِنْ
قَلَةٍ ! وَهُوَ الَّذِي عَنِي بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ .
وَأَنَّ النَّاسَ جَمِيعًا تَفَرَّقُوا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَاسْلَمُوهُ^(٥) ، وَلَمْ يَثْبُثْ مَعَهُ فِي
الْحَالِ غَيْرُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَنَفَرِ مِنْ
بَنِي هَاشِمٍ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٦) : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا
عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾^(٧) .
وَوَرَدَتْ الرُّوَايَةُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِذْ أَقْبَلَتْ
إِبِلٌ لِدَحِيَّةِ الْكَلْبِيِّ ، وَعَلَيْهَا تِجَارَةٌ لَهُ ، وَمَعَهَا مَنْ يَضْرِبُ بِالطَّلِ ، فَتَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْإِبِلِ لِيَنْظُرُوا إِلَيْهَا ، وَبَقِيَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي عِدَّةٍ قَلِيلَةٍ ، فَنَزَلَتْ الْآيَةُ
الْمَذْكُورَةُ .

(١) قَالَ الْمَصْنُفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذِّخِيرَةِ / ٣٩٦ : «وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ مُخْبِرًا عَمَّنْ انْهَزَمَ مِنْ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَوْمِ أُحُدٍ عَنْهُ وَوَلَّى عَنْ نَصْرَتِهِ ...» .

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ : ١٥٣ . (٣) كَذَلِكَ فِي كِتَابِ الذِّخِيرَةِ / ٣٩٦ .

(٤) سُورَةُ التَّوْبَةِ : ٢٤-٢٥ . (٥) أَيُّ تَرَكُوهُ .

(٦) كَذَلِكَ فِي كِتَابِ الذِّخِيرَةِ / ٣٩٦-٣٩٧ . (٧) سُورَةُ الْجُمُعَةِ : ١١ .

و من ذلك قوله تعالى^(١): ﴿يَقُولُونَ لَيْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا الْأَعْرُ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢).

والقائل - حُكي في الآية، على ما أتت به الرواية - عبدالله بن أبي بن سلول^(٣).

و من ذلك قوله عز وجل^(٤): ﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾^(٥).

و القصّة التي أنزلت هذه الآية فيها، مشهورة؛ لأنّ النبي ﷺ أسرّ إلى إحدى زوجاته سرّاً، فأظهرت عليه صاحبة لها من الأزواج أيضاً، وفشا من جهتها، فأطلع الله تعالى على فعلهما النبي ﷺ، فعاتب المبتدئة بإظهاره، فأجابته بما هو مذكور في الآية^(٦). و شرح الحال معروف، و قد أتت به الأخبار.

(١) كذلك في كتاب الذخيرة / ٣٩٧. (٢) سورة المنافقون: ٨.

(٣) هو أبو الحباب، عبدالله بن أبي بن مالك الأنصاري الخزرجي، عاصر النبي ﷺ في بدء الدعوة و كان يهودياً، و أصبح من أكثر المشركين إيذاءً و حسداً لرسول الله ﷺ، حتّى صار رأس النفاق في المدينة. أظهر الإسلام بعد وقعة بدر الكبرى نفاقاً و بغياً و خوفاً، فحاول أن يخذل النبي ﷺ و المسلمين و يشمت بهم إذا حلّت بهم نازلة و ينشر كلّ سيئة يسمعا عنهم، و لم يزل على كفره و نفاقه حتّى أصيب بمرض قضى عليه في السنة التاسعة للهجرة. (٤) كذلك في كتاب الذخيرة / ٣٩٧.

(٥) سورة التحريم: ٣.

(٦) من الآيات النازلة بذم حفصة بنت عمر بن الخطاب و عائشة بنت أبي بكر زوجتي النبي ﷺ حيث خالفتا النبي و تظاهرتا عليه و أفشتا سرّه ﷺ، فعاتب ﷺ إحداهما و أعرض عن الثانية، و القضية مشهورة ثابتة و الأخبار الواردة فيها متواترة. و إليك نصّ الخبر الذي يرويه البخاري ٢٧٤/٦ بسنده عن عائشة نفسها: «قالت: كان

و من ذلك قوله تعالى^(١): ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَخْزِنِ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَاَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٢).

وما وَرَدَتْ به الرواية من خُرُوجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خَائِفًا مِنْ قُرَيْشٍ وَاسْتِتَارِهِ فِي الْغَارِ، وَأَبُوبَكْرٍ مَعَهُ، وَنَهْيِهِ لَهُ عَمَّا ظَهَرَ مِنْهُ مِنَ الْجَزَعِ وَالْخَوْفِ مُطَابِقٌ لظَاهِرِ الْقُرْآنِ.

و من ذلك قوله تعالى^(٣): ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾^(٤).

و على ما تَضَمَّنَتِ الْآيَةُ جَرَبَ الْحَالِ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ. فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَ تَخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَ تَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾، فَتَأْوِيلُهُ الصَّحِيحُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ أَوْحَى إِلَى نَبِيِّهِ ﷺ بِأَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً زَيْدٍ، وَأَعْلَمَهُ أَنَّهُ سَيُطَلَّقُهَا، وَأَرَادَ تَعَالَى بِذَلِكَ نَسْخَ مَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ عَلَيْهِ مِنْ حَظَرِ نِكَاحِ أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ عَلَى نَفْسِهِمْ.

→ رسول الله ﷺ يَشْرَبُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبِ ابْنَةِ جَحْشٍ وَ يَمْكُثُ عِنْدَهَا، فَوَاطَأَتْ أَنَا وَ حَفْصَةُ عَنْ أُبَيِّ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَلَيْهَا فَلْتَقُلْ لَهُ: أَكَلْتَ مَغَافِيرَ، [مَغَافِيرُ جَمْعُ مَغْفُورٍ وَهُوَ صَمْعٌ حَلَوٌ وَ لَهُ رَائِحَةُ كَرِيمَةٍ] إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرٍ! قَالَ: لَا، وَ لَكِنِّي كُنْتُ أَشْرَبُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبِ ابْنَةِ جَحْشٍ، فَلَنْ أَعُودَ لَهُ، وَ قَدْ حَلَفْتُ، لَا تُخْبِرِي بِذَلِكَ أَحَدًا».

(١) ورد الاستشهاد بالآية في كتاب الذخيرة / ٣٩٧.

(٢) سورة التوبة: ٤٠.

(٣) ورد الاستشهاد بالآية كذلك في كتاب الذخيرة / ٣٩٧-٣٩٨.

(٤) سورة الأحزاب: ٣٧.

و «الدَّعِيَّ» هو الغلام الذي يُرَبِّيه أحدهم و يكفُلُ به، و يدعوه ولده، وإن لم يكن ولده في الحقيقة.

فلما حَضَرَ زيدٌ لطلاق زوجته أَشْفَقَ رسولُ اللَّهِ ﷺ من أن يُحْسِنَ له طَلاقَها، أو يُمْسِكَ عَنْ وَعْظِهِ، و أمرَهُ بالتأني و التَّثَبُّتِ - مع ما عَزَمَ عَلَيْهِ مِنْ نِكَاحِ زوجته بَعْدَهُ، فَبَرِحَ^(١) به المُنَافِقُونَ، و يَنْسِبُوهُ^(٢) إلى ما قد نَزَّهَهُ اللَّهُ تعالى عنه و بَاعَدَهُ منه - فقال له: «أُمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ»، و أَخْفَى في نفسه إِرَادَتَهُ لِطَلاقِها، مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَ عَلَيْهِ فَرَضُ نِكَاحِها، مُراعاةً لما ذَكَرْنَاهُ.

و ظَاهِرُ الآيَةِ يَشْهَدُ بِصَحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ شَهَادَةُ تَزْيِيلِ الشَّكِّ و تَرْفَعِ الرَّيْبَ، و لو لم يكن إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَكِنِّي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجٍ أَدْعِيَاهُمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾.

و إِنَّمَا أَحْوجُنَا^(٣) إِلَى ذِكْرِ تَأْوِيلِ الآيَةِ - وإن لم يكن مِمَّا نَحْنُ فِيهِ - الْخَوْفُ مِنْ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ نَفْسٌ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ قَدْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ تَأْوِيلُها، و نَسَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ما لَا يَلِيقُ بِهِ.

و لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الآيَاتِ الْمُطَابِقَةِ لِلْحَوَادِثِ الْوَاقِعَةِ و الْقَصَصِ الْحَادِثَةِ، نَظَائِرُ يَطُولُ ذِكْرُها فِي كَثِيرٍ^(٤) مِنَ الْقُرْآنِ إِنْ^(٥) لَمْ يَكُنْ أَكْثَرُهُ.

و أَرَدْنَا^(٦) اقْتِصَاصَ أَخْبَارِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَعَاذِرِهِ و وَقَائِعِهِ و فُتُوحِهِ، و مَا لَقِيَ

(١) أَرَجَفَ الْقَوْمَ فِي الشَّيْءِ: أَيِ أَكْثَرُوا مِنَ الْأَخْبَارِ السَّيِّئَةِ و اخْتِلَاقِ الْأَقْوَالِ الْكَاذِبَةِ حَتَّى يَضْطَرِبَ النَّاسُ مِنْهَا.

(٢) فِي الْأَصْلِ: و يَنْسِبُوها، و الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتَنَاهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: أَحْرَجْنَا، و الظَّاهِرُ مَا أُثْبِتَنَاهُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: و كَثِيرٌ، و مَا أُثْبِتَنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: و إِنْ، و يَبْدُو أَنَّ الْوَاوَ زَائِدَةٌ.

(٦) كَذَلِكَ فِي كِتَابِ الذَّخِيرَةِ / ٣٩٨.

مِنْ أَعْدَائِهِ وَالْمُتَظَاهِرِينَ بِحَرْبِهِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ الْمَخْصُوصَةِ، ثُمَّ مِنَ الْمُنَاقِقِينَ وَالمُخْتَلِفِينَ بِهِ مَعْنَى أَظْهَرَ الْوَلَايَةِ وَأَبْطَنَ الْعَدَاوَةِ.

وَنَدْلُ أَيْضاً بِذِكْرِ مَا كَانَ الرَّسُولُ يُسْأَلُ عَنْهُ إِمَّا اسْتِشْشَاداً أَوْ إِعْنَاتاً؛ كَقِصَّةِ الْمَجَادِلَةِ الَّتِي حَكَّيْنَاهَا، وَكَمَسَآلَتِهِمْ لَهُ ﷺ عَنِ الرُّوحِ، وَكَقَوْلِهِمْ:

﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعاً * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيراً * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتْ عَلَيْنَا مِثْقَالاً أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا﴾ (١).

فَلَوْ كَانَ الْقُرْآنُ مَأْخُوداً مِنْ نَبِيِّ مَخْصُوصٍ بِهِ، لَيْسَ هُوَ مَنْ ظَهَرَ إِلَيْنَا مِنْ جِهَتِهِ، لَمْ يَخْلُ الْحَالُ فِي الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ الْمُطَابِقَةِ لِلْقِصَصِ وَالْحَوَادِثِ - الَّتِي حَكَّيْنَاهَا بَعْضُهَا وَأَشْرْنَا إِلَى جَمِيعِهَا - مِنْ أَمْرَيْنِ:

إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُخْبَرَاتُهَا وَاقِعَةً فِيمَا تَقْدِّمُ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ جَمِيعِ الْقِصَصِ وَالْوَقَائِعِ وَالْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ الْمَذْكُورَةِ، قَدْ جَرَى لَذَلِكَ النَّبِيُّ.

أَوْ يَكُونَ لَمْ يَجْرِ ذَلِكَ فِيمَا تَقْدِّمُ، بَلْ جَرَى فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي عَلِمْنَاهَا، وَوَرَدَ الْخَبَرُ بِوُقُوعِهِ فِيهَا. وَتَكُونَ الْأَخْبَارُ الْمَذْكُورَةُ - وَإِنْ كَانَتْ بِلَفْظِ الْمَاضِي - إِخْبَاراً عَمَّا يَحْدُثُ فِي الْاسْتِقْبَالِ (٢).

(١) سورة الإسراء: ٩٠-٩٢.

(٢) قَالَ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٩٨: «وَلَمْ تَخْلُ هَذِهِ الْأَخْبَارُ الْمُطَابِقَةُ الْقِصَصِ وَالْوَقَائِعِ وَالْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ وَالسُّؤَالَاتِ وَالْجَوَابَاتِ، وَكَانَ جَرَى لَذَلِكَ فِيمَا تَقْدِّمُ، بَلْ جَرَى فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ الَّتِي وَرَدَتْ الْأَخْبَارُ بِوُقُوعِهَا فِيهَا. وَتَكُونَ الْأَخْبَارُ - وَإِنْ كَانَتْ بِلَفْظِ الْمَاضِي - إِخْبَاراً عَمَّا يَحْدُثُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَذَلِكَ جَائِزٌ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ اللِّسَانِ».

و القسم الأول يُفسدُ من وجهين (١):

أحدهما: أن بعض هذه السير والحوادث - فضلاً عن جميعها - لو وقع متقدماً، لوجب أن نعلمه نحن وكل عاقل سمع الأخبار وأحاط بأهلها علماً لا تعترض فيه الشكوك، وكان الخبر بذلك مُتَشَرِّحاً مُسْتَفِيضاً كاستيفاضة أمثاله.

وكيف لا يعلم حال (نبيِّ الله تعالى كثر أعوانه) (٢) وأصحابه، وكان منهم مهاجرون وأنصار، ومناصِحون ومناقفون. ونازل أعداءه ونازلوه، وحاربهم (٣) في مواطن أخر (٤) وحاربوه، وحاجَّهم في مقامات معلومة وبأقوال مخصوصة وحاجَّوه، واستفتي، وأنزلت به العضلات، واقتُرحت عليه الآيات والمعجزات، وأظهر دينه وشرعه على سائر الأديان والشرائع، حسب ما تَصَمَّنَهُ القرآن؟! فأي طريق للشك على عاقل في خفاء مثل هذا، وكل الأسباب الموجبة للظهور والاستيفاضة المُتَفَرِّقة مجتمعة فيه - وإن كان أعداء نبيِّنا ﷺ عن الظهور على ما ادَّعى، والمُوافقة (٥) عليه والاحتجاج به وعهدهم به قريب، وهو واقع في

(١) قال المصنَّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٨-٣٩٩: «و القسم الأول يبطل من وجهين:

أحدهما: أن ذلك لو جرى فيما مضى لوجب أن يعلمه كل عاقل سمع الأخبار؛ لأن وجوب استفاضته وانتشاره يقتضي عموم العلم. وكيف لا نعلم حال نبيِّ كثر أعوانه، وكان منهم مهاجرون وأنصار، ومخلصون ومناقفون، وحارب في وقعة بعد أخرى وحُورب، واستفتي في الأحكام، واقتُرحت عليه الآيات والمعجزات، وكان أعداء النبي ﷺ يوافقون على هذه الحال، ويسارعون إلى الاحتجاج بها. وإنما استحق هذا السؤال تكلف الجواب عنه، لما تضمن أن الكتاب أخذ ممن لا يعرف له خبر، ولا وقف له على أثر، ولا بُعث إلّا إلى الذي أخذ الكتاب منه!».

(٢) في الأصل: نبيِّ الله تعالى كثر أعوانه، والمناسب ما أثبتناه موافقاً لما في الذخيرة.

(٣) في الأصل: وحاربه، والمناسب ما أثبتناه.

(٤) في الأصل: في موطن آخر، والظاهر ما أثبتناه.

(٥) في الأصل: والواقعة، وما أثبتناه مناسب للسياق.

زَمَانِهِمْ وَبِلَادِهِمْ، وَبِأَعْيُنِهِمْ وَأَسْمَاعِهِمْ؟^(١) وهذا ممّا لا يَتَوَهَّمُهُ إِلَّا نَاقِصُ الْعَقْلِ، خَالٍ مِنَ الْفِطْنَةِ!

وَكَلَامُنَا إِنَّمَا وَقَعَ فِيمَنْ لَمْ يُظْهَرْ لَهُ عَلَى خَبَرٍ وَلَا أَثَرٍ، وَلَا عِلْمٍ لَهُ وَلَا وَلِيٍّ وَلَا عَدُوٍّ، وَفُرِضَ نُزُولُ الْكِتَابِ عَلَيْهِ فِي فَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ لَا أُنَيْسَ فِيهَا لَهُ وَلَا صَاحِبَ غَيْرٍ مَنِ قَدَرْنَا أَنَّهُ قَتَلَهُ وَأَخَذَ الْكِتَابَ مِنْ يَدِهِ.

فَاسْتَحَقَّ السُّؤَالُ بِهَذَا التَّرْتِيبِ وَالتَّقْدِيرِ بَعْضَ الْجَوَابِ، وَلَوْ كَانَ مُتَضَمِّنًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنْفَاءً لَمْ يَسْتَحِقَّ جَوَابًا، لَكَانَ^(٢) الْمَتَعَلِّقُ بِهِ مَجْنُونًا^(٣).

وَالْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ إِفْسَادِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ:

أَنَّ مَا حَكَيْنَاهُ مِنَ الْقَصَصِ وَالسِّيَرِ وَالْحَوَادِثِ وَالْوَقَائِعِ، لَوْ كَانَ جَرَى مُتَقَدِّمًا لَأَسْتَحَالَ أَنْ يَتَّفَقَ حَدُوثُ أَمْثَالِهِ وَمَا هُوَ عَلَى سَائِرِ صِفَاتِهِ؛ لِأَنَّ اسْتِحَالَهَ ذَلِكَ فِي الْعَادَةِ مَعْلُومٌ لِكُلِّ عَاقِلٍ ضَرُورَةً، بَلْ مَعْلُومٌ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ أَنَّ حَدُوثَ مِثْلِ قِصَّةٍ وَاحِدَةٍ تَقْدَمَتْ فِي سَائِرِ صِفَاتِهَا وَخَصَائِصِهَا، حَتَّى لَا تُعَادِرَ شَيْئًا، مُسْتَحِيلًا. وَلِهَذَا نُحِيلُ أَنْ يَبْتَدِئَ الْإِنْسَانُ قِصِيدَةً مِنَ الشَّعْرِ أَوْ كِتَابًا مُصَنَّفًا، فَيَتَّفَقَ لَجْمَاعَةٍ أَوْ وَاحِدٍ مُوَارَدَتُهُ فِي جَمِيعِ قَصِيدَتِهِ أَوْ كِتَابِهِ حَرْفًا بِحَرْفٍ.

وَإِذَا كُنَّا قَدْ أَحْطَيْنَا عِلْمًا بِحُدُوثِ مُخْبَرَاتِ الْأَخْبَارِ - الَّتِي أَشَرْنَا إِلَيْهَا - عَلَى يَدِ نَبِيِّنَا ﷺ، وَمُتَعَلِّقَةً بِهِ وَبِزَمَانِهِ، مُطَابِقَةً لِلْقُرْآنِ، فَقَطَعْنَا عَلَى أَنْ أَمْثَالَهَا وَمَا هُوَ مُخْتَصٌّ بِجَمِيعِ صِفَاتِهَا لَمْ يَقَعْ فِيمَا مَضَى. وَكَانَ ذَلِكَ فِي النَّفْسِ أَعْدًى مِنَ النَّوَادِرِ فِي الْقِصَائِدِ وَالْكُتُبِ.

وَلَيْسَ يَخْفَى عَلَى مَنْ كَانَ لَهُ حِطٌّ مِنَ الْعَقْلِ أَنَّ مِثْلَ وَقْعَةِ بَذْرِ وَحْنَيْنٍ - فِي جَمِيعِ أَوْصَافِهِمَا وَمَكَانِهِمَا، وَفِرَارٍ مِنْ قَرْنٍ عَنْهُمَا، وَتَبَاتٍ مِنْ تَبَّتْ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ

(١) يبدو أن في العبارة اضطراباً أو سقطاً. (٢) في الأصل: ولعل، والظاهر ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: مجنوناً.

من أحوالهما التي جرت - لم يقع فيما مضى . وأنه لم يكن على عهد نبيينا ﷺ نبي جاءته المجادلة تستفتيه في الظهار ، وسئل عن الرُّوح^(١) ، وانقضاء^(٢) أصحابه عنه في يوم الجمعة طلبَ اللّهُو ، وأسَرَ إلى زوجته حديثاً أفشنته ، والتسَّتر في الغار مع بعض أصحابه ، إلى سائر ما عدّناه . ولا معنى للإسهاب فيما جرى هذا المجرى في الظهور والوضوح^(٣) .

وأما القسم الثاني

وهو أن تكون هذه الأخبار إخباراً عما سيحدث في الوقت الذي حدثت فيه ، ولا تكون مخبراتها واقعة فيما تقدّم ؛ ففاسدٌ .

فإن عدلنا عن المضايقة في لفظ الأخبار ، ودلالة جميعها على الماضي الواقع ، وذلك أن جميع الأخبار التي تلونها دالة على تعظيم من ظهرت مخبراتها على يديه ، وتصديقه ونُبُوّته . ألا ترى إلى توبيخه تعالى للمؤمنين عن نبئه ﷺ في يوم بدر^(٤) وحنين ، وتقرّيعه لهم من شهادته له بالرسالة ، بقوله تعالى : ﴿ وَالرَّسُولُ

(١) في الأصل : الزوج ، والمناسب ما أثبتناه ، قال تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ... » .

(٢) في الأصل : نفوض ، والمناسب ما أثبتناه .

(٣) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٩ : « وأما الوجه الثاني في إبطال القسم الأول : أن العادات تقتضي باستحالة أن يتفق نظائر وأمثال لتلك القصص التي حكيناها ، حتى لا يخالفها في شيء ، ولا يغادر منها شيء شيئاً . واستحالة ذلك كاستحالة أن يوافق شاعرٌ شاعراً على سبيل الموارد في جميع شعره وفي قصيدة طويلة . ومن تأمل هذا حق تأمله ، علم أن اتفاق نظير لبعض هذه القصص محالٌ ، فكيف أن يتفق مثل جميعها » .

(٤) كذا في الأصل ، والصحيح يوم أُحد بدل بدر ، حيث إن الصحابة تركوا رسول الله ﷺ وحده - ولم يبق معه إلا نفر قليل من أهل بيته - وانهزموا جميعاً في معركتي أُحد وحنين ، أما معركة بدر فإن النصر فيها كان حليف المسلمين وكانت الهزيمة للمشركين .

يَدْعُوَكُمْ فِي أَخْرَاكُمْ»^(١)، وبقوله تعالى: «ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ»^(٢)، وهكذا قوله تعالى: «وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ»^(٣)، بعد حكايته عن عبدالله بن أبي المنافق قوله: «لَيُغْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ»^(٤)، وقوله: «وَإِذَا أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَغْضٍ أَوْ زَوْجِهِ حَدِيثًا»^(٥).

و جميع القصص إذا وجدتها شاهدة بما ذكرناه ودالة عليه وأن الأمر على ما قلناه، كيف كان يحسن بيان حكم ما سألت عنه المجادلة من الظاهر؟ وإنما سألت - على دعوى الخصم - من ليس يتبين عما لا يجب بيانه^(٦)، بل لا يحسن. ومن تأمل ما حكيناه وأمثاله من أخبار القرآن عليم أن الذي تعلقت به هذه الأخبار معظم مصدق، مشهود له بالنبوة.

و إذا كنا^(٧) قد دللنا بما تقدّم على أنها لم تكن أخباراً عن غير نبينا ﷺ، ولا نازلة إلا في قصصه وحروبه والحوادث في أيامه؛ وجب أن يكون هو - عليه وعلى آله السلام - المختص بالتصديق والتعظيم دون غيره^(٨).

و ليس لأحد أن يقول: فعل ما ذكرته من الأخبار الواردة في القصص المعنيّة ليست من جملة الكتاب المعجز الذي أشرنا إليه، بل من فعل البشر، وإنما ألحقت

(١) سورة آل عمران: ١٥٣. (٢) سورة براءة (التوبة): ٢٦.

(٣) سورة المنافقون: ٨. (٤) سورة المنافقون: ٨.

(٥) سورة التحريم: ٣. (٦) كذا في الأصل.

(٧) في الأصل: كان، والمناسب ما أثبتناه.

(٨) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٩-٤٠٠: «وأما القسم الثاني: وهو أن يكون هذه الأخبار إنما هي عما يحدث مستقبلاً في الأوقات التي حدثت، والذي يبطله - إذا تجاوزنا عن المضايقة في أن لفظ الماضي لا يكون للمستقبل - أنا إذا تأملنا وجدنا جميع الأخبار التي تلونها دالة على تعظيم من ظهرت مخبراتها على يديه وتصدق دعوته ونبوته. ألا ترى إلى توبيخه تعالى للمولين عن النبي ﷺ يوم أحد وحين... فكل القصص إذا تؤملت، عليم أنها شاهدة بنبوة نبينا ﷺ و صدقه».

بالكتاب، وأضيفت إليه^(١)؛ لأن الذي يؤمن من ذلك علمنا بأن كل آية - أو آيات - اختصت بالفصص والحوادث المذكورة تزيد^(٢) على مقدار أقصر سورة من القرآن كثيراً. ومن سبّر ما قلناه عرّف صحته^(٣).

وإذا كنا قد بينا أن التحدي وقع بسورة غير معينة، وأن المعارضة تعدّرت، فلا بد من القطع على أن مقدار أقصر سورة من سورته متعذر^(٤) غير ممكن، فكيف يجوز مع هذا أن يكون ما تلوناه من الآي - أو ما اختص بقصة واحدة منه - ممكناً لأحد من البشر؟! ولو تأتى ذلك من أحد لتأتى للعرب مع اجتهدهم وحرصهم! فإن قيل: فاذكروا الجواب الذي يختص به أهل الصرفة، كما وعدتم.

قيل: أما الجواب عن السؤال على مذهب الصرفة، فواضح قريب؛ لأننا إذا كنا قد دللنا على أن تعدّرت المعارضة على العرب لم يكن لشيء مما يدعيه خصومنا، وإنما كان لأن الله تعالى سلبهم في الحال العلوم التي يتمكنون بها من المعارضة، وأن هذه كانت حال كل من رام المعارضة وقصدها، فقد سقط السؤال عنا؛ لأن النبي ﷺ لو لم يكن صادقاً، وكان ناقلاً للكتاب عن غيره - كما ادّعوا - لم يحسن صرف من رام معارضة الرّدّ عليه؛ لأن ذلك نهاية التصديق والشهادة بالنبوة، لأنه صلوات الله عليه وآله - على مذهبننا إنما تحداهم بهذا الوجه دون غيره، فكانه

(١) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠٠: «و ليس لأحد أن يقول: فلعل هذه الآيات المقصورة ليست من جملة الكتاب المعجز فيه، وإنما ألحق وأضيف إليه».

(٢) في الأصل: ويزيد، والمناسب ما أثبتناه وفقاً لما في الذخيرة.

(٣) قال المؤلف في الذخيرة / ٤٠٠: «وذلك أن الذي يؤمن من هذا الطعن: أننا قد علمنا أن كل آية أو آيات اختصت بما ذكرناه من القصص والحوادث، تزيد على مقدار سورة قصيرة، وهي التي وقع التحدي بها وتعدّرت معارضتها، فلو تأتى لمُلحِق أن يلحق بالقرآن مثل هذه الآيات لكان ذلك من العرب الذين تُحدّوا به أشدّ تأتياً وأقرب تسهلاً».

(٤) في الأصل: متعذرة، وهي لا تناسب السياق.

على التقدير قال: الدلالة على نبوتي أن الله تعالى يصرفكم عن معارضي متى
 زمتوها. فإذا صرفهم الله تعالى عن المعارضة فقد فعل ما التمسته، وذلك غاية
 التصديق.

وإنما توجه هذا السؤال الذي ذكرناه، وصعب جوابه على طريقتهم، من حيث
 جعلوا المعجز أمراً لا يعلم حدوثه في الحال، ويمكن أن يكون منقولاً. فأما من
 جعل المعجز ما يقطع على حدوثه في الحال، وثبت الاختصاص التام فيه، فلا
 توجه السؤال عليه جملة.

فصل

في بليغ [ما] ذكره صاحب الكتاب المعروف بـ(المُغني) ممَّا يتعلّق بالصّرفه

قال الشريف المرتضى رضوان الله عليه :

قال صاحبُ هذا الكتاب^(١)، في فصلٍ وسمه بـ «بيان ما يجب أن يُعلم من حال القرآن في الاختصاص ليصح الاستدلال به على صحّة النبوة»^(٢).
إعلم أن الذي يجب أن يُعلم في ذلك: ظُهوره عند ادّعاء النبوة من قبله، وجعله
إياه دلاله^(٣) على نبوته. وكلا الوجهين منقول بالتأثر معلوم باضطرار، وما
عدا ذلك ممّا يشتبه الحال فيه، قد يصح الاستدلال بالقرآن، وإن [لم]^(٤) يُعلم
فلا وجه لذكره الآن، وإنما يجب فيما حلّ هذا المحلّ أن تتشاعَلَ بِحَلِّ الشُّبْهِ
فيه عند ورود المطّاعن، وإن كان الاستدلال^(٥) صحيحاً، وإن لم يخطر بالبال
- على ما ذكرناه في كثيرٍ من أصول الأدلة - فليس لأحد أن يقول: يجب أن

(١) يقصد به القاضي عبد الجبار الأسدآبادي في كتابه المعروف بـ «المُغني في أبواب التوحيد والعدل» حيث ينقل الشريف أقوالاً للقاضي و ردت في الجزء السادس عشر، وهو الجزء المتعلّق بـ «إعجاز القرآن»، والذي طُبِعَ بتحقيق أمين الخولي. وستكون إرجاعاتنا لأرقام الصفحات و عناوين الأبواب و الفصول من هذه الطبعة.

(٢) المُغني: ١٦٧/١٦-١٦٨. (٣) في المُغني: دليلاً.

(٤) من المُغني. (٥) في المُغني: الاستدلال الأول.

يُعلم^(١) أولاً أن هذا القرآن لم يظهر في السماء على ملك، أو في الأرض على نبي أو غيره^(٢)، وخفي أمره ثم جعله ﷺ دلالة على نبوته^(٣)؛ لأن هذا الجنس من الشئ - ما لم يخطر (بالبال)^(٤) - لم يجب التساغل به. ولا يمتنع^(٥) على كل حال من العلم بأنه ﷺ قد اختص بالقرآن اختصاصه بالرسالة والدعوى، إلا ما قد عرفناه؛ لأنه إن أحدث^(٦) في السماء على ملك، فلا اختصاص لا يصح إلا على هذا الوجه. ولا يجوز أن يطلب في الاختصاص ما لا يمكن أكثر منه، وهذا كما نقوله في تعلق الفعل بالفاعل؛ لأنه لا يمكن فيه أكثر من وجوب وقوعه بحسب أحواله، فمتى طالب المطالب فيه بأزيد من هذا التعلق^(٧) فقد طلب المحال^(٨)، لأننا إن قلنا (فيه: إنه)^(٩)؛ يجب كوجوب المعلول فيه عن العلة إلى ما شاكله، كان ذلك ناقضاً للفعل والفاعل بطريق^(١٠) إثباتهما.

فكذلك القول في القرآن، لأننا نعلم أنه لو لم يحدث إلا عند ادعاء النبوة، ما كان يكون له من الحكم إلا ما قد عرفناه، فإذا كان لو كان حادثاً لدل على النبوة، فكذلك [متى]^(١١) جاوز^(١٢) خلافه، فيجب أن لا يتدح في كونه دالاً، بل يجب إبطال التجويز بحصول طريقة الدلالة، كما أوجبنا على من قال: جاوزوا أن

(١) في المصنف: نعلم.

(٢) في المصنف: نبي غيره.

(٣) في المصنف: دلالة النبوة.

(٤) ليست في المصنف.

(٥) في المصنف: يمنع.

(٦) في المصنف: «لأنه إذا علم هذا الاختصاص الذي لا يمكن غيره قد حصل المراد. وقد

علمنا أنه لا يمكن في القرآن اختصاص بالرسول والدعوى، إلا ما قد عرفناه، لأنه إن لم

يحدث إلا في تلك الحال لم يصح في الاختصاص غيره».

(٧) في المصنف: المتعلق.

(٨) في المصنف: طالب بالمحال.

(٩) من المصنف.

(١٠) في المصنف: وطريق.

(١١) من المصنف / ١٦٨.

(١٢) في المصنف: جاوز فيه.

الفِعْل من الله تعالى^(١) يَقَعُ بحسبِ مَقَاصِدِ العبد، وَأَنْ لَا يَدُلَّ عَلَى مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ وُجُوبِ وَقُوعِهِ بِحَسَبِ مَقَاصِدِهِ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ^(٢) فَعَلَهُ يَنْبَغِي أَنْ يَبْطَلَ التَّجْوِيزُ^(٣) بطريق الدَّلَالَةِ؛ لِأَنَّ التَّجْوِيزَ شَكٌّ وَإِمْكَانٌ، فَكِلَاهُمَا لَا يَقْدَحُ فِي الدَّلِيلِ. وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حَالِ الْقُرْآنِ.

الكلامُ عليه فنقول و بالله التوفيق :

إِنَّ الْوَاجِبَ، قَبْلَ مُنَاقَضَتِهِ، بَيَانُ مُقَدِّمَةِ مُوجِزَةٍ فِيمَا يَحْتَاجُ الْمُعْجِزُ إِلَيْهِ مِنَ الشَّرَاطِطِ، لِيَتَكَمَّلَ دَلَالَتُهُ عَلَى صِدْقِ الْمَدَّعِي؛
وَأَحْذَرُ شُرُوطِ الْمُعْجِزِ: أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى.
وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ نَاقِضاً لِلْعَادَةِ الَّتِي تَخْتَصُّ مَنْ ظَهَرَ فِيهِمْ.
وَالثَّالِثُ: أَنْ يَخْصَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ الْمُدَّعِي النُّبُوَّةَ عَلَى وَجْهِ التَّصَدِيقِ لِدَعَاوِهِ.
وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَخْتَصِرَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ، فَتَقُولُ:
الْمُعْجِزُ هُوَ: «مَا فَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى تَصَدِيقاً لِمُدَّعِي النُّبُوَّةِ» فَيَشْتَمِلُ كَلَامُكَ عَلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ.

وَإِنَّمَا لَمْ يَدْخُلْ فِي جُمْلَةِ الشُّرُوطِ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَتَعَذَّرُ عَلَى الْخَلْقِ فِعْلٌ مِثْلُهُ، إِمَّا فِي جِنْسِهِ، أَوْ فِي صِفَتِهِ الْمَخْصُوصَةِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ الَّذِي قَدَّمَاهُ لَا يُمَكِّنُ الْعِلْمَ بِبُيُوتِهِ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مِمَّا يَتَعَذَّرُ عَلَى الْخَلْقِ فِعْلٌ مِثْلُهُ؛ وَإِلَّا فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْقَطْعِ عَلَى أَنَّهُ فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَتَقْدِيمُ^(٤) الشَّرْطِ الْأَوَّلِ يُغْنِي عَنْهُ.
فَأَمَّا مَا يُلْحِقُهُ قَوْمٌ بِشُرُوطِ الْمُعْجِزِ مِنْ كَوْنِهِ وَاقِعاً فِي حَالِ التَّكْلِيفِ، احْتِرَازاً مِنَ الطَّعْنِ بِمَا يُوجَدُ فِي ابْتِدَاءِ وَضْعِ الْعَادَاتِ، وَبِمَا يُفْعَلُ مَعَ زَوَالِ التَّكْلِيفِ عِنْدَ

(٢) ليست في المغني .

(١) في المغني: من الفاعل .

(٤) في الأصل: بتقديم، و المناسب ما أثبتناه .

(٣) في المغني: يبطال هذا التجويز .

أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، فَهُوَ كَالْمُسْتَعْنَى عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ لَذِكْرِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِيضَاحِ وَإِزَالَةِ الْإِيهَامِ وَجَهٌ؛ لِأَنَّ مَا يَقَعُ فِي ابْتِدَاءِ الْعَادَاتِ لَيْسَ يُنْقَضُ لِعَادَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ، فَخُرُوجُهُ عَمَّا شَرَطْنَاهُ وَاضِحٌ.

وَمَا يَقَعُ بَعْدَ زَوَالِ التَّكْلِيفِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بَعْدَ ارْتِفَاعِ حُكْمِ جَمِيعِ الْعَادَاتِ مُسْتَقَرًّا، وَفِي الْمَوْضِعِ الَّذِي انْتَقَضَتْ فِيهِ عَادَةٌ ثَبَّتَتْ أُخْرَى وَاسْتَقَرَّ حُكْمُهَا، وَهَذَا كُلُّهُ زَائِلٌ بَعْدَ التَّكْلِيفِ.

عَلَى أَنْ نَقْضَ الْعَادَةَ لَا يَدُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ إِلَّا مَعَ تَقَدُّمِ الدَّعْوَى، حَسَبَ مَا تَضَمَّنَتْهُ الشَّرْطُ الثَّلَاثُ. وَمَا يَقَعُ فِي ابْتِدَاءِ الْخَلْقِ وَبَعْدَ زَوَالِ التَّكْلِيفِ، لَمْ يَقَعْ مُطَابِقًا لِدَّعْوَى تَقَدَّمَتْ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَالًّا، وَلَمْ يَثْبُتْ فِيهِ الشَّرْطُ الَّذِي مَعَ ثُبُوتِهِ يَكُونُ انْتِقَاضُ الْعَادَةِ دَالًّا.

وَالَّذِي لَهُ قُلْنَا: «إِنَّ الْمُعْجَزَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى» أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ لَمْ نَأْمَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ بَعْضٍ مِنْ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ وَيُصَدِّقَ الْكَذَّابَ، فَيُخْرِجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ دَالًّا.

وَلِأَنَّ دَعْوَى مُتَحَمِّلِ الرِّسَالَةِ مُتَعَلِّقَةٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَ مِنْ جِهَتِهِ يُلْتَمَسُ التَّصَدِيقُ وَ الدَّلَالَةُ، فَيَجِبُ أَنْ يَقَعَ التَّصَدِيقُ وَ الْإِبَانَةُ مِمَّنْ تَعَلَّقَتْ الدَّعْوَى بِهِ وَ الشَّمْسُ التَّصَدِيقُ مِنْ جِهَتِهِ. أَلَا تَرَى أَنْ أَحَدَنَا لَوْ ادَّعَى عَلَى غَيْرِهِ أَنَّهُ رَسُولُهُ وَ مُخْبِرُهُ عَنْهُ بِمَا حَمَلَهُ، وَ التَّمَسُّ مِنْهُ أَنْ يُصَدِّقَهُ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَدُلَّ عَلَى صِدْقِهِ إِلَّا مَا وَقَعَ مِمَّنْ تَعَلَّقَتْ الدَّعْوَى بِهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ؛ فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْمُعْجَزِ.

فَأَمَّا الْوَجْهُ فِي كَوْنِهِ نَاقِضًا لِلْعَادَةِ، فَهُوَ: أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِتَصَدِيقِ الْمَدْعَى، بَلْ جُوزَ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا بِمَجْرَى الْعَادَةِ، وَ لَا تَعَلَّقَ لَهُ بِالتَّصَدِيقِ. وَ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَوْ دَلَّ - مَعَ كَوْنِهِ مُعْتَادًا - عَلَى التَّصَدِيقِ لَمْ يَكُنْ بَعْضُ الْأَفْعَالِ الْمُعْتَادَةِ بِذَلِكَ أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ، فَكَانَ يَجِبُ لَوْ جَعَلَ مَدْعَى الثَّبُوتِ الْعَلَمَ عَلَى صِدْقِهِ طُلُوعَ

الشَّمْس من مَطْلَعِهَا، أو وُرُودَ بَعْضِ الثَّمَارِ فِي إِيَّانِهَا، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ أَنْ يُعْلَمَ بِذَلِكَ صِدْقُهُ. وَهَذَا مِمَّا لَا شُبْهَةَ فِي بُطْلَانِهِ.

فَأَمَّا الْوَجْهُ فِي إِيْجَابِنَا اخْتِصَاصَهُ بِالْمُدَّعِي لِلنَّبُوءَةِ عَلَى وَجْهِ التَّصْدِيقِ لِدَعْوَاهُ فَهُوَ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يُعْلَمَ هَذَا، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّجْوِيزِ لَوْقُوعِهِ لَغَيْرِ وَجْهِ التَّصْدِيقِ، وَمَعَ التَّجْوِيزِ لَذَلِكَ لَا يُعْلَمُ صِدْقُ الْمُدَّعِي. فَإِذَا لَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ إِلَّا لِلتَّصْدِيقِ، وَأَنَّهُ لَوْ فَعَلَ لَغَيْرِهِ لَكَانَ قَبِيحاً خَارِجاً عَنِ الْحِكْمَةِ.

وَإِنَّمَا زِدْنَا فِي هَذَا الشَّرْطِ أَنْ يَخُصَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ الْمُدَّعِي لِلنَّبُوءَةِ عَلَى وَجْهِ التَّصْدِيقِ، وَلَمْ نَشْرُطِ الْاِخْتِصَاصَ الْمَطْلُوقَ الَّذِي يَشْرُطُهُ غَيْرُنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى ضَرِيَيْنِ:

مِنْهَا: مَا لَا يُمَكِّنُ فِيهِ النُّقْلَ وَالْحِكَايَةَ.

وَمِنْهَا: مَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِيهِ.

فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ: إِذَا عُلِمَ حَدُوثُهُ مُطَابِقاً لِدَعْوَى الْمُدَّعِي، عَلَى وَجْهِ لَمْ تَجْرِبْ بِهِ الْعَادَةُ وَأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْقَدِيمِ تَعَالَى تَكَامَلَتْ دَلَالَتُهُ؛ لِأَنَّ حَالَ حَدُوثِهِ غَيْرُ مُفْصَلَةٍ مِنْ حَالِ اخْتِصَاصِهِ بِالْمُدَّعِي، وَلَآئِهْ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: إِنَّهُ حَدَثَ غَيْرَ مُطَابِقٍ لِدَعْوَاهُ وَلَا مُخْتَصِّصٍ بِهِ، وَجَعَلَهُ هُوَ بِالنُّقْلِ وَالْحِكَايَةِ مُخْتَصَّصاً بِهِ.

وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي: فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ^(١) بِوُرُودِهِ مُطَابِقاً لِلدَّعْوَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِتَصْدِيقِهَا؛ وَإِنْ عُلِمَ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّهُ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ؛ لِأَنَّ حِكَايَتَهُ إِذَا امْكَنَتْ جَارَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى فَعَلَهُ تَصْدِيقاً لَغَيْرِ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ.

وَإِنْ وَرَدَ مُطَابِقاً لِدَعْوَاهُ بِنَقْلِهِ وَحِكَايَتِهِ، أَوْ بِنَقْلِ^(٢) مَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُ فِي ارْتِفَاعِ الْأَمَانِ مِنْ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ، فَلَا بُدَّ فِي هَذَا الضَّرْبِ مِنْ اشْتِرَاطِ وَقُوعِ

(١) فِي الْأَصْلِ: يَعْلَمُهُ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبَ لِلسِّيَاقِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: يَنْقُلُ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

الاختصاص، من جهة القديم تعالى؛ لِأَمَّنْ وَقوعه، مَمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ. و لَأَنَّهُ لو جازَ أَنْ يَدُلَّ الاختصاصُ - الَّذي لا نَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ اللهُ تعالى ما أَرَادَهُ ولا فَعَلَ الْمُعْجِزَ مِنْ أَجَلِهِ - لَجازَ في الأصلِ أَنْ يَدُلَّ على النبوةِ ما لا نَتَقُّ بِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تعالى.

فإذا كانَ ما ليسَ مِنْ فِعْلِهِ لا يَدُلُّ - مِنْ حَيْثُ جازَ وَقوعه مَمَّنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ، و يُصَدِّقُ الكَذابَ - فَكذلكَ ما لا يُعْلَمُ وَقوعُ الاختصاصِ به من جِهَتِهِ تعالى لا يَدُلُّ لهذه العِلَّةِ.

و لا فَرَقَ في حُصُولِ الاختصاصِ الدَّالِّ على النَّبُوَّةِ بَيْنَ أَنْ يُحَدِّثَ اللهُ تعالى ما يُمَكِّنُ فِيهِ الحِكايةَ و التَّقْلُّ على يَدِ الرَّسُولِ و بِحَضْرَتِهِ، و بَيْنَ ^(١) أَنْ يُحْدِثَهُ و يَأْمُرَ بَعْضَ ملائِكَتِهِ بِانْزَالِهِ إِلَيْهِ و اخْتِصاصِهِ بِهِ؛ لِأَنَّ على الوجهينِ جميعاً، يَرْجِعُ الاختصاصُ إلى القديمِ تعالى، غَيْرَ أَنَّهُ إذا أَحْدَثَهُ على يَدِهِ كانَ الْمُعْجِزُ نَفْسَ ذَلِكَ الفِعْلِ الحادِثِ، و إذا أَمَرَ بِتَقْلِهِ إِلَيْهِ كانَ العَلَمُ الواقِعُ مَوْقِعَ التَّصْدِيقِ هو أَمْرُهُ بِسُقْلِهِ إِلَيْهِ.

و نحن نُؤَخِّرُ اسْتِقْصَاءَ ما يَحْتَمِلُهُ هذا الكلامُ من الزِّياداتِ و التَّفْريعاتِ، لِنتَكَلَّمَ عَلَيْهِ عندَ إيرادِ صاحِبِ الكِتَابِ لَهُ في مَواضِعِهِ، لئلا يَقَعَ مَثَلُ تَكَرُّرٍ.

و إذا صَحَّحتْ هذه الجُمْلَةُ الَّتِي أوردناها بَطَلَ قَوْلُ صاحِبِ الكِتَابِ؛ إِنَّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ مِنَ الاختصاصِ ظُهُورُ القرآنِ مِنْ جِهَتِهِ و جَعْلُهُ إِيَّاهُ دَلالةً على نُبوَّتِهِ، و أَنَّ ما عدا ذلكَ - مِثْلَ أَنْ لا يَكُونَ ظَهَرَ على يَدِ غَيْرِهِ في السَّماءِ أو في الأَرْضِ - تَصِحُّ الدَّلالةُ مِنْ دُونِهِ، و إنْ كانَ يَجِبُ حَلُّ الشُّبْهَةِ فِيهِ، إذا أوردَ على سَبِيلِ الطَّعْنِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيمُهُ واجِباً في الدَّلالةِ؛ لِأَنَّ القَدْرَ الَّذِي ذَكَرَهُ ليسَ بِكَافٍ في

(١) في الأصل: و هو، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

الدلالة من وجهين :

أحدهما : أنَّ ظُهورَهُ - وإنْ عَلِمَ مِنْ جِهَتِهِ ، ثُمَّ عَلِمَ أَيْضاً كَوْنَهُ نَاقِضاً لِلْعَادَةِ وَ مُتَعَدِّراً عَلَى الْبَشَرِ - فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ عِنْدَ الْمُسْتَدَلِّ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ مَنْ لَيْسَ بِبَشَرٍ مِنْ مَلَكٍ أَوْ جَنِّيٍّ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ الْفَاعِلُ هُوَ الَّذِي خَصَّ مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْعُقُولَ لَا دَلَالَهَ فِيهَا عَلَى مَبْلَغٍ مَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ مَنَزَلُهُ مِنْ عَدَا الْبَشَرِ فِي الْفَصَاحَةِ وَ الْبَلَاغَةِ . وَ هِيَ غَيْرُ مُوجِبَةٍ كَوْنِ أَحْوَالِهِمْ مُسَاوِيَةً لِأَحْوَالِنَا فِيهِمَا حَتَّى يَقْطَعَ عَلَى أَنْ مَا يَتَعَدَّرُ عَلَيْنَا مُتَعَدِّرٌ عَلَيْهِمْ . وَ هَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِهِ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ لَيْسَ بِمُقْنِعٍ .

و الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ - مَعَ الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي ذَكَرَهُ ، وَ مَعَ نَقْضِهِ لِلْعَادَةِ وَ تَعَدُّرِهِ عَلَى الْبَشَرِ - كَوْنَهُ مِنْ فِعْلِ الْقَدِيمِ تَعَالَى ، وَ خُرُوجُهُ مِنْ مَقْدُورِ جَمِيعِ الْمُحَدِّثِينَ ؛ لَمْ تَسْتَقِمْ أَيْضاً الدَّلَالَةُ دُونَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَصَّهُ بِهِ ، وَ فَعَلَهُ عَلَى يَدَيْهِ تَصَدِيقاً لَهُ .

و متى لم يُعْلَمَ ذَلِكَ فَلَا بَدَّ مِنَ التَّجْوِيزِ ؛ لَوْ قُوعِ الْاِخْتِصَاصِ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ مِنْ^(١) يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُمْكِنُ فِيهِ النُّقْلُ وَ الْحِكَايَةُ ، وَ مَعَ التَّجْوِيزِ لِذَلِكَ لَا تَصِحُّ الدَّلَالَةُ .

و هذا الوجه أَخْصُ بِالطَّنِّ عَلَى مَا أوردَهُ هَاهُنَا ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ مَا يُحْتَاجُ إِلَى عِلْمِهِ مِنْ اِخْتِصَاصِ الْمُعْجَزِ بِالرَّسُولِ ، دُونَ حَالِ الْمُعْجَزِ فِي نَفْسِهِ وَ مِنْ فِعْلِ أَيْ فَاعِلٍ هُوَ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ صَرَّحَ فِيمَا يَأْتِي بِأَنَّ مَعَ تَجْوِيزِ كَوْنِهِ مِنْ فِعْلِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، قَدْ يَدُلُّ عَلَى النَّبُوءَةِ .

فَقَدْ وَضَحَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ مَا ادَّعَى أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرَطٍ فِي الدَّلَالَةِ وَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ

(١) في الأصل : مَنْ ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

بيان الوجه فيه - عند إبراده على سبيل الطعن والشبهة - لا بُدَّ أن يكون شرطاً، بدلالة أنه متى ادَّعي [و] لم يتقدّم العلم به للمستدل، كان مجوزاً لما لا يصح الدلالة مع تجويزه.

و ليس له أن يقول: فكيف السبيل إلى العلم بالاختصاص الذي ذكرتموه، وأن المعجز لم يظهر على غير مدّعي النبوة، وذلك مما لا سبيل إليه إذا كان المعجز ممّا يمكن فيه الثقل والحكاية؟ لأننا سنبيّن فيما نستقبله من الكلام الطريق إليه، ونوضّح القول فيه، ونكشفه بمشيئة الله تعالى وعونه.

فأمّا قوله: إن ظهور القرآن على يد الرسول ﷺ، هو الاختصاص الذي لا يمكن غيره؛ لأنّه إن لم يكن حدّث إلّا في تلك الحال لم يصحّ في الاختصاص غيره، وإن كان قد حدّث في السماء على ملك، فالاختصاص لا يصحّ إلّا على هذا الوجه. وحمله ذلك على تعلّق الفعل بالفاعل، واقتصارنا عليه في الدلالة، من غير طلب لما هو لديه منه من التعلّق... إلى آخر كلامه؛ فباطل بما أوردناه؛ لأننا قد بيّنا أنّ الاختصاص الذي اقتصر عليه غير كافٍ في الدلالة، وأنّه متى علّم أنّ المظهر للمعجز على يد المدّعي هو القديم تعالى، أو من أمره القديم تعالى بإظهاره استقامت دلالته.

وإن فرّق بين الاختصاصين يكون أظهر من كون أحدهما دالّاً على الأمر المطلوب، والآخر غير دالٍّ، ولا ممّا يستحقّ أن يكون دالّاً، فكيف يصحّ ادّعاؤه مع ما ذكرناه أنّه لو لم يحدث إلّا عند ادّعاء النبوة لم يكن له من الحكم إلّا ما له، وإن كان حادثاً من قبل؟

وقوله: «إنّ هذا اختصاص هو الذي لا يمكن غيره».

إن أراد نفي صحّة حصول اختصاص يزيد على ما ذكره فيما أوردناه يفسده؛ لأننا قد بيّنا اختصاصاً أزيد ممّا اقتصر عليه، ودلّلنا أيضاً على أنّ دلالة المعجز

لا تَسْتَمِرُّ إِلَّا مع ثُبُوتِهِ، وَ أَنَّ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَيْهِ غَيْرُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ.
وَ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ يُوَصِّلُ إِلَى الْعِلْمِ، إِنَّمَا هُوَ أَكْثَرُ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي
ذَكَرَهُ، وَ إِنْ كَانَ حُصُولُهُ جَائِزًا، فَسَيَبِينُ فِيمَا بَعْدُ أَنَّ إِلَى ذَلِكَ طَرِيقًا يُمْكِنُ أَنْ يُعْلَمَ
مِنْهُ.

وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقٌ يُوَصِّلُ إِلَيْهِ أَيْضًا - عَلَى مَا اقْتَرَحَ - لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ مَا
اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْاِخْتِصَاصِ دَالًّا؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَجَبَ ذَلِكَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَقُولُ: إِذَا لَمْ
يَكُنْ لِي سَبِيلٌ إِلَى الْعِلْمِ بِالْاِخْتِصَاصِ - الَّذِي إِذَا ثَبَتَ وَ عُلِمَ حُصُولُهُ كَانَ دَالًّا عَلَى
التَّصَدِيقِ لَا مَحَالَةَ - جَعَلْتُ مَا أَجْدُ السَّبِيلَ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَيْهِ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ دَالًّا،
وَ إِنْ كَانَ مِمَّا إِذَا اعْتَبِرَ لَمْ تَكُنْ فِيهِ دِلَالَةٌ.

فَأَمَّا تَعَلُّقُ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ؛ فَإِنَّمَا لَمْ يُطَالَبْ فِيهِ بِتَعَلُّقٍ أَزِيدَ مِنَ الْمَعْلُومِ لَنَا؛ لِأَنَّ
الْقَدْرَ الْحَاصِلَ مِنَ التَّعَلُّقِ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَا نُرِيدُهُ مِنْ كَوْنِهِ فِعْلًا لَهُ. وَ لَوْ لَمْ
يَكُنْ ذَلِكَ كَافِيًا لَطَالَبْنَا بِزِيَادَةٍ عَلَيْهِ. وَ إِنَّمَا أَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: جَوَّزُوا أَنْ تَقَعَ
أَفْعَالُكُمْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، بِحَسَبِ قُصُودِكُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تُضَافَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا
بِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ التَّعَلُّقِ الْمَعْلُومِ حُصُولُهُ مَعْنًا، وَ إِذَا كَانَ تَعَلُّقُهَا بِنَا مُتَيَقِّنًا^(١) - وَ لَمْ
يُمْكِنُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِغَيْرِنَا، لَوْ كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِهِ، إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَ اسْتَحَالَ أَنْ تَكُونَ
مُتَعَلِّقَةً بِنَا وَ بِغَيْرِنَا مَعًا. لِاسْتِحَالَةِ فِعْلِ مَنْ فَاعِلِينَ - وَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّهَا أَفْعَالٌ لَنَا،
وَ نَفْيُ حُصُولِ عُلُقَةٍ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ غَيْرِهَا.

فَقَدْ كَانَ يَجِبُ عَلَى صَاحِبِ الْكِتَابِ، إِذَا أَرَادَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى
أَنَّ الْاِخْتِصَاصَ الَّذِي ذَكَرَهُ مُفْنَعٌ فِي الدَّلَالَةِ، وَ أَنَّ إِثْبَاتَ مَا يَزِيدُ عَلَيْهِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ،
لِيَلْحَقَ بِتَعَلُّقِ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ. وَ لَوْ فَعَلَ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ حُجَّةٌ، لَكِنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى الدَّعْوَى

(١) فِي الْأَصْلِ: مُتَيَقِّنًا، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ وَرَدَ فِي الْهَامِشِ بِلا عِلَامَةِ التَّصْحِيحِ.

في أن الاختصاصين لا فرق بينهما، وقد بينا أن بينهما فرقا واضحا.

قال صاحب الكتاب^(١):

«[فإن قال]^(٢): فإني أفدح بذلك في كونه مُعْجَزاً أصلاً.

فأقول^(٣): إذا كان لا ينفصل حاله - وقد حدث من حاله، وقد كان من قبل حادثاً - فيجب أن لا يكون دليلاً على الثبوت، وأن يكون الذي يدل^(٤) عليها ما يُعلم في الحال أنه حادث، كإحياء الموتى وقلب العصا حية، دون الأمور التي يجوز فيها ما ذكرناه.

وهذا كما قلتم: إن تعلّق الفعل بفاعله إنّما يدلّ على حاجته إليه، وحدوثه من قبله، متى عُلِمَ أنه حادث. فأمّا إذا^(٥) لم يُعلم ذلك لم يصحّ كونه دالاً.

وكذلك القول في المُعْجَز، إنه لا بدّ من إثبات حادث عند دعواه من قبله تعالى بحلّ محلّ التصديق؛ فإذا كان الأمر الذي يظهر يجوز أن لا يكون في حكم الحادث، فيجب أن لا يصحّ الاستدلال به؛ أو لسّم قد فصلتم بين دلالة القيام والقعود على حاجتهما إلى مُحدث، وبين حُمرة موضع الضرب وخضرته بأن قلتم: إن ذلك حادث، فصَحّ أن يدلّ؟

وهذا ليس بواضح^(٦)، وإنّما يظهر بعد كون^(٧)، فلا يصحّ أن يدلّ، فيجب مثل ذلك في المُعْجَز.

فإن قلتم: إن القرآن حادث في الحقيقة، في حال ظهوره على النبي ﷺ، فهو خارج من الباب الذي ظننتم.

قيل لكم: إنه - وإن كان حادثاً - فهو في حكم الباقي، كما أنه الآن (وإن كان

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل ١٦/١٦٨-١٧٠.

(٢) من المغني.

(٣) في المغني: وأقول.

(٤) في المغني: فإذا.

(٥) في المغني: دلّ.

(٦) في المغني: بواقع.

(٧) في المغني: كمن.

حادثاً إذا تلاه التالي فهو في حكم الباقي، فإذا جاز^(١) فيه أن يكون في حكم الباقي وفي حكم الحادث، فيجب أن تدلوا على أنه في حكم الحادث، ليستم الاستدلال لكم به على النبوة.

وبعد، فإنكم تقولون في القرآن ما يمنع أن يكون حادثاً في حال ظهوره على الرسول ﷺ عندهم، لأنكم تزعمون أنه تعالى أحدثه جملة واحدة في السماء، وأن جبريل عليه السلام كان ينزله على النبي ﷺ بحسب الحاجة إليه، فكيف يصح أن تقدروا تقدير الحادث، وأنتم تصرّحون القول بأنه مما تقدم حدوثه، فإذا كان ذلك حاله عندهم فكيف يدل على نبوته عليه السلام؟

ثم قال: قيل له: إن الاعتبار في هذا الباب أن^(٢) يظهر عند ادّعائه النبوة ما لولا صحة نبوته لم يكن ليظهر، فمتى كان الأمر الذي يظهر عليه بهذا الصفة صح كونه دالاً على النبوة.

يبين ذلك أن ما يظهر عند ادّعائه فقد كان يجوز أن يظهر لولا صحة نبوته لا يجوز أن يكون دالاً؛ فإذا كان هذا طريق دلالة المعجزات، وهو قائم في القرآن كقيامه في إحياء الموتى وما شاكله، فيجب أن تكون دلالة الجميع لا تختلف، من حيث لم يختلف طريق دلالاته.

ومتى لم نقل بهذه الطريقة لم يصح الاستدلال بالمعجزات. وهذا كما نقوله في دلالة المحدث على الفاعل أنه يعتبر فيه وقوعه بحسب أحواله، على وجه لولاه لم يقع؛ فمتى علمنا ذلك من حاله دل، وإن اختلف أحواله وأجnasه؛ فكذلك إذا علمنا من حال الأمر الظاهر على مدعي النبوة أنه حادث عند دعواه، على وجه لولاه ولولا صحة نبوته لما ظهر، فيجب أن يكون دالاً. واختلاف أحواله لا يؤثر في هذا الباب.

يبين ذلك: أنه لو كان الاعتبار بأن يتقدم العلم بحال ذلك الأمر الظاهر لوجب مثله

(١) من الهامش، مع علامة التصحيح، وليست في المعنى.

(٢) في الأصل: بأن، وما أثبتناه من المعنى.

في الشاهد؛ فكانَ يَجِبُ أن لا يَدُلَّ ظُهُورُ الشُّعْرِ وَالْخُطْبِ مِمَّنْ يَخْتَصُّ بِهِمَا عَلَى تَقَدُّمِ فِي الْعِلْمِ، بِأَنْ يَجُوزَ أَنْ ذَلِكَ قَدْ كَانَ حَادِثًا، وَأَنْ الْمُخْتَصَّ بِهِ لَمْ (يَبْدَأْ) بِهِ^(١)، بل أخذه عن غيره، وهذا يُطْرُقُ بِأَبِ الْجَهَالَاتِ فِي دِلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى أَحْوَالِ الْفَاعِلِينَ.

يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ أَنَّ إِحْيَاءَ الْمَوْتَى حَدِثٌ لَا مُحَالَةَ مِنْ قِبَلِهِ تَعَالَى، وَأَنْ نَقَلَ الْجِبَالَ وَقَلَبَ الْمُدُنَ، إِلَى مَا شَاكَ لِهَمَّا^(٢) قَدْ يَجُوزُ، بَلْ نَقَطَعَ عَلَى حُدُوثِهِمَا مِنْ قِبَلِ مَنْ ادَّعَى النُّبُوَّةَ. وَلَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ مِنْ كَوْنِهِ دَالًّا، لِلْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ أَنَّهُ مِمَّا قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَوْلَا صِدْقُهُ فِي ادِّعَاءِ النُّبُوَّةِ لَمَا ظَهَرَ، وَإِنْ خَالَفَ حَالُهُمَا حَالَ إِحْيَاءِ الْمَوْتَى.

وَكذلك فلو جَعَلَ دَلِيلَ نُبُوَّتِهِ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَى النَّاسِ الْقِيَامُ وَالْقُعُودُ، أَوْ يَتَّفِقُ مِنْ الْعَالَمِ تَضَدِّيقُهُ، وَالْخُضُوعُ لَهُ عِنْدَ أَدْنَى^(٣) وَهَلِيَّةٍ، لَكَانَ ذَلِكَ يَدُلُّ^(٤) كَدِلَالَةِ إِحْيَاءِ الْمَوْتَى مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي بَيَّنَّاهُ.

وَإِنْ كَانَتْ الْحَالَ مُخْتَلِفَةً، فَبَعْضُ ذَلِكَ حَدِثٌ مِنْ قِبَلِهِ تَعَالَى^(٥) وَبَعْضُهُ يَكْشِفُ عَنْ تَغْيِيرِ أَحْوَالِ الْعَقْلَاءِ فِي الدَّوَاعِي^(٦)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ. فَكَذلك الْقَوْلُ فِي ظُهُورِ الْقُرْآنِ: أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَالًّا، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَفْكُرُ أَنَّهُ ابْتَدَأَهُ، أَوْ ابْتَدَأَ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ حَالَهُ - وَهُوَ كَذَلِكَ - كَحَالِهِ وَإِنْ كَانَ مُبْتَدَأً فِي الْوَقْتِ، كَمَا أَنَّ حَالَ ثَقُلِهِ الْجِبَالَ عَنْ قُدْرَتِهِ كَحَالِهِ لَوْ كَانَ الْقَدِيمُ تَعَالَى فَعَلَّهُ.

الكَلَامُ عَلَيْهِ

يُقَالُ لَهُ: قَدْ أَطْلَتِ السُّؤَالَ وَالْجَوَابَ مَعًا بِمَا لَا مُحْصُولَ، وَاعْتَمَدَتْ عَلَى

(١) فِي الْمَغْنِيِّ: يَنْشُدُهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: شَاكَلَهَا، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

(٣) فِي الْمَغْنِيِّ: أَوَّلُ.

(٤) مِنَ الْمَغْنِيِّ.

(٥) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْمَغْنِيِّ زِيَادَةٌ: وَ بَعْضُهُ يَكْشِفُ عَنْ أَمْرٍ قَدْ حَدَثَ مِنْ قَبْلِهِ.

(٦) فِي الْمَغْنِيِّ: الدَّعَاوِي.

دعوى لم تَشَاغَلْ بالدَّلَالَةِ عَلَى صِحَّتِهَا. وَقَدَّمْتَ أَمَامَ جَوَابِكَ مَقْدَمَةً صَحِيحَةً، لَكِنَّكَ لَمْ تَبَيِّنْ وَجَهَ مُوَافَقَتِهَا لِمَا ادَّعَيْتَهُ وَعَوَّلْتَهُ عَلَيْهِ، وَظَنَنْتَ أَنَّ الْمَقْدَمَةَ إِذَا كَانَتْ صَحِيحَةً مُسَلِّمَةً فَقَدْ صَحَّ مَا رَبَّيْتَهُ عَلَيْهَا مِمَّا لَا تَقْتَضِي صِحَّتُهَا صِحَّتَهُ! وَهَذَا لَا يَخْرُجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ غَلْطًا أَوْ مُعَالِطَةً؛ لِأَنَّهُ لَا شُبْهَةَ فِيمَا ذَكَرْتَهُ مِنْ أَنْ الْمُعْتَبَرُ فِي هَذَا الْبَابِ - بِمَا يَظْهَرُ عِنْدَ ادِّعَاءِ التَّبَوُّةِ مِمَّا يُعْلَمُ - أَنَّهُ لَوْلَا صِحَّةُ نُبُوَّةِ الْمُدَّعِي لَمْ يَظْهَرْ، لَكِنْ مِنْ أَيْنَ لَكَ فِيمَا اقْتَصَرْتَ عَلَيْهِ وَادَّعَيْتَهُ أَنَّهُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ أَنَّهُ بِهِذِهِ الصِّفَةِ؟

أَوْ لَيْسَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ظُهُورَ الْأَمْرِ الَّذِي يُمَكِّنُ فِيهِ الثَّقُلُ وَالْحِكَايَةُ - وَإِنْ كَانَ خَارِجًا مِنَ الْعَادَةِ - غَيْرُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى صِدْقِ مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدَيْهِ وَاخْتَصَّ بِهِ، مِنْ حَيْثُ كَانَ جَائِزًا أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي خَصَّ نَفْسَهُ بِظُهُورِهِ وَنَقَلَ عَنْ خَصِّهِ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ وَجَعَلَهُ عِلْمًا عَلَى صِدْقِهِ، أَوْ نَقَلَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ مِمَّنْ يَجْرِي مَجْرَاهُ فِي جَوَازِ فِعْلِ الْقَبِيحِ مِنْهُ؟! وَإِنَّا مَتَى لَمْ نَأْمَنْ هَذِهِ الْحَالَ فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّصَدِيقِ وَالْقَطْعِ عَلَى صِحَّةِ الدَّعْوَى^(١).

وَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَوْفُؤُكَ كُلَّهُ مَصْرُوفًا إِلَى أَنَّ الْكُفَايَةَ وَاقِعَةٌ بِالْقَدْرِ الَّذِي اقْتَصَرْتَ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَوْلَا صِحَّةُ نُبُوَّةِ الْمُدَّعِي لَمْ يَكُنْ، وَإِلَّا فَلَا مَنَفْعَةَ فِيمَا قَدَّمْتَهُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَكَ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ:

كُلُّ أَمْرٍ ظَهَرَ عَلَى مُدَّعِي التَّبَوُّةِ - عَلَى وَجْهِ لَوْلَا صِحَّةُ نُبُوَّتِهِ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ - فَهُوَ دَالٌّ عَلَى صِحَّةِ التَّبَوُّةِ، وَيَبْقَى عَلَى مَنْ ادَّعَى فِي فِعْلِ مَعْيِنٍ - عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ - أَنَّهُ دَالٌّ، أَنْ يُبَيِّنَ مُوَافَقَتَهُ لِتِلْكَ الْجُمْلَةِ.

وَقَدْ بَيَّنَّا أَيْضًا الْفَرْقَ بَيْنَ دِلَالَةِ إِحْيَاءِ الْمَوْتَى وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ مِمَّا لَا يُمْكِنُ

(١) فِي الْأَصْلِ: الدَّعْوَةُ، وَالظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

فيه التَّغْلُ، وبين القرآنِ و أمثاله؛ لأنَّ التَّغْلَ بحيثُ لم يكن فيه حَصَلَ لنا الأمانُ مِنْ الوجهِ الَّذي لأجلِ تجويزِ ما يأتي فيه التَّغْلُ، لم يكن دالًّا، فسَقَطَ بذلكَ قَوْلُ مَنْ سَوَّى بَيْنَ الأمرينِ، و ادَّعى أَنَّ طريقَ دِلالةِ الجميعِ لا يَخْتَلِفُ.

فأما دِلالةُ الفِعْلِ على الفاعِلِ فغيرُ مُفْتَقِرَةٍ إلى اعتبارِ جِنسِ الفِعْلِ و نَوْعِهِ و النَّظَرِ في أحواله؛ لأنَّ تَعَلُّقَهُ بِهِ و احتِياجَهُ في وُقُوعِهِ إلى أحواله لا يَخْتَلِفَانِ، و إنْ اختلفَت أجناسُ الأفعالِ و أحوالُها. فالواجِبُ على مَنْ ظَنَّ في الموضعِ الَّذي تَقَدَّمَ - أَنَّهُ دالٌّ مِنْ غَيْرِ حاجَةٍ إلى النَّظَرِ فيما أوجَبنا النَّظَرَ فيه، و حَمَلَ ذلكَ على دِلالةِ الفِعْلِ على الفاعِلِ - أنْ يُبيِّنَ فيما ادَّعاهُ أَنَّهُ بهذه الصِّفَةِ؛ فإنَّا لم نُقْلُ في الفِعْلِ و الفاعِلِ ما ذكرناه إلَّا بِدِلالةٍ أوجَبَتَ علينا القَوْلَ بِهِ، و نَحْنُ نَطْلُبُ بِمثْلِها مَنْ ادَّعى، في بعضِ الأشياءِ، مُساواتَهُ لِدِلالةِ الفِعْلِ على فاعِلِهِ؟ معَ أَنَّا قد دَلَّلنا - فيما تَقَدَّمَ و تأخَّرَ - على أَنَّ الاقتصارَ على ما اقتَصَرَ عليه صاحبُ الكتابِ غَيْرُ كافٍ، و أَنَّهُ مُخِلٌّ بما لا بدَّ في دِلالةِ التَّصديقِ منه، و لا غِنَى بها عنه.

فأما قَوْلُهُ: «لو كانَ الْمُعْتَبَرُ بأنْ يَتَقَدَّمَ العلمُ بحالِ ذلكَ الأمرِ الظَّاهرِ، لَوَجَبَ أَنْ لا يَدُلَّ ظُهُورُ الشَّعْرِ و الخُطْبِ على عِلْمٍ مِنْ اخْتِصَّ بهما؛ لِتَجْوِيزِهِ أَنْ يَكُونَ ذلكَ حادِثًا مِنْ قَبْلُ، و أَنَّ الْمُخْتَصَّ بِهِ أَخَذَهُ عَنْ غَيْرِهِ».

فقد بيَّنا فيما تَقَدَّمَ مِنْ هذا الكتابِ كَيْفِيَّةَ القَوْلِ في دِلالةِ الشَّعْرِ و ما جرى مَجْراه مِنْ الكَلَامِ على عِلْمِ فاعِلِهِ، و ما يَطَّعُ بِهِ على إِضَافَتِهِ إلى مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ و ما لا يَطَّعُ بِهِ، و فَصَّلنا بَيْنَهُ و بَيْنَ ظُهُورِ القُرْآنِ، و اسْتَوْفِيناهُ غَايَةَ الاستِيفاءِ.

على أَنَّا نَقُولُ لَهُ: كُلُّ شَيْعٍ أَوْ كَلَامٍ لَيْسَ بِشَعْرٍ ظَهَرَ مِنْ بَعْضِنَا، و جَوَوزنا أَنْ يَكُونَ نَقْلُهُ و حَكَاهُ، لِقَدَمِ ما يَتَقَضَى أَنْ يَكُونَ المُبْتَدِئُ بِهِ و السَّابِقُ إِلَيْهِ، مِنْ الدَّلَائِلِ و الأَمَارَاتِ الَّتِي قد تَقَدَّمَ ذِكْرُنا لَهَا فيما سَلَفَ مِنَ الكِتَابِ؛ فَإِنَّهُ لا يَدُلُّ على أَنَّ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ عَالِمٌ بِكَيْفِيَّةِ صِبْغَتِهِ و تَرْتِيبِهِ. و أَكْثَرُ ما يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ حالِهِ أَنَّهُ عَالِمٌ

بِحِكَايَتِهِ؛ لِأَنَّ الْحِكَايَةَ هِيَ الْمَعْلُومُ حَدُوثُهَا مِنْ جِهَتِهِ، وَ قَدْ ضَرَبْنَا لِذَلِكَ مِثَالاً لَا شُبْهَةَ فِيهِ، وَ هُوَ:

أَنْ يُحْضِرَ أَحَدُنَا ثَوْباً حَسَنَ الصَّنْعَةِ لَمْ يُشَاهَدْ قَبْلَهُ مِثْلُهُ، وَ يَدَّعِي أَنَّهُ صَانِعُهُ، وَ لَا يَرْجِعُ إِلَى إِضَافَتِهِ لَهُ إِلَيْهِ إِلَّا إِلَى دَعْوَاهُ.

فَإِذَا كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ الْامْتِنَاعُ مِنْ تَصْدِيقِي هَذَا الْمُدَّعِي وَإِضَافَةِ الثَّوبِ إِلَى صَنْعَتِهِ وَ الِاسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى عِلْمِهِ، دُونَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ هُوَ الْمُبْتَدِئُ بِصَنْعَتِهِ، وَ أَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْهُ عَنْ صَنْعَتِهِ، وَ لَا يَجْرِي ذَلِكَ فِي بَابِ الدَّلَالَةِ مَجْرئِ أَنْ يَصْنَعَ بِحَضْرَتِنَا ثَوْباً، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ النُّقْلَ فِيهِ يُمَكِّنُ كَمَا يُمَكِّنُ فِي الثَّوبِ وَ أَشْبَاهِهِ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: خَبَرْنَا عَنْكَ لَوْ أَحْضَرَكَ مُحْضِرٌ قَصِيدَةً مِنَ الشُّعْرِ، وَ ادَّعَى أَنَّهُ مُؤَلِّفُهَا وَ مُبْتَدِعُهَا - وَ هُوَ مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَكْذِبَ فِي خَبَرِهِ، وَ لَمْ تَرْجِعْ فِي عِلْمِهِ بِالشُّعْرِ إِلَّا إِلَى ظُهُورِ الْقَصِيدَةِ مِنْ جِهَتِهِ، دُونَ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ التَّصَرُّفُ فِي أَمْثَالِهَا وَ الْقَوْلُ فِي أَوْزَانٍ وَ مَعَانٍ تَقْتَرِحُ عَلَيْهِ - مَا كُنْتَ تَقْطَعُ عَلَى عِلْمِهِ بِالشُّعْرِ وَ صِحَّةِ إِضَافَةِ الْقَصِيدَةِ إِلَيْهِ؟

فَإِنْ قَالَ: «نَعَمْ، كُنْتُ أَقْطَعُ بِذَلِكَ»، قَالَ قَوْلًا مَرْغُوبًا عَنْهُ، وَ لَزِمَهُ أَنْ يَقْطَعَ فِيمَنْ أَحْضَرَهُ الثَّوبَ وَ سَائِرَ مَا يُمَكِّنُ فِيهِ النُّقْلَ بِمِثْلِ ذَلِكَ!

وَ قِيلَ لَهُ: وَ مِنْ أَيِّ وَجْهِ عِلِمَتْ صِحَّةُ قَوْلِ هَذَا الْمُدَّعِي، وَ أَنْتَ لَا تَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ كَاذِباً جَاهِلًا بِقَوْلِ الشُّعْرِ وَ تَأْلِيفِهِ، وَ إِنَّمَا نَقَلَ تِلْكَ الْقَصِيدَةَ عَنْ غَيْرِهِ؟ وَ فُسَادُ ارْتِكَابِ ذَلِكَ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يَخْفَى، فَيُحَوِّجُ إِلَى الْإِطَالَةِ.

فَإِنْ قَالَ: إِذَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ إِلَّا الْقَدْرُ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ، وَ لَمْ يَجُزْ أَنْ أَقْطَعَ عَلَى عِلْمِهِ بِتَأْلِيفِ الشُّعْرِ، وَ لَا عَلَى أَنَّهُ صَاحِبُ الْقَصِيدَةِ.

قِيلَ لَهُ: أَفَلَيْسَ إِذَا عِلِمَتْ بَعْضُ مَا قَدَّمَاهُ مِنَ الدَّلَائِلِ وَ الْأُمَارَاتِ، أَنْ تَتْلِكَ

القَصِيْدَةَ لم يُسَبِّقْ إِلَيْهَا تَقَطُّعَ عَلَى عِلْمِهِ : فَلَا بُدَّ مِنْ : بَلَى ؟ !
 فيقالُ له : فقد صرَّتْ في بابِ إِضَافَةِ الشُّعْرِ إِلَى مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ بَغْيَرُ حَالِهِ ^(١) .
 وهل هو ممَّا سَبَقَ إِلَيْهِ أَوْ ابْتَدَأَ مِنْ جِهَةٍ مَنْ ظَهَرَ مَعَهُ ؟ وَبَطْلُ تَقْدِيرِكَ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ
 محتاجٍ إِلَيْهِ فِي بابِ الشُّعْرِ . كما أَنَّهُ - عَلَى مَا ادَّعَيْتَهُ - غَيْرُ مُحتاجٍ إِلَيْهِ فِي دَلَالَةِ
 الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ صَرَّحْتَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ دَالٌّ مَعَ تَجْوِيزِ النَّاطِرِ أَنَّهُ مَنقُولٌ غَيْرُ مُبْتَدَأٍ ،
 وَلَيْسَ يُمَكِّنُكَ أَنْ تَقُولَ مِثْلَ هَذَا فِي دَلَالَةِ الشُّعْرِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْكَلَامِ .
 عَلَى أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ تَجْوِيزَ النَّاطِرِ فِي الْقُرْآنِ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً - قَبْلَ ادِّعَاءِ مَنْ
 أَظْهَرَ ^(٢) الرِّسَالَةَ ، وَأَنَّهُ انْتَقَلَ إِلَيْهِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ غَيْرِ مَنْ أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِنَقْلِهِ إِلَيْهِ
 - يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الاستدلالِ بِهِ ، فَبَطَلَ مَا ذَكَرَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ .
 فَأَمَّا تَسْوِيَّتُهُ بَيْنَ نَقْلِ الْجِبَالِ وَإِحْيَاءِ الْمَوْتَى ، وَاتِّفَاقِ التَّصْديقِ مِنْ جَمِيعِ
 الْخَلْقِ عَلَى وَجْهِ غَيْرِ مُعْتَادٍ فِي بابِ الدَّلَالَةِ وَإِنْ كَانَ وَجْهًا مُخْتَلِفًا ، وَقَوْلُهُ :
 «فَكَذَلِكَ ظُهُورُ الْقُرْآنِ يَدُلُّ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَفْكُرُ أَنَّهُ ابْتَدَأَهُ» ^(٣) فِي حَالٍ ، لِأَنَّ حَالَهُ
 وَهُوَ مُبْتَدَأٌ كَحَالِهِ لَوْ كَانَ غَيْرُ مُبْتَدَأٍ فِي بابِ الدَّلَالَةِ ؛ فَلَا شَكَّ فِي أَنَّ دَلَالَةَ مَا ذَكَرَهُ
 مِنْ نَقْلِ الْجِبَالِ وَإِحْيَاءِ الْمَوْتَى وَاتِّفَاقِ عَلَى التَّصْديقِ غَيْرُ مُخْتَلِفَةٍ ، وَإِنْ كَانَتْ
 هَذِهِ الْأُمُورُ فِي أَنْفُسِهَا مُخْتَلِفَةً . وَإِنَّمَا لَمْ تَخْتَلِفْ لِأَنَّ مَرَجَعَ كُلِّ ذَلِكَ إِلَى فِعْلِ اللَّهِ
 تَعَالَى ، يُقَطِّعُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ إِلَّا لِلتَّصْديقِ وَالْإِبَانَةِ ؛ لِأَنَّ إِحْيَاءَ الْمَوْتَى وَإِنْ كَانَ
 فِعْلُهُ تَعَالَى ، وَوَاقِعًا مَوْقِعَ التَّصْديقِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ ؛ فَكَذَلِكَ نَقْلُ الْجِبَالِ وَاجْتِمَاعُ الْعَالَمِ
 عَلَى التَّصْديقِ ؛ لِأَنَّ نَقْلَ الْجِبَالِ يَدُلُّ - إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى عَلَى يَدِ مَنْ ظَهَرَ
 عَلَيْهِ - عَلَى اخْتِصَاصِ الْفَاعِلِ بِقَدْرِ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِمِثْلِهَا ، وَاقِعَةً مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى عَلَى
 سَبِيلِ التَّصْديقِ .

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : ظَهَرَ ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : ابْتَدَأَ ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ وَفَقًّا لِلْمَعْنَى .

واجتماع الخلق على التصديق يدلّ أيضاً على أمورٍ فعَلَهَا - جَلَّ و عَزَّ - على خلافِ العادة، اقتضت بإجماع الدواعي و اتفاقها.

و جميع هذه الوجوه نأمن فيها أن يكون الاختصاص بالتصديق واقعاً ممّن يجوز أن يصدّق كذاباً.

و ليس كذلك الحال فيما يجري مجرى الكلام، إذا اعتبرنا وجه دلالته على التبوّة؛ لأنّا إذا لم نعلّمه مُبتدأً في الحال، و لم نعلّم - إن كان غير مُبتدأ - أن نقله إلى من ظهر عليه - إنّما كان بالله تعالى، و بمن أمره الله تعالى بنقله - يجوز أن يكون انتقاله و ظهوره إنّما كانا ممّن يجوز أن يصدّق الكذاب، فلم يكن إلا من هذا الوجه، و فارق ما تقدّم.

و لا فرق متى علّم مُبتدأً في الحال - بين أن يكون من فعل الله تعالى، أو من فعل من ظهر عليه - بعد أن يكون غير معتاد؛ لأنّه إن كان من فعله تعالى جرى مجرى إحياء الموتى في الدلالة بغير واسطة. و إن كان من فعل من ظهر عليه جرى مجرى نقل الجبال و قلب المدن - إذا علّمنا أن الله تعالى لم يتولّ فعلهما - في الدلالة على أمورٍ وقعت من فعله تعالى موقع التصديق، و هي العلوم التي يتمكّن معها من فعلٍ مثل ذلك الكلام.

و ليس المعوّل - في الطعن على ما اعتمدّه في هذا الموضع - على أن القرآن إذا لم يُعلم مُبتدأً في الحال و جُوز أن يكون حادثاً قبلها لم يدلّ على التبوّة حسب ما سأل عنه نفسه. بل المعوّل على ما بيّناه من أنّه إذا لم يُعلم حادثاً، و يجوز انتقاله ممّن يجوز منه فعل القبيح لم يكن [دالاً]. و إلّا فلو علّمناه مُتقدّم الحُدوث، و أمّا أن يكون انتقاله و اختصاصه ممّن ظهر عليه من جهة من يجوز منه القبيح، لكان دالاً.

و لعلنا أن نُفصّل فيما يأتي من الكتاب - بعون الله - الكلام في المعجز الواقع

مَوْقِعُ التَّصَدِيقِ، و هل يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ ما هذه صِفَتُهُ الدَّعْوَى^(١) أم لا يَجُوزُ؟
و هل القُدْرُ الكَثِيرَةُ الَّتِي يُتِمَكَّنُ بِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْعَادَةِ - إِذَا كَانَتْ
هِيَ الْمُعْجِزُ وَالْعَلَمُ الدَّالُّ عَلَى الصَّدْقِ فِيمَنْ يَخْتَصُّ بِهَا - و يجوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الدَّعْوَى،
أَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا، و لا بَدَّ مِنْ خُدُوثِهَا فِي حَالِ الدَّعْوَى؟ فَإِنْ كَلَّامَ صَاحِبِ
الْكِتَابِ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ لَيْسَ يَقْتَضِي أَكْثَرَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ^(٢)

«و عَلَى هَذَا الْوَجْهِ قُلْنَا: إِنَّ الْمُبْتَدَى بِالِاسْتِدْلَالِ عَلَى تَعَلُّقِ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ،
و دَلَالَتِهِ^(٣) عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ قَدْ بَصَحَ اسْتِدْلَالُهُ مَتَى عُلِمَ تَعَلُّقُهُ بِأَحْوَالِهِ، و إِنَّ لَمْ
يُفَكَّرْ فِي أَنَّ الْأَعْرَاضَ يَجُوزُ عَلَيْهَا الْإِنْتِقَالُ، و إِنْ كَانَ مَتَى عَرَضَتْ لَهُ شَبْهَةٌ فِي
ذَلِكَ يَلْزِمُهُ أَنْ يَنْظُرَ فِي حَالِهَا، لَا لِأَنَّ أَصْلَ اسْتِدْلَالِهِ لَمْ يَصَحَّ، و إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ
لَأَنَّهُ مَعَ تَجْوِيزِ الْإِنْتِقَالِ، حَالٌ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ فِي أَنَّهُ يَقَعُ بِحَسَبِ أَحْوَالِهِ عِنْدَهُ،
كَحَالِهِ مَتَى لَمْ يُجَزَّ الْإِنْتِقَالُ عَلَيْهِ؛ فَوَجْهُ الدَّلَالَةِ لَا يَتَغَيَّرُ بِهَذَا التَّجْوِيزِ، فَلَمْ يَتَغَيَّرْ
حَالُهُ فِي صِحَّةِ الْاسْتِدْلَالِ. فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ دَلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَى
النُّبُوَّةِ.

بَيِّنُ صِحَّةِ ذَلِكَ: أَنَّ النَّازِلَ فِي إِحْيَاءِ الْمَوْتَى - و إِنْ لَمْ يَسْتَدَلَّ فَيُعْلَمُ أَنَّ الْحَيَاةَ
لَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِنْتِقَالُ وَالظُّهُورُ وَالْكَوْنُ - يُمْكِنُهُ أَنْ يَسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى صِحَّةِ
النُّبُوَّةِ، مِنْ حَيْثُ عُلِمَ أَنَّهُ لَوْلَا صِحَّةُ النُّبُوَّةِ لَمْ يَحْدُثْ ذَلِكَ بِالْعَادَةِ، (فَيُقَارَنُ حَالُهُ
عِنْدَهُ حَالِ الْأُمُورِ الْمُسْتَمَرَّةِ عَلَى الْعَادَةِ)^(٤)، فَبِهَذِهِ التَّفَرُّقَةِ يُمْكِنُهُ الْاسْتِدْلَالُ؛
فَإِذَا كَانَتْ صَحِيحَةً، و إِنْ لَمْ يَقَعِ النَّظَرُ فِي أَنَّ خُدُوثَهُ مُتَجَدِّدٌ فِي الْحَقِيقَةِ، أَوْ

(١) فِي الْأَصْلِ: الدَّعْوَى، خِلَافًا لِمَا جَرَى عَلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ فِي الْكِتَابِ.

(٢) الْمَغْنِي ١٦/١٧٠-١٧١. (٣) فِي الْأَصْلِ: دَلَالَتُهُ، و مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

(٤) زِيَادَةٌ مِنَ الْمَغْنِيِّ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

حُدُوْثُهُ فِي هَذِهِ الْعَيْنِ مُتَّجِدٌ، بَلْ كَانَ ذَلِكَ كَالْمُجَوِّزِ عِنْدَهُ.
فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْقُرْآنِ، أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ ظُهُورَهُ ابْتِدَاءً لَمْ يَتَقَدَّمَ مِنْ
قَبْلُ، أَوْ جَوِّزٌ تَقَدَّمَهُ، ثُمَّ ظُهُورُهُ الْآنَ عَلَى وَجْهِ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِمِثْلِهِ، فِي أَنْ عَلَى
الْوَجْهِينِ جَمِيعاً قَدْ عَلِمَ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَحْدُثُ عَلَى طَرِيقَةِ الْعَادَةِ.
وَهَذَا يَكْشِفُ لَكَ عَنْ (١) صَحَّةَ مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ الْمُعْتَبَرِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يَعْلَمَ
الْمُسْتَدِلُّ أَنَّهُ ظَاهِرٌ عِنْدَ الدَّعْوَى، عَلَى وَجْهِ يُفَارِقُ حَالَهُ حَالَ الْأُمُورِ الْمَعْتَادَةِ.
فَمِنْ (٢) عَرَفَ هَذِهِ التَّفَرُّقَةَ فَقَدْ صَحَّ اسْتِدْلَالُهُ، وَإِنْ جَوِّزَ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ».

الكلامُ عليه

يَقَالُ لَهُ: أَمَّا النَّازِظُ فِي تَعَلُّقِ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ أَنَّهُ قَادِرٌ مَتَى (٣) كَانَ مُجَوِّزاً عَلَى
الْأَعْرَاضِ الْإِنْتِقَالِ - فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ اخْتِرَاعَ ذَلِكَ الْفِعْلِ الَّذِي عُلِمَ
ظُهُورُهُ مِنَ الْفَاعِلِ، إِنَّمَا كَانَ بِهِ.

وَالِاسْتِدْلَالُ - مَعَ هَذَا التَّجْوِيزِ - عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى اخْتِرَاعِهِ وَإِحْدَاثِ عَيْنِهِ،
إِنَّمَا (٤) يُعْلَمُ تَعَلُّقُ ظُهُورِهِ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ظَهَرَ عَلَيْهِ.

وَمَتَى عُلِمَ فِي الْأَعْرَاضِ أَنَّهَا لَا يَصِحُّ عَلَيْهَا الْإِنْتِقَالُ صَحَّ أَنْ يَعْلَمَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ
تَعَلُّقِ الْحُدُوثِ بِهِ. وَلَمْ نَجِدْ صَاحِبَ الْكِتَابِ فَصَّلَ هَذَا التَّفْصِيلَ، بَلْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِأَنَّ
دَلَالََةَ الْفِعْلِ لَا تَخْتَلِفُ فِي الْحَالَيْنِ.

فَإِنْ كَانَ أَرَادَ أَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى الْإِحْدَاثِ وَالْإِخْتِرَاعِ لَا تَخْتَلِفُ - مَعَ تَجْوِيزِ
الْإِنْتِقَالِ وَامْتِنَاعِهِ - فَقَدْ بَيَّنَّا اخْتِلَافَهَا. وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهَا لَا تَخْتَلِفُ مِنَ الْوَجْهِ الْآخَرِ،
فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: مِنْ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ. (٢) فِي الْمَغْنِيِّ: فَمَتَى.

(٣) فِي الْأَصْلِ: مِنْ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: وَإِنَّمَا، وَ هُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِلْسِّيَاقِ.

و قد تَقَدَّمَ الكلامُ في أَنَّ النَّاطِرَ في القرآن إذا جَوَّزَ انتقالَهُ إلى مَنْ ظَهَرَ على يَدِهِ مِمَّنْ يَجُوزُ مِنْهُ الْقَبِيحُ، لم يُمْكِنُهُ الاستدلالُ بِهِ. فبانَ الفَرْقُ بينَهُ وبين دلالَةِ الفِعْلِ على الفاعِلِ.

فأما النَّاطِرُ في إحياءِ الموتى - مع تجويزِهِ على الحَيَاةِ الانتقالَ و الكُمُونِ و الظُّهورِ - فليسَ تَخْلُو حالَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ - مع تجويزِهِ على الحَيَاةِ الانتقالَ - يَجُوزُ أَنْ تَنْتَقِلَ بغيرِ اللهِ تعالى. أو يَكُونَ غَيْرَ مُجَوِّزٍ لذلك، بل معتقداً أَنَّ انتِقَالَها لا يَكُونُ إِلَّا بِهِ تعالى.

فإنَّ كَانَ على الوجهِ الأولِ: لم يَصِحَّ استدلالُهُ على النَّبُوَّةِ؛ لِما ذكرناه مِنْ التَّجويزِ الَّذي لا نَأْمَنُ مَعَهُ أَنْ يَكُونَ الانتقالَ وَقَعَ مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ.

و إنَّ كَانَ النَّاطِرُ على الوجهِ الثاني: صَحَّ استدلالُهُ مع تجويزِ الانتقالِ؛ لأنَّ الانتقالَ في هذا الوجهِ يَجْري مَجْرى الحُدُوثِ و الاختِراعِ في أَنَّهُ خَارِجٌ لِلْعَادَةِ، و مِنْ فِعْلِ مَنْ نَأْمَنُ مِنْهُ فِعْلَ الْقَبِيحِ، فَكَيْفَ يُتَوَهَّمُ أَنَّ النَّاطِرَ في إحياءِ الموتى - دَلالَتُهُ على صِدْقِ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ - يُمْكِنُهُ الاستدلالُ بِهِ، مَعَ تجويزِهِ في الحَيَاةِ أَنْ تَكُونَ مُنْتَقِلَةً بغيرِ اللهِ تعالى؟ و أَنَّ يَكُونَ نَاقِلُها بَعْضُ مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ تَصَدِيقُ الكَذَابِ؟

و هل هذا إِلَّا كَقَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إنَّ النَّاطِرَ في إحياءِ الموتى يُمْكِنُهُ الاستدلالُ بِهِ على النَّبُوَّةِ، مَعَ تجويزِهِ أَنْ تَكُونَ الحَيَاةُ دَاخِلَةً تَحْتَ مَقْدُورِ البَشَرِ، و مِنْ جُمْلَةٍ ما يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ؟

فإذا كَانَ ظُهُورُ الحَيَاةِ - مع هذا التَّجويزِ - لا يَدُلُّ، مِنْ حَيْثُ كُنَّا لا نَأْمَنُ إذا كَانَتِ الحَيَاةُ مَقْدُورَةً لَهُمْ مِنْ أَنْ يَقَعَ مِنْ مُصَدِّقٍ لِلْكَذَابِ! و كذلك حالُها عِنْدَ مَنْ جَوَّزَ عَلَيْها الانتقالَ بغيرِ مَنْ نَثِقُ بِحُكْمَتِهِ. و هذا أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يَخْفَى على مُتَأَمِّلٍ. فأما قولُهُ: «إنَّ المُعْتَبَرِ هو أَنْ يَعْلَمَ المُسْتَدِلُّ في القرآنِ و أمثالِهِ أَنَّهُ ظاهِرٌ عِنْدَ

الدَّعْوَى، عَلَى وَجْهِ يُفَارِقُ الْأُمُورَ الْمُعْتَادَةَ. وَمَتَى عَرَفَ هَذِهِ الْمَعْرِفَةَ صَحَّ اسْتِدْلَالُهُ، وَإِنْ جَوَّزَ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ».

فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي أَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي ذَكَرَهُ غَيْرُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَأْمَنَ النَّاطِرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَمْنُ الَّذِي لَيْسَ بِمُعْتَادٍ ظَهَرَ بِفَاعِلٍ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْإِسْتِفْسَادُ وَفِعْلُ الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْأَمْرِ الْمُفَارِقِ لِلْعَادَةِ - فِي هَذَا الْوَجْهِ - حُكْمُ الدَّخْلِ تَحْتَهَا، مِنْ حَيْثُ جَازَ فِيهِمَا جَمِيعاً أَنْ يَقَعَ مِنْ غَيْرِ حَكِيمٍ، وَعَلَى وَجْهِ لَا يُوجِبُ التَّصَدِيقَ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: مِنْ أَيِّ وَجْهِ لَمْ يَدُلَّ سَائِرُ الْأَفْعَالِ الْمُعْتَادَةِ مَتَى إِذَا ظَهَرَتْ عَلَى بَعْضٍ مَنْ يَدَّعِي التَّبَوُّةَ؟

فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُفَرَّغَ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَمْ نَأْمَنْ مِنْ أَنْ تَقَعَ مِنْ مُصَدِّقٍ أَوْ كَذَّابٍ.

فَحِينَئِذٍ يُقَالُ لَهُ: فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةً مِنْ بَعْضٍ مَا يَقَعُ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ مِنَ الْأَفْعَالِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ غَيْرُ دَالٍّ، وَإِلَّا فَالْمُنَاقَضَةُ ظَاهِرَةٌ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ يَصِحُّ أَنْ يَسْتَدِلَّ الْمُسْتَدِلُّ، فَيَعْلَمَ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَجْنَاسٍ وَأَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ لَا يَقْدِرُ الْبَشَرُ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ شَاكّاً فِي حِكْمَتِهِ وَيُجَوِّزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ؟ فَلَا بُدَّ مِنَ الْاعْتِرَافِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَحَدَ الْعِلْمَيْنِ غَيْرِ مُتَعَلِّقٍ بِالْآخَرِ.

فَيُقَالُ لَهُ: خَبَرْنَا عَمَّنْ نَظَرَ فِي بَعْضٍ مَا يَظْهَرُ عَلَى مُدَّعِيِ التَّبَوُّةِ، فَعَرَفَ أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَتَى لَا يَتِمَكَّنُ الْبَشَرُ مِنْهُ، وَأَنَّهُ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ: أَيْصَحُّ اسْتِدْلَالُهُ بِهِ عَلَى التَّبَوُّةِ، مَعَ تَجْوِيزِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِعْلَ الْقَبِيحِ، وَتَصَدِيقَ الْكَذَّابِ؟

فَإِذَا قَالَ: لَا.

قِيلَ لَهُ: فَقَدْ بَطَلَ قَوْلُكَ: إِنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي صِحَّةِ الْإِسْتِدْلَالِ هُوَ بَأَنْ يَظْهَرَ عِنْدَ الدَّعْوَةِ أَمْرٌ مُفَارِقٌ لِلْعَادَةِ، وَأَنْ مَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِهِ لَا حَاجَةَ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ.

و بعدُ، فإنَّ الَّذِي مَنَعَ في هذا الموضع من صحّة الاستدلالِ على النّبوة، قائمٌ في الموضع الَّذي اختلفنا فيه، إذا جَوَزَ أنْ يَكُونَ ظُهُورُ ذلك الأمرِ وانتقاله مِمَّنْ يَجُوزُ أنْ يَفْعَلَ القَبِيحَ.

فإنَّ قَال: إذا سَوَيْتُمْ في الكلام الَّذي ذَكَرْتُمُوهُ بين المعتادِ وغيرِ المعتادِ في أنّه غَيْرُ دَالٍّ، فَلِمَ شَرَطْتُمْ في دلالةِ المُعْجِزِ أنْ يَكُونَ خَارِجاً للعادة؟ وأيُّ تأثيرٍ لكونه خَارِجاً لها؟

قيلَ له: إنّا لم نَجْعَلِ المعتادَ مُساوياً بغيرِ المعتادِ في كلِّ موضعٍ، وإلاَّ أبطلنا الحاجةَ في دلالةِ المُعْجِزِ إلى كونه خَارِجاً للعادة كما ظَنَنْتَ، وإنّما سَوَيْنَا بينهما في امتناعِ الاستدلالِ على النّبوة بهما في الموضعِ الَّذي يَجُوزُ في كلِّ واحدٍ منهما أنْ يَكُونَ واقعاً مِمَّنْ يَجُوزُ أنْ يَفْعَلَ القَبِيحَ، وَيُصَدِّقَ الكَذَّابَ.

فأمّا تأثيرُ كونِ الفعلِ خَارِجاً للعادة في غيرِ هذا الموضع، فواضحٌ معلومٌ؛ لأنَّ ما وَقَعَ مِنْ أفعالِ الله تعالى عَلَى مَجْرى العادةِ إنّما لم يَدُلَّ على النّبوة مِنْ حيثُ جَوَزَ التَّأْطُرُ أنْ يَكُونَ واقعاً لغيرِ التَّصْديقِ، وعلى مَجْرى العادة. وإذا كانَ غَيْرُ مُعتَادٍ زالَ هذا التَّجْوِيزُ.

فإنَّ قَال: إنّما قلتُ: المُعْتَبَرُ بأنْ يَعْلَمَ التَّأْطُرُ في الأمرِ الظَّاهِرِ أنّه خَارِجٌ للعادة، وَ يَكْتَفِي به في الاستدلالِ؛ لأنّه يَأْمَنُ أنْ يَكُونَ ظُهُورُهُ وانتقاله مِمَّنْ يَجُوزُ أنْ يَسْتَفْسِدَ وَيَفْعَلَ القَبِيحَ، مِنْ حيثُ يَعْلَمُ أنَّ القَدِيمَ تعالى لا يُمْكِنُ مِنْ ذلك، وَ يَمْنَعُ مِنْه مَنْ يَرُومُهُ؛ فَيَصِحُّ استدلالُهُ.

قيلَ له: فقد صِرْتُ إذاً إلى قولنا، وَ تَرَكْتُ ما أنكرناه عليك، لأنّا لم نُخالفَكَ في الوجهِ الَّذي مِنْهُ أَمِنَ أنْ يَقَعَ مِنْ فاعِلٍ للقَبِيحِ، فَيَذْكُرُ فيه طريقاً دُونَ طريقِ! وإنّما أنكرنا إطلاقَكَ أنَّ العِلْمَ بما أوجِبناه غَيْرُ محتاجٍ إليه ولا مُفْتَقِرٍ في صحّةِ الاستدلالِ إلى تَقْدِيمِهِ، وأنّه ليسَ يَحْتَاجُ إلى أكثرَ مِنْ العِلْمِ بأنَّ الفعلَ عَلَى خِلَافِ العادة. وإذا

اعترفَتْ بأنّه لا بُدَّ من أن يأمن وقوعه من فاعلٍ للقيح، فقد تمَّ ما أردناه.
وستنكلم على فساد ما اعتمدّه - من إيجاب المنع من ذلك على الله تعالى -
ونبيّن أنّه لا وجه لوجوبه فيما بعد، بمشيئة الله تعالى.

قال صاحب الكتاب^(١)، بعد كلام قد تقدّم منّا إبطال ما فيه من شبهة:
«فإن قال: إنّ المفكر إذا جَوَّز ذلك، (و أن تكون نُقِلَتْ ذلك)^(٢) إلى
الرّسول ﷺ، على وجه لا يدلُّ [على الثبوت]^(٣) بل إرادة للمفسدة، لأنّه يجوز
أن يكون من فعل الملائكة، وأنّ عادتهم جارية بهذا الحدّ من الفصاحة، وإن
كانوا يعصون ويجوز منهم الاستفساد. فكيف يصحُّ مع هذا التجويز أن يقولوا إنّ
الاستدلال به يصحُّ؟

ثم قال: قيل له: قد بينّا أنّ ما هو عادة للملائكة قد يكون نقضاً للعادة فينا. وقد
صحَّ أيضاً أنّ نقل الملائكة الشيء إلى واحدٍ دون آخر، من باب نقض العادة^(٤)
من الوجهين، فلا يقدح^(٥) ذلك في دلالته على الثبوت، ولو كان ذلك يقدح في
دلالة الثبوت لوجب لو ادّعى الثبوت وجعل الدلالة على ثبوته طلوع الشمس من
مغربها، بل حركة الأفلاك على خلاف عادتها وحصل ذلك، ألاّ يمكن
الاستدلال به على الثبوت؛ لتجويز المفكر أنّ ذلك من فعل بعض الملائكة؛ لأنّ
العقل^(٦) كما دلَّ على أنّ مثل القرآن قد (يجوز أن)^(٧) يقدّر عليه الملاك،

(١) المغني ١٦/١٧٣-١٧٤.

(٢) في المغني زيادة: و لم يتقدّم منه أنّ الملائكة لا تعصي، جوز أنّها نقلت إلى الرسول.

(٣) من المغني.

(٤) في الأصل: للعادة، و ما أثبتناه من المغني، و بعدها في المغني: فيعلم المفكر أنّ ذلك
يتضمّن نقض العادة من الوجهين، و هذه الزيادة ليست في الأصل.

(٥) في الأصل: و لا تقدم، و ما أثبتناه من المغني.

(٦) في الأصل: الفعل، و المناسب ما أثبتناه من المغني.

(٧) ليست في المغني.

فكذلك قد دلّ على أن^(١) ما ذكرناه في الشمس والقمر، قد يجوز أن يقدر عليه الملك؛ فإذا كان ذلك لا يقدح^(٢) في دلالتها^(٣) على النبوة من الوجه الذي ذكرناه، فكذلك^(٤) في القرآن، فقد بطل ما سأل عنه.

الكلام عليه

يقال له: لا فرق بين ما ذكرته من حركة الشمس في خلاف جهتها، وحركة الأفلاك على غير عاداتها إذا جَوَزْنَا، فَرَجَعَ ذلك [بين] أن يكون من مقدور الملائكة وبين ما يظهر على مدعي النبوة من الكلام الذي يجوز أن يكون من مقدورهم، في أن جميعه لا يدل على النبوة إلا بعد العلم بأن الملائكة لم تعص في فعل ذلك، على سبيل الاستفساد؛ لأن العلة في كل واحدة.

وكيف ظننت أنا نقول في حركة الأفلاك بخلاف ما قلناه في القرآن، حتى اعتمدت وجعلت أصلاً ففعل من لا خلاف عليه، ولا نزاع فيما قرره؟

ولست تخلو فيما ادعيت من دلالة حركة الأفلاك على النبوة - مع التجويز الذي ذكرناه - من أن يستدل إلى ضرورة أو إلى استدلال، وما نطنتك تدعي في ذلك الاضطراب؛ لأنك تعلم أن الفرق بين ما يدل على النبوة وما لا يدل لا يعلم إلا بدقيق النظر وشديد التعب، فلم يبق إلا الاستدلال الذي كان يجب أن نذكر وجهه، لينتظم الوصفين معاً.

ثم يقال له: أيمكن الناظر أن يستدل بما ذكرته من حركة الأفلاك وطلوع الشمس، مع تجويزه وقوع ذلك من فعل البشر، وكونه من جملة مقدوراتهم؟

(١) من المعنى. (٢) في الأصل: لا يقدم، وما أثبتناه من المعنى.

(٣) في الأصل: دلالتها، وما أثبتناه من المعنى.

(٤) من المعنى.

فإذا قال: لا .

قيل له: وأي فرق بين البشر في هذا والملائكة إذا كان مجوّزاً - قبل صحّة النبوة - على الملائكة المعاصي وفعل القبيح كما يجوّزهما على البشر؟! فإنه لا يتمكن من إيراد وجه يفسد به الاستدلال، إذا كان مجوّزاً لما ذكرناه في البشر إلا وهو بعينه قائم ثابت في باب الملائكة.

فأما قوله في أول الفصل: «إن ما يجري به عادة الملائكة قد يكون ناقضاً لعادتنا، وأن نقل الملائكة الشيء إلى واحد دون آخر من باب نقض العادة»، فصحيح، غير أنه لا يستفّع به؛ لأننا قد بينا أن العلم بانتقاض العادة في هذا الموضع غير كافٍ مع التجويز، لما تقدّم في صحّة الاستدلال.

وإنما يكون ما ذكره - من أن عادة الملائكة لا تمنع أن تكون فينا نقضاً للعادة - جواباً لمن قال: إن عادتنا لا تنتقض إلا بما نعلم^(١) خروجه عن عادة كل أحد من الخلق، وهذا غير ما نحن فيه.

قال صاحب الكتاب^(٢) بعد سؤال وجواب لا طائل فيهما:

«فإن قال: إنا نقول - فيما ذكرتموه في الشمس والفلك - إنه يدل على النبوة؛

لأن الملك لو أراد أن يفعله على طريق الاستفساد لكان تعالى يمنع منه».

وأجاب بأن قال: فكذلك القول في القرآن. و ذكر أن هذا فصل بعد نقض العلة،

لأن الاعتلال إنما كان بأن تجويز وقوعه ممن ليس بحكيم يمنع من الاستدلال به^(٣).

(١) في الأصل: نعلمه، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) المغني ١٦/١٧٤-١٧٥.

(٣) قال القاضي عبد الجبار في المغني ١٦/١٧٥: «قيل له: فكذلك القول في القرآن، على أن

ذلك فصل بعد نقض العلة؛ لأنك اعتللت بأن ذلك إذا جوّز أن يكون من فعل من ليس

بحكيم، فكيف يدل على النبوات؟».

الكلام عليه

يُقال: ما نَسَأَكَ عن السُّؤالِ الَّذِي أوردتهُ على نَفْسِكَ، ولا نَعْتَلُ بما حَكَيْتَهُ، ونحنُ نَعْلَمُ شِدَّةَ حِرْصِكَ على أن يَعتَلَّ مُخَالَفَكَ بما ذَكَرْتَهُ؛ لِسِتْنَهْزِ الفُرْصَةِ في مُقَابَلَتِهِ بِمِثْلِهِ^(١) في المَوْضِعِ الَّذِي وَقَعَ الخِلافُ فيه! ولا شيءَ أضعفُ وأظهرُ بطلاناً مِنَ التَّعلُّقِ بمنعِ الله تعالى في المَوْضِعَيْنِ جميعاً؛ لأنَّه إيجابٌ عليه تعالى ما لا وَجَهَ لَوُجُوبِهِ.

قالَ صَاحِبُ الكِتَابِ^(٢):

«فإنَّ قالَ: إنَّ البابَ في جميعِ ذلكَ واحدٌ عندي^(٣)، في أَنَّهُ يَجِبُ ألاَّ يَدُلَّ على النُّبُواتِ، وإنَّما يَدُلُّ عليها ما لا يَجُوزُ خُدُوهُ إِلَّا مِنْهُ تعالى. قيلَ له: قَدْ بَيَّنَّا في بابِ مَفْرَدٍ أنَّ ما يَدْخُلُ^(٤) جِنْسُهُ في مَقْدُورِ العِبادِ، إذا وَقَعَ على وَجْهِهِ لم تَجِرِ العَادَةُ بِمِثْلِهِ، فَحُلَّ^(٥) ما لا يَدْخُلُ جِنْسُهُ تَحْتَ مَقْدُورِهِمْ، إِنَّما يَدُلُّ^(٦) على النُّبُوةِ لَخُرُوجِهِ في الخُدُوثِ عن طَرِيقِ^(٧) العَادَةِ؛ ولِهذا الْوَجْهِ لا يَدُلُّ خُدُوثُ الثَّمَارِ وَخُلُقُ الْوَلَدِ في الْأَرْحَامِ على النُّبُواتِ، و يَدُلُّ على ذلكَ إِحْيَاءُ الْمَوْتَى.

فإذا صَحَّ ذلكَ، وَوَجَدْتَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فيما يَقْدِرُونَ عليه في الجِنْسِ - إذا حَدَثَ على وَجْهِهِ مَخْصُوصٌ، نَحْوَ تَغْيِيرِ الْأَفْلاكِ في حَرَكَاتِها، وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ في مَطالِعِها، إلى غيرِ ذلكَ - فيجِبُ أنْ يَكُونَ دالًّا على النُّبُواتِ. على أنْ هَذَا الْقَوْلُ يوجِبُ أنْ لا تُعْتَبَرُ^(٨) الْعَادَاتُ إِلَّا فيما يَخْتَصُّ تعالى بِالْقُدْرَةِ

(١) في الأصل: مثله، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) المغني ١٦/ ١٧٥. (٣) في الأصل: واحد في جميع ذلك عندي.

(٤) في المغني: يدل. (٥) في الأصل: يحل، و ما أثبتناه من المغني.

(٦) في المغني: دل. (٧) في الأصل: طريقة، و ما أثبتناه من المغني.

(٨) في الأصل: يُغَيَّر.

عليه، لأنّ عليّ ما سأل^(١) عنه، إذا صحّ في هذه الأمور أن يحدث من الملائكة، وجوّز قبل السّمع أن يفعلوا ذلك ويريدوا الفسّاد؛ فيجب أن يكون ذلك قدحاً في العادة، وكونها جاريةً على حدّ واحدٍ من الحكيم^(٢).
ولو صحّ ذلك لما علّمنا العادات، فيما يختصّ تعالى بالقدرة عليه أيضاً؛ لأنّا لا نرجع^(٣) في كلّ ذلك إلّا إلى طريقة واحدة.

الكلام عليه

يقال له: إنك بدأت^(٤) بالسؤال الذي أوردته على نفسك ابتداءً صحيحاً، ثم ختمته بما أفسدت به السؤال جملةً، وطرقت لنفسك كلاماً تشاغلّت به عن الفرض المهمّ الذي يدار الخلاف عليه.

وقد قلنا فيما تقدّم: إنّ حركة الفلك وطلوع الشمس - مع التجويز الذي ذكرناه - لا يدلّان^(٥) على الثبوت كما لا يدلّ غيرهما، وأنّ العلة في الجميع واحدة. إلّا أنّنا لم نقل ذلك من حيث لم يدلّ على الثبوت عندنا إلّا ما لا يجوز وقوع جنسه إلّا منه تعالى، حتّى يكون جوابك لنا عنه: أنّك ثبتت في فصل مفرد أن ما يدخل جنسه تحت مقدور العباد يجري مجرى ما لا يقدرُونَ على جنسه، في باب الدلالة إذا كان خارقاً.

وإنّما أبطلنا دلالة ما ذكرته على الثبوت من الوجه الذي تقدّم وتكرّر، وهو أنّنا لا نأمن أن يكون من فعل من يجوز أن يصدّق الكذاب، ولو أمنا من ذلك لدلّ عندنا، وإن كان جنسه مقدور العباد، فقد صحّ أن التشاغل وقع بما لم تردّه، ولا يجدي نفعاً.

(١) في المعنى: سألت. (٢) في المعنى: الحكم.

(٣) في الأصل: نرجع، و ما أثبتناه من المعنى.

(٤) في الأصل: بدلت، و المناسب ما أثبتناه.

(٥) في الأصل: لا بد لأن يدلّ، و ما أثبتناه هو المناسب.

و أما اعتبار العادة فيما يختص القديم تعالى بالقدَرِ عليه فلا بُدَّ منه ؛ لأن الاستدلال على النبوة يقتضيه إليه ، حسب ما ذكرناه في ما تقدّم . فأما ما يجوز دخوله تحت مقدور من لا نأمن أن يفعل القبيح ، فإن اعتبار العادة والاستدلال بخرقها ، إنما يصحان متى ^(١) أمنا أن يكون وقع من مُستفْسِدِ فاعِلٍ للقبيح ؛ لأننا متى أمنا ذلك عاد الأمر - في صحة الاستدلال - إلى الوجه الذي دلَّ أن أحد الأمرين تعلق بالآخر ، حتى يقال : من فسّد هذا فسّد ذلك .

فإن قال : فكيف السبيل إلى العلم - فيما يجوز دخوله تحت مقدور غير القديم جلَّ وعزَّ ، ممن يجوز أن يفعل القبيح من ملكٍ أو جنِّي - أنه لم يقع إلا منه تعالى ، حتى يستدلَّ به على النبوة ؟

و إذا كان لا سبيل إلى ذلك عاد الأمر إلى أن الذي يدلُّ على النبوات ، هو ما يختص القديم تعالى بالقدرة عليه ؛ وبطل قولكم إن ما يُشاركه في القدرة على جنسه قد يدلُّ أيضاً .

قيل له : قد يمكن ذلك بأن يُعلم من الأمر الظاهر كالقرآن مثال أنه مُتَعَدِّ على البشر ، إذا تحدّى به فصحاءهم فقعدوا عن معارضته ، مع توفّر الدواعي وقوة البواعث . و يُعلم أن حكم من ليس بفصيح منهم حكم الفصحاء في التعذر لا محالة . و يُعلم أنه ليس من فعل ملكٍ ولا جنِّي ، بأن يكون الله تعالى قد أعلمنا على يد بعض رُسله ؛ فمن أيده بمعجز خارج عن أجناس مقدورات جميع المحدثين ، كفعل الحياة واللون واختراع الجسم ، يبلغ ما ينتهي إليه الملائكة والجن في الفصاحة ، وأن عادتهم فينا كعادتنا ، والغايات التي ينتهون إليها لا تُجاوز غاياتنا ؛ فحينئذٍ يصح الاستدلال به على النبوة ، وإن كان جنسه مقدوراً لغير الله تعالى .

(١) في الأصل : من ، و المناسب ما أثبتناه .

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ^(١)، بعد أن أعَادَ السُّؤَالَ الَّذِي يَتَضَمَّنُ الاعتِلَالَ بِأَنَّ اللَّهَ

تَعَالَى يَمْنَعُ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ، لِمَا فِيهِ مِنَ الاستِفْسَادِ:

«وَأَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ هَذَا الْوَجْهَ قَائِمٌ فِي الْقُرْآنِ، فَيَجِبُ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلٍ^(٢) غَيْرِهِ - عَلَى طَرِيقِ الاستِفْسَادِ - أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ.

وَذَكَرَ أَيْضًا: أَنَّ مَنْ لَمْ يَخْطُرْ ذَلِكَ بِيَالِهِ، قَدْ^(٣) يُمْكِنُهُ الاستِدْلَالُ^(٤).

فَإِنْ قَالَ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى النَّبُوَّةِ، إِذَا كَانَ مِنْ فِعْلِ الْمَلِكِ عَلَى وَجْهِ؟

ثُمَّ قَالَ: قِيلَ لَهُ: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ، حَتَّى لَا يَفْتَرِقَ الْحَالُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ قِبَلِهِ [تَعَالَى]^(٥) وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ الْمَلِكِ؛ وَإِنَّمَا مَنَعْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنْ

يَكُونَ مِنْ فِعْلِهِ عَلَى جِهَةِ الاستِفْسَادِ، وَأَوْجِبْنَا أَنْ يَمْنَعَ الْقَدِيمُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ.

فَأَمَّا عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ فَلَا يَمْتَنِعُ^(٦)؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْلِبَ تَعَالَى عَادَةَ

الْمَلَائِكَةِ فِي أَنْ يُحْدِثُوا خِلَافَهَا، أَوْ يُحْدِثَ فِيهِمْ خِلَافَ ذَلِكَ، إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُمْ يُطِيعُونَ وَيَسْتَمِرُّونَ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَادَتَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ كَالْعَادَةِ الثَّانِيَةِ^(٧)،

مِنْ جِهَةِ الْحُكْمِ^(٨)؛ فَإِذَا جَرَتْ عَادَةُ الْمَلِكِ فِي أَنْ يُحْرِكَ الْفَلَكَ عَلَى

طَرِيقَتِهِ^(٩)؛ ثُمَّ انْتَقَضَ ذَلِكَ عِلْمُ أَحَدِ أَمْرَيْنِ:

إِمَّا أَنَّهُ تَعَالَى أَلْجَأَهُ وَأَحْدَثَ خِلَافَ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي عَلَيْهِ^(١٠)، أَوْ غَيْرِ

دَوَاعِيهِ الَّتِي تَتَّبِعُهَا الْعَادَاتُ.

(١) المغني ١٦/١٧٦-١٧٧.

(٢) في المغني: قَبِلَ.

(٣) ليست في المغني.

(٤) قال القاضي في استدلاله: «و بعدُ، فَإِنْ مَنْ لَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ ذَلِكَ يُمْكِنُهُ الاستِدْلَالُ، فَيَجِبُ

أَنْ لَا يَكُونَ الْمُعْتَبَرُ فِي صَحَّتِهِ إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَاهُ، مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ خَارِجًا عَنِ الْعَادَةِ، فَيُعْلَمُ عِنْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ مِنْ قِبَلِ الْحَكِيمِ، أَوْ يَكْشِفُ عَنْ أَمْرِ مَنْ قَبْلِهِ، فَصَحَّ الاستِدْلَالُ عَلَى نُبُوَّتِهِ».

(٥) من المغني.

(٦) في الأصل: يَمْنَعُ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

(٧) في المغني، الثابتة.

(٨) في المغني: الْحَكِيمِ.

(٩) في الأصل: طَرِيقَهُ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

(١٠) في الأصل: تَخْلِيَتِهِ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

وكذلك القولُ في القرآن إنه ^(١) إذا أنزله الملك، وأوصله - عند ادعاء الرسول النبوة - إليه، حتَّى ظهر؛ فلا بدَّ مِنْ أن يكونَ فيه ^(٢) تقصُّ عادةٍ (على أحدِ الوجهين اللذين ذكّرناهما).

وعلى هذا الوجه قال شيوخنا: إنّ نزولَ الملك على الرسولِ مُعْجَزٌ لذلك الملك الذي هو رسولٌ إليه عن الله تعالى؛ وإن كانَ النزولُ مِنْ فعلِهِ لما كانَ عندهم يتضمَّنُ مِنْ تقصُّ العادة.

وما ذكّرناه، فإنَّ اتَّفَقَ مع ذلك أن يَنَزَلَ على خِلاف صورته فقد انضافَ إليه مُعْجَزٌ آخر؛ لأنَّ العادة لم تَحْرِ بِمِثْلِهِ ^(٣).

وعلى هذا الوجه تُعدُّ مشاهدته ﷺ لجبرئيل عليه السلام تقصُّ عادةٍ ^(٤)؛ لأنّها لم تَحْرِ بذلك، وكلّ ذلك يُصحِّح (ما ذكّرناه مِنْ قبل) ^(٥).

وإنّما يجبُ في المُعْجَزِ ^(٦) أن يكونَ في حُكْم الواقع مِنْ قِبَلِهِ تعالى، حتَّى يَصِحَّ أن يكونَ بمنزلة التّصديق؛ وقد يكون كذلك بأن يحدثُ وبأن يُعلّقَ ^(٧) بأمرٍ حادثٍ مِنْ قِبَلِهِ، على بعض الوجوه.

ولو أنّ الواحدَ مَنّا قال لزيدٍ: أنا رسولُ عمرو إليك، فطالبه بالدّلالة، لكان إذا أُقْبِلَ على ^(٨) عمرو فقال: إنّ كنتَ رسولَك فصدّقني (أو حرّكْ بِذلك) ^(٩) على رأسك، أو قلْ لِعبيدك وأولادك - الذين تَعْلَمُ مِنْ حالهم أنّهم يصدّرون فيما يفعلون عن رأيك، ولا يُخالِفونك - أنْ يصدّقوني فيما ادّعيْتُ، فوقع ذلك منهم، والحال ^(١٠) ما ذكّرناه، كوقوع التّصديق مِنْ قِبَلِهِ، فكذلك القول فيه تعالى».

(١) ليست في المغني.

(٢) في المغني: منه.

(٣) في الأصل: مثله، والمناسب ما أثبتناه (٤) زيادة في الأصل ليست في المغني.

(٥) في المغني: ما قدّمناه.

(٦) في المغني: المعجزات.

(٧) في المغني: بأن تحدث وأن تتعلّق.

(٨) من المغني.

(٩) في الأصل: وحرّك، وما أثبتناه من المغني.

(١٠) في الأصل: والحال ذلك.

الكلام عليه

يُقال له: قد عَرَفْنَاكَ أَنَّا نَرْتَضِي السُّؤَالَ الَّذِي كَرَّرْتَ إِيرَادَهُ عَلَى نَفْسِكَ، وَ لَا تَعْقِلُ مَا تَضَمَّنَهُ بَوَجهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

و قولك: «إِنَّ مَنْ لَمْ يَخْطُرْ ذَلِكَ بِيَالِهِ قَدْ يُمَكِّنُهُ الْاِسْتِدْلَالُ»، لَيْسَ يَخْلُو مِنْ أَنْ تُرِيدَ بِهِ: أَنَّ مَنْ لَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ، هَلِ الْقُرْآنُ مُتَقَدِّمُ الْحُدُوثِ؟ أَوْ حَادِثٌ فِي الْحَالِ؟ أَوْ الْمُنْزِلُ لَهُ عَلَى الرَّسُولِ بَعْضُ الْمَلَائِكَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُتَوَلَّى لِذَلِكَ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ آمِنًا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُنْزِلُ لَهُ - مِنَ الْمَلَائِكَةِ، أَوْ الْمُحْدِثُ لَهُ مِنْهُمْ إِذَا كَانَ مُجَوِّزًا بِحُدُوثِهِ مِنْ جِهَتِهِمْ - مَنْ عَصَى اللَّهَ فِي أَنْزَالِهِ وَإِحْدَاثِهِ عَلَى سَبِيلِ الْاِسْتِفْسَادِ؟ وَتَصْدِيقُ مَنْ لَيْسَ بِصَادِقٍ، يُمْكِنُهُ الْاِسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى التُّبُوءِ، وَ لَا يَضُرُّهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِحُصُولِ بَعْضِ الْأَحْوَالِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

أَوْ تُرِيدُ أَنْ مَنْ لَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ هَذِهِ الْأُمُورُ، يَكُونُ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْاِسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى التُّبُوءِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ الْمُحْدِثُ لَهُ - مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَوْ الْمُنْزِلُ لَهُ - قَدْ عَصَى فِي إِحْدَاثِهِ أَوْ أَنْزَالِهِ، وَصَدَّقَ بِهِ مَنْ لَا يَجِبُ تَصْدِيقُهُ.

أَوْ مَعَ تَجْوِيزِهِ، أَنْ يَكُونَ مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ هُوَ النَّاقِلُ لَهُ إِلَى نَفْسِهِ عَمَّنْ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عِلْمًا عَلَى صِدْقِهِ.

فَإِنْ أَرَدْتَ الْأَوَّلَ فَهُوَ صَحِيحٌ لَا شُبْهَةَ فِيهِ، وَالَّذِي أَنْكَرْنَاهُ غَيْرُهُ.

وَإِنْ أَرَدْتَ الثَّانِي فَقَدْ بَيَّنَّا بَطْلَانَهُ، وَدَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْاِسْتِدْلَالَ لَا يَصِحُّ مَعَ قِيَامِ هَذَا التَّجْوِيزِ، وَقُلْنَا: إِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ وَبَيْنَ مَنْ قَالَ: إِنَّ مَنْ لَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَظْهَرُ عَلَى مُدَّعِي التُّبُوءِ؛ هَلِ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ مَقْدُورِ الْبَشَرِ - فِيمَا يَتِمَكَّنُونَ مِنْ فِعْلِهِ - أَمْ لَيْسَ كَذَلِكَ؟ يُمْكِنُهُ الْاِسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى مَوْتِهِ^(١)، وَأَنْ قَدْ

هذا العلم لا يضُرُّ باستدلاليه؟

وكذلك مَنْ لم يَخْطُرْ بباله: هل القديم تعالى غَيْرُ محتاج، و هل يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ
الْقَبِيحَ أم لا يُمْكِنُهُ الاستِدْلَالُ على النُّبُوَّةِ، بما يُعْلَمُ ظُهُورُهُ مِنْ جِهَتِهِ عَلَى مُدَّعِي
النُّبُوَّةِ، إِذَا عُلِمَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ؟

و لَيْسَ يُمَكِّنُ أَحَدًا أَنْ يُفْسِدَ دِلَالَةَ مَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى النُّبُوَّةِ بِشَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ بَعِينُهُ
يُفْسِدُ الدِّلَالَةَ بِمَا خَوَّلْنَا فِيهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَتَغَيَّرَ الْعَادَةُ فِي حَرَكَةِ الْفَلَكِ بِفِعْلِ الْقَدِيمِ تَعَالَى،
أَوْ بِفِعْلِ الْمَلِكِ فِي بَابِ الدِّلَالَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ، بَعْدَ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا يَعْصُونَ وَلَا
يَسْتَفْسِدُونَ»، فَصَحِيحٌ غَيْرُ مُنْكَرٍ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُعْلَمَ مِنْ حَالِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يَعْصُونَ
و لَا يَسْتَفْسِدُونَ بِمَا أَوْجَبَهُ - مِنَ الْمَنْعِ الَّذِي لَا يَجِبُ عِنْدَنَا - أَوْ بغيره؛ لِأَنَّ الْقَرَضَ
وَقُوعَ الْأَمَانِ مِنْ ذَلِكَ.

و هَذَا الْقَوْلُ فِي إِنْزَالِ الْمَلِكِ بِالْقُرْآنِ إِلَى الرَّسُولِ، مَتَى ثَبَتَ الْأَمَانُ مِنَ الْحَالِ
الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، يَكُونُ دَالًّا عَلَى النُّبُوَّةِ؛ وَتَكُونُ عَادَةُ الْمَلَائِكَةِ - إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُمْ
لَا يَعْصُونَ - كَالْعَادَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ جِهَةِ الْقَدِيمِ تَعَالَى، فِي أَنْ خَرَقَهَا يَكُونُ دَالًّا.

و الْمَثَلُ الَّذِي ضَرَبَهُ - فِيمَنْ ادَّعَى مَنَّا عَلَى غَيْرِهِ أَنَّهُ رَسُولُهُ، وَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ
أَنْ يُصَدِّقَهُ هُوَ نَفْسُهُ، أَوْ يَأْمُرَ بَعْضَ عِبِيدِهِ بِتَصْدِيقِهِ - صَحِيحٌ أَيْضًا، وَ إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا
الْمَثَلُ مُشَبَّهًا لِمَا أَنْكَرْنَاهُ لَوْ صَدَّقَهُ مِنْ عِبِيدِهِ وَ أَوْلَادِهِ مَنْ لَمْ يُعْلَمَ أَنَّهُ أَمَرَهُ بِتَصْدِيقِهِ،
و لَا أَمِنَّا مِنْهُ أَنْ يَعْصِيَهُ وَ يَفْعَلَ خِلَافَ مُرَادِهِ.

و كَلَامُ صَاحِبِ الْكِتَابِ الْآنَ يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيمَا أَطْلَقَهُ أَوَّلًا -
مِنْ أَنَّهُ لَا مُعْتَبَرٌ إِلَّا بِوُقُوعِ الْفِعْلِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ - أَنْ يَأْمَنَ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا أَوْ
مَنْقُولًا، بِمُسْتَفْسِدٍ عَاصٍ لِلَّهِ تَعَالَى، وَ لَوْ شَرَطَ ذَلِكَ لِأَرَاخِ نَفْسَهُ وَ أَرَاخَنَا مِنَ التَّعَبِ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ^(١):

«فَإِنْ قَالَ: كَيْفَ يَصِحُّ فِي الْقُرْآنِ - وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى حُدُوثُهُ^(٢) قَبْلَ بَعَثَةِ الرَّسُولِ بِزَمَانٍ - أَنْ يَدُلَّ عَلَى النَّبُوَّةِ؟ أَتَقُولُونَ: إِنَّهُ الدَّالُّ عَلَى النَّبُوَّةِ، أَوْ إِنْزَالِ الْمَلَكِ بِهِ، أَوْ تَمَكُّنِ^(٣) الرَّسُولِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ إِظْهَارِهِ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ هُوَ نَفْسُ الْقُرْآنِ، فَتَقَدَّمَ حُدُوثُهُ مِنْهُ تَعَالَى يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ.

وَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ يَدُلُّ مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْآخَرَيْنِ^(٤)، أَذَى إِلَى أَنْ يَكُونَ الدَّالُّ عَلَى بُيُوتِهِ فِعْلُ الْمَلَكِ، أَوْ فِعْلُ الرَّسُولِ، عَلَى وَجْهِ لَا يَتَعَلَّقُ بِفَعْلِهِ تَعَالَى! ثُمَّ قَالَ: قِيلَ لَهُ: إِنَّ ظُهُورَ الْقُرْآنِ - عِنْدَ ادِّعَاءِ^(٥) النَّبُوَّةِ - مِنْ قَبْلِهِ هُوَ الدَّالُّ، وَهَذَا كَمَا نَقُولُ^(٦): إِنَّ الْفِعْلَ هُوَ الدَّالُّ عَلَى حَالِ الْفَاعِلِ، لَكِنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ لِتَعَلُّقِهِ بِهِ.

فَكَذَلِكَ الْقُرْآنُ (لَا يَدُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ)^(٧) لَهُ تَعَلُّقٌ بِهِ وَبَدْعُوه، وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا بِظُهُورِهِ^(٨) مِنْ قَبْلِهِ، أَوْ مِنْ قَبْلِ الْمَلَكِ، أَوْ كَأَنَّ^(٩) يَحْدُثُ عَلَى حَدِّ الْإِبْتِدَاءِ؛ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَا يُعْلَمُ مِنْ حَالِهِ إِلَّا بَعْدَ الاسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى بُيُوتِهِ، فَيُعْلَمُ مِنْ بَعْدِ أَنَّهُ تَعَالَى^(١٠) أَحَدُهُ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَادِثًا، أَوْ أَنَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ السَّلَامُ أَحَدُهُ بِأَنْ مَكَّنَ مِنْ عُلُومٍ خَارِجَةٍ عَنِ الْعَادَةِ الَّتِي كَانَتْ لِلْعَرَبِ^(١١). وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَتَقَدَّمَ وَجُودُهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ صَحَّةِ كَوْنِهِ دَالًّا، كَمَا أَنَّ تَقَدَّمَ الْإِقْدَارَ عَلَى ثَقُلِ الْجِبَالِ وَقَلْبِ الْمُدُنِ لَا يَمْنَعُ عِنْدَ ظُهُورِ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ الْمُدَّعِي لِلنَّبُوَّةِ.

(١) المغني ١٦/ ١٧٧. (٢) من المغني.

(٣) في المغني: تمكين. (٤) ليست في المغني.

(٥) في المغني: ادعائه. (٦) في المغني: تقول.

(٧) في المغني: لأنه قرآن يكون. (٨) في المغني: بظهور.

(٩) في المغني: بأن. (١٠) من المغني.

(١١) في المغني: عن عادة العرب.

من كونه دالاً، وإن كان قد تقدّم وجوده.

وهذا بين؛ لأنه تعالى إذا فَعَلَ زيادةُ القَدَر لهذا الوجه، ثم ظَهَرَ بالفعل عند ادّعاء النبوة، فكانه فَعَلَهُ في الحال. فكذلك لا فَرَقَ بين أنْ يُقَدَّمَ إحداثُ القرآن، أو يُحْدِثُهُ في حال ادّعائه النبوة في الوجه الذي ذكرناه، فكانَ^(١) دلالة لا تتكامل إلا (بظهوره عند ادّعاء النبوة، كما أن دلالة زيادة القَدَر لا تتكامل إلا)^(٢) بظهور الفعل.

ولا^(٣) فرق بين أنْ يفعل تعالى عند الدَّعوة نفس الدَّلالة، وبين أنْ يُقَدِّمها لهذا الغرض وتتكامل^(٤) في^(٥) هذه الحال في أنْ دلالة لا تتغيّر.

فإن أراد مُريدٌ بعد ذلك أنْ يقول: إنَّ الذي يَدُلُّ على النبوة القرآن من حيثُ ظَهَرَ على الرَّسول ﷺ. أو قال: يَدُلُّ من حيثُ اخْتَصَّ بِالْعِلْمِ العظيم به. أو قال: يَدُلُّ من حيثُ أنزله المَلَك.

فلا^(٦) يَخْرُجُ ذلك القرآن من أنْ يكونَ دليلاً، وإنْ جَوَّزَ في (وجهه، لأنه)^(٧) واحدٌ من هذه الوجوه.

الكلامُ عليه

يقالُ له: قد مَضَى الكلامُ على مَنْ ظَنَّ أنَّ القرآنَ يكونُ دالاً على النبوة، مع تجويزِ الناظرِ في وجهِ دلالة أنْ يكونَ اتِّيقالُهُ أو حَدُوثُهُ، ممَّنْ يَجوزُ أنْ يَفْعَلَ القَبِيحَ، ويَصْدُقَ الكَذَابُ. وبقي أنْ نُبيِّنَ كَيْفِيَّةَ دِلالة القرآن، إذا عُلِمَ تَقَدُّمُ حَدُوثِهِ قَبْلَ بَعْثَةِ الرَّسولِ، مع الأمانِ مِنْ أنْ يكونَ حَدُوثُهُ أو اتِّيقالُهُ واخْتِصاصُ الْمُخْتَصَّ بِهِ

(١) في الأصل: مكان. (٢) من المعني.

(٣) في المعني: فلا. (٤) في الأصل: تكامل.

(٥) في الأصل: من، وما أثبتناه من المعني (٦) في المعني: فذلك لا

(٧) في المعني: وجه دلالة، على.

من فاعلٍ يَجُوزُ عليه الاستفسادُ.

وهذه المسألة في القرآن - على الحقيقة - ساقطةٌ عَنَّا و غيرُ مُتَوَجِّهَةٍ على مذهبنا؛ لأنَّ الْمُعْجَزَ عِنْدَنَا - القائم مقامُ التَّصْدِيقِ - هو: الصَّرْفُ عن معارضة القرآن، و ذلك حَادِثٌ و مُتَجَدِّدٌ عَقِيبُ الدَّعْوَى.

ولا فرق في صِحَّةِ دِلَالَةٍ ما ذَكَرْنَاهُ بَيْنَ تَقَدُّمِ حَدُوثِ الْقُرْآنِ و بَيْنَ تَأْخِرِهِ، إِلَّا أَنَّ الْأَمْرَ فِي الْقُرْآنِ و إِنَّ كَانَ عَلَى مَا قُلْنَا، فَقَدْ كَانَ يَجُوزُ عِنْدَنَا أَنْ يَكُونَ خَارِقاً لِعَادَتِنَا بِفَصَاحَتِهِ، و يَكُونُ تَعَدُّهُ مُعَارَضَتَهُ عَلَى الْفُصْحَاءِ مِنْ حَيْثُ لَمْ تَجِبْ عَادَتُهُمْ بِمَثَلِهِ إِلَّا لِلصَّرْفِ فِي الْحَالِ، و يَصِحُّ ذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

إِمَّا بِأَنْ يَكُونَ أَزِيدَ مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الْفَصَاحَةِ، حَتَّى يَظْهَرَ التَّفَاوُثُ بَيْنَهُ و بَيْنَ كُلِّ كَلَامٍ فَصِيحٍ، أَوْ بِأَنْ تَكُونَ مَنَازِلُ الْفُصْحَاءِ فِيمَا يَفْعَلُونَهُ مِنَ الْفَصَاحَةِ دُونَ مَا هِيَ عَلَيْهِ الْآنَ.

و إِذَا كَانَ هَذَا التَّقْدِيرُ عِنْدَنَا صَحِيحاً لَزِمْنَا أَنْ نُبَيِّنَ كَيْفِيَّةَ الْقَوْلِ فِي دِلَالَتِهِ، إِذَا كَانَتْ حَالُهُ هَذِهِ، وَ تَقَدَّمَ حَدُوثُهُ، وَ صَارَ مَا يَمُرُّ مِنْ خُصُومِنَا عَلَى مَذْهَبِهِمُ الثَّابِتُ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْجَوَابِ، يَلْزَمُنَا عَلَى سَبِيلِ التَّقْدِيرِ (١).

لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ فِي هَذَا الْوَجْهِ: قَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ الْمُعْجَزَ الدَّالُّ عَلَى صِدْقِ النَّبِيِّ الْمُدَّعِي لِلرُّسَالَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى - لَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُصَدِّقَهُ فِي دَعْوَاهُ عَلَيْهِ، وَ يَفْعَلَ مَا يَجْرِي مَجْرَى قَوْلِهِ لَهُ: صَدَقْتَ فِي ادِّعَائِكَ رِسَالَتِي - فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ انْزَالُ الْمَلَكِ بِالْقُرْآنِ - إِذَا كَانَ قَدْ تَقَدَّمَ حَدُوثُهُ - هُوَ الْعَلَمُ الْمُعْجَزُ الْوَاقِعُ مَوْقِعَ التَّصْدِيقِ. و لِهَذَا الْوَجْهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِظْهَارُ الرِّسُولِ ﷺ لَهُ إِلَيْنَا هُوَ الْمُعْجَزُ.

و لا فَرْقَ بين أن يكونَ نَاقِلًا له و حاكياً إذا فَرَضنا تَقَدُّمَ حُدُوثِهِ، و بين أن يَكُونُ هو المُتَدَيِّ بِأَحْدَاثِهِ في أَنَّ الأَمْرَيْنِ إذا عَادا^(١) فيه إلى فِعْلِهِ، لم يَصِحَّ أن يَكُونُ هو المُعْجِزُ على الحَقِيقَةِ.

و لا يَجُوزُ أن يَكُونُ الْقُرْآنُ نَفْسُهُ هو الْعَلَمُ الدَّالُّ على النُّبُوَّةِ إذا كَانَ مُتَقَدِّمَ الْحُدُوثِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَيْهَا إِذَا وَقَعَ مَوْقِعَ التَّصْدِيقِ، وَ التَّصْدِيقُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ تَقَدُّمِ الدَّعْوَى الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا؛ وَ لِهَذَا يَجْعَلُونَ وَقُوعَ الدَّعْوَى وَ طَلَبَ التَّصْدِيقِ وَ حُصُولَ الإِجَابَةِ على الْوَجْهِ الْمَطْلُوبِ يَجْرِي مَجْرَى الْمَوْاضَعَةِ فِي الْحَالِ. وَ يَقُومُ مَجْمُوعُ هَذِهِ الْأُمُورِ - فِي بَابِ الدَّلَالَةِ - مَقَامَ تَقَدُّمِ الْمَوْاضَعَةِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ الْوَاقِعُ مَوْضِعَ التَّصْدِيقِ مُتَقَدِّمًا لِلدَّعْوَى؟! وَ هُوَ إِنَّمَا يَكُونُ تَصْدِيقًا، إِذَا وَقَعَ عَقِيبَ الدَّعْوَى، وَ إِجَابَةً لِلطَّلَبِ.

أَوَلَسْتُمْ أَيْضًا تَفْصِلُونَ بَيْنَ مَا يَقَعُ مِنْ انْتِقَاضِ الْعَادَاتِ بَعْدَ زَوَالِ التَّكْلِيفِ، وَ بَيْنَ مَا يَقَعُ فِي حَالِ التَّكْلِيفِ، فِي بَابِ الدَّلَالَةِ على النُّبُوَّةِ، بَأَن تَقُولُوا: إِنَّ الْوَاقِعَ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ إِنَّمَا دَلٌّ؛ لَوْقُوعِهِ مُطَابِقًا لِدَّعْوَى مُدَّعٍ لِلرُّسَالَةِ، وَ لَيْسَ ذَلِكَ فِيمَا يَقَعُ عِنْدَ قِيَامِ السَّاعَةِ، وَ انْقِطَاعِ التَّكْلِيفِ؛ فَلَيْسَ يَصِحُّ عَلَى حَالٍ مِنْ الْأَحْوَالِ أَنْ يَتَقَدَّمَ حُدُوثُ الْقُرْآنِ، وَ يَكُونَ هُوَ بَعِينُهُ الْقَائِمَ مَقَامَ التَّصْدِيقِ.

وَ هَكَذَا الْقَوْلُ فِي تَقَدُّمِ الْإِقْدَارِ عَلَى نَقْلِ الْجِبَالِ وَ سَائِرِ الْأَفْعَالِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ ذَلِكَ دَعْوَى النُّبُوَّةِ، وَ يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِهَا تَعَلُّقَ التَّصْدِيقِ، وَ لَا الْفِعْلُ الْوَاقِعُ بِنَتْلِ الْقَدْرِ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، لِجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ. وَ الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْقُرْآنَ إِذَا عَلِمْنَا حُدُوثَهُ فِي السَّمَاءِ قَبْلَ نُبُوَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَ أَنَّ الْمَلَكَ كَانَ يُنَزِّلُهُ عَلَيْهِ، فَالْمُعْجِزُ فِي الْحَقِيقَةِ - الْوَاقِعُ مَوْقِعَ

(١) فِي الْأَصْلِ: عَادَ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

التّصديق - هو أمرُ الله تعالى للملّك بإنزاله إليه ؛ لأنّ العادة لم تجر به ، و هو من فعله تعالى .

و ليس يجوز [أن يكون] المعجز في هذا الوجه القرآن نفسه ، و لا إنزال الملّك به ، لما ذكرناه في السّؤال .

و لو كان القرآن ممّا تقدّم حدوثه ، و كان الله تعالى هو المخاطب به الرّسول عليه و آله السّلام و المتولّي لإنزاله عليه ، كان إنزاله على هذا الوجه هو المعجز ، و فارقت حاله حال إنزال الملّك به .

و كذلك لو كان القرآن من فعل الرّسول ﷺ بأن مكّنه الله تعالى من علوم لم تجر بها العادة ، كان المعجز اختصاصه بتلك العلوم التي لم تجر بها العادة .

فليس يصحّ على ما ذكرناه ، أن يكون حدوث القرآن هو المعجز و الدّالّ على التّصديق ، إلّا بأن نعلّمه حادثاً من الله تعالى في حال ادّعاء النبوة ؛ فكان المعجز - على ما يخلص من كلامنا - هو ما يفعله الله عقيب الدّعوى ، على وجه لم تجر به العادة ، ليصحّ أن يتعلّق بها التّصديق .

و ليس لأحد أن يقول : من أين تعلّمون إذا كان الملّك لا ينزل القرآن إلّا بأمر الله تعالى أن أمره بإنزاله إنّما كان حادثاً عند ادّعاء الرّسالة ؟ و لعله أمره متقدّماً بذلك ، و إن فعله الملّك بعد الدّعوى .

فإن تقدّم الأمر فيما هذه سبيله لا يمتنع ، و ذلك أن أمره تعالى للملّك بإنزاله القرآن ، إذا كان القصد به تصديق الرّسول ﷺ ، دون غيره من الوجوه التي يجوز أن يفعل من أجلها - لأنّه لا يجوز أن يخصّه بأمر لم تجر به العادة إلّا على سبيل التّصديق له ، و علّمنا أن تصديقه لا يصحّ إلّا بعد أن تتقدّم منه الدّعوى ليقع التّصديق مطابقاً لها ، و ليكون متعلّقاً بها - فقد وجب القطع على أن أمره تعالى للملّك بإنزاله لا بدّ أن يكون متجدّداً عند تجدد الدّعوى ، و واقعاً عقيبها ، لينمّ الغرض المقصود .

و هذا بعينه جوابنا لمن قال: ألا أجزئتم أن يتقدم تمكين الله للرسول ﷺ من فعل القرآن بفعل العلوم فيه زمان النبوة؟!

وما المانع أيضاً من أن يتقدم الإقدار على نقل الجبال، و قلب المدن و ما أشبههما؛ وإن وقع الفعل من المدعي النبوة في الحال، و يكون القصد بذلك - وإن تقدم - إلى التصديق؟! لا إذا كنا قد بينا أن ما هو مقصود به من التصديق لا يتم و لا يصح إلا بعد أن تتقدم الدعوى، و أن تقدمها^(١) بغير التصديق لا^(٢) يجوز، فقد صح ما قلناه و بطل جميع ما ذكره صاحب الكتاب في الفصل.

قال صاحب الكتاب^(٣):

فإن قال: إذا جاز في القرآن أن يكون منقولاً إليه على هذا الوجه عند استدلاله، فيجب أن يجوز^(٤) أن يكون^(٥) ظهر على بعض الناس، أو بعض من يعصي و يستفبد، ثم نقله هو إلى نفسه، أو نقله غيره إليه^(٦)، فلا يصح أن يستدل به على النبوة، لأنكم قد ذكرتم أنه^(٧) إنما يدل على النبوة إذا كان حادثاً من قبله تعالى، أو من قبل الرسول ﷺ، بأن^(٨) يضدر عن علوم خارقة للعادة يحدتها [الله تعالى]^(٩) فيه ﷺ، أو بأن يكون واقعاً من ملائكة، قد علم من عاداتهم أنهم لا يفعلون ما هو استفساد. فإذا كان كل ذلك منتفياً^(١٠) فيما ذكرناه، فيجب إذا جوزه ألا يصح أن يستدل به على النبوة.

(١) في الأصل: تقدمه، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: و لا. (٣) المغني ١٦/١٧٩.

(٤) في الأصل: يكون، و ما أثبتناه من المغني.

(٥) في الأصل: أن يكون أيضاً. (٦) إليه: ليست في المغني.

(٧) من المغني. (٨) في الأصل: أن، و ما أثبتناه من المغني.

(٩) من المغني. (١٠) في المغني: متيقناً.

ثم قال ^(١): قيل له: لا يخلو من يسأل عن هذه المسألة من أن يكون مسلماً لنا أنه مُعْجَزٌ ناقضٌ للعادة، فإن ^(٢) سلّم ذلك فلا وجه لهذا الطعن ^(٣) للطعن. ثم قال: فإن قال: إني أسلم أنه مُعْجَزٌ لنبّي ما، ولست أسلم أنه ممّا يصحُّ أن يستدلّ به على نبوة محمد ﷺ، فلا فرق بين أن لا يثبت لكم ذلك - مع ثبوت كونه مُعْجَزاً، أو مع بطلان كونه مُعْجَزاً - في أن غرضكم لا يتم. قيل له: إذا صحّ أنه مُعْجَزٌ فلا بدّ أن يكون ظاهراً على رسولٍ، فلا بدّ من أن يكون تعالى كما لا يجوز أن يُظهِره على كذابٍ، فكذا لا يجوز أن يُمكن منه من يكذب في ادّعاء النبوة، لأنّ الاستفساد في الوجهين قائم، لأنّ ما لأجله لا يُظهِره على كذاب هو أنه لا يتميّز من الرسول الصادق في ظهور ذلك عليه، ولا بدّ من أن (يكون تعالى يُميّز) ^(٤) بينهما. فكذا إذا أمكن منه المتنبّي ^(٥)، فقد حصل مثل هذه الصفة، فيجب أن يقع من وجهه تعالى المنع منه ^(٦)؛ لأنّ الدلالة قد دلّت على أنه تعالى كما ^(٧) لا يفعل الاستفساد، فكذا يمنع منه في التكلّيف، وأحد الأمرين كالآخر في هذا الباب.

ثم سأل نفسه عن الشبهة التي يدخلها المكلف على نفسه وعلى غيره في الأدلة، وأنه إذا لم يجب على الله تعالى المنع منها، وإن لم يجز أن يفعلها فالأجّاز مثله في باب المُعْجَز؟ ^(٨)

(١) المغني ١٦/ ١٨٠. (٢) في الأصل: وإن، وما أثبتناه من المغني.

(٣) من المغني، وفي الأصل: للطعن. (٤) هكذا الأصل، وفي المغني: يميّز تعالى.

(٥) ليست في المغني. (٦) ليست في المغني.

(٧) زيادة في الأصل.

(٨) قال القاضي عبد الجبار في المغني ١٦/ ١٨٠: «وإن قال: أليس لم يمنع تعالى المكلف من أن يدخل الشبهة على نفسه وعلى غيره في باب الأدلة، وإن كان تعالى لا يجوز أن

و أجاب عن ذلك : بأنه تعالى قد مَكَّنَّ مِنْ إِزَالَةِ الشُّبْهِ (١) ، بما نَصَبَ مِنَ الأدْلَةِ ،
و لو مَكَّنَ فِي الْمُعْجِزِ مِمَّا سُئِلَ عَنْهُ ، لَمْ يَكُنْ لِلْمُكَلِّفِ طَرِيقٌ إِلَى غَيْرِ تَمْيِيزِ الْمُعْجِزِ
مِمَّا لَيْسَ بِمُعْجِزٍ ، وَ الْحُجَّةِ مِنَ الشُّبْهِةِ .

الكلام عليه

يَقَالُ لَهُ : نَحْنُ نُسَلِّمُ لَكَ أَنَّ الْقُرْآنَ نَفْسَهُ يَصِحُّ كَوْنُهُ مُعْجِزاً وَ دَالاً عَلَى صِدْقِ مَنْ
ظَهَرَ عَلَيْهِ ، لَكِنْ إِنَّمَا نَعْلَمُ ذَلِكَ فِيهِ مَتَى عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَصَّ بِهِ مَدْعَى
النُّبُوَّةِ . وَ سَنُبَيِّنُ فِيمَا يَأْتِي مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الطَّرِيقُ إِلَى الْعِلْمِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ .
فَأَمَّا التَّسْوِيَةُ بَيْنَ إِظْهَارِ الْمُعْجِزِ عَلَى الْكَذَّابِ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ دَلَالَةُ التَّصْدِيقِ
وَ قَائِماً مَقَامَهُ ؛ فَإِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُصَدَّقَ الْكَذَّابُ قَوْلًا - لِأَنَّ تَصْدِيقَهُ قَبِيحٌ - لَمْ يَجُزْ أَنْ
يَفْعَلَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ وَ يَقُومَ مَقَامَهُ ، وَ لَيْسَ فِي تَمْكِينِ الْكَذَّابِ مِنْهُ دَلَالَةٌ عَلَى
تَصْدِيقِهِ .

عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ التَّمْكِينُ مِنَ الشَّيْءِ يَجْرِي مَجْرَى فِعْلِهِ ،
وَ يَجِبُ عَلَى مَنْ اعْتَمَدَهُ أَنْ يَمْنَعَ مِنْ تَمْكِينِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ وَ سَائِرِ
ضُرُوبِ الشُّبْهَاتِ ، كَمَا يَمْنَعُ مَنْ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ . وَ إِلَّا فَإِنْ جَازَ أَنْ يُمَكَّنَ مِنَ الْقَبِيحِ
وَ الشُّبْهَاتِ وَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَفْعَلَهُمَا ، جَازَ أَيْضاً أَنْ يُمَكَّنَ الْكَذَّابُ مِنْ تَنَاوُلِ الْمُعْجِزِ
وَ ادِّعَاءِ النُّبُوَّةِ بِهِ .

→ يفعلها؟ فهلا جاز القول بأنه تعالى لا يظهر ذلك على المتنبي، و يمكن المتنبي منه بأن
يقتل الرسول الذي ظهر عليه، و يدعيه معجزة لنفسه، أو يلقيه إلى من يدعيه معجزة
لنفسه؟ .

(١) في الأصل: الشبهة، و الأنسب ما أثبتناه من المغني.

وإن لم يَجُزْ أَنْ يَظْهَرُ عَنْهُ كَذَابٌ، هُوَ أَنَّهُ لَا يَتَمَيَّزُ مِنَ الرَّسُولِ الصَّادِقِ خَطَاءً،
لأنَّ العِلَّةَ لو كانت ما ذَكَرْنَاهُ لَكَانَ لِمَنْ خَالَفَ فِي أَصْلِ التَّبَوَّاتِ أَنْ يَقُولَ: وَأَيُّ شَيْءٍ
فِي ارْتِفَاعِ تَمْيِيزِ الصَّادِقِ مِنَ الكَذَابِ مِنْ طَرِيقِ الدَّلَالَةِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَذَلِكَ وَجْهٌ فِي
العُقُولِ، وَلَا عَلَيْهِ دَلَالَةٌ؟!

فَدَلُّوا أَوَّلًا عَلَى أَنَّ الْمُعْجَزَ دَالٌّ عَلَى الصِّدْقِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، لِيَصِحَّ أَنْ
يَمْنَعُوا مِنْ ظَهْوَرِهِ غَيْرَ دَالٍّ عَلَيْهِ، وَيَقُولُوا: إِنَّهُ يَقْضِي التَّبَاسَ الصَّادِقِ بِالكَاذِبِ.
وَالرَّجُوعُ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمَنْعِ مِنْ ظُهُورِ الْمُعْجَزِ عَلَى الكَذَابِ هُوَ الصَّحِيحُ.

عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ لَوْ كَانَ صَحِيحاً نَصّاً وَاقِعاً فِي الْمَنْعِ مِنْ إِظْهَارِ الْمُعْجَزِ عَلَى
مَنْ لَيْسَ بِصَادِقٍ مَوْقِعَهُ، لَمْ يَكُنْ مَا بَنَاهُ عَلَيْهِ صَحِيحاً؛ لِأَنَّهُ ظَنٌّ أَنَّ الْمُعْجَزَ إِذَا مَكَّنَ
اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ الْمُتَّبِعِي، فَقَدْ ارْتَفَعَ طَرِيقُ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّادِقِ وَالكَاذِبِ - كَمَا يَكُونُ
مَرْتَفِعاً لَوْ أَظْهَرَهُ عَلَى يَدِهِ - لَيْسَ لَأَمْرِ كَمَا ظَنَّهُ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى تَمْيِيزِ الصَّادِقِ مِنَ
الكَاذِبِ بَاقٍ مَعَ تَجْوِيزِ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ بَأَنْ يَظْهَرَ عَلَى يَدِ الْمُدَّعِي مَا يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَصَّهُ بِهِ، وَأَيَّدَهُ بِإِظْهَارِهِ عَلَيْهِ.

وَلَيْسَ هَذَا اسْتِفْسَاداً كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ مَكَّنَنَا مِنْ أَلَّا نَنْفَسِدَ بِمَا يَجْرِي
هَذَا الْمَجْرَى، وَدَلَّنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنَّا تَصْدِيقُ مَنْ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ تَعَالَى هُوَ
الْمُصَدِّقُ لَهُ.

وَأَيُّ اسْتِفْسَادٍ يَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؟ وَإِنَّمَا الْمُسْتَفْسِدُ لَنَا مَنْ أَظْهَرَ مَا لَمْ يَخْصُهُ
اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَادَّعَى مِنَ الْإِخْتِصَاصِ مَا لَيْسَ بِصَادِقٍ فِيهِ.

فَأَمَّا الْمَنْعُ مِنَ الْاسْتِفْسَادِ فَلَا يَجِبُ بِأَكْثَرِ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ اللَّذَيْنِ لَا يُنَافِيَانِ
التَّكْلِيفَ، فَمَنْ ادَّعَى فِيهَا زَائِداً عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَأَوْجَبَهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فَقَدْ أَوْجَبَ
عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا لَا وَجْهَ لَوْجُوبِهِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يُمَكَّنَ مِنَ الْإِسْتِفْسَادِ وَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ الْمَنَعُ الَّذِي يَسْرَتُّعُ مَعَهُ،
وَبَيْنَ أَنْ يَفْعَلَهُ هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يُمَكَّنَ مِنَ الْقَبِيحِ وَلَا يَمْنَعُ^(١) مِنْهُ، وَبَيْنَ أَنْ يَتَوَلَّى
فِعْلَهُ^(٢).
ثُمَّ يُقَالُ لَهُ^(٣): خَبَرْنَا أَلَيْسَ قَدْ ضَلَّ بِمَا ظَهَرَ مِنْ مَانِي^(٤)، وَزَادَتْ^(٥).

(١) فِي الْأَصْلِ: مَنَعٌ.

(٢) أورد الشريف المرتضى رحمته الله هذه الشبهة في كتابه الذخيرة / ٣٨٦، بقوله: «إنَّ المنع من الشبهات وفعل القبائح في دار التكليف غير واجب، وليس يجب إذا كان تعالى لا يستفسد أن يمنع من الاستفساد، كما لا يجب إذا لم يفعل القبيح أن يمنع منه في دار التكليف».

(٣) قال المصنّف رحمته الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٦-٣٨٧: «أليس قد ضلَّ بزرادشت ومانى والحلاج، ومن جرى مجراهم من المنخرقين والملتمسين جماعة، وفسدت بهم أديانهم، فألا مَنَعَهُمُ الله تعالى من هذا الاستفساد، إنَّ كان المنع منه واجباً؟».

(٤) دجَّالٌ ظهر في القرن الثالث الميلادي، كان أول أمره مجوسياً ثم انقلب على المجوسية، وبدأ ينشر فضائح كهنتها وأخبارها، ثم أعلن نبوته سنة ٢٤٢ م، وكان له كتاب سَمَّاهُ «ارژنگ»، يحتوي على مجموعة من الرسوم والصور الجميلة، فبهر بها أعين الناس. انتشر مذهب المانوية انتشاراً واسعاً في بلاد فارس وأنحاء من آسيا وأوربا. يُقال إنَّ مذهبه متأثر إلى حدٍّ بعيد بالبودية والغنوصية والزرادشتية. حُكم على ماني بالموت في بلاده، وقاومت الزرادشتية والنصرانية مذهبه في بلاده وأنحاء من الأمبراطورية الرومانية، فقُضِيَ عليها.

(٥) هو نبيّ المجوس، ومؤسس الديانة الزرادشتية أو المجوسية حوالي القرن ٧ و ٦ ق.م. كتابه المقدس هو (الأقستا) أو (زند أقستا)، وعماد الديانة المجوسية مبنيٌّ على صراع الخير والشرِّ في العالم، ويحيط الغموض بجوانب كثيرة من شريعة المجوس، وقد أباد المسلمون حينما فتحوا بلاد فارس تراثهم وكتبهم المقدسة، ويصنّف الإسلام المجوسية في عداد أهل الكتاب من أهل التوحيد.

وَالْحَلَّاجُ^(١)، وَمَنْ أَشَبَّهَهُمْ مِنْ ذَوِي الْمَخَارِقِ وَالنَّوَامِيسِ^(٢) خَلَقَ كَثِيرٌ، وَاعْتَقَدُوا نُبُوتَهُمْ وَصِدْقَهُمْ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي إِبْلِيسَ وَمَنْ هَلَكَ بِغَوَايَتِهِ، وَضَلَّ بَوَسَاوِسِهِ؟! فَلَا بَدَّ مِنْ: نَعَمْ.

فَيُقَالُ لَهُ: أَوْ لَيْسَ الْقَدِيمُ تَعَالَى قَادِرًا عَلَى مَنَعَ جَمِيعِ هَؤُلَاءِ مِنْ تِلْكَ الْأَفْعَالِ الْمُضِلَّةِ وَالْحِيلُولَةِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهَا؟! فَلَا بَدَّ مِنَ الْاعْتِرَافِ بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ لَا يَعْجِزُهُ شَيْءٌ.

فَيُقَالُ لَهُ: فَأَلَّا مَنَعَهُمْ؟! وَهَلْ يَلْزَمُ إِذَا لَمْ يَمْنَعَهُمْ جَوَازُ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَ تِلْكَ الْأَفْعَالِ الْقَبِيحَةِ؟ ثُمَّ هَلْ يَكُونُ مُسْتَفْسِدًا لِلْمَكْلُفِينَ بِتَمَكِّيْنِهِمْ مِنْهَا؟ فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ يَمْنَعَهُمْ، وَلَا كَانَ مُسْتَفْسِدًا لَهُمْ مِنْ حَيْثُ كَانَ قَدْ مَكَّنَهُمْ مِنْ أَنْ لَا يَفْسُدُوا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَعْتَرِئُوا بِهِ بِمَا نَصَبَهُ مِنَ الْأَدَلَّةِ وَأَظْهَرَ مِنَ الْحَجَجِ؛ فَالضَّالُّ مِنْهُمْ إِنَّمَا دُهِِي مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَنْعَمَ النَّظَرُ فِي تِلْكَ الْأَفْعَالِ لَعَلِمَ أَنَّهَا مَخَارِيقٌ وَأَبَاطِيلُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَتَوَلَّهَا وَلَا أَرَادَ فِعْلَهَا، وَإِنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ مِنَ الْمُكْلَفِ أَنْ يُصَدِّقَ مَنْ عَلِمَ ظُهُورَ مَا لَهُ صِفَةُ الْمُعْجِزِ فِي التَّخْصِصِ عَلَيْهِ.

قِيلَ لَهُ: فَهَذَا جَوَابُكَ بَعِينُهُ عَمَّا أَلْزَمْتَهُ، فَتَأَمَّلْهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ مَكَّنَ الْمُكْلَفَ بِالْأَدَلَّةِ الْوَاضِحَةِ مِنْ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ مَا لَا يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَصَّهُ بِهِ، وَبَيْنَ مَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ، وَأَوْجَبَ عَلَيْهِ تَكْذِيبَ الْأَوَّلِ وَتَصَدِيقَ

(١) هو الحسين بن المنصور، قيل في حقه المتناقضات، إذ عدّه البعض من كبار المتعبّدين والزهاد، وذهب آخرون إلى أنّه من الملاحدة الزنادقة. ولد بفارس وتجوّل في بلدان عديدة، وظهر أمره سنة ٢٩٩ هـ واتّبعه جماعة من الناس، واختلفت الأقوال وتضاربت الآراء حوله و حول معتقداته. أُعدم ببغداد وأُحرقت جثته سنة ٣٠٩ هـ.

(٢) المراد بالنواميس هنا ما يُتَنَمَّسُ به من الاحتيال والكذب.

الثاني، فَمَتَى لَمْ يَنْصَحْ نَفْسَهُ، وَقَصَّرَ فِي النَّظَرِ، وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ كَانَ اللَّوْمُ عَلَيْهِ،
والله تعالى بَرِيءٌ مِنْ عَهْدِهِ.

فَإِنْ قَالَ: أَرَى كَلَامَكَ هَذَا مُخَالَفًا لِلْأَصُولِ الَّتِي قَرَّرَهَا الشُّيُوخُ فِي بَابِ
الاستفساد، لَأَنَّهُمْ^(١) أَوْجَبُوا مَنَعَ الْقَدِيمِ تَعَالَى مِنَ الْإِسْتِفْسَادِ، كَمَا أَوْجَبُوا أَنْ
لَا يَفْعَلَهُ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَلَمْ يَجْرِ عِنْدَهُمْ مَجْرَى غَيْرِهِ مِنْ ضُرُوبِ
الْقَبَائِحِ، بَلْ أَجَاوَزُوا فِيمَا لَمْ يَكُنْ اسْتِفْسَادًا مِنَ الْقَبِيحِ إِلَّا يَمْنَعُ تَعَالَى مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ
يَجُزْ أَنْ يَفْعَلَهُ فَكَيْفَ الْحَقُّمْتُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ بِالْآخِرِ؟

قِيلَ لَهُ: لَيْسَ الْإِسْتِفْسَادُ - أَوَّلًا - هُوَ: مَا وَقَعَ عِنْدَهُ الْقَبِيحُ وَالْفِسَادُ، لَكِنَّهُ مَا وَقَعَ
عِنْدَهُ الْفَسَادُ مِنَ الْمُكَلَّفِ، وَلَوْ لَآهَ لَاخْتَارَ الصَّلَاحُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ تَمَكِينًا مِنَ
الْأَمْرَيْنِ، بَلْ يَكُونُ الْمُكَلَّفُ مُتَمَكِّنًا مِنَ الصَّلَاحِ وَالْفَسَادِ مَعَ عَدَمِهِ، كَمَا هُوَ مُتَمَكِّنٌ
مِنْهُمَا مَعَ وُجُودِهِ. وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ بَيْنَنَا فِيهِ.

وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَبَا هَاشِمٍ^(٢) يُجِيزُ أَنْ يُقَوِّيَ اللَّهُ تَعَالَى شَهْوَةَ الْمُكَلَّفِ، فَيَصِيرُ
فِعْلُ الْوَاجِبِ وَالْامْتِنَاعُ مِنَ الْقَبِيحِ عَلَيْهِ شَأْفًا، وَيَسْتَحَقُّ مِنَ الثَّوَابِ عَلَيْهِمَا أَكْثَرُ مِمَّا
كَانَ يَسْتَحِقُّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي مَعْلُومِهِ تَعَالَى أَنَّ الْمُكَلَّفَ^(٣) عِنْدَ
زِيَادَةِ الشَّهْوَةِ وَقُوَّتِهَا يَفْعَلُ [الْمَعْصِيَةَ]^(٤) وَلَا يَخْتَارُ الطَّاعَةَ، وَأَنَّهُ لَوْ ضَعُفَتْ شَهْوَتُهُ

(١) قبلها زيادة في هامش الأصل بلا علامة التصحيح لا توافق السياق، هي: «لأنها كما
أوجبوا منع القديم تعالى من الاستفساد».

(٢) هو أبو هاشم عبدالسلام بن محمد بن عبد الوهاب الجُبَّائِي. ولد سنة ٢٧٧ هـ بجبّا من
أعمال خوزستان، وعاش ببغداد. يعدّ أبو هاشم من رؤوس المعتزلة وأئمتها ومنظريها،
وصاحب آراء ونظريات ومدرسة تتلمذ فيها جماعة من أعلام القرن الثالث والرابع،
منهم الصاحب بن عباد. أطلق على أصحابه وأتباع مدرسته اسم (البهشميّة)، توفي ببغداد
سنة ٣٢١ هـ. له تصانيف عديدة. (٣) في الأصل: الكذب، والمناسب ما أثبتناه.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

ولم يَزِدْ فيها، لا يَقَعُ مِنْهُ ^(١) المعصية، ويجعل هذا مِنْ بابِ التمكن، لا بابِ الاستفسادِ.

وَيَقُولُ فِي غَوَايَةِ إِبْلِيسَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيُجِيزُ أَنْ يَنْفَسِدَ عِنْدَهَا مَنْ لَوْلَاهَا لَمْ يَفْسُدْ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ عَلَى مَا قَدَرْنَاهُ فِي زِيَادَةِ الشَّهْوَةِ وَكَثْرَةِ مَا يَسْتَحِقُّهُ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الثَّوَابِ؛ وَإِنْ كَانَ أَبُو عَلِيٍّ ^(٢) يُخَالِفُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَيُلْحِقُ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ بِبَابِ الْإِسْتِفْسَادِ. وَعَلَى مَذْهَبِهِمَا جَمِيعاً يَصِحُّ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ كَلَامِنَا.

أَمَّا عَلَى مَذْهَبِ أَبِي هَاشِمٍ الَّذِي حَكَمَنَاهُ فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ فِي تَمَكُّنِ الْمُكَلَّفِ الْمُتَنَبِّئِ ^(٣) مِنْ تَتَاوُلِ الْقُرْآنِ وَادِّعَاءِ التَّوْبَةِ زِيَادَةً مَشَقَّةً عَلَى الْمُكَلَّفِينَ فِي النَّظَرِ وَتَمَيُّيزِ الصَّادِقِ مِنَ الْكَاذِبِ، يَسْتَحِقُّونَ لِأَجْلِهَا مِنَ الثَّوَابِ أَكْثَرَ مِمَّا كَانُوا يَسْتَحِقُّونَهُ مَعَ فَقْدِهَا، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَمْنَعَ تَعَالَى مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ بَابِ الْإِسْتِفْسَادِ عِنْدَهُ، دَاخِلٌ فِي بَابِ التَّمَكُّنِ وَالتَّعْرِيزِ لَزِيَادَةِ الثَّوَابِ.

وَيُلْحَقُ هَذَا الْوَجْهَ - عَلَى مَذْهَبِهِ بِتَقْوِيَةِ الشَّهْوَةِ - بِتَمَكُّنِ ^(٤) إِبْلِيسَ مِنَ الْغَوَايَةِ وَالْإِضْلَالِ، وَتَمَكُّنِ مَنْ ذَكَرْنَاهُ أَيْضاً مِنْ مَانِي وَزَرَادُشْتِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ مَخَارِقِهِمُ الْمُضِلَّةِ وَنَوَامِيسِهِمُ الْمُفْسِدَةِ.

وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ أَبِي عَلِيٍّ فَهُوَ أَيْضاً صَحِيحٌ مُسْتَمَرٌّ؛ لِأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ يَقُولُ: إِنَّمَا مَكَّنَ اللَّهُ تَعَالَى إِبْلِيسَ مِنَ الْغَوَايَةِ وَالدُّعَاءِ إِلَى الْفَسَادِ، وَلَمْ يَمْنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ

(١) فِي الْأَصْلِ: وَلَا يَقَعُ مِنْ.

(٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْجُبَّائِي - وَالِدُ أَبِي عَلِيٍّ الْجُبَّائِي - وَلَدَ سَنَةَ ٢٣٥ هـ بِجُبَّاءَ مِنْ أَعْمَالِ خَوْزِسْتَانَ، دَرَسَ عَلَى أَبِي يَعْقُوبَ الشَّحَّامِ الَّذِي كَانَ أَهَمَّ رِجَالِ الْمَعْتَزَلَةِ بِالْبَصْرَةِ، فَاصْبَحَ بَعْدَ مَوْتِ شَيْخِهِ رَئِيساً لِمَدْرَسَةِ الْمَعْتَزَلَةِ، وَظَلَّ هَكَذَا إِلَى حَيْثُ وَفَاتِهِ. وَمِنْ تَلَامِذَتِهِ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ. لَهُ تَصَانِيفٌ كَثِيرَةٌ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: الْمِينِي، وَالظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ ^(٤) فِي الْأَصْلِ: وَبِتَمَكُّنِ.

عَلِمَ تَعَالَى أَنَّ كُلَّ مَنْ انْفَسَدَ بِدُعَائِهِ وَإِضْلَالِهِ قَدْ كَانَ يَنْفَسِدُ لَوْلَاهُمَا. وَيَقُولُ: لَوْلَا هَذَا لَمَنَعَهُ مِنْ أَفْعَالِهِ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ مِنْهَا.

وَعَلَى هَذَا، غَيْرُ مُتَمَنِّعٍ أَنْ يَعْلَمَ تَعَالَى أَنَّ جَمِيعَ مَنْ يَضِلُّ وَيَفْسُدُ عِنْدَ تَمَكِينِ الْمُتَنَبِّيِّ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، قَدْ كَانَ لَوْلَا هَذَا التَّمَكِينُ يَضِلُّ أَيْضاً وَيَفْسُدُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ يَحْصُلُ مَعَ تَمَكِينِهِ مِنَ الْفَسَادِ وَالضَّلَالِ إِلَّا مَا كَانَ سَيَحْصُلُ لَوْلَاهُ.

فَيَصِيرُ جَوَابُ أَبِي عَلِيٍّ - عَنْ غَوَايَةِ إِبْلِيسَ، وَ عَنْ تَمَكِينِ مَنْ ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْكَذْبَةِ الْمُمَّخِرَةِ مِنْ أَفْعَالِهِمْ - هُوَ جَوَابُهَا بِعَيْنِهِ لِمَنْ أَوْجَبَ أَنْ يَمْنَعَ الْقَدِيمُ تَعَالَى مَا (١) أَجَزْنَاهُ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ الَّتِي سَلَكَنَاهَا - فِي إِبْطَالِ قَوْلِ مَنْ أَوْجَبَ عَلَى الْقَدِيمِ تَعَالَى الْمَنْعَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، لِمَا ظَنَّنَاهُ مِنَ الْإِسْتِفْسَادِ - تُبْطِلُ أَيْضاً قَوْلَ مَنْ أَوْجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى مَنَعَ الْمَلَائِكَةِ أَوْ الْجِنِّ مِنْ فِعْلِ مَا تَنَخَّرُقُ بِهِ عَادَتُنَا، عَلَى سَبِيلِ التَّصْدِيقِ لِلْكَذَّابِ، عَلَى مَا مَضَى مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ الْكِتَابِ الْمُتَقَدِّمِ.

وَتُبْطِلُ قَوْلَ مَنْ أَوْجَبَ مَنَعَهُ تَعَالَى مِنْ أَنْ يَنْقُلَ هَذَا الْكِتَابَ نَاقِلٌ إِلَى بَعْضِ الْبُلْدَانِ الْبُعِيدَةِ الَّتِي لَمْ يَتَّصِلْ بِأَهْلِهَا دَعْوَةُ نَبِيِّنَا ﷺ، وَلَمْ يَسْمَعُوا بِأَخْبَارِهِ، فَيَدَّعِي بِهِ هُنَاكَ النُّبُوَّةَ، عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِيمَا يَأْتِي مِنْ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّ مَرْجِعَ كُلِّ ذَلِكَ إِلَى التَّعَلُّقِ بِالْإِسْتِفْسَادِ الَّذِي قَدْ كَشَفْنَا مَا فِيهِ وَأَوْضَحْنَاهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ (٢):

«فَإِنْ قَالَ: وَمِنْ أَيْنَ أَنَّ ذَلِكَ لَوْ وَقَعَ كَانَ لَا يَتَمَيَّزُ مِنَ الْحُجَّةِ؟ بَلْ مَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً، إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَخْذُلْ إِلَّا عِنْدَ دَعْوَاهُ، فَمَتَى (٣) حَصَلَ لَهُ هَذَا الْعِلْمُ زَالَ التَّجَوُّيزُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَيَصِحُّ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: بِمَا، وَالظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. (٢) الْمَغْنِي ١٦/١٨١.

(٣) فِي الْأَصْلِ: فَمَنْ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَغْنِي.

و ليس كذلك إذا كانت الحال ما ذكرتم، لأنه مع تجويزه أن يكون قد أخذ من غيره، لا يحصل^(١) له العلم، فيعلم أنه لم يتكامل (له شروط دلالة)^(٢)، فينصل عنه من الحجة، كانفصال سائر الأدلة من الشبهة.

ثم قال: قيل له: قد بينا أن علم المكلف بأنه حدث عند ادعاء النبوة، (على خلاف العادة)^(٣)، يكفي في صحة الاستدلال.

وبينا أن العلم الذي سأل عنه، لو كان شرطاً لكان لا يتم الاستدلال بإحياء الموتى وإبراء الأكف والأبرص، إلا بعد أن يعلم أن حدوث ذلك لا يجوز أن يكون بالانتقال^(٤).

فإذا لم يجب ذلك، وصح الاستدلال بها لمن لم يخطر (ذلك له)^(٥) بالبال، فقد بطل كون هذا العلم شرطاً.

على أن هذا العلم لو كان شرطاً، لم يخل من أن يكون طريقه الاضطراب أو الاستدلال:

فإن كان طريقه^(٦) الاضطراب فيجب أن يكون له طريقة يعلم عندها، ولا طريق يُشار إليه يعلم عنده أن القرآن لم يظهر إلا على الرسول ﷺ عند ادعائه النبوة، وأنه لم يظهر على أحد من قبل.

وكذلك فلا يصح فيه الاستدلال؛ لأنه لا دليل يدل على أنه لم يظهر إلا عليه، كما يدل الفعل^(٧) على أنه من قبل قاعله؛ لأن ذلك إنما يصح فيه لما كان فعله حادثاً من قبله، فعلم أنه لم يحدث إلا منه بالدليل الذي تذكره في هذا الباب. والقرآن؛ فليس من فعله على الحد الذي يكون معجزاً، فكيف يمكن أن يستدل

(١) هكذا في المعني، وفي الأصل: يجعل. (٢) في المعني: شرط دلالة.

(٣) في المعني: على وجه ينفصل مما جرت العادة بمثله.

(٤) في المعني: زيادة؛ وأن يزيل هذه الشبهة.

(٥) في المعني: له ذلك. (٦) من المعني.

(٧) في المعني: الفصل.

به على أنه لم يَظْهَرْ على غيره، مع أنه لا بدَّ مِنَ الْقَوْلِ بأنَّه حَدَّثَ مِنْ قَبْلِ غَيْرِهِ؟
وإذا لم يَصِحَّ خُصُوصُ الْعِلْمِ مِنَ الْوَجْهِينِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ شَرْطاً، مع أن
كونه شَرْطاً يَبْطُلُ كَوْنُهُ مُعْجِزاً، وقد سَلَّمَ السَّائِلُ أَنَّهُ مُعْجِزٌ فِي الْأَصْلِ؟.

الكَلَامُ عَلَيْهِ

يُقَالُ لَهُ: قد بَيَّنَّا بَطْلَانَ مَا ظَنَنْتَهُ مِنَ التَّبَاسِ الْحُجَّةِ بِالشُّبْهَةِ، وَأَوْضَحْنَا كَيْفِيَّةَ
التَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا، مع تَجْوِيزِ مَا الزَّمَانُ أَنْ تُجَوِّزَهُ.

وقد مَضَى الْكَلَامُ أَيْضاً سَالِفاً فِي أَنَّ الَّذِي اخْتَرْتَهُ وَاقْتَصَرْتَ عَلَيْهِ مِنْ وُقُوعِ
الْفِعْلِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ غَيْرُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ، وَاسْتَقْصَيْنَاهُ؟

وكذلك الْكَلَامُ فِي دَلَالَةِ^(١) إِحْيَاءِ الْمَوْتَى وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ، وَمَيَّزْنَا
الْوَجْهَ الَّذِي تَكُونُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ عَلَيْهِ دَالَّةً عَلَى النُّبُوَّةِ، مع تَجْوِيزِ الْإِنْتِقَالِ عَلَى
الْحَيَاةِ، مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي لَا يَدُلُّ مَعَهُ لِأَجْلِ هَذَا التَّجْوِيزِ. وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ نُبَيِّنَ الطَّرِيقَ
إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَظْهَرْ عَلَى غَيْرِ مَنْ عَلِمْنَا^(٢) ظُهُورَهُ مِنْ جِهَتِهِ؛ لِأَنَّا قَدْ سَلَّمْنَا
لَكَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مُعْجِزاً عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَدَّعِيهِ، فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ نُبَيِّنَ مَا يُمَكِّنُ
أَنْ يُعْلَمَ بِهِ اخْتِصَاصُهُ بِمَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا بَطَلَ تَقْدِيرُ كَوْنِهِ مُعْجِزاً عَلَى كُلِّ وَجْهِ.

وَإِنْ كُنَّا لَا نَحْتَاجُ فِي نُصْرَةِ مَذْهَبِنَا إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا؛ لِرَجُوعِنَا فِي الدَّلَالَةِ
عَلَى النُّبُوَّةِ إِلَى مَا يُعْلَمُ حُدُوثُهُ فِي الْحَالِ، وَلَا يُمَكِّنُ فِيهِ التَّقْدِيمَ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْلَمَ الْقُرْآنُ وَأَمْثَالُهُ مِنَ الْكَلَامِ [عَلَى] مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُتَضَمِّناً مِنَ الْأَخْبَارِ لِمَا يُعْلَمُ مُطَابَقَتَهُ لِأَحْوَالِ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ،
وَقِصَصِهِ وَالْحَوَادِثِ فِي أَيَّامِهِ، فَيُعْلَمُ أَنَّهُ الْمُخْتَصُّ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: دَلَّةٌ، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: عَلِمْنَاهُ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

و قد شرَحنا هذا الوجه فيما تقدَّم من كتابنا^(١)، و أوضحناه، و ذكرنا من جملة ما في القرآن من الأخبار الدالة على اختصاص الرسول ﷺ به قطعةً وافرةً، و هذا طريق واضح لا يمكن دفعه.

و الوجه الآخر: أن يُعلم من جهة بعض الأنبياء من قد عَلِمنا نبوتَهُ بمُعْجَزٍ لا يمكن فيه النقل و الحكاية؛ لأنَّ الكتاب الذي ظَهَرَ لم يتقدَّم حَدُوثُهُ، فأنَّ أن يكون المختصُّ به غَيْرَ مَنْ ظَهَرَ عليه.

و ليس لأحد أن يقول: إنكم إذا عَلِمْتُم من جهة النبي الذي ذكرْتُموه أنَّ ذلك لم يتقدَّم حَدُوثُهُ فقد عَلِمْتُم نبوةَ مَنْ ظَهَرَ عليه، و صدَّقَ بقوله، جرى^(٢) أن يقول: هذا نبيٌّ صادقٌ فاتَّبِعُوهُ؛ و ذلك أن القَدْرَ الذي عَلِمناه بقول النبي هو أنَّ الكتاب لم يتقدَّم حَدُوثُهُ، و هذا غيرُ كافٍ في الدلالة على صدق مَنْ ظَهَرَ عليه. بل لا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ في أحوال الكتاب؛ فإذا عَلِمنا استيفاءهُ لشرائطِ المعْجَزِ، عَلِمنا صدقَهُ.

و ليس له أن يقول: أيُّ فائدةٍ في النَّظَرِ في الكتاب الذي يُظهِرُهُ، و أنتم إذا عَلِمْتُم من جهة النبي الآخر أنه لم يتقدَّم، أمكن أن تَعْلَمُوا نبوةَ هذا المدَّعي و صدقَهُ من جهته، و يصير النَّظَرُ في الكتاب لا معنى له! لأنَّه يمكن أن تكون الفائدةُ فيه من حيثُ عَلِمَ اللهُ تعالى أنَّ المكلَّفينَ بتصديق^(٣) مَنْ ظَهَرَ عليه الكتابُ مَنْ نَظَرُوا فيه و عَلِمُوا به صدقَهُ، كانوا أقربَ إلى اتِّباعِهِ و قبولِ ما دَعَاهُمْ إليه مِنْهُمْ لو عَلِمُوا نبوتَهُ من جهة نبيٍّ آخر، أو بِمُعْجَزٍ غيرِ الكتابِ على الحدِّ الذي يَقُولُهُ في إظهارِ مُعْجَزٍ دونَ مُعْجَزٍ، و على وجهٍ دونَ وجهٍ، في وقتٍ دونَ وقتٍ، و كما نقولُ (في العبادة ينقضُ)^(٤) الأفعال دون بعضٍ.

(١) راجع الصفحة ١٤٢ لغاية ١٥٣. (٢) في الأصل: و جرى.

(٣) في الأصل: لتصديق. (٤) كذا في الأصل، ولعلَّه: في العادة: بعض.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ بَعْدَ كَلَامٍ لَمْ نَحْتَجْ إِلَى ذِكْرِهِ (١):

«فَإِنْ قَالَ (٢): أَفَلَسْتُمْ قَدْ جَعَلْتُمْ هَذَا الْعِلْمَ شَرْطاً، مِنْ حَيْثُ قُلْتُمْ: إِنَّهُ تَعَالَى إِذَا لَمْ يُجَزْ أَنْ يُمَكِّنَ مِنَ الْإِسْتِفْسَادِ فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَظْهَرْ عَلَى غَيْرِهِ، فَقَدْ عُدْتُمْ إِلَى أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ شَرْطٌ فِي الْإِسْتِدْلَالِ؟

ثُمَّ قَالَ: قِيلَ لَهُ: إِنَّا لَا نَجْعَلُ ذَلِكَ شَرْطاً، لَكِنَّا نَجْعَلُهُ دَافِعاً لِلشُّبْهَةِ وَمُزِيلاً لَهَا إِذَا وَزَدَتْ عَلَى الْمُكَلِّفِ، كَمَا قُلْنَا إِنَّ إِحْيَاءَ الْمَوْتَى يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ [عَلَى النُّبُوَّةِ، وَلَمْ نَجْعَلْ شَرْطَ الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ] (٣) الْعِلْمَ بِإِسْتِحَالَةِ الْإِنْتِقَالِ عَلَى الْأَعْرَاضِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ (٤) خَطَرٍ بِيَالِهِ، وَصَارَتْ شُبْهَةً يُمْكِنُ إِزَالَةُ ذَلِكَ بِأَنْ يُعْلَمَ بِالْإِدْلِيلِ الظَّاهِرِ أَنَّ الْإِنْتِقَالَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَا قَدَّمْنَاهُ.

وَبَعْدُ، فَلَوْ جَعَلْنَا ذَلِكَ شَرْطاً لَكُنَّا قَدْ جَعَلْنَا الشَّرْطَ مَا يَصِحُّ وَجُودُهُ لِلْمُكَلِّفِ عِنْدَ النَّظَرِ فِي النُّبَوَاتِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى حَكِيمٌ، وَأَنَّهُ يُرْسِلُ الرَّسُولَ لِلْمَصَالِحِ، وَأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ النَّبِيِّ وَالْمُتَنَبِّئِ، وَيَمْنَعُ مِمَّا يُوْدِّي إِلَى أَنْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، فَيُعْلَمُ عِنْدَ ذَلِكَ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَظْهَرُ عَلَى مَنْ أَخَذَهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَجَعَلَهُ دَلَالَةً لِنُبُوَّتِهِ، مَعَ كَوْنِهِ كَذَاباً.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا جَعَلْتَهُ شَرْطاً؛ لِأَنَّكَ أَحَلَّتْ عَلَى عِلْمٍ لَا طَرِيقَ لَكَ إِلَى ثُبُوتِهِ مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي ادَّعَيْتَهُ [فَسَلِّمْ مَا قُلْنَا، وَبَطِّلْ مَا ادَّعَيْتَهُ] (٥).

عَلَى أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِنْ لَمْ نَقُلْ: إِنَّ ظُهُورَ الْقُرْآنِ عَلَى مَنْ هَذَا حَالُهُ يُوجِبُ الْإِيبَاسَ النَّبِيِّ بِالْمُتَنَبِّئِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ [كَمَا] (٦) يَجِبُ أَنْ يَمْنَعَ مِنْ إِظْهَارِهِ تَعَالَى الْمُعْجَزَاتِ عَلَى الصَّالِحِينَ، لِمَا فِيهِ مِنَ التَّفْسُدَةِ - عَلَى مَا يَبَيِّنُهُ مِنْ قَبْلُ - فَيَجِبُ أَنْ نَمْنَعَ مِنْ أَنْ يُمَكِّنَ أَحَدًا مِنْ ادِّعَاءِ مُعْجَزَةٍ لِنَفْسِهِ، عَلَى

(١) لاحظ كلام القاضي عبد الجبار واستدلالة في المغني ١٦/١٨٣.

(٢) المغني ١٦/١٨٤-١٨٥. (٣) من المغني.

(٤) في المغني: متى. (٥) من المغني.

(٦) من المغني.

وجهه يَلْتَبِسُ^(١) حاله بحالٍ مَنْ يَظْهَرُ نَفْسُ الْمُعْجِزِ عليه؛ لأنّ هذا أَدْخَلَ فِي
الْمُفْسَدَةِ وَالتَّنْفِيرِ».

الكَلَامُ عَلَيْهِ

يَقَالُ لَهُ: قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ النَّاطِرَ فِي دَلَالَةِ مَا يَجْرِي مَجْرَى الْكَلَامِ - الَّذِي
يَتَأَتَّى فِيهِ النُّقْلُ وَالحِكَايَةُ - عَلَى التَّبَوُّةِ، لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ آمِنًا مِنْ ظُهُورِ ذَلِكَ عَلَى
غَيْرِ مَنْ أَتَى بِهِ، وَأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الاستدلالِ؛ لِأَنَّهُ مَتَى
لَمْ يَحْصُلِ الثَّقَةُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَصَّهُ بِهِ جَوْرٌ^(٢) النَّاطِرُ أَنْ يَكُونَ اخْتِصَاصُهُ
عَلَى جِهَةِ الاستفْسَادِ مِنْ فَاعِلٍ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ، وَأَجْرَيْنَا ذَلِكَ مَجْرَى الْعِلْمِ
بِأَنَّ الْفِعْلَ الظَّاهِرَ عَلَى مُدَّعِي التَّبَوُّةِ خَارِجٌ عَنْ مَقْدُورِ الْبَشَرِ وَمَجْرَى الْعِلْمِ بِأَنَّ
الْقَدِيمَ تَعَالَى غَنِيٌّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَارَ فِعْلَ الْقَبِيحِ، فِي أَنَّهُمَا يُشْرِطَانِ فِي صِحَّةِ
الاستدلالِ بِمَا يَظْهَرُ عَلَى النُّبُوَّةِ، لَا دَافِعَانِ لِلشُّبْهَةِ عِنْدَ خُطُورِهِمَا بِالْبَالِ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ دَفَعَ فِي الْعِلْمِ الْأَوَّلِ - الَّذِي ذَكَرْنَا^(٣) كَوْنَهُ شَرْطًا - وَأَنْزَلَهُ
مَنْزِلَةً مَا يَدْفَعُ الشُّبْهَةَ عِنْدَ وُجُودِهَا - وَإِنْ كَانَ فَقْدُهُ غَيْرَ مُخْلٍ بِصِحَّةِ الاستدلالِ -
وَبَيْنَ مَنْ قَالَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي الْعِلْمَيْنِ^(٤) الْآخَرَيْنِ.

وَقَدْ^(٥) مَضَى الْكَلَامُ أَيْضًا فِي أَنَّ مَنْ جَوَّرَ عَلَى الْحَيَاةِ الْإِنْتِقَالَ بِفَاعِلٍ غَيْرِ اللَّهِ
تَعَالَى لَمْ يَصِحَّ اسْتِدْلَالُهُ بِهَا عَلَى النُّبُوَّةِ، كَمَا لَا يَصِحُّ اسْتِدْلَالُهُ لَوْ كَانَ مُجَوِّرًا
حُدُوثَهَا بِغَيْرِهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ فَلَا مَعْنَى لِتَكَرَّارِهِ - بِتَكَرَّارِ صَاحِبِ الْكِتَابِ - التَّعَلُّقُ بِهِ مَرَّةً

(١) مِنَ الْمَغْنِيِّ، وَفِي الْأَصْلِ: تَلْبِيسٌ، وَسَيَرِدُ فِي آخِرِ الْمُبْحَثِ «يَلْتَبِسُ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: وَجَوْرٌ، وَالظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ (٣) فِي الْأَصْلِ: ذَكَرْنَاهُ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: الْعَالَمَيْنِ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: فَقَدْ.

بعد أخرى، فَقَدْ ذَكَرْنَا مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ طَرِيقاً إِلَى الْعِلْمِ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ شَرْطٌ، وَ أَنَّهُ
مِمَّا يُمَكِّنُ الْمُكَلِّفَ إدْرَاكَهُ وَإِصَابَتَهُ، فَسَقَطَ قَوْلُهُ: «إِنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ لَوْ كَانَ شَرْطاً
لَأَمَكَّنَ الْعِلْمَ بِهِ وَ أَنَّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لَا طَرِيقَ إِلَيْهِ».

فَأَمَّا مَنَعُهُ مِمَّا أَلْزَمْنَاهُ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّنْفِيرِ وَ الْمَفْسَدَةِ - قِيَاساً عَلَى الْمَنَعِ مِنْ ظُهُورِ
الْمُعْجَزَاتِ عَلَى الصَّالِحِينَ وَ مَنْ لَيْسَ بِنَبِيٍِّّ - فَقَدْ بَيَّنَّا فِيهَا أَمْلَيْنَاهُ مِنْ كِتَابِنَا «الشَّافِي
فِي الْإِمَامَةِ»^(١) جَوَّازَ ظُهُورِ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى أَيْدِي الْأَتَمَّةِ وَ الصَّالِحِينَ، وَ دَلَّلْنَا عَلَى
أَنَّهُ لَا تَنْفِيرَ فِي ذَلِكَ وَ لَا فُسَادَ.

عَلَى أَنَّا لَا نَمْنَعُ مِمَّا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ كَلَامِ الْكِتَابِ، لِأَنَّهُ قَالَ: «فَيَجِبُ أَنْ يَمْنَعَ مِنْ
أَنْ يُمَكِّنَ أَحَدًا مِنْ ادِّعَاءِ مُعْجِزَةٍ لِنَفْسِهِ، عَلَى وَجْهِ يَلْتَبَسُ بِهَا حَالُهُ بِحَالٍ مَنْ يَظْهَرُ
نَفْسُ الْمُعْجِزِ عَلَيْهِ».

وَ نَحْنُ نَمْنَعُ مِمَّا ذَكَرَهُ مَنْ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنَ الْإِلْتِبَاسِ^(٢)؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ
الْإِلْتِبَاسِ مَا لَا يُمَكِّنُ مَعَهُ إِصَابَةُ الْحَقِّ، وَ لَا الْقَطْعُ عَلَى الصَّوَابِ.

وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الَّذِي جَوَّزْنَاهُ لَا يَقْتَضِي التَّبَاسُ الْمُعْجِزَ بِمَا لَيْسَ بِمُعْجِزٍ، وَ لَا يَرْفَعُ
طَرِيقَ التَّمْيِيزِ بَيْنَنَا. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِلَفْظَةِ «الْإِلْتِبَاسِ» قُوَّةَ الشُّبْهَةِ وَ شِدَّةَ الْمَشَقَّةِ
عَلَى الْمُكَلِّفِ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْ^(٣) إِصَابَةِ الْحَقِّ، وَ هَذَا إِنْ أَرَادَهُ، يَسْقُطُ بِجَمِيعٍ مَا تَقَدَّمَ؛
لِأَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْمَنَعُ مِنَ الشُّبْهَاتِ.

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ^(٤) فِي جُمْلَةٍ فَصَلِّ يَتَضَمَّنُ: «بَيَانُ صِحَّةِ التَّحَدِّيِ
بِالْكَلَامِ الْفَصِيحِ»، بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّ أَنَّ امْتِنَاعَ الْمُعَارَضَةِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
فَعَلَ فِيهِمْ مَنَعاً عَنِ الْكَلَامِ:

(١) الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ ١/١٩٦. (٢) فِي الْأَصْلِ: التَّبَاسُ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: بَلْ، وَ الظَّاهِرُ مَا أُثْبِتْنَاهُ. (٤) الْمَغْنِي ١٦/٢١٤.

«فإن قال^(١): امتنع عليهم ذلك بأن أعدّمهم الله تعالى العلوم التي معها يمكن الكلام الفصيح، فصار ذلك مُمتنعاً عليهم؛ لفقد العلم لا للوجوه التي ذكرتموها. ثم قال: قيل له: ليس يخلو فيما ادّعيته^(٢) من وجهين: إما أن تقول: قد كان ذلك القدر من العلم حاصلًا من قبل معتادًا، فمُنِعُوا منه [عند]^(٣) ظهور القرآن.

أو تقول^(٤): إن المنع من ذلك مستمرٌّ غير متجدّد، وإنهم لم يختصوا^(٥)، ولا من تقدّمهم بهذا القدر من العلم.

فإن أردت [الوجه]^(٦) الأوّل فقد كان يجب أن يكون قدر القرآن في الفصاحة قدر ما جرّث به العادة من قبل، وإنما منِعُوا من مثله في المستقبل.

ولو كان كذلك لم يكن المعجز هو القرآن؛ لكونه مُساوياً لكلامهم، ولتسكّنهم من قبل من فعل مثله في قدر الفصاحة. وإنما يكون^(٧) المعجز ما حدّث فيهم^(٨) من المنع، فكان التحدّي يجب أن يقع بذلك المنع لا بالقرآن، حتّى لو لم ينزل الله تعالى عليه^(٩) القرآن ولم يظهره^(١٠) أصلاً، وجعل دليل نبوته امتناع الكلام عليهم على الوجه الذي اعتادوه لكان وجه الإعجاز لا يختلف، وهذا ممّا يعلم^(١١) بطلانه باضطرار؛ لأنّه عليه السلام تحدّى بالقرآن، وجعله العمدة في هذا الباب.

على أن ذلك لو صحّ لم يقدّح في صحّة نبوته؛ لأنّه كان يكون بمنزلة أن يقول ﷺ: دلالة نبوتي أنّي أريد المشي في جهة، فيتأتّى لي العادة، وتريدون

(١) المغني ١٦/٢١٨. (٢) في المغني: لست تخلو فيما ادّعيت.

(٣) من المغني. (٤) في الأصل: يقول.

(٥) في المغني: لم يختصوا. (٦) من المغني.

(٧) في المغني: كان يكون. (٨) في المغني: منهم.

(٩) ليس في المغني. (١٠) في المغني: يظهر.

(١١) في المغني: نعم.

المشي فَيَتَعَذَّرُ عَلَيْكُمْ. فإذا وَجَدُوا^(١) الأمر كذلك دَلَّ على بُيُوتِهِ، لكونِ هذا المنع على هذا الوجه ناقصاً للعادة».

الكلامُ عليه

يُقالُ له: أمَّا صورةُ مذهبنا في الصِّرفَةِ فقد ذَكَرناها في صدرِ هذا الكتاب وشرَحناها، وبيَّنا أنَّ الله تعالى إِنَّمَا يَصْرِفُ عَنِ الْمُعَارَضَةِ بَأَنْ يُفْقِدَ مَنْ رَامَ تَعَاطِيَهَا في الحالِ العِلْمَ بالفَصَاحَةِ، ولا يُمكنُ معه المُعَارَضَةُ، وإنْ كانَ متى لم يَقْصِدْها لم يَقْصِدْ هذه العُلُومَ.

وذلكنا على أنَّ العُلُومَ الَّتِي يُمكنُ معها مُعَارَضَةُ الْقُرْآنِ - بما يُقارِبُهُ في الفَصَاحَةِ ويُخْرِجُهُ عن أَنْ يَكُونَ خَارِقاً لعادةِ الْعَرَبِ بالفَصَاحَةِ^(٢) - قد كانت موجودةً في الْقَوْمِ، ومُعْتادةً لَهُمْ.

فأما إطلاقُ الْقَوْلِ على الْقُرْآنِ بَأَنَّهُ مُعْجَزٌ وليس بمُعْجَزٍ، فقد مَضَى أيضاً ما فيه مشروحاً، وأَوْضَحْنَا ما يَتَعَلَّقُ في هذا البابِ بالمَعْنَى وما يَرْجِعُ إلى العبارةِ، وأنَّ الشَّنَاعَةَ المَقْصُودَةَ لا تَلْزَمُ، وَتَتَوَجَّهُ على مَنْ قالَ: «إِنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ»، يعني أَنَّ الْبَشَرَ يَتِمَكَّنُونَ مِنْ مُساوَاتِهِ أو مُقَارَبَتِهِ، وَأَنَّهُ لا حائِلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ذَلِكَ. أو بمعنى أَنَّهُ لا حَظَّ لَهُ في الدَّلَالَةِ على بُيُوتِ النَّبِيِّ ﷺ.

فأما مَنْ نَفَى عنه ما ذَكَرناه، وقالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ بِنَفْسِهِ ولا خَارِقٍ للعادةِ بِفَصَاحَتِهِ، لَكِنَّهُ يَدُلُّ على ما هو الْمُعْجَزُ في الحَقِيقَةِ، وَيُسْنَدُ إلى الْأَمْرِ الْخَارِقِ للعادةِ، فلا شَّنَاعَةَ عَلَيْهِ.

وليسَ يَجِبُ إذا كانَ المنعُ عَنِ المُعَارَضَةِ هو الْعِلْمُ على الحَقِيقَةِ، أَلَّا يَفْعَ التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ، كما ظَنَّ صاحِبُ الكتابِ؛ لَأَنَّهُ لولا التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ وَقُصُورُ

(٢) في الأصل: بفصاحة، و المناسب ما أثبتناه.

(١) في المعنى: وجد.

العَرَبِ عن مُعَارَضَتِهِ لَمَا عَلِمْنَا ذَلِكَ الْمَنعَ، وَ لَا كَانَ لَنَا إِلَيْهِ طَرِيقٌ. فَكَأَنَّهُ ﷺ قَالَ
لِلْعَرَبِ: هَاتُوا مِثْلَ هَذَا الْقُرْآنِ، فَإِذَا تَعَذَّرَ عَلَيْكُمْ - مَعَ أَنَّ فَصَاحَتَهُ مُمَكِّنَةٌ لَكُمْ
وَمُعْتَادَةٌ مِنْكُمْ - فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ صَرَّفَكُمْ عَنْ مُعَارَضَتِي، وَ مَنَعَكُمْ مِنْهَا،
تَصَدِيقًا لِي وَ دَلَالَةً عَلَى نُبُوتِي.

فَكَانَ الْأَمْرُ فِي الْمَنعِ الَّذِي ذَكَرَهُ لَا يَتَكَشَّفُ إِلَّا بِالتَّحَدِّيِّ بِالْقُرْآنِ، فَكَيْفَ تَظُنُّ
أَنَّ التَّحَدِّيَّ بِهِ مُسْتَعْنَى عَنْهُ، إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ؟ أَوْ لَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
لَوْ كَانَ يُمَكِّنُ الرَّسُولَ ﷺ مِنْ فِعْلِ الْقُرْآنِ بِأَنْ فَعَلَ لَهُ عُلُومًا خَارِقَةً لِلْعَادَةِ عَلَى
مَذْهِبِهِ لَكَانَ الْمُعْجِزُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ تِلْكَ الْعُلُومُ لَا نَفْسَ الْقُرْآنِ، وَ مَعَ ذَلِكَ فَالتَّحَدِّيُّ
بِالْقُرْآنِ لَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ بِهِ يَتَكَشَّفُ حَالُ تِلْكَ الْعُلُومِ، وَ مِنْ جِهَتِهِ يُتَطَرَّقُ إِلَى إِبْتِنَائِهَا.
وَ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِذَا كَانَتْ تِلْكَ الْعُلُومُ هِيَ الْعَلَمُ الْمُعْجِزَ الدَّالَّ عَلَى
التَّصَدِيقِ فَلَا مَعْنَى لِلتَّحَدِّيِّ بِالْقُرْآنِ، بَلْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقَعَ التَّحَدِّيُّ بِالْعُلُومِ
الْمَخْصُوصَةِ!

وَ هَكَذَا الْقَوْلُ: لَوْ كَانَ تَعَالَى قَدْ مَكَّنَ رَسُولَهُ ﷺ مِنْ قُدْرٍ لَمْ تَجْرِ بِمِثْلِهَا
الْعَادَةُ، يَتَأْتَى بِهَا مِنْ ضُرُوبِ الْجُمْلِ مَا لَا يَتَّسِعُ لَهُ الْبَشَرُ؛ لِأَنَّ الْمُعْجِزَ فِي هَذِهِ الْحَالِ
هُوَ الْقُدْرُ وَ التَّحَدِّيُّ بِالْفِعْلِ الْوَاقِعِ عَنْهَا، وَ إِظْهَارُهُ، وَ الْمُطَالَبَةُ بِمِثْلِهِ، مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ.
وَ لَا شَكَّ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ لَمْ يُنَزِّلِ الْقُرْآنَ أَصْلًا، وَ جَعَلَ دَلِيلَ نُبُوتِهِ امْتِنَاعَ
الْكَلَامِ عَلَى الْقَوْمِ، لَكَانَ دَالًّا وَ مُعْجِزًا عَلَى مَا ذَكَرَ. إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ - إِذَا لَمْ يَفْعَلْ
ذَلِكَ، وَ جَعَلَ دَلِيلَ نُبُوتِهِ امْتِنَاعَ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ عَلَيْهِمْ - أَلَّا يَقَعَ التَّحَدِّيُّ بِالْقُرْآنِ،
وَ الْمُطَالَبَةُ بِالْإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ!

وَ كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِذَا صَحَّ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْقُرْآنِ غَيْرُهُ، وَ صَحَّ^(١) وَقُوعُ الْمَنعِ مِنْهُ

(١) في الأصل: وَ صَحَّتْ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

على وجه الإعجاز. وجب أن لا يكون في ظهوره فائدة، ولا في التحدي بالمنع من معارضة.

وهذا مما لا يخفى بطلانه على أحد؛ لأنه لا شيء من الأفعال يقع المنع منه على وجه الإعجاز إلا ولو قام مقامه غيره لم يختلف وجه الدلالة، ولا يقتضي ذلك ألا يكون فيما وقع المنع منه من الأفعال فائدة.

على أن من ذهب في إعجاز القرآن إلى الفصاحة، يلزمه إذا كان الله تعالى قادراً على أن ينزل مكان هذا القرآن غيره مما يماثل في الفصاحة أو يزيد عليه فيها زيادة كثيرة، ونحن نعلم أنه لو أنزل ما هو أفصح منه، لكان الأمر في إعجازه أظهر - إلا أن يكون في إنزال القرآن والتحدي به فائدة.

فإن قال: من ذهب إلى ما ذكرناه - أنه وإن جاز أن ينزل غيره ويقوم في الدلالة مقامه، أو يكون أوضح أمراً منه - فيجب إذا لم يفعل ذلك وأنزل هذا القرآن، أن يقع التحدي به، لينكشف الأمر في إعجازه. ولو أنزل غيره لكان التحدي يقع بذلك.

قيل له: وهكذا يجب - إذا كان الله تعالى قد جعل دليل نبوة رسوله عليه وآله السلام المنع من معارضة هذا القرآن دون غيره - أن يقع التحدي بالقرآن أو المطالبة بالإتيان بمثله، لينكشف الأمر في المنع الذي هو العلم على صدقه.

ولو جعل دليل النبوة امتناع الكلام، أو الحركات، أو غيرهما من الأفعال، لكانت المطالبة تقع بتلك الأفعال.

فأما قوله: «وهذا مما يعلم بطلانه باضطرار؛ لأنه عليه وآله السلام تحدى بالقرآن وجعله العمدة». فإن أراد أن المعلوم بطلانه باضطرار أنه صلوات الله عليه وآله لم يتحد بالقرآن ولا طالب القوم بمثله بل عدل إلى سواه فيما طأبهم بفعله، فلا شك في بطلان ذلك. وهو إذا صح كان شاهداً لقولنا وغير منافع

لمذهبننا، على ما بيّناه.

وإن أراد - فيما ادّعى العلم ببطلانه اضطراراً - شيئاً آخر غير ما ذكرناه، فقد كان يجب أن يفسّح به، وما نظّنه أراد غيره. وقوله: «بأنّه عليه وآله السّلام تحدّى بالقرآن وجعله العمدة» عقيب ذكر الاضطرار، يدلّ على أنّه أراد ذلك.

وكيف لا يجعله ^{عليه السّلام} العمدة في ذلك والمفزع في الحجّة، والأمر في نبوّته لا يكشف إلا بالنظر فيه، والعلم بأنّ القوم طوّلوا بالاثنيان بمثله وببعضه فلم يفعلوا. وأن امتناعهم من معارضته إنّما كان للتعذر والقصور اللذين سببهما ما فعله الله تعالى فيهم من المنع وسلب العلوم.

فإن قال: المعلوم من حال النبي ^{عليه السّلام}، خلاف ما يذكره^(١) ويذهبون إليه؛ لأنّه عليه وآله السّلام كان يجعل القرآن دليل نبوّته، والعلم على صدّقه، ويذكر أنّ الله تعالى أبانه به، ومذهبكم يخالف جميع ما ذكرناه.

قيل له: أمّا المعلوم الذي لا إشكال فيه فهو أنّ النبي ^{عليه السّلام} كان يحتجّ بالقرآن، ويدعو في الاستدلال على نبوّته إليه، ويطالب العرب بفعل مثله، ويشهد قاطعاً متيقناً بأنهم لا يفعلون، ويجعل قصورهم دليل نبوّته.

فأمّا وجه الاحتجاج به، وهل هو لأنّ القرآن بنفسه المعجز، أم مستند إلى ما هو المعجز على الحقيقة ومتعلّق به، وكون قصور القوم عن المعارضة دليلاً على نبوّته؟ وهل ذلك لأنّ القرآن في نفسه خارق للعادة بقصّاحته، أم لأنهم مبعوا من المعارضة وصرّفوا عنها؟ ممّا ليس بمعلوم من جهته عليه وآله السّلام ولا من ظاهري حاله، وإنّما يعلمه الناظر بالدليل الذي رُبّما خفي إدراكه على كثير من المتكلّمين.

(١) في الأصل: يُذكر فيه، والمناسب ما أثبتناه.

ولو كان ما ذكرناه ثابتاً معلوماً على حَدِّ الْعِلْمِ بما ذكرناه أولاً، لَوَجِبَ أَنْ يكونَ جِهَتُهُ كَوْنِ الْقُرْآنِ مُعْجِزاً و دالّاً على التَّبَوُّةِ مَعْلُومَةً باضْطِرارٍ، كما أَنَّ التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ مَعْلُومٌ ذلك، فكان لا يَصِحُّ أَنْ يُخَالَفَ مِنْ جِهَةٍ دَلالَتِهِ مُقَرُّ بصدقِ النَّبِيِّ ﷺ و صِحَّةِ نُبُوَّتِهِ، كما لا يَصِحُّ أَنْ يُخَالَفَ فيما جَرى مَجْراه.

على أَنّا ما نأبى الْقَوْلَ بأنَّ الْقُرْآنَ دَليلُ نُبُوَّتِهِ عليه و آله السَّلام، و الْعَلَمُ على صِدْقِهِ، و لا يَمْتَنِعُ مِنْ هذه الْجُمْلَةِ.

و إنَّ أَرَدنا بِذلك أَنَّ النَّاطِرَ في أحوالِهِ و المتأملَ لَهَا يُفْضِي بِهِ نَظَرُهُ إلى الْعِلْمِ بما هو الدَّلِيلُ و الْعَلَمُ على الْحَقِيقَةِ، فَمِنْ حَيْثُ كانَ وَصْلَةٌ إلى الدَّلِيلِ و طَرِيقاً إِلَيْهِ و مُتَعَلِّقاً بِهِ، جازَ أَنْ يَصِفَهُ بِصِفَتِهِ.

كما لا يَمْتَنِعُ الْكُلُّ مِنْ وَصْفِ الْقُرْآنِ بِأَنَّهُ دَليلٌ و عَلمٌ، و إنَّ كانَ مِنْ فِعْلِهِ عليه و آله السَّلام، مِنْ حَيْثُ كانَ مُسْتَنَداً و مُتَعَلِّقاً بما هو الدَّلِيلُ و الْعَلَمُ على الْحَقِيقَةِ مِنَ الْعُلُومِ^(١).

و كذلك الْوَصْفُ لِمَا يُظْهِرُهُ الرَّسُولُ ﷺ مِنْ حَمَلِ الْجِبَالِ و قَلْبِ الْمُدُنِ، إِذا كانَ واقِعاً عن قُدْرَةٍ. و لا يُنْكَرُ وَصْفُهُ بِأَنَّهُ دَليلٌ، على التفسيرِ الَّذِي ذكرناه. و كما يَصِفُ أَيْضاً إِخْبَارُهُ ﷺ عن الْغُيُوبِ، و إنذارُهُ الْحَوادِثِ الْكائِنَةِ في الْمُسْتَقْبَلِ بِأَنَّها أدْلَةٌ لهُ و أعلامٌ، مِنْ حَيْثُ اسْتَنَدَتْ إلى الْعُلُومِ الَّتِي هي في الْحَقِيقَةِ واقِعَةٌ مَوْقِعُ الْإِعْلَامِ.

و لَيْسَ لأحدٍ أَنْ يَقولَ: إِنَّهُ عليه و آله السَّلام كانَ يَجْعَلُ الْقُرْآنَ دَليلاً و حُجَّةً دُونَ وَجْهِ كذا على خِلَافٍ ما ذَكَرْتُمْ؛ لَأَنّا قد بَيَّنّا أَنَّ كَيْفِيَّةَ كَوْنِهِ دَليلاً و حُجَّةً، فَهَلْ هو الدَّالُّ بِنَفْسِهِ أَمْ بغيرِهِ، بما لَمْ يَعْلَمْهُ مَنْ دُونَهُ^(٢) ﷺ اضْطِراباً؟ و لا يَدْعِي الْعِلْمُ بِهِ

(١) كذا في الأصل، و الظاهر: الأعلام. (٢) في الأصل: من دينه، و الظاهر ما أثبتناه.

من هذه الجهة إلا غبي أو معاند، وإنما يعلم ذلك بالأدلة التي تستخرج بها أمثاله. فأمّا ما ذكره عليه السلام أن الله تعالى أبانه بالقرآن، فغير مخالف لمذهبنا؛ لأننا نقول: إن الله تعالى أبانه عليه وآله السلام به، كما أبانه بنزول جبرئيل عليه السلام، إلى غير هذا من ضروب الاختصاصات وفنون الكرامات.

غير أن هذه الإبانة لا يمكن أن نعلم بها في الأصل صحة نبوته، بل لا بد من أن نعلم صحة النبوة قبلها بما ذكرناه من ثبوت المنع عن المعارضة؛ فإذا علمنا ذلك رجعنا إلى خبره عليه السلام في حصول الإبانة والاختصاص ونزول جبرئيل عليه السلام وما أشبههما. وهذه جملة كافية تأتي على ما ذكره في الفصل.

ثم قال صاحب الكتاب في جملة فصل مترجم يذكر: «وجوه إعجاز القرآن وما يصح من ذلك وما لا يصح»^(١).

«فإن قالوا^(٢): إنا نجعله معجزاً، لصرفه تعالى^(٣) إياهم عن المعارضة.

فقد^(٤) بينا من قبل: أنه لا يجوز أن يكونوا ممنوعين من الكلام بكذا... وأشار إلى ما ذكره^(٥).

ثم قال: وبيّنا أن هذا الوجه لو صح لم يوجب كون القرآن معجزاً، وكان يجب أن يكون المعجز منعه من فعل مثله، كما أنه تعالى لو جعل دلالة نبوته عليه السلام^(٦) أن يتمكن من مشي، أو كلام، أو تحريك يد، في حال يستعذر

(١) المغني ١٦/٣١٦ - فصل: «في وجوه إعجاز القرآن، وما يصح من ذلك وما لا يصح، وما يتصل بذلك». (٢) المغني ١٦/٣٢٢.

(٣) في المغني: وإن كان كذلك لصرفه. (٤) في الأصل: قد، وما أثبتناه من المغني.

(٥) يشير إلى ما ذكره القاضي في بداية هذا الفصل، وكرّره في هذا المقام من قوله: «بأن دللنا على أن المنع والمعجز لا يختص كلاماً دون كلام، وأنه لو حصل ذلك في ألسنتهم لما أمكنهم الكلام المعتاد، والمعلوم من حالهم خلاف ذلك».

(٦) من المغني.

على جميعهم ^(١) مِنْهُ، لقد كان ذلك مُعْجِزاً، لكن المُعْجِزَ كَانَ مَنَعَهُمْ ^(٢) مِنْ ذَلِكَ؛
لأنَّ الخارج عن العادة، دون تَمَكُّبِهِ عَلَيْهِ ﷺ مِمَّا فَعَلَهُ، لَأَنَّ ذَلِكَ مُعْتَادٌ. وَمَنْ سَلَكَ
هذا المسلك في القرآن، يلزمه أَلَّا يَجْعَلَ ^(٣) لَهُ مَزِيَّةَ الْبَيْتَةِ.

على أَنَّ ذَلِكَ يَبْطُلُ بِنَصِّ ^(٤) الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ
وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ
ظَهِيراً﴾ ^(٥).

ولو كان الْوَجْهُ الَّذِي لَهُ تَعَذَّرَ عَلَيْهِمُ الْمَنَعُ، لم يَصَحَّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ فِي
الْجَمَاعَةِ ^(٦) إِذَا امْتَنَعَ عَلَيْهَا الشَّيْءُ: إِنَّ بَعْضَهَا يَكُونُ ظَهِيراً لِبَعْضٍ؛ لَأَنَّ الْمَعَاوَنَةَ
وَالْمُظَاهَرَةَ ^(٧) إِنَّمَا تُمَكِّنُ مَعَ الْقُدْرَةِ، وَلَا تَصْحُ مَعَ الْمَنَعِ وَالْعَجْزِ ^(٨).

الكَلَامُ عَلَيْهِ

يُقَالُ لَهُ: لَسْنَا نَذْهَبُ فِي الصَّرْفِ إِلَى أَنَّهُ الْمَنَعُ مِنَ الْكَلَامِ، وَالَّذِي نَذْهَبُ إِلَيْهِ،
فِيهِ قَدْ ذَكَرْنَاهُ وَأَوْضَحْنَاهُ. وَلَوْ لَا أَنَّ كَلَامَكَ هَذَا عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى ^(٩) أَنَّ الْقَوْمَ
مُنِعُوا مِنَ الْكَلَامِ يُمْكِنُ أَنْ يَطْعَنَ بِهِ طَائِعُنٌ فِيمَا نَذْهَبُ إِلَيْهِ لَتَجَاوَزَنَا عَنْهُ، وَلَمْ
نَتَشَاغَلْ بِالْكَلَامِ عَلَيْهِ. وَبُطْلَانُهُ وَاضِحٌ عَلَى كُلِّ وَجْهِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا مَضَى الْكَلَامَ
عَلَى مَنْ أُلْزِمَ إِطْلَاقَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِمُعْجِزٍ، وَشَرَحْنَاهُ.
فَأَمَّا الْإِزَامُنَا أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مَزِيَّةٌ، إِذَا كَانَ الْعَلَمُ الْمُعْجِزُ فِي الْحَقِيقَةِ غَيْرَهُ فَلَيْسَ

(١) في المغني: جميعهم. (٢) في المغني: لكان المعجز منعمهم.

(٣) في الأصل: جعل، وما أثبتناه من المغني.

(٤) في المغني: بعض. (٥) سورة الإسراء: ٨٨.

(٦) في الأصل: الجملة، وما أثبتناه من المغني.

(٧) في الأصل: المطابقة، وما أثبتناه من المغني.

(٨) في المغني: العجز والمنع. (٩) في الأصل: على، والمناسب ما أثبتناه.

يَخْلُو مَنْ أَلَزَمْنَا نَفْيَ مَزِيَّتِهِ مِنْ أَنْ يُرِيدَ نَفْيَهَا فِي بَابِ الدَّلَالَةِ، أَوِ التَّحْدِي، أَوِ
الْفَصَاحَةِ.

وَكُلُّ هَذِهِ الْوُجُوهُ قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْعَلَمُ فِي
الْحَقِيقَةِ - فَغَيْرُ وَاجِبٍ نَفْيُ الْمَزِيَّةِ عَنْهُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا.

فَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي تَلَاها صَاحِبُ الْكِتَابِ فِيهِ أَبَعَدُ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ وَيُقَدِّحُ ^(١) بِهِ؛
لأنَّه تعالى أَرَادَ أَنْ يُخْبِرَنَا عَنْ تَعَذُّرِ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ عَلَى الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ، فَنفَى ذَلِكَ
عَلَى أَكْثَرِ الْوُجُوهِ.

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ مَعَ التَّظَاهُرِ وَالتَّعَاوُنِ رَبَّمَا تَأْتِي مَا يَتَعَذَّرُ، وَأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ
مُتَعَذَّرًا وَغَيْرَ مُتَأَتٍّ مَعَ التَّوَازُرِ وَالتَّظَاهُرِ كَانَ أَبَعَدَ مِنَ التَّأْتِي مَعَ الْإِنْفِرَادِ، وَكَانَ نَفْيُ
تَأْتِيهِ أَكْثَرُ وَأَبْلَغُ؛ فَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾.

وَلَيْسَ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ أَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَا تَقَعُ، وَتَأْكِيدُ نَفْيِ وَقُوعِهَا - بِمَا جَرَتْ
عَادَةُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ بِأَنْ يُؤَكِّدُوا بِهِ بِخَطَابِهِمْ - دَلَالَةً عَلَى وَجْهِ التَّعَذُّرِ مَا هُوَ.

وَأَكْثَرُ مَا نَسْتَفِيدُ بِالْآيَةِ أَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَا تَقَعُ، وَأَنَّهَا مُتَعَذَّرَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ فَأَمَّا
مِنْ أَيِّ وَجْهِ لَمْ تَقَعُ، وَهَلْ تَعَذَّرَتْ لِمَنْعٍ عَنِ الْكَلَامِ، أَمْ لِفَقْدِ عُلُومٍ، أَوْ قُدْرٍ؟ فَمِمَّا
لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْآيَةُ.

وَقَوْلُهُ: «إِنَّ الْمَعَاوَنَةَ إِنَّمَا تُمَكِّنُ مَعَ الْقُدْرَةِ، وَلَا تَصِحُّ مَعَ الْمَنْعِ».

صَحِيحٌ، لَكِنْ لِحُضْمِهِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُرِدْ أَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَا تَقَعُ مِنْهُمْ
وَإِنْ تَظَاهَرُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى فِعْلِهَا، وَإِنَّمَا نَفَى وَقُوعِهَا - وَإِنْ تَظَاهَرُوا وَتَعَاوَنُوا -
بِمَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْعَالِ فِي طَلِبِهَا، وَالْإِحْتِيَالِ لِمَتَابِهَا؛ فَالتَّظَاهُرُ لَمْ يُعْنِ بِهِ إِلَّا
مَا هُوَ مَقْدُورٌ مُمَكِّنٌ.

(١) فِي الْأَصْل: وَيَقْدَمُ، وَالظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

و نحنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «لَوْ تَظَاهَرَ الْخَلْقُ بِأَجْمَعِهِمْ أَوْ تَعَاوَنُوا عَلَى فِعْلِ جَوْهَرٍ أَوْ سَوَادٍ لَمَا وَقَعَ مِنْهُمْ» يَكُونُ كَلَامُهُ صَحِيحاً مُفِيداً لِتَعَذُّرِ وَقُوعِ ذَلِكَ عَلَى أَبْلَغِ الْوُجُوهِ، وَ يَجْرِي مَجْرَى أَنْ يَقُولَ فِي عَشْرَةٍ: إِنَّهُمْ لَوْ تَظَاهَرُوا وَ تَعَاوَنُوا عَلَى حَمْلِ جَبَلٍ لَمَا أَمَكَّنَهُمْ، وَإِنْ كَانَ حَمْلُ الْجَبَلِ مَقْدُوراً لَهُمْ، وَ مُمَكِّناً عَلَى جِهَةِ التَّفْرِيقِ (١).

و الأولُ غَيْرُ مُمْكِنٍ وَ لَا مَقْدُورٍ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَ إِنَّمَا حَسَنَ الْقَوْلُ الأولُ - مع استعمال لفظ التعاون فيه - للوجه الذي ذكرناه.

عَلَى أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا مَنَعَهُمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ بِأَنْ أَعَدَّهُمْ فِي الْحَالِ الْعُلُومَ بِالْفَصَاحَةِ، فَلَنْ تَخْرُجَ الْمُعَارَضَةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَقْدُورَةً - وَإِنْ كَانَتْ مُتَعَذِّرَةً - لِفَقْدِ الْعُلُومِ، فَيَجِبُ أَنْ يَصِحَّ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ «التَّظَاهَرِ» غَيْرِ مُطَابِقٍ لِمَذْهَبِنَا فِي تَعَذُّرِ الْمُعَارَضَةِ، لَزِمَ صَاحِبَ الْكِتَابِ وَ جَمِيعَ أَهْلِ مَذْهَبِهِ مِثْلُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ فِيمَا مِنْ أَجْلِهِ لَمْ تَقَعِ الْمُعَارَضَةُ مِثْلَ قَوْلِنَا بَعِينِهِ، وَ يَنْسِبُ تَعَذُّرَهَا إِلَى فَقْدِ الْعُلُومِ بِالْفَصَاحَةِ، كَمَا نَنْسِبُهُ (٢)، وَ إِنْ كَانَ الْفَرْقُ بَيْنَنَا وَ بَيْنَهُ أَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْقَوْمَ أَفْقَدُوا الْعُلُومَ فِي الْحَالِ، وَ هُوَ يَقُولُ: إِنَّهُمْ كَانُوا فَاقِدِينَ لَهَا فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، مُسْتَقْبَلِهَا وَ مُسْتَنْدَبِهَا؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِ بِحُصُولِ كُلِّ تِلْكَ الْعُلُومِ لَهُمْ.

فَإِنْ قَالَ: إِنِّي لَمْ أُوجِّهْ كَلَامِي فِي الْفَصْلِ نَحْوَ مَذْهَبِكُمْ، وَ إِنَّمَا خَصَصْتُ بِهِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْقَوْمَ مُنِعُوا عَنِ الْكَلَامِ جُمْلَةً.

قِيلَ لَهُ: قَدْ عَلِمْنَا مَا قَصَدْتَهُ، وَ كَلَامُنَا الأولُ مُتَنَاوِلٌ لِعَرَضِكَ بَعِينِهِ، وَ كَلَامُنَا الثَّانِي إِنَّمَا أوردناه اسْتَظْهَاراً وَ بَيَاناً.

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ، بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ دَوَاعِيَ الْعَرَبِ إِنَّمَا انصَرَفَتْ عَنِ

(١) فِي الْأَصْلِ: الْفَرِيقُ، وَ الظَّاهِرُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: يَنْسِبُهُ، وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلسياقِ.

المُعَارَضَةِ، لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّهَا غَيْرُ مُمَكِّنَةٍ، مِنْ حَيْثُ بَايَنْتَ فَصَاحَةَ الْقُرْآنِ جَمِيعَ فَصَاحَاتِهِمْ، لَا لِلصَّرْفِ الَّذِي يَدَّعِيهِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْمُعَارَضَةَ كَانَتْ مُمَكِّنَةً، وَإِنَّهَا لَمْ تَقْعْ لِأَنَّ دَوَاعِيَهُمْ صُرِفَتْ ^(١):

فَإِنْ قَالَ ^(٢): وَمِنْ أَيْنَ أَنَّ الْحَالَ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ؟

قِيلَ لَهُ ^(٣): لِأُمُورٍ:

مِنْهَا: مَا نُقِلَ عَنْهُمْ مِنْ اعْتِرَافِهِمْ بِمَزِيَّةِ الْقُرْآنِ عِنْدَ الْمَذَاكِرَاتِ، عَلَى مَا قَدَّمْنَا ذَكَرَهُ.

وَمِنْهَا: أَنَّ آيَةَ التَّحْدِي تَدُلُّ عَلَى تَعَدُّرٍ مِثْلِهِ ^(٤): ﴿وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾.

وَمِنْهَا: أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يُوجِبُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ (فِي الْحَقِيقَةِ، وَأَنَّ صَرْفَ هِمَمِهِمْ عَمَّا جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِمِثْلِهِ هُوَ الْمُعْجَزُ) ^(٥)، وَيُوجِبُ أَنْ يَدُلَّ الْقُرْآنُ، لَوْ كَانَ كَلَاماً مَتَوَسِّطاً فِي الْفَصَاحَةِ، حَتَّى يَكُونَ حَالُهُ فِي الْإِعْجَازِ، وَهُوَ كَذَلِكَ (مِثْلَ خَالِهِ) ^(٦)، لِأَنَّ الْمُعْتَبِرَ صَرْفَ هِمَمِهِمْ وَدَوَاعِيَهُمْ، فَالْرَّيْكَ ^(٧) فِي ذَلِكَ وَالْفَصِيحُ بِمَنْزِلَةٍ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الَّذِي ذَكَرُوهُ يَقْتَضِي خُرُوجَهُمْ عَنِ الْعَقْلِ...

ثُمَّ يَبَيِّنُ أَنَّ دَوَاعِيَهُمْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَنْصَرِفَ مَعَ كَمَالِ عُقُولِهِمْ.

الكلام عليه

يُقَالُ لَهُ: وَهَذَا الْفَصْلُ أَيْضاً - وَإِنْ كَانَتْ وَجْهَتُهُ إِلَى غَيْرِ مَذْهَبِنَا - فَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ

(١) راجع تفصيل كلام القاضي عبد الجبار و أجوبته و نقوضه، في المغني ٣٢٤/١٦.

(٢) في الأصل: قال لهم.

(٣) المغني ٣٢٥/١٦.

(٤) زيادة في الأصل، ليست في المغني.

(٥) في المغني: مثله عليهم.

(٦) في الأصل: والريكة.

(٧) في المغني: كحال.

عليه ؛ لا إمكان التعلُّق به علينا .

فنعول : و ما في الاعترافِ بمزية القرآن في الفصاحةِ ممَّا يَدُلُّ على أنَّ جهةَ إعجازه هي الفصاحةُ ، و أنَّه خارقٌ بها عَادَاتِ الْعَرَبِ ؟ !
و ما المنكرُ أنَّ يَكُونَ عاليَ الطَّبَقَةِ في الفصاحةِ ، فيُشْهَدُ له بالمزية فيها ، و إنَّ كَانَ امْتِنَاعُ مُعَارَضَتِهِ إِنَّمَا هو الصَّرْفُ ؟ !

و قد بيَّنا فيما مَضَى من كتابنا هذا أنَّ الاعترافَ بِمَزِيَّتِهِ ^(١) في الفصاحةِ إِنَّمَا يَكُونُ رَادًّا على مَنْ نَفَى فَصَاحَتَهُ . فَأَمَّا مَنْ اعْتَرَفَ بِأَنَّهُ أَفْضَحُ الْكَلَامِ و أَبْلَغُهُ و لم يَجْعَلْهُ خَارِقًا لِلْعَادَةِ مِنْ حَيْثُ الْفَصَاحَةُ ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ .
على أَنَّا قد تَكَلَّمْنَا على الألفاظِ الَّتِي يُسْتَدَلُّ بها على اعترافِ الْقَوْمِ بِفَضْلِ فَصَاحَتِهِ ، و ذكرنا ما يُمكنُ أَنْ يُقالَ فيها .

و أمَّا التعلُّقُ بلفظِ «التَّظَاهُرِ» ، فقد مَضَى الْكَلَامُ عليه و على التَّعلُّقِ بإخراجِ القرآنِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُعْجِزًا ، و بَيَّنَّا أَنَّ دَلَالَتَهُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، و إنَّ لَمْ يَخْتَلِفْ بِأَنْ يَكُونَ كَلَامًا مُتَوَسِّطًا في الفصاحةِ أَوْ رَكِيكًا ، بل رَبَّمَا تَأَكَّدَتْ ، فَغَيْرُ مُنْكَرٍ أَنْ تَكُونَ الْمَصْلَحَةُ لِلْمُكَلِّفِينَ تَابِعَةً لِإِنْزَالِهِ على هَذَا الْوَجْهِ مِنَ الْفَصَاحَةِ .

و ذَكَرْنَا مِنْ لُزُومِ مِثْلِ ذَلِكَ لِمَنْ خَالَفَنَا ، و أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُفْتَقَرَ فِيهِ إِلَى مِثْلِ جَوَابِنَا ، مَا لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى إِعَادَتِهِ ^(٢) . فَأَمَّا رَدُّهُ على مَنْ ذَهَبَ إِلَى صَرْفِ الدَّوَاعِي بما ذَكَرَهُ فَصَحِيحٌ ^(٣) لازِمٌ ، و قد بَيَّنَّا في صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ على الْكَلَامِ ^(٤) بَيَانًا شَافِيًا .

(١) في الأصل : لمزيتته ، و المناسب ما أثبتناه .

(٢) في الأصل : حادثة ، و المناسب ما أثبتناه .

(٣) في الأصل : و صحيح ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

(٤) كذا في الأصل ، و الظاهر : الكلام عليه .

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ^(١):

«فَإِنْ قَالُوا^(٢): لَوْلَا أَنَّ الَّذِي لِأَجْلِهِ عَدَلُوا عَنِ الْمُعَارَضَةِ الصَّرْفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، كَانَ لَا يَجِبُ أَنْ يَجْرِيَ أَمْرُهُمْ عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ، مَعَ أَنَّ فِيهِمُ الْمُتَقَدِّمَ الَّذِي يُعَلِّمُ بِاضْطِرَارٍّ تَعَذُّرَ الْمُعَارَضَةِ عَلَيْهِ، وَفِيهِمْ مَنْ لَا يَعْلَمُهَا كَذَلِكَ. قِيلَ لَهُمْ^(٣): قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ فِيهِمْ مَنْ جَاءَ بِمُعَارَضَةٍ رَكِيكَةٍ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا فَلَانَّهُ عَلِمَ مِنْ حَالِهَا مَا وَصَفْنَاهُ، أَوْ كَانَ فِي حُكْمِ الْعَارِفِ، أَوْ تَائِبِعاً لِلْعَارِفِ؛ فَلِذَلِكَ اتَّفَقُوا عَلَى الدُّوَلِ عَنِ الْمُعَارَضَةِ.

وَهَذَا بَيِّنٌ مِنْ حَالِ الْجَمْعِ الْعَظِيمِ؛ لِأَنَّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَى الْمُتَقَدِّمِ مِنْهُمْ فِي الرُّتْبَةِ، وَيَقَعُ مِنْ جِهَتِهِمُ التَّأْسِي؛ فَلَمَّا رَأَى أَتْبَاعُهُمُ الْأَكَابِرَ قَدْ ضَاقَ ذَرْعُهُمُ بِالْقُرْآنِ، وَعَدَلُوا عَنِ الْمُعَارَضَةِ إِلَى الْأُمُورِ الشَّاقَّةِ، تَبِعُوهُمْ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ؛ لِعَلِمِهِمْ بِأَنَّهُمْ عَنْ ذَلِكَ أَشَدُّ عَجْزاً؛ فَلِذَلِكَ اسْتَمَرَّتْ أَحْوَالُهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، لَا الصَّرْفَةَ^(٤) الَّتِي ظَنُّهَا^(٥) السَّائِلُ.

وَلَوْلَا أَنَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّ الْقُرْآنَ فِي أَعْلَى رُتْبَةٍ مِنَ الْقَصَاحَةِ الْجَامِعَةِ لِشَرَفِ اللَّفْظِ وَحُسْنِ الْمَعْنَى حَتَّى يَهْزَهُمْ ذَلِكَ، لَقَدْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي سَائِرِ^(٦) الْمُعَارَضَةِ، فَيَكُونُ فِيهِمْ مَنْ يَكْفُ، وَفِيهِمْ مَنْ يُحَاوِلُ، وَفِيهِمْ مَنْ يَأْتِي بِمَا يَزْدَادُ عِلْمُهُمْ بِعَظَمِ شَأْنِ الْقُرْآنِ عِنْدَهُ^(٧) تَأْكِيداً.

لَكِنِ الْأَمْرُ فِي الْقُرْآنِ لَمَّا كَانَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، عَدَلُوا عَنِ الْمُعَارَضَةِ؛ لِظُهُورِ حَالِهِ. وَلَوْلَا صِحَّةُ ذَلِكَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لَقَدْ كَانَ الْقَوْلُ بِالصَّرْفَةِ يَقْوَى مِنْ حَيْثُ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ مَعَ التَّنَافُسِ^(٨) الشَّدِيدِ، وَتَبَايُنِ الْهَمَمِ، وَامْتِدَادِ الْأَوْقَاتِ، بَأَنَّ^(٩) يَقَعُ

(٢) فِي الْمَعْنَى: قَالَ.

(١) الْمَعْنَى ١٦/٣٢٧-٣٢٨.

(٤) فِي الْأَصْلِ: لِلصَّرْفِ.

(٣) فِي الْمَعْنَى: لَهُ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: شَأْنِ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: طَلِبَهَا.

(٨) فِي الْأَصْلِ: التَّنَاقُضُ.

(٧) فِي الْأَصْلِ: عِنْدَهُمْ.

(٩) فِي الْمَعْنَى: أَنْ.

الكُفُّ عن الأمر المطلوب الَّذِي قَوَّيَتِ الدَّوَاعِي إلى فعله؛ فَكَانَ يَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ
بالصَّرْفَةِ، وَ يُرَادُ بِهَا انصِرَافُهُمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُؤَثَّرَةٍ، دُونَ
المُعَارَضَةِ الْمُؤَثَّرَةِ، وَلِأَنَّ هَذِهِ الْمُعَارَضَةَ يُعَلِّمُ أَنَّهَا لَا تَحْصُلُ بِمَا قَدَّمَاهُ مِنْ
الْأَدَلَّةِ. لَكِنْ ذَلِكَ يَبْعُدُ؛ لِأَنَّهُ مَتَى جُوزَ^(١) فِي انصِرَافِهِمْ عَنْهَا أَنْ يَكُونَ الْوَجْهَ فِيهِ
الصَّرْفَةُ، لَمْ نَأْمَنْ^(٢) أَنْ تَكُونَ الْمُعَارَضَةُ الصَّحِيحَةُ أَيْضاً^(٣) مُمَكِّنَةً، وَإِنَّمَا عَدَلُوا
عنها لِلصَّرْفَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا السَّائِلُ. وَ هَذَا بَيِّنٌ فِيمَا أوردناه».

الكَلَامُ عَلَيْهِ

يُقَالُ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا فِي الدَّلِيلِ الثَّانِي - الَّذِي اعْتَمَدْنَاهُ فِي صِحَّةِ الْقَوْلِ بِالصَّرْفَةِ - مَا
إِذَا تَوَمَّلَ كَانَ مُبْطَلًا لِمَا تَعَلَّقَتْ بِهِ فِي هَذَا الْفَصْلِ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا أَنَّ الْعَرَبَ لَوْ لَمْ يُصَرِّفُوا
عَنِ الْمُعَارَضَةِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ يَقَعُ مَعَهُ ضَرْبٌ مِنَ الْإِشْتِبَاهِ وَالِاتِّبَاسِ - سِوَاهُ كَانَتْ
الْمُعَارَضَةُ مُمَاطِلَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ أَوْ مُقَارِبَةً - لَوْجِبَ أَنْ يُعَارِضُوا بِمَا يَدَّعُونَ أَنَّهُ
مُمَاطِلٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى التَّحْقِيقِ كَذَلِكَ، وَ أَنَّهُمْ كَانُوا بِفَعْلِهِمْ هَذَا قَدْ أَوْقَعُوا الشُّبْهَةَ
لِكُلِّ مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي غَايَةِ الْفَصَاحَةِ، ثُمَّ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَا أَتَوْا بِهِ وَ بَيْنَ الْقُرْآنِ.
وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْخَلْقَ أَجْمَعِينَ - إِلَّا النِّفَرَ الْبَاسِطِينَ مِنْهُمْ - لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ ذَلِكَ،
وَ إِنَّمَا يَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِمْ. وَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ يَدَّعِي الْمُسَاوَاةَ
وَ الْمُمَاطِلَةَ اسْتَحْكَمَتِ الشُّبْهَةُ وَ انْسَدَّ الطَّرِيقُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْإِعْجَازِ!

وَ بَيَّنَّا أَنَّهُمْ قَدْ اسْتَعْمَلُوا مِنْ ضُرُوبِ الْمَكَائِدِ وَ صُوفِ الْحِيلِ مَا كَانَ هَذَا الَّذِي
ذَكَرْنَاهُ أَوْقَعَ مِنْهُ وَ أَنْفَعَ فِيمَا قَصَدُوهُ؛ لِأَنَّهُمْ لَجَأُوا إِلَى أَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ لَا يَدْخُلُ عَلَى
عَاقِلٍ شُبْهَةٌ فِي خُرُوجِهَا عَنْ بَابِ الْحُجَّةِ. وَ أَنَّ الضَّرُورَةَ حَمَلَتْ عَلَيْهَا، وَ الْقُصُورَ

(١) فِي الْأَصْلِ: يَجُوزُ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

(٢) فِي الْمَغْنِيِّ: يَأْمَنْ. (٣) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

دَعَا إِلَىٰ فِعْلِهَا؛ فَكَيْفَ ذَهَبُوا عَنْ هَذَا الْأَمْرِ الْغَرِيبِ الَّذِي يُدْخِلُ الشُّبْهَةَ عَلَىٰ أَكْثَرِ الْخَلْقِ، وَيُشْعِرُهُمْ بَرَاءَةً عَهْدَتِهِمْ، وَعُلُوًّا كَلِمَتِهِمْ؟!

وَلَيْسَ تَتَوَجَّهُ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ مِنْ حَيْثُ ظَنَّ صَاحِبُ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُ بَنَى السُّؤَالَ عَلَىٰ أَنَّ الْمُعَارَضَةَ كَانَ يَجِبُ وَقُوعُهَا، فَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ جَمَلَةِ الْقَوْمِ تَعَذَّرَ الْمُعَارَضَةَ، وَأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَخْتَلِفَ حَالُهُمْ فَيَكُونَ فِيهِمْ مَنْ يَعْلَمُ تَعَذُّرَهَا فَلَا يُعَارِضُ، وَفِيهِمْ مَنْ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ فَيَشْتَبِيهِ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فَيُعَارِضُ.

بَلِ الطَّرِيقُ الَّذِي سَلَكَنَاهُ فِي لُزُومِ الْكَلَامِ أَوْلَىٰ؛ لِأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ الْقَوْمَ مَعَ الْعِلْمِ يَتَعَذَّرُ الْمُعَارَضَةُ الْمَطْلُوبَةُ عَلَيْهِمْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُعَارِضُوا بِمَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ، وَيَدْعُوا الْمُسَاوَاةَ؛ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ بَعِيدٍ لُزُومِ الْكَلَامِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي سَأَلَ نَفْسُهُ عَنْهُ.

وَلَيْسَ قَوْلُهُ فِي جَوَازِ ذَلِكَ: «إِنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَارِفًا بِتَعَذُّرِ الْمُعَارَضَةِ كَانَ تَابِعًا لِلْعَارِفِ» بِشَيْءٍ يُعْتَمَدُ؛ لِأَنَّا لَمْ نَجِدْ مَنْ أَتَىٰ بِالْمُعَارَضَةِ الرَّكِيكَةِ اتَّبَعَ فِي الْإِمْسَاكِ عَنْهَا مَنْ عَدَلَ عَنِ الْمُعَارَضَةِ مِنَ الْعَارِفِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ، بَلِ تَعَاطَاهَا وَإِنْ كَانَ^(١) هَؤُلَاءِ لَمْ يَتَعَاطَوْهَا؛ فَالْأَوْقَعُ مِنْ بَعْضِ مَنْ يَشْتَبِيهِ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِي إِمْكَانِ الْمُعَارَضَةِ وَتَعَذُّرِهَا مَا يَظُنُّ أَنَّهُ بِصِفَةِ الْمُعَارَضَةِ الْمَطْلُوبَةِ؟!

وَكَيْفَ لَمْ يُخَالِفْ مَنْ عَارِضَ الطَّبَقَةَ الَّتِي لَمْ تُعَارِضْ مِنَ الْمُبَرِّزِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ إِلَّا بِإِيرَادِ مُعَارَضَةٍ، لَا شُبْهَةَ عَلَىٰ عَاقِلٍ فَضْلًا عَنْ فَصِيحٍ، فِي أَنَّهَا غَيْرُ وَاقِعَةٍ مَوْقَعَهَا، وَأَنَّهَا مِنْ أَعْدِ الْكَلَامِ عَنِ الْفَصَاحَةِ وَالْجَزَالَةِ؟!

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ بَعْضَ الْقَوْمِ لَوْ أَتَىٰ بِكَلَامٍ لَهُ حِطٌّ مِنَ الْفَصَاحَةِ وَرُتْبَةٌ مِنَ الْبَلَاغَةِ وَادَّعَىٰ بِهِ الْمُعَارَضَةَ لَكَانَتِ الشُّبْهَةُ قَوِيَّةً وَالْإِرْتِيَابُ مُسْتَحْكِمًا، فَكَيْفَ خَالَفُوا أَكْبَرَهُمْ وَمُتَقَدِّمَهُمْ فِيمَا لَا يَقَعُ لَهُمْ [حِيلَةٌ]^(٢) فِيهِ، وَلَا شُبْهَةَ تَدْخُلُ عَلَىٰ عَاقِلٍ

(١) فِي الْأَصْلِ: كَانُوا، وَمَا أُثْبِتَنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

(٢) وَضَعْنَاهَا لِاقْتِضَاءِ السِّيَاقِ.

بمثله ، و لم يُخالِفُوهُم فيما ذَكَرناه ؟! و فيه من ارتفاع الشبهة و نُفُوزِ الكيدِ ما أشرنا إليه ؟!

و قد بيّنا فيما مضى من الكتاب - عند الاعتمادِ على هذه الطريقة - أنه غير ممكن أن يكون ترك القوم لهذا الضرب من المعارضة إنما هو للخوف من تكذيب الفصحاء لهم ، و تهجينهم لغيرهم ، و شهادتهم عليهم بالمكابرة .

فإن قلنا : إن كان الخوف من تكذيب من في جملة النبي ﷺ من الفصحاء ، فهو غير مانع مما ذكرناه من وقوع الشبهة و تمام الحيلة ؛ لأن أكثر ما في هذا الأمر أن يشهد من في جملة النبي ﷺ بأن تلك المعارضة غير صحيحة و لا مؤثرة ، و يشهد من بإزائهم من الفصحاء - و هم أكثر منهم - بضد ذلك ؛ فتقابل الأقوال و تتكافأ ، لا سيما عند من لم تكن الفصاحة صنعته ، و لا بلغ فيها الرتبة التي يفرق معها بين ضروب الكلام الفصيح و بين كل ضرب منه [دون] ^(١) منزلته . و هذا نهاية سؤل العرب ، و غاية أملهم .

و إن كان الخوف ممن لم يكن في صفة النبي ﷺ و لا على دينه فلا خوف من هؤلاء ؛ لأنهم أحق ^(٢) و أمكن (من أن يردوا) ^(٣) ما يوافق إرادتهم ، و يضعف أمر عدوهم !

و ذكرنا أيضاً : أن ما اقتضى إمساكهم عن غارض أخبار الفرس ، مع علمهم بعد ما أتى به عن المعارضة ، و عدوهم عن تكذيب من قال : لو نشأ لقننا مثل هذا ، مع قطعهم على كذبه و بهتته ، يقتضي الإمساك عن يعارض بسلام له حظ من الفصاحة ، و يدعي المماثلة . بل الإمساك عن هذا أولى ؛ لما تقدّم ذكره .

فأما قوله : «و لو لا صحته هذا الوجه لكان التعلق بالصرفه يقوى من وجه كذا ،

(١) وضعناها لاعتضاء السياق . (٢) في الأصل : أحق ، و المناسب ما أثبتناه .

(٣) في الأصل : من برووا ، و الظاهر ما أثبتناه .

و يُرادُ بها انصرافُهُم عن المُعَارَضَةِ الَّتِي لَيْسَتْ مُؤَثَّرَةً، دُونَ المُؤَثَّرَةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ
المُعَارَضَةُ يُعْلَمُ بِمَا تَقْدَمُ مِنَ الْأَدَلَّةِ أَنَّهَا لَا تَحْصُلُ». ثُمَّ قَوْلُهُ بَعْدُ: «لَكِنْ ذَلِكَ يَبْعُدُ؛
لِأَنَّهُ مَتَى جُوزَ فِي أَحَدِ الْمُعَارَضَتَيْنِ الصَّرْفَةُ، لَمْ نَأْمَنْ فِي الْأُخْرَى مِثْلَهُ»^(١)؛ فَمِنْ
الْكَلَامِ الطَّرِيفِ الظَّاهِرِ التَّنَاقُضِ؛ لِأَنَّهُ فَارَقَ أَوَّلًا بَيْنَ الْمُعَارَضَتَيْنِ - الْمُؤَثَّرَةِ وَغَيْرِ
المُؤَثَّرَةِ - فِي صَحَّةِ التَّعْلُقِ بِالَّتِي لَيْسَتْ بِمُؤَثَّرَةٍ، لَوْلَا مَا خَرَّجَهُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي
ذَكَرَهُ، ثُمَّ سَوَّى بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ وَجْهِ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ، وَجَعَلَ تَجْوِيزَ الصَّرْفَةِ عَنْ
إِحْدَاهُمَا تَجْوِيزًا فِي الْأُخْرَى.

فَكَيْفَ يَصِحُّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الطَّرِيقِ وَضُرُوبِ الاسْتِدْلالاتِ الَّتِي تَسْتَأْوِلُ - إِذَا
صَحَّتْ - الْمُعَارَضَةُ الَّتِي لَيْسَتْ بِمُؤَثَّرَةٍ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْلَمَ بِهَا امْتِنَاعُ وَقُوعِهَا، فَكَانَ
الْمُتَعَلِّقُ بِالصَّرْفَةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ يَقُولُ لَهُ: الَّذِي يُؤْمِنُ وَقُوعَ الصَّرْفَةِ عَنِ الْمُعَارَضَةِ
الْمَطْلُوبَةِ قَدَمْتَهُ، وَادَّعَيْتَ أَنَّهُ أَدَلَّةٌ عَلَى امْتِنَاعِهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُؤْمِنٍ حُصُولِ
الصَّرْفَةِ عَنِ الْمُعَارَضَةِ الْأُخْرَى. فَعَلَى أَيِّ وَجْهِ سَوَّيْتَ بَيْنَهُمَا، سَيِّمَا مَعَ اعْتِقَادِكَ أَنَّ
المُؤَثَّرَةَ عَلَى الْحَقِيقَةِ غَيْرُ مُمْكِنَةٍ وَلَا مُتَأَتِيَةٍ، وَعَلَى ذَلِكَ بَنَيْتَ مَا اسْتَدَلَّكَ بِهِ عَلَى
تَعَدُّرِهَا، وَالَّتِي لَيْسَتْ بِمُؤَثَّرَةٍ!

و لَا يُمْكِنُكَ أَنْ تَقُولَ: إِنَّهَا غَيْرُ مُتَأَتِيَةٍ وَلَا مُمَكِّنَةٍ، وَ أَكْثَرُ مَا تَدَّعِيهِ أَنَّهَا لَا تَقَعُ
لِشَيْءٍ تَذْكُرُهُ، لَا يَقْتَضِي خُرُوجَهَا مِنَ الْإِمْكَانِ، فَقَدْ صَحَّ بِمَا ذَكَرْنَاهُ اضْطِرَابُ كَلَامِهِ
فِي الْفَصْلِ. وَ هَذَا آخَرُ مَا احْتَجَجْنَا إِلَى تَتَبُعِهِ مِنْ كَلَامِهِ.

مسألة تتعلق بالصَّرفة

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: كَيْفَ يَصِحُّ مَذْهَبُكُمْ فِي الصَّرْفَةِ، وَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْقَوْمَ الَّذِينَ

(١) فِي الْمَغْنِيِّ ٣٢٨/١٦: «لَكِنْ ذَلِكَ يَبْعُدُ؛ لِأَنَّهُ مَتَى جُوزَ فِي انْصِرَافِهِمْ عَنْهَا أَنْ يَكُونَ الْوَجْهِ
فِي الصَّرْفَةِ، لَمْ يَأْمَنْ أَنْ تَكُونَ الْمُعَارَضَةُ الصَّحِيحَةُ أَيْضًا مُمَكِّنَةً».

تَدْعُونَ أَنَّهُمْ كَانُوا مَتَى هُمَا بِالْمُعَارَضَةِ وَرَأَوْا فِعْلَهَا، صُرِفُوا عَنْهَا وَأُفْقِدُوا الْعُلُومَ الَّتِي تَنَاطَىٰ مَعَهَا، لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونُوا عَارِفِينَ بِذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِ أَنْفُسِهِمْ، وَ مُمَيِّزِينَ بَيْنَ أَوْقَاتِ الْمَنَعِ وَ التَّخْلِيَةِ.

وَ إِذَا كَانَتْ مَعْرِفَتُهُمْ بِهِ وَاجِبَةً، وَكَانَ أَمْرًا خَارِقًا لِعَادَتِهِمْ مُبَايِنًا لِسُنَنِهِمْ وَ مَذَاهِبِهِمْ، فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَتَذَكَّرُوهُ وَ يَتَفَاوَضُوهُ، وَ يَخُوضُوا فِيهِ، وَ يُعَجِّبُوا مِنْهُ؛ لِأَنَّ النَّفُوسَ مُوَلَّعَةً بِذِكْرِ الْعَجَائِبِ، مُلْهِمَةً بِنَشْرِ الْغَرَائِبِ، بِهَذَا قَصَبَتِ الْعَادَاتُ، وَ عَلَيْهِ ذَلَّتِ التَّجَارِبُ، وَ هُوَ أَصْلٌ فِي بَابِ الْأَخْبَارِ وَ مَعْرِفَةِ الْحَوَادِثِ كَثِيرٌ، مَتَى نَقَضَهُ نَاقِضٌ لَزِمَهُ مِنَ الْجَهَالَاتِ مَا لَا قِبَلَ لَهُ بِهِ.

وَ إِذَا كَانَ الْخَوْضُ فِيهِمَا ذِكْرَانَهُ لَا بَدَّ أَنْ يَقَعَ بِمَجْرَى الْعَادَةِ فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا فَاشِيًّا؛ لِأَنَّ ظُهُورَ الشَّيْءِ وَ بُرُورَهُ، إِنَّمَا يَكُونَانِ بِحَسَبِ مَوْقِعِهِ مِنَ النَّفُوسِ، وَ يَقْدَرُ الْإِهْتِمَامُ بِهِ؛ وَ الْإِهْتِمَامُ بِهِ يَكُونُ يَقْدَرُ اسْتِغْرَابِهِ وَ اسْتِطْرَافِهِ. فَإِذَا انْضَافَ إِلَى الْاسْتِغْرَابِ وَ الْاسْتِطْرَافِ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْمَنَافِعِ وَ دَفَعَ الْمَضَارَّ، قَوِيَّتِ دَوَاعِي الْإِعْلَانِ وَ تَأَكَّدَتْ.

وَ إِذَا كَانَ الظُّهُورُ وَاجِبًا فَوَاجِبٌ حُصُولُ الْعِلْمِ بِهِ وَ زَوَالُ الرَّيبِ فِيهِ، كَمَا حَصَلَ الْعِلْمُ بِجَمِيعِ مَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ أَحْوَالِ الْقَوْمِ وَ أفعالِهِمُ الظَّاهِرَةِ.

وَ كَيْفَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ مَعْلُومًا لَنَا، إِذَا فَرَضْنَا ظُهُورَهُ مِنَ الْقَوْمِ وَ وَقُوعَ الْخَوْضِ مِنْهُمْ فِيهِ، وَ عَنَايَةَ سَلَفِنَا بِنَقْلِ مَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ وَ بَرَاهِينِهِ وَ مُعْجَزَاتِهِ، أَتَمَّ عَنَايَةً وَ أَوْفَرَهَا.

وَ لَا شَيْءَ أَظْهَرَ وَ أَكْبَرَ فِي بَابِ الدَّلَالَةِ وَ الْآيَاتِ مِنْ اعْتِرَافِ الْعَرَبِ بِمَا يَجِدُونَ أَنْفُسَهُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَنَعِ عَنِ الْمُعَارَضَةِ. وَ فِي ارْتِفَاعِ الْعِلْمِ دِلَالَةً عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ هُنَاكَ خَوْضٌ فِيهِ وَ تَحَدُّثٌ بِهِ، وَ إِذَا لَمْ يَجْرِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَلَا صَرْفَةَ.

الجواب :

يقال له : أما ما قَدَّمْتَهُ مِنْ وَجُوبِ مَعْرِفَةِ الْعَرَبِ - بما هُمْ عليه - مِنْ تَعَذُّرِ الْمُعَارَضَةِ عَلَيْهِمْ ، عَلَى سَبِيلِ الْبُحْمَةِ ، فَصَحِيحٌ ، وَكَذَلِكَ مَا أَتَبَعْتَهُ بِهِ مِنْ عِلْمِهِمْ بِخُرُوجِ ذَلِكَ عَنْ عَهْدِهِمْ وَعَادَتِهِمْ .

فَأَمَّا مَا أَوْجَبْتَهُ مِنْ بَعْدِ مِنَ التَّحَدُّثِ بِذَلِكَ وَالتَّذَاكُرِ بِهِ ثُمَّ إِظْهَارِهِ وَإِعْلَانِهِ ، فَغَيْرُ وَاجِبٍ ، بَلِ الْوَاجِبُ خِلَافُهُ ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْقَوْمَ قَدْ بَلَغُوا الْغَايَةَ فِي عَدَاوَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَحَسَدِهِ ، وَتَطَلُّبِ مَا شَكَّكَ فِيهِ وَنَفَرَ عَنْهُ ، وَالْعُدُولِ عَنْ كُلِّ مَا آنَسَ بِهِ وَقَرَّبَ مِنْهُ . وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ التَّذَاكُرَ بِمَا يَجِدُونَ أَنْفُسَهُمْ عَلَيْهِ مِنْ تَعَذُّرِ مُعَارَضَتِهِ أَقْوَى الْأَسْبَابِ فِي تَصْدِيقِهِ وَوُجُوبِ اتِّبَاعِهِ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا ادَّعَى الْإِبَانَةَ مِنْهُمْ وَالْمَرَيَّةَ عَلَيْهِمْ بِهَذَا الْقَدْرِ الَّذِي يُوجِبُ أَنْ يَعْتَرِفُوا بِهِ وَيَتَذَكَّرُوهُ ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ مَا ظَنَنْتَهُ ، وَحَالُهُمْ هَذِهِ ؟ !

فَكَأَنَّكَ أَيُّهَا الْمَلُومُ تَقُولُ : يَجِبُ أَنْ تَقَعَ نَهَايَةُ التَّصْدِيقِ مِمَّنْ دَوَاعِيهِ مُتَوَافِرَةٌ ، وَحِرْلَتُهُ كُلُّهَا مُضْرُوفَةٌ إِلَى نَهَايَةِ التَّكْذِيبِ !

عَلَى أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ مِنْ بَعْضِهِمْ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُ عَاقِبَةَ قَوْلِهِ ، وَلَا يَتَنَبَّهَتْ فِي أَفْعَالِهِ ، أَوْ مِمَّنْ يَطْلُبُ ^(١) السَّلَامَةَ لِقَوِيٍّ فِي نَفْسِهِ انكِتَامُ خَبَرِهِ [وَمَتَى صَدَرَ] ذِكْرُ لِهَذَا الْمَعْنَى ، وَحِرْصٌ فِيهِ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا شَائِعًا ، بَلِ لَا عَاقِلَ مِنَ الْقَوْمِ يَذْكُرُ مِثْلَ هَذَا عَنْ نَفْسِهِ ، إِلَّا لِمَنْ هُوَ عِنْدَهُ أَوَّلًا عَلَى نَهَايَةِ الثِّقَةِ وَالْأَمَانَةِ ، ثُمَّ لَا يَذْكُرُهُ إِلَّا عَلَى أَكْدِ وَجْهِهِ الْاسْتِسْرَارِ وَالْخَفَاءِ ، فَمِنْ أَيْنَ يَجِبُ ظُهُورُهُ وَالْعِلْمُ بِهِ وَهُوَ إِذَا وَقَعَ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ ؟ !

وَإِنَّمَا يَجِبُ الْعِلْمُ بِالْأُمُورِ الَّتِي تَقَعُ فِي الْأَصْلِ ظَاهِرَةً وَشَائِعَةً ، ثُمَّ تَتَوَقَّرُ

(١) في الأصل : يغلب ، والظاهر ما أثبتناه .

الدَّوَاعِي إِلَى نَقْلِهَا، وَ يُحَكِّمُ فِيمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ، مَتَى لَمْ يُنْقَلْ
وَيُعَلِّمُ فَإِمَّا مَا لَا يَجِبُ ظُهُورُهُ وَاسْتِفَاضَتُهُ وَبُحُورُ وَقُوعُهُ إِنْ وَقَعَ مُسْتَسِيرًا بِهِ،
فَلَيْسَ يَجِبُ مَتَى فَقَدْ نَأْتَى أَوِ الْعِلْمُ بِهِ أَنْ نَحْكُمَ بِنَفْيِهِ. وَلِهَذَا الْعِلَّةُ مَا عَلِمْنَا أحوَالَ
الْمُلُوكِ الظَّاهِرَةِ وَالْحَوَادِثِ فِي أَيَّامِهِمُ الْمُسْتَفِيضَةِ، وَلَمْ نَعْلَمْ جَمِيعَ أَسْرَارِهِمْ، وَمَا
كَتَمُوهُ مِنْ أَخْبَارِهِمْ، وَأَلْقَوْهُ إِلَى الْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ مِنْ ثِقَاتِهِمْ. وَالْقَوْلُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ
أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى شَرْطٍ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: هَبَّكُم لَا تُوجِبُونَ التَّدَاكُرَ بِذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْاِسْتِطْرَافِ
وَالِاسْتِغْرَابِ، أَلَا وَجَبَ أَنْ يَذْكُرَهُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ؛ لِيَعْرِفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ هَلْ خَالَ
غَيْرِهِ فِي الْاِمْتِنَاعِ وَالتَّعَذُّرِ كَحَالِهِ أَمْ لَا؟

وَذَلِكَ أَنْ التَّحَدُّثَ بِهِ لَوْ وَجَبَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، لَمْ يَكُنْ إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي
يَبَيِّنُهُ مِنَ الْخَفَاءِ وَالْكِتْمَانِ؛ لِأَنَّ مَا دَعَا مِنَ الْمَسْأَلَةِ عَنْهُ لَا يَدْعُو إِلَى إِظْهَارِهَا، بَلْ
دَوَاعِي سِتْرِهَا قَائِمَةٌ مِنْ حَيْثُ ذَكَرْنَا، فَلَا مَنَفَعَةَ لِلسَّائِلِ فِيمَا ذَكَرَهُ إِذَا التَّرَمُّنَا، وَكَانَ
مِمَّا لَوْ وَقَعَ لَمْ يَظْهَرِ، وَلَمْ يَجِبْ أَنْ يُعَلِّمَ. عَلَى أَنَّ مَا أَوْجَبَهُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ لَا يَجِبُ
أَيْضًا؛ لِأَنَّ سُؤَالَ بَعْضِهِمْ بَعْضًا إِنَّمَا يَحْسُنُ مَتَى اسْتَفِيدَ بِهِ مَا لَيْسَ بِمَعْلُومٍ. فَأَمَّا إِذَا
كَانَ لَا يَفِيدُ إِلَّا مَا يَعْلَمُهُ السَّائِلُ فَلَا طَائِلَ فِي تَكْلُفِهِ.

فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَرَبِ يَعْلَمُ - مِنْ حَالِ غَيْرِهِ مِنْ الْمُنْخَرِفِينَ عَنْ دَعْوَةِ
النَّبِيِّ ﷺ، الْمُظَاهِرِينَ لَهُ بِالْعِدَاوَةِ - مَا يَقْتَضِي ^(١) أَنْ الْمَعَارَضَةَ مَتَى أَمَكَّتْهَا فَعَلَهَا
وَبَادَرِ إِلَيْهَا، وَأَنَّهُ لَمْ يُمَسِّكْ عَنْهَا وَدَوَاعِيهِ مُتَوَفِّرَةٌ إِلَيْهَا إِلَّا وَحَالُهُ فِي التَّعَذُّرِ
مُسَاوِيَةٌ لِحَالِهِ، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي سُؤَالِهِ وَتَعَرُّفِهِ مَا عِنْدَهُ؟!

(١) فِي الْأَصْلِ: وَمَا يَقْتَضِي.

مسألة أخرى

إنّ قال قائلٌ - معترضاً على ما اعتدناه في دليلنا على صحّة الصّرفة، حيث قلنا: إنّ القرآن لو كان خارقاً للعادة بفصاحته لوجب أن يقع الفرق بين كلّ سورة منه وبين أفصح كلام العرب، لكلّ من وقع له الفرق بين أعلى كلامهم في الفصاحة وأدونه، ويكون الفرق بين القرآن وبين سائر الكلام، إذا كان خارقاً للعادة، من المزيّة والفرق أكثر ممّا بين كلّ كلامين جرّت بهما العادة - لم أنكرتم أن يكون ما أوجبتموه غير واجب؟ لأنّ الفرق بين أفصح كلام العرب وأدونه وبين شعر امرئ القيس - من هو في أعلى الطبقات - وشعر المقصّر من المحدثين، إنّما ظهر على الحدّ الذي ذكرتموه من حيث جمع بين ما لا فصاحة له - وإن كانت فيسيرة ضعيفة - إلى ما كثرت فصاحته وتناهت بلاغته، فوقع الفرق على أقوى وجهه الظهور.

وليس هذا سبيل للقرآن وما يضمّ إليه من أفصح كلام العرب؛ لأنّ القرآن وإنّ بان من جميع ذلك وتقدّم في الفصاحة عليه بما يجاوز^(١) العادة ويخرفها، فإنّ الفرق لا يجب ظهوره في الأول؛ لأنّ ما يصحّ [نسبته] إلى القرآن قد استبدّ برتبة في الفصاحة قويّة ومنزلة فيها رفيعة، تقتضيان هذا اللبس والاشتباه. ألا ترون أن أكثر الناس يفرّقون بين ثوب القصب الذي يساوي ديناراً، وبين ما يساوي عشرة دنانير، ولا يفرّق بين الفصّ الزجاج الذي قيمته درهم وبين الفصّ الياقوت الذي قيمته دينار إذا زالت عنهما وجوه التمويهات والتدليسات.

وليس يفرّق هؤلاء بين كلّ ثوبين وكلّ فصين كانت بينهما هذه القيمة، بل ولا

(١) في الأصل: يجاوزه، وما أثبتناه مناسب للسياق.

أضعافها؛ لأنه قد يلتبس عليهم الفرق بين فصّ بعشرة دنانير والآخَر بألف دينار، وكذلك في الثياب، حتّى يُفتَقَر في العِلْم بما هذه حاله إلى ذوي الحِذْق والبصيرة. وهذا يُبين أنّ اللبس لم يَقَعْ مَعَ التَّفَاوُتِ والتَّبَاعِدِ إِلَّا مِنَ الوجهِ الَّذِي ذَكَرْنَا، وَأنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَظْهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ سَائِرِ الْأَشْيَاءِ عَلَى نِسْبَةٍ وَاحِدَةٍ، وَفِيهِ بُطْلَانُ مَا اعْتَمَدْتُمُوهُ.

الجواب:

يُقَالُ لَهُ: هَذَا الَّذِي ظَنَنْتَهُ عَكْسُ الْعُقُولِ، وَقَلْبُ مُوجِبَاتِهَا؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ ظُهُورَ الْفَرْقِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ تَابِعٌ لِمِزِيَةِ أَحَدِهِمَا عَلَى صَاحِبِهِ، وَكَلَّمَا كَانَتِ الْمِزِيَةُ أَكْثَرَ كَانَ الْفَرْقُ أَظْهَرَ، لَوْلَا هَذَا لَجَازَ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ مِنَ الْأَجْسَامِ مَنْ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، إِذَا كَانَ الْكَبِيرُ أَكْبَرَ مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ، وَالصَّغِيرُ أَصْغَرَ مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ، عَلَى مَا كُنَّا ذَكَرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ بَعْضِ الْكِتَابِ.

وَالَّذِي ذَكَرْتَهُ فِي الثِّيَابِ وَالْفُصُوصِ غَيْرُ مُمَائِلٍ - إِذَا صَحَّ - لِمَا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْكَرٍ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْفَضِيِّنِ مَنْ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ غَيْرِهِمَا، وَإِنْ كَانَتِ الْقِيَمَةُ فِي اللَّذَيْنِ لَمْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَكْثَرَ تَفَاوُتًا مِنْهَا فِي اللَّذَيْنِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ زِيَادَةُ الْقِيَمَةِ فِي الْجَوَاهِرِ تَابِعَةً لَوَجْهِ وَاحِدٍ دُونَ غَيْرِهِ، حَتَّى تَزِيدَ بِزِيَادَتِهِ، وَتَقْصُصَ بِنَقْصَانِهِ، بَلْ هِيَ تَابِعَةٌ لَوُجُوهِ كَثِيرَةٍ.

وَلَوْ كَانَ الْوَجْهُ الَّذِي فَرَّقَ بَيْنَ الْفَضِيِّنِ بَعِينَهُ هُوَ الَّذِي زَادَ وَتَضَاعَفَ فِي غَيْرِهِمَا لَاسْتَحَالَ أَلَّا يَظْهَرَ لِمَنْ ظَهَرَ لَهُ مَا تَقْصَصَ عَنْهُ.

يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْفَصِّ الْيَاقُوتِ وَغَيْرِهِ، لِلْوَنَةِ أَوْ لِمَائِهِ مِثْلًا، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَضَاعَفَ مَا مِنْ أَجْلِهِ فَرْقٌ، وَالْفَرْقُ غَيْرُ حَاصِلٍ، وَإِنْ جَازَ أَنْ تَتَزَايَدَ

و تَضَاعَفَ وَجْوهُ آخَرُ تَكَثَّرَ لَهَا الْقِيَمَةُ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ الْفَرْقُ.

و لَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: فَقُولُوا مِثْلَ هَذَا فِي الْقُرْآنِ، وَ أَجِيزُوا أَنْ يَكُونَ خَفَاءُ الْقُرْآنِ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ إِنَّمَا هُوَ لاسْتِبْدَادِهِ بِوَجْوهٍ مِنَ الْفَصَاحَةِ لَيْسَتْ فِيمَا ظَهَرَ لَنَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ غَيْرِهِ؛ وَ ذَلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا يَكُونُ أَفْصَحَ مِنْ غَيْرِهِ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ:

إِمَّا بِأَنْ يَزِيدَ عَدَدُ مَا فِيهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْفَصِيحَةِ؛ أَوْ بِأَنْ يَكُونَ نَفْسُ الْأَفَاطِهِ أَفْصَحَ وَ أَجَزَلَ مِنَ الْأَفَاطِ غَيْرِهِ.

فَمَتَى وَقَعَ الْفَرْقُ بَيْنَ كَلَامَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَفْصَحُ مِنَ الْآخَرِ فَلَا بُدَّ مَتَى ضَمَمْنَا إِلَى الْأَنْقَصِ فَصَاحَةً مَا هُوَ أَفْصَحُ مِنَ الْأَوَّلِ، يَظْهَرُ لَنَا فَصَاحَتُهُ. وَ كَذَلِكَ مَتَى ضَمَمْنَا مَا هُوَ أَفْصَحُ مِنَ الْجَمِيعِ، وَ عَلَى هَذِهِ النِّسْبَةِ أَبَدًا.

وَ مَتَى اعْتَبَرْتَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي النِّثْرِ وَ النَّظْمِ وَ كُلِّ فَصِيحٍ مِنَ الْكَلَامِ، فَوَجَدْتَهَا مُسْتَمَرَّةً غَيْرَ مُنْقَظَةٍ، فَلَيْسَ يُمْكِنُ الْإِشَارَةُ فِي الْفَصَاحَةِ إِلَى وَجْوهٍ مُخْتَلِفَةٍ يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ بَعْضُهَا لِمَنْ يُمَيِّزُ بَيْنَ الْفَصَاحَةِ وَ يَخْفَى عَنْهُ الْبَعْضُ، مَعَ زِيَادَتِهِ وَ تَقَاوُتِهِ، كَمَا جَارَ مِثْلُهُ فِي الْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ صَحِيحاً لَوْجَبَ أَنْ لَا يَقَعَ الْفَرْقُ بَيْنَ أَظْهَرِ سُورِ الْقُرْآنِ فَصَاحَةً، وَ بَيْنَ أَنْقَصِ كَلَامِ الْعَرَبِ فَصَاحَةً، كَمَا لَمْ يَقَعَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَوَاضِعَ مِنْهُ، وَ بَيْنَ أَفْصَحِ كَلَامِ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي ارْتِفَاعِ الْفَرْقِ وَاحِدَةً، وَ هِيَ مَا ادَّعَى مِنْ مُخَالَفَةِ الطَّرِيقَةِ. أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْكِتَابَةِ السُّرْيَانِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ^(١) - مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ عَارِفاً بِطَرِيقَةِ السُّرْيَانِيَّةِ - لَمْ تَخْتَلِفْ حَالُهُ فِي ارْتِفَاعِ الْفَرْقِ بَيْنَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ السُّرْيَانِيَّةِ إِلَى أَوَّلِ خُطُوطِ الْعَرَبِيَّةِ، وَ بَيْنَ أَنْ يَجْمَعَ إِلَى

(١) فِي الْأَصْلِ: الْعَرَبِيَّةِ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِمَا يَأْتِي مِنَ الْكَلَامِ.

أحسنها! ونحن عالمون في القرآن ضرورةً خلاف ذلك.

وبعد، فلو كان ما تضمنته السؤال صحيحاً لكنا لا نأمن أن يكون بين شعر امرئ القيس، وشعر من قاربه وكان في طبقة، مثل النابغة والأعشى ومن جرى مجراهما، من التعاقب في الفصاحة أكثر مما بين شعره وشعر أحد المحدثين، وتكون العلة في خفاء الفرق علينا - مع ظهور الفرق بين شعره وأشعار المحدثين - ما ذكره السائل وجعله علة في ارتفاع العلم بالقرآن وغيره.

وليس يؤمن ما ذكرناه إلا الطريقة التي سلكناها من أن الأمر لو كان على هذا لوجب أن يظهر الفرق بين شعر امرئ القيس والنابغة، إذا فرضنا التفاوت بينهما في الفصاحة، لكل من ظهر له [ما] بينه وبين شعر المحدث.

وليس لأحد أن يقول: قد كان الشك في ذلك جائزاً، لو علمنا بخلافه من مذاهب أهل البصيرة بالشعر ونقده، الذين لا يجوز عليهم أن يخفى ما يخفى علينا في هذا الباب؛ لأنهم مطبقون على تقارب هذين الرجلين في الشعر، وأنه لا تفاوت بين فصاحتهما.

وذلك أنه يلزمه على هذا أن نكون - لولا ما علمناه من حال هؤلاء ومذاهبهم في هذين الشاعرين - مجوزين بخلافه، وشاكين في أن بين شعر امرئ القيس والنابغة من الفصاحة أكثر مما بين شعره وشعر المتنبي، مع ظهور الفرق بين شعره وشعر المتنبي لنا، واشتباه الأمر في شعره وشعر النابغة علينا، وهذا حد لا يبلغه متأمل لأمره.

على أن هاهنا وجهاً يزيل كل شبهة في هذا الباب، وهو: أن خفاء الفرق بين القرآن وأفصح كلام العرب علينا، لو كان سببه ما ادعى من وفور حظ ما يضمه إليه

مِنَ الْفَصَاحَةِ وَ الْبَلَاغَةِ ، وَ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ التَّقْيِضُ لِلِاسْتِبَاهِ^(١) - وَ إِنْ كَانَ التَّفَاوُتُ فِي الْفَصَاحَةِ حَاصِلًا - لَوْجَبَ أَنْ لَا تَظْهَرُ لَنَا فَصَاحَةٌ بَعْضُ الْقُرْآنِ عَلَى بَعْضٍ ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُ أَقْرَبُ إِلَى بَعْضٍ فِي الْفَصَاحَةِ مِنْ كُلِّ كَلَامٍ يُضَمُّ إِلَيْهِ .

وَ مَا لَا تَظْهَرُ فَصَاحَتَهُ مِنْ جُمْلَةٍ ظُهُورِهَا فِي غَيْرِهِ أَوْفَرُ حَظًّا فِي الْفَصَاحَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ جَمِيعِ الْكَلَامِ ، حَتَّى أَنَّهُ يَنْتَهِي عِنْدَ خُصُومِنَا فَرَطُ فَصَاحَتِهِ إِلَى خَرْقِ الْعَادَةِ . فَصَارَتِ الْعِلَّةُ الَّتِي ذَكَرُوهَا فِي تَعَدُّ الْفَرْقِ بَيْنَ مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ وَ فَصِيحِ كَلَامِ الْعَرَبِ ، تَقْتَضِي عَلَى أَكْدِ الْوُجُوهِ ارْتِفَاعَ الْفَرْقِ بَيْنَ بَعْضِهِ وَ بَعْضٍ .

وَ إِذَا عَلِمْنَا ضَرُورَةَ ظُهُورِ بَعْضٍ فَصَاحَتِهِ عَلَى بَعْضٍ بَطْلَ مَا ظَنَّنَاهُ خُصُومَنَا ، وَ صَحَّ مَذْهَبُنَا .

وَ هَذَا الْوَجْهَ يُسْقِطُ أَيْضًا قَوْلَ مَنْ جَعَلَ الْعِلَّةَ فِي خَفَاءِ الْفَرْقِ اسْتِبْدَادَ الْقُرْآنِ بِطَرِيقَةٍ فِي الْفَصَاحَةِ مُخَالَفَةٍ لِسَائِرِ الطَّرِيقِ .



وَ إِذَا انْتَهَيْنَا إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْكِتَابِ فَقَدْ كَانَ الْوَاجِبُ قَطْعُهُ عَلَيْهِ ، لِاسْتِيفَانَا الْكَلَامَ فِي جَمِيعِ مَا شَرَطْنَاهُ وَ أَجَرَيْنَا بَكْتَابِنَا إِلَيْهِ ، لَكِنَّا آتَرْنَا الْآنَ أَنْ نَضُمَّ إِلَيْهِ فُضُولًا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى وُقُوعِ التَّحْدِيدِ بِالْقُرْآنِ ، وَ أَنَّهُ لَمْ يُعَارِضْ ، وَ أَنَّ مُعَارَضَتَهُ لَمْ تَقَعْ لِتَعَدُّرِهَا ، وَ أَنَّ تَعَدُّرَهَا كَانَ عَلَى وَجْهِ يُخَالِفُ الْعَادَةَ ، لِيَكُونَ مَا أَسْنَاهُ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ - تَعْوِيلًا عَلَى ارْتِفَاعِ الْخِلَافِ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ مَنْ خَالَفَ فِي الصَّرْفَةِ - مَدْلُولًا عَلَيْهِ وَ مُبْرَهَنًا عَلَى صِحَّتِهِ ، وَ لِيَكُونَ كِتَابُنَا هَذَا حُجَّةً عَلَى مُخَالَفِي الْعِلَّةِ ، كَمَا أَنَّهُ حُجَّةٌ عَلَى الْمُوَافِقِ فِيهَا ، وَ حَتَّى لَا يَفْتَقِرَ النَّاطِرُ فِيهِ وَ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي

دلالة القرآن على النبوة إلى غيره، ولا يحتاج أن يرجع إلى سواه.

وهذه الفصول، وإن وردت في الكتاب متأخرة - لأن الغرض في ابتدائه لم يقتضِ إيرادها - فموقعها على الحقيقة مُتَقَدِّمٌ، وليس للتقديم والتأخير تأثير في هذا الباب، إذا كان ما يحتاج إليه من المعاني بالحجج موجوداً مُستَوْفًى، ومذكوراً ومُسْتَقْصًى.

ونحن نستانف القول فيها، مُسْتَعِينِينَ بالله تعالى، ومُعْتَمِدِينَ على توفيقه وتسيده.

فصل في الدلالة على وقوع التحدي بالقرآن

المُعْتَمَدُ فِي تَحْدِيهِ ﷺ بِالْقُرْآنِ حُصُولُ الْعِلْمِ لِكُلِّ عَاقِلٍ سَمِعَ الْأَخْبَارَ
وَ خَالَطَ أَهْلَهَا بِذَلِكَ، عَلَى حَدِّ حُصُولِهِ بِظُهُورِهِ عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامَ بِمَكَّةَ، وَ ادَّعَائِهِ
النُّبُوَّةَ وَ دَعَائِهِ النَّاسَ إِلَى نَفْسِهِ، إِلَى أَمْثَالِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَحْوَالِهِ الظَّاهِرَةِ الْمَعْلُومَةِ.
وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ أَنْكَرَ بَعْضَهَا وَ أَظْهَرَ الشَّكَّ فِيهِ وَ بَيْنَ مَنْ أَنْكَرَ جَمِيعَهَا؛ لِأَنَّ
طَرِيقَ الْعِلْمِ بِالْكُلِّ لِلْعُقْلَاءِ مُتَّفِقٌ غَيْرُ مُخْتَلِفٍ.

وَ الْوَاجِبُ أَنْ نُعْلِمَ مُرَادَنَا بِذِكْرِ التَّحْدِيِّ الَّذِي نَدَّعِي وَفُوعَ الْعِلْمِ بِهِ عَلَى هَذَا
الْوَجْهِ وَ لِكُلِّ أَحَدٍ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ نَفَى الْعِلْمَ بِهِ وَ أَظْهَرَ الشَّكَّ فِيهِ يَقْدِّرُ أَنَّا نُرِيدُ
بِالتَّحْدِيِّ [مَعْنَى] مَخْصُوصًا، وَ لَفْظًا يَتَضَمَّنُ التَّبْكِيَتَ وَ التَّعْجِيزَ وَ الْمُطَالَبَةَ بِفِعْلٍ مِثْلِ
الْقُرْآنِ مَسْمُوعًا.

وَ لَيْسَ مُرَادُنَا ذَلِكَ، وَ الَّذِي نُرِيدُهُ وَ نُحِيلُ عَلَى الْعُقْلَاءِ فِي الْعِلْمِ بِهِ وَارْتِفَاعِ
الشَّكِّ فِيهِ، مَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ قَصْدِهِ وَ الظَّاهِرُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامَ كَانَ
يَحْتَاجُ بِالْقُرْآنِ وَ يَدَّعِي مِنْ جِهَتِهِ الْإِبَانَةَ وَ الْمَرْبُوعَةَ، وَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَصَّهُ بِهِ وَ أَيْدَهُ
بِإِنزَالِهِ، وَ يَنْتَظِرُ نُزُولَ الْوَحْيِ بِهِ، وَ هُبُوطَ جَبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالشَّيْءِ مِنْهُ بَعْدَ الشَّيْءِ.
وَ هَذَا مِمَّا لَا يُمَكِّنُ أَحَدًا دَفْعَهُ، وَ مَنْ دَفَعَهُ قَامَ مَقَامَ الدَّافِعِ لِسَائِرِ مَا عَدَدْنَا.

و ليس يُنكَرُ وَقُوعُ التَّجَاهُلِ وَ دَفْعُ الضَّرُورَاتِ مِنَ الْوَاحِدِ وَ الْاِثْنَيْنِ ، وَ لَا اعْتِبَارَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِيمَا يَعُمُّ الْعِلْمَ بِهِ وَ تَزُولُ الشُّكُوكُ فِيهِ .

و هَبْ أَنْ قَوْمًا شَكُّوا فِي بَعْضِ مَا ذَكَرْنَاهُ - وَ إِنْ كَانَ لَا طَرِيقَ لِلشَّكِّ عَلَيْهِ - وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا لَا يَشْكُ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَنْتَظِرُ نَزُولَ الْوَحْيِ بِالْقُرْآنِ ، وَ يَدَّعِي أَنَّ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَتَوَلَّى إِنْزَالَهُ عَلَيْهِ وَ مُحَاطَبَتَهُ بِهِ ، وَ أَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ ذَلِكَ مَزِيَّةً لَهُ وَ إِبَانَةً .

وَ هَذَا غَايَةُ التَّحَدِّي وَ نِهَايَةُ مَا يَبْعَثُ عَلَى الْمَسَاوَاةِ وَ الْمُعَارَضَةِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ وَ آلُهُ السَّلَامُ إِذَا ادَّعَى النُّبُوَّةَ وَ أَلَزَمَ الْبَشَرَ الْانْقِيَادَ لَهُ وَ مُفَارَقَةَ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ دِينٍ وَ عَادَةٍ وَ رِئَاسَةٍ ، وَ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ شَيْءٌ يُمْكِنُ أَنْ يَدَّعِيَ بِهِ الْإِبَانَةَ إِلَّا اِنْتِظَارَهُ لِلْوَحْيِ بِالْقُرْآنِ . وَ الدَّوَاعِي إِذَا مُتَوَافِرَةٌ إِلَى مُسَاوَاتِهِ فِي الْأَمْرِ الَّذِي مَتَى سُوِّيَ فِيهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَزِيَّةٌ وَ لَا فِي يَدِهِ حُجَّةٌ وَ لَا شُبْهَةٌ ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَظْهَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ - مِنَ الْعَرَبِ - مِثْلُ مَا أَظْهَرَهُ وَ يَدَّعِي مِثْلَ مَا ادَّعَاهُ ، وَ يَفْعَلْ كَلَامًا بَعْدَ كَلَامٍ يَظْهَرُ أَنَّ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ - أَنْزَلَهُ إِلَيْهِ ، وَ يَتَعَمَّدُ لانتظارِهِ وَ وَقْتِ نَزُولِهِ فِي الْأَوْقَاتِ ؛ فَإِنَّ مِثْلَ الْقُرْآنِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ مُعْجَزًا وَ لَا مُمْنُوعًا عَنْ مُعَارَضَتِهِ - مُمَكِّنٌ لَهُمْ ، وَ ادَّعَاءُ نَزُولِ الْمَلَائِكَةِ بِهِ أَدْخَلَ فِي بَابِ التَّمَكُّنِ ؛ لِأَنَّهُ مُمَكِّنٌ لِكُلِّ قَادِرٍ عَلَى الْكَلَامِ ، وَ إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ يَخْتَصُّ بِالتَّمَكُّنِ مِنْهُ الْفُصَحَاءُ .

وَ مِمَّا يَبَيِّنُ أَنَّ الْحَالَ الَّتِي وَصَفْنَاهَا تَقُومُ مَقَامَ التَّحَدِّي بِالْقَوْلِ وَ التَّقْرِيعِ بِاللَّفْظِ - بَلْ رُبَّمَا زَادَتْ عَلَيْهِمَا - أَنَّ أَحَدَنَا لَوْ نَالَ رِئَاسَةً فِي الدُّنْيَا جَلِيلَةً ، وَ وَصَلَ إِلَى مَنَزَلَةٍ رَفِيعَةٍ ، وَ أَظْهَرَ أَنَّ لَهُ فَضْلًا عَلَى غَيْرِهِ وَ تَقَدَّمَ عَلَى سِوَاهُ ، وَ أَنَّ مَا نَالَهُ يَسْتَحِقُّهُ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ ، وَ كَانَ لَهُ مَعَ ذَلِكَ أَعْدَاءُ وَ مُنَافِسُونَ يَحْسُدُونَهُ ، وَ يَثْقُلُ عَلَيْهِمْ تَقَدُّمُهُ وَ وَصُولُهُ إِلَى مَا وَصَلَ إِلَيْهِ ، وَ يُحِبُّونَ أَنْ يَنْتَقِضَ أَمْرُهُ ، وَ يَفْسُدَ حَالُهُ ، وَ لَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ مِنْ أَحْوَالِهِ مِمَّا كَانَ كَالذَّرِيعَةِ إِلَى تِلْكَ الرُّتَبَةِ وَ بُلُوغِ تِلْكَ الْمَنَزَلَةِ ، إِلَّا أَمْرٌ مِنَ الْأُمُورِ

أو فعلٌ من الأفعال لم يبين منهم إلا به، وهم طامعون في مساواته فيما أظهره و [فيما] يفسد أمره، ويحل عقده، ويطل نظام رئاسته؛ فإننا نعلم أن ظهور هذه الحال في باب التحدي والبعث على المساواة في الأمر الذي تطلب^(١) الرئاسة بسببه، أبلغ وأقوى من التحدي بالقول والتفريع باللفظ، حتى يقطع متى لم يقع من هؤلاء الحساد والأعداء مثل هذا الفعل الذي ذكرناه، على قصورهم عنه وتعذرهم عليهم، كما يقطع على القصور والتعذر متى وقع الطلب بالقول والتحدي باللفظ. فإن قيل: كيف يصح أن يكون إضافته عليه وآله السلام الكتاب إلى ربه وانتظاره نزول الملك به تحدياً، فطلباً من القوم المساواة فيه، وأنتم تعلمون أن موسى عليه السلام كان يدعي في التوراة مثل ذلك، ولم يكن متحدياً بها، ولا هي معجزة عند كل أحد؟

قلنا: إننا لم نجعل الإضافة وانتظار الوحي فقط هما المقتضيين للتحدي، بل لوقوعهما على وجه الاحتجاج وادعاء التميز والتخصيص. وهذا معلوم من قصده عليه السلام، وظاهر من حاله:

وموسى عليه السلام لم يدع قط نزول التوراة على سبيل الاحتجاج على مخالفيه والإبانة منهم، وإنما كان يذكر ذلك لأصحابه وأتباعه ممن عرف صدقه بغيرها من معجزاته.

على أن موسى عليه السلام لما ادعى النبوة والإبانة أظهر ما جعله الله تعالى برهاناً لنبوته وتحدي الناس به، كإقلاب العصا وغيرها، ولم يقتصر على ادعاء نزول التوراة عليه؛ فوجب أن يطلب بمساواته فيما تحدى بفعله وصرح بالاحتجاج^(٢) به.

(١) في الأصل: تطلب، والظاهر ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: الاحتجاج، والمناسب ما أثبتناه.

ولو أنه ادَّعى النبوةَ والمزيةَ ولم يُظهر شيئاً يدَّعي به الإبانةَ والتخصيصَ أكثرَ من قوله: إِنَّ التَّوْرَةَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّهُ يُوحَىٰ بِهَا إِلَيَّ، لَكَانَ يَجِبُ عَلَى مَنْ حَاجَهُ وَقَصَدَ إِلَى إِبْطَالِ أَمْرِهِ أَنْ يُسَاوِيَهُ فِيمَا احْتَجَّ بِهِ، وَيُظْهِرَ كَلَاماً يَدَّعي فِيهِ مَا ادَّعَاهُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي التَّوْرَةِ، لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ أَنَّهُ كَغَيْرِهِ وَأَنَّهُ لَا مَزِيَّةَ لَهُ.

وليس هكذا نَبِيَّائِ اللَّهِ ﷺ؛ لَأَنَّا نَعْلَمُ ظُهُورَ شَيْءٍ عَلَى يَدِهِ، وَادَّعى بِهِ الْمَزِيَّةَ وَالْإِبَانَةَ، وَاحْتَجَّ بِهِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، فَجَرَى مَجْرَى الْقُرْآنِ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَلَعَلَّ تَعْوِيلَهُ فِي دِلَالَةِ نُبُوَّتِهِ إِنَّمَا كَانَ عَلَى مُعْجَزَاتِهِ الَّتِي لَيْسَتْ بِقُرْآنٍ، كَانْشِقَاقِ الْقَمَرِ، وَالْمِيضَاءِ^(١)، وَحَنِينِ الْجِدْعِ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ، فَلَا يَتَّبِعُ لَكُمْ مَعْنَى التَّحْدِي فِي الْقُرْآنِ مِنْ حَيْثُ ظَهَرَ عَلَيْهِ، إِذَا كَانَ قَدْ أَغْنَى عَنْهُ فِي بَابِ الْحُجَّةِ؛ وَ ذَلِكَ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَعْلُومَ مِنْ قَصْدِهِ ﷺ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى رَبِّهِ تَعَالَى، وَ انْتِظَارِ نُزُولِ الْمَلَكِ بِهِ طَرِيقَةَ الْاِحْتِجَاجِ وَادَّعَاءِ الْمَزِيَّةِ، فَحَالُهُ إِذَنْ كَحَالِ غَيْرِهِ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ؛ إِنَّ بَيَّنَّا أَنَّهَا ظَهَرَتْ وَادَّعى بِهَا النُّبُوَّةَ عَلَى حَدِّ ظُهُورِ الْقُرْآنِ.

فَكَيْفَ وَلَيْسَ ذَلِكَ ثَابِتٍ؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنْ مُعْجَزَاتِهِ - سِوَى الْقُرْآنِ - يُعْلَمُ ظُهُورُهُ وَاحْتِجَاجُهُ وَفَرَعُهُ إِلَيْهِ عَلَى حَدِّ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ؟!

وَإِنَّمَا يُرْجَعُ فِي إِثْبَاتِ هَذِهِ الْمُعْجَزَاتِ إِلَى ضُرُوبٍ مِنَ الْاِسْتِدْلَالِ وَالطَّرْقِ الَّتِي يَتَعَرَّضُهَا كَثِيرُ الشُّبُهَاتِ، وَ لَا يُحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا فِي الْقُرْآنِ.

(١) المِيضَاءُ: الموضع الذي يتوضأ فيه، أو المَظْهَرَةُ الَّتِي يُتَوَضَّأُ مِنْهَا. ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي فَصْلِ (فِي الدَّلَالَةِ عَلَى صِحَّةِ مَا عَدَا الْقُرْآنَ مِنْ مُعْجَزَاتِهِ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ) مِنْ كِتَابِهِ الْمَغْنِيِّ ص ٤٠٤، فَقَالَ: «وَمِنْهَا خَبَرُ الْمِيضَاءِ وَأَنَّهُ وَضَعَ يَدَهُ فِيهَا، وَكَانَ الْمَاءُ يَفُورُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، حَتَّى شَرِبَ الْخَلْقُ الْكَثِيرُ مِنْ تِلْكَ الْمِيضَاءِ وَرُؤُوا». وَ هَذَا الْخَبَرُ مَرْوًى بِاِخْتِلَافٍ فِي الْأَلْفَاظِ، رَاجِعَ تَفْصِيلَ ذَلِكَ فِي: بَحَارِ الْأَنْوَارِ ١٧/٢٨٦؛ دَلَالَتِ النُّبُوَّةِ ٦/١٣٢؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ٣٩٨/٥.

على أنه لا شيء من معجزاته ﷺ إلا وقد تقدّم ادّعاءه للنبوّة ومطابته الخلق^(١) بالانقياد له والدخول تحت طاعته (وجوده وظهوره)^(٢) سوى القرآن؛ فكيف يصحّ نفى جعله ﷺ دليل نبوته؟

* * *

و مما يُعتمد عليه في ثبوت التحدي بالقرآن :

أنا قد علمنا ادّعاءه عليه وآله السّلام النبوّة، وإلزامه النّاس طاعته والدخول في ملّته. ولا بدّ لمن دعا إلى مثل هذه الحال - بل إلى ما هو دونها - من إظهار أمرٍ ما يقوم مقام الحجّة والدلالة؛ لأنّ أحداً من الفضلاء لا يجوز أن يُقدّم على مثل هذه الدعوى من غير تعلّق بحجّة أو شبهة. حتّى أنّ جميع المتنبّين وضروب الممّخرقين^(٣) قد فرغوا، فيما ادّعوه ودعوا إليه، إلى تعلّق أشياء ادّعوا أنّها حجج وبراهين؛ فلو ساغ أن يُقدّم على ما ذكرناه عاقلٌ مع بعده، لم يجز - لمن ادّعى عليه الرئاسة، وطالبه بالطاعة والانقياد، والأزمنة مفارقة دينه وعادته - ألا يطالبه بحجّة على قوله وبرهاني على وجوب اتّباعه.

فكيف يصحّ أن يدّعي نبئنا ﷺ - من بين جماعة العرب - النبوّة والرئاسة، ويطالبهم بالانسلاخ من جميع ما ألفوه وعرفوه من العبادات، والعادات والأفعال، من غير أن يُظهر شيئاً يجعله كالْحجّة على صحّة أمره وصدق قوله، ولا يكون فيهم من يطالبه بذلك، مع علمنا بتوقُّر دواعيهم وشدة حرصهم على تكذيبه وتوهين أمره، وأنهم قد تحمّلوا في طلب ذلك المشاق، وبدّلوا فيه الأنفس

(١) في الأصل: للحقّ، والمناسب ما أثبتناه.

(٢) كذا في الأصل: وفيه اضطراب بين.

(٣) أي من يأتي بالخوارق من المشعّذين.

والمُهَجِّ، و تَعَلَّقُوا بِكُلِّ أَبَاطِيلَ وَ شُبْهَةٍ، وَ كَانَ مِنْ جَمِيعِ مَا تَكَلَّفُوهُ أَنْ يُطَالِبُوهُ
بِحُجَّةٍ عَلَى قَوْلِهِ، وَ يُوَاقِفُوهُ عَلَى أَنَّهُ مُطَالَبٌ بِمَا لَوْ طُولَبَ بِمِثْلِهِ لَمْ يَنْفَصِلْ؟
وَ كَيْفَ جَازَ أَيْضاً مِنْ جَمَاعَةٍ مِنْ عَقْلَانِهِمْ وَ فَضْلَانِهِمْ وَ مَنْ لَا يُنْسَبُ إِلَى عِنَادٍ
وَ لَا يُرْمَى بِقَلَّةٍ تَدْنِي وَ تَحْرُجُ، أَنْ يَتَقَادُوا لَهُ وَ يَتَّبِعُوهُ؟!

بَلْ كَيْفَ جَازَ مِنْ جَمِيعِ الْمُسْتَجِيبِينَ - مَعَ كَثَرَتِهِمْ وَ وَفُورِ عِدَّتِهِمْ، وَ عِلْمِنَا
بِتَدْنِي أَكْثَرِهِمْ - أَنْ يَتَّبِعُوهُ وَ يُؤَازِرُوهُ وَ يُصَدِّقُوهُ، وَ هُوَ لَمْ يُظْهِرْ شَيْئاً يَقْتَضِي
التَّصْدِيقَ، إِمَّا بِالْحُجَّةِ أَوْ الشُّبْهَةِ؟!

وَ كُلُّ هَذَا لَوْ جَازَ لَكَانَ فِيهِ نَقْضُ الْعَادَةِ وَ خُرُوجٌ عَنِ الْمَعْهُودِ الْمَأْلُوفِ فِيهَا،
وَ لَكَانَ يَقْتَضِي الْإِعْجَازَ وَ الدَّلَالَهَ مِثْلَ مَا يَقْتَضِيهِ التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ، بَلْ مَا هُوَ أَظْهَرُ
مِنْهُ فِي بَابِ الْأَعْجَابَةِ؛ فَكَانَ الْمُدَافِعُ لِلتَّحْدِي بِالْقُرْآنِ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ دَفْعِهِ الْاعْتِرَافَ
بِمَا يَجْرِي فِي الْإِعْجَازِ مَجْرَاهُ وَ يَزِيدُ عَلَيْهِ.

وَ إِذَا وَجَبَ - بِجَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ - أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ وَ آلُهُ السَّلَامُ مُحْتَجّاً بِأَمْرِ مَا،
وَ مُدَّعِياً بِهِ الْإِبَانَةَ وَ التَّمَيِّزَ، وَ لَا شَيْءَ يُدْعَى فِيهِ ذَلِكَ إِلَّا وَ حَالُ الْقُرْآنِ أَظْهَرُ، وَ لَا
طَرِيقَ إِلَى إِثْبَاتِهِ عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامِ مُتَحَدِّياً وَ مُحْتَجّاً بغيرِهِ إِلَّا وَ هُوَ عَلَى أَوْضَحِ
الْوُجُوهِ، فَقَدْ^(١) صَحَّ التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ، وَ صَارَ مَا دَلَّ عَلَى ثُبُوتِ التَّحْدِي بِأَمْرِ مِنَ
الْأُمُورِ فِي الْجُمْلَةِ يَدُلُّ - بِالتَّرْتِيبِ الَّذِي رَتَّبْنَاهُ - عَلَى ثُبُوتِ التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ بَعِيْنِهِ.

و مِمَّا اعْتُمِدَ فِي الْعِلْمِ بِالتَّحْدِي :

أَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ صَحَّ نَقْلُهُ بِالتَّوَاتُرِ الَّذِي صَحَّ بِهِ أَمْثَالُهُ. وَ آيَاتُ التَّحْدِي الْمُتَضَمِّنَةُ

(١) قبلها في الأصل زيادة: طريق إلى إثباته متحدياً. و هو سهو من الناسخ.

للتوبيخ والتعجيز في صحته، من ^(١) جملته. وقد كان القوم يسمعونها حالاً بعد حال، وفيها من التحريك والإزعاج ما هو معلوم. وهذه الآيات نزلت بمكة، والعلم بنزولها هناك مستفاد بالنقل الذي به علم نزولها في الجملة، فليس لأحد أن يشكك في تقدم نزولها، ويقول: لعلها مما نزل في آخر الأمر!

على أنه لو ثبت تأخير نزولها لكان ما قصده من إثبات التحدي بالقرآن حاصلًا على كل حال، ولا فرق بين تقدمه وتأخره في الدلالة إذا علمنا أن المعارضة لو كانت ممكنة لوجب وقوعها.

وسنبين فيما يأتي بمشبهة الله تعالى أن اختلاف الأحوال، وزيادة عدد الأنصار وقلتهم، وقوة الأمر وضعفه، لا تأثير له في ذلك، وأن المعارضة لو أمكنت لوقعت على تصرف الحالات.

و ربما طعن طاعنون في هذه الطريقة بأن يقولوا:

من أين علمتم أن آيات التحدي من جملة القرآن الذي سمعه العرب وتلي عليهم، ولعلها مضافة إلى الكتاب بعد تلك الأزمان؟

وكيف يصح أن يجمعوا بين جملة القرآن - وما جرى مجراه من الأقوال الظاهرة - وبين تفصيل آياته وكلمه في وقوع العلم وزوال الريب؟ وأنتم تعلمون أن العلم بجمليته مخالف العلم بتفصيله؛ لأن العلم الأول يشترك فيه جميع العقلاء المخالطين لأهل الأخبار من غير اختصاص، ولا يصح دخول الشبه عليه منهم. والثاني يدعيه قوم من جملةهم، ولو شككوا فيه لشك أكثرهم، فيجب أن يصححوا أن حكم آيات التحدي حكم جملة القرآن، ليصح ما ادعيتموه.

والجواب عن هذا الطَّعن :

أنا لا نَشْكُ في الفَرْقِ بين العِلْمِ بِجُمْلَةِ القرآنِ وَتَفْصِيلِهِ، مِنْ الوُجُوهِ التي ذُكِرَتْ^(١)، لأنَّ العِلْمَ بِجُمْلَتِهِ لا يُشْكُ في عُمُومِهِ وَزَوَالِ الشُّبْهِ عنه، وَالعِلْمُ بِتَفْصِيلِهِ يَجُوزُ دُخُولُ الشُّبْهِ فِيهِ.

وَلَسْنَا نَرْتَضِي طَرِيقَةَ مَنْ سَوَّى بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ وَادَّعَى أَنَّ الْعِلْمَ بِالتَّفْصِيلِ كَالْعِلْمِ بِالْجُمْلَةِ، وَأَنَّ مَنْ دَفَعَ الْعِلْمَ بِالْحَرْفِ وَالْكَلِمَةِ وَالْآيَةِ، فِي أَنَّهُ دَافِعٌ لِمَا يَعْلَمُهُ ضَرُورَةً، كَالدَّافِعِ بِجُمْلَةِ الْكِتَابِ.

غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ إِذَا لَمْ يَتَّعِ الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ ضَرُورَةً - إِنْ جُعِلَ الْعِلْمُ بِجُمْلَةِ الْقُرْآنِ مِنْ بَابِ الضَّرُورَةِ، أَوْ عَلَى وَجْهِ لَا مَجَالَ لِلشَّكِّ وَالشُّبْهِ عَلَيْهِ - وَجَبَ أَنْ يَنْفِيَ وَيَمْنَعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ طَرِيقٌ.

وَالْعِلْمُ بِآيَاتِ التَّحْدِيِّ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا، مِنْ تَفْصِيلِ الْقُرْآنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى حَدِّ الْعِلْمِ بِجُمْلَتِهِ؛ فَإِلَى الْعِلْمِ بِهَا طَرِيقٌ وَاضِحٌ، وَهُوَ نَقْلُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَتَوَاتُرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ يَقُولُونَ أَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ مِمَّا كَانَ يُتْلَى عَلَى عَهْدِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ فِي جُمْلَةِ الْكِتَابِ. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ شُرُوطَ التَّوَاتُرِ حَاصِلَةٌ فِيهِمْ، بَلْ فِي كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْ فِرْقِهِمْ؛ فَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ بِخَبَرِهِمْ صِحَّةُ نَقْلِ هَذِهِ الْآيَاتِ، وَبُطْلَانُ قَوْلِ مَنْ قَدَحَ فِي إِثْبَاتِهَا.

عَلَى أَنَّ آيَاتِ التَّحْدِيِّ لَيْسَ يَخْلُو حَالُهَا مِنْ وَجْهَيْنِ؛ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ جُمْلَةٍ مَا كَانَ يَقْرَأُ الرَّسُولُ ﷺ وَيَحْتَجُّ بِهِ عَلَى الْقَوْمِ، أَوْ لَا تَكُونَ كَذَلِكَ وَتَكُونَ مِزَاجَةً إِلَى الْكِتَابِ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ.

فَإِنْ كَانَتْ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: فَقَدْ ثَبَّتَ مَا أوردناه مِنَ التَّحْدِيِّ عَلَى أَكْثَرِ الْوُجُوهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: الَّذِي ذُكِرَ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

وإن كانت على الوجه الثاني: فقد كان يجب أن يكون التعلق بها في وقوع التحدي حادثاً مستقبلاً، ولو كان كذلك ما أمسك اليهود والنصارى وسائر الطوائف الخارجة عن دين الإسلام عن موافقة أهل الإسلام على ذلك؛ لأن إمساكهم لا يخلو أن يكون مع العلم بحالهم فيما أضافوه إلى كتابهم، أو مع عدم العلم به، ولأن ما فعلوه مما يجوز أن يخفى عليهم.

ولن يجوز أن يمسكوا مع العلم؛ لعلنا بتوفر دواعيهم، وشدّة تعلّقهم وتوصّلهم إلى كل أمر هجن الإسلام وأهله، وأدخل الشبهة على معتقديه. ولا يجوز أيضاً أن يكون ذلك مما خفي عليهم؛ لأنهم إذا كانوا من الاختلاط بأهل الإسلام على ما هو معروف، وعلمنا أن احتجاج المسلمين عليهم في النبوة متصل غير منقطع، سلفاً على سلف، وخلفاً على خلف، فلا بد متى ظهر منهم في باب التحدي والاحتجاج على صحة ما لم يعرفوه، ثم أضافوه إلى قولهم - بعد أن لم يضيفوه إليه - أن يعلموا بذلك من حالهم، ويواقفهم عليه، ويحتجوا عليهم به. ألا ترى أن المسلمين - بعد ما سبق لهم من الاحتجاج في المعجزات التي دل عليها الكتاب والتي لم يدل عليها ما سبق - لو أضاف بعضهم إلى القرآن آية أو آيات تتضمن ذكر معجزة باهرة لم يقدّم ذكرها والاحتجاج بها، ثم حاج بها مخالفي الملة - لوجب أن يعلموا محالّه، ويواقفوا على أن ما فعله مبتدع لم يتقدّم وجوده؟

وإذا صح ما ذكرناه - ولم يكن أحد من مخالفي الإسلام يدّعي أن آيات التحدي مما حدث الاحتجاج بها، وأن يُشير إلى زمان بعينه ذكرت فيه، ولم تكن مذكورة قبله، ولا أن أحداً وقف على ذلك ولا ادّعاء - فقد ثبت أنها من جملة الكتاب الذي أظهره الرسول ﷺ.

وقد اعتمد بعض المتكلمين في ثبوت التحدي بالقرآن على ما نقل من قول

الوليد بن المغيرة في القرآن: «إِنِّي قَدْ سَمِعْتُ الشَّعْرَ وَالْخُطْبَ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُ فِي شَيْءٍ»، وَصَفَهُ لَهُ بِأَنَّهُ سِحْرٌ! وَقَوْلِ أُمِّيَّةَ بْنِ خَلْفٍ: «لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا». وَإِحْضَارِ بَعْضِهِمْ أَخْبَارَ الْفَرَسِ، وَادِّعَائِهِ أَنَّهُ مُعَارِضٌ لِلْقُرْآنِ. قَالَ: لِأَنَّ التَّحْدِيَّ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاقِعاً بِهِ وَمَعْلُوماً مِنْ جِهَتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَجَمِيعِ ذَلِكَ مَعْنًى.

وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يَصِحُّ الْاعْتِمَادُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ مَا ذُكِرَ لَيْسَ بِمَعْلُومٍ وَلَا مَقْطُوعٍ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى أَخْبَارِ آحَادٍ. وَلَيْسَ يَصِحُّ أَنْ يَتَّبَعَ التَّحْدِيَّ مِنْ طَرِيقِ الظَّنِّ، بَلْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْعِلْمِ الْيَقِينِ.

وَالْكِتَابُ - وَإِنْ نَطَقَ بِبَعْضِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ - فَلَيْسَ يَصِحُّ الْاعْتِمَادُ عَلَيْهِ فِي صِحَّتِهَا؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ لَا يَكُونُ حُجَّةً وَمَقْطُوعاً عَلَى صِحَّةِ أَخْبَارِهِ إِلَّا بَعْدَ صِحَّةِ التَّحْدِيَّ بِهِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُرْجَعَ فِي إِثْبَاتِ التَّحْدِيَّ إِلَى مَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِهِ؟! عَلَى أَنَّ قَوْلَ أُمِّيَّةَ بْنِ خَلْفٍ: «لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا» لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تُحْدِي بِهِ وَطُولُ بِفَعْلٍ مِثْلِهِ. وَقَدْ يَقُولُ الْإِنْسَانُ هَذَا مُبْتَدِئاً فِيمَا لَا يُدْعَى إِلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ تَعَجُّبُ الْوَلِيدِ مِنْهُ وَوَصْفُهُ بِأَنَّهُ سِحْرٌ لَا يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ اسْتِغْرَابِهِ لَهُ وَاسْتِطْرَافِهِ. فَأَمَّا الْاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى التَّحْدِيَّ فَبَعِيدٌ، وَالْمُعْتَمَدُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

فصل في أَنَّ القرآنَ لم يُعَارَضْ

الكَلَامُ في هذا الباب يَقَعُ في مَوْضِعَيْنِ :
أحدهما : مع مَنْ يَدَّعي أَنَّ القرآنَ قد عُوِرِضَ بمعارضةٍ مَحْفُوظَةٍ مَنقُولَةٍ ،
و يُومئُ إلى كَلَامِ مُسَيْلَمَةَ ، أو ما جَرى مجراه ممَّا سَنذكره .
و المَوْضِعُ الآخرُ : مع مَنْ يَقولُ : جَوَّزُوا وَقُوعَ المَعَارِضَةِ ، وإنْ لم تَكُنْ مَحْفُوظَةً
و لا مَعْلُومَةً ، و يَدَّعي أَنَّ نَقْلَهَا - لو كَانَتْ واقِعَةً - غَيْرُ واجبٍ ، أو يَدَّعي حُصُولَ
مَوَانِعَ عن نَقْلِهَا . و الكَلَامُ على الوجهِ الثَّانِي أَهْمٌ و أَوْسَعُ ، و نَحْنُ نُقدِّمُهُ .
فنقولُ : إنَّ القرآنَ لو عُوِرِضَ لَوَجَبَ نَقْلُ المَعَارِضَةِ و العِلْمُ بها ؛ لأنَّ ظَهْرَهَا
في الأصلِ واجبٌ ، و الحاجةُ إلى نَقْلِهَا مَاسَّةٌ ، و الدَّواعي مُتَوَفِّرَةٌ ، و العهدُ قَرِيبٌ .
و إنَّما يُجِيزُ وَقُوعَ الشَّيْءِ و إنْ لم يُنْقَلْ ، اخْتِلَالُ^(١) هذه الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرناها
فيه ، أو بعضها .

فأَمَّا إِذَا تَكَامَلَتْ فلا بُدَّ مِنَ النَّقْلِ ، و لهذا قالَ المتكَلِّمونَ : إنَّ مُعَارِضَةَ القرآنِ
لو وَقَعَتْ لَجَرَتْ في النَّقْلِ مَجْرَى القرآنِ ، بل زَادَتْ عليه ؛ لأنَّ جَمِيعَ ما يَقْتَضِي نَقْلَ

(١) في الأصل : لاختلال ، و المناسب ما أثبتناه .

القرآن - مِنْ تَوْفَرِ الدَّوَاعِي، وَ شِدَّةِ الْحَاجَةِ، وَ قُرْبِ الْعَهْدِ - حَاصِلٌ فِي الْمُعَارَضَةِ، وَ هِيَ تَزِيدُ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ لَوْ وَقَعَتْ لَكَانَتْ هِيَ الْحُجَّةُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَ كَانَ الْقُرْآنُ قَائِمًا مَقَامَ الشُّبْهَةِ وَ نَقْلِ الْحُجَّةِ. وَ مَا بِهِ تَزُولُ الشُّبْهَةُ أَوْلَى فِي الدِّينِ، وَ الدَّوَاعِي إِلَيْهِ أَقْوَى. وَ إِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَ لَمْ تَجِدْ تَقْلًا فِي الْمُعَارَضَةِ، وَ جَبَّ الْقَطْعُ عَلَى انْتِفَائِهَا، وَ كِذْبِ مُدَّعِيهَا.

فَإِنْ قِيلَ: دُلُّوا أَوَّلًا عَلَى تَكَامُلِ الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا فِي الْمُعَارَضَةِ لَوْ كَانَتْ ثَابِتَةً، وَ أَنَّ ظَهْرَهَا فِي الْأَصْلِ وَاجِبٌ، وَ الدَّوَاعِي مُتَوَفِّرَةٌ إِلَى جَمِيعٍ مَا عَدَدْتُمُوهُ، ثُمَّ دُلُّوا عَلَى أَنَّ مَا هَذِهِ حَالُهُ لَا بُدَّ مِنْ تَقْلِهِ، وَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُنْقَلْ عِلْمٌ انْتِفَاؤُهُ. قُلْنَا: أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَوْ وَقَعَتْ لَكَانَتْ ظَاهِرَةً فَاشِيبَةً، فَهُوَ أَنَّ الَّذِي يَدْعُو إِلَى فِعْلِهَا يَدْعُو إِلَى إِشَاعَتِهَا وَ إِعْلَانِهَا؛ لِأَنَّ مَا دَعَا إِلَى تَعَاطِيهَا هُوَ طَلَبُ التَّخَلُّصِ مِمَّا طَلَبَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامُ الْقَوْمَ بِهِ مِنْ مُفَارَقَةِ عَادَاتِهِمْ فِي الْأَدْيَانِ وَ الْعِبَادَاتِ وَ الرِّيَاسَاتِ، وَ أَنْ يَدْفَعُوا بِهَا نُبُوتَهُ، وَ يَدْحَضُوا حُجَّتَهُ، وَ يَصْرِفُوا الْوُجُوهَ عَنْ اتِّبَاعِهِ وَ نُصْرَتِهِ.

وَ هَذِهِ الْأُمُورُ بَعِينُهَا دَاعِيَةٌ إِلَى إِظْهَارِ الْمُعَارَضَةِ وَ إِعْلَانِهَا؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ بِهَا وَ الْإِحْتِجَاجَ بِفَعْلِهَا لَا يَتِمَّانِ إِلَّا مَعَ الْإِظْهَارِ دُونَ الْإِخْفَاءِ وَ الْكِتْمَانِ، أَوْ لَا يَرَى الشَّاكُّ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ غَرَضَ الْقَوْمِ فِي تَكْلُفِ الْمُعَارَضَةِ لَمْ يَكُنْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُمْ قَدْ غَارَضُوا، بَلْ لِيَعْلَمَ ذَلِكَ الْمُحْتَجُّ عَلَيْهِمْ وَ النَّاسُ جَمِيعًا، فَيُسْقِطُوا عَنْهُمْ مَا ظَنُّوهُ بِهِمْ مِنَ الْعَجْرِ^(١) وَ الْقُصُورِ، وَ يَشْهَدُوا بِوُضُوحِ حُجَّتِهِمْ، وَ عُلُوِّ كَلِمَتِهِمْ، وَ تَزُولُ الشُّبْهَةُ فِي صِدْقِ مَنْ ادَّعَى التُّبُوهَ فِيهِمْ. وَ هَذَا كُلُّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا مَعَ إِظْهَارِ الْإِحْتِجَاجِ وَ إِعْلَانِهِ، وَ تَكَرَّارِهِ وَ تَرْدَادِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: الْمَعْجَزُ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

و أما العلم بأن الحاجة إلى نقلها ماسئة والدواعي متوفرة فهو أظهر من أن يحتاج فيه إلى تكلف دلالة؛ لأننا نعلم علماً لا يخالجننا فيه شك ولا يعترضنا ريب أن مخالفي الملة من اليهود والنصارى، والمجوس والبراهمة، وأصناف الملحدين، من الحزب على التشكيك في الإسلام وتطلب ما يوهنه ويوقع الشبهة فيه، على ما لا زيادة عليه ولا غاية وراءه، وأنهم يتدبرون ويبدلون الأموال لمن أوقع فيه شبهة وإن ضعفت، وعضهه بفضيحة^(١) وإن بعدت، حتى أخرجتهم هذه الأحوال إلى حفظ السب والهجاء، وإن كان لا حجة في شيء منها ولا شبهة، وإلى نقل كلام مسيلم الركيك الدال على ضعف عقله، ونقصان تمييزه، وما جرى مجراه، فكيف بهم لو ظفروا بمعارضة مشبهة، وكلام مماثل؟!

وما يشك عندنا عاقل عارف بأحوال الناس في أن الدواعي إلى نقل ما ذكرناه تبلغ من القوة إلى حد الإلجاء الذي لا مصرف عنه ولا معدل.

و أما الكلام في قرب العهد فواضح جداً؛ لأن حكم المعارضة في القرب حكم القرآن وسائر ما علمنا وقوعه وظهوره في تلك الأزمان، فكيف يؤثر بعد العهد في بعض هذه الأمور دون بعض، وحكم الكل فيه متفق غير مختلف؟

فأما الدلالة على أن ما اختص بهذه الشرائط فنقله واجب، وهي أن الدواعي إلى النقل إذا كانت على ما وصفناه من القوة، ولا مانع عن النقل يعقل فيوجب وقوعه؛ لأن تجويز ارتفاعه ينقض ما علمناه من حصول الدواعي وقوتها. ويجري النقل في هذا الباب مجرى سائر الأفعال التي متى علمنا قوة الدواعي إليها وارتفاع الموانع عنها حكمنا بوجوب وقوعها، ومتى جاوزنا ارتفاعها نقض هذا التجويز ما فرضناه من قوة الدواعي، وارتفاع الموانع.

(١) عضهه بفضيحة: قذفه بالباطل، وباختلاق الكذب.

و بمثل هذه الطريقة يُعلّم أنّه لم يكن في زمن النبي ﷺ نبيٌّ ظهرَ على يده من المعجزات والآيات أكثرُ وأبهرَ ممّا ظهرَ على نبينا عليه وآله السّلام، وأنّه لم يظهر على يده قرآنٌ آخرُ أظهرَ فصاحَةً وأبينَ بلاغةً من هذا، وأنّه لم تنقلبَ على يده المدنُ، ولم يُقَمِّمِ^(١) الأمواتُ من قبورِهِم ولم تُصيرِ^(٢) السّماءُ أرضاً، والأرضُ سماءً.

وهذه الطّريقة أيضاً نسلُكُ في أنّه ليس بين بغداد والكوفة بلدٌ أوسعُ وأكثرُ أهلاً من بغداد؛ وأنّه لم يكن بين ملكين عَرَفنا أحوالهما واتّصلت بنا آثارهما، ملكٌ أعظمُ قَدراً منهما وأكثرُ جُنْداً، لم يتّصل بنا خبرُهُ ولم يُنقلَ إلينا أحوالُهُ. ونظائرُ ما ذكرناه كثيرةٌ.

ومتى لم تصحَّ الطّريقة التي سلكناهما في نفي المعارِضة، لم يكن إلى نفي سائر ما ذكرناه طريقٌ.

على أنّا قد بينّا أنّ المعارِضة لو وقّعت، لكانت مُساويةً للقرآن فيما اقتضى نقلُهُ وظهورُهُ والعلمُ به، وليس يصحُّ أن يتساوى شيان في المُقتضي للحُكم ولا يستويان في الحُكم.

وإذا وجبَ نقلُ القرآن وظهورُهُ وجبَ نقلُ كلِّ ما جرى مجراه فيما المُقتضي النّقلُ والظهورُ.

فإن قيل: قد ادّعيتُم أنّ الدّواعي إلى النّقل مُتَوَفّرةٌ والموانع مُرتفعةٌ، وقد مضى دليلُكم على إثبات الدّواعي، فمن أين حَكَمْتُم بارتفاعِ الموانع؟ ولِمَ أنكرْتُم أن يكونَ الخوفُ من أنصارِ النبي ﷺ وأُعوانه، وتظاهُرُ^(٣) المُستَحِيبين لدعوته

(١) في الأصل: ويقوم، والمناسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: وتصير، والمناسب ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: والانتظار، وهو من سهو الناسخ.

و تَكَاثُرُهُمُ هُوَ الْمَانِعُ مِنْ نَقْلِ الْمُعَارَضَةِ، وَ الْمَوْجِبُ لَانكِتَابِهَا وَإِنْدِفَانِهَا؟!
قُلْنَا: هَذَا يَسْقُطُ مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْخَوْفَ لَا يَقْتَضِي انْقِطَاعَ النُّقْلِ جُمْلَةً وَ الْعُدُولَ عَنْهُ عَلَى كُلِّ وَجْهِ.
وَ إِنَّمَا يَمْنَعُ - إِنْ مَنَعَ - مِنَ التَّظَاهُرِ بِهِ، بِهَذَا جَرَتْ الْعَادَاتُ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْخَوْفَ مِنْ
بَنِي أُمَيَّةٍ فِي نَقْلِ فَضَائِلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ سَلَامُهُ، وَ مَنَاقِبِهِ
وَ سَوَابِقِهِ، لَمَّا أَنَّ كَانَ مَعْلُومًا وَ مُنْتَهيًا إِلَى أَبْعَدِ الْغَايَاتِ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ نَقْلِ الْفَضَائِلِ،
وَ لَا اقْتَضَى انْقِطَاعَ نَقْلِهَا، وَ إِنَّمَا مَنَعَ مِنَ التَّظَاهُرِ بِالنُّقْلِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ.
وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ تَكُنْ حَالٌ مُخَالِفِي الْإِسْلَامِ فِي زَمَنِ مِنَ الْأَزْمَانِ مُشَاكِلةً
لِحَالِ^(١) الشَّيْعَةِ فِي أَزْمَانِ بَنِي أُمَيَّةٍ وَ مَا أَشَبَّهَا فِيمَا يُوجِبُ التَّقِيَّةَ وَ يَقْتَضِي الْخُمُولَ
وَ الْخَوْفَ، وَ يَمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ عَلَى الْإِخْتِيَارِ.

وَ إِذَا كَانَ غَايَةُ الْخَوْفِ وَ نِهَايَةُ مَا يُوجِبُ التَّقِيَّةَ لَمْ يَمْنَعَا مِنَ النُّقْلِ، فَأَوْلَى أَنْ
لَا يَمْنَعَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَبْلُغُ هَذِهِ الْغَايَةَ وَ لَمْ يَقَارِبْهَا.

وَ ثَانِيهَا: أَنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ إِنَّمَا كَثُرُوا وَ صَارُوا بَحِيثُ يُخَافُ مِنْهُمْ بَعْدَ الْهَجْرَةِ.
وَ مُدَّةُ مُقَامِهِمْ بِمَكَّةَ كَانُوا هُمْ الْخَائِفِينَ الْمَغْمُورِينَ، وَ التَّقِيَّةُ فِيهِمْ لَا مِنْهُمْ؛ فَقَدْ كَانَ
يَجِبُ أَنْ تَظْهَرَ الْمُعَارَضَةُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ وَ تَنْتَشِرَ فِي الْأَفَاقِ وَ يَسِيرَ بِهَا الرُّكْبَانُ، وَ لَا
تَكُونُ قُوَّةُ الْإِسْلَامِ وَ أَهْلُهُ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا فِي ظُهُورِهَا، وَ نَقْلِهَا وَ حُصُولُ الْعِلْمِ بِهَا.
وَ عَلِمْنَا بِاتِّفَاقِهَا فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي تَعَذُّرَهَا
عَلَى وَجْهِ لَا يُخَالِفُ الْعَادَةَ.

وَ ثَالِثُهَا: أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ قُوَّةَ الْإِسْلَامِ إِنَّمَا ابْتَدَأَتْ بِالْمَدِينَةِ وَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، وَ قَدْ
كَانَتْ فِي تِلْكَ الْحَالِ مَمَّا لِكِ أَهْلِ الشَّرْكِ وَ بِلَادِ الْكُفْرِ غَالِبَةً عَلَى الْأَرْضِ، مُطَبَّقَةً

(١) فِي الْأَصْلِ: كَحَالِ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَا.

للشّرق والغرب، ولم تزل تتناقص وتضيّق بقدر سعة الإسلام وانتشاره وغلبته على مكانٍ بعد مكانٍ. وقُبضَ الرَّسُولُ ﷺ وأكثُرَ البلادُ يَغْلِبُ عليها الكُفَّارُ، وكانت مملكةُ الفُرسِ كحالها لم تنقرض، وكذلك ممالكُ الرُّومِ ومن جَرى مجراهم. وإلى هذه الغاية لم يخلُ العالمُ من بلادٍ كفرٍ واسعةٍ، وممالكٍ كثيرةٍ لعلها تُقاربُ بلادَ الإسلامِ، إن^(١) لم تزدْ عليها. فقد كانَ يَجِبُ أَنْ تَظْهَرَ المُعَارَضَةُ في هذه البلادِ ويَتَّصِلَ نَقْلُها، وكانَ يَجِبُ - إذا تَقَدَّمَ ظُهُورُها، ومنَعَ مِنْ نَقْلِها والتَّظَاهُرِ بذكرها غلبةُ الإسلامِ على بعضِ البلاد - أَنْ تَظْهَرَ وتُنْقَلَ في غَيْرِ ذلكِ البلدِ مِنْ بلادِ الكُفرِ، وبحيث لا خَوْفٌ ولا تَقْيَّةٌ.

ورابعها: أَنَّ الخَوْفَ والتَقْيَّةَ لو مِنَّا مِنْ نَقْلِ المُعَارَضَةِ على ما ادَّعى، لَمَنَعَا مِنْ نَقْلِ الافتراءِ والهجاءِ وما تُعْطِي مِنَ المُعَارَضَاتِ التي لا تَأْثِيرَ لها؛ لأنَّ قُوَّةَ الإسلامِ وأهلِهِ - إنْ كانتْ مانِعَةً مِنْ بعضِ ذلكِ ومُوجِبَةً لانتِقاطِ نَقْلِها - فهي [غير] مانِعَةٍ مِنْ نَقْلِ جميعِهِ.

وحامسها: أَنَّ تَجْوِيزَ خَفَاءِ المُعَارَضَةِ وانتِقاطِ نَقْلِها، للوَجْهِ الذي ذُكِرَ، يَقْتَضِي أَنْ يَجُوزَ كَوْنُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فِي زَمَانِهِ ﷺ ظَهَرَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنَ الْأَثَارِ وَالْمُعْجَزَاتِ مَا يَزِيدُ عَلَى مَا ظَهَرَ عَلَيْهِ، يَلْ عَلَى مَا ظَهَرَ عَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الَّذِينَ اتَّصَلَتْ بِنَا أَخْبَارُهُمْ [و] كُلُّهُمْ دَعَا إِلَى نَسْخِ شَرْعِهِ وَإِطْطَالِ أَمْرِهِ، وَجَمِيعُهُمْ حَارِبُهُ وَنَازَلُهُ، وَجَرَى بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ مِنَ الْوَقَائِعِ وَالْغَارَاتِ أَكْثَرُ مِمَّا جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ قُرَيْشٍ، لَكِنْ خَبَرَهُمْ وَتَفْصِيلَ أَحْوَالِهِمْ مِمَّا انْكَثَمَ عَنَّا وَلَمْ يَتَّصِلْ بِنَا، لِثَلِثِ مَا ذُكِرَ مِنَ الْخَوْفِ وَغَلْبَةِ الْإِسْلَامِ.

وكانَ لا يُنْكَرُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَدْ عَارَضَهُ بِمُعَارَضَةٍ أَفْصَحَ

(١) في الأصل: وإن، ولعلّ الواو من سهو الناسخ.

مِنَ الْقُرْآنِ، وَلَمْ يُنْقَلْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، لِلْعَلَّةِ الَّتِي ادَّعَى الْمُخَالِفُ أَنَّهَا مَنَعَتْ مِنْ نَقْلِ مُعَارَضَةٍ أَحَدِهِمْ. وَمَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ، وَالتَّنْبِيهُ عَلَى بَعْضِهِ يُغْنِي عَنْ ذِكْرِ سَائِرِهِ.

وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْامْتِنَاعِ مِنْ شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ وَإِقَامَةِ الدَّلَالَةِ عَلَى بُطْلَانِهِ، إِلَّا وَهُوَ بِعَيْنِهِ طَرِيقٌ إِلَى الْعِلْمِ بِاتْتِفَاءِ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ، وَدَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِهَا.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ نَصَّ عِنْدَكُمْ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْإِمَامَةِ، وَأَعْلَنَ ذَلِكَ وَأَظْهَرَهُ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَجِدُ الْأُمَّةَ تَنْقُلُ هَذَا النَّصَّ، وَلَا نَعْلَمُهُ كَعِلْمِهَا بِأَمثَالِهِ مِنَ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ، وَإِنَّمَا يَدَّعِي نَقْلَهُ مِنْ بَيْنِ جَمَاعَةِ الْأُمَّةِ فِرْقَةٌ قَلِيلَةٌ الْعَدَدِ بِالإِضَافَةِ إِلَى جَمِيعِ فِرَقِ الْأُمَّةِ، وَتَرَعُمُونَ أَنْتُمْ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي عُدُولِ الْجُمْهُورِ عَنْ نَقْلِهِ وَإِطْبَاقِهِمْ عَلَى كِتْمَانِهِ انْعِقَادُ الرِّيَاسَاتِ، وَطَلَبُ الْوِلَايَاتِ، وَدُخُولُ الشُّبُهَاتِ، وَالْمِيلُ إِلَى الْهَوَى وَالْعَصِيَّةِ، إِلَى أُمُورٍ كَثِيرَةٍ تَذَكَّرْنَاهَا؟!

فَإِنَّ السَّبَبَ فِي خَفَاءِ النَّصِّ، وَقُصُورِهِ فِي بَابِ الظُّهُورِ مِنْ سَائِرِ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ، كَثْرَةُ دَافِعِيهِ وَغَلَبَتُهُمْ، وَقِلَّةُ الْمُقَرِّينَ وَحُمُولُهُمْ، وَأَنْ نَاقِلَهُ لَمْ يَزَلْ خَائِفًا (مِنْ نَقْلِ وَقُوعِهِ مُشْفِقًا) ^(١) مِنْهُ؛ فَالْأَجَازُ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ قَدْ عُورِضَ، وَخَفِيَ مُعَارَضَتُهُ عَلَيْنَا وَلَمْ يُنْقَلْ بِمِثْلِ سَائِرِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الْعَلْبَةِ وَالْوِلَايَاتِ وَالرِّيَاسَاتِ وَالْخَوْفِ وَالتَّقْيَةِ؟!

قُلْنَا: قَدْ رَضِينَا بِمَا نَذْهَبُ إِلَيْهِ فِي النَّصِّ مِثَالًا وَعِيَارًا؛ لِأَنَّ النَّصَّ لَمَّا إِنْ وَقَعَ - فَدَعَتْ قَوْمًا الدَّوَاعِي إِلَى قَلْبِهِ وَكِتْمَانِهِ وَالعُدُولِ عَنْ نَقْلِهِ وَرَوَايَتِهِ، وَدَعَتْ آخَرِينَ الدَّوَاعِي إِلَى رَوَايَتِهِ وَنَقْلِهِ - وَقَعَ مِنْ كُلِّ فَرِيقٍ مَا تَقْتَضِيهِ دَوَاعِيهِ، فَحَصَلَ الْكِتْمَانُ مِنْ قَوْمٍ وَالنَّقْلُ مِنْ آخَرِينَ، وَإِنْ كَانُوا أَقْلَ عَدَدًا مِنْهُمْ.

(١) فِي الْأَصْلِ: مِنْ وَاقِعَةٍ مُشْفِيًا، وَالظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

و ليس لِقَلَّةِ الْعَدَدِ مِنْ هَذَا الْبَابِ تَأْثِيرٌ، إِذَا كَانَ النَّقْلُ فِيمَا تَقَوْمُ بِهِ الْحُجَّةُ وَالْخَوْفُ وَالتَّقِيَّةُ، لَمَّا إِنْ حَصَلَ مِنْ بَابِ النَّصِّ لَمْ يُؤْثَرَا فِي انْقِطَاعِ نَقْلِهِ وَيَمْنَعَا مِنْ رَوَايَتِهِ، وَإِنَّمَا مَنَعَا^(١) مِنَ التَّظَاهُرِ بِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَالنَّقْلُ ثَابِتٌ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ.

فَقَدْ كَانَ يَجِبُ - قِيَاساً عَلَى مَا جَرَى - أَنْ^(٢) يَحْصَلَ نَقْلُ الْمُعَارَضَةِ وَيَتَّصِلَ عَنْ ذِكْرِنَا وَفُورَ دَوَاعِيهِ وَقُوَّتِهَا إِلَى النَّقْلِ، وَلَا يَكُونُ كِتْمَانٌ مَنْ كَتَمَهَا وَعَدَلَ عَنْ نَقْلِهَا - لِأَجْلِ الرَّئاسَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ ضُرُوبِ الدَّوَاعِي - مُوجِباً لَانْقِطَاعِ نَقْلِهَا، مِنْ جِهَةٍ مَنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ مِثْلُ هَذَا الدَّاعِي، بَلْ هُوَ عَلَى ضِدِّهِ، وَدَوَاعِيهِ كُلُّهَا مُتَوَفِّرَةٌ إِلَى النَّقْلِ وَالْحِفْظِ.

و لَا يَكُونُ أَيْضاً الْخَوْفُ مَانِعاً مِنْ نَقْلِهَا، وَ مُوجِباً لِدُرُوسِهَا وَانْقِطَاعِهَا^(٣)، كَمَا لَمْ يَكُنْ مُوجِباً مِثْلَ هَذَا فِي النَّصِّ، وَكَانَ الْمُلْزِمُ لَنَا مَا ذَكَرْنَاهُ.

و الْحَائِلُ لِلْمُعَارَضَةِ عَلَى النَّصِّ يَقُولُ: إِذَا جَازَ أَنْ يَعْدَلَ عَنْ نَقْلِ النَّصِّ مَنْ دَعَتْهُ الدَّوَاعِي إِلَى كِتْمَانِهِ مِنْ فِرَاقِ الْأُمَّةِ، وَ يَنْقُلُهُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ مَنْ دَعَتْهُ الدَّوَاعِي إِلَى نَقْلِهِ، فَأَلَا جَازَ أَنْ تَقَعَ مُعَارَضَةُ الْقُرْآنِ وَ يَعْدَلَ عَنْ نَقْلِهَا مَنْ عَلِمْنَا تَوَفَّرَ دَوَاعِيهِ إِلَى النَّقْلِ، وَ مَنْ جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ لَهُ دَاعٍ إِلَى تَرْكِهِ، حَتَّى يُطَبِّقَ الْخَلْقُ عَلَى تَرْكِ النَّقْلِ، مَعَ عَلْمِنَا بِتَوَفَّرِ دَوَاعِي أَكْثَرِهِمْ إِلَيْهِ؟

و هَذَا مِنْ أَوْضَحِ الْمُعَارَضَاتِ فَسَاداً وَ أَبْعَدِهَا مِنَ الصَّوَابِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِذَا جَازَ فِي النَّصِّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ، فَأَلَا جَازَ مِثْلُهُ فِي الْمُعَارَضَةِ؟ (و مَنْ قَبِلَ ذَلِكَ لَمْ

(١) فِي الْأَصْلِ: مَنَعْنَا، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: فِي أَنْ، وَ هُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِلْسِّيَاقِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: لِدُرُوسِهِ وَانْقِطَاعِهِ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

يَمْتَنِعُ مِنْهُ فَنَقْلُنَاهُ (١) (٢).

وَيَجِبُ مِنْهُ أَنْ يُجِيزَ نَقْلَ الْمُعَارَضَةِ مِنْ كُلِّ مَنْ عَلِمْنَا تَوَفَّرَ دَوَاعِيهِ إِلَى نَقْلِهَا مِنْ مُخَالِفِي الْإِسْلَامِ، الَّذِينَ يَنْقُلُ بَعْضُهُمْ تَجِبُ الْحُجَّةُ وَيَنْقَطِعُ الْعُذْرُ. وَإِذَا كُنَّا غَيْرَ وَاجِدِينَ لَهُ، قَطَعْنَا عَلَى انْتِفَائِهَا.

عَلَى أَنْ لَا نُسَلِّمَ فِي نَقْلِ الْمُعَارَضَةِ مِنْ أَسْبَابِ الْإِنْكَتَامِ وَالْخَفَاءِ، مِثْلَ مَا عَلِمْنَا ثُبُوتَهُ مِنْ نَقْلِ النَّصِّ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الدَّوْلَةَ وَالسُّلْطَانَ، وَالْعِزَّةَ وَالْكَثْرَةَ، وَالْبَسْطَةَ وَالْقُدْرَةَ، وَسَائِرَ أَسْبَابِ التَّمَكُّنِ حَاصِلَةٌ فِي مُخَالِفِي النَّصِّ وَدَافِعِيهِ، مُنْذُ قُبِضَ الرَّسُولُ ﷺ وَإِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ، وَأَنَّ الْقَائِلِينَ بِالنَّصِّ وَالْمُعْتَقِدِينَ لَهُ فِي سَائِرِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ مَغْمُورُونَ مَقْهُورُونَ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْحَالُ بِهِمْ:

فَتَارَةً: تَنْتَهِي بِهِمُ التَّقِيَّةُ وَالْخَوْفُ إِلَى جُحُودِ مَذَاهِبِهِمْ وَالتَّظَاهُرِ بِخِلَافِهَا، حَتَّى أَنْ مَنْ عَرَفَ بِمَذْهَبِهِ مِنْهُمْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَتِرًا مُتَدَفِنًا لَا يُوقَفُ عَلَى خَبْرِهِ، أَوْ مَسْفُوكًا دَمُهُ، مُنْتَهَكًا حُرْمَتَهُ!

وَتَارَةً أُخْرَى: - وَهِيَ أَحْسَنُ أَحْوَالِهِمْ وَنِهَائِيَةُ رَجَائِهِمْ - يَكُونُونَ غَيْرَ خَائِفِينَ عَلَى نَفْسِهِمْ، وَلَا مُلْجَيْنِينَ إِلَى جَحْدِ مَذَاهِبِهِمْ، غَيْرَ أَنَّ مُخَالَفَهُمْ (٣) أَعْلَى كَلِمَةٍ، وَانْقَادُ أَمْرًا، وَأَشَدُّ انْبِسَاطًا.

وَهَذِهِ أَحْوَالُهُمْ فِي سَائِرِ الْبِلَادِ وَضُرُوبِ الْمَمَالِكِ، فَإِنَّا مَا نَعْرِفُ مَمْلَكَةً مِنْ الْمَمَالِكِ، وَدَوْلَةً مِنَ الدُّوَلِ بِذَا الْعَهْدِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَإِلَى قَرِيبٍ مِنْ زَمَانِنَا هَذَا كَانَتِ الشَّيْعَةُ مُسْتَوْلِيَةً عَلَيْهَا، وَكَانَ مُخَالَفُهَا مَغْمُورًا فِيهَا، وَبَعْضُ هَذِهِ الْأُمُورِ يَقْتَضِي مِنَ الْخَفَاءِ أَكْثَرَ مِمَّا عَلَيْهِ النَّصُّ.

وَلَيْسَ هَذِهِ حَالُ مُخَالِفِي الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُمْ فِي الْأَصْلِ كَانُوا أَكْثَرَ

(١) هكذا الكلمة وردت في الأصل غير منقوطة: فنقلناه.

(٢) كذا في الأصل. (٣) في الأصل: قادرهم، والظاهر ما أثبتناه.

وَأَظْهَرَ، وَأَنَّ الْإِسْلَامَ لَمَّا عَزَّ وَقَوِيَ وَكَثُرَ أَهْلُهُ، وَاتَّسَعَتْ أَقْطَارُهُ، لَمْ يَخْلُ كُلُّ زَمَانٍ مِنْ بِلَادٍ لِلْكَفْرِ وَأَهْلِهِ وَاسِعَةٍ، وَمَمَالِكٍ مَنِيَعَةٍ، وَسُلْطَانٍ ظَاهِرٍ، فَكَيْفَ يُسَوَّى بَيْنَ تَقَلُّبِ الْمُعَارَضَةِ - لَوْ كَانَ لَهَا أَصْلٌ - وَبَيْنَ تَقَلُّبِ النَّصِّ لِيِ الْخَفَاءِ وَالظُّهُورِ، وَحَالَهُمَا مِنَ التَّبَايُنِ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ؟!

وَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُسَوَّى عَاقِلٌ بَيْنَ النَّصِّ وَالْمُعَارَضَةِ، وَيَلْزَمَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ؟ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يُعَارِضْ مُعَارَضَةً ظَهَرَتْ وَانْتَشَرَتْ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي أَوْجَبْنَاهُ يَجْرِي مَجْرَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ فِي زَمَانِهِ ^(عَلَيْهِ السَّلَامُ) مِنْ كَبِيرِ الْآيَاتِ وَالْمُعْجَزَاتِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُعَارِضْهُ جَمِيعُ الْعَرَبِ، وَأَنَّهُ لَا بَلَدَ مُشَاكِلٌ بِغَدَادَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ وَاسِطٍ، إِلَى سَائِرِ مَا عَدَدْنَاهُ.

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُقَلَاءِ الْمُخَالِطِينَ لِأَهْلِ الْأَخْبَارِ لَا يَشُكُّ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَحُكْمُ بَعْضِهَا فِي حُصُولِ الْعِلْمِ بِاتْتِفَائِهِ حُكْمٌ جَمِيعِهَا، وَإِنْ أَرَادَ الْمُخَالِفُ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعِلْمَ ضَرُورِيًّا فَلْيَفْعَلْ، فَمَا مُضَاقِقَةٌ هَاهُنَا فِي الْفَرْقِ بَيْنِ الضَّرُورَةِ وَالْاِكْتِسَابِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ حُكْمَ النَّصِّ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مُفَارِقٌ لِلْمُعَارَضَةِ وَمَا أَشَبَّهَا؛ فَإِنَّ مُخَالَفَنَا فِيهِ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ الْعِلْمَ بِاتْتِفَائِ النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ كَالْعِلْمِ بِاتْتِفَائِ بَلَدٍ بَيْنَ وَاسِطٍ وَبَغْدَادَ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، أَوْ كَالْعِلْمِ بِاتْتِفَائِ النَّصِّ بِالْإِمَامَةِ عَلَى سَلْمَانَ أَوْ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ. وَهَذَا يَبْنِي فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ مُخَالَفَتَكُمْ فِي النَّصِّ رَبَّمَا ادَّعَاوُا الْعِلْمَ بِفَقْدِهِ، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ!

قُلْنَا: لَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِفَقْدِ النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ يَجْرِي مَجْرَى الْعِلْمِ بِفَقْدِ النَّصِّ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ وَاتْتِفَائِ الْبَلَدِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، لَوَجَبَ أَنْ لَا يَصِحَّ مِنَ الْجَمْعِ الْعَظِيمِ مِنَ الْعُقَلَاءِ الْإِعْتِقَادُ لَهُ وَالتَّدْبِيرُ بِهِ، كَمَا لَا يَصِحُّ مِنْهُمْ ذَلِكَ فِي أَمْثَالِهِ.

وَلَوْ جَبَّ أَنْ تَقْبَحَ مُنَاطَرَةُ مُعْتَقِدِيهِ، كَمَا قَبَحَتْ مُنَاطَرَةُ مَنْ خَالَفَ فِي الْبُلْدَانِ،
واعتقد النص على أبي هريرة. وَلَكَانَ جَمِيعُ مَا تَكَلَّفَهُ خُصُومُ الشَّيْعَةِ - مِنْ
مُنَاطَرَتِهِمْ فِي النَّصِّ، وَوَضْعِ الْكُتُبِ عَلَيْهِمْ فِيهِ - خَطَأً وَعَبْثاً!

وَمَنْ صَارَ فِي الدَّعْوَى إِلَى هَذِهِ الْحَالِ هَانَتْ قِصَّتُهُ، وَخَفَّتْ مَوْثِقَتُهُ، وَمَا
يُقَابِلُ بِهِ الشَّيْعَةُ مَنْ تَجَاسَرَ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى مِنْ خُصُومِهِمْ مَعْرُوفٌ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَكُونُ الْعِلْمُ بِفَقْدِ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ جَارِياً مَجْرَى الْعِلْمِ بِفَقْدِ النَّبِيِّ
الَّذِي وَصَفْتُمُوهُ وَالْبَلَدِ الَّذِي ذَكَّرْتُمُوهُ، وَقَدْ نَاطَرَ الْمُتَكَلِّمُونَ قَدِماً وَحَدِيثاً مَنْ
ادَّعَى الْمُعَارَضَةَ، وَوَضَعُوا الْكُتُبَ عَلَيْهِ، وَهُمْ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ مَعَ مَنْ خَالَفَ فِي
الْقُرْآنِ وَمَا جَزَى مَجْرَاهُ (١)؟

وَإِذَا جَازَ أَنْ يُنَاطَرَ هَؤُلَاءِ - وَإِنْ كَانَتْ خَالَفَهُمْ حَالٌ مَنْ خَالَفَ فِي الْبُلْدَانِ
وغيرها - جَازَ أَيْضاً أَنْ يُنَاطَرَ الذَّاهِبُ إِلَى النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنْ
كَانَتْ خَالَفَهُ حَالٌ مُدَّعِي النَّصِّ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

قُلْنَا: لَمْ يُنَاطَرَ الْمُتَكَلِّمُونَ قَدِماً وَلَا حَدِيثاً مَنْ ادَّعَى أَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ عُوِرِضَ
بِمُعَارَضَةٍ ظَهَرَتْ وَشَاعَتْ، وَعَلِمَهَا الْمُوَافِقُ وَالْمُخَالِفُ، وَمَعَ هَذَا لَمْ تُثْقَلْ، كَمَا أَنَّهُمْ
لَا يُنَاطَرُونَ مَنْ ادَّعَى نَبِيًّا مَعَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبَلَدًا غَيْرَ مَعْرُوفٍ. وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي مِثْلِ
هَذَا، التَّنْبِيهُ وَالتَّوْقِيفُ.

وَمَا وَجَدْنَا أَيْضاً قَوْماً مِنَ الْعُقَلَاءِ يَذْهَبُونَ إِلَى وُجُودِ هَذِهِ الْمُعَارَضَةِ،
وَيَتَدَيَّنُونَ بِاعْتِقَادِهَا أَوْ تَجْوِيزِهَا، وَلَا مُعْتَبَرٍ بِالْوَاحِدِ وَالْأَتَنِينِ مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يُظْهَرَ
خِلَافَ مَا يُبْطِنُ، وَيَهْوَنُ عَلَيْهِ النَّظَاهُرُ بِالْمُكَابَرَةِ وَالْمُبَاهَاةِ.
وَإِنَّمَا نَاطَرَ الْمُتَكَلِّمُونَ مَنْ جَوَّزَ وَقُوعَ مُنَاطَرَةٍ لَمْ يَطْلُعْ عَلَيْهَا إِلَّا الْوَاحِدُ

(١) في الأصل: مجراها، وما أثبتناه مناسب للسياق.

والاثنانِ وَ مَنْ جَرَى مَجْرَاهُمَا مَن يَجُوزُ أَنْ يَكْتُمَهَا وَ يَطْوِي ذِكْرَهَا لِبَعْضِ
الأغراضِ .

أَوْ مَنْ قَالَ: جَوَزُوا أَنْ تَكُونَ الْمُعَارَضَةُ قَدْ حَصَلَتْ بَعْدَ قُوَّةِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ ،
مَنْ لَمْ يَتِمَّكَ مِنْ إِظْهَارِهَا خَوْفًا وَ تَقَبُّهً

فَأَمَّا مُعَارَضَةُ أَطْلَعَ عَلَيْهَا جَمَاعَةُ الْأَوْلِيَاءِ وَ الْأَعْدَاءِ ، وَ وَقَعَ الْإِحْتِجَاجُ بِهَا فِي
الْمَحَافِلِ وَ الْمُنَازَرَةِ عَلَيْهَا فِي الْمَجَامِعِ ، فَلَيْسَتْ مِمَّا يُنْكِرُهُ عَاقِلٌ أَوْ يُجَوِّزُهُ !

فَإِنْ قِيلَ: وَ لِمَ أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْعَرَبِ قَدْ عَارَضَ الْقُرْآنَ ، وَ لَمْ يُطْلَعْ عَلَى
خَبَرِهِ إِلَّا الْوَاحِدُ وَ الْاِثْنَانِ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَ أَهْلِ الْعَصَبِيَّةِ لَهُ ، وَ أَنَّ مَنْ عَلِمَ
بِذَلِكَ مِنْ حَالِهِ قَتَلَهُ وَ طَوَّى مُعَارَضَتَهُ ، فَلِهَذَا لَمْ تَظْهَرْ ؟ !

قُلْنَا: إِذَا كُنَّا قَدْ عَلِمْنَا بِأَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَمْ تَقَعْ مِنْ وُجُوهِ الْفُصَحَاءِ وَ جَمَاعَةِ
الْخُطَبَاءِ وَ الشُّعْرَاءِ الَّذِينَ كَانُوا يَتِمَّكَونَ مِنْ إِظْهَارِ الْمُعَارَضَةِ لَوْ فَعَلَوْهَا ، وَ لَا تَمَّ
عَلَيْهِمْ فِيهَا شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ ، مَعَ تَوَقُّرِ الدَّوَاعِي وَ شِدَّةِ الْحَرِصِ ، فَقَدْ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ
مَصْرُوفُونَ عَنِ الْمُعَارَضَةِ ، وَ أَنَّهَا مُتَعَدِّةٌ عَلَيْهِمْ عَلَى وَجْهِ يُخَالِفُ الْعَادَةَ ، وَ أَنَّ
الرَّسُولَ ﷺ صَادَقَ فِيهَا خَبَرَهُ عَنْ رَبِّهِ مِنْ مَنَعِهِمْ عَنْ مُسَاوَاتِهِ وَ مُعَارَضَتِهِ ، تَأْيِيداً
لَهُ وَ تَصَدِيقاً لِدَعْوَتِهِ .

وَ تَعَلَّمْ حِينَئِذٍ أَنَّ جَمِيعَ الْخَلْقِ فِي التَّعَدُّرِ وَ الْقُصُورِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ ، وَ أَنَّ الْمَنْعَ
لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَامًّا شَائِعًا ؛ لِأَنَّ مَا يَقْتَضِي حُصُولَهُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ يَقْتَضِي
عُمُومَهُ ، وَ لِهَذَا نَقُولُ كَثِيرًا ؛ إِنَّ عَلِمْنَا بِقُصُورِ وَاحِدٍ مِنَ الْعَرَبِ - مَن عَلِمْنَا تَمَكُّنَهُ مِنْ
الْفَصَاحَةِ وَ تَصَرُّفِهِ فِيهَا - عَنِ الْمُعَارَضَةِ ، وَ أَنَّهُ رَامَهَا وَ اجْتَهَدَ فِيهَا فَلَمْ يَتَأَتَّ لَهُ ، كَافٍ
فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ وَ صِحَّةِ الْمُعْجِزِ ، وَ إِنْ لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ حُكْمَ غَيْرِهِ حُكْمُهُ فِي
التَّعَدُّرِ . وَ الْحَقُّ بِحَمْدِ اللَّهِ أَوْضَحُ وَ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ يَخْفَى عَلَى طَالِبِيهِ مِنْ وَجْهِهِ .

فَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى مَنْ أَشَارَ إِلَى أَشْيَاءٍ بَعَيْنَهُمَا^(١)، وَادَّعَى أَنَّهَا مُعَارَضَةٌ لِلْقُرْآنِ :
فَرُبَّمَا تَعَلَّقُوا بِكَلَامٍ مُسَيَّلَمَةٍ، وَرَبَّمَا ذَكَّرُوا مَا فَعَلَهُ النَّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ مِنْ
الْقَصَصِ بِأَخْبَارِ الْفُرْسِ.

و رُبَّمَا تَعَلَّقُوا بِمَا حَكَاهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ عَنْ أَبِي حُدَيْفَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ^(٢) مِنْ
قَوْلِهِ : «لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا»^(٣) إِلَى آخِرِ الْحِكَايَةِ عَنْهُ،
و يَقُولُونَ : إِنَّ كَلَامَهُ الْمُحَكِّيَّ يُسَاوِي سُورَةً قَصِيرَةً مِنَ الْقُرْآنِ !

و رُبَّمَا عَمِدُوا إِلَى بَعْضِ الْقُرْآنِ فَغَيَّرُوا مِنْ خِلَالِهِ وَ أَتَانَهُ أَلْفَاظًا، وَ أَبَدَلُوهَا
بِغَيْرِهَا، وَ ادَّعَوْا أَنَّهَا مُعَارَضَةٌ، كَقَوْلِهِمْ : «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْجَمَاهِرَ، فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَ بَادِرْ،
إِنْ شِئْتِكَ لِكَافِرٍ» ! وَ جَمِيعُ مَا حَكَيْنَاهُ ضَعِيفٌ، وَ أَنَّهُ لَا تَدْخُلُ عَلَى عَاقِلٍ بِهِ شُبْهَةٌ.
أَمَّا مَا ذَكَرُوهُ أَوَّلًا مِنَ التَّعَلُّقِ بِكَلَامٍ مُسَيَّلَمَةٍ فَجَمِيعُ الْعُقَلَاءِ - فَضْلًا عَنِ الْفَصَحَاءِ -
يَعْلَمُونَ بَعْدَ مَا حُكِيَ مِنْ كَلَامِهِ عَنِ الْفَصَاحَةِ، بَلْ عَنِ السَّدَادِ وَ صِحَّةِ الْمَعَانِي،
وَ أَنَّهُ لَا حَظَّ لَهُ مِنَ الْفَصَاحَةِ وَ لَا نَصِيبَ مِنَ الْإِسْتِقَامَةِ، حَتَّى أَنَّهُمْ يَنْسَبُونَ مَنْ
يَسْتَحْسِنُ إِظْهَارَ مِثْلِهِ عَنْ نَفْسِهِ إِلَى الْغَبَاءِ وَ الْجُنُونِ، وَ يُقِيمُونَهُ مَقَامَ مَنْ يُسَخَّرُ مِنْهُ
وَ يُهْزَأُ بِهِ ؛ فَكَيْفَ يُسَوِّي عَاقِلٌ بَيْنَ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى وَ بَيْنَ أَفْصَحِ الْكَلَامِ وَ أَبْلَغِهِ
وَ أَصَحِّهِ مَعَانِي وَ أَكْثَرِهِ فَوَائِدَ ؟ !

وَ قَدْ كَانَ غَيْرُ مُسَيَّلَمَةٍ مِنْ وَجْهِ الْفَصَاحَةِ وَ أَعْيَانِ الشُّعْرَاءِ، عَلَى الْكَلَامِ
الْفَصِيحِ أَقْدَرُ، وَ بِهِ أَبْصَرَ وَ أَخْبَرَ ؛ فَلَوْ كَانَتْ مُعَارَضَةُ الْقُرْآنِ مُمَكِّنَةً وَ غَيْرَ
مَمْنُوعَةٍ^(٤) لَكَانَ الْقَوْمُ إِلَيْهَا أَسْبَقَ، وَ بِهَا أَوْلَى.

وَ أَمَّا مَا ذَكَرَ [و]ه ثَانِيًا : مِنْ فِعْلِ النَّضْرِ بْنِ الْحَارِثِ فَمَنْبُوهُ بِمَا فَعَلَهُ غَيْرُ خَافٍ
عَلَى أَحَدٍ ؛ لِأَنَّ التَّحْدِيَّ إِنَّمَا كَانَ بِأَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ فِي فَصَاحَتِهِ وَ نَظْمِهِ، لَا فِي طَرِيقَتِهِ

(١) في الأصل: بعينه، و المناسب ما أثبتناه. (٢) هو الوليد بن المغيرة.

(٣) سورة الإسراء: ٩٠. (٤) في الأصل: ممنوع، و المناسب ما أثبتناه.

القصاص والأخبار. وكيف يُظنُّ ذلك والاختصار وقع في التحدي على سورة من جملة الكتاب، وليس كلُّ سورة تتضمَّن أخبار الأمم الماضية؟ ودعاؤه عليه أيضاً لهم إلى أن يأتوا بعشر سورٍ مُفترياتٍ يدلُّ على أنه لا اعتبار في التحدي بما تضمَّنه القرآن من أخبار الأمم، وأنه وقع بما لا فرق بين الافتراء والصدق.

على أننا لم نجد أحداً من القوم احتجَّ بفعل النضر وحاجٍّ بمعارضته، ولا ذكره في شيء من الأحوال على اختلافها. ولم يكن هذا إلا لعلَّهم بتمويهه، وأنه لا حجة فيما صنَّعه ولا شبهة. وقد كان أيضاً نفر من فصحاء قريش وغير قريش - ممن انتهت حاله إما إلى الانقياد والاستحياء والبصيرة، أو إلى القتل وتلف النفوس والأهل والمال - على مثل ما فعله أقدر، فلو علِّموا فيه حجة أو شبهة لبادروا إليه.

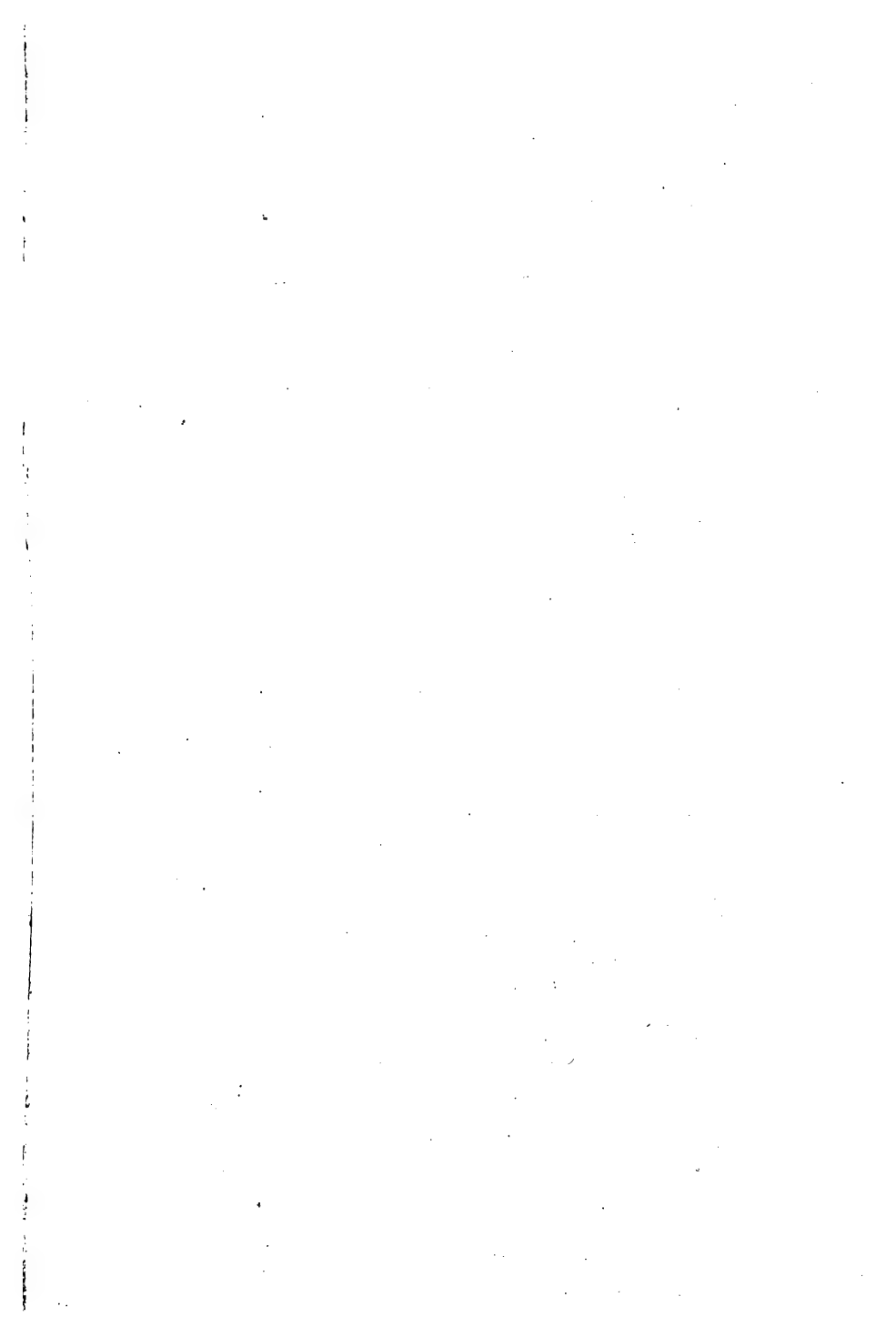
وأما ما ذكره ثالثاً: من الحكاية عن أبي حذيفة بن المغيرة فإنما حكى الله تعالى معنى كلامه لفظه بعينه، وعلى هذا الوجه حكى تعالى في القرآن كثيراً من أقوال الأمم الماضية، وإن كنا نعلم أن لغاتهم مخالفة للغه العرب، وهكذا يحكي العربي عن الأعجمي، والفصيح عن الألفكن.

ولو كان ما تضمَّنه القرآن حكاية لفظه بعينه على ترتيبه ونظامه، لوجب أن يحتجَّ به العرب، ويتنبَّهوا على حصول المعارضة، بل تناقض القرآن؛ لأنه كان يتضمَّن على هذه الدعوى، الشهادة بأنَّ معارضة سورة ممن عارضه غير ممكنة، والشهادة بأنها قد بانت ممن وقعت الحكاية عنه. وما يدعي أحد من القرآن مثل هذه المعارضة^(١).

(١) في الأصل: المفاوضة، والظاهر ما أثبتناه.

و أمَّا ما ذَكَرُوهُ رابعاً فهو نفس القرآن، وإنَّما غَيِّرَتْ مِنْهُ كلمةٌ بعدَ أُخرى،
فليس هكذا تكونُ المُعَارَضَةُ؛ لأنَّ القَوْلَ بذلك يُؤدِّي إلى أن يكونَ جَمِيعُ اللَّكْنِ
والمُعْجَمِينَ مُتَمَكِّنِينَ في مُعَارَضَةِ سائرِ الفُصَحَاءِ والشُّعْرَاءِ؛ لأنَّنا نَعْلَمُ أنَّ هذا
الضَّرْبَ مِنَ المُعَارَضَةِ لَا يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِمْ.

و ما تجري هذه المُعَارَضَةُ إِلَّا مَجْرَى مَنْ عَمَدَ إِلَى بَعْضِ الْقَصَائِدِ فغَيَّرَ قَوَافِيهَا
فقط، وَ تَرَكَ باقِيَ أَلْفَافِهَا عَلَى حَالِهِ وَ ادَّعَى أَنَّهُ قَدْ عَارَضَهَا، أَوْ غَيَّرَ مِنْ كِتَابٍ
مُصَنَّفٍ فَاتَّحَتَهُ وَ خَاتَمَتَهُ، فَأَوْرَدَ جَمِيعَهُ عَلَى تَرْتِيبِهِ، ثُمَّ ادَّعَى مِثْلَ ذَلِكَ!
على أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْعَرَبِ الْفُصَحَاءِ الَّذِينَ أَهَمَّهُمْ هَذَا الْأَمْرُ وَ كَرِهَتْهُمْ
كَانُوا بِهَذِهِ الْأُمُورِ أَقْوَمَ وَ أَعَزَفَ، وَ لَمْ يَتْرَكُوا التَّعَرُّضَ لَهَا إِلَّا لِعَلِمِهِمْ بِأَنَّهُ لَا طَائِلَ
فِيهَا.



فصل

في أن مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ لَمْ تَقَعْ لِتَعَذُّرِهَا

أَكَّدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ مُتَعَذِّرٌ عَلَى الْفَاعِلِ أَلَّا يَقَعَ مِنْهُ، مَعَ تَوْفُرِ دَوَاعِيهِ إِلَيْهِ.
وَعَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ يُعْتَمَدُ فِي أَنَّ الْأُلُوَانَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا مِنَ الْأَجْنَاسِ غَيْرُ
مَقْدُورَةٍ لَنَا، وَفِي الْفَصْلِ بَيْنَ الْقَادِرِ وَمَنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ، وَالْعَالِمِ وَمَنْ لَيْسَ بِعَالِمٍ؛ لِأَنَّ
دَوَاعِيَ أَحَدِنَا إِذَا قَوَّيَ إِلَى جَنْسِ الْفِعْلِ فَلَمْ يَقَعَ حَكْمُنَا بِتَعَذُّرِهِ:
فَإِنْ كَانَ تَعَذُّرُهُ مَعَ ارْتِفَاعِ سَائِرِ الْمَوَانِعِ، حَكَمْنَا بِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ لِمَنْ تَعَذَّرَ
عَلَيْهِ.

وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَانِعٌ، لَمْ يَدُلَّ التَّعَذُّرُ عَلَى ارْتِفَاعِ الْقُدْرَةِ، بَلْ جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ
تَعَذُّرُهُ لِلْمَانِعِ مَعَ كَوْنِهِ مَقْدُورًا.

وَإِنْ كَانَ الَّذِي تَعَذَّرَ هُوَ وَقُوعُ الْفِعْلِ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ دُونَ جَنْسِهِ، نَظَرْنَا
أَيْضًا، فَإِنْ تَعَذَّرَ مَعَ كِمَالِ الْآلَاتِ وَارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، حَكَمْنَا بِأَنَّهُ تَعَذَّرَ لَارْتِفَاعِ الْعِلْمِ،
وَالْأَجَوِّزْنَا أَنْ يَكُونَ التَّعَذُّرُ لِبَعْضِ الْمَوَانِعِ، أَوْ لِقَدَرِ بَعْضِ الْآلَاتِ، مَعَ كَوْنِهِ مَنْ تَعَذَّرَ
عَلَيْهِ عَالِمًا، فَمَنْ قَدَحَ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ لَمْ يُمَكِّنْهُ أَنْ يَعْلَمَ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ.

وَإِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، وَوَجَدْنَا الْعَرَبَ الَّذِينَ تُحَدَّثُوا بِالْقُرْآنِ لَمْ يُعَارِضُوهُ -
مَعَ تَوْفُرِ دَوَاعِيهِمْ إِلَى الْمُعَارَضَةِ وَكَثْرَةِ بَوَاعِيهِمْ عَلَيْهَا، وَمَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يُعَارِضُوا عَدَلُوا

إلى أمورٍ يَشُقُّ فعلُها، و يَنْقُلُ تَحْمُلُها، كالحَرْبِ و ما في معناها ممَّا لا يَصِلُونَ به، وإن تَنَاهَوْا فيه، إلى غَرَضِهِمْ على الحَقِيقَةِ - وَجَبَ الْقَطْعُ على تَعَذُّرِ الْمُعَارَضَةِ، و صارَ عُدُولُهُمْ إلى الأمرِ الشَّاقِّ الْمُتَعَبِ الَّذِي لا يُوَصِّلُ إلى المرادِ مَعَ تَرْكِهِمُ السَّهْلَ (الذي لا كُفْلَةَ فيه) وَ هو مُوصِّلُ إلى المرادِ^(١) مُورِداً لِلدَّالَةِ التَّعَذُّرِ، مُوضِحاً لطريقها.

وإن كَانَ انصِرَافُهُمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ - مع تَوَفُّرِ الدَّوَاعِي - كافياً في الْعِلْمِ بِتَعَذُّرِها لو لم يَتَجَسَّمُوا، مَعَ الانصِرَافِ عنها فعلاً شاقاً، وَ جَرَى ذلك مَجْرَى مَنْ له غَرَضٌ يَصِلُ إليه بفعلٍ لا كُفْلَةَ عليه فيه وَ لا مَشَقَّةَ، فَعَدَلَ عنه إلى تَكْلُفٍ ما يَشُقُّ وَ يُتَعَبُ وَ لا يُوَصِّلُ إلى الغَرَضِ المطلوبِ، مع ارتفاعِ الشُّبْهِةِ عنه في الأمرين. وَ لا شك في أَنَّ مَنْ هذه حالُهُ يَجِبُ الْقَطْعُ على أَنَّ ما به يَصِلُ إلى غَرَضِهِ مُتَعَذِّرٌ عليه.

وَ اعْلَمْ أَنَّ جميعَ ما يُورِدهُ الْمُخَالَفُونَ مِنَ الشُّبْهِةِ في هذا البابِ يَرْجِعُ إلى أصلٍ واحدٍ وَ إنْ كَثُرَتْ، وَ هو الْقَذْحُ في تَوَفُّرِ الدَّوَاعِي إلى الْمُعَارَضَةِ.

وَ أَنْتَ متى تَأَمَّلْتَ ما يَتَعَلَّقُونَ به مِنَ الشُّبْهِةِ وَجَدْتَهُ لا يَخْرُجُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ؛ لَأَنَّهُمْ رُبَّمَا نازَعُوا في أصلِ ما ادَّعَيْنَاهُ مِنْ قُوَّةِ الدَّوَاعِي إلى الْمُعَارَضَةِ، وَ قالوا: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ الأمرَ على ما ادَّعَيْتُمُوهُ؟ وَ طَالَبُوا بِالْإِدْلَالِ عَلَيْهِ على سَبِيلِ الْجُمْلَةِ.

وَ رُبَّمَا قالوا: جَوَّزُوا أَنْ يَدْخُلَ على القَوْمِ في ذلك شُبْهَةٌ مِنْ غيرِ تَعْيِينٍ لَهَا؛ فَإِنَّهُمْ لم يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الْجَدَلِ وَ النَّظَرِ، وَ لو كانوا أيضاً مِنْ أَهْلِهَا كَانَ دُخُولُ الشُّبْهَاتِ عَلَيْهِمْ مُمَكِّناً غَيْرَ مَمْتَنِعٍ، لَأَنَّهُ لا سَبِيلَ لَكُمْ إلى ادِّعَاءِ مَعْرِفَةٍ ضَرْوِيَّةٍ تَعُمُّ الْعُقْلَاءَ بِأَنَّ الْمُعَارَضَةَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهَا. وَ إِذَا كَانَ الْمَرْجِعُ إلى الاستِدْلَالِ، جازَ دُخُولُ الشُّبْهِةِ فيه.

(١) وردت هذه العبارة في الأصل بعد قوله السابق: لا يوصل إلى المراد، و قد وضَّعناها في سياقها المناسب.

و رُبَّمَا عَيَّنُوا الشُّبْهَةَ الَّتِي يَدَّعُونَ دُخُولَهَا عَلَى الْقَوْمِ وَأَشَارُوا إِلَيْهَا، فَقَالُوا: لَعَلَّهُمْ اعْتَقَدُوا أَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَا تَبْلُغُ فِي قَطْعِ الْمَادَّةِ وَحَسْمِ الْأَمْرِ مَبْلَغَ الْحَرْبِ، فَعَدَّلُوا إِلَى الْحَرْبِ، لِأَنَّهَا سَبَبُ الرَّاحَةِ.

و رُبَّمَا قَالُوا: لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونُوا عَدَّلُوا عَنِ الْمُعَارَضَةِ ظَنًّا مِنْهُمْ بِأَنَّ الْخِلَافَ يَقَعُ فِيهَا، وَيَتَنَازَعُ النَّاسُ أَمْرَهَا^(١)، فَيَقُولُ قَوْمٌ: قَدْ أُصِيبَ بِهَا مَوْضِعُهَا، وَيَأْبَى ذَلِكَ آخَرُونَ، وَيَتَرَدَّدُ فِيهَا مِنَ الْكَلَامِ وَالْخَوْضِ مَا تَشْتَدُّ مَعَهُ الشُّوْكَةُ، وَتَقْوَى الْعُدَّةُ، وَيُقْضَى الْأَمْرُ إِلَى الْحَرْبِ، فَقَدَّمُوهَا.

و رُبَّمَا قَالُوا: لَعَلَّ الْمَثَلَ الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَى الْإِتْيَانِ بِهِ أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَعْلَمُوا هَلِ الْمُرَادُ بِهِ الْمُمَازَلَةُ فِي الْفَصَاحَةِ، أَوْ فِي التَّكَلُّمِ، أَوْ فِيهِمَا، أَوْ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ؟ فَعَدَّلُوا عَنِ الْمُعَارَضَةِ لِهَذَا الْإِشْكَالِ إِلَى الْحَرْبِ.

و رُبَّمَا قَالُوا: جَوَّزُوا أَنْ يَكُونُوا تَرَكَوْا الْمُعَارَضَةَ، لِأَنَّهُمْ عَلِمُوا فَضْلَ الْمَأْثُورِ مِنْ كَلَامِهِمْ وَأَشْعَارِهِمْ عَلَى مَا أَتَى بِهِ فِي الْفَصَاحَةِ وَبِالْبَلَاغَةِ، وَظُهُورُ ذَلِكَ لِلْفَصَحَاءِ عَلَى وَجْهِ لَا يَقَعُ فِيهِ إِشْكَالٌ.

و رَأَوْا أَنَّ تَكَلُّفَ الْمُعَارَضَةِ - مَعَ ظُهُورِ الْحَالِ - لَا مَعْنَى لَهُ، كَمَا يَفْعَلُ الْحُصَفَاءُ^(٢) بَمَنْ يَتَحَدَّاهُمْ وَيَقْرَعُهُمْ بِالْعَجْزِ عَنِ الْمَشْيِ وَالتَّصَرُّفِ فِي حَالِ مَشْيِهِمْ وَتَصَرُّفِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ يَسْتَعْمِلُونَ مَعَ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ شَيْئاً مِنَ الْمُحَاجَّةِ وَالمُوَاقَفَةِ، بَلْ يَكُونُ الْإِمْسَاكُ عَنْهُ أَحْزَى مَا عُومِلَ بِهِ.

و رُبَّمَا قَالُوا: لَعَلَّ الَّذِينَ كَانُوا يَتِمَكَّنُونَ مِنْ مُعَارَضَتِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ جُمْلَةِ الْعَرَبِ وَأَطَاقَتْهُ عَلَى إِظْهَارِ الْمُعْجِزِ، لِتُشَارِكَهُ فِيهَا يَتِمُّ لَهُ.

و لَيْسَ تَخْرُجُ هَذِهِ الشُّبْهَةُ أَيْضاً عَمَّا حَصَرْنَاهُ مِنَ الْأَصْلِ وَقُلْنَا: إِنَّ مَرَجِعَ

(١) فِي الْأَصْلِ: أَمْرُهَا، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) الْحَصِيف: الرَّجُلُ الْمُحَكَّمُ الْعَقْلَ.

الشبهة في هذا الباب إليه : لأنَّ الْمُعْتَرِضَ بها كأنه يقول : إِنَّ الْقَوْمَ الْمُتَمَكِّنِينَ مِنْ
الْمُعَارَضَةِ انصرفوا عنها لِلْغَرَضِ الَّذِي ذَكَرَهُ . فهو مُخَالَفٌ لطريقة ثُبُوتِ الدَّوَاعِي ،
وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هَذِهِ لئَلَّا يَظُنَّ ظَانٌّ خِلَافَهُ .

وَإِنَّمَا لَمْ نَذْكُرْ مَا لَا يَزَالُونَ يَتَعَلَّقُونَ بِهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : لَعَلَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَعَمَّلَ لِلْقُرْآنِ دَهْرًا
طَوِيلًا ، فَتَأْتِي مِنْهُ مَا لَمْ يَتَأْتِ مِنْهُمْ ، أَوْ لِأَنَّهُ كَانَ أَفْصَحَهُمْ .

وَلَمْ نَذْكُرْ أَيْضًا مَا يَتَعَلَّقُونَ بِهِ وَيَجْعَلُونَهُ كَالْمَانِعِ مِنْ فِعْلِ الْمُعَارَضَةِ ، مِثْلَ
قَوْلِهِمْ : إِنَّهُ بَدَأَهُمُ بِالْحَرْبِ ، وَشَغَلَهُمْ بِهَا عَنِ الْمُعَارَضَةِ ، وَقَوْلِهِمْ : إِنَّهُمْ امْتَنَعُوا مِنْهَا
لِخَوْفِهِمْ مِنْ أَوْلِيَائِهِ وَأَنْصَارِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ قَائِلِيهِ اعْتِرَافٌ بِتَعَدُّرِ الْمُعَارَضَةِ ، وَهُوَ
الَّذِي قَصَدْنَاهُ بِهَذَا الْفَصْلِ .

وَإِنْ كَانَ مَعَ اعْتِرَافِهِ بِالتَّعَدُّرِ قَدْ ادَّعَى دُخُولَهُ فِيمَا جَرَتْ (١) السَّادَةُ بِمِثْلِهِ ،
وَبُطْلَانُ ذَلِكَ يَأْتِي فِي فَصْلِ مُنْفَرِدٍ مِنْ بَعْدُ ، بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى . وَنَحْنُ الْآنَ نُجِيبُ
عَمَّا أَوْرَدْنَاهُ شَيْئًا فَشَيْئًا .

أَمَّا الْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا مِنَ الْمُنَازَعَةِ فِي حُصُولِ الدَّوَاعِي إِلَى الْمُعَارَضَةِ
وَتَوْفُرِهَا : فَوَاضِحٌ أَنَا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَنْزَلَ الْعَرَبَ عَنْ رِيَاسَتِهِمْ
وَعَادَاتِهِمْ وَعِبَادَاتِهِمْ ، وَأَوْجَبَ عَلَيْهِمْ كُلْفًا تَتَعَبُ نُفُوسُهُمْ وَأَجْسَامُهُمْ ، وَحُقُوقًا
تَتَلِمُ أَمْوَالُهُمْ وَأَحْوَالُهُمْ ، وَطَالِبُهُمْ بِأَنْ يَقَطَعَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ فِي الدِّينِ نَسَبَهُ وَرَحِمَتَهُ ،
بَلْ يَبْرَأَ مِنْهُمَا وَيُجَاهِدَهُمَا وَيَتَرَبَّصَ إِيْقَاعَ غَايَةِ الْمَكْرُوهِ بِهِمَا ، إِلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ
مِمَّا يُزْعِجُ يَسِيرَهُ النَّفُوسَ ، وَيُهَيِّجُ الطَّبَاعَ ، وَتَبْلُغُ الدَّوَاعِي فِي دَفْعِهِ وَطَلَبِ
الْخَلَاصِ مِنْهُ إِلَى حَدِّ الْإِلْجَاءِ .

هَذَا ، لَوْ لَمْ يُصِْبْ هَذِهِ الْأُمُورُ الَّتِي عَدَدْنَاهَا مِنَ الْقَوْمِ فَضْلَ حَمِيَّةٍ وَإِبَاءٍ ، وَعِزٍّ

(١) فِي الْأَصْلِ : جَرَتْ بِهِ ، وَهُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِلسياق .

جانبٍ وأنفٍ، وقلة احتمالٍ للضيم، وامتناعاً من إعطاء المقادة؛ فكيف بها وقد وردت منهم على ما هو الغاية فيما وصفناه؟ لا شك في أنها تبلّغ في إثارتهم وبعثهم ما لا يبلغه في غيرهم، لما هم عليه من المزية، وعندهم من فزط الحمية! وإذا ثبت بما ذكرناه قوة دواعيهم إلى دفع أمره، وإبطال حجته، وحل عقده - وكان المؤثر في ذلك على الحقيقة هو المعارضة دون غيرها - وجب أن تكون الدواعي إليها متوفرة، وصار ما دعاهم إلى دفع قوله ونسخ أمره يدعوههم إلى المعارضة بعينها.

يُبين ذلك: أنه عليه وآله السلام لما ظهر فيهم ادّعى الإبانة منهم بالنبوة لا بالملك والدولة، وجعل حجته على صدقه ووجوب اتباعه، امتناع المعارضة عليهم؛ فلا محالة أن الداعي للقوم إلى ردّ حجته وإبطال قوله هو بعينه داعٍ إلى فعل المعارضة؛ لأنه لا بدّ أنما احتجّ بامتناعها وادّعى الإبانة من جهة تعذرها، فلا شبهة في أنها لو كانت ممكنة لما جاز العُدول عنها.

على أنه لا حاجة بنا إلى الاستدلال على توفّر دواعي القوم إلى إبطال أمره وتفريق جمعه، لظهور ذلك وعلم العقلاء السامعين للأخبار به اضطراراً؛ لأنه ظهر من القوم من الاجتهاد في محاربتة ومغالبتة، وركوب الأخطار، وتحمل الأثقال، والتغريب بالنفوس والأموال، إلى غير هذا من التغلغل إلى صنوف الحيل وضروب المكائد، واستعمال ما لا تأثير له ولا شبهة في مثله، كالسبّ والهجاء، وإحضار أخبار الفرس، وادّعاء المعارضة بها، ما يضطرّ العقلاء إلى قوة حرصهم على دفاع أمره، وأنه لم يظهر منهم ما ظهر إلا لفرط الاهتمام، وأن الأمر قد برّح بهم^(١) وأحرجهم، وأخذ بمخنقهم!

وإذا كنا قد بينّا أنّ الدّاعي إلى كلّ هذه الأمور هو الدّاعي إلى المُعَارَضَةِ، بل ليس يَصِحُّ أن يكون داعياً إلى شيءٍ منها إلاّ بعدَ عَوَزِ المُعَارَضَةِ وَتَعَدُّرِهَا؛ لأنّ الغرضَ من المطلوبِ بها يَقَعُ دُونَ غَيْرِهَا؛ فقد تَمَّ ما أوردناه.

و الجوابُ عمّا ذكرناه ثانياً: إنّ القومَ وإن لم يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ وَالجَدَلِ؛ فليس يجوزُ أن تدخلَ عليهم شبهةٌ لا يجوزُ دخولُ مثلها على أحدٍ مِنَ العقلاء، بل على مَنْ نَقَصَ عن مرتبةِ العقلاء مِنَ الصّبيان؛ لأنّه لا أحدَ مِنَ النَّاسِ قُوَّةٌ بفعلٍ مِنَ الأفعالِ وادّعي عجزه عنه، إلّا وهو يَفْزَعُ إلى فعله إذا كان مُمكنًا.

ولا يجوزُ أن يَشْتَبَهَ ذلك عليه، حتّى يَظُنَّ أنّ العدولَ إلى غيرِ الفعلِ أولى، ولهذا نجدُ الصّبيانَ متى^(١) تُحَدِّثُ بعضهم بعضاً بِرَمِي غَرَضٍ أو طَفْرِ نَهْرٍ، فإنّ المُتَحَدِّثَ يُبادِرُ إلى فعلٍ ما تُحَدِّثُ به إذا كان مُمكنًا. ولا يَصِحُّ أن يَصْرِفَهُ عنه صارِفٌ مع الإمكان.

و ما يكونُ العِلْمُ به ضرورياً مُتَقَرِّراً في كُلِّ العُقُولِ - وإفْرِها وناقِصِها - لا يجوزُ أن يُشَكِّلَ على العَرَبِ - مع وفورِ عقولهم وحُلُومهم، وإن لم يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الجَدَلِ وَالنَّظَرِ - على أنّ القومَ قد اختَصَّمُوا في هذا الباب بما لا يَسُوعُ معه دخولُ الشُّبْهَةِ عليهم فيه لو ساعَ؛ فَعَوَّلُوا على غيره؛ لأنّ عَادَتَهُمْ جاريةٌ بِالتَّحَدِّيِّ بالشَّعْرِ وَالتَّعَارُضِ فيه، وَالتَّحَاكُمِ إلى الحُكَّامِ في تفضيلِ بعضه على بعضٍ. ولم نجدَ أحداً مِنْهُمْ - في سالفٍ ولا آتٍ - فَرَعَ عندَ تحَدِّي حَصْمِهِ له بالقَصِيدَةِ مِنَ الشَّعْرِ، إلى سَبِّهِ وَحَرْبِهِ؛ بل إلى مُعَارَضَتِهِ بما يُمكنه مِنَ الشَّعْرِ. وهذه عادةُ القومِ مُستقرّةٌ مُستمرّةٌ، لم تَنَحَرَمْ في وقتٍ مِنَ الأوقاتِ؛ فكيفَ عَدَلُوا في بابِ القرآنِ عن عَادَتِهِمْ وَطَرِيقَتِهِمْ لولا أنّ مُعَارَضَتَهُ مُتَعَدِّدَةٌ وَغَيْرُ مُمكنَةٍ!؟

(١) في الأصل: مَنْ، والمناسب ما أثبتناه.

على أن الشبهة التي تدعى دخولها على القوم لا تخلو من أن تكون في أنهم متمكنون من المعارضة، أو في أن حجة عليه وآله السلام تسقط بفعالها. وليس يجوز أن يدخل عليهم في الأمرين شبهة؛ لأنهم يعملون قدر ما في إمكانهم^(١) من الكلام الفصيح، ويفرقون بينه وبين ما ليس في وسعهم منه. ولو أشكل هذا على كل أحد لم يجز أن يشكّل عليهم، وهم الغاية والقُدوة في هذه المعرفة.

ولو فرضنا أن الأمر اشتبه عليهم - على بُعد - لوجب أن يجربوا نفوسهم ويتعاطوا المعارضة، ليعلموا حقيقة حالهم، ولم يجز أن يعدلوا إلى غير ذلك مما لا تأثير له، مع طمعهم في تأتي المعارضة. فأما الوجه الثاني: فبعد من دخول الشبهة أيضاً فيه؛ لأنهم لا يصح أن يشكوا في أن بالمعارضة تسقط عنه الحجة فتزول تبعه إلا وهم شاكون في كيفية التحدي والاحتجاج.

وإذا كان لا شبهة على القوم في ذلك بما تقدّم بيانه - ولأنه عليه وآله السلام كان مصرّحاً بالاحتجاج بتعذر المعارضة، وجاعلاً امتناعها دليل نبوته والعلّم على صدقه - فقد بطل قول من تعلق بدخول الشبهة على القوم، من حيث بينا أنه لا وجه يصح أن تدخل منه.

والجواب عما ذكرناه ثالثاً: إن اعتقادهم في المعارضة أنها لا تبلغ مبلغ الحرب، لا يخلو أن يكون اعتقاداً؛ لأنها لا تبلغ مبلغها في سقوط الحجة وحصول الغرض المطلوب، أو في الراحة والاستيصال. ومحال أن يعتقدوا الأول؛ لأننا قد بينا أن ذلك مما لا يدخل فيه شبهة، وكيف

(١) في الأصل: أماكنهم، والمناسب ما أثبتناه.

يَصِحُّ دُخُولُهَا فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ مُصَرِّحٌ بِأَنِّي إِنَّمَا بَسْتُ مِنْكُمْ بِامْتِنَاعِ مُعَارَضَتِي عَلَيْكُمْ، وَأَنْتُمْ مَتَى أَتَيْتُمْ بِمِثْلِ مَا جِئْتُ بِهِ فَلَا [حُجَّةَ] لِي عَلَيْكُمْ؟! فليس يَصِحُّ أَنْ يُشَكَّكَهُمْ فِي أَنْ بِالْمُعَارَضَةِ بِهِ دُونَ غَيْرِهَا تَثْبُتُ حُجَّتُهُمْ، وَتَسْقُطُ دَعْوَاهُ إِلَّا مَا شَكَّكَهُمْ فِي الضَّرُورِيَّاتِ [و] أَخْرَجَهُمْ عَنْ كَمَالِ الْعُقُولِ. وَإِنْ كَانُوا اعْتَقَدُوا الْقِسْمَ الثَّانِي فَهُوَ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِيمَا يُرِيدُهُ، وَلَا مُفْتَضٍ لِلانصرافِ عَنِ الْمُعَارَضَةِ؛ لِأَنَّهُ ~~لَا~~ لَمْ يَتَحَدَّاهُمْ بِالْقَهْرِ وَالذَّوْلَةِ، وَلَمْ يَدَّعِ الْإِيَانَةَ مِنْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَتَمَكَّنُونَ مِنْ قِتَالِهِ أَوْ قَتْلِهِ وَ قَتْلِ أَصْحَابِهِ، فَتَفَرَّغُوا إِلَى الْحَرْبِ الَّتِي هِيَ أَبْلَغُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ، وَأَنْ مَا تَحَدَّاهُمْ عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِمَّا لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ.

وَلَوْ انْتَهَوْا فِيهَا إِلَى غَايَةِ مَا فِي نَفْسِهِمْ مِنْ قَتْلِهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ وَ قَتْلِ أَصْحَابِهِ، وَاسْتِثْصَالَ أَنْصَارِهِ، لَمْ يَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى سُقُوطِ حُجَّتِهِ عَنْهُمْ، وَلَا شَكَّ الْعُقَلَاءُ فِي أَنَّهُمْ هُمُ الْمُتَقَهَّرُونَ بِالْحُجَّةِ وَإِنْ قَهَرُوا بِالذَّوْلَةِ؛ لِأَنَّ الْمُحَقِّقَ جَائِزُ أَنْ يُغْلَبَ، كَمَا أَنَّ الْمُبْطِلَ جَائِزُ أَنْ يُغْلَبَ. وَالْعُقَلَاءُ لَا يَخْتَارُونَ لَأَنْفُسِهِمُ الدُّخُولَ فِيمَا يَكُونُ الْحُجَّةُ فِيهِ عَلَيْهِمْ مَعَ مَشَقَّتِهِ ^(١)، وَيَعْدِلُونَ عَمَّا تَكُونُ الْحُجَّةُ فِيهِ لَهُمْ مَعَ سُهُولَتِهِ.

هَذَا، مَعَ أَنَّهُمْ فِي اسْتِعْمَالِ الْحَرْبِ عَلَى خَطْبٍ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ وَاقِعِينَ بِالظَّفَرِ الَّذِي قَدْ بَيَّنَّا إِذَا انْحَصَلَ لَهُمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ.

وَلَيْسَ هُمْ فِي اسْتِعْمَالِ الْمُعَارَضَةِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْخَطَرِ، مَعَ ثَبَتِهِمْ بِأَنَّ حُجَّتَهُمْ بِهَا تَثْبُتُ، وَدَعْوَى خَصْمِهِمْ عِنْدَهَا تَسْقُطُ. عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ بَدَأُوا بِالْمُعَارَضَةِ قَبْلَ الْحَرْبِ لَكَانُوا بَيْنَ أَمْرَيْنِ:

(١) فِي الْأَصْلِ: مَشَقَّةٌ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مَنَاسِبَ لِلسِّيَاقِ.

إِذَا أَنْ يَتَفَرَّقَ جَمْعُ عَدُوِّهِمْ، وَتَزُولَ الشُّبُهَةُ فِي أَمْرِهِ، فَتَحْصُلَ الرَّاحَةُ مِنْ أَجْمَلِ الطَّرِيقِ وَأَقْرَبُهَا. أَوْ أَنْ يُقِيمَ قَوْمٌ مَعَهُ عَلَى الْعِنَادِ وَالْخِلَافِ، فَيَسْتَعْمَلَ حِينَئِذٍ الْحَرْبَ فِي مَوْضِعِهَا، وَبَعْدَ الْإِعْذَارِ وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ.

(و لو أَنَّهُمْ لَمَّا لَمْ يَبْتَدِئُوا بِالْمُعَارَضَةِ، إِقَامَةُ الْحُجَّةِ بِالْحَرْبِ حَسْمُ الْمَادَّةِ)^(١) وَبُلُوغِ الْغَايَةِ، لَكَانَ ذَلِكَ أَوْلَى وَأَشْبَهَ بِاخْتِيَارِ الْعُقُلَاءِ، مِمَّا يَدَّعِيهِ مُخَالَفُونَا مِنْ إِعْرَاضِهِمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ جُمْلَةً مَعَ الْإِمْكَانِ.

و بَعْدُ، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ إِنْ كَانَ انْصِرَافُهُمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ إِلَى الْحَرْبِ لِلْوَجْهِ الَّذِي ذُكِرَ - لَمَّا جَرَّبُوا الْحَرْبَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى وَعَلِمُوا أَنَّهَا لَمْ تُفْضِ إِلَى مُرَادِهِمْ، وَأَنَّ أَمَالَهُمْ فِيهَا لَمْ تَنْجَحْ، بَلْ كَانَتْ عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ - أَنْ يَرْجِعُوا إِلَى الْمُعَارَضَةِ؛ لِأَنَّ الشُّبُهَةَ الصَّارِفَةَ عَنْهَا قَدْ زَالَتْ.

عَلَى أَنَّ الْحَرْبَ إِنَّمَا صَارُوا إِلَيْهَا بَعْدَ الْهَجْرَةِ، وَبَعْدَ مُضِيِّ ثَلَاثِ عَشْرَةِ سَنَةً؛ فَإِنْ كَانَ^(٢) عَلَيْهِ عُدُوْلُهُمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ إِلَى مَا قَالُوهُ فَأَلَّا فَعَلُوهَا فِي السَّنِينَ الْمُتَقَدِّمَةِ لِلْحَرْبِ! فَكَيْفَ عَدَلُوا عَنْهَا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَهُمْ لَمْ يَهْجُوا بَعْدُ بِالْحَرْبِ وَلَا خَرَجُوا إِلَيْهَا؟

فَيَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّهُمْ آثَرُوهَا لِمَا ادَّعَى مِنْ قَطْعِ الْمَادَّةِ.

و كَيْفَ أَمْسَكُوا فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ عَنِ الْمُعَارَضَةِ وَالْحَرْبِ مَعًا، وَعَدَلُوا إِلَى^(٣) السَّفَةِ وَالْقَذْفِ وَالْهَجَاءِ وَالسَّبِّ وَمَا لَا تَدْخُلُ عَلَى عَاقِلٍ شُبُهَةٌ فِي أَنَّهُ لَا يُؤْتَرُّ عَلَى الْمُعَارَضَةِ مَعَ إِمْكَانِهَا؟

و بَعْدُ، فَكَيْفَ ارْتَكَبَ الْقَوْمُ فِي بَابِ الْقُرْآنِ خَاصَّةً مَا لَمْ تَجِرْ عَادَتُهُمْ بِارْتِكَابِهِ،

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي الْعِبَارَةِ اضْطِرَابٌ بَيِّنٌ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: كَانَتْ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتَ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: عَلَى، وَمَا أُثْبِتَ هُوَ الْمُنَاسِبُ.

بل ما لم تَجِرْ عَادَةُ الْعُقَلَاءِ - و لا الصُّبَّانِ - بمثله !؟

لأنَّا قد بَيَّنَّا أَنَّ جَمِيعَ مَنْ يُتَحَدَّى وَيُقَرَّعُ بِالْعَجْزِ عَنْ بَعْضِ الْأُمُورِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفَرَّعَ فِي الْمَخْرَجِ مِنْهُ إِلَّا إِلَى فِعْلِهِ، إِذَا كَانَ مُمَكَّنًا، وَأَنَّ عُذْوَلَهُ عَنْهُ مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ دَلِيلٌ عَلَى تَعَذُّرِهِ وَقُصُورِهِ عَنْهُ. وَأَشْرَنَّا إِلَى عَادَاتِ جَمِيعِ النَّاسِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَإِنْ كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ لِلْعَرَبِ فِي ذَلِكَ فَضْلٌ مَزِيَّةً، لَا خِصَاصِيهِمْ بِعَادَةِ التَّحَدِّيِ بِالشَّعْرِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ وَالتَّفَاخُرِ فِيهِ، وَأَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ لَمْ يَغْدُلْ عَنْهُ عِنْدَ تَقْرِيعِ نَظِيرٍ^(١) لَهُ، وَتَحَدِّيِهِ بِقَصِيدَةٍ مِنَ الشَّعْرِ إِلَى حَزْبِهِ وَقِتَالِهِ، وَ لَا فَعَلَ ذَلِكَ وَاعْتَذَرَ مِنْهُ بِمِثْلِ مَا اعْتَذَرَ بِهِ فِي تَرْكِ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ.

و الْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ رَابِعًا: إِنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ التَّحَدِّيَّ وَقَعَ بِفِعْلِ مَا يُقَارِبُ الْقُرْآنَ وَيُدَانِيهِ، لَا بِمَا يُمَاتِلُهُ عَلَى التَّحْقِيقِ. وَ لَا شَيْءٌ أَدْلُ عَلَى مُقَارَبَةِ مَا يَأْتُونَ بِهِ الْقُرْآنَ وَأَشْبَاهَهُ مِنْ وُقُوعِ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْفَصَاحَةِ فِيهِ؛ لِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي الْبَعِيدِ الْمُتَفَاوِتِ؛ فَلَوْ أَتَوْا بِمَا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِيهِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ، كَانُوا^(٢) قَدْ فَعَلُوا مَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّحِدْهُمْ إِلَّا بِهَذَا بَعِيْنِهِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَّأْنُنَا لَهُ.

عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَانِعًا مِنْ فِعْلِ الْمُعَارَضَةِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا فِي الْأَمْرِ أَنْ يَكُونُوا إِذَا عَارَضُوا اشْتَبَهَ عَلَى قَوْمٍ فَاعْتَقَدُوا أَنَّهُمْ لَمْ يَخْرُجُوا عَمَّا وَجَبَ عَلَيْهِمْ إِذْ أَظْهَرُوا اعْتِقَادَ^(٣) ذَلِكَ، عِنَادًا وَ عَصِيَّةً، وَإِنْ كَانَ مِنْ عَدَاهُمْ مِنَ النَّاسِ جَمِيعًا يَعْتَقِدُ خُرُوجَهُمْ مِنَ الْوَاجِبِ، وَ وُقُوعَ مُعَارَضَتِهِمْ مَوْقِعَهَا. وَ الْعَاقِلُ لَا يَخْتَارُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُقَلَاءِ مَلُومًا مَحْجُوجًا مُشْهُودًا عَلَيْهِ

(١) فِي الْأَصْلِ: تَقْرِيعِ نَظَرٍ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: وَ كَانُوا، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: اعْتِقَادًا، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

بِالْعَجْزِ وَ النُّصُورِ؛ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَشْتَبِهَ عَلَى بَعْضِهِمْ أَمْرُهُ؛ لِأَنَّ مَا خَافُوهُ مِنْ بَعْضِهِمْ - مِنْ ظَنِّ الْعَجْزِ بِهِمْ عَلَى طَرِيقٍ - قَدْ لَحِقَهُمْ مِنْ جَمِيعِهِمْ بِالْحُجَّةِ؛ فَكَأَنَّهُمْ خَافُوا أَمْرًا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ وَالْأَيَّاقُ، فَفَعَلُوا مَا يَقْطَعُونَ مَعَهُ عَلَى وَقُوعِهِ بَعِينِهِ، وَ زِيَادَةِ عَلَيْهِ. وَ بَعْدُ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ عُدُولَ مَنْ يَتَحَدَّى بِفَعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ عَنْهُ دَلِيلٌ عَلَى تَعْدُرِهِ عَلَيْهِ، وَ أَنَّهُ لَا يَعْدُرُهُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا تَرَكْتُ الْإِتْيَانَ بِمَا دُعِيتُ إِلَيْهِ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَشْتَبِهَ الْأَمْرُ فِيهِ، وَ يَظُنَّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّنِي مَا خَرَجْتُ مِنَ الْوَاجِبِ. وَ الْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ خَامِسًا: إِنَّهُ قَدْ بَيَّنَّا فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّ الْمِثْلَ الَّذِي دَعَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْإِتْيَانِ بِهِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَفْهُومًا عَنْدهُمْ، وَ أَنَّ الشَّكَّ لَوْ اعْتَرَضَهُمْ فِيهِ لاسْتَفْهَمُوهُ، لَا سِيَّمَا مَعَ تَطَاوُلِ زَمَانِ التَّحَدِّيِ وَ تَمَادِيهِ. وَ ذَكَرْنَا أَنَّ الْقَوْمَ قَدْ اسْتَعْمَلُوا مِنْ ضُرُوبِ الْإِعْنَاتِ وَ صُنُوفِ الْاِقْتِرَاحَاتِ، مَا كَانَ أَيْسَرَ مِنْهُ وَ أَوْلَى أَنْ يَسْتَفْهَمُوهُ عَنْ كَيْفِيَّةِ مَا دَعَاهُمْ إِلَى فِعْلِهِ، وَ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْدِلُوا عَنْ الْاسْتَفْهَامِ إِلَّا بِحُصُولِ الْعِلْمِ، كَمَا أَنَّهُمْ لَمْ يَعْدِلُوا عَنِ الْمُعَارَضَةِ إِلَّا لِلتَّعَذُّرِ. عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُعْجَزًا وَ لَا مَمْنُوعًا مِنْ مُعَارَضَتِهِ، فَمِمَّا ثَلَّثَهُ مِنْ جَمِيعِ وُجُوهِهِ مُمَكَّنَةً غَيْرَ مُتَعَذِّرَةٍ، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ لَوْ شَكُّوا أَنْ يُعَارِضُوا بِمَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ يَصِحُّ إِذَا فَرَضْنَا ارْتِفَاعَ الْإِعْجَازِ أَنْ نَقِيسَ مُرَادَهُ بِالْمِثْلِ بِشَيْءٍ يَخْرُجُ عَنْ إِمْكَانِهِمْ.

وَالْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ سَادِسًا: إِنَّ هَذِهِ الشُّبُهَةَ أَوَّلًا، إِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ تَرَدَّ (١) عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَرَى أَنَّ الْعَادَةَ انْخَرَقَتْ بِفَصَاحَةِ الْقُرْآنِ، وَ أَنَّ جِهَةَ إِعْجَازِهِ هِيَ الْفَصَاحَةُ؛ فَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِنَا فِي الصَّرْفَةِ فَلَا وَجْهَ لِلتَّعَلُّقِ بِهَا؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ لَوْ كَانَ عَلَى مَا قَالُوهُ مِنْ زِيَادَةِ الْمَأْثُورِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ وَ شِعْرِهَا عَلَى الْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ

ووضوح العلم بالتفاوت بينهما - وليس كذلك على الحقيقة - لما أخلَّ بصحة مذهبه في الأعجاز؛ لأنَّ التَّحْدِي عندنا إنَّما وَقَعَ بالصَّرْفِ عن أن يَسَابِقُوا مُعَارَضَةً له، تُشَابِهُهُ في الفَصَاحَةِ وطريقة النَّظْمِ، وذلك لما لم يَكُنْ فلا مُعْتَبَرٌ بما تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِهِمْ، لو وُجِدَ فيه ما يَزِيدُ على القرآن في الفَصَاحَةِ أو يُسَاوِيهِ.

ألا ترى أَنَّهُ ^(١) لو جَعَلَ دَلِيلَ نُبُوتِهِ امتِنَاعَ الحَرَكَةِ عليهم في وقتٍ مخصوصٍ لم يكن ما تَقَدَّمَ مِنْ حَرَكَاتِهِمْ وَتَصَرُّفِهِمْ على اختيارِهِمْ حُجَّةً عليه؟!

على أنَّ الأمر في القرآن بخلاف ما ظَنُّوه؛ لأنَّ جميعَ الفُصَحَاءِ وَكُلَّ مَنْ له أدنى علم بهذا الشأنِ يَعْلَمُ عُلُوَّ رَتَبَةِ القرآن في الفَصَاحَةِ، وَ أَنَّهُ أَفْصَحُ الكَلَامِ وَأَبْلَغُهُ.

وَإنَّما يَقَعُ الشَّكُّ وَيُحْتَاجُ إلى الاستِدلالِ في أنَّ هذه المُبَايَنَةَ هل انتهت إلى خَرْقِ العَادَةِ أم لا ؟

وهم إنَّ لم يَفَرِّقُوا بَيْنَ مَوَاضِعَ مِنْهُ وَبَيْنَ فَصِيحِ كَلَامِ الْعَرَبِ - على ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ - فليس ذلك بنافعٍ في هذه الشُّبْهَةِ؛ لأنَّهم يَعْلَمُونَ فَضْلَ أَكْثَرِهِ وَجُمُهورِهِ على كُلِّ كلامٍ، وَيُظْهِرُ لَهُمْ مِنْهُ ما يُحِيرُهُمْ.

و ما لم تَظْهَرِ فَصَاحَتُهُ ^(١) لَهُمْ مِنْ جُمْلَتِهِ هذا الظُّهورَ، لم يَنْتَبِهْ عِنْدَهُمْ إلى حَدِّ يُطْرَحُ معه قَوْلُ الْمُحْتَجِّ بِهِ، وَ يَقُولُ فِيهِ ^(٢) على حُصُولِ الْعِلْمِ وَزوالِ الشَّكِّ. وَمِثْلُ هذه الشُّبْهَةِ لا يَنْشَأُ عَنْهَا مُحْصَلٌ.

على أنَّ الْعُقْلَاءَ إنَّما يَسْتَحْسِنُونَ الإِعْرَاضَ عَنْ يَتَحَدَّاهُمْ بما يكونُ الأمرُ فيه ظاهراً معلوماً متى أُمِنُوا عِتْرَاضَ الشُّكُوكِ وَ الشُّبْهَاتِ في تلكِ الحالِ، وَ قَطَعُوا على أَنَّها لا تُعْقِبُ فُسَاداً، وَ لا يَحْصُلُ لها شيءٌ مِنَ التأثيرِ. فَأَمَّا إِذَا انْتَهتِ الحالُ إلى

(١) في الأصل: فصاحة، و الظاهر ما أثبتناه.

(٢) كذا في الأصل.

بعض ما انتهت إليه حالُ الرَّسُولِ ﷺ، مِنْ الْقُوَّةِ وَالظُّهُورِ، وَكَثْرَةِ الْمُسْتَجِيبِينَ، وَتَظَاهُرِ الْأَعْوَانِ وَالْأَنْصَارِ، وَالتَّمَكُّنِ مِنَ الْأَعْدَاءِ، وَبُلُوغِ الْمُرَادِ فِيهِمْ؛ فَإِنْ أَحَدًا مِنَ الْعُقَلَاءِ لَا يُعَدُّ الْإِمْسَاكَ عَنِ الْإِحْتِجَاجِ وَالْمُعَارَضَةِ هَاهُنَا حَزْمًا، بَلْ غَايَةُ الْجَهْلِ وَنَهَايَةُ الْعَجْزِ؛ فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونُوا كَفُّوا عَنِ الْمُعَارَضَةِ ابْتِدَاءً، لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْتُ أَنْ يُسَاقُوهَا^(١) عِنْدَ بُلُوغِ الْأَمْرِ الْمَبْلَغِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

وَبَعْدُ، فَإِنْ مَنْ يَطَّرَحُ قَوْلَهُ وَيُعَرِّضُ عَنْ مُحَاجَّتِهِ وَمُوَافَقَتِهِ - اعْتِقَادًا لظُهُورِ أَمْرِهِ، وَأَنَّ الشُّبْهَةَ لَا تَعَرِّضُ فِي مِثْلِهِ - لَا يُحَارِبُ وَلَا يُغَالِبُ، وَلَا تَعْمَلُ الْأَفْكَارُ فِي نَصَبِ الْمَكَائِدِ لَهُ وَإِقْبَاعِ الْحِيلِ عَلَيْهِ، وَلَا يُعَارِضُ بِمَا لَا شُبْهَةَ فِي مِثْلِهِ، وَلَا يُقَالُ لَهُ: لَوْ شِئْنَا [لَقُلْنَا] مِثْلَ قَوْلِكَ فـ «إِنَّ بَقْوَانَ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَلُهُ»^(٢)، وَلَا تُقَرَّرُ عَلَيْهِ الْآيَاتُ، وَلَا تُبَدَّلُ الْأَمْوَالُ لِمَنْ يَهْجُوهُ وَيَقْذِفُهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ يَدُلُّ عَلَى غَايَةِ الْإِهْتِمَامِ، وَنَهَايَةِ الْجَرِّصِ.

وَكَيْفَ يَعْتَقِدُ عَاقِلٌ أَنْ تَرَكَ الْمُعَارَضَةَ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْأَطْرَاحِ وَقِلَّةِ الْإِكْتِرَافِ، كَمَا يُسْتَعْمَلُ مَعَ الْأَغْيِيَاءِ وَالْمُجَانِ، وَمَنْ لَا تَأْثِيرَ لِفِعْلِهِ وَقَوْلِهِ؟! وَالْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ سَابِعًا: إِنَّا لَوْ سَلَّمْنَا جَوَازَ مَا ظَنُّوهُ مِنْ مُوَاطَاةِ جَمَاعَةٍ لَهُ عَلَى إِظْهَارِ الْمُعْجِزِ، وَفَرَضْنَا أَيْضًا أَنَّ هَذِهِ الْجَمَاعَةَ كَانَتْ أَفْصَحَ الْعَرَبِ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِنَافِعٍ لِحُصُونِنَا فِي رَدِّ اسْتِدْلَالِنَا بِالْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ غَيْرَ هَذِهِ الْجَمَاعَةِ مِمَّنْ لَمْ يُوَاطِئُوا قَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُعَارِضَ بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَيَتِمَكَّنُ مِنْهُ؛ فَإِنْ هَذِهِ الْجَمَاعَةُ - وَإِنْ فَرَضْنَا أَنَّهَا أَفْصَحُ - فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَبْعُدَ كَلَامُهَا مِنْ كَلَامِ مَنْ كَانَ دُونَهَا فِي الْفَصَاحَةِ الْبَعْدِ النَّامُ، حَتَّى لَا يَكُونَ فِيهِ مَا يُقَارِبُهُ وَيُشَابِهُهُ. بِهَذَا جَرَتْ الْعَادَاتُ فِي التَّفَاضُلِ فِي جَمِيعِ الصَّنَاعِ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ إِنَائَتَهُمْ بِمَا يُقَارِبُ وَيُدَانِي كَافٍ فِي إِقَامَةِ الْحُجَّةِ؛

لأنهم بذلك تُحدّثوا وإليه دُعوا.

على أن مَنْ تأمل الأمر حقَّ تأمله وجده بخلاف ما ظنَّوه؛ لأنَّ وجوه الشعراء وأعيان الفصحاء كانوا مِنْ غَيْرِ جُمْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ، و مِنْ غَيْرِ رَهْطِهِ، وإن اختلف الحال بهم:

فمنهم^(١) مَنْ ماتَ على كُفره وانحرافه، كالأعشى وهو في الطبقة الأولى، وغيره مَنْ لم نذكره.

ومنهم مَنْ دَخَلَ في الإسلام بعد أن كانَ على نهاية العداوة والخلاف على النَّبِيِّ ﷺ، والسَّعي عليه، والقدح في أمره، ككعب بن زهير - وهو في الطبقة الثانية - و مَنْ جَرَى مجراه؛ فإنَّ كعباً أسلمَ بعد أن كانَ أشدَّ الناسِ عداوةً للرَّسول عليه وآله السَّلام، حتَّى أباحَ ﷺ دمه وتوعَّده.

ومنهم مَنْ كانَ إسلامُهُ واتباعُهُ بعدَ زمانٍ، و بعد أن كانَ الخلافُ منه معلوماً وإن لم ينتهِ إلى حال كعبٍ، ثُمَّ إنَّه لما دَخَلَ في الإسلام لم يخطَ فيه مِنَ المنزلة والاختصاص والمشاركة بما يُظنُّ معه المواطأة، كليب بن ربيعة، والتابعة الجعدي، وهما في الطبقة الثالثة، و مَنْ ماثلَهُما.

ولو ذكرنا أعيان شعراء قُريشٍ وغير قُريشٍ مِنَ الأوسِ والخزرجِ وغيرهم مِنَ المُجودينَ في ذلك العصرِ وفُصحاءهم وخُطبَاءهم، و مَنْ ماتَ منهم على شركه وكُفره، و مَنْ أظهرَ الإسلامَ بعد العداوة الشديدة والخلاف القوي لأُطْلنا، و مَنْ أرادَ معرفة ذلك أخذَه مِنْ مواضعه.

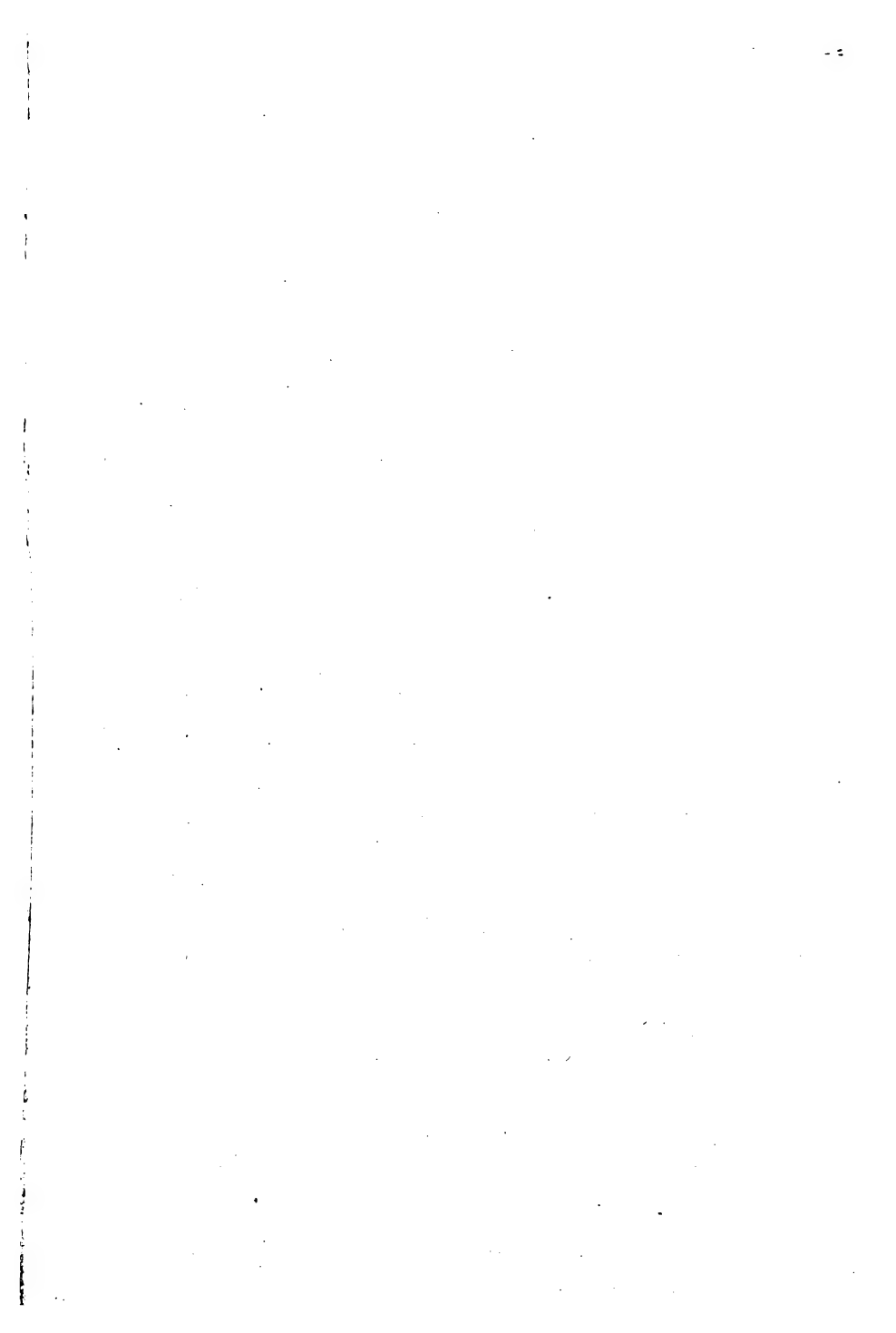
وبعدُ، فإنَّ المُتقدِّمينَ في صنعة مِنَ الصَّنائعِ أو عِلْمٍ مِنَ العُلومِ، لا يَجوزُ أنْ يَخفى حَالُهم على أهل ذلك الشَّأنِ؛ فقد كانَ يَجِبُ إذا كانَ الفضلُ في الفصاحة -

(١) في الأصل: فيهم، والسياق يقتضي ما أئبته.

مُنْتَهِيًّا إِلَى جَمَاعَةٍ بَعَيْنِهَا - أَنْ تَكُونَ مَعْرُوفَةً عِنْدَ الْفُضَحَاءِ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَفْزَعُوا إِلَيْهِمْ فِي فِعْلِ الْمَعَارَضَةِ وَيَطْلُبُوهُمْ بِهَا، فَمَتَى امْتَنَعُوا عَلَيْهِمْ وَدَافَعُوا بِفِعْلِهَا، عَلِمُوا أَنَّهُمْ مُوَاطِئُونَ مُوَافِقُونَ، وَلَمْ يُمَسِّكُوا عَنْ مُوَافَقَتِهِمْ وَ مُوَافَقَتِهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ وَإِعْلَامِهِ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ عَلَيْهِمْ فِيمَا أَظْهَرَهُ، لَا سِيَّما إِذَا انْضَافَ إِلَى هَذَا أَنْ يَظْهَرَ اخْتِصَاصُ هَذِهِ الْجَمَاعَةِ بِهِ وَانْتِفَاعُهُمْ بِأَيَّامِهِ وَمُشَارَكَتُهُمْ فِي أَمْرِهِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ بِإِظْهَارِ الْمُعْجَزِ إِذَا كَانَ مَا ذَكَرْنَاهُ فَهُوَ إِذَا وَقَعَ لَا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَنْكَتُمَ.

عَلَى أَنْ تَجْوِيزَ مَا ذَكَرُوهُ يَقْتَضِي دَفْعَ طَرِيقِ الْعِلْمِ بِأَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَانَ فِي زَمَنِ مِنَ الْأَزْمَانِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ فِي عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ، أَوْ صَنَعَةٍ مِنَ الصَّنَائِعِ؛ لِأَنَّا لَا نَأْمَنُ عَلَى هَذَا الْقُرْآنِ أَنْ يَكُونَ فِي عَصْرِ كُلِّ فَاضِلٍ عَلِمْنَا فَضْلَهُ وَاشْتَهَرَتْ عِنْدَنَا حَالُهُ، جَمَاعَةٌ يَزِيدُونَ عَلَيْهِ فِي الْفَضْلِ، وَاطَّأَهُمْ عَلَى إِظْهَارِ الْعَجْزِ عَنْ حَالِهِ، وَالْإِمْسَاكِ عَنْ إِظْهَارِ مِثْلٍ مَا أَظْهَرَهُ، لِبَعْضِ الْمَنَافِعِ!

وَلَيْسَ يُؤْمِنُ مِنْ تَجْوِيزِ مَا ذَكَرْنَاهُ إِلَّا مَا يُؤْمِنُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَيُبْطِلُ قَوْلَ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ.



فصل

في أن تعذر المعارضة كان مخالفاً للعادة

إذا ثبت بما قدّمناه تعذرُها فليس يمكنُ أن يدعى دخولُ التعذرِ فيما جرتِ العادةُ بمثله، إلا بأحدِ الوجوه التي ذكرناها، مثل قولهم: إنه كان أفصحهم، أو تعمل للقرآن فتأتى^(١) منه ما تعذرَ عليهم. أو منعهم عن المعارضة بالحروب. أو امتنعوا منها خوفاً من أصحابه ونصاره، من حيث كانت قوّة الدولة، واجتماع الكلمة يحسمان ويمنعان من استيفاء الحجج، والتصرف فيها عن الاختيار.

وهذا الوجه الأخير خاصّة يمكنُ أن يجعلَ قدحاً في ثبوت الدواعي إلى المعارضة، من حيث كانت هذه الأمور المذكورة - إذا صحّت - غيّرت أحوال الدواعي، فلحقّ بالفصل المتقدّم، وإن كان لحوقه بهذا الفصل من حيث أمكن أن يجعلَ ما ذكرَ كالمانع من المعارضة.

فإذا أبطلنا هذه الوجوه لم يكن وراءها إلا أن التعذر كان على وجه يخالف العادة، وحينئذ يعود الأمر إلى الأقسام التي ذكرناها في صدر هذا الكتاب وأبطلناها، عدا القول بالصرف منها، ونحن نتكلّم على ما أوردناه من الوجوه:

(١) في الأصل: فيأتي، والمناسب ما أثبتناه.

أَمَّا تَعَلُّقُهُمْ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ أَفْصَحَهُمْ، فَيَسْقُطُ مِنْ وَجْهِهِ:
أُولَئِكَ: إِنْ كَوْنَهُ أَفْصَحَهُمْ لَا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يُقَارَبَ كَلَامُهُمْ كَلَامَهُ مُقَارَبَةً قَدْ جَرَتْ
بِمِثْلِهَا الْعَادَةُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَصِحُّ فِي الْعَادَةِ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَحَدٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّنَائِعِ حَتَّى
لَا يُقَارَبَهُ فِيهَا غَيْرُهُ، بَلْ لَا بُدَّ - وَإِنْ انْتَفَتْ (١) - الْمُسَاوَاةُ - مِنَ الْمُقَارَبَةِ. وَقَدْ مَضَى أَنَّهُ
تَحَدَّاهُمْ بِأَنْ يَأْتُوا بِمَا يُقَارَبُهُ لَا بِمَا يُمَاتِلُهُ عَلَى التَّحْقِيقِ؛ فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُعَارِضُوا
وَإِنْ كَانَ أَفْصَحَهُمْ.

عَلَى أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ التَّحَدِّيَّ وَقَعَ بِالْقُرْآنِ [مِنْ جِهَةِ] الْمُعَارَضَةِ؛ فَيَعْلَمُ أَنَّهُمْ عَنْهَا
مَصْرُوفُونَ، وَ أَنَّهُ إِنَّمَا طَالَبَهُمْ بِأَنْ يَفْعَلُوا مِنَ الْكَلَامِ مَا كَانَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِمْ تَمَكُّنُهُمْ
مِنْهُ وَ أَنَّهُ الْغَالِبُ عَلَى كَلَامِهِمْ دُونَ مَا تُشَكِّلُ الْحَالُ فِيهِ، وَ ذَلِكَ يُسْقِطُ التَّعَلُّقَ بِكَوْنِهِ
أَفْصَحَهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُطَالِبَهُمْ إِلَّا بِمَا يَعْهَدُونَ وَ يَعْرِفُونَ مِنَ الْفَصَاحَةِ عَلَى طَرِيقَتِنَا.
وَ ثَانِيهَا: إِنَّ الْأَفْصَحَ وَ إِنْ امْتَنَعَتْ مُسَاوَاتُهُ مِنْ جَمِيعِ كَلَامِهِ؛ فَإِنَّ مُسَاوَاتَهُ فِي
الْبَعْضِ غَيْرُ مُمْتَنَعَةٍ، بِهَذَا جَرَتْ الْعَادَاتُ.

أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ كَانَ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنَ الشُّعْرَاءِ - وَ إِنْ كَانُوا قَدْ بَانُوا مِنْ سَائِرِ
أَهْلِ الطَّبَقَاتِ وَ تَقَدَّمُوهُمْ فِي الْفَصَاحَةِ - فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامِهِ مَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُمْ
مَا يُسَاوِي كَلَامَهُمْ بَلْ رُبَّمَا زَادَ عَلَيْهِ، وَ لِهَذَا نَجِدُ كَثِيرًا مِنَ الْمُخَدِّثِينَ يُسَاوُونَ
[شُعْرَاءَ] الْجَاهِلِيَّةِ وَ يُمَاتِلُونَهُمْ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كَلَامِهِمْ - وَ إِنْ كَانَ الْمُتَقَدِّمُونَ
يَقْضِلُونَهُمْ فِي جُمْلَةِ كَلَامِهِمْ وَ عُمُومِهِ - فَقَدْ كَانَ إِذَا كَانَ التَّحَدِّيَّ وَقَعَ بِسُورَةٍ مِنْ
عَرْضِهِ، وَ إِنْ قَصُرَتْ، أَنْ يُعَارِضَ وَ لَا يَمْنَعَ التَّقَدُّمُ فِي الْفَصَاحَةِ مِنْ مُعَارَضَتِهِ.
وَ ثَالِثُهَا: إِنْ هَذَا لَوْ كَانَ جَائِزًا لَكَانَ الْقَوْمُ الَّذِينَ تَحَدَّوْا بِالْقُرْآنِ فَعَجَزُوا عَنْ
مُعَارَضَتِهِ، إِلَيْهِ أَهْدَى وَ بِهِ أَعْلَمُ؛ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَوَاقِفُوهُ عَلَى ذَلِكَ وَ يَحْتَجُّوا بِهِ،

(١) فِي الْأَصْلِ: وَارْتَفَعَتْ، وَ لَا مَعْنَى لَهَا هُنَا، وَ الظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

ويقولوا له: وما في تَعْدُرِ مُعَارَضَتِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى نُبُوتِكَ، وَأَنْتَ إِنَّمَا أَمَكَّنَكَ الْإِتْيَانُ بِمَا تَعْدَرُ عَلَيْنَا لِفَرْطِ فَصَاحَتِكَ لَا لِمَكَانِ نُبُوتِكَ، وَمَا تَقْدُمُكَ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا كَتَقْدَمِ فَلَانٍ وَفُلَانٍ فِي كَذَا وَكَذَا مَنْ لَا حُجَّةَ فِي تَقْدِيمِهِ، وَلَا بُؤَةَ لَهُ، وَلَا عَادَةً انْخَرَقَتْ عَلَى يَدِهِ، وَفِي إِمْسَاكِهِمْ عَنْ هَذَا - مَعَ أَنَّ مِثْلَهُ لَا يَذْهَبُ عَلَيْهِمْ - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِهِ.

لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّمَا لَمْ يُقَرُّوا لَهُ بِالْفَصَاحَةِ وَالتَّقْدُمِ فِيهَا لِلْأَنَفَةِ الَّتِي كَانَتْ طَرِيقَتَهُمْ وَعَادَتَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَأْنَفُونَ مِنَ الاعْتِرَافِ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَقْتَضِي الاعْتِرَافُ بِهِ نَقْصاً يُلْحَقُهُمْ^(١)، وَضَرَرًا يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ، وَشَهَادَةً لِحَصْمِهِمْ بِمَا يُعَظِّمُ أَمْرَهُ وَيُبْنُوهُ بِأَسْمِهِ.

وَلَيْسَ هَذِهِ حَالُ الاعْتِرَافِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا اعْتَرَفُوا بِذَلِكَ وَوَافَقُوا عَلَيْهِ، كَانَ فِيهِ تَكْذِيبٌ لِلْمُحْتَجِّ عَلَيْهِمْ، وَصَرَفُ الْوُجُوهِ عَنْهُ، وَإِزَالَةُ الشُّبْهَةِ فِي أَمْرِهِ، وَالْخَلَاصُ مِمَّا أَلْزَمَهُمُ الدُّخُولَ فِيهِ.

فَأَيُّ نَقْصٍ وَضَرَرٍ يَدْخُلُ بِهَذَا الاعْتِرَافِ؟ وَهَلِ النِّقْصُ^(٢) الشَّدِيدُ وَالضَّرَرُ الْحَقِيقِيُّ إِلَّا فِي الْإِمْسَاكِ عَنِ الْمَوَاقِفَةِ^(٣) وَالصَّبْرِ عَلَى الْمَذَلَّةِ؟

وَلَوْ كَانَ يُلْحَقُهُمْ بِالاعْتِرَافِ بَعْضُ الْعَارِ لَكَانَ مَا يُثْمِرُهُ هَذَا الاعْتِرَافُ مِنْ وَجْهِ الْمَنَافِعِ وَيَصْرِفُهُ مِنْ^(٤) ضُرُوبِ الْمَضَارِّ وَصُنُوفِ الصَّغَارِ^(٥)، يُوفِي عَلَيْهِ وَيُلْجِئُ إِلَى الْمُبَادَرَةِ إِلَى فِعْلِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: بِفَضَاءٍ وَيُلْحَقُهُمْ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: وَ عَلَى الْبَغْضِ، وَ الظَّاهِرُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: الْمَوَاقِفَةُ، وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: عَنْ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

(٥) الصَّغَارُ: الصَّيِّمُ وَ الدُّلُّ وَ الْهَوَانُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُصَغَّرُ إِلَى الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ.

ورابعها: إنا قد علمنا أن حال كلامه ﷺ كحال كلام غيره إذا أضفناهما إلى القرآن، وليس لشيء من كلامه مزية في هذا الباب. ولو كان القرآن من كلامه، وتعدرت معارضة - لأنه أفصحهم - لظهر ذلك في كلامه.

وليس لهم أن يقولوا: إنه تعمل لإخلال ما عدا القرآن من كلامه من مثل فصاحته؛ لأننا قد علمنا من حاله عليه وآله السلام أنه قصد في مواضع كثيرة ومقامات عدّة، إلى إيراد الفصح من الكلام والبليغ من الخطاب، وكلامه في كل ذلك غير متميز من كلام غيره من الفصحاء. والاعتماد على ما تقدّم من الوجوه؛ لأنه أولى وأوضح.

فأما التعلّق بأنه تعمل للقرآن زماناً طويلاً فتأتى منه ما تعدّر [عليهم]، فيسقط بالوجوه الأربعة التي ذكرناها. ووجه سقوطه بالوجوه ^(١) الثلاثة المتقدمة واضح يغني عن التنبيه.

وأما وجه سقوطه بالرابع، فهو: أن من تقدّم في الفصاحة وعلت منزلته فيها لا يجوز أن يباين كلامه - الذي لا يرتجله ولا يروّيه فيه - لما يتعمّل ^(٢) غاية المبانيّة، بل لا بدّ أن يكون فيما لم يتعمّل له مثل الذي، يروّيه فيه ويتعمّل لإيراده، أو ما يدانيه ويقاربه؛ بهذا جرت العادات.

وإذا وجدنا كلامه عليه وآله السلام - بالإضافة إلى القرآن - ككلام غيره، بطّلت هذه الشبهة.

ومما يبطّلها زائداً على ما تقدّم: أن السبب في ذلك لو كان التعمّل لوجب، مع تطاول الزمان، أن يتعمّلوا ويظفروا بما دُعوا إليه من المعارضة، وقد تحدّاهم ﷺ بالقرآن مدة مقامه بمكة، وهي ثلاث عشرة سنة، لم يتخلّلها شيء من الحروب،

(١) في الأصل: بالوجه، والمناسب ما أثبتناه.

(٢) كذا في الأصل، والظاهر: ما يتعمّل له.

و في بعض هذه المدة فُسْحَةٌ لِلزَّوِيَّةِ وَ التَّعَمُّلِ ؛ فقد كَانَ يَجِبُ أَنْ يَتَعَمَّلُوا فِيهَا أَوْ فِيهَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَزْمَانِ ، مع تَمَادِيهَا وَ تَطَاوُلِهَا ؛ وَ كُلُّ هَذَا يُبَيِّنُ بَطْلَانَ التَّعَلُّقِ بِالتَّعَمُّلِ .
فَأَمَّا تَعَلُّقُهُمْ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامُ مَنَعَهُمْ عَنِ الْمُعَارِضَةِ بِالْحُرُوبِ وَ اتِّصَالِهَا ، فَضَعِيفٌ جَدًّا .

وَالْجَوَابُ عَنْهُ : إِنَّ الْحَرْبَ لَا تَمْنَعُ مِنَ الْكَلَامِ ، وَ الْمُعَارِضَةُ لَيْسَتْ بِأَكْثَرَ مِنْ كَلَامٍ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ ، وَ قد كَانُوا يَتِمَثَّلُونَ فِي حُرُوبِهِمْ بِالشَّعْرِ وَ يَرْتَجِلُونَهُ فِي الْحَالِ وَ لَا تَمْنَعُهُمُ الْحَرْبُ مِنْ ذَلِكَ ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَانِعَةً عَنِ الْمُعَارِضَةِ وَ هِيَ غَيْرُ مَانِعَةٍ مِمَّا يَجْرِي مَجْرَاهَا ؟ !

و أَيْضاً : فَإِنَّ الْحَرْبَ لَمْ تَكُنْ دَائِمَةً مُتَّصِلَةً ، بَلْ قد كَانُوا يُعْبِثُونَهَا ^(١) أحياناً ، وَ يُعَاوِدُونَهَا أحياناً ؛ فقد كَانَ يَجِبُ - إِنْ كَانَتِ الْحَرْبُ هِيَ الْمَانِعَةُ مِنَ الْمُعَارِضَةِ - أَنْ يَأْتُوا فِي أَوْقَاتِ الْإِغْبَابِ وَ عِنْدَ وَضْعِ الْحَرْبِ أَوْزَارَهَا .

و أَيْضاً : فَإِنَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ مُحَارِباً لِجَمِيعِ أَعْدَائِهِ مِنَ الْعَرَبِ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ، وَ إِنَّمَا كَانَ يَقُومُ بِالْحَرْبِ مِنْهُمْ قَوْمٌ وَ يَقْعُدُ آخَرُونَ ، فَكَيْفَ لَمْ يُعَارِضَهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُحَارِباً إِذَا كَانَتِ الْحَرْبُ شَغَلَتْ الْمُحَارِبِينَ ؟

و أَيْضاً : فَإِنَّ الْمُدَّةَ الَّتِي أَقَامَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ لَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا مُحَارِباً ، وَ إِنَّمَا كَانَتِ الْحُرُوبُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ ، فَأَلَّا عَارَضُوا فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ ، إِنْ كَانَتِ الْمُعَارِضَةُ مُمَكِّنَةً ؟

و أَيْضاً : فَلَوْ كَانَتِ الْحَرْبُ مَنَعَتْ مِنَ الْمُعَارِضَةِ مع إمكانِهَا ، لَوَجَبَ أَنْ يُوَاقِفَ الْقَوْمُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ ، وَ يَقُولُوا ^(٢) لَهُ : كَيْفَ تُعَارِضُكَ وَ قد مَنَعْتَنَا بِحَرْبِكَ عَنِ مُعَارِضَتِكَ ؟ وَ لَا حُجَّةَ لَكَ فِي امْتِنَاعِ مُعَارِضَتِكَ عَلَيْنَا إِذَا كُنْتَ قد شَغَلْتَنَا عَنْهَا

(١) يُقَالُ : غَبَّتْ عَلَيْهِ : أَيِ إِذَا أَتَتْ يَوْمًا وَ تَرَكْتَ يَوْمًا .

(٢) فِي الْأَصْلِ : وَ يَقُولُ ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتَهُ .

واقْتَطَعْتَنَا عَنْ فِعْلِهَا!

وَأَمَّا التَّعَلُّقُ بِأَنَّهُمْ لَمْ يُعَارِضُوا خَوْفًا مِنْ أَوْلِيَائِهِ وَقُوَّةِ دَوْلَتِهِ، فَأُضْعِفُ مِنْ كُلِّ مَا تَقَدَّمَ.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ: إِنَّ خَوْفًا لَمْ يَمْنَعُ مِنْ نَصَبِ الْخُرُوبِ وَزَحْفِ^(١) الْجُبُوشِ فِي مَقَامٍ بَعْدَ مَقَامٍ، وَمَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، وَلَمْ يَمْنَعُ أَيْضًا مِنَ الْهَجَاءِ وَالْقَذْفِ. وَادِّعَاءُ الْمُعَارَضَةِ بِأَخْبَارِ الْفُرْسِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ عَاقِلٍ مَانِعًا مِنْ فِعْلِ الْمُعَارَضَةِ.

عَلَى أَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّا فِيْمَا مَضَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مَدَّةَ مُقَامِهِ بِمَكَّةَ هُوَ الْخَائِفُ، وَأَنَّ أَصْحَابَهُ وَنُصَّارَهُ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ كَانُوا قَلِيلِينَ مَغْمُورِينَ مُهْتَزِّمِينَ، وَأَنَّ قُوَّةَ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ كَانِ ابْتِدَاؤَهَا بِالْمَدِينَةِ.

وَلَمْ يَخُلْ الْكُفَّارُ أَيْضًا فِي أَحْوَالِ الْقُوَّةِ وَالْعَلْبَةِ وَالتَّمَكُّنِ - إِلَى الْآنَ - مِنْ بِلَادٍ وَاسِعَةٍ، وَمَمَالِكٍ كَثِيرَةٍ، لَا تَقِيَّةَ عَلَى أَهْلِهَا مِنَ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ. فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُعَارِضُوا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ كَيْفَ شَاءُوا، وَفِي أَحْوَالِ الْقُوَّةِ وَالتَّمَكُّنِ فِي بِلْدَانِهِمْ، وَبَيْنَ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ. وَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوا فَقَدْ صَحَّ أَنْ تَعَذَّرَ الْمُعَارَضَةُ كَانَ عَلَى وَجْهِ مُخَالَفٍ لِلْعَادَةِ. وَهَذَا بَيِّنٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ وَنَصَحَ نَفْسَهُ. تَمَّ الْكِتَابُ.

كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ جَمِيلٍ الْجُمَيْي، حَامِدًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى نِعَمِهِ، وَمُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ وَعِثْرَتِهِ، وَاسْتَغْفِرًا مِنْ ذُنُوبِهِ، وَفَرَّغَ مِنْهُ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ مُنْتَصَفَ الْمُحَرَّمِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

(١) فِي الْأَصْلِ: وَانْخَفَ، وَالظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

مصادر المقدّمة و التحقيق

- ١ - إعجاز القرآن : الباقلانيّ ، مؤسّسة الكتب الثقافية .
- ٢ - إعجاز القرآن : مصطفى صادق الرافعيّ .
- ٣ - الانتصار للقرآن : الباقلانيّ ، طبعة دار الفتح .
- ٤ - أوائل المقالات : الشيخ المفيد .
- ٥ - بحار الأنوار : العلامة محمّد باقر المجلسيّ ، طبعة دار الأضواء .
- ٦ - البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : الزمكانيّ .
- ٧ - التعليقة على شرح المواقف : عبد الحكيم السيالكوتيّ .
- ٨ - تقريب المعارف : تقّي الدين الحلبيّ ، طبعة جماعة المدرّسين .
- ٩ - تمهيد الأصول : محمّد بن الحسن الطوسيّ .
- ١٠ - تمهيد في علوم القرآن : محمّد هادي معرفة ، طبعة جماعة المدرّسين .
- ١١ - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن : عبد القاهر الجرجانيّ .
- ١٢ - جُمَل العلم والعمل : الشريف المرتضى .
- ١٣ - الخرائج و الجرائع : قطب الدين الراونديّ ، طبعة مدرسة الإمام المهديّ عجل الله فرجه .
- ١٤ - الدين و الإسلام : محمّد حسين آل كاشف الغطاء .
- ١٥ - الذخيرة : الشريف المرتضى ، طبعة جماعة المدرّسين .
- ١٦ - شرح المقاصد : سعد الدين التفتازانيّ .
- ١٧ - الطراز : الأمير يحيى بن حمزة العلويّ الزبيديّ .
- ١٨ - الفصل في الملل و النحل : ابن حزم الأندلسيّ .
- ١٩ - قواعد المرام في علم الكلام : ابن ميثم البحرانيّ ، طبعة جماعة المدرّسين .
- ٢٠ - كتاب الحيوان : الجاحظ .
- ٢١ - مجموعة رسائل الشريف المرتضى : الشريف المرتضى ، طبعة دار القرآن الكريم .
- ٢٢ - مصنّفات الشيخ المفيد : الشيخ المفيد ، طبعة المؤتمر العالميّ للشيخ المفيد .

- ٢٣ - المعجزة الخالدة: هبة الدين الشهرستاني .
- ٢٤ - مفهوم النص: نصر حامد أبوزيد ، المركز الثقافي العربي .
- ٢٥ - مقالات الإسلاميين: أبو الحسن الأشعري .
- ٢٦ - الملل و النحل: عبد الكريم الشهرستاني .
- ٢٧ - الميزان في تفسير القرآن: محمد حسين الطباطبائي ، طبعة مؤسسة الأعلمي .
- ٢٨ - نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد: مارتين مكدرموت ، مجمع البحوث الإسلامية .

الفهارس

- فهرس الأعلام
- فهرس الأقوام والجماعات والطوائف
- فهرس المصطلحات الكلامية
- فهرس الكتب المذكورة في الكتاب
- فهرس الأمكنة والبلدان والمواضع والأيام والوقائع
- فهرس المصطلحات المتعلقة بالقرآن واللغة
- فهرس المحتوى

فهرس الاعلام

- ٣٦
 أبو العباس المبرّد، ١٦٣
 أبو العبر (محمّد بن أحمد العبّاسي)، ٤٦
 أبو عبيدة، ١٦٣، ١٦٤
 أبو علي الجبّائي ← الجبّائي
 أبو العنّس الصيمري، ٤٦
 ألفرج الإصفهاني، ١٦٥
 أبو القاسم البلخي، ١١، ١٤، ١٠٧، ١١٠،
 ١١١، ١١٤، ١١٦
 أبو هاشم الجبّائي ← الجبّائي
 أبو هذيل، ٧٢
 أبو هريرة، ٢٩٤، ٢٩٥
 أبو المنذر هشام بن محمّد الكلبي، ١٥٩،
 ١٦٣
 أبو يعقوب الشّحّام، ٢٤١
 أحمد بن حنبل، ٤١
 الأخطل، ٤٠، ٦٥
 إسحاق بن إبراهيم الموصلي، ١٦٥
 الإسفراييني، إبراهيم بن محمّد، ١٤
 اسفنديار، ٣٥، ٩٥، ١٠٤
 أسماء بنت عميس، ٤١
 الإصفهاني، أبو مسلم محمّد بن بحر، ٢١
 الأصمعي، ١٦٣
 الأعشى، ٦٤، ٨٦، ٨٨، ١٥٥، ١٥٩، ٢٧٢،
 ٣١٤
- آقا بزرگ الطهراني، ٢٣
 ابليس، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢
 ابن أبي بكر بن حزم، ١٥٧
 ابن الأخشيد، ١٤
 ابن البرّاج، ١٥
 ابن الحمير الباهلي، ١٦٢
 ابن الراوندي، ١٣
 ابن سلام (محمّد بن سلام الجُمحي)، ١٦١
 ابن عبّاس، ٤١
 ابن عبد ربّه الأندلسي، ١٥٩
 ابن عساكر، ٤١
 ابن فارس، ١٠
 ابن فندق، ٢٦
 ابن الكلبي، ١٦٢
 ابن المغازلي، ٤١
 ابن منظور، ١١
 أبو إسحاق النصيبي، ١٤
 أبو بكر، ١٥٩، ١٨٨
 أبو تَمّام الطائي، ٣٦
 أبو حذيفة بن المغيرة، ٢٩٧، ٢٩٨
 أبو الحسن الأشعري، ١٣، ١٤، ٢٤١
 أبو الحسين الخياط، ١٣، ١٠٧
 أبو سعيد الخدري، ٤١
 أبو الصلاح تقيّ الدين الحلبي، ٢٠
 البحترى (أبو عبادة الوليد بن عبيد الطائي)،

الجشمي، (محمّد بن حسين بن حمير)، ٢٦،
 ٣٢٢، ٢٦
 جميله (زوجة أوس بن الصامت)، ١٨٥
 الحارث بن أبي شمر الغساني، ١٦٤
 حبيب بن أوس الطائي، ٣٦
 حرب بن أمية، ١٥٩
 حجر بن الحارث، ١٦١
 حسان بن ثابت، ١١١، ١٥٦، ١٥٧
 حفصة، ١٨٧، ١٨٨
 الحلّاج، ٢٣٨، ٢٣٩
 حمّاد بن سابور الديلمي الكوفي، ١٦٢
 خالد بن الوليد، ٨٥
 الخفاجي، (الامير عبد الله بن سنان)، ٢٠
 الخليل بن أحمد، ١٠، ٣٩، ١٦٥
 خولة بنت ثعلبة، ١٨٥
 دحية الكلبي، ١٨٦
 ذو النديّة، ١٢٢
 الراغب الإصبهاني، ١١
 ربيعة، ١٦٤
 ربيعة بن جشم، ١٦٣
 ربيعة بن مالك السّعديّ، ١٥٨
 رستم، ٣٥، ٩٥
 رسول الله ﷺ، ٦، ٩، ١٣، ١٢، ١٨، ٣٤،
 ٣٩، ٤٠، ٤١، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٥، ٥٧،
 ٥٩، ٦٢، ٦٣، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٤، ٧٥،
 ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧،
 ٨٩، ٩٥، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١١٨،
 ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٣،
 ١٥٥، ١٥٦، ١٥٩، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٤،
 ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١،
 ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٣،
 ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩.

أعشى بني سليم، ١٥٩
 إلهي الخراساني، علي أكبر، ٣٠
 امرؤ القيس، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٦٤، ١٥٤،
 ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ٢٦٩، ٢٧٢
 أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، ٨، ١٢، ٢٦، ٤٢،
 ٤٦، ٧٢، ٨٦، ٩٥، ١٢٢، ١٥٩، ١٨٦،
 ٢٨٩، ٢٩٤، ٢٩٥
 أمين الخولي، ١٩٧
 أمية بن خلف، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ٢٨٤
 أنس بن مالك، ٤١
 الأنصاري، حسن، ٣٠
 الأنصاري، محمد رضا، ٣٠
 أوس بن الصامت، ١٨٥
 الباقلاني، ١٤، ١٩
 البحري، ٣٦، ٤٦
 البخاري (محمد بن إسماعيل الجعفي)، ٤١
 البصري، علي، ٣٠
 بلال، ١٠٢
 الترمذي، ٤١
 التفتازاني، ١٩
 ثمود، ٩٥
 الثوري، ١٦٣
 جابر بن عبد الله الأنصاري، ٤١
 الجاحظ، ١٤
 الجبائي (أبو علي - محمد بن عبد الوهاب)،
 ٢٤١
 الجبائي (أبو هاشم - عبد السلام بن محمد)،
 ٢٤٠، ٢٤١
 جبرئيل، ٦، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٢٠٧، ٢٢٦،
 ٢٥٥، ٢٧٥، ٢٧٦
 جبر، ٣٩، ٤٠
 الجشمي، (أبو سعد محسن بن كرامه)، ٢٦.

الطباطبائي (العلامة سيد محمد حسين)،
١٩

الطوسي (الشيخ محمد بن حسن)، ١٦، ٢٠،
٢٥، ٢٣

الطوسي (نصير الدين محمد)، ٢١،
عائشة، ١٨٧

عاد، ٩٥

عباد بن سليمان، ١٤، ١٨، ٧٢

عبادة بن الصامت، ١٨٥

عباس بن عبد المطلب، ١٨٦

عبد الجبار الأسد آبادي الهمداني (القاضي،
صاحب المغني)، ١٩، ١٣٥، ١٤٠،

١٤٢، ١٩٧، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٩، ٢٢١،

٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٣٥،

٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٧،

٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٣

عبد الرحمن بدوي، ١٣

عبد القاهر البغدادي، ١٣

عبد القاهر الجرجاني، ١٩

عبد الله بن أبي ١٨٧، ١٩٤

عبد الله بن مسعود، ٤١

عبد المطلب، ٥٢، ٨٤، ١٥٩، ١٨٦

عتبة بن ربيعة بن عبد شمس، ٨٦

عثمان، ١٥٨

عزة بنت جميل، ١٥٧

علقمة بن عبدة، ١٦٤

علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري،
١٥

عمّار بن ياسر، ٨٧، ١٢٢

عمر بن الخطاب، ١٢٣، ١٥٨، ١٥٩، ١٨٧

عمرو بن قمينه، ١٦١

عمرو بن معدي كرب، ١٦٣

٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٥،

٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤،

٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٦،

٢٨٨، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠٤، ٣١١، ٣١٣،

٣١٤، ٣٢١، ٣٢٢

الرياشي (عباس بن الفرج)، ١٦١

الرماني، (علي بن عيسى)، ١٤، ٢١

زرادشت، ٢٣٨، ٢٤١

الزوخري، ٢٧

الزوزني، ١٦٢

زهير بن أبي سلمى، ٦٤

زيد بن أرقم، ٤١

زيد بن حارثة، ١٨٨، ١٨٩

زينب بنت جحش، ١٨٨

سراقة، ١٢٣

سعد بن أبي وقاص، ٤١

سعد بن عبادة، ١٥٩، ١٦٠

سلمان، ٢٩٤

السمعاني، ٢٦

سمية، ٨٧

سيبويه، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٥، ١٦٧

شاس بن بهار، ١٦٤

الشريف المرتضى، ٥، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦،

١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥،

٢٩، ٣٥، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ١٩٧، ٢٣٨

الشهرستاني، (سيد هبة الدين)، ١٩

الصاحب بن عباد، ٢٤٠

الصيرفي، ١٦٤

الصيمري، ٤٦

الصيمري (محمد بن إسحاق الكوفي)، ٤٦

الطائبان، ٣٦، ٣٧، ٣٨

طرفة بن العبد، ٦٤، ١٦١

مسلم، ٤١
 مسيلمۃ الكذاب، ٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ١٠٥،
 ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٩٧
 مصطفى صادق الرافعي، ١٩
 معاوية بن أبي سفيان، ١٥٩
 المعتمد العباسي، ٤٦
 المفضل الضبي، ١٦٢
 المنصور العباسي، ١٦٣
 موسى ^{عليه السلام}، ٤٢، ٢٧٧، ٢٧٨
 المهدي العباسي، ١٦٢، ١٦٣
 النابغة الجعدي، ٨٥، ٢٧٢، ٣١٤
 النابغة الذبياني، ٦٤
 النجاشي، ٢٣، ٢٥
 النسائي، ٤١
 النضر بن حارث، ٩٥، ١٠٤، ١٠٥، ٢٩٧،
 ٢٩٨
 النظام (ابراهيم بن سيار)، ١٢، ١٣، ١٤،
 ١٨، ٧٢، ٧٣
 النعمان بن منذر، ٦٤، ١٦٤
 النمر بن قاسط، ١٦٣
 الواثق بالله، ٣٦
 الواسطي، (محمد بن يزيد)، ١٤
 الوليد بن المغيرة، ٨٥، ٨٨، ٢٨٤، ٢٩٧
 هارون العباسي، ٤٢
 هشام بن عمرو القوطي، ١٤، ١٨، ٧٢، ٧٣
 هود، ٣٩
 ياقوت الحموي، ٢٦

فخر الدين الرازي، ٢١
 الفردوسي، ابو القاسم، ٩٥
 الفرزدق، ٣٩، ٦٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩
 الفضل بن يحيى البرمكي، ٤٧
 القاضي عبد الجبار الاسدآبادي الهمداني
 ← عبد الجبار الاسدآبادي الهمداني
 قرة العين، ١٨٥
 القطب الراوندي، ١٩، ٢٠
 كاشف الغطاء، (محمد حسين)، ١٩
 كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي،
 ١٥٦
 كعب بن زهير، ٨٥، ٨٨، ٣١٤
 كسرى، ١٢٣
 الكلبي، ١٥٩، ١٦٣
 لبيد بن ربيعة، ٨٥، ٣١٤
 مارتين مكدرموت، ١٣
 ماني، ٢٣٨، ٢٤١
 المتنبي، ٢٧٢
 المتوكل، ٣٦، ٤٦
 المثقّب العبدى، ١٦٤
 المجلسي، (محمد باقر)، ٤١
 توفيق الفكيكي، ١٩
 محمد بن الحنفية، ٢٧
 محمد بن محمد بن النعمان البغدادي
 (المفيد)، ١٩، ٢٢
 مرداس بن ابي عامر، ١٥٩
 مسحل، ١٥٨

فهرس الأقوام و الجماعات و الطوائف

- الأئمة و الصالحون، ٢٤٨
 أهل النظر، ١٨، ٧٢
 الأديان، ٤٨، ١٩١
 الإسلام، ٨٥، ٨٦، ٩٥، ١٥٨، ١٨٠، ١٨٧، ٢٣٨، ٢٨٣، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٣، ٣١٤
 ٣٢٢
 الأشاعرة، ١٢، ١٣، ١٤، ٧٢، ١٢٩، ١٤٥، ١٦٤
 أصحاب الإحباط، ١٤٥
 أصحاب الجمل، ٦٩، ٧١، ٧٣
 أصحاب الحديث، ٧١، ٧٢
 أصحاب الحقة، ١٧٧، ١٧٨
 أصحاب الصرفة، ٧٣، ٧٨، ٨٨، ١٧٩، ١٩٥
 أصحاب المعلقات، ٨٥، ٨٦
 أصحابنا الإمامية، ١٠٠
 أصناف الملحدین، ٢٨٧
 الأعجمي، ٢٩٨
 الأمراء، ٤٦، ١٥٩
 الأمم السابقة / الماضية، ١٠٤، ٢٩٨
 الأنصار، ٩٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٨٥، ١٩١، ٢٨٨
 الأوس، ١٥٩، ٣١٤
 أهل الأخبار، ١١٨
 أهل الإسلام، ٢٨٣، ٢٨٩
 أهل الكوفة، ١٦٤
 أهل زماننا، ٩٣
 أهل النقص و الجنون، ٣٤
 البراهمة، ١٦٩، ١٧١، ٢٨٧
 البغداديون، ١٦٩
 بعض المعتزلة، ١٦٩
 بنو أمية، ٤٠، ١٦٢، ٢٨٩
 بنو النجار، ١٥٧
 بنو هاشم، ١٨٦
 البوذية، ٢٣٨
 البهشية، ٤٠، ٢٤١
 بنو تميم، ١٥٨، ١٦٤
 بنو حنيفة، ٨٩
 بنو سليم، ١٥٩
 بنو عبد القيس، ١٦٤
 الترك، ٩٤
 الثنوية، ١٤٤
 جماعة المعتزلة، ١٠٧
 الجن، ٣٩، ١٣٧، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٩
 ٢٢٤
 الحشوية، ١٢، ٧٢
 الخزرج، ١٥٩، ٣١٤
 خصوم الشيعة، ٢٩٥

٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٨، ٢٧٩، ٢٨١،

٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣،

٣٠٤

العربي، ٤٦

العقلاء، ٥١، ٥٥، ٩٩، ١٠٥، ١٤٤، ١٥٢،

١٥٥، ١٩٢، ٢٧٥، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٧،

٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٢،

٣١٣

العلماء، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٧٢، ٨١، ٨٦، ١٦١

الغنوصية، ٢٣٨

الفئة الباغية، ١٢٢

الفرس، ٩٥، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٦، ٣٠٥،

الفصحاء، ٧، ٣٣، ٣٧، ٥٥، ٦٩، ٧٨، ٩٠،

٩٣، ٩٤، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥،

١٣٧، ٢٧٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩،

٣١٢، ٣١٥، ٣٢٠

الفصحاء العرب، ٣٧، ٣٨، ٥٢، ٧٦، ٧٨، ٩٣،

الفقهاء، ٧، ١٢، ٧١، ٧٢

القاسطون، ١٢٢

قبائل من العرب، ١٤٦

قريش، ٣٤، ٨٥، ٨٦، ٩٥، ١٠٢، ١٨٨،

٢٩٠، ٢٩٨، ٣١٤

الكوفيون، ١٦٢

المارقون، ١٢٢

المانوية، ٢٣٨

مبطل النبوات، ١٧٢

المتقدمون، ٣٧، ٣٨، ٤٦، ١١٧، ١٨١،

الملائكة، ٥٢، ٧٦، ٨٤، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠،

١٤١، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ٢٠٢، ٢١٩،

٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٤،

٢٤٢، ٢٧٥

المنافقون، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٤،

خصوصنا، ١٠٣، ١٤٣

الخطباء، ٤٤، ٤٧، ٢٩٦

الخوارج، ١٢٢

الدهرية، ٧٢

الرواة، ٦٥، ١٦٢، ١٦٤

الروم، ٩٤، ١١٧، ١١٨، ١٢١

الزرادشتية، ٢٣٨

الزنادقة، ٢٣٩

السخفاء، ٤٦

السوفسطائية، ١٥٥

اليهود والنصارى، ١٤٤

الشعراء، ٧، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠،

٥١، ٦٤، ٦٦، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ١٥٦،

١٦٠، ١٦١، ١٦٤، ١٨٠، ٢٩٦، ٢٩٧،

٢٩٩، ٣١٤، ٣١٨

الشعوبي، ١٦٣

الشياطين، ١٤٧

الشيعة، ٢٢، ٤١، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٥

صاحب الزنج، ١٦١

الصليبيين، ٩

الطوائف الخارجة عن الدين، ٢٨٣

الظاهرية، ١٤

العامة، ٧١، ٧٢، ٧٣

العباسيون، ٤٦، ١٦٢

العجم، ١٠٥، ١٤٦

العرب، ٧، ١٧، ١٨، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨،

٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠،

٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٦١، ٦٢،

٦٥، ٧٠، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٣،

٨٧، ٨٨، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ١٠٤، ١٠٥،

١٢٦، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥١، ١٥٢،

١٥٧، ١٦٣، ١٩٥، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣،

مذهبنبا، ٣٥، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧٠، ٩٠، ١٩٦،	المهاجرون، ٩٤، ١٩١
٢٣١، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٩،	متكلمو الإسلام، ١٥٢
٢٧٣، ٣١١	المتكلمون، ١١-١٣، ١٨، ٢١، ٥١-٥٥،
مذهبهم، ١١٦، ١٦٨، ٢٣١	٥٨، ٦٢، ٧٠-٧٣، ٨٠، ١١٨، ١٣٩،
المرجئة، ٧٢	١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ٢٥٣، ٢٦٠،
المسلمون، ٧، ١٢، ١٩، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٨٦،	٢٦٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٥
٨٧، ١٤٥، ١٨٢، ١٩٤، ٢٣٨، ٢٨٢،	المُجَان، ٤٦، ٣١٣
٢٨٣	المجانين، ٥٣، ٩٧
المشعبون، ١٣٩، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩	المجبرة، ١٢، ٧٢
المشركون، ٣٤، ١٢١، ١٢٣، ١٩٤	المجوس / المجوسي، ١٤٤، ٢٣٨، ٢٨٧
المصنّفون، ١٢٧	المحدثون، ٣٧، ١٠٨، ١٧٨
المعتزلة، ١٣، ١٤، ٢٧، ٧٢، ٧٣، ٧٦، ١٠٧،	مخالفو الصرفة، ٣٤، ١٣٥، ١٣٧-١٩٧
١٤٥، ١٦٩، ٢٤٠، ٢٤١	المذاهب، ١٢، ٧٣، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٣،
المعتقدون بقدم القرآن، ١٠، ١٢٩	١٠٧، ١١٠، ١١٤، ١١٥، ١١٦
الناكثون، ١٢٢	مذهب الجاهلية، ٦٥

فهرس المصطلحات الكلامية

- إحداث الأجسام، ١٥، ١٠٧، ١١٢
الأحوال، ٥٥، ١١٣، ١١٧، ١٧٧
إحياء الموتى، ٦٨، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٦، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦
أحياء الميت، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٨، ١٧٤
الاختراع، ١٧٠، ١٧٨، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٤
الإخلال بالواجب، ١٤٦
الاستفساد، ١٣٩، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٠، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧
٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٧
الاعتقاد، ١٣١، ٣٠٧
الإعجاز، ٩، ١١، ١٤، ١٨، ٤٥، ٧٥، ٨٢، ٩١، ٩٥، ١١٥، ١١٦، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٤٠، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٣، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٨٠
إعجاز القرآن، ١٠، ١٩، ٢٣، ٢٤، ٢٨، ٢٩، ٤٤، ٤٥، ٥٢، ٦٥، ٩٠، ٩١، ٩٦، ١٠٥، ١٠٦، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٦٩، ١٨٥، ١٩٧، ٢٥٥، ٣١١
الإقذار، ٢٣٢، ٢٣٤
الاكتساب، ١٢٣
الانتقال، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٨، ٢٣٠
الإيمان، ٨٦، ١٤٥، ١٤٦
التحدّي، ٧، ١١، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٨، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٨، ٥٢، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٩٣، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٨، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٨، ٣١١، ٣١٢، ٣١٤
التصديق، ٥٥، ٥٦، ٧٤، ٧٨، ٨٠، ٨٤، ١٠٢، ١٠٤، ١٤٢، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٨٣، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥١، ٢٦٧
التقيّة، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣
التكليف، ٥٨، ١٩٩
التوحيد، ١١٤، ١٩٧، ٢٠٦
الثواب، ٨٤، ١٤٥
الجاهليّة، ٦٤، ٦٥، ٨٥، ٨٦، ٩٥، ١٠٢، ١٢٣، ١٥٩، ١٦٤، ١٨٥، ١٨٨، ٣١٨
الجبر، ١٩
الجهل، ٥٣، ٥٤، ٧٢، ١٣٠، ١٣٣

٢١٦، ٢٦١، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٩١	الحادث، ٢٠٢، ٢٠٧
العدل، ٨٠، ١١٤، ١٩٧، ٢٠٦، ٢٦٣	الحدوث، ٥٩، ٧١، ٧٥، ١٣١، ١٦٠، ٢٢٧
العدم، ٥٩	٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٥
العرض، ٥٤، ٥٩، ٧١	الحدوث الحقيقي، ٥٨
العصمة، ١٣٨	حركة الأفلاك، ٢٢٠
العقل، ٥٣، ٧١، ٨٧، ١٢٦، ١٢٧، ١٤٠	الحلول، ١٣١
١٤٣، ١٤٥، ١٥٢، ١٧٧، ١٩٣، ٢١٩	الخارق، ٨١، ١٧٢، ١٧٣
٢٥٩	خارق للعادة، ١١، ٢٠١، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨
الغيب، ١١٧، ١١٨، ١١٩	٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦٩، ٢٧٣
الغيوب، ٤٥، ٦٢، ٦٣، ١١٦، ١١٧، ١١٨	دار المحنة، ١٣٩
١١٩	الدلائل، ٥٤، ٥٩، ٢١١
الفاعل، ٦٠، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢١٤، ٢١٥	دلائل النبوة، ٦٦، ١٢٢
فعل الله، ٧٧، ٨٠، ٨١، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٠	الدين، ٧١، ٧٣، ٧٨، ٨٢، ٨٩
١٧٩، ٢٠١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٧	الزّقة واللطفة، ١٧٤
فعل النبي، ٧٧، ٧٨	الروح، ١٩٠، ١٩٣
القبيح، ١٩، ٥٣، ٥٤، ٩٦، ١١٥، ١٣٨	السحر، ٧، ٧٩، ٨٠، ٨٥، ٨٩، ٢٨٤
١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٧٢، ٢٠٠	السهو، ٥٣، ٥٤
٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٦	الصّرف، ١٠، ١١، ٢١، ٢٣، ٥٤، ٦٧، ٦٩
٢١٧، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٦، ٢٣٨	٧٠، ٨٢، ٩٠، ١٠٥، ١١٤، ٢٥٦، ٢٣١
٢٤٧	٢٦٠، ٢٦١
القدر، ٣٦، ٣٧، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٦	الصّرفة، ٩-٢٥، ٢٧-٢٩، ٣٥، ٣٨، ٤٨
١٧٧، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢٣٢، ٢٥١	٥٤، ٦٠، ٧٠، ٧٣، ٧٨، ٨١، ٨٤، ٨٨
٢٥٧، ٢٦٧	٩٠، ١٠٥، ١٠٦، ١١٤، ١٣٤، ١٣٥
القدرة، ١٢، ٩٦، ١١٠، ١١٣، ١٣٢، ١٥١	١٣٧، ١٣٨، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٩، ١٩٥
١٦٥، ١٦٩، ٢٢٤، ٢٥٤، ٢٥٧	٢٥٥، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٣
القِدَم، ٧١، ١٢٩، ١٣١، ١٤٩	٣١٧
قِدَم القرآن، ١٠، ١٣٢	الصوت، ١٣١
القديم، ٥٣، ٧٥، ٨٢، ٨٣، ١٢٩، ١٣٣	الضدّ، ٥٣، ٥٤، ٨٧، ١٦٩، ٢٩٢
١٣٤، ١٣٩، ١٦٩، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٢	الضرورة، ١٢٣، ٢٧٢
٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٧، ٢٢٤	الضلال، ٧١، ١٠٢
٢٢٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٤٨	الظنّ، ٥٣، ٥٤، ٦٦، ٦٧، ٢٣، ١٦٨
القصد، ٦٠، ٧٩، ٨٠	الظهور، ٤٣، ٦١، ١٩١، ١٩٣، ٢١٤، ٢١٥

٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١،

٢٥٤، ٢٥٥، ٢٩٦، ٣٠٣، ٣١٣

المعجزات، ٤٣، ٢٩٠، ٢٩٤

معجزات الأنبياء، ٤٥، ١٨١، ١٨٢

المعصية، ٢٤٠

الممكن، ٨٩، ٩٠

النبوة، ١٣، ١٦، ١٧، ١٩، ٤١، ٤٥، ٥١، ٥٥،

٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٦٧،

٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٣-٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٩،

٩٠، ٩١، ١١٩، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٧١،

١٧٤، ١٧٦، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠،

٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٩،

٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩،

٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٠،

٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٤٢،

٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤،

٢٥٥، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨،

٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩٦، ٣٠٥

النسخ، ١٨٨، ٢٩٠

النسيان، ٥٣، ٥٤

النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام، ٢٩٤، ٢٩٥

النفس، ١٣١

الوجود، ٥٩

الوحي، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨

الكفر، ٧١، ٨٧، ١٨٧، ١٨٨، ٢٨٩

الكلام، ٢٨، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢،

٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٣،

٥٨، ٦٧، ٦٩، ٧٣، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٢،

٨٣، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٤، ١٠٣، ١٠٨،

١٠٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١،

١٣٤، ١٣٨، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٥، ١٦٦،

١٦٧، ١٦٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٩٩، ٢٠٢،

٢٠٨، ٢١١، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٠،

٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٤٦،

٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٦٠،

٢٦٣، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٨٧،

٢٩٧، ٣٠٣، ٣١١، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٢١

الكمون، ٢١٤، ٢١٦

الكهانة، ٧٩، ٨٠

اللون، ١٣١، ٢٢٤، ٢٧٠

المدلولات، ٥٤

المصلحة، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ١٥١، ٢٦٠

المعجز، ٩، ١١، ١٨، ٤٣، ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٥٥،

٥٦، ٥٧، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٤،

٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٨، ٩٥، ١١٠،

١١١، ١٢٤، ١٤٠، ١٥١، ١٦٩، ١٩٥،

١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤،

٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٦، ٢٣١،

فهرس الكتب الواردة في الكتاب

- أخبار رستم وإسفنديار، ٣٥، ١٠٤
 ارژنگ، ٢٣٨
 أسد الغابة، ٤١، ١٢٢
 الأصنام، ١٦٢
 أصول الدين، ١٣
 إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه، ١٤
 أعجاز القرآن، للباقلاني، ١٤
 أعلام النبلاء، ١٦٠
 الأغاني، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٥
 الاقتصاد، ٢٠
 اقستا / اوستا، ٢٣٨
 أنساب الأشراف، ٤١
 الانتصار، ١٣، ١٤
 أوائل المقالات، ١٩
 بحار الأنوار، ١٩، ٤١، ٨٥، ٢٧٨
 تاريخ ابن عساكر، ٤١، ١٦٠
 تاريخ بيهق، ٢٧
 التبيان، ١٨٥
 تفسير الزمخشري، ٢٧
 تفهيم الطبري، ١٨٥
 تقريب المعارف، ٢٠
 تمهيد الأصول، ١٦
 التوراة، ٢٧٧، ٢٧٨
 جامع الحماقات، ٤٦
 جمل العلم والعمل، ١٥، ١٦، ٢٠، ٢٣، ٢٤
- ١٢٢
 جمهرة النسب، ١٦٣
 جوابات أبي الحسن سبط المعافى في
 إعجاز القرآن، ٢٠
 الحيوان، ١٥٩
 الخرائج والجرائح، ١٩، ٢٠
 الخزانة الأدب، ٨٦، ١٦٤
 الخصائص، ٤١
 دائرة المعارف الإسلامية، ٣٠
 دلائل النبوة، ١٢٢، ٢٧٨
 ديوان الأعشى، ١٥٨
 ديوان امرئ القيس، ١٦٢، ١٦٣
 ديوان حسن بن ثابت، ١١١، ١٥٧
 الذخيرة في علم الكلام، ١٣، ١٦، ٢٤، ٢٩،
 ٣٥، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٧٠، ٧٤، ٧٩،
 ٨٠، ٨١، ٨٤، ٨٨، ٩٠، ١٠٧، ١٠٨،
 ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٥، ١١٦،
 ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥،
 ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٨،
 ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١،
 ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣،
 ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩،
 ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٣٨
 الذريعة الى أصول الشريعة، ٢٣
 الذريعة الى تصانيف الشيعة، ٢٣

- رجال النجاشي، ٢٠، ٢٣
رسائل الشريف المرتضى، ١٥
الكلام في وجوه إعجاز القرآن، ٢٠
سمط اللالي، ١٦٤
سنن أبي داود، ٨٥
الشافعي في الإمامة، ٢٤٨
شاهنامه فردوسي، ٩٥
شرح جمل العلم والعمل ← تمهيد
الاصول، ١٦
شرح ديوان الفرزدق، ١٥٨
شرح القاضي ابن البراج، ١٥
شرح لامية العرب، ١٦٣
شرح المعلقات السبع، ١٦٢
الشعر والشعراء، ١٦٤
صحيح البخاري، ٤١، ١٢٢، ١٨٧
طبقات ابن سعد، ١٦٠
طبقات الشعراء، ١٦٢
العقد الفريد، ١٥٩
عيون المسائل والجوابات، ١١، ١١٠، ١١١
الغدير في الكتاب والسنة، ٤١
الفرق بين الفرق، ١٣
فرهنگ آباديهای کشور، ٢٧
الفصل في الملل والأهواء والنحل، ١٥
فهرست ابن النديم، ٨، ١١٠
فهرست الطوسي، ٢٣
فهرست مصنفی كتب الشيعة، ٢٢، ٢٣
القرآن، ٨، ٩، ١١، ١٨، ١٢٨، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١١، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٤، ١٤٤، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٦٩، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩١، ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٣، ٣١٥، ٣٢٠
الكامل للمبرد، ١٦٣
كتاب العين، ١٠، ٣٩، ١٦٥
الكتاب المنسوب الى سيويه، ١٥٤
كتب الفرس، ٩٥
الكلام في وجوه إعجاز القرآن، ٢٠
كنز العمال، ١٢٢
لسان العرب، ١١
لغت نامه دهخدا، ٢٧
مجمع البيان، ١٨٥
مذاهب الإسلاميين، ١٣
المسائل الرسية، ١٦
المستدرك على الصحيحين، ١٢٢
مسند أحمد بن حنبل، ٢٧٨
معجم البلدان، ٢٦
معجم مقاييس اللغة، ١٠
المغني، ٢٤، ٢٨، ١٣٥، ١٤٠، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٤

- ٢٩، ٢٨، ٢٥، ٢٣، ٢٢، ٢١، ١٦
 مجلة «نشر دانش»، ٢٩
 نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد، ١٣
 نظم القرآن، ١٤
 النكت في إعجاز القرآن، ١٤
 وفيات الأعيان، ٤٧
- ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٣٦، ٢٣٥
 ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٩
 ٢٦٢، ٢٦١
 مفردات، الراغب، ١١
 المفضليات، ١٦٢
 الموضح عن جهة إعجاز القرآن، ١١، ١٥

فهرس الأمكنة والبلدان والمواضع والأيام والوقائع

حُنين، ١٨٦، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥	آسيا، ٢٣٨
حُنين الجذع، ٢٧٨	اصفهان، ٨٦
خراسان، ٢٧، ١٠٧	أفغانستان، ١٠٧
خوزستان، ٢٤١	الأندلس، ٨٠
داورزن، ٢٧	انشقاق القمر، ٢٧٨
دجلة، ٩٩	أوريا، ٢٣٨
ذباب، ١٥٨، ١٥٩	الأوطان، ٤٨
الرصافة، ٩٩	البحرين، ١٦٤
الطائف، ١٢٣	بدر، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٥، ١٠٢، ١٢١، ١٨٧
طلوع الشمس، ٥٦، ٥٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١	١٩٣
٢٢٣	بروغن، ٢٦
رستاق گاه، ٢٧	البصرة، ٧٢، ١٢٣، ١٥٨، ١٦١، ١٦٣، ٢٤١
الرومانية، ٢٣٨	بغداد، ١٢، ٧٢، ٩٩، ١٠٧، ١٦٢، ١٦٣
الروم، ١١٨، ١٢١، ١٦١، ٢٩٠	٢٣٩، ٢٤٠، ٢٨٨، ٢٩٤
الري، ١٦٣	بلاد الكفر، ٢٨٩، ٢٩٠
سبزوار، ٢٧	بلخ، ١٠٧
السماء، ٥٢، ٧٤، ١٩٠، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٤	تبوك، ٤١
٢٨٨، ٢٠٧، ٢٠٥	جبّا (خوزستان)، ٢٤١
سوق عكاظ، ٦٤	الجبّال، ٦٨، ١٧٤، ١٧٦، ٢٠٨، ٢١٢
الشام، ٨، ٣٦، ١٥٩	٢١٣، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٥٤، ٢٥٨
صفّين، ٨٦، ١٢٢	جبال مَكّة، ٥٢، ٨٤
الصين، ٨	جزيرة العرب، ٣٤
الطائف، ١٢٣	الجسر، ١٠١، ٩٩
طلوع الشمس، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٢٠١، ٢١٩	الحجاز، ٦٤
٢٢٣، ٢٢١، ٢٢٠	حجون مَكّة، ٨٥

العراق، ٨، ٥	مكتبة الإمام الرضا (عليه السلام)، ٢٥
العقبة، ١٥٩	مكة، ٧، ٢٦، ٥٢، ٨٥، ٨٦، ١٢٣، ١٦٣،
فارس / فرس، ٨، ٩٤، ٩٥، ٢٣٨، ٢٣٩،	١٩٠، ٢٨١، ٢٧٥، ٢٨٩، ٣٢٠، ٣٢١،
٣٠٥، ٢٤٦	٣٢٢
الكرخ، ٩٩	منبج (من أعمال الشام)، ٣٦،
كسوف القمر، ١٢١	المنبر، ١٨٦
كسوف الكواكب، ١٢١	مؤسسة آل البيت، ٢٣
الكوفة، ٨٥، ٨٦، ١٦٢، ١٦٣، ٢٨٨،	الموصل، ٣٦،
ماوراء النهر، ٨	نجد، ٦٤، ٨٥
المدن، ١٧٤، ١٧٦، ٢٠٨، ٢١٣، ٢٢٩،	النهروان، ١٢٢،
٢٣٤، ٢٥٤	نيسابور، ٢٦
المدينة، ٦٤، ١٢٣، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩،	واسط، ٢٩٤
٣٢٢، ٢٨٩	وقعة بدر الكبرى، ١٠٢، ١٨٧، ١٩٣،
مدينة السلام، ٩٩	هند، ٨
بلاد مزينة (بنواحي المدينة)، ٦٤	اليمامة، ٨٩
المسجد الحرام، ١١٧، ١٢١،	اليمن، ١٦٣
مسجد المدينة، ١٥٦، ١٥٧،	يوم أحد، ١٨٦، ١٩٣، ١٩٥،
مصر، ٨	يوم بدر، ٩٥
يوم الجمعة، ١٨٦، ١٩٣،	يوم حُنين، ١٨٦

فهرس المصطلحات المتعلقة بالقرآن واللغة

الشاعر، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٥، ٤٩، ٦٣،
٦٤، ٦٧، ١١١، ١١٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧

شبهة الجن، ١٥٢

الشعر، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤،
٤٥، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٦٤، ٦٥، ٨٥،
٨٨، ١٠٥، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٣،
١١٦، ١٣٤، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٩،
١٦٠، ١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦،
١٦٧، ١٦٨، ١٨٠، ١٩٢، ٢٠٨، ٢١٠،
٢١١، ٢٧٢، ٢٨٤، ٣٠٦، ٣١٠، ٣٢١

الصرفة، ١٠-٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣٥، ٣٨، ٤٨،
٥٤، ٦٠، ٧٠، ٧٣، ٧٨، ٨١، ٨٤، ٨٨،
٩٠، ١٠٥، ١٠٦، ١١٤، ١٣٤، ١٣٥،
١٣٧، ١٣٨، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٩، ١٩٥،
٢٥٥، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٣،
٣١٧

العروض، ٤٣، ٤٧
الفصاحة، ٩، ١٧، ٢٧، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٠،
٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٥،
٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٦، ٧٨،
٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨،
٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠،
١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١١٥، ١١٦، ١٢٦،
١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧،
١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١

آية التحدي، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣
الأبرص، ١٥، ١٠٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١،
٢٤٣، ٢٤٤

الأخبار، ٩، ٥٢، ٥٥، ٩٥، ١٠٢، ١٠٣،
١٠٤-١١٢، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢٣،
١٦٤، ١٦٦، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠،
١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٨١،
٢٨٤، ٢٩٤، ٢٩٨

أخبار القرآن، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٣،
١٩٤

الأخبار المتواترة، ٥٥، ٥٦، ١٢٢
الأشعار، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٤٧، ٤٩، ٦٤، ٨٣،
٩٣، ١٦٢

الأكمة، ١٥، ١٠٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ٢٤٣،
٢٤٤

الأممي، ٩، ١١٠، ١١٣
البيسط، ٣٩، ٤٤
البعوضة، ١٧٦
الخطابة، ٣٩، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩
الخطيب، ٣٦، ٤٤، ٤٧، ٨٥، ٨٨، ١١٦،
٢٠٨، ٢١٠، ٢١٩، ٢٨٤

الخطيب، ٣٩، ٤٠
الخطيب، ٤٣، ٤٦
الرسائل، ٤٧
سور القرآن، ٤٢، ٤٥، ٤٨

القصيد، ٣٧، ٣٩، ٤٦، ٨٥، ٨٦، ١٥٦،

١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٤، ١٩٢،

١٩٣، ٢١١، ٢١٢، ٣٠٦

قصّة المجادلة، ١٨٥، ١٩٠

الكتابة السريانية، ٢٧١

كلام الكهنة، ٨٥، ٨٨

اللغة العربية، ٨٣

الناس، ١٠، ١٥، ٤٧، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٩،

٨٠، ٩٣، ١٠٥، ١٤٤، ١٥٤، ١٥٧،

١٦٢، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ٢٣٤،

٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٣١٠، ٣١٥

النظم، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٦،

٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ٥٧، ٦٠، ٦٩،

٧٨، ٨٨، ٩٤، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧،

١٠٩، ١١١، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٦٥،

٣١٢

النملة، ١٧٦

٢١٩، ٢٢٤، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣،

٢٥٧، ٢٥٨، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٩٧، ٣١١،

٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٨، ٣٢٠

فصاحة القرآن، ١٧، ١٨، ٣٦، ٣٨، ٥٢، ٨١،

٨٣، ٨٤، ٨٨، ٩١، ٩٣، ٩٩، ١٠٢،

١٠٣، ١٠٤، ١٧١، ١٧٢، ٢٥٩، ٢٦١،

٢٦٣، ٣١١، ٣١٣

الفصحاء، ٧، ٣٣، ٣٧، ٥٥، ٦٩، ٧٨، ٩٠،

٩٣، ٩٤، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥،

١٣٧، ١٧٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩،

٣١٢، ٣١٥، ٣٢٠

فصبح كلام العرب، ٣٤، ٣٨، ٤٢، ٥٢، ٦١،

٨٨، ١٠٣، ١٠٥، ٢٩٩، ٣٢٠

الفيل، ١٧٥، ١٧٦

القافية، ٣٩

القصص، ٩٥، ١٠٤، ١٢٣، ١٢٤، ١٨٩،

١٩٠، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٩٧،

٢٩٨

فهرس المحتوى

٥	تقديم
٣٣	في بيان مذهب الصرفة
٤٦	الدليل على أنَّ نظم القرآن ليس بمعجز
٩٣	في صرف الله تعالى العرب عن المعارضة
١٠٧	مذهب جماعة المعتزلة
١٠٧	إعجاز القرآن في نظمه
١١٦	إعجاز القرآن في إخباره عن الغيوب
١٢٤	إعجاز القرآن في نفي الاختلاف عنه
١٢٩	مذهب القائلين إنَّ إعجاز القرآن كونه قديماً
١٣٧	فصل : في بيان ما يلزمُ مخالفي الصَّرفة
١٤٠	طريقة أُخرى
١٤٢	طريقة أُخرى
١٤٣	طريقة أُخرى
١٤٤	طريقة أُخرى
١٤٨	طريقة أُخرى
١٥٤	طريقة أُخرى
١٩٧	فصل : في بليغ ما ذكره صاحب الكتاب المعروف بـ «المُعْني»، ممَّا يتعلَّق بالصَّرفة . .
١٩٩	الكلام عليه
٢٠٨	الكلام عليه
٢١٥	الكلام عليه
٢٢٠	الكلام عليه

٢٢٢	الكلام عليه
٢٢٣	الكلام عليه
٢٢٧	الكلام عليه
٢٣٠	الكلام عليه
٢٣٦	الكلام عليه
٢٤٤	الكلام عليه
٢٤٧	الكلام عليه
٢٥٠	الكلام عليه
٢٥٦	الكلام عليه
٢٥٩	الكلام عليه
٢٦٢	الكلام عليه
٢٦٥	مسألة تتعلق بالصَّرفَة
٢٦٩	مسألة أخرى
٢٧٥	فصل : في الدَّلالة على وُقوع التحدي بالقرآن
٢٨٥	فصل : في أنَّ القرآن لم يُعَارَضْ
٣٠١	فصل : في أنَّ مُعَارَضَةَ القرآن لم تَقَعْ لِتَعَذُّرِهَا
٣١٧	فصل : في أنَّ تَعَذُّرَ المُعَارَضَةِ كَانَ مُخَالَفًا لِلْعَادَةِ
٣٢٣	مصادر المقدِّمة والتحقيق
٣٢٥	الفهارس
٣٢٦	فهرس الأعلام
٣٣٠	فهرس الأقوام والجماعات والطوائف
٣٣٣	فهرس المصطلحات الكلامية
٣٣٦	فهرس كتب المذكورة في الكتاب٦
٣٣٩	فهرس الأمكنة والبلدان والمواضع والأيام والوقائع
٣٤١	فهرس المصطلحات المتعلقة بالقرآن واللغة
٣٤٣	فهرس المحتوى